

3119
3119

القرآن الكريم

في
احكام المسترة الشريعة

ترجم
التفسير المشهور في تفسير القرآن
بواسطة مؤلفين مشهورين

مكتبة
القرآن الكريم







الْحَدِيثُ الْقَبِيضَةُ
أحكام العتبة الطاهرة

الطبعة الثانية صحوة
جَمْعُ الحقوق محفوظة
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - الغبيرة - مشارف عبد الله الحاج - كتابة التوثيق
ص.ب. ٢٥٨٤٠ - بريقيا - الغبيرة - حيدر

الجدائق النبيلة

في احكام العشرة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجزائري

المؤلف سنة ١١٨٦ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ ، مُحَمَّدُ تَيْيَبُ الْاِيْرَوَانِي

الجزء الثاني عشر

دار الأضواء

بيروت • لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه محمد وآله الطاهرين .

كتاب الزكاة

وهي لغة تطلق على معنيين : الطهارة والزيادة والمو ، ومن الاول قوله عز وجل : قد أفلح من زكاه ، (١) أى طهرها من الأخلاق الذميمة ، ومن الثانى قوله عز وجل : ذلكم أزكى لكم وأطهر ، (٢) أى أنى لكم وأعظم بركة ، والحمل على الاول وان أمكن إلا انه يصير عطف الطهارة من قبيل التأكيد والحمل على التأسيس خير من التأكيد .

وسميت به الصدقة المخصوصة لكونها مطهرة للمال من الأوساخ المتعلقة به أو للنفوس من رذائل البخل وترك مواساة الإخوان المحتاجين من أبناء النوع ، ولكونها تنمى الثواب وتزيده وكذلك تنمى المال وتزيده وان ظن الجاهل البخل انها تنقصه .

وقد اختلف الفقهاء فى تعريفها بما لا يكاد يسلم واحد منها من المناقشة

(١) سورة الشمس الآية ٩ . (٢) سورة البقرة الآية ٢٣٢

وليس في التعرض لها مزيد فائدة ، والأمر في التعريف هين بعد وضوح المعرف في حد ذاته .

والكلام في هذا الكتاب يقع في مقدمة وباين ، أما المقدمة ففيها فصول :
الفصل الأول - في وجوبها وهي واجبة بالكتاب والسنة ، قال الله عز وجل
« واقموا الصلاة وآتوا الزكاة » (١) وقال : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتزكهم بها » (٢) وقال : « وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة » (٣) .

وأما السنة فستفيضة جداً ، ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح
عن عبدالله بن سنان (٤) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام لما نزلت آية الزكاة « خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » (٥) وانزلت في شهر رمضان فامر رسول الله
ﷺ مناديه فننادى في الناس ان الله تعالى فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة
ففرض الله عليهم من الذهب والفضة وفرض عليهم الصدقة من الابل والبقر والغنم
ومن الحنطة والشعير والتمر والزبيب ونادى فيهم بذلك في شهر رمضان وعفا لهم عن ما
سوى ذلك . قال عليه السلام ثم لم يتعرض لشيء من أموالهم حتى حال عليهم الحول من
قابل فصاموا وافطروا فامر مناديه فننادى في المسلمين أيها المسلمون ذكوا أموالكم تقبل
صلاتكم . قال عليه السلام ثم وجه عمال الصدقة وعمال الطسوق ، اقول : الطسوق بالفتح
ما يوضع من الخراج على كل جريب من الأرض فارسي معرب .

وما رواه في الصحيح عن الفضلاء عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما
السلام) (٦) قالوا : « فرض الله الزكاة مع الصلاة ، اقول : الظاهر من المعية المقارنة

(١) سورة البقرة الآية ٤٣ . (٢) و(٣) سورة التوبة الآية ١٠٣ .

(٣) سورة فصلت الآية ٦ و٧ .

(٤) ج ١ ص ١٣٩ وفي الوسائل الباب ٨ من ما تجب فيه الزكاة ونقله فيه وفي
الباب ١ من الفقيه ايضاً .

(٦) الوسائل الباب ١ من ما تجب فيه الزكاة

فٖ الرتبة كما يشعر به الحديث الآتٖ .

وما رواه اٖضاً عن معروف بن خربوذ عن ابٖ جعفر عليه السلام (١) قال : ان الله عز وجل قرن الزكاة بالصلاة فقال : « واقموا الصلاة وآتوا الزكاة ، فمن أقام الصلاة ولو يؤت الزكاة فلم يقم الصلاة » .

وما رواه في الفقيه عن عبدالله بن مسكان ٖرفعه الى ابٖ جعفر عليه السلام (٢) قال : « بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد إذ قال قم يا فلان قم يا فلان قم يا فلان حتى أخرج خمسة نفر فقال عليه السلام اخرجوا من مسجدنا لا تصلوا فيه وأتم لا تزكون » .

وما رواه في السكافٖ عن ابٖ بصير عن ابٖ عبدالله عليه السلام (٣) قال : « من منع قيراطاً من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم وهو قوله تعالى : رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً في ما تركت » (٤) قال : وفي رواية اخرى (٥) قال : « ولا تقبل له صلاة » وبهذا المضمون روايات عديدة اعرضنا عن نقلها .

وما رواه فيه اٖضاً عن ابٖ بصير (٦) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول من منع الزكاة سأل الرجعة عند الموت وهو قول الله تعالى : رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً في ما تركت » (٧) .

وما رواه فيه عن ابٖ بصير اٖضاً عن ابٖ عبدالله عليه السلام (٨) قال : « من منع قيراطاً من الزكاة فليمت ان شاء يهودياً أو نصرانياً » الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الفصل الثاني - في عقاب مانعها ، روى في السكافٖ عن عبدالله بن سنان (٩) قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ذى زكاة مال نخل أو زرع أو كرم يمنع زكاة ماله إلا قلده الله تعالى تربة أرضه يطوق بها من سبع أرضين الى يوم القيامة » . وروى في الكافٖ والفقيه عن أيوب بن راشد (١٠) قال : « سمعت أبا عبدالله

(١) و(٢) و(٦) و(٩) و(١٠) الوسائل الباب ٣ من ما يجب فيه الزكاة

(٣) و(٥) و(٨) الوسائل الباب ٤ من ما يجب فيه الزكاة

(٤) و(٧) سورة المؤمنون الآية ٩٩ و١٠٠

ﷺ يقول مانع الزكاة يطوق بحية قرعاء تأكل من دماغه وذلك قوله تعالى : سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، (١) أقول : القرعاء من الحيات ما سقط شعر رأسها لكثرة سمها .

وروى في السكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : سألت أبا عبد الله ﷺ عن قول الله تعالى : سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ؟ فقال يا محمد ما من أحد يمنع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله تعالى ذلك يوم القيامة ثعباناً من نار مطوقاً في عنقه ينمش من لحمه حتى يفرغ من الحساب ، ثم قال ﷺ هو قول الله تعالى سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة . يعني ما بخلوا به من الزكاة .

وروى في السكافي والفقير عن حرير (٣) قال : قال أبو عبد الله ﷺ ما من ذى مال ذهب أو فضة يمنع زكاة ماله إلا حبسه الله يوم القيامة بقاع قرقر وسلط عليه شجاعاً أقرع يريده وهو يحيد عنه فإذا رأى أنه لا يتخلص منه أمكنه من يده فعضهما كما يقضم الفحل ثم يصير طوقاً في عنقه ، وذلك قول الله تعالى : سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، وما من ذى مال أبل أو غنم أو بقر يمنع زكاة ماله إلا حبسه الله عز وجل يوم القيامة بقاع قرقر تطأه كل ذات خالف بظلفها وتنشه كل ذات ناب بنابها ، وما من ذى مال نخل أو كرم أو زرع يمنع زكاتها إلا طوقه الله تعالى ريمة أرعته إلى سبع أرضين يوم القيامة .

أقول : قيل القاع الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال ، والقرقر الأرض المستوية اللينة ، وفي بعض النسخ : قفر ، وهو الخلاء من الأرض ، وشجاع بالضم والكسر : الحية أو الذكر منها أو ضرب منها ، والحيد الميل ، والقضم

(١) سورة آل عمران الآية ١٨٠

(٢) الفروع ج ١ ص ١٤١ وفي الوسائل الباب ٢ من ما تجب فيه الزكاة عن

أبي جعفر (ع) اسند آخر وهو كذلك في الفروع ج ١ ص ١٤٢ .

(٣) الوسائل الباب ٣ من ما تجب فيه الزكاة .

بالمعجمة : الأكل باطراف الأسنان ، والفحل بالمهملة : الذكر من كل حيوان ومن الابل خاصة وهو المراد هنا ، والريع بكسر الراء وفتحها ثم المثناة من تحت ثم المهمله : المرتفع من الأرض واحدته بهاء .

وروى في الكافي عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « ان الله تعالى يبعث يوم القيامة ناسا من قبورهم مشدودة ايديهم الى أعناقهم لا يستطيعون أن يتناولوا بها قيس انملة معهم ملائكة يعيرونهم تعبيراً شديداً يقولون : هؤلاء الذين منعوا خيراً قليلاً من خير كثير ، هؤلاء الذين اعطاهم الله تعالى فمنعوا حق الله في اموالهم ، اقول : القيس بالكسر القدر .

وروى في الكافي والفقيه عن ابان بن تغلب (٢) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام ضمان في الاسلام حلال من الله تعالى لا يقضى فيها أحد حتى يبعث الله تعالى قائمنا أهل البيت فاذا بعث الله تعالى قائمنا أهل البيت حكم فيها بحكم الله لا يريد عليهما بيته : الزاني المحصن يرجه ومانع الزكاة يضرب عنقه ، ورواه الصدوق في عقاب الاعمال والبرقي في المحاسن مثله (٣) .

وروى في الكافي مسنداً عن اسحاق بن عمار عن من سمع أبا عبدالله عليه السلام وفي الفقيه رسالة عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) انه قال : « ما ضاع مال في بر ولا بحر إلا بتضييع الزكاة ولا يصاد من الطير إلا ما ضيع تسبيحه ، .

وروى في الكافي عن سالم مولى ابان (٥) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ما من صيد يصاد إلا بترك التسبيح وما من مال يصاب إلا بترك الزكاة ، الى غير

(١) الوسائل الباب ٦ من ما تجب فيه الزكاة .

(٢) الوسائل الباب ٤ من ما تجب فيه الزكاة . وقوله « حكم فيها بحكم الله لا يريد عليهما بيته » ليس في الفقيه ج ٢ ص ٦ .

(٣) الوسائل الباب ٤ من ما تجب فيه الزكاة .

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣ من ما تجب فيه الزكاة

ذلك من الأخبار التي يضيّق عن نشرها المقام .

الفصل الثالث - في كفر منكر وجوبها ، قال العلامة في التذكرة : أجمع المسلمون كافة على وجوبها في جميع الأعصار وهي أحد الأركان الخمسة ، إذا عرفت هذا فنإنكر وجوبها بمن ولد على الفطرة ونشأ بين المسلمين فهو مرتد يقتل من غير أن يستتاب ، وإن لم يكن عن فطرة بل أسلم عقيب كفر استتيب مع عليه بوجوبها ثلاثاً فإن تاب وإلا فهو مرتد وجب قتله ، وإن كان ممن يخفى وجوبها عليه لانه نشأ بالبادية أو كان قريب العهد بالاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره . هذا كلامه (رحمه الله) .

قال في المدارك بعد نقله عنه : وهو جيد وعلى ما ذكره من التفصيل يحمل ما رواه الكليني وابن بابويه عن أبان بن تغلب ... ثم ساق الرواية المتقدمة الدالة على أن القائم عليه السلام بعد قيامه يضرب عنق مانع الزكاة .

اقول : ظاهر العلامة في المنتهى حل هذه الرواية على المانع وإن لم يكن عن إنكار ، حيث قال : مسألة - ويقاقل مانع الزكاة حتى يؤديها وهو قول العلماء ، روى الجمهور ... ثم ساق روايتهم (١) ثم قال : ومن طريق الخاصة ما رواه ابن بابويه عن أبان بن تغلب ... ثم ساق الرواية المشار إليها ، ثم قال فروع : الأول - القتال وإن كان مباحاً إلا أنا لا نحكم بكفره ... إلى أن قال : وأما لو علم منه إنكار وجوبها فإنه يكون كافراً . انتهى . والاقرب الأول فإن مجرد المنع لا يوجب القتل وإن أوجب المقاتلة إلى أن يؤدي أو يؤخذ من ماله ما يؤدي به عنه .

ثم إنه من ما يدل على كفره متى كان مستحلاً منكر ما تقدم في رواية ابن بصير من أنه يموت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً ، ويحتل الحل على مجرد المنع وإن هذا لمزيد التأكيد في الزجر عن الترك كما ورد في أحاديث الحج من أن (١١) وهي قتال ابن بكر مانع الزكاة وإنكار عمر عليه وأنه قال رسول الله (ص) امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله . فقال أبو بكر الزكاة من حقها . تيسير الوصول ج ٢ ص ١٢١ .

تارك الحج كافر (١) وكذلك قوله عز وجل : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر ... الآية » (٢) وبالجملة فإن المراد من الكفر هنا الترك كقوله عز وجل : « لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ... الآية » (٣) .
ويدل عليه أيضاً ما رواه في الكافي في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) في حديث : « ان الزكاة ليس يحمد بها صاحبها وإنما هو شئ ظاهر إنما حقن بها دمه وسمي بها مسلماً » .

وما رواه فيه أيضاً في الموثق عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « ان الله عز وجل فرض للفقراء في اموال الاغنياء فريضة لا يحمدون إلا بادائها وهي الزكاة بها حقنوا دماءهم وبها سموا مسلمين » .

وروى في الفقيه باسناده عن حماد بن عمرو وانس بن محمد عن أبيه جميعاً عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٦) في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام : « يا علي كفر بالله العلي العظيم من هذه الامة عشرة ... وعد منهم مانع الزكاة ، ثم قال يا علي ثمانية لا يقبل الله منهم الصلاة ... وعد منهم مانع الزكاة . ثم قال يا علي من منع قيراطاً من زكاة ماله فليس بمؤمن ولا مسلم ولا كرامة ، يا علي تارك الزكاة يسأل الله تعالى الرجعة الى الدنيا وذلك قول الله عز وجل : حتى اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعوني ... الآية » (٧) .
وبالجملة فإن وجوب الزكاة من الضروريات الدينية ولا خلاف ولا اشكال في كفر من انكر شيئاً منها وارتناده .

بقي الاشكال في حديث ابان المتقدم من حيث دلالاته على اختصاص هذا الحكم مع الحكم برجم الزاني المحصن بظهور القائم عليه السلام ولا أعرف له وجهاً إلا على القول باختصاص اقامة الحدود بالامام عليه السلام إلا ان تخصيص هذين الفردين من ما

(١) الوسائل الباب ٧ من وجوب الحج وشرائطه

(٢) سورة آل عمران الآية ٩٧ (٣) سورة ابراهيم الآية ٧

(٤) ٥، ٦، الوسائل الباب ٤ من ما يجب فيه الزكاة (٧) سورة المؤمنون الآية ٩٩

لا وجه له على هذا التقدير .

الفصل الرابع - في فضلها وفضل سائر الصدقات ، روى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن زرارة عن سالم بن ابي حفصة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « ان الله تعالى يقول ما من شيء إلا وقد وكلت به من يقبضه غيري إلا الصدقة فاني أتلقفها بيدي تلقفاً حتى ان الرجل يتصدق بالتمرة أو بشق تمرة فاربيها له كما يربي الرجل فله ، وفصيله فيأتي يوم القيامة وهو مثل أحد أو أعظم من أحد ، »
وروى فيه ايضاً عن حريز عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة تدفع ميتة السوء ، »

وروى فيه ايضاً عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « لان أحج حجة أحب الى من أن أعتق رقبة ورقبة حتى انتهى الى عشرة ومثلها ومثلها حتى انتهى الى سبعين ، ولان اعول اهل بيت من المسلمين أشبع جوعهم وأكسو عورتهم وأكف وجوههم عن الناس أحب الى من أن أحج حجة وحجة حتى انتهى الى عشر وعشر ومثلها ومثلها حتى انتهى الى سبعين ، »

وروى في الكافي مسنداً عن ابي عبدالله عليه السلام وفي الفقيه مراسلاً (٤) قال : « قال الصادق عليه السلام داروا مرضاكم بالصدقة وادفعوا البلاء بالدعاء واستنزوا الرزق بالصدقة فانها تفك من بين لحي سبعة شيطان ، وليس شيء أثقل على الشيطان من الصدقة على المؤمن ، وهي تقع في يد الرب تبارك وتعالى قبل أن تقع في يد العبد ، »

وروى الشيخ عن معلى بن خنيس عن الصادق عليه السلام (٥) « ان الله لم يخلق شيئاً إلا

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب الصدقة

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب الصدقة ، والراوى هو السكوني

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب الصدقة

(٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب الصدقة

(٥) الفروع ج ١ ص ١٦٤ وفي الوسائل الباب ١٢ من الصدقة والشيخ يرويه عن الكليني

وله خازن يخزنه إلا الصدقة فإن الرب يليها بنفسه ، وكان أبى إذا تصدق بشئ وضعه في يد السائل ثم ارتده منه فقبله وشمه ثم رده في يد السائل ، ان صدقة الليل تطفى غضب الرب تعالى وتمحو الذنب العظيم وتهون الحساب وصدقة النهار تنمى المال وتزيد في العمر ، الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المذكورة في مظانها .

الفصل الخامس - في علتها روى الصدوق (قدس سره) في الفقيه في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام (١) قال : « ان الله عز وجل فرض الزكاة كما فرض الصلاة ، فلو ان رجلاً حمل الزكاة فاعطاها علانية لم يكن عليه في ذلك عيب وذلك لان الله عز وجل فرض للفقراء في اموال الاغنياء ما يكتفون به ، ولو علم ان الذى فرض لهم لا يكفيهم لزادهم وانما يؤتى الفقراء في ما اوتوا من منع من منهم حقوقهم لا من الفريضة » .

وروى في الكافي والفقيه عن مبارك العقرفوفى (٢) قال : « قال ابو الحسن عليه السلام ان الله تعالى وضع الزكاة قوتاً للفقراء وتوفيراً لاموالكم » .
وروى في السكافي في الصحيح أو الحسن عن عبدالله بن مسكان وغير واحد عن أبى عبدالله عليه السلام (٣) قال : « ان الله تعالى جعل للفقراء في اموال الاغنياء ما يكفيهم ولو لا ذلك لزادهم وانما يؤتون من منع من منهم » .

وروى فيه في الحسن عن الوشاء عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (٤) قال : قيل لأبى عبدالله عليه السلام لآى شئ جعل الله الزكاة خمسة وعشرين في كل الف ولم يجعلها ثلاثين ؟ فقال ان الله تعالى جعلها خمسة وعشرين اخرج من اموال الاغنياء بقدر ما يكتفى به الفقراء ولو اخرج الناس زكاة اموالهم ما احتاج أحد » .

وروى فيه ايضاً عن صباح الحذاء عن قثم عن أبى عبدالله عليه السلام (٥) قال : « قلت له جعلت فداك اخبرنى عن الزكاة كيف صارت من كل الف خمسة وعشرين لم

(١) و(٢) الوسائل الباب ١ من ما يجب فيه الزكاة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢ من زكاة الذهب والفضة .

تكن أقل أو أكثر ما وجهها ؟ فقال ان الله تعالى خلق الخلق كلهم فعلم صغيرهم وكبيرهم وغنيهم وفقيرهم فجعل من كل ألف انسان خمسة وعشرين مسكيناً ولو علم ان ذلك لا يسهلهم لآزدهم لانه خالقهم وهو أعلم بهم .

وروى في الفقيه عن معتب مولى الصادق عليه السلام (١) قال : قال الصادق عليه السلام انما وضعت الزكاة اختباراً للاغنياء ومعونة للفقراء ، ولو ان الناس أدوا زكاة اموالهم ما بقى مسلم فقيراً محتاجاً ولا مستغنى بما فرض الله تعالى له ، وان الناس ما افتقروا ولا احتاجوا ولا جاعوا ولا عروا إلا بذنوب الاغنياء وحقيق على الله تعالى أن يمنع رحمته ممن منع حق الله في ماله ، واقسم بالذى خلق الخلق وبسط الرزق انه ماضع مال في بر ولا بحر إلا بترك الزكاة وما صيد صيد في بر ولا بحر إلا بترك التسبيح في ذلك اليوم ، وان أحب الناس الى الله اسخام كفا واسخى الناس من أدى زكاة ماله ولم يبتخل على المؤمنين بما افترض الله تعالى لهم في ماله .

وروى في الفقيه مرسل (٢) قال : كتب علي بن موسى الرضا عليه السلام الى محمد ابن سنان في ما كتب من جواب مسائله : ان علة الزكاة من أجل قوت الفقراء وتحسين اموال الاغنياء لان الله عز وجل كاف اهل الصحة القيام بشأن اهل الزمانة والبلوى كما قال الله تعالى : لتبلمون في اموالكم وانفسكم ، (٣) في اموالكم اخراج الزكاة وفي انفسكم توطين النفس على الضر ، مع ما في ذلك من اداء شكر نعم الله تعالى والطمع في الزيادة ، مع ما فيه من الزيادة والرأفة والرحمة لأهل الضعف والعطف على اهل المسكنة والحث لهم على المواساة وتقوية الفقراء والمعونة لهم على أمر الدين وهو عظة لأهل الغنى وعبرة لهم ليستدلوا على فقر الآخرة بهم ، وما لهم من الحث في ذلك على الشكر لله تعالى لما خولهم واعطاهم والدعاء والتضرع والخوف من أن يصيروا مثلهم في امور كثيرة في اداء الزكاة والصدقات وصلة الأرحام واصطناع

(١) و (٢) الوسائل الباب ١ من ما يجب فيه الزكاة

(٣) سورة آل عمران الآية ١٨٦

المعروف ، الى غير ذلك من الأخبار .

الفصل السادس - في انه هل يجب في المال حق آخر سوى الزكاة أم لا ؟
المشهور الثاني ، ونقل عن الشيخ في الخلاف الأول حيث قال : يجب في المال حق
سوى الزكاة المفروضة وهو ما يخرج يوم الحصاد من الضنث بعد الضنث والحفنة
بعد الحفنة يوم الجذاذ . واحتمله السيد المرتضى في الإلتصار .

احتج الشيخ (قدس سره) باجماع الفرقة وأخبارهم (١) وقوله تعالى : « وآتوا
حقه يوم حصاده » (٢) .

واجب بمنع انعقاد الإجماع على الوجوب بل على الرجحان المطلق الشامل
للندب ايضاً . وعن الأخبار بمنع دلالتها على الوجوب .

وعن الآية بوجهين : أحدهما - انه يجوز أن يكون المراد بالحق الزكاة المفروضة
كما ذكره جمع من المفسرين بان يكون المعنى فاعزموا على أداء الحق يوم الحصاد
واهتموا به حتى لا تؤخروه عن اول اوقات الامكان . وايد ذلك بان قوله تعالى
« وآتوا حقه » ، انما يحسن اذا كان الحق معلوماً قبل ورود هذه الآية .

الثاني - ان الأمر محمول على الاستحباب ، ويدل عليه ما رواه الكليني عن
معاوية بن شريح (٣) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الزرع حقان حق
تؤخذ به وحق تعطيه . قلت : وما الذي يؤخذ به وما الذي اعطيه ؟ قال أما
الذي تؤخذ به فالعشر ونصف العشر ، وأما الذي تعطيه فقول الله عز وجل « وآتوا
حقه يوم حصاده » ، يعني من حصدك الشئ بعد الشئ ، ولا أعليه إلا قال الضنث
ثم الضنث حتى يفرغ » .

وما رواه عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير - في الصحيح أو الحسن على

(١) الوسائل الباب ١٣ من زكاة الغلات

(٢) سورة الانعام الآية ١٤١ .

(٣) الوسائل الباب ١٣ من زكاة الغلات .

ج ١٢ ﴿ هل يجب في المال حق سوى الزكاة ؟ ﴾ - ١٣ -

المشهور - عن أبي جعفر عليه السلام (١) : « في قول الله عز وجل : وآتوا حقه يوم حصاده ؟ فقالوا جميعاً قال أبو جعفر عليه السلام هذا من الصدقة تعطى المساكين القبضنة بعد القبضنة ومن الجذاذ الحفنة بعد الحفنة حتى تفرغ ... الحديث . »

اقول : والذي وقعت عليه من الأخبار زيادة على ما ذكر ما نقل عن السيد المرتضى (قدس سره) في الانتصار (٢) انه قال : « روى عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده ، فقال ليس ذلك الزكاة ألا ترى انه قال : ولا تسرفوا انه لا يجب المسرفين ؟ » (٣) قال المرتضى (قدس سره) وهذه نكتة منه عليه السلام مليحة لان النهي عن السرف لا يكون إلا في ما ليس بمقدر والزكاة مقدرة .

وما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم في تفسيره في الصحيح عن شعيب العنقرقي (٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل : وآتوا حقه يوم حصاده ؟ قال الضئف من السنبل والكف من التمر اذا خرص . قال : وسألته هل يستقيم اعطائه اذا أدخله ؟ قال : لا هو اسخى لنفسه قبل أن يدخله بيته . »

وروى فيه في الصحيح عن سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام (٥) قال : « قلت له ان لم يحضر المساكين وهو يحصد كيف يصنع ؟ قال ليس عليه شيء . »

وظاهر هذه الأخبار المذكورة هو الاستحباب ، أما رواية معاوية بن شريح فهي ظاهرة في ذلك لان مقابلة الحق الذي يعطيه بالذي يؤخذ به ظاهر في أنه لا يؤخذ بهذا الحق الذي يعطيه ، والمتبادر من الأخذ به العقاب على تركه وهو هنا كناية عن الوجوب والالزام به شرعاً .

وأما ما ذكره الفاضل الخراساني في الذخيرة - حيث مال الى الوجوب في هذه المسألة من ان المراد من قوله « تؤخذ به » يعني الأخذ في الدنيا لان الامام

(١) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٣ من ذكاة الغلاة

(٢) ص ٢١

(٣) سورة الانعام الآية ١٤١ .

— ١٤ — (هل يجب في المال حق سوى الركة ؟) ج ١٢

يأخذ الركة من أصحاب الأموال بخلاف حق الحصاد فإنه أمر بينه وبين الله وإن عصى بالترك بناء على الوجوب - فتعسفه ظاهر لأنه لو كان المراد إنما هو أخذ الامام لكان حق العبارة أن يقال «يؤخذ منه» كما لا يخفى على الممارس لمستكلام البلغاء بل هذه العبارة إنما ترى في مقام المؤاخذه بالترك والمعاقبة ، قال في المصباح المنير وأخذه بذنبه عاقبه عليه .

وأما صحبة الفضلاء الثلاثة فظاهر الصدقة فيها إنما هو بمعنى الصدقة المستحقة وأما صحبة شعيب المقرقوني فهي ظاهرة في أنه متى أدخله بيته سقط الحكم عنه ولو كان واجباً لم يكن كذلك . وأما صحبة سعد بن سعد فظاهر ، فانما دلت على أنه لو لم يحضره أحد من المساكين وقت الحصاد فلا شيء عليه والفرض الواجب أخرجه لا يتفاوت بين حضور مستحقه ولا غيبته .

وبذلك يظهر لك ما في كلام الفاضل المتقدم ذكره حيث أنه مال إلى الوجوب استناداً إلى ظاهر الآية ، ولا ريب أن الآية مخصصة بالأخبار المذكورة كما هو القاعدة الجارية في غير موضع من الأحكام .

ولا بأس بنقل بعض الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ، روى ثقة الاسلام (قدس سره) في الحسن عن أبي بصير المرادي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « لا تصرف بالليل ولا تحصد بالليل ولا تبذر بالليل فانك إن فعلت ذلك لم يأتك القانع والمعتز . فقلت وما القانع والمعتز ؟ قال القانع الذي يقنع بما أعطيته والمعتز الذي يمر بك فيسألك . وإن حصدت بالليل لم يأتك السؤال وهو قول الله عز وجل : « وآتوا حقه يوم حصاده » عند الحصاد يعني القبض بعد القبض إذا حصده وإذا خرج فالحفنة بعد الحفنة ، وكذلك عند الصرام وكذلك عند البذر ، ولا تبذر بالليل لأنك تعطى من البذر كما تعطى في الحصاد . »

وعن ابن أبي نصر في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام (٢) قال : « سألته عن

(١) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الغلات (٢) الوسائل الباب ١٦ من زكاة الغلات

ج ١٢ ﴿هل في المال سوى الزكاة والخمس وحق الحصاد على القول به؟﴾ - ١٥ -

قول الله عز وجل: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا﴾، قال كان أبي يقول من الاسراف في الحصاد والجذاذ ان يصدق الرجل بكفيه جميعاً ، وكان أبي اذا حضر شيئاً من هذا فرأى أحداً من غلمانه يتصدق بكفيه صاح به اعط بيد واحدة القبضة بعد القبضة و الصنف بعد الصنف من السبل ، .

ومن ما يدخل في ذلك هذا النظام ما رواه في الكافي عن يونس أو غيره عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « قلت جعلت فداك بلغني انك كنت تفعل في غلة ثمن زياد شيئاً وأنا أحب أن اسمعه منك قال فقال لي نعم كنت آمر إذا أدركت الثمرة ان يثل في حيطانها التلم ليدخل الناس ويأكلوا ، وكنت آمر في كل يوم أن يوضع عشر بنيات يقعد على كل بنية عشرة كلما أكل عشرة جاء عشرة اخرى يلقي التلم نفسه منهم مد من رطب ، وكنت آمر لجيران الضيعة كلهم الشيخ والعجوز والمريض والصبي والمرأة ومن لا يقدر ان يجي فياكل منها لكل انسان منهم مداً فاذا كان الجذاذ أوفيت القوام والوكلاء والرجال اجرتهم واحمل الباقي الى المدينة ففرقت في أهل البيوتات والمستحقين الراحتين والثلاثة والاقل والاكثر على قدر استحقاقهم ، وحصل لي بعد ذلك أربعائة دينار وكان غلتي أربعة آلاف دينار ، .

الفصل السابع - الظاهر انه لا يجب في المال حق زيادة على الزكاة والخمس اتفاقاً وما تقدم من حق الحصاد على القول به . إلا ان الصدوق قال في الفقيه قال الله تعالى : « والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (٢) فالحق المعلوم غير الزكاة ، هو شيء يفرضه الرجل على نفسه انه في ماله ونفسه ويجب أن يفرضه على قدر طاقته وسعه . وربما ظهر من هذه العبارة الوجوب .

ويؤيده ما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « ان الله عز وجل فرض للفقراء في اموال الاغنياء فريضة لا يحمدون

(١) الوسائل الباب ١٨ من زكاة الغلات (٢) سورة المعارج الآية ٢٤ و ٢٥ .

(٣) الوسائل الباب ٤ و ٧ من ما تجب فيه الزكاة

- ١٦ - (هل في المال سوى الزكاة والخمس وحق الحصاد على القول به ؟) ج ١٢

إلا بأدائها وهي الزكاة ، بها حقنوا دماءهم وبها سموا مسلمين ، ولكن الله عز وجل فرض في أموال الأغنياء حقوقاً غير الزكاة فقال عز وجل : « وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ، فالحق المعلوم غير الزكاة وهو شيء يفرضه الرجل على نفسه في ماله يجب عليه أن يفرضه على قدر طاقته وسعة ماله فيؤدي الذي فرض على نفسه أن شاء في كل يوم وأن شاء في كل جمعة وأن شاء في كل شهر ... الحديث » .

وفي الصحيح أو الحسن عن أبي بصير (١) قال : « كنا عند أبي عبد الله عليه السلام وبعض أصحاب الأموال فذكروا الزكاة فقال أبو عبد الله عليه السلام ان الزكاة ليس يعتمد بها صاحبها وإنما هو شيء ظاهر إنما حقن بها دمه وسمى بها مسلماً ولو لم يؤدها لم تقبل له صلاة ، وإن عليكم في أموالكم غير الزكاة . فقلت أصليحك الله تعالى وما علينا في أموالنا غير الزكاة ؟ فقال سبحانه الله أما تسمع الله عز وجل يقول في كتابه ، والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ؟ (٢) قال قلت فإذا الحق المعلوم الذي علينا ؟ قال هو الشيء يعلمه الرجل في ماله يعطيه في اليوم أو في الجمعة أو في الشهر قل أو كثر غير أنه يدوم عليه » .

وعن عامر بن جذاعة (٣) قال : « جاء رجل إلى أبي عبد الله عليه السلام فقال يا أبا عبد الله قرض إلى ميسرة فقال له أبو عبد الله عليه السلام إلى غلة تدرك ؟ فقال الرجل لا والله . قال فإلى تجارة توت ؟ قال لا والله . قال فإلى عقدة تباع ؟ قال لا والله . فقال أبو عبد الله عليه السلام فانت ممن جعل الله له في أموالنا حقاً ثم دعا بكيس فيه دراهم فادخل يده فيه فناولته منه قبضة ثم قال له اتق الله تعالى ولا تسرف ولا تقتر ولكن بين ذلك قواماً ... الحديث » .

إلا أنه قد روى في الكافي أيضاً عن القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري (٤) قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول إن رجلاً جاء إلى علي بن الحسين عليه السلام فقال له

(١) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٧ من ما تجب فيه الزكاة

(٢) سورة الماعز الآية ٢٤ و ٢٥ .

اخبرني عن قول الله عز وجل : « والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ،
 ماهذا الحق المعلوم ؟ فقال له علي بن الحسين عليه السلام الحق المعلوم الشيء يخرج منه مالك
 ليس من الزكاة ولا من الصدقة المقر وضمتين . فقال اذا لم يكن من الزكاة ولا من الصدقة فما
 هو ؟ قال هو الشيء يخرج منه الرجل من ماله ان شاء اكثر وان شاء اقل على قدر ما يملك .
 فقال له الرجل فما يصنع به ؟ قال يصل به رحماً ويقوى به ضعيفاً ويحمل به كلاً
 ويصل به أخاً له في الله أو انائفة تنوبه . فقال الرجل الله أعلم حيث يجعل رسالته .
 والخبر كما ترى ظاهر في الاستحباب ووجه الجمع بينه وبين ما تقدمه حمل
 الاخبار المتقدمة الثلاثة على تأكيد الاستحباب ومثله في الاخبار غير عزيز ، ويؤيده
 بعض الاخبار الدالة على انه اذا أدى العبد زكاة ماله لم يسأله الله تعالى عما سواها .
 ثم انه ينبغي ان يعلم انه لما كانت الزكاة منها ما يتعلق بالمال في جميع الاعوام
 على الشروط الآتية في المقام ، ومنها ما يتعلق بالفطر من الصيام على الوجوه المذكورة
 في اخبارهم (عليهم السلام) فالكلام فيها يقع في باين :
 الباب الأول - في الزكاة المتعلقة بالمال ، ثم ان زكاة المال لما كانت وجوبها
 مخصوصاً ببعض المكلفين دون بعض وفي بعض الاموال دون بعض ومصرفها
 مقصوراً على مصارف مخصوصة فالكلام في هذا الباب يقع في مقاصد ثلاثة :
 المقصد الأول - في من تجب عليه وهو البالغ العاقل الحر المالك للنصاب
 المتمكن من التصرف فيه ، فهنا شروط خمسة :

الشروط الأول والثاني - البلوغ والعقل ، فاما اشتراطهما بالنسبة الى النقيدين
 فالظاهر انه لا خلاف فيه ، ويدل عليه حديث رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ
 والمجنون حتى يفيق (١) وقد ورد في جملة من الاخبار الصحاح الصراح انه ليس
 في مال اليتيم زكاة (٢) وفي بعضها ليس في العين والصامت شيء (٣) وفي صحيحة

(١) الوسائل الباب ٤ من مقدمة العبادات وسنن ابن داود ج ٤ ص ١٤١ حد الزنا

(٢) الوسائل الباب ١ و ٢ من تجب عليه الزكاة

(٣) التهذيب ج ١ ص ٣٥٦ وفي الوسائل الباب ١ من تجب عليه الزكاة .

— ١٨ — (هل يعتبر البلوغ والعقل في زكاة الغلات والمواشي ؟) ج ١٢

عبد الرحمن بن الحجاج أو حسنته (١) في مال المجنون ، ان كان عمل به فمليه زكاة وان لم يعمل به فلا ، ونحوها أخبار آخر .

إنما الخلاف بالنسبة الى الغلات والمواشي ، فالمشهور بين المتأخرين عدم الوجوب ، وأوجب الشيخان وأبو الصلاح وابن البراج الزكاة في غلات الأتقال والمجانين ومواشيهم ، وقال السيد المرتضى في المسائل الناصرية : الصحيح عندنا انه لا زكاة في مال الصبي من العين والورق وأما الزرع والضرع فقد ذهب أكثر أصحابنا (رضوان الله عليهم) الى ان الامام يأخذ منه الصدقة . وهو مؤذن بشبهة القول بذلك بين المتقدمين .

ويدل على الأول موثقة ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام (٢) قال : سمعته يقول ليس في مال اليتيم زكاة وليس عليه صلاة وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة زكاة ، وان بلغ فليس عليه لما مضى زكاة ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك فاذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة وكان عليه مثل ما على غيره من الناس ، وأجاب الشيخ عن هذا الخبر بالبعد .

ويدل على القول الثاني صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عن ابى جعفر وابى عبد الله (عليهما السلام) (٣) انهما قالاه مال اليتيم ليس عليه في العين والصلوات شي فاما الغلات فان عليها الصدقة واجبة .

وأجاب عنها جملة من المتأخرين بالحمل على الاستحباب ، وأيده بعضهم بان لفظ الوجوب في الأخبار أعم من المعنى المصطلح فانه كثير ما يرد بمعنى مجرد الثبوت أو تأكيد الاستحباب ، فيجب حمل هذه الصحيحة على تأكيد الاستحباب أو ثبوته جمعاً بين الأدلة .

أقول : فيه (أولاً) ان ما ذكره من أن لفظ الوجوب في الأخبار أعم من

(١) الوسائل الباب ٣ من تجب عليه الزكاة .

(٢) (٣) التهذيب ج ١ ص ٣٥٦ وفي الوسائل الباب ١ من تجب عليه الزكاة

ج ١٢ (هل يعتبر البلوغ والعقل في زكاة الغلات والمواشي ؟) - ١٩ -

المعنيين المذكورين متجه ، إلا انه متى كان الأمر كذلك فانه يصير لفظ الوجوب في الأخبار من قبيل اللفظ المشترك الذي لا يحمل على أحد معنیه إلا مع القرينة ، ومجرد اختلاف الأخبار ووجود هذه الرواية في مقابلة هذه الصحيحة لا يكون قرينة على الاستحباب . وبالجملة فان الجمع المذكور غير تام وان اشتهر بينهم الجمع بين الأخبار بذلك في كل موضع وانه قاعدة كلية في جميع ابواب الفقه في مقام اختلاف الأخبار إلا انه لا دليل عليه . وايضاً فانه متى قبل بالاستحباب وجواز التصرف في مال اليتيم فالقول بالوجوب وقوفاً على ظاهر الصحيحة المذكورة أحوط وأولى كما لا يخفى .

وثانياً - ان الأظهر هو حمل الصحيحة المذكورة على التقية فان الوجوب مذهب الجمهور كما نقله العلامة في المنتهى حيث قال : واختلف علماءنا في وجوب الزكاة في غلات الأطفال والمجانين فاثبتته الشيخان واتباعهما وبه قال فقهاء الجمهور ونقلوه ايضاً عن علي والحسن بن علي (عليهما السلام) وجابر بن زيد وابن سيرين وعطاء ومجاهد وإسحاق وإبي ثور (١) انتهى .

أقول : ومن ما يؤيد القول الأول اطلاق جملة من الأخبار بانه ليس في مال اليتيم زكاة ، وظاهر قوله عز وجل : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٢) وهو كناية عن ما يوجب محو الذنوب والآثام وهذا انما يترتب على البالغ ومنه يظهر قوة القول المشهور .

وأنت خبير بان ظاهر الصحيحة التي هي مستند الشيعين واتباعها انما دل على الغلات خاصة واما المواشي فلا دلالة فيه عليها وليس غير ذلك في الباب ،

(١) المفتي ج ٢ ص ٦٠٢ وحكى فيه ايضاً عن الحسن وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وإبي وائل ولنخعي وإبي حنيفة القول بعدم وجوب الزكاة في أموالها كما حكى عن ابن مسعود والثوري والأوزاعي انها تجب ولا تخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المعتوه .
(٢) سورة التوبة الآية ١٠٣

— ٢٠ — ﴿هل يعتبر في الزكاة استمرار البلوغ والعقل طول الحول؟﴾ ج ١٢

ومورد النص المذكور انما هو اليتيم ، وأما المجنون فلا نص فيه مع ان المنقول عنهم القول بالجوب في الموضعين ، ومنه يظهر ان حكم المتأخرين بالاستحباب في الموضعين المذكورين للتفصي من خلاف الشيخين لا معنى له ، فان الاستحباب حكم شرعي كالوجوب والتحريم يتوقف على الدليل وبمجرد وجود الخلاف ولا سيما اذا لم يكن عن دليل لا يصلح لان يكون مستنداً ، وكذا حكمهم بالاستحباب في غلات اليتيم ، ومتى حملنا الصحيحة المذكورة على التقية كما هو الظاهر فانه لا وجه للاستحباب حيثئذ

وينبغي التنبيه على أمور:

الأول - ان ظاهر كلام جملة من المتأخرين بالنسبة الى شرط الكمال الذي هو عبارة عن البلوغ والعقل اعتبار استمرار الشرط المذكور طول الحول ليرتب عليه بعد ذلك الخطاب بوجوب الزكاة بمعنى انه يستأنف الحول من حين البلوغ .

وناقش في ذلك بعض افاضل متأخرى المتأخرين قائلاً ان اثبات ذلك بحسب الدليل لا يخلو من اشكال ، إذ الاستفادة من الادلة عدم وجوب الزكاة ما لم يبلغ وهو غير مستلزم لعدم الوجوب حين البلوغ بسبب الحول السابق بعرضه عليه إذ لا استفاد من أدلة اشتراط الحول كونه في زمان التكليف .

اقول : فيه (أولاً) ان ظاهر قوله (عليه السلام) في وثيقة ابى بصير المتقدمة « وان بلغ فليس عليه لما مضى زكاة ، هو انه غير مخاطب بالزكاة بالنسبة الى الاموال التي ملكها قبل البلوغ اعم من أن يكون قد حال عليها احوال عديدة أو مضى عليها حول إلا أياماً قلائل ، فان لفظ «ما مضى» شامل للجميع وانه لا يتعلق بما كان كذلك زكاة ، والظاهر ان هذا هو الذي فهمه الأصحاب وعليه بى ما ذكره من الحكم المذكور . وأما قوله في الخبر « ولا عليه لما يستقبل زكاة حتى يدرك ، فان جعل معطوفاً على الجزاء كما هو الظاهر فلا بد من حمل الإدراك على غير معنى البلوغ لينةظم الكلام لان الشرط المرتب عليه الكلام أولاً هو البلوغ فلا معنى لجملة هنا غاية ، بل يكون المعنى انه اذا بلغ فليس عليه زكاة لما يستقبل في تلك الاموال التي ملكها أولاً حتى يدرك الحول

ج ١٢ (هل يزكى مال اليتيم والمجنون اذا اتجر به الولي؟) - ٢١ -

فاذا أدرك الحول كانت عليه زكاة باعتبار مضى الحول عليه كذلك ، وان جعل جملة مستقلة مع بعده يكون المعنى انه ليس عليه لما يستقبل من الزمان زكاة متى حال الحول عليه حتى يحول عليه وهو مدرك بالغ فاذا حال عليه وهو كذلك وجبت زكاة واحدة .
و (ثانياً) - ان ما ذكره من ان أدلة الحول لا يستفاد منها اشتراط كون الحول في زمن التكليف ان اريد به أنه لم يصرح بذلك فيها فهو مسلم لكن المفهوم من جملة منها ذلك ، فانه يستفاد منها صريحاً في بعض وظاهراً في آخر انه لا بد في وجوب الزكاة على المكلف أن يحول الحول على النصاب عنده وفي يده كما في روايات الدين وروايات المال الغائب (١) والمتبادر من كونه عنده وفي يده هو التصرف فيه كيف شاء وهو المشار اليه في تلك الشروط بإمكان التصرف ، ولا ريب ان المال بالنسبة الى الطفل محجور عليه ليس عنده ولا في يده . وبالجملة فان قيد امكان التصرف المشترط في وجوب الزكاة وانه لا بد أن يحول عليه الحول متمكناً من التصرف من ما ينفي وجوب الزكاة في الصورة المفروضة على الطفل حتى يبلغ ويحول عليه الحول في يده .

الثاني - لا ريب ان الذي اشتملت عليه روايات المسألة كما سمعت من ما نقلناه منها وكذا ما لم ننقله إنما هو التعبير باليتيم وهو لغة وشرعاً من لا اب له ، والأصحاب هنا كملاً من غير خلاف يعرف أرادوا به المتولد حياً ما لم يبلغ وان كان بين ابويه ، واكثرهم إنما يعبر بالصبي ، وخصوصية اليتيم غير مرادة في كلامهم والظاهر ان التعبير بهذه العبارة في الأخبار خرج مخرج الغالب من عدم الملك للطفل إلا من جهة موت الأب . وبالجملة فانه لا اشكال في ارادة المعنى الأعم ، لان المفهوم من الأخبار ان هذه العبارة وقعت في مقابلة البلوغ ، ويؤيده التعبير في بعض أخبار التجارة بغير هذه العبارة من ما يحمل على المعنى الأعم .

الثالث - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) باستحباب الزكاة في مال

(١) الوسائل الباب ٦ من تجب عليه الزكاة .

- ٢٢ - (هل يزكى مال اليتيم والمجنون اذا اتجر به الولي ؟) ج ١٢

اليتيم والمجنون اذا اتجر به الولي لها ، وظاهر الشيخ المفيد في المقنعة الوجوب إلا ان الشيخ في التهذيب حمل كلامه على الاستحباب محتجاً بان المال لو كان لبالغ واتجر به لما وجبت فيه الزكاة فالطفل أولى . ونقل عن ابن ادريس نفي الوجوب والاستحباب ، واليه مال السيد السند في المدارك .

حجة القول المشهور على عدم الوجوب الأخبار الآتية في زكاة التجارة المؤيدة بالاصل ، وعلى الاستحباب اخبار عديدة : منها - حسنة محمد بن مسلم (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) هل على مال اليتيم زكاة ؟ قال لا إلا ان يتجر به أو يعمل به » .

وما رواه في الكافي عن سعيد السمان (٢) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول ليس في مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به فان اتجر به فالرجح لليتيم وان وضع فعلى الذي يتجر به » .

وما رواه في الموثق عن يونس بن يعقوب (٣) قال : « أرسلت الى ابي عبدالله (عليه السلام) ان لي اخوة صغاراً فمتى تجب على اموالهم الزكاة ؟ فقال اذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة . قلت فما لم تجب عليهم الصلاة ؟ قال اذا اتجر به فزكاة » .

وما رواه في التهذيب عن احمد بن عمر بن ابي شعبة عن ابيه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) « انه سئل عن مال اليتيم فقال لا زكاة عليه إلا ان يعمل به » .

وما رواه عن محمد بن الفضيل (٥) قال : « سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن صبية صغار لهم مال بيد ابيهم أو اخيهم هل يجب على مالهم زكاة ؟ فقال لا يجب في مالهم زكاة حتى يعمل به فاذا عمل به وجبت الزكاة فاما اذا كان موقوفاً فلا زكاة عليه ، ويدل على ذلك بالنسبة الى المجنون ما رواه الكليني في الصحيح عن

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢ من تجب عليه الزكاة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ١ من تجب عليه الزكاة

ج ١٢ (هل يزكى مال اليتيم والمجنون اذا اتجر به الولي ؟) - ٢٣ -

عبد الرحمن بن الحجاج (١) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) امرأة من أهلنا مختلطة أعليها زكاة ؟ فقال ان كان عمل به فعليها زكاة وان لم يعمل به فلا . » وعن موسى بن بكر (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن امرأة مصابة ولها مال في يد أخيها فهل عليه زكاة ؟ فقال ان كان أخوها يتجر به فعليها زكاة . »

وأنت خبير بان ظاهر هذه الأخبار هو الوجوب كما نقل عن الشيخ المفيد ولكن الشيخ ومن تبعه من الأصحاب كما هو المشهور لما اتفقوا على الاستحباب في مال التجارة وهذه المسألة من أفراد تلك المسألة حكموا بالاستحباب هنا ، وسيأتي في زكاة التجارة ما في المسألة من الإشكال .

وقال بعض المحققين من متأخري المتأخرين : والظاهر ان الولي الاجرة في الصورة المذكورة ان لم يتبرع وله المضاربة ايضاً وكل ذلك مع المصلحة . ولا اشكال في صحة ما ذكره (قدس سره) .

ويدل عليه رواية أبي الربيع (٣) قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون في يده مال لآخر له يتيم وهو وصيه أ يصلح له أن يعمل به ؟ قال نعم كما يعمل بمال غيره والرجح بينهما . قال قلت فهل عليه ضمان ؟ قال لا اذا كان ناظرآ له . »

ونقل عن ابن ادریس انه أنكر جواز أخذ الولي من الرج شيتاً في هذه الصورة . وهو اجتهد في مقابلة النص لسكنه بناء على أصله الغير الاصيل صحيح . وأما القول الآخر وهو ما ذهب اليه ابن ادریس من نفى الزكاة وجوباً واستحباباً فاحتج عليه بان الروايات الواردة بالاستحباب ضعيفة شاذة أوردها الشيخ في كتبه ايراداً لا اعتقاداً .

(١) و (٢) الوسائل الباب ٣ من تجب عليه الزكاة

(٣) الوسائل الباب ٢ من تجب عليه الزكاة

- ٢٤ - (هل يزكى مال اليتيم والمجنون اذا اتجر به الولي ؟) ج ١٢

قال في المدارك : وهذا القول جيد على اصله بل لا يبعد المصير اليه لأن ما استدل به على الاستحباب غير نقي الاسناد بل ولا واضح الدلالة ايضاً . انتهى .

وفيه نظر ؛ أما ما طعن به من ضعف اسناد هذه الأخبار فمنها حسنة محمد بن مسلم وحسناً إنما هو إبراهيم بن هاشم الذي اتفق أصحاب هذا الاصطلاح على قبول روايته وإنما لا تقصر عن الصحيح بل عدها في الصحيح جملة من يحقق متأخري المتأخرين ، وهو ايضاً قد عدها في الصحيح في مواضع اشرنا الى جملة منها في كتاب الطهارة والصلاة ، ومنها موثقة يونس بن يعقوب التي ذكرها ايضاً وقد تقدم في غير موضع من شرحه عمله بالموثقات المعتمدة بالشهرة بين الأصحاب ، ومنها ايضاً زيادة على ما ذكره صحيحة زرارة المروية في الفقيه عن أبي جعفر (١) قال « ليس في الجوهر واشباهه زكاة وإن كثرت وليس في نقر الفضة زكاة ولا على مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به فإن اتجر به ففقيه الزكاة ، والرجح لليتيم وعلى التاجر ضمان المال ، ومن ما يعضدها ما ورد في مال المجنون من الأخبار المتقدمة ورواية موسى بن بكر .

وأما ما طعن به من عدم وضوح الدلالة فهو محل العجب فإن وضوحها في الدلالة على ذلك أوضح من أن ينكر وصراحة مقالاتها في ما هنالك ظاهر لذوى النظر .

وبالجملة فإن رد هذه الأخبار التي ذكرناها من غير معارض في المقام يحتاج الى مزيد جرأة على الملك العلام وأهل الذكر (عليهم السلام) وهذا أحد مفاسد هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد أقرب من الإصلاح ، ولهذا ان الفاضل الخراساني مع اقتفائه أثر السيد المذكور في جل الأحكام والانتصار لمقالاته في غير مقام نكص عنه هنا حيث قال بعد نقل جل هذه الأخبار ما صورته : وهذه الأخبار

(١) الوسائل الباب ١٢ من ما يجب فيه الزكاة ٢ من يجب عليه الزكاة

ج ١٢ ﴿ متى يجوز نقل مال الطفل الى الذمة ومتى لا يجوز ؟ ﴾ - ٢٥ -

واضح الدلالة على المدعى مع كون اكثرها معتبراً صالحاً للحجية واعتضادها بالشهرة بين الطائفة وعدم خلاف محقق ، فلا وجه لتوقف بعض المتأخرين في الحكم المذكور نظراً الى ان ما استدلل به على الاستحباب غير نقي السند ولا واضح الدلالة ايضاً . انتهى وبالمجمل فان كلامه (قدس سره) هنا لا يخلو من مجازفة . نعم في المسألة اشكال يأتى ذكره في زكاة التجارة ان شاء الله تعالى .

الرابع - انهم صرحوا بانه يجوز للنظر متى كان ولياً ملياً أن ينقل المال الى ذمته ويتجر به لنفسه فيكون الربح له والزكاة عليه .

ويدل عليه ما رواه الشيخ عن ربيع بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام (١) : « في رجل عنده مال ليتم ؟ فقال ان كان محتاجاً وايس له مال فلا يمس ماله وان هو اتجر به فالربح لليتم وهو ضامن » .

وما رواه عن اسباط بن سالم عن ابيه (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام قلت أخى أمرنى أن أسألك عن مال يتيم في حجره يتجر به ؟ فقال ان كان لا خيل مال يحيط بمال اليتيم ان تلف أو أصابه شئ غرمه وإلا فلا يتعرض لمال اليتيم » . واستثنى الأصحاب من غير خلاف يعرف من الولي الذي يشترط في جواز تصرفه الملاءة ان لا يكون أباً أو جداً يجوزوا لها الاقتراض من مال الطفل مطلقاً واستشكله السيد في المدارك . والظاهر ان ما ذكره الأصحاب هو الأقرب ولا سيما مع اشتراط الضمان لما استفاض في الأخبار ان الولد وماله لايه (٣) .

ولو اختل أحد الشرطين المتقدمين من الولاية والملاءة فقد ذكروا انه يكون ضامناً والربح لليتم أو المجنون ، وتدلل عليه صحيحة ربيع المتقدمه .

(١) و (٢) الوسائل الباب ٧٥ من ما يكتسب به . والراوى في الحديث (٤) اسباط بن سالم كما في العروة ج ١ ص ٣٦٥ ، وفي التهذيب ج ٦ ص ٣٤١ الطبع الحديث عن الكليني الراوى اسباط بن سالم عن ابيه كما هنا .

(٣) الوسائل الباب ٧٨ من ما يكتسب به

٢٦ - { هل تستحب الزكاة عند الاتجار غير المشروع بمال الطفل؟ } ج ١٢

ومثلها رواية منصور الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألت عن مال اليتيم يعمل به ؟ قال فقال اذا كان عندك مال وضمنته فلك الربح وأنت ضامن للمال وان كان لا مال لك وعملت به فالربح للغلام وأنت ضامن للمال » .

وأنت خبير بان ما اشتمل عليه الخبران من الضمان فلا إشكال فيه ، لان التصرف على هذا الوجه منهي عنه شرعاً فيكون المتصرف غاصباً عاصياً والنصب يستلزم الضمان ، وانما الإشكال في ما دلا عليه من أن الربح لليتيم مطلقاً فانه على اطلاقه مخالف للجملة من القواعد الشرعية والضوابط المرعية ، بل لابد في صحة إنتقاله لليتيم أن يقيد بكون الشراء وقع بعين المال لا في الذمة فانه متى كان بعين المال اقتضى انتقال المبيع الى الطفل والربح يتبعه ، ولا بد ايضاً من تقييده بما اذا كان المشتري ولياً أو باجازه الولي كما صرح به الشهيد وغيره وإلا كان باطلا لانه تصرف منهي عنه شرعاً ، بل لا يبعد كما ذكره السيد السند في المدارك توقف الشراء وان كان من الولي أو باجازه على الاجازة من الطفل بعد البلوغ ، لان الشراء لم يقع بقصد الطفل ابتداء وانما أوقعه المتصرف لنفسه فلا ينصرف الى الطفل بدون الاجازة ، قال : ومع ذلك كله يمكن المناقشة في صحة مثل هذا العقد وان قلنا بصحة العقد الواقع من الفضولي مع الاجازة لانه لم يقع للطفل ابتداء من غير من اليه النظر في ماله وانما وقع بقصد التصرف ابتداء على وجه منهي عنه . انتهى وظاهر الخبرين المتقدمين كما ترى الحكم بانتقال الربح لليتيم مطلقاً . وبالجملة فان الخروج عن مقتضى هذه القواعد الى العمل باطلاق الخبرين مشكل ومخالفته اشكل الخامس - انه قد اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في استحباب الزكاة في الصورة المتقدمة ، فذهب المحقق والعلامة الى نفيه ، واحتج عليه في النهاية بانه تجارة باطلة ، وبما رواه سماعة في الموثق عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « قلت له الرجل يكون عنده مال اليتيم فيتجر به أيسمنه ؟ قال نعم . قلت فعليه زكاة ؟

ج ١٢ (هل تُجب الزكاة على المجنون الادوارى حال الافاقة ؟) - ٢٧ -

قال : لا لعمرى لا أجمع عليه خصلتين الضمان والزكاة ، وأثبتته الشيخ والشهيدان والمحقق الشيخ على لعموم الأدلة السابقة .

قال بعض فضلاء متأخرى المتأخرين : ويمكن الجمع بين هذه الرواية والعمومات السابقة إما بتخصيص الأخبار السابقة بصورة يكون الإيجار لليتيم وتخصيص هذه بغيرها وإما بحمل هذه الرواية على نفي الوجوب أو الاستحباب المؤكد . انتهى .

اقول : الظاهر هو الأول والجلل الثانى بعيد غاية البعد ، وذلك فان صححة ربحى المتقدمة ومثلها رواية منصور الصيقل قد دلنا على ان الربح لليتيم ومن الظاهر ان الربح تابع للاصل ، ومتى كان أصل المبيع لليتيم وربحه له فلا وجه لجعل الزكاة على المتصرف فى مال اليتيم ، هذا ان عملنا على اطلاق الخبرين المذكورين ، وان خصصناهما كما تقدم يرجع الكلام الى صورة ما اذا اشترى فى الذمة حيث ان المبيع ينتقل له والربح له وان كان تصرفه فى الثمن محرماً ، وفى دخول هذه الصورة تحت تلك العمومات نظر لان ظاهر قولهم (عليهم السلام) ليس فى مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به ، لا يصدق على هذه الفروض التى اشترأها فى الذمة فانها ليست مال اليتيم وانما هى مال المشتري . وبالجمله فان الإيجار بمال اليتيم انما يصدق فى ما اذا اشترى لليتيم بعين ماله أو شرى فى الذمة نيابة وولاية عنه ودفع الثمن من ماله وما عدا ذلك فلا يدخل تحت عمومات تلك الأخبار إلا على وجه المجاز البعيد .

السادس - ما تقدم من الحكم بسقوط الزكاة عن المجنون من ما لا اشكال فيه لو كان الجنون مطبقاً اما لو اعتراه ادوارا فهل يكون حكمه كذلك أو يتعلق به الوجوب فى حال الافاقة ؟ صرح العلامة فى التذكرة والنهاية بالأول ، قال فى التذكرة : لو كان الجنون يعتوره ادوارا اشترط السكال طول الحول فلو جن فى اثنا عشر سقط واستأنف من حين عوده . واستقر فى المدارك تعلق الوجوب به فى حال الافاقة ، قال اذ لا مانع من توجه الخطاب اليه فى تلك الحال . والمسألة

- ٢٨ - (هل تجب الزكاة على العبد على القول بملكه ؟) ج ١٢

حل اشكال وان كان الأقرب ما ذكره العلامة (قدس سره) لما قدمناه قريباً من أن المستفاد من أدلة الحول الدالة على أنه يشترط أن يحول عليه الحول عند ربه وفي يد مالكه - كما سيأتي ان شاء الله تعالى في موضعها - هو امكان التصرف مدة الحول وفي أى وقت شاء ، وهذا لا يجرى في ذى الادوار لانه في حال الجنون يخرج عن مصداق هذه الأخبار كما لا يخفى على الناظر بعين التفكير والإعتبار .

الشرط الثالث - الحرية ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك مع القول بعدم ملكه ، بل الظاهر أنه لا وجه لهذا الشرط على هذا التقدير لأن اشتراط الملك يقرم مقامه ، إنما الخلاف على تقدير ملكه كما هو الأصح وعليه دلت جملة من الأخبار وبه صرح جملة من الأصحاب من ملكه ارض الجناية وفاضل الضريبة وما وهبه سيده ، والمشهور عدم الوجوب وقيل بالوجوب ونقل عن المعتمد والمتنبي والمعتمد الأول لصحيحة عبدالله بن مسنان عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « ليس في مال المملوك شيء » ولو كان له الف الف ولو احتاج لم يعط من الزكاة شيئاً . وصحيفته الأخرى عنه عليه السلام (٢) قال : « سأله رجل وأنا حاضر عن مال المملوك أعليه زكاة ؟ فقال لا ولو كان له الف الف درهم ، ولو احتاج لم يكن له من الزكاة شيء » .

وموثقة اسحاق بن عمار (٣) قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما تقول في رجل يهب لعبده الف درهم أو أقل أو أكثر ... الى أن قال قلت : فعلى العبد ان يزكياها اذا حال عليه الحول ؟ قال لا إلا أن يعمل له فيها ، ولا يعطى العبد من الزكاة شيئاً . قيل : ان عدم الزكاة عليه في هذه الأخبار إنما هو من حيث حجر المولى عليه فلو صرفه واذن له وازال عنه الحجر وجب عليه ، وهو غسير بعيد لما رواه في كتاب قرب الاستناد عن عبدالله بن الحسن عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٤) قال : « ليس على المملوك زكاة إلا باذن مولاه » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٤ من تجب عليه الزكاة

وحمل في الوسائل هذه الرواية على الاستحباب ، والظاهر ان الموجب لهذا الحمل انما هو عدم وجود القائل بمضمونها مع انك قد عرفت القول بوجوب الزكاة على العبد مطلقاً ، وهو جيد لولا ورود هذه الاخبار التي ذكرناها عملاً بعموم الاخبار الدالة على وجوب الزكاة على من ملك النصاب (١) وحيث يمكن تخصيص هذه الاخبار الدالة على عدم وجوب الزكاة على العبد في ما يملكه بهذه الرواية فان ظاهرها الوجوب مع اذن السيد ، وكيف كان فلا ريب انه الاحوط .

ثم لا ينبغي ان ظاهر الاخبار المذكورة هو سقوط الزكاة عن المملوك مطلقاً مكاناً كان أو غير مكان ، نعم يخرج منه المكاتب المطلق اذا تحرر منه شيء وبلغ نصيب جزئه الحر نصيباً لدخوله تحت العمومات الدالة على من ملك النصاب مع شرط الحرية ، ولولا الاتفاق على الحكم المذكور لامكن المناقشة في دخوله تحت العمومات المذكورة ، فان تلك العمومات انما ينصرف اطلاقها الى الافراد الشائنة المتسكرة وهي من كان رقاً بتمامه لا من تبعض بان صار بعضه رقاً وبعضه حراً فانه من الفروض النادرة .

وجملة من الاصحاب انما استدلوا على سقوط الزكاة عن المكاتب برواية وهب بن وهب القرشي عن جعفر عن آباءه عن علي (عليهم السلام) (٢) قال : وليس في مال المكاتب زكاة ، ورد بضعف السند . والظاهر الاستدلال بما ذكرنا من الاخبار في المقام .

قال في المدارك : واما السقوط عن المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئاً فهو المعروف من مذهب الاصحاب ، واستدل عليه في المعتبر بانه ممنوع من التصرف فيه إلا بالاكتساب فلا يكون ملكه تاماً ، وبما رواه الكليني عن ابي البختری ... ثم اورد الرواية المتقدمة ثم قال : وفي الدليل الاول نظر وفي سند

(١) يستفاد ذلك من اخبار الباب ٧ من تجب عليه الزكاة من الوسائل .

(٢) الوسائل الباب ٤ من تجب عليه الزكاة

٣٠ - (الفروع المتفرعة على اعتبار ملك النصاب في وجوب الزكاة ج ١٢

الرواية ضعف ، مع ان مقتضى ما نقلناه عن المعتمد والمنتهى من وجوب الزكاة على المملوك ان قلنا بملكه الوجوب على المكاتب بل هو أولى بالوجوب . انتهى .
أقول : ظاهر كلامه انه باعتبار بطلان الإستدلال المذكور لما ذكره من النظر في الدليلين المذكورين فانه يقوى القول بالوجوب لعدم الدليل على السقوط وأيد ذلك بما ذهب اليه في المعتمد والمنتهى من الوجوب على المملوك مطلقاً قال كاتب أولى .

وفيه (اولاً) ان ما نقله عن الكتابين المذكورين في سابق هذه المقالة قد رده بالأخبار المتقدمة فكيف يعتضد به هنا ؟

(ثانياً) - ان الأخبار المتقدمة قد دلت على انه ليس في مال المملوك شيء وهو أعم من المكاتب وغيره ، وهي صحيحة صريحة شاملة بعمومها لما نحن فيه فهي الدليل على السقوط عن المكاتب ، نعم يخرج منه من تحرر بعضه بما يجب له من نصيب الحرية نصاباً لما ذكره من الأدلة المشار اليها ويبقى الباقي .

(ثالثاً) - انه كيف يكون المكاتب أولى بالوجوب وأصل القول لا دليل عليه بل الدليل كما عرفت قائم على خلافه فأي معنى لهذه الأولوية . نعم لو كان مجرد كلام المعتمد والمنتهى حجة شرعية أو ناشئاً عن دليل اتجه القول بالأولوية وان كانت الأحكام الشرعية عندنا لا تبني على مجرد الأولوية بل على الأدلة الواضحة الجلية وبالجملة فان كلامه هنا جار على ما تقدم في غير موضع من الإستعجال وعدم التأمل والتحقيق في ذلك المجال . والله العالم .

الشرط الرابع - الملك للنصاب وعليه اتفاق العلماء كما نقله في المعتمد ، ولان الأخبار الدالة على وجوب الزكاة مصرحة بالملك إذ لا يخاطب بـزكاة ما لا يملكه .
وقد فرغوا على هذا الشرط فروعاً : منها - ما لو وهب له نصاب لم يجر في الحول إلا بعد القبض ، وهو مبني على ان القبض شرط في صحة الهبة كما هو أحد القواين لا في لزوم كما هو القول الآخر ، فعلى القول الثاني لا يعتبر حصول القبض في

ج ١٤٠ (يعتبر في وجوب الزكاة التمسك من التصرف في المال) - ٣١ -

جريان الموهوب في الحول بل المعتبر من حين الهبة التي بها حصل الملك ، نعم يخرج هذا بقيد التمسك من التصرف كما سيأتي .

ومنها - ما لو استقرض مالا وكانت عينه باقية عند المقرض فانه يجري في الحول من حين القبض الذي حصل به الملك على المشهور ، وأما على مذهب الشيخ من أن القرض لا يملك إلا بالتصرف فلا يجب فيه شيء وإن بقي أحوالا ، والاخبار صريحة في وجوب الزكاة في مال القرض على المقرض اذا بقي بعينه بعد القرض كما هو المشهور من مله بمجرد القبض إلا أن يتبرع المقرض باداء الزكاة عنه كما دلت عليه صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام (١) : « في رجل استقرض مالا لخال عليه الحول وهو عنده ؟ فقال ان كان الذي أقرضه يؤدي زكاته فلا زكاة عليه وإن كان لا يؤدي ادى المستقرض ، واعتبر الشهيد في الاجزاء اذن المستقرض واطلاق الرواية يدفعه .

ومنها - المبيع ذو الخيار خيار حيوان أو خيار شرط للبائع او المشتري ، فان المشهور ان المبيع ينتقل الى المشتري من حين البيع ، وحينئذ فيجري في الحول من ذلك الوقت ، ومذهب الشيخ انه لا ينتقل إلا بعد مضي الخيار والحيوان لا ينتقل إلا بعد مضي الثلاثة وذو الشرط حتى ينقضي الشرط ، وعلى ذلك فلا يدخل في الحول إلا بعد انقضاء الشرط . وقال ان الخيار اذا اختص بالمشتري ينتقل المبيع من ملك البائع بالعقد ولا يدخل في ملك المشتري ، ومقتضى ذلك سقوط الزكاة عن البائع والمشتري جميعاً . وسيجى تحقيق هذه المسألة ان شاء الله تعالى في محلها .

الشرط الخامس - التمسك من التصرف وهو ايضاً من ما لا خلاف فيه في ما أعلم ، فلا تجب الزكاة في المفقود ولا الغائب الذي ليس في يد وكيله ونحو ذلك . ومن ما يدل على ذلك ما رواه في الكافي عن سدير الصيرفي (٢) قال : « قلت

(١) الوسائل الباب ٧ من تجب عليه الزكاة .

(٢) الوسائل الباب ٥ من تجب عليه الزكاة .

— ٣٢ — ﴿ يعتبر في وجوب الزكاة النكس من التصرف في المال ﴾ ج ١٢

لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في رجل كان له مال فأنطلق به فدفنه في موضع فلما حال عليه الحول ذهب ليخرجه من موضعه فاحتفر الموضع الذي ظن أن المال فيه مدفون فلم يصبه فكث بعد ذلك ثلاث سنين ثم أنه احتفر الموضع من جوانبه كله فوقع على المال بعينه كيف يزكيه؟ قال يزكيه لسنة واحدة لأنه كان غائباً عنه وإن كان احتبسه .

وموثقة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (١) « رجل مات أبوه وهو غائب فمزل ميراثه هل عليه زكاة؟ قال لا حتى يقدم . فلما يزكيه حين يقدم؟ قال لا حتى يحول عليه الجول وهو عنده . »

وموثقة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) « أنه قال في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه؟ قال فلا زكاة عليه حتى يخرج فإذا خرج زكاة لعام واحد . وإن كان يدعه متممداً وهو يقدر على أخذه فعليه الزكاة لسكل ما مر به من السنين . وفي صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « لا صدقة على الدين ولا على المال الغائب عليك حتى يقع في يدك . »

ويدل على ذلك أيضاً الأخبار الدالة على أن كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه (٤) وستأتي في محلها إن شاء الله تعالى .

ولا يخفى أنه وإن كان كل واحد من هذه الأخبار اخص من المدعى إلا أنه بضم بعضها إلى بعض من ما ذكرناه ومن ما لم نذكره ينتج منها الحكم المذكور ، فإن أكثر القواعد الشرعية إنما تحصل من ضم الجزئيات بعضها إلى بعض مثل القواعد النحوية الحاصلة من تتبع الجزئيات .

(١) لم نقف على رواية لإسحاق بهذا اللفظ عن أبي عبد الله (ع) نعم له موثقتان بهذا المضمون عن أبي إبراهيم (ع) راجع الوسائل الباب ١٠ من تجب عليه الزكاة (١٢) و (٣١) الوسائل الباب ١٠ من تجب عليه الزكاة (٤) الوسائل الباب ٨ من زكاة الانعام .

ج ١٢ ﴿ هل تجب الزكاة في الدين الذي يقدر صاحبه على اخذه ؟ ﴾ - ٣٣ -

بقي الكلام في ان الأمر في بعض هذه الأخبار بزكاة المال لسنة واحدة هل هو على الاستحباب أو الوجوب ؟ المشهور الأول بناء على اشتراط إمكان التصرف في الوجوب طول الحول كما تضمنته موثقة اسحاق المتقدمة وروايات الحول ، وظاهر بعض فضلاء متأخرى المتأخرين الوجوب وحمل مطلق الأخبار على مقيدها . ولا ريب انه الاحوط .

مسائل

الأولى - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في الدين الذي يقدر صاحبه على أخذه متى شاء لولم يأخذه هل تجب عليه فيه الزكاة بعد الحول أم لا ؟ قولان اختار أولهما الشيخ في النهاية والجل والخلاف والمبسوط والشيخ المفيد والسيد المرتضى ، وثانيهما ابن أبي عقيل وابن الجنييد وابن ادریس ، وهو المشهور بين المتأخرين ومتأخريهم .

ومشأ الاختلاف اختلاف ظواهر الأخبار ، ففي الموثق عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « قلت له ليس في الدين زكاة ؟ قال لا ، . وفي موثقة اسحاق بن عمار (٢) قال : « قلت لأبي ابراهيم عليه السلام زكاة ؟ فقال لا حتى يقبضه . قلت فاذا قبضه أيزكيه ؟ قال لا حتى يحول عليه الحول في يده ، .

وموثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سألت عن رجل يكون نصف ماله عيناً ونصفه ديناً فتحل عليه الزكاة ؟ قال يزكي العين ويدع الدين ، . وصحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة قريباً (٤) وتؤيده الأخبار الدالة على ان كل ما لا يحول عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه (٥) هذا ما يدل على المشهور . وأما ما يدل على القول الآخر فموثقة زرارة المتقدمة (٦) وقوله فيها :

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٦ من تجب عليه الزكاة

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٨ من زكاة الانعام . (٦) و (٧) ص ٣٢

— ٣٤ — (لا تجب الزكاة في الدين الذي لا يقدر صاحبه على أخذه) ج ١٢

• وان كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه فعليه الزكاة لسكل ما مر به من السنين .
وما رواه في السكافي عن عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : • ليس في الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره ، فإذا كان لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة حتى يقبضه ، •

وما رواه في التهذيب عن عبدالعزيز (٢) قال : • سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له الدين أيزكيه ؟ قال كل دين يدعه هو اذا أراد أخذه فعليه زكاته ، وما كان لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة ، •

ومن قال بالقول المشهور حمل هذه الأخبار على الاستحباب جمعاً بين الأخبار ، ومن قال بالقول الآخر حمل مطلق الأخبار على مقيدها ، وهو الاظم . فان الجمع بين الأخبار بالحمل على الاستحباب وان اشتهر بين الاستحباب حتى صار هو المعمول عليه في جميع الأبواب إلا انه لا دليل عليه من سنة ولا كتاب ، مع ما في مناصرة التفصيل الذي في الروايتين الاخيرتين لذلك . وأما أخبار الحول فهي غير منافية لان المراد بالعندية فيها الكساية عن امكان التصرف سواء كان في يده أو يد وكيله أو نحو ذلك اتفاقاً ، ولا يخفى انه هو الأوفق بالإحتياط ايضاً .

والظاهر انه لا خلاف في عدم الوجوب في الدين الذي لا يقدر صاحبه على أخذه ، ويدل عليه مضافاً الى روايتي عمر بن يزيد وعبدالعزير المتقدمتين صحيحة ابراهيم بن أبي محمود (٣) قال : • قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام الرجل يكون له الوديعة والدين فلا يصل اليهما ثم يأخذهما متى تجب عليه الزكاة ؟ قال اذا أخذهما ثم يحول عليه الحول يزكى ، •

وأما ما رواه في الكافي عن عبد الحميد بن سعد (٤) - قال : • سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل باع بيعاً الى ثلاث سنين من رجل ملي بحقه وماله في ثقة يزكى ذلك المال في كل سنة تمر به أو يزكيه اذا أخذه ؟ قال لا بل يزكيه اذا أخذه . قلت لكم

يزكيه اذا أخذه؟ قال لثلاث سنين ، - لحمله جملة من الأصحاب على الاستحباب والأظهر حمله على ما اذا كان تأخير القبض من صاحب المال أو حمله على مال التجارة وعدم الوضیعة عن رأس المال .

وكذا ما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة (١) قال : وسألته عن الرجل يكون له الدين على الناس تجب فيه الزكاة؟ قال ليس عليه فيه زكاة حتى يقبضه فإذا قبضه فعليه الزكاة ، وإن هو طال حبسه على الناس حتى يمر لذلك سنون فليس عليه زكاة حتى يخرج فإذا خرج زكاه لعامه ذلك ، وإن كان يأخذ منه قليلاً قليلاً فليزك ما خرج منه أولاً فاولاً ، وإن كان متاعه ودينه وماله في تجارته التي يتقلب فيها يوماً بيوم يأخذ ويعطى ويبيع ويشترى فهو شبه العين في يده فعليه الزكاة ، ولا ينبغي له أن يغير ذلك إذا كان حال متاعه وماله على ما وصفت لك فيؤخر الزكاة ، وحملت على الاستحباب أيضاً ، والظاهر هو الحمل على الوجوب لكن بتقدير حول الحول عليه بعينه . وأما آخر الخبر فالظاهر أن المراد به زكاة التجارة وإن كان معناه لا يخلو من نوع غموض .

تتهمة

تتضمن الكلام على كلام بعض الأعلام

قال السيد في المدارك بعد اختياره القول المشهور بين المتأخرين : لنا التمسك بمقتضى الأصل والروايات المتضمنة لسقوط الزكاة في مال القرض عن المقرض (٢) فإنه من أنواع الدين . ثم استدلل بصحیحة عبدالله بن سنان وموثقة اسحاق بن عمار وموثقة الحلبي ، ثم نقل احتجاج الشيخ برواية درست وعبدالعزیز (٣) وأجاب عنهما بضعف السند ، ثم نقل عن العلامة في المختلف حملها على الاستحباب مع كلام له تأتي الإشارة إليه .

(١) الوسائل الباب ٦ من تجب عليه الزكاة (٢) الوسائل الباب ٧ من تجب عليه الزكاة .

(٣) ص ٢٤ ورواية درست هي رواية عمر بن يزيد إلا أن الشيخ في التهذيب ج ١

ص ٢٥٧ لم يذكر عمر بن يزيد

— ٣٦ — (نقد كلام صاحب المدارك في المقام) ج ١٢

اقول : فيه (اولاً) ان ما اعتمده من الأصل فانه يجب الخروج عنه بالدلائل وقد عرفته وستعرف ما يؤكدده .

و (ثانياً) ان ما استند اليه من روايات القرض مردود بان الروايات المذكورة قد دل اكثرها على تعليل وجوب الزكاة على المقرض بانه صار ماله بالقرض وهو ملكه فنسبة المقرض اليه نسبة الاجنبي وما اجمل منها فهو محمول على ذلك ، فلا دلالة فيها على ما ادعاه إذ المفهوم منها ان محل السؤال فيها انما هو عن تلك العين التي افترضها المقرض ومحل البحث انما هو في الدين المستقر في ذمة المستدين مع حلوله عليه وبذله ، ولا ريب ان احدى المسألتين غير الاخرى كما لا يخفى على من راجع روايات القرض الآتية في تلك المسألة ، ومنها صحيحة زرارة أو حسنته وصحيحة منصور بن حازم الآيتان (١) وهو انما استند الى روايات القرض من حيث كونه من انواع الدين والروايات المذكورة لم تتضمن سقوط الزكاة من هذه الحثية وانما تضمنت السقوط عن تلك العين المخصوصة من حيث انها ليست ملكاً للمقرض فلا تعلق له بروايات القرض في هذا المقام .

و (ثالثاً) ما اجاب به عن حجة الشيخ بالطعن في السند فانه لا يقوم حجة على الشيخ وأمثاله من المتقدمين الذين لا أثر لهذا الاصطلاح عندهم بل يحكون بصحة جميع الأخبار ، على ان الدليل غير منحصر في هاتين الروايتين :

فقد روى الكليني في الكافي في الصحيح عن ابي الصباح السكستاني عن الصادق عليه السلام (٢) « في الرجل يفسى أو يعين فلا يزال ماله ديناً كيف يصنع في زكاته ؟ فقال يزكيه ولا يزكي ما عليه من الدين انما الزكاة على صاحب المال ، وموثقة زرارة المتقدمة .

وقال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٣) : وان غاب مالك عنك فليس عليك

(١) ص ٣٩ و ٤٠ (٢) الوسائل الباب ٩ من تجب عليه الزكاة .

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٥ و ٦ من تجب عليه الزكاة

الزكاة إلا ان يرجع اليك ويحول عليه الحول وهو في يدك ، إلا أن يكون مالك على رجل متى ما أردت أخذت منه فعليك زكاته .

ولا ينبغي ان اعتماده في الاستدلال لما ذهب اليه انما هو على اطلاق صحيحة عبدالله بن سنان ، حيث ان الموثق عنده من قسم الضعيف وان اغمض النظر عنه في وقت الاحتياج اليه كما هنا ، وان ما عارض ذلك من روايتي درست وعبد العزيز في حكم العدم عنده لضعفهما ، وحيث دفع وجود صحيحة الكنانى المذكورة وموثقة زرارة يضعف ما صار اليه لمعارضة صحيحة عبدالله بن سنان بصحيحة الكنانى وموثقتي اسحاق بن عمار والحلى بموثقة زرارة مع بقية الأخبار المذكورة ، والجمع بين الجميع بتقييد اطلاق تلك الأخبار التي اعتمدها بهذه الأخبار التي ذكرناها مقتضى القاعدة المطردة في كلامهم من حمل المطلق على المقيد والعام على الخاص والمجمل على المبين ، على ان الحمل على الاستحباب وان اشتهر بين الأصحاب في جميع الأبواب إلا أنه لا دليل عليه من سنة ولا كتاب وان النظر بعين الإنصاف والاعتبار يقتضى ضعفه وانه ناقص المعيار ، وذلك فان الاستحباب حكم شرعى يتوقف على الدليل الواضح كغيره من الوجوب والتحريم ونحوهما واختلاف الأخبار ليس دليلاً على ذلك . وايضاً فان الحمل على الاستحباب مجاز لا يصار اليه إلا مع القرينة واختلاف الأخبار ليس من قرائن المجاز .

(و رابعاً) ان قول العلامة في المختلف في ما نقله السيد عنه واستجوده - من انه يلزم من تقييد الاطلاق في رواية الحلبي تأخير البيان عن وقت الحاجة - ممنوع وانما اللازم تأخير البيان عن وقت الخطاب وإلا لزم ذلك في جميع الأخبار المتعلقة بالنسبة الى الأخبار المقيدة فلا يمكن تقييدها بها وهم لا يلتزمون ، ووقت الحاجة هنا غير معلوم ولا مدلول عليه بصريح ولا اشارة .

نعم ذكر بعض الأصحاب بمن اختار القول بعدم الوجوب ان جمهور العامة على القول بالوجوب في الدين فان ثبت فلا يبعد حمل هذه الأخبار على التقية . إلا

ان فيه ايضاً ان الاخبار المذكورة دلت على التفصيل في الدين بين ما يمكن أخذه وما لا يمكن أخذه والخلاف المنقول عن العامة كما نقله العلامة في المنتهى في الدين مطلقاً، فبعض قال فيه بالوجوب مطلقاً ونقله عن الثوري وابن ثور وأصحاب الرأي وجابر وطاووس والنخعي والحسن والزهرى وقتادة وحماد والشافعي وأحمد، وبعض قال بعدم الوجوب مطلقاً ونقله عن عكرمة وعائشة وابن عمر والشافعي في القديم . وأما القول بالتفصيل كما دلت عليه الاخبار فلم ينقل عن أحد منهم (١) وبذلك يظهر ضعف الحمل على التقية كما ذكره البعض المشار اليه .

وبالجملة فالظاهر هو قوة القول بالوجوب للاخبار المذكورة ويجب حمل مطلقها على مقيدتها . والله العالم .

الثانية - الظاهر انه لا خلاف في عدم الزكاة في الوقف ، لأنها مشروطة كما تقدم بالملك والوقف غير مملوك للوقوف عليه على أحد القوانين أو مملوك له ولكنه غير مستقل بالملك لانه حق البطون بعده ، ولانه ممنوع من التصرف فيه إلا بالاستئمان . نعم تجب الزكاة في نمائه اذا كان الوقف على شخص معين أو اشخاص مع بلوغ

(١) في المغني ج ٣ ص ٤٦ : اذا كان له دين على معترف به باذل له فعلى صاحبه زكاته إلا انه لا يلزمه اخراجها حتى يقبضه فيؤدى لما مضى ، روى ذلك عن علي (ع) وبه قال الثوري وابو ثور وأصحاب الرأي ، وقال عثمان وابن عمر وجابر وطاووس والنخعي وجابر بن زيد والحسن وميمون بن مهران والزهرى وقتادة وحماد بن ابى سليمان والشافعي . واسحاق وابوعبيد : عليه اخراج الزكاة في الحال وان لم يقبضه لانه قادر على أخذه والتصرف فيه فلزمه اخراج زكاته كالوديعة ، وقال عكرمة ليس في الدين زكاة وروى ذلك عن عائشة وابن عمر ، وقال سعيد بن المسيب وعطاء بن ابى رباح وعطاء الخراساني وابو الزناد : يزكيه اذا قبضه لسنة واحدة . وأما الدين على معسر أو مامل أو جاهد ففيه روايتان : أحدهما - لا تجب قال به قتادة واسحاق وابو ثور وأهل العراق ، والثانية - يزكيه اذا قبضه قال به الثوري وابو عبيد ، والشافعي قولان كالروايتين ، وعن عمر بن عبد العزيز والحسن والليث والاوزاعي ومالك يزكيه اذا قبضه لعام واحد .

حصة كل منهم على تقدير التعدد النصاب ، أما لو كان الوقف على جهة عامة كالوقف على المساجد ونحوها فهو في الحقيقة وقف على سائر المسلمين كما صرحوا به ولا زكاة فيه كما لا زكاة في بيت المال من غير خلاف ولا إشكال لأن خطابات الزكاة لاعموم فيها بحيث تتعلق بمثل ذلك .

الثالثة - قد صرحوا من غير خلاف يعرف أنه لا يشترط في وجوب الزكاة التمكن من الأداء بل يجب عليه وإن لم يتمكن من إيصالها إلى مستحقها ، ويدل عليه ظواهر جملة من الأخبار مثل قولهم (عليهم السلام) (١) : إنما رجل عنده مال وحال عليه الحول فإنه يركبه ، نعم يشترط ذلك في الضمان ، والظاهر أنه متفق عليه أيضاً ، ويدل عليه ظواهر جملة من الأخبار الدالة على أن من وجد لها موضعاً فلم يدفعها فضاقت فإن عليه الضمان ومن لم يجد فليس عليه ضمان (٢) ، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه اللائق به .

الرابعة - قد تقدم أن الأشهر الأظهر هو أن مال القرض يجب زكاته على المقرض إذا حال الحول عليه عنده .

ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - صحيحة زرارة أو حسنته على المشهور بإبراهيم بن هاشم (٣) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل دفع إلى رجل مالا قرضاً على من زكاته على المقرض أو على المقرض ؟ قال لا بل زكاتها إن كانت موضوعة عنده حولا على المقرض . قال قلت فليس على المقرض زكاتها ؟ قال لا يركى المال من وجهين في عام واحد ، ، وليس على الدافع شيء لأنه ليس في يده شيء إنما المال في يد الآخر فمن كان المال في يده زكاة . قال قلت أفيركي مال غيره من ماله ؟ قال أنه ماله ما دام في يده وليس ذلك المال لأحد غيره . ثم قال يا زرارة رأيت وضعية ذلك

(١) الوسائل الباب ١٠ من يجب عليه الزكاة و ١٧ من زكاة الذهب والفضة .

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ٧ من يجب عليه الزكاة ، واللفظ مطابق لما في التهذيب ج ١

ص ٣٥٧ عن الكليني .

٤٠ - (لو اشترط المقرض الزكاة على المقرض) ج ١٢

المال أو ربحه لمن هو وعلى من هو؟ قلت للمقرض. قال فله الفضل وعليه نقصان وله أن ينكح ويلبس منه ويأكل منه، ولا ينبغي له أن لا يزكيه بل يزكيه فانه عليه جميعاً، وبمضمونها أخبار عديدة.

وبه يظهر ضعف قول الشيخ المتقدم ذكره من أنه لا يدخل في ملك المقرض إلا بالتصرف في عينه وانه لا زكاة عليه حيثئذ. نعم لو تبرع المقرض بالزكاة عنه اجزأ كما سيأتي في صحيحة منصور بن حازم.

بقي الكلام هنا في أنه لو اشترط المقرض زكاته على المقرض فهل تسقط عن المقرض وتجب على المقرض أم لا؟ المشهور الثاني ونقل عن الشيخ الاول.

قال العلامة في المختلف: ولا زكاة على المقرض مطلقاً اما المستقرض فان ترك المال بعينه حولا وجبت عليه الزكاة وإلا فلا، وهو اختيار ابن أبي عقيل والشيخ في النهاية في باب لزكاة والخلاف والمفيد في المقنعة والشيخ على بن بابويه في الرسالة وابن ادریس. وقال الشيخ في باب القرض من النهاية ان شرط المقرض الزكاة على القارض وجبت عليه دون المستقرض. لنا - انه ملك المقرض فالزكاة عليه والشرط غير لازم لانه اشتراط للعبادة على غير من وجبت عليه وانه باطل كالمو شرط غير الزكاة من العبادات، وما رواه يعقوب بن شعيب في الصحيح (١) قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقرض المال للرجل السنة والسنين والثلاث او ما شاء الله على من الزكاة على المقرض أو على المستقرض؟ فقال على المستقرض لان له نفعه وعليه زكاته، ثم ساق جملة من الأخبار الدالة على ذلك ومنها حسنة زرارة المتقدمة، ثم قال احتجوا بما رواه منصور بن حازم في الصحيح عن الصادق عليه السلام (٢) «في رجل استقرض مالا لخال عليه الحول وهو عنده؟ فقال ان كان الذي اقرضه يؤدي زكاته فلا زكاة عليه وان كان لا يؤدي أدى المستقرض، والجواب انا نقول بموجبه فان المقرض لو تبرع بالاداء سقط عن المقرض اما الوجوب مع الشرط فممنوع

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧ من تجب عليه الزكاة

وليس في الحديث ما يدل عليه ، قال الشيخ علي بن الحسين بن بابويه : ان بعت شيئاً وقبضت ثمنه واشترطت على المشتري زكاة سنة أو سنتين أو أكثر فان ذلك يلزمه دونك . وفي لزوم هذا الشرط نظر . انتهى كلامه زيد مقامه . ونسج على منواله في هذا الكلام جملة من تأخر عنه من الاعلام من المتأخرين ومتأخريهم .
وعندي فيه نظر (أما أولاً) فان ما نقله عن أولئك الاجلاء في صدر عبارته الظاهر انه لا دلالة فيه على المدعى ، لان غاية كلامهم وجوب الزكاة على المقرض ولم يتعرضوا لحكم الشرط نفيًا ولا اثباتًا ، وهو من ما لا نزاع فيه ولا اشكال يعتريه .
والذي يحضرنى من كلامهم هنا عبارة الشيخ المفيد في المقنعة حيث قال : ولا زكاة على المقرض في ما اقرضه إلا ان يشاء التطوع بزكاته ، وعلى المستقرض زكاته ما دام في يده ولم يستهلكه لان له نفعه . وعبارة الشيخ في النهاية حيث قال : وما للقرض ليس فيه زكاة على صاحبه بل تجب على المستقرض الزكاة ان تركه بحاله حتى يحول عليه الحول . والظاهر ان باقى كلام من نقل عنه من هذا القبيل ، ومثل ذلك الاخبار التي نقلها فان غايتها اطلاق الزكاة على المقرض ولا تعرض فيها لحكم الشرط نفيًا ولا اثباتًا .

و(أما ثانيًا) فان ما ادعاه - من أن الشرط غير لازم لانه اشتراط للعبادة على غير من وجبت عليه وانه باطل - مردود (أولاً) بان تعلقها بالمقرض مشروط عندم بعدم تبرع المقرض بها كما صرح به فلو تبرع بها سقطت عن المقرض ، فلا يتم ما ذكره كلاً من أن اشتراطها من قبيل اشتراط العبادة على غير من وجبت عليه ، إذ مقتضاه تعين الوجوب على المقرض خاصة وعدم السقوط عنه بفعل الغير تبرعاً كان أو اشتراطاً . وايضاً فان الزكاة وان كانت من قبيل العبادة من وجه إلا انها من قبيل الدين من وجه آخر .

وثانيًا - وهو العمدة في الاستدلال الاخبار الدالة على صحة شرط زكاة ثمن المبيع على المشتري (١) كما نقله في آخر كلامه عن الشيخ علي بن الحسين بن بابويه وان

(١) الوسائل الباب ١٨ من زكاة الذهب والفضة

— ٤٢ — (لو اشترط المقرض الزكاة على المقرض) ج ١٢

تنظر فيه بناء على ما قدمه في صدر كلامه .

ومن الأخبار الدالة على ما قلناه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول باع ابى من هشام بن عبد الملك أرضاً بكذا وكذا ألف دينار واشترط عليه زكاة ذلك المال عشر سنين وانما فعل ذلك لان هشاماً كان هو الوالى ، ورواه الصدوق ايضاً في كتاب العلل في الصحيح مثله (٢) .

وروى في الكافي ايضاً في الصحيح أو الحسن بابراهيم بن هاشم على المشهور عن الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) قال : « باع ابى أرضاً من سليمان بن عبد الملك بمال واشترط عليه في بيعه ان يزكى هذا المال من عنده لست سنين » .

والخبر ان كما ترى صحيحان صريحان في صحة الشرط المذكور ولزومه ، وبه يظهر لك ما في كلامه (قدس سره) - وكذا كل من تبعه وحكم ببطلان الشرط لما ذكره من التعليل - من الغفلة عن ملاحظة هذين الخبرين .

ومثلها ما في كتاب الفقه الرضوى (٤) حيث قال عليه السلام : فان بيعت شيئاً وقبضت ثمنه واشترطت على المشتري زكاة سنة أو سنتين أو أكثر من ذلك فانه يلزمه دونك . انتهى .

وهذه عين عبارة الشيخ على بن الحسين التي نقلها عنه في المختلف ، ومنه يعلم ان مستنده في هذا الحكم هو الكتاب المذكور وان كان الخبران المتقدمان يدلان على ذلك . وبمثل هذه العبارة عبر ابنه الصدوق في الفقيه ، وهو ظاهر في ان مذهبه ذلك . وحيث قد ثبتت بهذه الأخبار صحة الشرط المذكور وانه مائع وان الزكاة تنتقل به الى ذمة المشروط عليه فلا فرق بين وقوعه واشترائه في بيع أو قرض أو غيرهما عملاً بما دل على ان المؤمنين عند شروطهم (٥) .

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٨ من زكاة الذهب والفضة

(٤) ص ٢٣ (٥) الوسائل الباب ٦ من ابواب الخيار من كتاب التجارة

و(أما ثالثاً) فإنه لا يخفى أن ما نقله عن الشيخ على بن الحسين أخيراً مناف لما نقله عنه أولاً لو كان النقل صريحاً في عدم صحة الشرط كما يدعيه ، وإلا فإنه متى كان مطلقاً كما نقلناه من عبارتي المقنعة والنهاية فلا منافاة ، وعلى هذا جرى الشيخ في النهاية كما نقله عنه ، فصرح في باب الزكاة بأنها على المقتضى بقول مطلق ، وفي باب القرض بأنها مع الشرط تلزم المقرض وتسقط عن المقرض وبه يقيد الإطلاق الأول المقصد الثاني - في ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، وحيث أنه من المجمع عليه نصاً وفتوى هو وجوبها في الانعام والنقدين والغلات الأربع وإنها تستحب في بعض الأموال أيضاً ، فالكلام في هذا المقصد يقتضي بسطه في مطالب أربعة :

المطلب الأول - في الانعام والكلام فيه يقع في مقامات ثلاثة :

المقام الأول - في نصب زكاة الابل ، وهي اثنا عشر نصاباً بالاجماع من علماء الاسلام على ما نقله جملة من الأعلام (١) وكأنه بناء منهم على عدم الاعتداد بالخالف في بعضها وشذوذه وندرته كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى من الخلاف في المقام ولا تجب في ما دون خمس من الابل فاذا تمت خمساً ففيها شاة ثم اذا بلغت عشراً ففيها شاتان ثم خمس عشرة ففيها ثلاث شياه ثم عشرين ففيها اربع ثم خمساً وعشرين ففيها خمس ثم ستاً وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي دخلت في الثانية ثم ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي دخلت في الثالثة ثم ستاً وأربعين ففيها حقة وهي التي دخلت في الرابعة ثم احدى وستين ففيها جذعة وهي التي دخلت في الخامسة ثم ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون ثم احدى وأربعين ففيها حقتان ثم مائة واحدى وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

ولا خلاف في الخمسة الأول وانما الخلاف في النصاب السادس فان ابن ابي عقيل أسقطه وأوجب بنت مخاض في خمس وعشرين الى ست وثلاثين وهو

(١) يظهر الحال في مذهب العامة في نصب الابل من التعليقة الآتية .

قول الجمهور (١) كما صرح به جملة من أصحابنا (رضوان الله عليهم) وفي المدارك نقل هذا القول عن ابن أبي عقيل وابن الجنيد، وهو سهو منه فان ابن الجنيد لم يسقطه غاية الامر انه وافق ابن أبي عقيل في اخراج بنت مخاض في خمس وعشرين، وبما ذكرنا صرح العلامة في المختلف.

ويدل على القول المشهور الاخبار الكثيرة ومنها - صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) المروية في الكافي والتهذيب قال: في خمس قلائص شاة وليس ما دون الخمس شي، وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين اربع وفي خمس وعشرين خمس وفي ست وعشرين بنت مخاض الى خمس وثلاثين -

(١) ذكر في المغني ج ٢ ص ٥٧٧ نصب الابل كما هنا باسقاط السادس كما نقل عن ابن أبي عقيل ثم قال: وهذا كله يجمع عليه. وفي البداية ج ١ ص ٢٣٨ اجمع المسلمون عليه إلا في ما زاد على عشرين ومائة ففيه الخلاف، فان مالكا قال اذا زاد على مائة وعشرين فالصدق بالخيار ان شاء أخذ ثلاث بنات لبون وان شاء أخذ حقتين، وقال ابن القاسم من اصحابه بل يأخذ ثلاث بنات لبون من غير خيار الى ان تبلغ ثمانين ومائة فيكون فيها حقة وابنتا لبون، وبهذا القول قال الشافعي. وقال عبد الملك بن الماجشون من اصحاب مالك بل يأخذ الساعى حقتين فقط من غير خيار الى ان تبلغ مائة وثلاثين. وقال الكوفيون ابو حنيفة واصحابه والثوري اذا زادت على مائة وعشرين عادت الفريضة بمعنى ان في كل خمس شاة، فاذا كانت الابل مائة وخمس وعشرين كان فيها حقتان وشاة؛ الحقتان المائة وعشرين والشاة الخمس.. الى آخر كلامه. وفي المهذب ج ١ ص ١٤٤ بعد أن وافق المغني والبداية في ترتيب النصب قال: اذا بلغت مائة واحدى وعشرين كان فيها ثلاث بنات لبون ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، والاصل فيه رواية انس. وفي البحر الرائق ج ٢ ص ٢١٣ عد النصب كما تقدم الى مائة وعشرين، واما الزائد عليه فتفصيله في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ثم في كل خمس شاة وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقائق وبنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقائق وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقائق الى مائتين.

(٢) الوسائل الباب ٢ من زكاة الانعام.

وقال عبدالرحمان هذا فرق بيننا وبين الناس - فاذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون الى خمس واربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فاذا زادت واحدة ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت واحدة ففيها ابنتا لبون الى تسعين فاذا زادت واحدة ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة .

وصحيحة أبي بصير - وهو المرادى بقريظة رواية عاصم بن حميد عنه - عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألته عن الزكاة قال ليس في ما دون الخمس من الابل شئ » فاذا كانت خمسا ففيها شاة الى عشر فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى خمس عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث من الغنم الى عشرين فاذا كانت عشرين ففيها أربع من الغنم الى خمس وعشرين فاذا كانت خمسا وعشرين ففيها خمس من الغنم فاذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر فاذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون اثني الى خمس واربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فاذا زادت واحدة ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا زادت واحدة ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة . ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق ان يعد صغيرها وكبيرها .

وصحيحة زرارة المروية في من لا يحضره الفقيه (٢) وهي مثل صحيحة أبي بصير المذكورة إلا ان آخرها هكذا : « فاذا زادت واحدة لحقتان الى عشرين ومائة فاذا زادت على العشرين والمائة واحدة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون . وما نقله في المعتبر (٣) قال : روى أبو بصير وعبدالرحمان بن الحجاج وزرارة عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام (٤) قالوا : « اذا زادت عن خمس وعشرين ففيها بنت مخاض فان لم تكن فابن لبون ذكر الى خمس وثلاثين فان زادت فابنة لبون (١) الوسائل الباب ٢ و ١٠ من زكاة الانعام (٢) الوسائل الباب ٢ من زكاة الانعام (٣) ص ٢٥٩ والظاهر انه يشير الى الروايات الثلاث المتقدمة وليست رواية مستقلة

الى خمس واربعين فان زادت حققة الى ستين فان زادت بلذعة الى خمس وسبعين فان زادت فابنتا لبون الى تسعين فان زادت لحقتان الى عشرين ومائة - قال وهذا مذهب علماء الاسلام - فان زادت ففي كل خمسين حققة وفي كل اربعين بنت لبون ، قال : وبه قال علماءنا . ثم نقل اقوال العامة . وهذه الرواية لم يتعرض لنقلها أحد من الأصحاب في كتب الاستدلال ولا من المحدثين في كتب الحديث حتى صاحب الوسائل الذي جمع فيه ما زاد على كتب الحديث الأربعة ، الى غير ذلك من الأخبار .

احتج ابن ابي عقيل على ما نقل عنه بصحيفة الفضلاء عن ابي جعفر و ابي عبد الله (عليهما السلام) (١) قالوا : في صدقة الابل في كل خمس شاة الى أن تبلغ خمساً وعشرين فاذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض وليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وثلاثين فاذا بلغت خمساً وثلاثين ففيها ابنة لبون ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً واربعين فاذا بلغت خمساً واربعين ففيها حققة طروقة الفحل ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففيها جذعة ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وسبعين فاذا بلغت خمساً وسبعين ففيها ابنتا لبون ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ تسعين فاذا بلغت تسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى تبلغ عشرين ومائة فاذا بلغت عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل فاذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففي كل خمسين حققة وفي كل اربعين بنت لبون ثم ترجع الابل على اسنانها . وليس على النيف شيء ولا على الكسور شيء ولا على العوامل شيء إنما ذلك على السائمة الراعية . قال قلت فما في البخت السائمة ؟ قال مثل ما في الابل العربية ... الحديث .

ونقل المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في كتاب الوسائل (٢) هذا الحديث عن كتاب معاني الأخبار بما يوافق القول المشهور وذكر انه رواه عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى مثله ، إلا انه قال - على

(١) الوسائل الباب ٢ و ٧ و ٣ من زكاة الانعام

(٢) الوسائل الباب ٢ من زكاة الانعام

ما في بعض النسخ الصحيحة - « فاذا بلغت خمساً وعشرين فان زادت واحدة ففيها بنت مخاض ... الى أن قال فاذا بلغت خمساً وثلاثين فان زادت واحدة ففيها ابنة لبون ثم قال فاذا بلغت خمساً واربعين وزادت واحدة ففيها حقة ثم قال فاذا بلغت ستين وزادت واحدة ففيها جذعة ثم قال فاذا بلغت خمساً وسبعين وزادت واحدة ففيها ابنتا لبون ثم قال فاذا بلغت تسعين وزادت واحدة ففيها حقتان ، وذكر الحديث مثله .
اقول : وقد اضطرب كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) في الجواب عن صحيحة الفضلاء بناء على الرواية المشهورة ، فنقل عن السيد المرتضى (رضى الله عنه) حمل بنت المخاض على كونها بالقيمة عن الخمس شياء ، واحتمل بعض حملها على الاستحباب والشيخ (قدس سره) قد أجاب عنه بان قوله ففيها « فاذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض ، يحتمل أن يكون المراد وزادت واحدة وان لم يذكر في اللفظ لعله بفهم المخاطب ذلك ، قال : ولو لم يحتمل ما ذكرناه لكان لنا أن نحمل هذه الرواية على ضرب من التقية لانها موافقة لمذهب العامة (١) .

واعترضه المحقق في المعبر فقال بعد نقل كلامه : والتأويلان ضعيفان ، اما الإضمار فبعيد في التأويل ، وأما التقية فكيف يحمل على التقية ما صار اليه جماعة من محققي الاصحاب ورواه احمد بن محمد بن ابى نصر البرزني ، وكيف يذهب على مثل ابن ابى عقيل والبرزني وغيرهما من اختار ذلك مذهب الامامية من غيرهم ؟ والاولى أن يقال فيه روايتان اشهرهما ما اختاره المشايخ الخمسة وانابعهم . انتهى .
ولا يخفى ما فيه من الوهن الغنى عن التنبيه عليه والتوجيه ، والحق انه لا معدل عن أحد الوجهين اللذين ذكرهما الشيخ (قدس سره) ويؤيد الحمل على التقية - وهو الذي اختاره المحدث السكاشاني في الوافي - صحيحة عبدالرحمان المتقدمة وقوله فيها « هذا فرق بيننا وبين الناس ، مع ما عرفت من انه مذهب الجمهور ، إلا انه يخدشه ان الاشكال في الصحيحة المذكورة ليس مخصوصاً بهذا الموضع بل الإشكال

في جملة النصب المتأخرة الى النصاب الأخير ، فانه لا قائل بذلك من العامة ولا من الخاصة وهو خلاف جملة الأخبار الواردة في المسألة ، والأمر دائر بين شيئين : اما رد الرواية المذكورة من هذه الجهة مع ما هي عليه من الصحة والاسناد الى امامين واشتمالها على نصب الانعام الثلاثة وجملة من أحكامها كما سيأتى نقل ذلك كل في موضعه وهو مشكل لا يمكن التزامه ، وإما قبولها وحملها على ما يقوله الشيخ من الاضمار والتقدير في كل نصاب ، وهو وإن بعد لعدم كونه معهوداً في الكلام إلا انه في مقام الجمع من ما لا بد منه . وأما كلام صاحب المعتبر فانه غير موجه ولا معتبر كما لا يخفى على من تأمل بعين الانصاف ونظر .

ويذبغى التنبيه على أمور

الأول - لا يخفى انه قد وقع الخلاف في هذا المقام ايضاً في مواضع : منها - ما ذهب اليه ابن الجنيد من أن الواجب في خمس وعشرين بنت مخاض اثني فان لم تكن فابن لبون فان لم يكن فخمسة شياه . ولم نقف له في الأخبار على مستند . ومنها - ما نقله في المختلف عن الشيخ علي بن بابويه من أنه قال في رسالته فاذا بلغت خمساً وأربعين وزادت واحدة ففيها حققة - وسميت حققة لأنها استحققت ان يركب ظهرها - الى ان تبلغ ستين فاذا زادت واحدة ففيها جذعة الى ثمانين فان زادت واحدة ففيها ثني . ثم قال في المختلف : وهو قول ابنه محمد في كتاب الهداية . ولم يوجب باقي علمائنا في إحدى وثمانين شيئاً أصلاً عدا نصاب ست وسبعين . ثم استدلل على القول المشهور بالأخبار المتقدمة .

أقول : ما نقله هنا من عبارة الرسالة هو عين عبارة كتاب الفقه الرضوي كما قدمنا لك أمثال ذلك في مواضع عديدة من كتاب الصلاة ، فانه عليه السلام قال (١) بمسند ذكر النصب المتقدمة كما مر في الأخبار : « فاذا بلغت خمساً وأربعين وزادت واحدة ففيها حققة - وسميت حققة لأنها استحققت أن يركب ظهرها - الى أن تبلغ ستين فاذا

زادت واحدة ففيها جذعة الى ثمانين فاذا زادت واحدة ففيها ثنى .
ومنه يعلم ان مستند الصدوقين هنا انما هو الكتاب المذكور كما تقدم في تلك
المواضع . إلا ان الحكم غريب لخروجه عن مقتضى الاخبار الكثيرة المتفق عليها
بين الطائفة سواهما (رضى الله عنهما) .
ولا يخفى ما في تمسكهما بهذا الكتاب في مثل هذا المقام من الدلالة على يقينهما
بكونه عنه عليه السلام وثبوته زيادة على تلك الاخبار ، وإلا فكيف يجوز منها الخروج
عن تلك الاخبار الصحيحة الصريحة مع قرب العهد الى العمل بهذا الكتاب .
ومنها - النصاب الاخير فقد نقل فيه الخلاف عن المرتضى (رضى الله عنه)
في الانتصار كما نقله في المختلف ، وليس في التعرض لنقله كثير فائدة وان ادعى عليه
الاجماع مع مخالفته له في سائر كتبه ولا سيما المسائل الناصرية ، ومن أحب الوقوف
على ذلك فليرجع الى كتاب المختلف .

الثاني - قد اشتمل بعض الاخبار المتقدمة على ان الواجب إخراجه في
النصاب الاخير - وهو مائة واحد وعشرون - في كل خمسين حقة وفي كل أربعين
بنت لبون ، ومنها صحيحة زرارة المتقدم نقلها عن الفقيه ، ورواية اخرى له في
التهذيب ايضاً (١) وصحيحة الفضلاء ، وظاهر هذه الروايات التخيير بين هذين الفردين
بعد العد باحد العددين ، وبه صرح شيخنا الشهيد الثاني في فوائد القواعد كما نقل
عنه ونسبه الى ظاهر الأصحاب .

وظاهره (قدس سره) في كتاب المسالك بل صريحه ان المراد بذلك كون
النصاب أمراً كائناً لا ينحصر في فرد وان التقدير بالاربعين والخمسين ليس على وجه
التخيير مطلقاً بل يجب التقدير بما يحصل به الاستيعاب ، فان أمكن بهما تخيير وان لم
يمكن بهما وجب اعتبار أكثرهما استيعاباً مراعاة لحق الفقراء ولولم يمكن إلا بهما
وجب الجمع ، فعلى هذا يجب تقدير أول هذا النصاب وهو المائة واحد وعشرون

٥٠ - (هل الواحدة الزائدة في النصاب الاخير جزء أو شرط؟) ج ١٢

بالاربعين وتقدير المائة والخمسين بالخمسين والمائة والسبعين بهما ، ويتخير في المائتين وفي الاربعائة بين اعتباره بهما وبكل واحد منهما . انتهى . وبمثل ذلك صرح المحقق الشيخ على والعلامة في المنتهى ، والظاهر انه هو المشهور كما يفهم من عبارة المنتهى . وفيه ان ظاهر ما ورد بالعد بالخمسين خاصة كما تقدم في صحيحى عبد الرحمن وابى بصير يدفع ذلك ، فان ظاهرهما العد بالخمسين مطلقاً ولو في نصاب المائة واحد عشرين الذى اوجب فيه العد بالاربعين خاصة ، ولو كان العد في هذا الموضع متعيناً بالاربعين كما ذكره (قدس سره) لما ساع اطلاق هذه الاخبار بالعد بالخمسين . وايضاً فان التخير في صحيحى الفضلاء ووزارة وقع على أثر ذكر نصاب مائة واحد عشرين الذى اوجب فيه العد بالاربعين خاصة ، ولو تعين فيه العد بالاربعين لم يحسن ذكر التخير في صورة لا يجوز فيها إلا أحدهما . وبالملة فان الروايات كلاً لا تجتمع إلا على القول بالتخير مطلقاً كما هو ظاهر تلك الاخبار المشتبهة على الاربعين والخمسين ، نعم ما ذكره متضمن الاحتياط ولا ريب في أولويته وأما تعيينه فهو خلاف ظاهر تلك الاخبار كما عرفت .

الثالث - هل الواحدة الزائدة على المائة وعشرين جزء من النصاب أو شرط في الوجوب وليست بجزء ، فلا يسقط بتلفها بعد الحول بغير تفریط شئ كما لا يسقط في الزائد عنها من ما ليس بجزء ، للاربعين أو الخمسين على المشهور بين المتأخرين ؟ فيه وجهان ، اختار أولهما العلامة في النهاية ، وثانيتها جملة من المتأخرين ، وتوقف في البيان ، من حيث اعتبارها نصاً الموجب للجزئية ، ومن إيجاب الفريضة في كل خمسين واربعين الظاهر في خروجها .

الرابع - قد صرح الأصحاب بان الزكاة في الابل بنوعيهما من البخت والعربا وعلى ذلك دلت صحيحة الفضلاء المتقدمة (١) حيث قال فيها : « قلت ما في البخت السائمة ؟ قال مثل ما في الابل العربية ، قال في المصباح المنير : والبخت نوع من الابل

ج ١٢ (هل يتخير المالك في اخراج ما شاء اذا كان بصفة الواجب؟) - ٥١ -

الواحد بنحى مثل روم ورمى ويخفف ويثقل . انتهى . والأصحاب عبروا عنها بالابل الخراسانية ويؤيده مقابلتها في الخبر بالابل العربية .

الخامس - الأظهر تخيير المالك في اخراج ما شاء اذا كان بصفة الواجب كما اختاره جملة من الأصحاب ، وقيل انه اذا وقعت المشاحة يقرع حتى تبقى السن التي تجب ، بان يقسم ما جمع الوصف قسمين ثم يقرع بينهما ثم يقسم ما خرجت عليه القرعة وهكذا حتى يبقى قدر الواجب . نقل ذلك عن الشيخ وجماعة ولم نقف لهم على مستند على الخصوص .

ويدل على الأول صحيحة بريد العجلي (١) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : بعث أمير المؤمنين عليه السلام مصدقا من الكوفة الى باديتها فقال له يا عبد الله انطلق... الى أن قال فاذا أتيت ماله فلا تدخله إلا بأذنه فان أكثره له فقل يا عبد الله أتأذن لي في دخول مالك فان أذن لك فلا تدخله دخول متسلط عليه فيه ولا عنف به ، فاصدع المال صدعين ثم خيره أى الصدعين شاء فايهما اختار فلا تعرض له ثم اصدع الباقي صدعين ثم خيره فايهما اختار فلا تعرض له ، فلا تزال كذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحق الله في ماله فاذا بقى ذلك فاقبض حق الله منه ، فان استمالك فاقله ثم اخلطهما واصنع مثل الذى صنعت اولا حتى تأخذ حق الله في ماله ... الحديث ، ونحوه في الدلالة على المراد غيره ولكن ليس بهذا التفصيل . وهذا الحكم جار في غير الابل من المواشى الزكوية .

السادس - قال شيخنا الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه (٢) قال مصنف هذا الكتاب (رحمه الله) اسنان الابل أول ما تطرحه امه الى تمام السنة حوار فاذا دخل في الثانية سمي ابن مخاض لان امه قد حملت ، فاذا دخل في الثالثة سمي ابن لبون لان امه قد وضعت وصار لها لبن ، فاذا دخل في الرابعة سمي الذكر حقاً

(١) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الانعام

(٢) ج ٢ ص ١٣

٥٢ - (من وجبت عليه سن وليس عنده إلا الأعلى أو الأدنى حج ١٢

والأشئ حقة لانه قد استحق أن يحمل عليه ، فإذا دخل في الخامسة سمي جذعا ، فإذا دخل في السادسة سمي ثنياً لانه قد التى ثنيته ، فإذا دخل في السابعة التى رباعيته وسمى رباعياً ، فإذا دخل في الثامنة التى السن التى بعد الرباعية وسمى سديساً ، فإذا دخل في التاسعة فطر نابه وسمى بازلاً ، فإذا دخل في العاشرة فهو مخلف ، وليس له بعد هذا اسم ، والاسنان التى تؤخذ في الصدقة من ابن المخاض الى الجذع . انتهى . وبمثل ذلك صرح ثقة الاسلام الكليني والشيخ ، والصدوق قد علل كلا من هذه الاسنان إلا الجذع ، وقد علل التسمية بذلك لانه يجزع مقدم اسنانه اى يسقط .

السابع - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأن من وجبت عليه سن من الأبل وليس عنده إلا الأعلى منه بسن دفعه واستعاد من المصدق شاتين أو عشرين درهماً ، ومن لم يكن عنده إلا الأدنى بسن دفعه ووجب عليه ان يجره بشاتين أو عشرين درهماً ، والحكم بجمع عليه بينهم في ما أعلم .

ويدل عليه ايضاً ما رواه في الكافي عن محمد بن مقرر بن عبد الله بن زمعة بن سبيع عن ابيه عن جده عن جد ابيه (١) : ان امير المؤمنين عليه السلام كتب له في كتابه الذى كتب له بخطه حين بعثه على الصدقات : من بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة فانه تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس عنده حقة وعنده جذعة فانه تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقة حقة وليس عنده حقة فانه تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقة ابنة لبون وليس عنده ابنة لبون وعنده حقة فانه تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقة ابنة لبون وليس عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانه تقبل منه ابنة مخاض ويعطى معها شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقة ابنة مخاض وليس عنده ابنة مخاض

وعنده ابنة لبون فانه تقبل منه ابنة لبون ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهما ، ومن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون ذكر فانه يقبل منه ابن لبون وليس معه شيء... الحديث ، ورواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام مثله (١) .

وجهور المتأخرين ومتأخريهم ومنهم السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة وغيرهما لم ينقلوا إلا الخبر الأول واعتذروا عن ضعف سنده باتفاق الأصحاب على القول بمضمونه مع ان صحيحة زرارة المشار اليها صريحة في ذلك غنية عن هذا الاعتذار .

ونقل عن الشيخ علي بن بابويه وابنه الصدوق في المقنع جعل التفاوت بين بنت المخاض وبنت اللبون شاة يأخذها المصدق أو يدفعها . كذا نقله عنهم في المختاف اقول : وهذا ايضا مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام في الكتاب المذكور (٢) بعد ذكر خمسة وثلاثين : فان زادت واحدة ففيها ابنة لبون ومن لم تكن عنده وكانت عنده ابنة مخاض اعطى المصدق ابنة مخاض واعطى معها شاة ، واذا وجهت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده وكانت عنده ابنة لبون دفعها واسترجع من المصدق شاة . انتهى .

فروع

الأول - نقل عن العلامة في التذكرة - وبه قطع الشهيد الثاني على ما نقله عنه سبطه في المدارك - الاكتفاء في الجهر بشاة وعشرة دراهم ، وكأنه بنى على التخيير بين الشاتين والعشرين درهما في الاخيار . وهو لا يخلو من وجه من حيث الاعتبار إلا انه خلاف ظاهر النص .

الثاني - قد ذكر الأصحاب هنا ان الخيار في دفع الأعلى أو الأدنى وفي الجهر

(١) الوسائل الباب ١٣ من ذكاة الانعام

(٢) ص ٢٢

بشأتين أو الدراهم الى المالك لا الى المصدق أو الفقير سواء كانت قيمة الواجب السوقية مساوية لقيمة المدفوع على الوجه المذكور أم زائدة عليها أم ناقصة عنها لاطلاق النص . واستشكل فيه بعضهم في صورة استيعاب قيمة المأخوذ من المصدق لقيمة المدفوع اليه ، من اطلاق النص وشموله للصورة المذكورة ، ومن ان المالك كأنه لم يؤد شيئاً ، كما اذا وجبت على المالك ابنة مخاض وليست عنده وأعطى عوضها سنأ أعلى ابنة لبون فانه يعطيه المصدق حينئذ عشرين درهماً ، فلو فرضنا كون ابنة اللبون قيمتها السوقية يومئذ عشرين درهماً فكان المالك لم يعط شيئاً بالكلية لانه اعطى ابنة لبون وأخذ قيمتها السوقية .

وقد نقل هنا عن العلامة في التذكرة القول بعدم الإجزاء ، قال في المدارك بعد نقله عنه : وهو متجه . ونفى عنه البعد في الذخيرة ايضاً ، وهو محتمل حملاً للرواية على ما هو المتعارف في ذلك الزمان أو الغالب من زيادة قيمة السن الأعلى على الأدنى بذلك المقدار فلا تدخل الصورة المفروضة في اطلاق النص . وينبغي مراعاة الإحتياط في مثل ذلك .

الثالث - مورد الأخبار المتقدمة التفاوت بسن واحد فلو كان التفاوت بازيد كما اذا كانت عنده ابنة مخاض وكان الواجب عليه حقة أو بالعكس فهل يكون الحكم كالاول ويتضاعف الجبران بتضاعف السن فيعطى في الصورة المفروضة ابنة مخاض مع اربع شياه أو اربعين درهماً أو يرجع حينئذ الى القيمة السوقية ؟ قولان والمشهور الثاني قصر الحكم المخالف للاصل على مورد النص فيجب أخذ القيمة . وهو جيد .

وكذا تعتبر القيمة ايضاً في ما عدا اسنان الابل من البقر والغنم ولا يجب الجبران ، فن عدم فريضة البقر ووجد الأعلى أو الأدنى أخرجه بالقيمة فيعطى ما نقص على الأول ويسترد ما زاد على الثاني ان اقتضت القيمة السوقية ذلك .

المقام الثاني - في نصاب البقر ولها نصابان : ثلاثون وفيها تباع أو تبيعه على المشهور وهو الذي دخل في الثانية ، ثم أربعون وفيها مسنة ، اما كون نصابها ذلك

فعليه الاجماع نصاً وفتوى .

ويبلغني أن يعلم انه ليس المراد ان الثلاثين ينحصر في النصاب الاول والاربعين في الثاني بل ان هذا نصابها دائماً كما سيظهر لك من الخبر الآتي وكذا من كلام الأصحاب ، بمعنى ان الاعداد متى تضاعفت وارتفعت فانه يعد النصاب بالثلاثين والاربعين ، وحينئذ فرجع النصابين الى نصاب واحد على التخيير ويقدم ما يحصل به الاستيعاب أو يكون به أقرب اليه .

وأما كون المخرج في النصاب الاول تبعاً أو تبعية فهو المشهور بل ادعى عليه الاجماع في المنتهى ، ونقل عن الشيخ علي بن بابويه وابن أبي عقيل إيجاب تبيع حولي خاصة ، وبه صرح الصدوق في الفقيه أيضاً ، وهذا هو الذي أضمنته صحيحة الفضلاء (١) المتقدم مدرها حيث قال فيها بعد ذكر ما قدمنا نقله منها ، وقالوا في البقر في كل ثلاثين بقرة تبيع حولي وليس في أقل من ذلك شيء ، وفي اربعين بقرة بقرة مسنة ، وليس في ما بين الثلاثين الى الأربعين شيء حتى تبلغ اربعين فاذا بلغت أربعين ففيها مسنة ، وليس في ما بين الأربعين الى الستين شيء فاذا بلغت الستين ففيها تبيعان الى السبعين ، فاذا بلغت السبعين ففيها تبيع ومسنة ، الى الثمانين ، فاذا بلغت ثمانين ففي كل أربعين مسنة الى تسعين ، فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبيعات حوليات ، فاذا بلغت عشرين ومائة ففي كل أربعين مسنة ، ثم ترجع البقر على اسنانها . وليس على النيف شيء ولا على الكسور شيء ولا على العوائل شيء انما الصدقة على السائمة الراعية . وكل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه حتى يحول عليه الحول فاذا حال عليه الحول وجب عليه ... الحديث .

والعجب من المحدث الحر في بدايته مع كونه من متصلي الأخباريين واجلاء المحدثين انه تبع المشهور في هذه المسألة فقال بالتخيير بين التبيع والتبعية وترك العمل بالخبر مع صحته وصراحته ووجود القائل به من قدماء الأصحاب .

(١) الوسائل الباب ٤ و ٧ و ٨ من زكاة الانعام

٥٦ - (١٠) يجب اخراجه في النصاب الاول في البقر ج ١٢

ومثل هذا الخبر ايضاً ما صرح به في كتاب الفقه الرضوى ، والظاهر انه هو المعتمد لما ذكره الشيخ على بن الحسين حيث قال عليه السلام (١) ، وفي البقر اذا بلغت ثلاثين بقرة ففيها تبيع حولى وليس فيها اذا كانت دون ثلاثين شئ* ، فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة الى ستين ، فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان الى سبعين ، فاذا بلغت سبعين ففيها تبيع ومسنة الى ثمانين ، فاذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان الى تسعين ، فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبايع ، فاذا كثرت البقر سقط هذا كله ويخرج من كل ثلاثين بقرة تبيعا ومن كل اربعين مسنة .

وقال في المدارك - بعد قول المصنف : في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبعة... الى آخره - ما لفظه : هذا قول العلماء كافة وقد تقدم من الاخبار ما يدل عليه . وفيه أولا - ان ما ادعاه من اتفاق العلماء على التخيير في هذا النصاب وان سبقه اليه العلامة في المنتهى إلا انه مردود بما عرفت من خلاف أولئك الفضلاء ، ومن ثم نسبه في المختلف الى المشهور ونقل خلاف ابن ابي عقيل وعلى بن بابويه وثانياً - ان التخيير بين الفردين المذكورين لم نقف له على دليل في الاخبار والرواية التي أشار الى انها تقدمت وهي صحيحة الفضلاء اما تضمنت التبيع خاصة كما عرفت .

إلا ان المحقق في المعتبر (٢) نقل صحيحة الفضلاء بما يطابق القول المشهور ولعله كان في بعض الاصول التي كانت عنده حيث قال : ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم وابو بصير والفضيل وبريد عن ابي جعفر واني عبد الله (عليهما السلام) «قالا في البقر في كل ثلاثين تبيع أو تبعة وليس في أقل من ذلك شئ* ثم ليس فيها شئ* حتى تبلغ اربعين ففيها مسنة ثم ليس فيها شئ* حتى تبلغ ستين ففيها تبيعان أو تبيعتان ثم في سبعين تبيع أو تبعة ومسنة ثم في ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاث تبايع» .

وهذه الرواية ايضاً مثل الاولى التي نقلنا عنه في نصاب الابل لم يتعرض لها

أحد من المحدثين في كتب الأخبار ولا الأصحاب في كتب الاستدلال ، وهو عجيب في المقام سيما مع خلو ما ذهبوا اليه في المسألة من الدليل ودلالة هذه الرواية عليه . قال العلامة في المختلف : المشهور ان في ثلاثين من البقر تبع أو تبعه ، اختاره الشيخان وابن الجنييد والسيد المرتضى وسائر وبقاى المتأخرين ، وقال ابن أبي عقيل وعلى بن بابويه في ثلاثين تبع حولي ولم يذكر التبعة ، لنا - انه أشهر بين الأصحاب ولان التبعة أفضل من التبع فإيجابها يستلزم إيجاب التبع دون العكس فهو احوط فيتمين التخيير . احتجا بما رواه زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير وبريد والفضيل في الحسن عن الباقر والصادق (عليهما السلام) ، قالوا في البقر في كل ثلاثين تبع حولي ، والجواب انه غير مانع من إيجاب الأريد على وجه التخيير . انتهى . وانت خبير بما في هذا الكلام من الضعف الذي لا يخفى على سائر الأنام فضلا عن ذوى الأفهام ، وهل هو الا محض مجازفة في الأحكام .

وبالجملة فالأظهر هو ما ذكره الفضلاء المتقدمون لقيام الدليل عليه ، سيما مع تكرره في الرواية في النصب الباقية واعتضادها برواية كتاب الفقه الرضوى . وأما ما نقلناه عن المعتبر ففي النفس منه شئ من حيث عدم تعرض أحد لنقل ذلك بالكلية مع تكرار النقل عن المعتبر في كتب الأصحاب في نقل الأقوال والفتاوى وهذا الموضوع أولى لما عرفت .

المقام الثالث - في نصب الغنم وهي خمسة على المشهور وقيل أربعة ، فالأول أربعون وفيها شاة ، وذهب الصدوق في الفقيه الى ان النصاب الأول أربعون - وواحدة ، حيث قال : وليس على الغنم شئ حتى تبلغ أربعين فاذا بلغت أربعين وزادت واحدة ففيها شاة . ورده المتأخرون بعدم وجود الدليل .

اقول : لا يخفى ان ما ذكره الصدوق في هذا المقام من هذا الكلام من أوله الى آخره عين عبارة كتاب الفقه الرضوى (١) ومنه يعلم انه المستدل به في ما ذكره . ثم انه ليس في ما زاد على ذلك شئ حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين وفيها

٥٨ - (هل النصب في زكاة الغنم أربعة أو خمسة ؟) ج ١٢

شأتان ثم مائتان وواحدة وفيها ثلاث شياه ثم ثلاثمائة وواحدة وهذا هو النصاب الرابع ، فقل بأنه بعد بلوغ هذا المقدار يلغى ما تقدم ويؤخذ من كل مائة شاة فيكون الواجب هنا ثلاث شياه كما تقدم ولا يتغير الفرض إلا ببلوغ أربعائة . وإلى هذا القول ذهب جملة من الأجلة كالشيخ المفيد والمرتضى والصدوق وابن أبي عقيل وسرار وابن حمزة وابن إدريس ، وعلى هذا فتكون النصب أربعة . وذهب جملة منهم - الشيخ وابن الجنيد وأبو الصلاح وابن البراج - والظاهر أنه المشهور كما يظهر من المعتبر - إلى أنه بعد بلوغ ثلاثمائة وواحدة يجب فيها أربع شياه إلى أن تبلغ أربعائة فيلغى ما تقدم ويؤخذ من كل مائة شاة فيكون الواجب هنا أربع شياه ولا يتغير الفرض إلا ببلوغ خمسمائة .

ويدل على القول الأول صحيحة محمد بن قيس عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : ليس في ما دون الأربعين من الغنم شيء ، فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة فإذا زادت واحدة ففيها شأتان إلى المائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة فإذا كثرت الغنم في كل مائة شاة . ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق . ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق . ويعمد صغيرها وكبيرها .

ويدل على الثاني صحيحة الفضلاء (٢) المتقدم ذكرها في المقامين المتقدمين . حيث قالوا : وقالوا في الشاة في كل أربعين شاة شاة وليس في ما دون الأربعين شيء ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة ، فإذا زادت على مائة وعشرين ففيها شأتان وليس فيها أكثر من شأتين حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك ، فإذا زادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شياه ، ثم ليس فيها أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك

(١) الوسائل الباب ٦ من زكاة الانعام

(٢) الوسائل الباب ٦ من زكاة الانعام

ثلاث شياه ، فاذا زادت واحدة ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعائة فاذا تمت أربعائة كان على كل مائة شاة وسقط الأمر الأول ، وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء . وليس في النيف شيء . وقالوا كل ما لم يحمل عليه من ذلك عند ربه حول فلا شيء عليه فاذا حال عليه الحول وجب عليه .

أقول : ويعضد الخبر الأول ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال (١) وليس على الغنم شيء حتى تبلغ أربعين شاة فاذا زادت على الأربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة ، فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين ، فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث الى ثلاثمائة ، فاذا كثرت الغنم سقط هذا كله وتخرج عن كل مائة شاة . وبهذه الرواية عبر الصدوق في الفقيه كما هي عادته غالباً في ما يفتي به من الكتاب المذكور . والظاهر ان وجه الجمع بين الخبرين المتقدمين هو حمل صحيحة محمد بن قيس على التقية ، فان ما تضمنته من إسقاط هذا النصاب مذهب أصحاب المذاهب الأربعة كما ذكره في التذكرة ، ونقله في المعتمد عن الشافعي وابن حنيفة ومالك (٢).

تنبيه مهمة

قال في المدارك بعد الكلام في المقام : والمسألة قوية الإشكال لان الروايتين معتبرتاهما الاسناد والجمع بينهما مشكل جداً ، ومن ثم أوردتهما المصنف في المعتمد من غير ترجيح واقتصر في عبارة الكتاب على حكاية القولين ونسب القول الثاني الى

(١) ص ٢٢

(٢) أفتى بذلك الشيرازي الشافعي في المهذب ج ١ ص ١٤٨ وابن رشد المالكي في بداية المجتهد ج ١ ص ٢٤١ ونسبه الى الجمهور إلا الحسن بن صالح فانه قال : اذا كانت الغنم ثلاثمائة شاة وشاة ففيها أربع شياه واذا كانت أربعائة شاة وشاة ففيها خمس شياه . وفي بدائع الصنائع لا يكسافي الحنفى ج ٢ ص ٢٨ بعد أن ذكر ان في المائتين وواحدة ثلاث شياه قال : فاذا بلغت أربعائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة . ثم قال هذا قول عامة العلماء وقال الحسن بن حى اذا زادت على ثلاثمائة واحدة ففيها أربع شياه وفي أربعائة خمس شياه

١٢ ج - (الاراد على كلام صاحب المدارك في المقام)

الشهرة ، وقال العلامة في المنتهى ان طريق الحديث الأول أوضح من الثاني واعتضد بالأصل فتعين العمل به . وهو غير بعيد ، مع ان الرواية الثانية مخالفة لما عليه الأصحاب في النصاب الثاني وذلك من ما يضعف الحديث ، ولو كانتا متكافئتين في السند والمآل لتمكن حمل الرواية الأولى على التقية لموافقتهما لمذهب العامة أو حمل الكثرة الواقعة فيها على بلوغ الأربعائة ويكون حكم الثلاثمائة وواحدة مهملاً في الرواية . والله العالم .

اقول : ما ذكره من مخالفة الرواية الثانية وهي صحيحة الفضلاء لما عليه الأصحاب فانه صحيح بناء على نقله لها من التهذيب فانها فيه (١) هكذا ، وليس في ما دون الأربعين شيئاً حتى تبلغ عشرين ومائة ففيها شاتان ... الى آخره ، وأما على ما قدمناه وهو رواية الكليني في السكافي والشيخ في الاستبصار فانه موافق لما عليه الأصحاب ، وعلى ذلك اعتمد في الوافي وكذا صاحب الوسائل لمعلومية الغلط في نقل الشيخ في التهذيب ، ولا يخفى على من له انس بالتهذيب ما وقع للشيخ (قدس سره) فيه من التحريف والزيادة والنقصان في المتن والاسانيد كما تقدم التنبيه عليه في مواضع من كتاب الصلاة .

وأما ما ذكره - من أن الحمل على التقية فرع مكافئة السند والمآل - ففيه أما بالنسبة الى المآل فقد عرفت ما فيه وان هذا الطعن انما نشأ من قصور تتبعه (قدس سره) لكتب الأخبار وجوده على مراجعة التهذيب خاصة مع اعترافه في بعض المواضع من شرحه بما وقع للشيخ فيه من ما اشرنا اليه ، وأما بالنسبة الى السند فانه ليس في طريق الرواية من يشير اليه كلامه سوى ابراهيم بن هاشم وحديثه عند أصحاب هذا الاصطلاح معتمد مقبول وان عدوه في الحسن ، ولم نجد له راداً من أصحاب هذا الاصطلاح سواء في الموضع الذي يريد المناقشة فيه ، وإلا فانه قد عدّه في الصحيح في مواضع من شرحه كما تقدمت الإشارة اليه في غير مقام . وبالجملة فان كلامه في هذا

(١) ج ١ ص ٣٥٥ ، واللفظ فيه لا يختلف عن السكافي ج ١ ص ١٥١ والاستبصار

ج ٢ ص ٢٢ نعم في المدارك نقله كما هنا

الشرح مضطرب غاية الاضطراب .

واما ما نقله عن العلامة فی المستهی ونفی البعد عنه من اوضحية السند فهو ممنوع بما ذكرناه . والاصل فی مقابلة الخبر الصحيح الصريح غیر معمول علیه ولا يلتفت اليه مع وجوب تحصیل یقین البراءة من التکلیف الثابت بل هو حاکم علیه ورافع له .

وبالجملة فالخلق ان الخبرين المذكورين صحيحان صريحان فی ما دلا علیه ولا وجه للجمع بينهما إلا بحمل صحیحة محمد بن قیس علی التقیة كما ذکرنا .

ثم العجب منهم (قدس الله اسرارهم) فی الغاء العمل بهذه القواعد المقررة عن أئمتهم (عليهم السلام) مع استفاضة الأخبار بها التي من جملتها عرض الخبرين المختلفين علی مذهب العامة والاختلاف (١) بل ورد العرض علیه وان لم یکن فی مقام الاختلاف (٢) بل ما هو أبلغ من ذلك وهو انه اذا احتاج الى حکم ولم یکن فی البلد من یسأله من فقهاء الشيعة سأل قاضی البلد واخذ بخلافه (٣) كما لا یخفی علی من أحاط بالأخبار وجاس خلال تلك الدیار ، وهم یقولون هنا ان صحیحة محمد بن قیس موافقة لمذهب أئمة المخالفين الأربعة واتباعهم (٤) ومع هذا یكبرون علی العمل بها ویرجعونها علی ما عارضها اعراضاً عن تلك القواعد المقررة والضوابط المعتمدة . وایس البحث معهم فی ذلك مخصوصاً بهذا المقام بل هذه عادتهم فی جميع ابواب الفقه كما نهينا علیه فی غیر موضع من کتابنا هذا .

ولیت شعری الى من خرجت هذه الأخبار عنهم (عليهم السلام) بهذه الضوابط والقواعد ومن المخاطب والمكلف بها فی جميع الموارد ؟ هل الى غیر هذه الشريعة ؟ ام الى شيعة غیر هذه الشيعة ؟ اذا أعرضوا عنها فی جميع ابواب الفقه كما عرفت وستعرف ، سألنا الله وایاهم بعفوه وغفرانه .

(١) و (٢) و (٣) الإسنان الباب ٩ من صعات القاضی وما يجوز ان یقضى به

(٤) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٥٩

- ٩٢ - (الایراد علی کلام صاحب المدارک فی المقام) ج ١٢

وأما ما ذكره (قدس سره) - من احتمال حمل الكثرة في رواية محمد بن قيس على بلوغ الأربعمائة ويكون حكم الثلاثمائة وواحدة فيها مهملًا - فقد تبعه فيه جملة من أفاضل متأخري المتأخرين حتى زعموا أنه لا تنافي بين الخبرين ، قال في الوسائل بعد ذكر صحيحة محمد بن قيس ما صورته : أقول حكم الثلاثمائة وواحدة غير مذكور هنا صريحاً فلا ينافي الحديث الأول . انتهى .

والظاهر أنه مبنى على ما ذكره بعض الفضلاء في هذا المقام حيث قال : وقد ظن جمع من متأخري الأصحاب أن بين هذا الحديث وحديث محمد بن قيس تعارضاً في حكم زيادة الواحدة فتجوز إلى الترجيح لأشكال الجمع ، والحق أنه لا تعارض بين الخبرين لخلو رواية محمد بن قيس عن التعرض لذكر زيادة الواحدة على الثلاثمائة ، فإن قوله : « فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة » يقتضي كون بلوغ الثلاثمائة غاية لفرض الثلاث داخلية في المعنى كما هو الشأن في أكثر الغايات الواقعة فيه وفي غيره من الأخبار المتضمنة لبيان نصب الإبل والغنم ، والكلام الذي بعده يقتضي انطاة الحكم بوصف الكثرة وفرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة في شيء فلا يتناول الحكم ليقع التعارض بل يكون خبر الفضلاء مشتملاً على حكم لم يتعرض له في الآخر . انتهى .

وفيه أنه لا يخفى أن سياق الحديث لبيان نصب الغنم وترتيبها كما هو الواقع في سائر أخبار نصب الإبل والبقر والغنم حيث ذكرت النصب فيها على سبيل الترتيب وما يجب في كل نصاب من الفريضة إلى أن وصل في هذا الخبر إلى ثلاثمائة ثم قال : « فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة » ولا ريب أن مبدأ الكثرة التي ثبت بها هذا الحكم ما بعد الثلاثمائة من الواحدة فصاعداً لا الأربعمائة الذي هو النصاب الخامس كما توهمه ، ونظير هذه العبارة قد وقع في أخبار نصب الإبل كما تقدم ، فعبر في جملة منها « فإذا كثرت الإبل » ، كما في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وصحيحة أبي بصير ، وفي بعض « فإذا زادت واحدة » كما في

ج ١٢ (الإشكال في جعل النصاب الاخير وما قبله في الغنم نصابين) - ٦٣ -

صحيحة الفضلاء (١) والمرجع الى امر واحد وهو الكثرة التي هي من الواحدة فصاعداً وأما قوله ، ان فرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة في شيء ، ففيه مع كونه مردوداً بالروايات المشار اليها انه لو تم للزم أن لا يكون للكثرة في شيء من المراتب مبدءاً أصلاً وهو باطل ، وبالجمله فتعارض الخبرين لا مجال لانكاره ولا وجه للجمع إلا بما ذكرناه .

بقي هنا شيء يجب التنبيه عليه وهو ما وقع للعلامة في المنتهى من السهو في هذا المقام حيث انه نقل عن ابن بابويه انه روى في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام انه قال : فان رادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة فاذا كثر الغنم اسقط هذا كله واخرج عن كل مائة شاة ، وجعل هذه الرواية دليلاً على القول بما دلت عليه صحيحة محمد بن قيس وهو غفلة منه (قدس سره) واشتباه وقع له ، حيث ان صورة ما في الفقيه (٢) هكذا : روى حريز عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له في الجواميس شيء قال مثل البقر . وليس على الغنم شيء حتى تبلغ اربعين شاة فاذا بلغت اربعين وزادت واحدة ففيها شاة ... الى آخر العبارة ، فالعلامة توهم ان قوله ، وليس على الغنم شيء ... الى آخر العبارة ، من صحيحة زرارة وانما هو من كلام الصدوق المأخوذ من كتاب الفقه الرضوي كما قدمنا ذكره فان العبارة المذكورة بطولها عين ما في كتاب الفقه ، نعم كلامه في الكتاب المذكور موافق لما دلت عليه صحيحة محمد بن قيس وكل ما تحمل عليه الصحيحة المذكورة يجب أن يحمل عليه كلامه عليه السلام وقد عرفت انه ليس إلا التقية .

وتنقيح البحث في هذا المقام يتوقف على رسم مسائل : الأولى - أعلم ان ههنا سؤالاً مشهوراً نقل ان المحقق (رحمه الله تعالى) أورده في درسه ، والاحسن في تقريره ان يقال اذا كان يجب في اربعمائة ما يجب في ثلاثمائة وواحدة فاي فائدة

(١) ص ٥٨ و ٥٩

(٢) ج ٦ ص ١٤ وفي الوسائل الباب ٥ من ذكاة الانعام

- ٦٤ - (الجواب عن الاشكال - ايراد المدارك عليه - الايراد على المدارك) ج ١٢

في جعلها نصايين؟ وينسحب مثله في المائتين وواحدة والثلاثمائة وواحدة على القول الآخر .

والجواب ان الفائدة تظهر في موضعين : في الوجوب والضمان . اما الوجوب فلان محله في الاربعائة بمجموعها وفي الثلاثمائة وواحدة الى الاربعائة الثلاثمائة وواحدة خاصة وما زاد فهو عفو . فهذا أحد وجهي الفائدة في كونها نصايين . وكذا الكلام في نظيره على القول الآخر . وأما الضمان فانه لو تلفت واحدة من الاربعائة بعد الحول بغير تفريط سقط من الفريضة جزء من مائة جزء من شاة ولو كان محل الفريضة ناقصاً عن هذا العدد لم يسقط من الفريضة شىء ما دامت الثلاثمائة وواحدة باقية لان الزائد عفو . وهكذا يقال بالنسبة الى القول الآخر . وأورد في المدارك على ذلك - واقتفاه الفاضل الحر اسان - ان في عدم سقوط شىء في صورة النقص عن الاربعائة نظرا لان الزكاة تتعلق بالعين فتكون الفريضة حقاً شائعاً في المجموع ومقتضى الاشاعة توزيع التالف على المجموع وان كان الزائد على النصاب عفواً . ولا منافاة بين الامرين .

وعندى ان هذا الكلام لا يخلو من المناقشة فان قوله : ان الزكاة تتعلق بالعين فتكون حقاً شائعاً في المجموع ، ان اريد عين المجموع من النصاب والزائد الذى هو عفو فهو ممنوع ، وان اريد بعين النصاب فتكون حقاً شائعاً في مجموع النصاب فهو مسلم لكن لا يلزم منه ما ذكره ، وتوضيحه انا نقول ان الزكاة حق في النصاب شائع في مجموعه لا في مجموع الغنم من ما كان عفواً . وحينئذ فلا تقتضى الاشاعة توزيع التالف على مجموع الغنم من النصاب والعفو ، وغاية ما يلزم ان يقال ان النصاب هنا غير متميز بل هو مخلوط بالعفو وليسكن هذا لا يستلزم تقسيط التالف على ما كان عفواً وان كان النصاب شائعاً فيه ، اذ الحكم انما يتعلق بالنصاب الذى هو محل الوجوب ونقصان الفريضة انما يدور مدار نقصانه والنصاب الآن موجود كلاً ووجود هذا العفو مع كونه خارجاً عن محل الوجوب في حكم العدم .

ج ١٢ (لا تؤخذ المريضة من الصحاح ولا الهرمة ولا ذات العوار) - ٩٥ -

وان أردت مزيد توضيح لذلك فاما نقول متى كانت الغنم اربعمائة إلا واحدة وحال عليها الحول فان النصاب منها وهو ثلاثمائة وواحدة قد وجبت فيه اربع شياء ، فحل الفرض والوجوب هو النصاب الذي هو ثلاثمائة وواحدة وان كان شائعاً في الجملة المذكورة ، والفريضة وهي اربع شياء إنما تعلقت به وان كانت شائعة في المجموع فلو تلفت واحدة من هذه الغنم على الوجه المفروض لم يضر ذلك بالفريضة بل يجب اخراج تلك الأربعة شياء التي أوجبها الشارع في النصاب ، لان النصاب موجود لم يلحقه نقص بتلف هذه الشياء والإيجاب إنما تعلق به ، ولو تم ما ذكره لاستلزم انه متى حال الحول على هذه الغنم المذكورة فانه لا يجوز للبالك التصرف في شيء منها قبل اخراج الزكاة إلا مع ضمانها تحقيقاً للشياع الذي ذكره ، بعين ما صرحوا به في التصرف في النصاب بعد حول الحول وقبل اخراج الزكاة من حيث شيوع حصة الفقراء فيه ، وهو باطل قطعاً فانه ما دام النصاب باقياً له التصرف في الزائد بما أراد ولا يتعلق المنع إلا بالنصاب خاصة .

وقال في المدارك : ولو تلفت الشاة من الثلاثمائة وواحدة سقط من الفريضة جزء من خمسة وسبعين جزء من شاة ان لم تجعل الشاة الواحدة جزء من النصاب وإلا كان الساقط منه جزء من خمسة وسبعين جزء وربع جزء .

وتنذر فيه الفاضل الخراساني في الذخيرة بانه على تقدير عدم كون الواحدة جزء من الفريضة تكون الواحدة مثل الزائد عليها في عدم سقوط شيء من الفريضة بعد التلف كما ذكره بالنسبة الى الأربعمائة لو نقصت . وهو كذلك .

وكيف كان فبناء الاحكام الشرعية على مثل هذه الفروض الغريبة النادرة مشكل .

الثانية - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا تؤخذ المريضة من الصحاح ولا الهرمة ولا ذات العوار ، والعوار مثلثة : العيب كما في القاموس . والحكم بعدم أخذ هذه يجمع عليه بينهم .

٦٦ - ﴿ سن الشاة في زكاة الغنم والابل - اسماء الغنم باسمائها ﴾ ح ١٢

واستدل عليه في المنتهى بقوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » (١) وتدل عليه صحيحة محمد بن قيس المتقدمة في نصاب الغنم (٢) وقوله فيها : « ولا تؤخذ همة ولا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق » ومقتضى الرواية جواز أخذ ذلك متى رضى المصدق .

هذا اذا كان في النصاب ما هو سالم من هذه الأوصاف ولو كان النصاب كله منها لم يكلف شراء الخالي منها اجماعاً . والممتزج يخرج منه بالنسبة . ولا فرق في هذا الحكم بين الغنم والابل والبقر .

الثالثة - المشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه في الخلاف الاجماع ان الواجب في الشاة التي تؤخذ في الزكاة من الغنم والابل أن يكون أقله جذعا من الضأن وثنيا من المعز . وقيل بانه ما يسمى شاة ، وهو الأصح واليه ذهب جملة من أفاضل متأخري المتأخرين ، عملاً باطلاق الأخبار المتقدمة في نصب الغنم والابل . واستدل على المشهور كما ذكره في المعتمد بما رواه سويد بن غفلة (٣) قال : « اتانا مصدق رسول الله ﷺ وقال نهينا أن نأخذ الراضع وأمرنا أن نأخذ الجذعة والثنية ، والظاهر ان الخبر المذكور عامي فانه غير موجود في اصولنا .

قال الشيخ في المبسوط : « وأسنان الغنم أول ما تلد الشاة يقال لولدها سنخة ذكر أكان أو أنثى في الضأن والمعز سواء ، ثم يقال بعد ذلك بهمة ذكر أكان أو أنثى فيها سواء ، فاذا بلغت أربعة أشهر فهي من المعز جفر للذكر والانثى جفرة والجمع

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٠ (٢) ص ٥٨

(٣) لم نجد الحديث باللفظ المذكور في ما وقفنا عليه من كتب العامة ، وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠٢ رقم ٥٧٩ . عن سويد بن غفلة قال : « أخبرني من سار مع مصدق النبي ﷺ ، فاذا في عهد رسول الله ﷺ ، ان لا نأخذ من راضع ابن ولا نجمع بين مفترق ولا نهرق بين مجتمع » وفي المغني ج ٣ ص ٩٥ روى مالك عن سويد بن غفلة قال : « اتانا مصدق رسول الله ﷺ ، وقال امرنا رسول الله ﷺ ، ان نأخذ الجذعة من الضأن والثنية من المعز ، نعم أورد الشيخ في الخلاف ص ١١٦ الحديث باللفظ المذكور في المتن .

جفار ، وإذا جاوزت أربعة أشهر فهي العتود وجمعها عتدان وعريض وجمعها عرضان ومن حين ما تولد الى هذه الغاية يقال لها عناق للاثني والذكر جدى ، فإذا استكملت سنة فالاثني عنز والذكر تيس ، فإذا دخلت في الثانية فهي جذعة والذكر جذع ، فإذا دخلت في الثالثة فهي الثنية والذكر الثني ، فإذا دخلت في الرابعة فرباع ورباعية ، وإذا دخلت في الخامسة فهي سديس وسدس ، فإذا دخلت في السادسة فهي صالغ ، ثم لا اسم لها بعد هذا السن لكن يقال صالغ عام وصالع عامين وعلى هذا ابدأ ، وأما الضأن فالسخله والبهمة مثل ما في المعز سواء ثم هو حمل للذكر والاثني الى سبعة أشهر فإذا بلغت سبعة أشهر قال ابن الأعرابي ان كان بين شابين فهو جذع وان كان بين هرمين فلا يقال جذع حتى يستكمل ثمانية أشهر ، وهو جذع ابدأ حتى يستكمل سنة فإذا دخل في الثانية فهو ثني وثنية على ما ذكرناه في المعز سواء الى آخرها . وإنما قيل جذع في الضأن اذا بلغ سبعة أشهر وأجزأ في الأضحية لانه اذا بلغ هذا الوقت كان له نزو وضراب والمعز لا ينزو حتى يدخل في السنة الثانية فلماذا اقيم الجذع في الضحايا مقام الثني من المعز وأما الذي يؤخذ في الصدقة فمن الضأن الجذع ومن الماعز الثني . انتهى كلام الشيخ (قدس سره) وبنحوه صرح العلامة في المنتهى والتذكرة .

ومقتضاه ان الجذع من المعز ما دخل في الثانية والثني ما دخل في الثالثة ، والجذع من الضأن ما بلغ سبعة أشهر ان كان بين شابين وما استكمل ثمانية أشهر ان كان بين هرمين ، والثني منها ما دخل في الثانية .

وفي الصباح ان الجذع يقال لولد الشاة في السنة الثانية . وفي النهاية انه من البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية . وقيل البقر في الثالثة ، ومن الضأن ما تمت له سنة وقيل أقل منها . وعن الأزهري الجذع من المعز لسنة ومن الضأن لثمانية أشهر . وفي المغرب الجذع من المعز لسنة ومن الضأن لثمانية أشهر . وفي كتاب المصباح المنير والجذع ولد الشاة في السنة الثانية . ثم نقل عن ابن الأعرابي ان الجذع من الضأن اذا كان من شابين يجذع لسته أشهر الى سبعة أشهر واذا كان من هرمين

أجذع من ثمانية الى عشرة .

وهذا الكلام كله متفق على ان الجذع من المعز ما دخل في السنة الثانية ومن الضأن ما له سبعة أشهر الى عشرة ، والقول بالسته نادر .

وأما الثني فقد عرفت من كلام الشيخ انه من المعز ما دخل في الثالثة ومن الضأن ما دخل في الثانية ، ونقل عن الجوهرى انه يكون في الظلف والحافر في السنة الثالثة . وبمثل ذلك صرح الفيومى في كتاب المصباح المنير وصاحب القاموس وصاحب المغرب . وفي النهاية الثانية من الغنم ما دخل في السنة الثالثة ومن البقر كذلك . وهو موافق لما تقدم . وقال في المجمل : واذا دخل ولد الشاة في السنة الثانية فهو ثني والاثني ثنية .

وقال في كتاب مجمع البحرين : والثني الذى التى ثنيته وهو من ذوات الظلف والحافر في السنة الثالثة ومن ذوات الخف في السنة السادسة وهو بعد الجذع ... الى ان قال : وعلى ما ذكرناه من معرفة الثني اجمع من أهل اللغة . وقيل الثني من الخيل ما دخل في الرابعة ومن المعز ما له سنة ودخل في الثانية . وقد جاء في الحديث والثني من البقر والمعز هو الذى تم له سنة . وفي المجمع الثانية من الغنم ما دخل في الثالثة وكذا من البقر والابل في السادسة والذكر ثني ، وعن احمد من المعز في الثانية . انتهى الى هنا كلام صاحب مجمع البحرين . ومنه يظهر الاختلاف في الثني إلا ان ظاهر المشهور عند أهل اللغة انه في السنة الثالثة من ذوات الظلف بقر أو معزاً أو ضأناً .

واما كلام الفقهاء (رضوان الله عليهم) فالمنقول عن العلامة ومن تبعه من المتأخرين ان الجذع ماكمل له سبعة أشهر والثني ماكمل له سنة ودخل في الثانية وظاهرهم الاعم من الضأن والمعز .

والجمع بين كلامهم وكلام أهل اللغة لا يخلو من الإشكال ، ولا ريب ان الاحتياط يقتضى العمل بما ذكره أهل اللغة إلا ان يعلم لهم مستند من الأخبار في ما ذكره . الرابعة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في عد الأكلة ولحل

الضراب فالمشهور عدما وذهب جمع من الأصحاب : منهم - المحقق في النافع والشهيد في البعثة والعلامة في الارشاد الى عدم عدما، ويدل عليه ظاهر صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (١) وقوله ~~فيها~~ فيها ، ليس في الاكيلة ولا في الربى - والربى التي تربى اثنين - ولا شاة لبن ولا لخل الغنم صدقة ، .

وما ذكره في المدارك - من قوله بعدم نقلها انها غير صريحة في المطلوب لاحتمال ان يكون المراد بنى الصدقة فيها عدم أخذها في الصدقة لا عدم تعلق الزكاة بها - بعيد غاية البعد لانها وان لم تكن صريحة كما ذكره إلا انها ظاهرة في ذلك تمام الظهور ، والاستدلال لا يختص بالصريح بل كما يقع به يقع بالظاهر بل أغلب الاستدلالات انما هي بالظاهر ، ولا يخفى ان المتبادر من قول الشارع ، ليس في هذا صدقة ، انه ليس من ما تجب فيه الصدقة بان يكون من الاجناس الزكوية لا بمعنى انه لا يؤخذ في الزكاة . والتأويل بارتكاب الخروج عن الظواهر انما يصار اليه في مقام ضرورة الجمع وليس هنا ما يعارض هذه الصحيحة ان كان إلا ما يتخيل من اطلاق الاخبار كقولهم (عليهم السلام) (٢) « في كل اربعين شاة شاة ، والقاعدة في مثله حمل المطلق على المقيد .

ومن وافقنا على بعد هذا التأويل الفاضل الخراساني في الذخيرة مع اقتفائه أثر كلام السيد المشار اليه غالباً وانتصاره له في كثير من المواضع ، حيث قال بعد نقل كلامه : وما ذكره من الاحتمال بعيد جداً . انتهى .

وما ايد به هذا الحمل في المدارك - من قوله بعد العبارة المتقدمة : بل ربما تعين المصير الى هذا الحمل لاتفاق الأصحاب ظاهراً على عد شاة اللبن والربى - ففيه ان ما ذكره من الاتفاق غير معلوم ولا مدعى في المسألة ، مع مناقشته في الاجماع الذي يدعونه في غير مقام وان كان يستسلقه ، يوافقهم في امثال هذا الكلام ، ومع

(١) الفروع ج ١ ص ١٥١ وفي الوسائل الباب ١٠ من زكاة الانعام

(٢) الوسائل الباب ٦ من زكاة الانعام رقم (١) .

— ٧٠ — ﴿ لا تؤخذ الربى والاكولة وغل الضراب ﴾ ج ١٢

فرض دعواه فأي مانع من العمل بظاهر الخبر وترجيحه على الاجماع المذكور ؟
ومع تسليم العمل به وترجيحه على الخبر فأي مانع من العمل بالخبر المذكور في الباقي
من ما لم يجمع ولا دليل على ما ينافيه ؟ وهل هو إلا من قبيل المام المخصوص ؟
وبالجملة فالظاهر عندى هو القول بما دل عليه الخبر المذكور في الاكولة وغل
الضراب كما هو القول الآخر ، والقول بما دل عليه ظاهر الخبر من عدم عد شاة اللبن
والربى غير بعيد لدلالة الصحيحة المذكورة عليه من غير معارض ظاهر في البين .
والى ما ذكرنا يشير كلام المحقق المولى الاردبيلي (قدس سره) حيث قال
وايضاً روى في الكافي صحيحاً عن عبد الرحمن الثقة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه
قال : « ليس في الاكولة ولا في الربى التي تربى اثنين ولا شاة لبون ولا لغل الغنم
صدقة » والظاهر منه عدم الحساب في النصاب والقول بذلك غير بعيد كما نقل القول به
في الفحل عن ابي الصلاح . انتهى .

وتردد المحدث الكاشاني في المفاتيح في هذه المسألة من حيث بعد التأويل
المذكور عن ظاهر الخبر .

ومن هفوات صاحب الوسائل جموده هنا على القول المشهور وتأويله الخبر
المذكور بما ذكره في المدارك .

هذا بالنسبة الى العد واما الأخذ في الفريضة فظاهره الاتفاق على انه لا تؤخذ
الربى ولا الاكولة ولا غل الضراب .

ويدل على ذلك موثقة سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « لا تؤخذ
الاكولة - والاكولة الكبيرة من الشاة تكون في الغنم - ولا والدوة ولا الكباش الفحل ،
ويؤيد المنع من أخذ الاكولة وغل الضراب انها من كرائم الاموال وقد
نهى في الخبر عن التعرض لكرائم اموالهم (٣) .

والاصحاب قد عللوا المنع في الربى بالاضرار بولدها ، وجعلوا الحد في المنع
من أخذها الى خمسة عشر يوماً وقيل الى خمسين يوماً . ولم نقف لشيء من هذين

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٠ من ذكاة الانعام (٣) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٥٤٣ .

ج ١٢ (هل يتخير المالك في اخراج اى صنف في الانعام الثلاثة؟) - ٧١ -

التحديدين على مستند .

والذى يفهم من كلام أهل اللغة ان الربى هى التى ولدت حديثاً كما فى الصحاح وفى النهاية انها القرية العهد بالولادة . إلا انه قد تقدم فى صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (١) « والربى هى التى تربى اثنين » والمستفاد منها تفسير الربى فى هذا المقام بذلك ، وهو مشكل لمخالفته للعرف وكلام أهل اللغة كما عرفت . إلا ان الصحيحة المذكورة رواها فى الفقيه (٢) بهذه الصورة « ولا فى الربى التى تربى اثنين » وهو أظهر إلا ان فيه تخصيص الحكم بالتى تربى اثنين .

الخامسة - الظاهر انه لا خلاف فى أن النصاب المجتمع من المعز والضأن وكذا من الابل العرب والبخاتى وكذا من الجاموس والبقر تجب فيه الزكاة ، لأن كلام هذين الصنفين داخل تحت جنس واحد من هذه الاجناس التى تعلقت بها الزكاة ، والاول يجمعه جنس الغنم والثانى جنس الابل والثالث جنس البقر .

وانما الخلاف فى انه هل للمالك الخيار فى الاخراج من اى الصنفين شاء وان تفاوتت القيم أو انه يجب التقسيط والأخذ من كل بقسطه مطلقاً أو يناط بتفاوت القيم ؟ اقول ثلاثة أشهرها الثانى وأظهرها الاول واحوطها الثالث ، وحينئذ فلو كان عند المالك نصب عديدة بعضها من الابل العرب وبعضها من البخاتى اخرج من العرب عريية ومن البخاتى بختية من كل نصاب من صنفه ، وهكذا البقر والغنم . ولو كان النصاب مجتمعاً من صنفى ضأن ومعز مثلاً فان كانت الغنم متحدة القيم فلا اشكال فى اخراج اى صنف كان ، وان تفاوتت القيم يرجع الى التقسيط ، كأن يكون عشرون من البقر وعشرون من الجاموس والتبيع من البقر وهو الفريضة قيمته اثنا عشر درهما مثلاً ومن الجاموس قيمته أربعة عشر اخرج تبعاً قيمته ثلاثة عشر بقرأ كان أو جاموساً ، هذا على المشهور وأما على ما اخترناه

(١) ص ٦٩ واللفظ هكذا « والربى التى تربى اثنين » .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من زكاة الانعام

٧٢ - (هل تجزئ القيمة في الانعام كالنقدين والغلات؟ - شروط الوجوب) ج ١٢

واليه مال جملة من محقق متأخرى المتأخرين فانه يكتفى بما يصدق عليه من ذلك الجنس كما يستفاد من ظواهر الأدلة وان كان الاحتياط في ما ذكره .

السادسة - الظاهر انه لا خلاف في الاجتزاء بالقيمة في النقدين والغلات ، ويدل عليه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن محمد بن خالد البرقي (١) قال : « كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه السلام هل يجوز ان يخرج عن ما يجب في الحرث من الحنطة والشعير وما يجب على الذهب دراهم بقيمة ما يسوى أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء ما فيه ؟ فاجاب عليه السلام ايما تيسر يخرج ، ورواه الصدوق باسناده الى محمد بن خالد مثله (٢) .

وما رواه في الصحيح عن علي بن جعفر (٣) قال : « سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يعطى عن زكاته عن الدراهم دنانير وعن الدنانير دراهم بالقيمة ايحل ذلك ؟ قال لا بأس به ، ورواه الحميري في قرب الاسناد (٤) ورواه الصدوق باسناده الى علي بن جعفر (٥) ورواه علي بن جعفر في كتابه (٦) .

وانما الخلاف في زكاة الانعام هل يجب الاخراج من العين ما دام متمكناً أو يجوز الانتقال الى القيمة وان امكن الاخراج من العين ؟ قولان نقل أولهما عن الشيخ المفيد في المقنعة حيث قال : لا يجوز اخراج القيمة في زكاة الانعام إلا أن تعمد الاسنان المخصوصة في الزكاة . ويفهم من كلام المحقق في المعتبر الميل اليه . وثانيهما عن الشيخ في الخلاف فانه قال : يجوز اخراج القيمة في الزكاة كلها أى شيء كانت القيمة وتكون القيمة وعلى جه البديل لا على انها أصل . والى هذا القول ذهب اكثر المتأخرين ، واستدل عليه في الخلاف باجماع الفرقة واخبارهم . ورد في المعتبر بمنع الاجماع وعدم دلالة الاخبار على موضع النزاع . وهو كذلك . وسيأتى ان شاء الله تعالى مزيد تحقيق في هذه المسألة في زكاة الغلات .

المقام الرابع - في بيان الشروط المتعلقة بالوجوب وهي أربعة : النصاب وقد

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الذهب والفضة

ج ١٢ (يعتبر في زكاة الانعام مضي الحول - تحديد الحول) - ٧٣ -

تقدم الكلام فيه ، والحول والسوم وأن لا تكون عوامل ، وما يتبع هذا المقصد من بعض المسائل ، فالكلام في هذا المقام يقع في مواضع أربعة :
الاول - في الحول وهو من ما وقع الاتفاق عليه نصاً وفتوى ، ومن الاخبار قولها (عليهما السلام) في صحيحة الفضلاء (١) المتقدمة ، وكل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه فاذا حال عليه الحول وجب عليه ، ونحوها غيرها من الاخبار الكثيرة .

ولا يخفى ان الحول لغة وعرفاً انما هو عبارة عن اثني عشر شهراً وهي تمام السنة إلا انه لما ورد عنهم (عليهم السلام) اطلاق الحول في الزكاة على أحد عشر شهراً صار هذا معنى شرعياً للحول ، لحيثما أطلق في كلام الأصحاب في هذا الباب وكذا في الاخبار فانما يراد به هذا المعنى ، والظاهر انه لا خلاف فيه إلا ما يظهر من المحدث الكاشاني في الوافي كما سيأتي .

واستدل الأصحاب على ذلك بحسنة زرارة براهيم بن هاشم (٢) التي هي صحيحة عندنا وفيها « قال زرارة فقلت له رجل كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض اخوانه أو ولده أو أهله فرأى بهامن الزكاة فعل ذلك قبل حلها بشهر ؟ فقال اذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليها الحول ووجبت عليه فيها الزكاة ... الحديث » وفي صدر الخبر المذكور ما يدل على ذلك ايضاً كما سيأتي ان شاء الله تعالى ذكره .

وبالجملة فانه لا اشكال ولا خلاف في ذلك بينهم ، انما الخلاف في موضعين :
أحدهما - انه هل يحتسب هذا الشهر بعد حصول الوجوب بهلاله من الحول الثاني أو الاول ؟ قولان أولهما لفخر المحققين ابن العلامة (قدس الله تعالى روحيهما) والثاني - للشهيد (قدس سره) في البيان والدروس .

حجة القول الاول ان الفاء تقتضي التعقيب بلا فصل فباول جزء منه يصدق

(١) الوسائل الباب ٨ من زكاة الانعام

(٢) الوسائل الباب ١٢ من زكاة الذهب والفضة

انه حال عليه الحول و حال ، فعل ماض لا يصدق إلا بتمامه . وربما يناقش في ان التعقيب انما هو مقتضى الفاء العاطفة واما الفاء الجزائية فانه محل خلاف . إلا ان الظاهر ان هذا المعنى من ما يتبادر من ترتب الجزاء على الشرط هنا .

حجة القول الثاني ان الحول لغة عبارة عن تمام الاثنى عشر والأصل عدم النقل ، قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح المسالك : اعلم ان الحول لغة اثنا عشر شهراً ولكن اجمع أصحابنا على تعلق الوجوب بدخول الثاني عشر ، وقد اطلقوا على أحد عشر اسم الحول ايضاً بناء على ذلك ، وورد عن الباقر والصادق (عليهما السلام) (١) « اذا دخل الثاني عشر فقد حال الحول ووجبت الزكاة » فصار الأحد عشر حولا شرعياً ... الى أن قال : إذا تقرر ذلك فنقول لا شك في حصول أصل الوجوب بتمام الحادى عشر ولكن هل يستقر الوجوب به أم يتوقف على تمام الثاني عشر ؟ الذى اقتضاه الاجماع والخبر السالف الأول ، لان الوجوب دائر مع الحول وجوداً مع باقى شرائط وعدمه لقول النبي ﷺ (٢) « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، وقول الصادق عليه السلام (٣) « لا تزكّه حتى يحول عليه الحول ، وقد تقدم في الخبر السالف « اذا دخل الثاني عشر فقد حال الحول ووجبت الزكاة » والفاء تقتضى التعقيب بغير مهلة فيصدق الحول باول جزء منه و « حال ، فعل ماض لا يصدق إلا بتمامه ، وحيث ثبت تسمية الأحد عشر حولا شرعياً قدم على المعنى اللغوى لما تقرر من أن التحقيق الشرعية مقدمة على اللغوية . ويحتمل الثاني لانه الحول لغة والأصل عدم النقل ، ووجوبه في الثاني عشر لا يقتضى عدم كونه من الحول الأول لجواز حمل الوجوب بدخوله على غير المستقر . والحق ان الخبر السابق ان صح فلا عدول عن

(١) الوسائل الباب ١٢ من زكاة الذهب والفضة . والظاهر ان الرواية عن الباقر ع ،

كما يظهر بمراجعة الفروع ج ١ ص ١٤٨ والتهذيب ج ١ ص ٣٥٨ .

(٢) سنن البيهقى ج ٤ ص ٩٥

(٣) الوسائل الباب ١٥ من زكاة الذهب والفضة ، واللفظ « لا يزكّه » .

الأول لكن في طريقه كلام والعمل على الثاني متعين الى أن يثبت ، وحينئذ فيكون الثاني عشر جزء من الأول واستقرار الوجوب مشروط بتمامه . انتهى كلامه زيد مقامه .

وظاهر هذا الكلام اختيار كون الوجوب غير مستقر بمجرد دخول الثاني عشر وهو خلاف ما عليه ظاهر الأصحاب من استقرار الوجوب بدخوله . وهذا هو الموضع الثاني من موضعي الخلاف المشار اليه آنفاً .

ثم ان السيد السند في المدارك اعترض جده هنا بكلام اوردناه في شرحنا على المدارك وبيننا ما فيه .

وظاهر المحدث الكاشاني في الوافي الطعن في دلالة الخبر المذكور وحمله على مورده من حكم الفرار ، حيث قال في الكتاب المذكور : لعل المراد بوجوب الزكاة وحول الحول برؤية هلال الثاني عشر الوجوب والحول لمريد الفرار بمعنى انه لا يجوز الفرار حينئذ لاستقرار الزكاة في المال بذلك ، كيف والحول معناه معروف والأخبار باطلاقة مستفيضة ، ولو حملناه على معنى استقرار الزكاة فلا يجوز تقييد ما ثبت بالضرورة من الدين بمثل هذا الخبر الواحد الذي فيه ما فيه وانما يستقيم بوجوه من التكلف . انتهى . وهو جيد لولا اتفاق الأصحاب قديماً وحديثاً على العمل بمضمونه في الزكاة مطلقاً لا بخصوص هذا الفرد الذي ذكره .

اقول : ومن ما يؤيد ما ذكره (طاب ثراه) صحيحة عبد الله بن سنان (١) قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام لما نزلت آية الزكاة » خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وزيكهم بها ، (٢) وانزلت في شهر رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه فنادى في الناس ان الله تعالى فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة . ففرض الله عليهم من الذهب والفضة وفرض عليهم الصدقة من الابل والبقرة والغنم ومن الخنطة والشعير

(١) ارجع الى الصفحة ٣ .

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٣ .

٧٦ - (لو اختلف أحد الشروط في أثناء الحول - معاوضة الانعام بجنسها) ج ١٢

والتروا الزبيب ، ونادى فيهم بذلك في شهر رمضان وعفا لهم عن ما سوى ذلك . قال ثم لم يتعرض لشيء من أموالهم حتى حال عليهم الحول من قابل فصاموا وافتروا فامر مناديه فنادى في المسلمين ايها المسلمون زكوا أموالكم تقبل صلاتكم . ثم وجه عمال الصدقة وعمال الطسوق ، وهو ظاهر كما ترى في اعتبار حول الاثني عشر شهراً .

ويمكن الجمع بين هذا الخبر والخبر المتقدم بما ذكره شيخنا الشهيد الثاني من حصول الوجوب بدخول الثاني عشر وان كان لا يستقر إلا بتمامه .

وما ذكره المحدث المشار اليه - من الإشارة الى ما في الخبر المذكور من الاشكال في مواضع منه - متجه ، فان الخبر طويل مشتمل على بعض الاحكام العويصة الغير الظاهرة بل الظاهرة المخالفة إلا بتكلفت بعيدة ، وسيأتي ان شاء الله تعالى نقل الخبر المذكور بتمامه والكلام فيه .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان تنقيح هذا الموضع يتوقف على رسم مسائل : الأولى - الظاهر انه لو اختلف أحد الشروط الموجبة للزكاة في أثناء الحول بطل الحول ، وهو بالنسبة الى النصاب اتفاق وأما بالنسبة الى غيره من الشروط ففيه خلاف سيأتي التنبيه عليه ان شاء الله تعالى في مواضعه .

الثانية - لو عاوض الانعام بجنسها كالغنم بالغنم الشامل لصنفي الضأن والمعز أو بغير جنسها كالغنم بالبقر مثلاً سقطت الزكاة .

والخلاف هنا في موضعين : أحدهما - في المعاوضة لا بقصد الفرار ، وقد نقل عن الشيخ في المبسوط انه ذهب الى ان المعاوضة بالجنس لا تقطع الحول لصديق الاسم . وهو ضعيف فان ظواهر الأخبار تعلق الحكم بالاعيان فمتى تبدلت سقط الحكم الثاني - في المعاوضة بقصد الفرار والمشهور العدم ، وقال الشيخ في المبسوط ان بادل بجنسه أو بغير جنسه فراراً وجبت الزكاة . واليه ذهب في موضع من التهذيب وهو منقول عن السيد المرتضى في كتاب الانتصار مدعياً عليه الاجماع . وسيأتي تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في زكاة النقيدين .

ج ١٢ (لأن عدد الأولاد مع الأمهات - لو كانت متممة للنصاب الثاني) - ٧٧ -

الثالثة - إذا حال الحول على النصاب مستكملاً للشرائط ثم تلف منه شيء فإن كان عن تفریط ولو بتأخير الإخراج مع التمكن ضمن المالك وإلا وزع التالف على النصاب وسقط من الفريضة بالنسبة ، وأما مع وجود الزيادة على النصاب فقد تقدم بيان الحكم فيه في المسألة الأولى من المقام الثالث .

الرابعة - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أنه لا تعد الأولاد مع الأمهات بل لكل منهما حول بانفراده للأخبار الكثيرة الدالة على أن كل ما لا يحول عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه (١) وقوله عليه السلام في صحيحة زرارة (٢) « ليس في صغار الأبل شيء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج ، ومثلها غيرها ، وحيث أن الأولاد المتجددة نصاباً مستقلاً كما لو ولدت خمس من الأبل خمساً فلكل حول بانفراده ، ولو ولدت أربعون من الغنم أربعين وجب في الأمهات شاة عند تمام حولها ولم يجب في السخال شيء ، فإن الزائد على الأربعين عفو حتى يصل إلى النصاب الثاني وهو مائة وأحدى وعشرون . واحتمل المحقق في المعتبر وجوب شاة في الثانية عند تمام حولها لقوله عليه السلام (٣) « في كل أربعين شاة شاة ، وفيه أن الظاهر اختصاص الرواية بالنصاب الأول المبتدأ إذ لو ملك ثمانين دفعة لم تجب عليه شاتان إجماعاً .

نعم يبقى الإشكال في ما لو كانت الزيادة متممة للنصاب الثاني بعد إخراج ما وجب في الأول ، كما لو ولدت ثلاثون من البقر أحد عشر ، وثمانون من الغنم اثنين وأربعين ، فهل يسقط اعتبار الأول ويعتبر الجميع نصاباً واحداً من الزمان الثاني بمعنى أنه يلغى ما مضى من حول الأمهات ويعتبر النصاب من زمان وجود الزيادة ، أو وجوب زكاة كل منهما عند انتهاء حوله فيخرج عند انتهاء حول الأول في المثال المتقدم تبعاً وشاة وعند

(١) الوسائل الباب ٨ من زكاة الأنعام

(٢) الوسائل الباب ٩ من زكاة الأنعام

(٣) الوسائل الباب ٦ من زكاة الأنعام

مضى سنة من تلك الزيادة شاتان ومسنة ، او عدم ابتداء حول الزائد حتى ينتهى حول الأول ثم استئناف حول للجميع ؟ أوجه اختار جملة من المتأخرين منها الوجه الاخير لوجوب اخراج زكاة الأول عند تمام حوله لوجود المقتضى وانتفاء المانع ، ومتى وجب اخراج زكاته منفردا امتنع اعتباره منضمًا الى جزئه في ذلك الحول للأصل وقوله وَالْأَنْعَامُ (١) ، لا ثنى في صدقة ، وقوله وَالْأَنْعَامُ في حسنة زرارة (٢) ، لا يركى المال من وجهين في عام واحد ، والمسألة لا تخلو من اشكال لعدم النص فيها وان كان ما ذكره من الوجه هو أقرب الوجوه المذكورة .

الخامسة - اذا ارتد المسلم الفطرى قبل تمام الحول استأنف ورثته الحول لانتقال المال اليهم ولا يعتبر بما مضى من الحول في ملك المورث كما لو مات . واما الملى فحيث لا يجب قتله حتى يستتاب فلا تجرى عليه احكام الردة ولا تخرج امواله عن ملكه بمجرد الردة وان حجر عليه التصرف فيها حتى يتوب ، ولو استتيب ثلاثاً ولم يقب وجب قتله وتعلق به الحكم المتقدم .

الموضع الثانى - في السوم وهو لغة الرعى ، ولا بد أن يكون طول الحول فلا تجب الزكاة في المعلوفة ، والحكم يجمع عليه كما نقله غير واحد .

ويدل عليه من الاخبار قول الصادقين (عليهما السلام) في صحبة الفضلاء (٣) : « ليس على العوامل من الابل والبقر شئ » انما الصدقات على السائمة الراعية .

والظاهر ان وصف الراعية كاشف لما عرفت من أن السوم لغة الرعى كما تدل عليه موثقة زرارة الآتية وقوله وَالْأَنْعَامُ (٤) في حسنة الفضلاء المشار اليها بعد ذكر انصاب الابل « ولا على العوامل شئ » انما ذلك على السائمة الراعية ، وقول ابن عبد الله وَالْأَنْعَامُ

(١) النهاية لابن الاثير مادة « ثنى » ، و « ثنى » على وزن « الى » (٢) ص ٣٩

(٣) الوسائل الباب ٧ من زكاة الانعام ، وقوله « من الابل والبقر » منه « قدس سره »

باعتبار وروده فيها (٤) الوسائل الباب ٧ من زكاة الانعام . واللفظ مطابق للوافى وفي الفروع والتهذيب والوسائل « وايس ... » كما تقدم .

ج ١٢ (تحقيق السوم الذي يترتب عليه الوجوب) — ٧٩ —

في صحيحة زرارة الواردة في الخيل (١) حيث قال له الراوى « هل على الفرس أو على البعير يكون للرجل يركبها شئ؟ » قال لا ليس على ما يعلف شئ^{*} إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل ، والمرج بالجيم مرعى الدواب والأخبار المذكورة وإن لم تشتمل على ذكر الغنم إلا أن عموم الجواب كاف في ثبوت الحكم فإن خصوص السبب لا يخصص كما ثبت عندهم في الأصول ، مضافاً إلى ما في موثقة زرارة الآتية في أول المطلب الثالث (٢) من قوله بالحديث في عدة التسعة التي تجب فيها الزكاة « والابل والبقر والغنم السائمة وهي الراعية ، وانفاق عامة أهل الاسلام على ذلك (٣) ».

بقى الكلام في تحقيق السوم الذي يترتب عليه الوجوب والعلف الذي ينقطع به السوم في اثناء الحول ، فقليل أنه يراعى الأغلب في ذلك وهو منقول عن الشيخ ، وقد نص في المبسوط على سقوط الزكاة مع التساوى . وقال ابن ادریس ليس فيها زكاة إلا إذا كانت سائمة طول الحول ولا يعتبر الأغلب في ذلك . واعتبر المحقق في المعتبر استمرار السوم طول الحول وأنه يزول بالعلف اليسير . وهو يرجع إلى قول ابن ادریس . واختار العلامة في التحرير والتذكرة اعتبار الاسم فإن بقي عليها اسم السوم وجبت الزكاة وإلا سقطت . وظاهره إرجاع ذلك إلى العرف والظاهر أنه هو المشهور بين المتأخرين . واختار الشيخ في النهاية سقوطه بعلف اليوم وصرح بعدم اعتبار اللحظة . وتردد في الدروس في اليوم في السنة بل في الشهر واستقر بقاء السوم .

ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الإشكال ولا سيما الرجوع إلى العرف كما نهينا عليه في مواضع من أن العرف مع كونه لا دليل على الرجوع إليه من الأخبار ليس أمراً منضباً ليصح بناء الأحكام الشرعية عليه .

(١) الوسائل الباب ٧ من زكاة الانعام ،

(٢) الوسائل الباب ٨ من ما تجب فيه الزكاة رقم ٩ (٣) المغني ج ٢ ص ٥٩٦ و ٥٩٧

وانت خبير بان ظواهر الأخبار ولا سيما صحيحة زرارة وقوله فيها ، انما الصدقة على السائمة المرسلة في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل ، هو اعتبار السوم طول الحول كما هو ظاهر المحقق وابن ادريس ، إلا انه ينبغي الإحتياط في عدم اسقاط الزكاة بعلف ساعة بل يوم في السنة .

والظاهر انه لا فرق في العلف الموجب اسقوط السوم بين كونه من المالك أو الدابة نفسها أو علف الغير لها باذن المالك أو بغير اذنه من مال المالك أو من مال نفسه ، ولا بين أن يكون لعذر يمنع من الرعى كالثلج ونحوه أم لا ، لصدق المعلوفة في جميع هذه الصور .

وأما ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني - من أنه يشكل الحكم في ما لو علفها الغير من مال نفسه نظراً الى المعنى المقصود والحكمة المقتضية لسقوط الزكاة معه وهي المؤنة على المالك المرجحة للتخصيص كما اقتضته في الغلات عند سقيها بالدوالي - فالظاهر ضعفه لان الأحكام الشرعية لا تبني على مثل هذه المناسبات ، وقيام النصوص في الغلات بما ذكره لا يقتضى الحمل عليه هنا والخروج عن اطلاق النصوص الموجب لسقوط الزكاة عن المعلوفة مع صدق كونها معلوفة .

فرع

قد صرح جملة من الأصحاب بان السخال - والمراد بها في كلامهم ما هو أعم من أولاد الغنم وان كان أصل التسمية لغة مخصوصة بأولاد الغنم بعد وضعها كما تقدم - لا تعد في الحول إلا بعد الاستغناء بالرعى لينحقق شرط السوم بالنسبة اليها كما دلت عليه الأخبار المتقدمة .

وقتل عن الشيخ وجماعة بل الظاهر انه هو المشهور كما صرح به في المسالك ان حولها من حين النتاج ، وعليه تدل الأخبار كقوله فيها في رواية زرارة (١) وما كان من هذه الاصناف الثلاثة الابل والبقرة والغنم فليس فيها شيء حتى يحول عليها

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٥٤ وفي الوسائل الباب ٢ من زكاة الانعام رقم ٣٠٣ .

الحول من يوم تنتج ، وصحيحة زرارة أو حسنة بإبراهيم بن هاشم عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « ليس في صغار الإبل شيء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج ، ورواية ثالثة له عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) وفيها بعد ذكر الأصناف الثلاثة ، وما كان من هذه الأصناف فليس فيها شيء حتى يحول عليه الحول منذ يوم تنتج ، واستقرب الشهيد في البيان اعتبار الحول من حين النتاج ان كان اللبن عن سائمة . والظاهر انه جعله وجه جمع بين أخبار القولين ، لانه متى كان اللبن عن سائمة فكأنه يدخل تحت أخبار السوم وان كان عن معلوفة فكأنه يدخل تحت المعلوفة فلا يدخل في السوم إلا بعد الإستغناء بالرعي . ومقتضى المشهور هو تقييد أخبار السوم بأخبار النتاج بمعنى ان اشتراط السوم مدة الحول مخصوص بما عدا السخال فان حولها من يوم النتاج وان صدق انها معلوفة .

وكيف كان فالأقرب هو القول المشهور وقرفا على ظاهر هذه الأخبار ، إلا انه قد روى الكليني والصدوق في الموثق عن إسحاق بن عمار (٣) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام السخل متى تجب فيه الصدقة ؟ قال اذا جذع ، ولا يخفى ما فيه من الإشكال لمخالفته الأخبار وكلام الأصحاب ، فان الجذع من الغنم بناء على كلام الأصحاب ماكمل له سبعة أشهر وعلى كلام أهل اللغة انه في الضأن كذلك وفي المعز ما دخل في السنة الثانية . ولم أقف على من تعرض للجواب عنه ، ويحتمل وان بعد الحل على الأخذ في الصدقة بناء على ما تقدم من أحد القولين في المسألة وهو ان أقل اسنان المأخوذ في زكاة الغنم جذع من الضأن وثني من المعز .

(١) و(٣) الوسائل الباب ٩ من زكاة الانعام

(٢) الوسائل الباب ٧ رقم ٦ والباب ٩ رقم ١ : ولا يخفى ان راوى هذا الحديث هو الشيخ ولم يرد في التهذيب ج ١ ص ٣٩ اللفظ المذكور وانما وردت فيه الفقرة الآتية فقط « وكل شيء من هذه الأصناف من الدواجن والموامل فليس فيها شيء حتى يحول عليه الحول منذ يوم تنتج ، واورد اللفظ المذكور في الهامش بعنوان النسخة . نعم في الاستبصار ج ٢ ص ٢٤ والواقي والوسائل ذكرت فقرتان معاً .

٨٢ - (لا يضم مال شخص الى غيره ولا يفرق بين مالى المالك) ج ١٢

الموضع الثالث - انه يشترط فى الانعام أن لا تكون عوامل فانه لا زكاة فيها وان كانت سائمة ، والحكم المذكور من ما وقع عليه الاتفاق ايضاً .
إلا انه قد روى اسحاق بن عمار فى الموثق (١) قال : « سألته عن الإبل تكون للجمال أو تكون فى بعض الأمصار أنجرى عليها الزكاة كما تجرى على السائمة فى البرية ؟ فقال نعم ، ونحوها رواية أخرى له ايضاً رواها فى الضعيف عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) وبسند آخر فى الموثق عن أبى ابراهيم عليه السلام (٣) قال : « سألته عن الإبل العوامل عليها زكاة ؟ فقال نعم عليها زكاة » .

وأجاب عنها الشيخ فى التهذيب - بعد الطعن فيها أولاً بالاضطرار حيث ان اسحاق رواها تارة مرسلًا وتارة مسنداً - بالحل على الاستحباب ، وتبعه من تأخر عنه من الأصحاب كما هى قاعدتهم فى جل الأبواب .
والأقرب عندى هو الحل على التقية التى هى الأصل فى اختلاف الأخبار وان لم يكن بها قائل من العامة بالسكينة كما أوضحناه فى كتابنا الدرر النجفية والمقدمة الأولى من مقدمات هذا الكتاب ، مع ان ذلك مذهب مالك أحد الأئمة الأربعة (٤) كما نقله عنه فى المعتمد .

وقد صرح الأصحاب بان الخلاف المتقدم فى السوم جار هنا ايضاً ، قال فى البيان : والسكلام فى اعتبار الأغلب هنا كالسكلام فى السوم . وقد صرح الشيخ فى المبسوط على ما نقل عنه باعتبار الأغلب هنا ايضاً كما ذكره ثمة . والإحتياط لا يخفى .
الموضع الرابع - فى مسائل تلحق بهذا المقصد : الأولى - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف بانه لا يضم مال انسان الى غيره وان كانا فى مكان واحد بل يعتبر النصاب فى مال كل واحد على حدة ، ولا يفرق بين مالى المالك ولو تباعد مكانهما بمعنى انه لا يكون لكل واحد منهما حكم بانفراده بل يقدران مجتمعين

(١) و (٢) الوسائل الباب ٧ من زكاة الانعام

(٤) المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٦٨

ج ١٢ (بيع النصاب بعد الحول وقبل اخراج الزكاة) - ٨٣ -

فان بلغا النصاب كذلك وجبت الزكاة وإلا فلا .

وهذا الكلام خرج في مقام الرد على العامة حيث ذهب جمع منهم الى ان الخلطة تجعل المالكين مالا واحداً سواء كانت خلطة اعيان كاربعة شاة بين شريكين أو خلطة اوصاف كالإتحاد في المرعى والمشرب والمراح والفحل والحب والحالب والمحلب مع تميز المالكين (١) وهو باطل عندنا لعدم الدليل عليه بل قيام الدليل على خلافه كما في صحيحة محمد بن قيس عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق ، أى في المالك ، وفي حسنة عبدالرحمان بن الحجاج (٣) » ان محمد بن خالد سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الصدقة فقال مر مصدقك أن لا يحشر من ماء الى ماء ولا يجمع بين المتفرق ولا يفرق بين المجتمع ، ويدل على ذلك ايضاً اطلاق الاخبار كقوله عليه السلام (٤) « في كل أربعين شاة شاة ، وبالجملة فانه لا بد من بلوغ كل نصيب نصاباً .

وزيده بياناً ما رواه الصدوق في كتاب العلل عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٥) في حديث قال فيه « ثم قال زرارة قلت له مائة درهم بين خمسة اناس أو عشرة حال عليها الحول وهي عندهم أنجب عليهم زكاتها ؟ قال لا هي بمنزلة تلك - يعنى جوابه في الحرث - ليس عليهم شئ حتى يتم لكل انسان منهم مائتا درهم . قلت وكذلك في الشاة والابل والبقر والذهب والفضة وجميع الاموال ؟ قال نعم ، .

الثانية - لو بيع النصاب بعد الحول وقبل اخراج الزكاة فان الزكاة تجب على المشتري ويرجع بها على البائع إلا أن يؤديها البائع .

ويدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (٦) قال : « قلت لابي عبدالله

(١) المفتي ج ٢ ص ٦٠٧

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١١ من زكاة الانعام .

(٤) الوسائل الباب ٩ من زكاة الانعام .

(٥) الوسائل الباب ٥ من زكاة الذهب والفضة

(٦) الوسائل الباب ١٢ من زكاة الانعام

— ٨٤ — (معنى « ترجع على أسنانها » بعد نصب الإبل والبقر) ج ١٢

رجل لم يرك إبله أو شاته عامين فباعها ، على من اشتراها ان يركبها لما مضى ؟ قال نعم تؤخذ منه زكاتها ويتبع بها البائع أو يؤدى زكاتها البائع ، .
وهذا الخبر من ما يدل على تعلق الزكاة بالعين وان جاز الاخراج من غيره رخصة وتخفيفاً كما سيأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى .

الثالثة - قد تكرر في صحيحة الفضلاء . بعد ذكر نصب الإبل ثم بعد ذكر نصب البقر انها ترجع على أسنانها .

ولم أقف على من تعرض للكلام في معنى ذلك إلا على كلام للسيد ماجد بن هاشم البحراني على ما نقل عنه تليذه المحدث الكاشاني في الوافي حيث قال : المراد برجوع الإبل على أسنانها استئناف النصاب الكلي واسقاط اعتبار الأسنان السابقة كأنه اذا اسقط اعتبار الأسنان واستأنف النصاب الكلي تركت الإبل على أسنانها ولم تعتبر كما يقال رجعت الشيء على حاله أى تركته عليه ولم غيره . وهو وان كان بعيداً بحسب اللفظ إلا ان السياق يقتضيه ، وتعقيب ذكر انصبة الغنم بقوله « وسقط الأمر الأول » ثم تعقيقه بمثل ما عقب به نصب الإبل والبقر من نفى الوجوب عن النيف يرشد اليه ، لأنه جعل اسقاط الاعتبار بالأسنان السابقة في الغنم مقابلاً لرجوع الإبل على أسنانها واقعاً موقعة وهو يقتضى اتحادهما في المؤدى وربما أمكن حمله على استئناف النصب السابقة في ما تجدد ملكه في أثناء الحول كما أول به المرتضى (رضى الله عنه) ما روه من استئناف الفريضة بعد المائة والعشرين . وقد يقال أراد برجوعها على أسنانها استئناف الفرائض السابقة بعد بلوغ المائة والعشرين بان يؤخذ للخمس الزائدة بعد المائة والعشرين شاة وللعشر شاتان وهكذا الى الخمس والعشرين فتؤخذ بنت مخاض وهكذا كما هو قول ابى حنيفة (١) ويكون محمولا على التقية . والوجه هو الأول لما ذكرنا . انتهى كلامه (علت في الخلد اقدامه) وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه .

الرابعة - لا خلاف نصاً وفتوى في أن ما بين النصابين لا زكاة فيه وهو المشار

اليه في غير خبر من الأخبار المتقدمة بقولهم (عليهم السلام) (١) "ليس على النيف شيء" ولا على الكسور شيء"، والنيف ككيس وقد يخفف وهو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف إلى أن يبلغ العقد الثاني، ويكون بغير تأنيث للمذكر والمؤنث ولا يستعمل إلا معطوفاً على العقود فإن كان بعد العشرة فهو لما دونها وإن كان بعد المائة فهو للعشرة فما دونها وإن كان بعد الألف فهو للعشرة فأكثر. هكذا تقرر بينهم. وفي بعض كتب أهل اللغة وتخفيف النيف لحن عند الفصحاء. وحكى عن أبي العباس أنه قال الذي حصلناه من أقاويل حذاق البصريين والكوفيين أن النيف من واحد إلى ثلاثة والبضع من أربعة إلى تسعة، ولا يقال نيف إلا بعد عقد، نحو عشرة ونيف ومائة ونيف والـف ونيف. ومنه يظهر المدافعة للقول الأول.

وقد جرت عادة الفقهاء في هذا المقام بتسمية ما بين النصابين في الأبل شتقاً وفي البقر وقصاً وفي الغنم عفواً، والشتق بالتحريك وضبطه بعضهم بضم الشين، والوقص بفتح القاف، والمستفاد من كلام أكثر أهل اللغة هو ترادف الشنق والوقص بمعنى ما بين الفريضتين، وبعضهم خص الأول بالأبل والثاني بالبقر كما عليه الفقهاء وهي أمور اصطلاحية لا مشاحة فيها.

المطلب الثاني - في زكاة النقيدين وهي مشروطة بشروط الأول - النصاب والاختلاف فيه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) وإنما الخلاف في قدره من الذهب، والمشهور بين الأصحاب هو أن النصاب الأول عشرون ديناراً، والدينار مثقال شرعي، فربما عبر بالمثقال تارة وربما عبر بالدينار أخرى والمرجع واحد كما سيأتي بيانه وفيها نصف دينار، ثم أربعة دنائير وفيها عشر دينار وقيراطان، وهكذا بالناس ما بلغ.

(١) ورد ذلك في ما يخص الأنعام في صحيحة الفضلاء في زكاة الأبل والبقر، وفي زكاة الغنم هكذا. وليس في النيف شيء، فقط، الوسائل الباب ٢ من ٤ و ٦ و ٧ من زكاة الأنعام. وفي حديث العلل المتقدم ص ٨٣ الذي في الأنعام والنقيدين وفي أخبار النقيدين في الزكاة في النيف في بعضها ونقيها في الكسور في آخر أرجع إلى الوسائل الباب ٢ رقم ١ و ٦ و ٧ و ٨ من زكاة الذهب والفضة

ونقل عن الشيخ علي بن الحسين بن بابويه - وحكاة في المعتمد عن ابنه الصدوق وجماعة من اصحاب الحديث - ان النصاب الاول اربعون ديناراً فاربعون وهكذا .
والاظهر الاول الاخبار المتكاثرة ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر (١) قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام عن ما اخرج من المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء ؟ قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً » .

وما رواه الكليني عن الحسين بن بشار في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام في كم وضع رسول الله ﷺ الزكاة ؟ فقال في كل مائتي درهم خمسة دراهم فان نقصت فلا زكاة فيها ، وفي الذهب في كل عشرين ديناراً نصف دينار فان نقص فلا زكاة فيه » .

وما رواه فيه في الموثق عن علي بن عتبة وعدة من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله (عليهما السلام) (٣) قالوا : « ليس في ما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء » فاذا اكملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال الى اربعة وعشرين ، واذا اكملت اربعة وعشرين ففيها ثلاثة اخماس دينار الى ثمانية وعشرين ، فعلى هذا الحساب كلما زاد اربعة دنائير » .

وما رواه الشيخ في الموثق عن يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « في عشرين ديناراً نصف دينار » .

وما رواه في الموثق عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٥) قال : « في الذهب اذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار وليس في ما دون العشرين شيء » ، وفي الفضة اذا بلغت مائتي

(١) الوسائل الباب ٤ من ما يجب فيه الخمس

(٢) الفروع ج ١ ص ١٥٤ وفي الوسائل الباب ١ و ٢ من زكاة الذهب والفضة

(٣) (٤١) الوسائل الباب ١ من زكاة الذهب والفضة

(٥) الوسائل الباب ١ و ٢ من زكاة الذهب والفضة .

درهم خمسة دراهم وليس في ما دون المائتين شيء ، فإذا زادت تسعة وثلاثون على المائتين فليس فيها شيء حتى تبلغ الأربعين ، وليس في شيء من السكسور شيء حتى تبلغ الأربعين وكذلك الدنانير على هذا الحساب .

وما رواه في الموثق عن زرارة وبكير (١) : أنها سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول في الزكاة أما في الذهب فليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيه نصف دينار ، وليس في أقل من مائتي درهم شيء ، فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فبحسب ذلك ، وليس في مائتي درهم وأربعين درهماً غير درهم إلا خمسة دراهم ، فإذا بلغت أربعين ومائتي درهم ففيها ستة دراهم فإذا بلغت ثمانين ومائتين ففيها سبعة دراهم وما زاد فعلى هذا الحساب ، وكذلك الذهب وكل ذهب . وإنما الزكاة على الذهب والفضة الموضوع إذا حال عليه الحول ففيه الزكاة وما لم يحل عليه الحول فليس فيه شيء ، إلى غير ذلك من الأخبار التي يضيق عن نقلها المقام .

ويدل على القول الثاني موثقة الفضلاء الأربعة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام (٢) أنها قالا : في الذهب في كل أربعين مثقالاً مثقال ، وفي الورد في كل مائتين خمسة دراهم ، وليس في أقل من أربعين مثقالاً شيء ولا في أقل من مائتي درهم شيء ، وليس في النيف شيء حتى يتم أربعون فيكون فيه واحد .

واستدل عليه أيضاً بما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن زرارة (٣) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل عنده مائة درهم وتسعة وتسعون درهماً وتسعة وثلاثون ديناراً أيزكيها ؟ قال لا ليس عليه شيء من الزكاة في الدراهم ولا في الدنانير حتم تتم أربعين ديناراً والدراهم مائتي درهم . قال قلت فرجل عنده أربعة أبنق وتسعة وثلاثون شاة وتسعة وعشرون بقرة أيزكيهن ؟ قال لا يزكي شيئاً منها لأنه

(١) الوسائل الباب ١ و ٢ و ٣ من زكاة الذهب والفضة

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٥١ وفي الوسائل الباب ١ و ٢ من زكاة الذهب والفضة

(٣) الوسائل الباب ١ من زكاة الذهب والفضة و ١ من زكاة الانعام .

ليس شئ^{*} منهن قد تم فليس تجب فيه الزكاة .

ويشكل بان هذه الرواية قد رواها الصدوق في الفقيه (١) بما هذه صورته :
قال زرارة قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل عنده مائة وتسعة وتسعون درهما وتسعة
عشر ديناراً أيزكيها ؟ فقال لا ليس عليه زكاة في الدراهم ولا في الدنانير حتى يتم . قال
زرارة : وكذلك هو في جميع الاشياء . قال وقلت ... الى آخر ما تقدم .

وبذلك يضعف الاعتماد على رواية الشيخ للخبر المذكور ، ولهذا ان المحدث
الكاشاني في الوافي انما نقل الخبر برواية الصدوق ثم نبه على رواية الشيخ وقال ان
ما في الفقيه هو الصواب .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) : « وليس في ما دون عشرين ديناراً زكاة
حتى يبلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، وكل ما زاد بعد العشرين الى أن يبلغ
أربعة دنانير فلا زكاة فيه فاذا بلغ أربعة دنانير ففيه عشر دينار ثم على هذا الحساب ..
الى أن قال بعد ذكر احكام عديدة : ونروى انه ليس على الذهب زكاة حتى يبلغ
أربعين مثقالاً فاذا بلغ أربعين مثقالاً ففيه مثقال ، وليس في النيف شئ^{*} حتى
يلبلغ أربعين . »

وظاهر نقله عليه السلام هذه الرواية بعد فتواه سابقاً بما قدمنا نقله يعطى ان هذه
الرواية ليست معمولاً عليها وان لها معنى آخر يجب أن تحمل عليه ، وليس إلا التقية
التي هي في الاحكام الشرعية أصل كل بلية وان كان القائل بذلك من العامة قليلاً (٣)
لما حققناه في محل اليق وأشرنا اليه في غير موضع من ما تقدم من انه لا يشترط
عندنا في الخل على التقية وجود القائل بذلك من العامة .

وأما النصاب في الفضة فان النصاب الأول مائتا درهم وفيها خمسة دراهم ثم

(١) ج ٢ ص ١١ وفي الوسائل الباب ٥ من زكاة الذهب والفضة

(٢) ص ٢٢

(٣) المحلى ج ٦ ص ٦٦

ج ١٢ ﴿ اعتبار الحول في زكاة النقدين - الدنانير لم يتغير وزنها ﴾ - ٨٩ -

ليس فيها شيء حتى تبلغ أربعين وفيها درهم وهكذا ، وهو من ما لا خلاف فيه نصاً وفتوى ، وقد تقدم في الأخبار السابقة ما يدل عليه ، ومثلها غيرها من الأخبار الكثيرة الثاني - الحول ولا بد من وجود النصاب بعينه بشرائطه مدة الحول ، وقد تقدم الكلام في تحقيق الحول .

ويدل على هذا الشرط الأخبار الكثيرة ومنها - صحيحة زرارة عن أبي جعفر (١) قال : « الزكاة على المال الصامت الذي يحول عليه الحول ، وموثقة زرارة وبكير المتقدمة في المقام (٢) ونحوهما غيرهما .

الثالث - كون الذهب والفضة دنانير ودرهم منقوشة بسكة المعاملة الحاضرة أو القديمة .

وتدل عليه جملة من الأخبار : منها - حسنة علي بن يقطين بإبراهيم بن هاشم التي هي صحيحة عندنا عن أبي إبراهيم (٣) وفيها « وكل ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء . قال قلت وما الركاز ؟ قال الصامت المنقوش ، .

وما رواه الشيخ عن جميل عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) (٤) انهما قالوا : « ليس على التبر زكاة إنما هي على الدنانير والدرهم ، ونحوهما غيرهما . وأما اشتراط الملك والنسك من التصرف فقد تقدم ولا وجه لاعادته هنا كما يذكره بعضهم .

مسائل

الاولى - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) وغيرهم أيضاً أن الدنانير لم يتغير وزنها عما هي عليه الآن في جاهلية ولا إسلام صرح بذلك جملة من علماء الطرفين (٥) .

(١) الوسائل الباب ١٤ من ما يجب فيه الزكاة

١٢١ ص ٨٧

(٣) (٤١١) الوسائل الباب ٨ من زكاة الذهب والفضة

(٥) المجموع شرح المهذب ج ٩ ص ٧ وقد حقق فيه وزن الدينار والدرهم بنحوه بمسوط

ص ٤ و ١٥٠ .

٩٠ - (وزن الدينار والدرهم - نسبة كل منهما الى الآخر) ج ١٢

قال شيخنا العلامة (اجزأ الله اكرامه) في النهاية : والدنانير لم يختلف المثلثال منها في جاهلية ولا اسلام . وكذا نقل عن الرافعي في شرح الوجيز (١) انه قال : المثلثال لم يختلف في جاهلية ولا اسلام . والدينار مثقال شرعى فهما متحدان وزناً فلذا يعبر في اخبار الزكاة تارة بالدينار وتارة بالمثلثال .

واما الدراهم فقد ذكر علماء الفريقين ايضاً انها كانت في زمن النبي ﷺ سابقاً كما كان قبل زمانه بغلية وكان وزن الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وطبرية وزن الدرهم منها أربعة دوانيق ، وهكذا بعده ﷺ الى زمن بنى امية ، فجمعوا الدرهمين وقسموهما نصفين كل درهم ستة دوانيق واستقر امر الاسلام على ذلك .

قال شيخنا الشهيد في كتاب الذكرى نقلاً عن ابن دريد ان الدرهم الوافى هو البغلى باسكان الغين منسوب الى رأس البغل ضربه الثانى في خلافته بسكة كسروية ووزنه ثمانية دوانيق ، قال : والبغلية كانت تسمى قبل الاسلام بالكسروية فحدث لها هذا الاسم في الاسلام والوزن بحاله وجرت في المعاملة مع الطبرية وهى اربعة دوانيق ، فلما كان زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منها واستقر أمر الاسلام على ستة دوانيق . انتهى .

وقد ذكروا في نسبة كل من الدينار والدرهم الى الآخر ان الدينار درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم نصف الدينار وخمسه ، فعلى هذا يكون مقدار عشرة دراهم سبعة دنانير ، وتكون العشرون مثقالاً التى هى أول نصب الذهب في وزن ثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع درهم ، والمائتا درهم التى هى أول نصب الفضة في وزن مائة وأربعين مثقالاً ، ومن ذلك يعلم نصاب الفضة بهذه المحدثات الجارية في هذه الأزمان المتأخرة حيث ان المحدثية منها وزن الدينار مثقال شرعى فيكون النصاب الأول مائة محدية وأربعين محدية .

واعلم انهم اتفقوا ايضاً على ان كل دانق وزنه ثمان حبات من أوساط حبات

الشعير كما صرح به علماء الفريقين (١) فالدرهم حيثئذ ثمان واربعون شعيرة والدينار ثمان وستون شعيرة وأربعة أسباع شعيرة . إلا اننا قد اعتبرنا ذلك بالشعير الموجود في زماننا لأجل استعمال كمية صاع الفطرة بصنيج البحرين فوجدنا في ذلك نقصاناً فاحشاً عن الاعتبار بالمناقل الشرعية وهي الدنانير ، والظاهر ان حبات الشعير المتعارفة سابقاً كانت أعظم حجماً واثقل وزناً من الموجود في زماننا .

الثانية - اتفق الأصحاب (رضوان الله عليهم) على انه لا يضم أحد النقيدين الى الآخر على وجه يكون النصاب مركباً منهما بل يجب لكل منهما نصابه المتقدم ، ويدل على ذلك صحيحة زرارة المتقدم نقلها عن التهذيب والفقيه (٢) المشتملة على السؤال عن من ملك مائة درهم وتسعة وتسعين درهما وتسعة وثلاثين ديناراً على رواية التهذيب وتسعة عشر ديناراً على رواية الفقيه حيث نفى الزكاة في ذلك حتى يتم كل من النصابين . ومثلها موثقة اسحاق بن عمار الآنية قريباً في مسألة الفرار (٣) وأما ما ورد في رواية اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام - (٤) قال : « قلت له مائة وتسعون درهما وتسعة عشر ديناراً أعليها في الزكاة شيء ؟ » فقال اذا اجتمع الذهب والفضة فبلغ ذلك مائتي درهم ففيها الزكاة ، لأن عين المال الدراهم وكل ما خلا الدراهم من ذهب أو متاع فهو عرض مردود ذلك الى الدراهم في الزكاة والديات ، . وحسنة محمد بن مسلم (٥) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب كم فيه من الزكاة ؟ قال اذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة ، -

فقد حملها الشيخ في التهذيب على ما تندفع به المناقاة . قال : ويحتمل أن يكون

(١) في رد المختار لابن عابدين ج ٧ ص ٣٢ المذكور في كتب الشافعية والحنابلة ان درهم الزكاة ست دنانق والدانق ثمان حبات شعير وخمسة حبة من شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها ما دق وطال ، وهو لم يتغير في الجاهلية والاسلام . وفي كتاب الأوزان والمقادير للشيخ ابراهيم العاملي ص ٢٦ نقل عن الفقهاء ان الدانق ثمان حبات من أوسط حب الشعير ثم قال ص ٢٧ الدانق ثمان حبات قحاح وخمسان . (٧) ص ٨٧ و ٨٨

(٢) ص ٩٨ (٤) و (٥) الوسائل الباب ١ من ذكاة الذهب والفضة .

١٢ - (لا زكاة في المغشوش من النقدين ما لم يبلغ الصافي نصاباً) ج ١٢

المراد اذا بلغ كل واحد مائتي درهم ففيه الزكاة ، ويجرى هذا مجرى قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، (١) والمراد كل واحد منهم ثمانين جلدة ... الى آخر كلامه . ومرجعه الى ما ذكره ايضاً من ان قيمة عشرين ديناراً كانت في ذلك الوقت مائتي درهم ، قال : ولذا تراهم يجعلون الدينار في مقابلة عشرة دراهم في الديات وغيرها . وجعل في التهذيب المشار اليه في قوله « فبلغ ذلك مائتي درهم ، في صدر الخبر الاول كل واحد من الذهب والفضة باعتبار القيمة في الذهب لانهم كانوا يقومون الدنانير على هذا الوجه كل دينار بعشرة دراهم في الديات وغيرها . واحتمل في الاستبصار حمله على التقية ، قال لأن ذلك مذهب العامة (٢) . اقول : والحل الاول قريب في حسنة محمد بن مسلم ولا بأس به في رواية اسحاق إلا ان الأظهر حملها على التقية .

واحتمل بعض الأصحاب حمل الخبر الاول على زكاة التجارة ، والظاهر انه مبنى على ان اتخاذ الذهب فيه للتجارة ليتم الحل المذكور فان المرجع فيه الى القيمة ، ويؤيده آخر الحديث . وهذا الاحتمال يمكن اجراؤه ايضاً في الحديث الثاني إلا ان الأظهر ما ذكرناه من الحل على التقية .

الثالثة - اتفق الأصحاب (رضوان الله عليهم) على انه لا زكاة في المغشوش من النقدين ما لم يبلغ الصافي نصاباً لعموم أدلة الوجوب .

وخصوص ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن زيد الصائغ (٣) قال

(١) سورة النور الآية ٥ .

(٢) في المغني ج ٢ ص ٣ : اذا كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ نصاباً بمفرده أو كان له نصاب من أحدهما وأقل من نصاب الآخر فذكر الخرق في روايتان أحدهما لا يضم وهو قول ابن ابي ليلى والحسن بن صالح وشريك والشافعي وإبي عبيد وإبي ثور واختاره أبو بكر عبدالعزيز . وثانيهما يضم أحدهما الى الآخر في تسكيل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك والاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي ، وروى الاثرم عن احمد التوقف فيه ، وفي رواية حنبل عنه انه قطع بالضم .

(٣) الوسائل الباب ٧ من زكاة الذهب والفضة .

ج ١٢ ﴿ يضم الجوهران من الجنس الواحد بعض الى بعض ﴾ - ٩٣ -

قلت لابي عبدالله عليه السلام انى كنت فى قرية من قرى خراسان يقال لها بخارى فرأيت فيها دراهم تعمل ثلث فضة وثلث مس وثلث رصاص وكانت تجوز عندهم فكنت أعملها وانفقها ؟ قال فقال ابو عبدالله عليه السلام لا بأس بذلك اذا كانت تجوز عندهم . فقلت أرأيت ان حال عليها الحول وهى عندى وفيها ما يجب على فيه الزكاة ازيكها ؟ قال نعم انما هو مالك . قلت فان اخرجتها الى بلدة لا ينفق فيها مثلها فبقيت عندى حتى حال عليها الحول ازيكها ؟ قال ان كنت تعرف ان فيها من الفضة الخالصة ما يجب عليك فيها الزكاة فرك ما كان لك فيها من فضة ودع ما سوى ذلك من الخبث . قلت وان كنت لا أعلم ما فيها من الفضة الخالصة إلا انى أعلم ان فيها ما يجب فيه الزكاة ؟ قال فاسبكها حتى تخلص الفضة ويحترق الخبث ثم تركى ما خلص من الفضة لسنة واحدة ، والظاهر ان قوله لسنة واحدة أى السنة التى كانت الدراهم مغشوشة فيها دون ما بعدها من ما جعل سبائك .

وقد صرح العلامة فى المنتهى بانه لو كان معه دراهم مغشوشة بذهب أو بالعكس وبلغ كل من الغش والمغشوش النصاب وجبت الزكاة فيها . وهو كذلك بلا اشكال . ويجب الاخراج من كل جنس بحسابه وإلا توصل اليه بالسبك كما تدل عليه الرواية المتقدمة .

ولو شك المالك فى بلوغ الخالص نصاباً قال فى التذكرة : لم يؤمر بسبكها ولا بالاخراج منها ولا من غيرها لان بلوغ النصاب شرط ولم يعلم حصوله فاصالة البراءة لم يعارضها شيء . وهو جيد .

ثم انه يجب فى المخرج ان يكون خالصاً إلا اذا علم اشتتاله على ما يجب من الخالص .

الرابعة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه يضم الجوهران من الجنس الواحد بعض الى بعض وان اختلفت الرغبة ، لعموم ما دل على وجوب الزكاة فى الذهب والفضة الشامل ذلك للردى من كل منهما والجيد والمختلطة القيمة

وغيرها ، لكن يخرج الواجب بالنسبة ان لم يتطوع المالك بالأرغب .
وقيل بجواز اخراج الأدون لحصول الامتثال بما يصدق عليه الاسم ، وهو
منقول عن الشيخ (قدس سره) ولا يخلو من قرب من حيث ظاهر التعليل المذكور
إلا انه ربما يدفع بظاهر قوله عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ... الآية ، (١)
وما سيأتى في تفسيرها في بحث الغلات من الأخبار الدالة على عدم جواز اخراج
الردى من التمر عن الجيد منه (٢) قيل : واولى بالجواز لو اخرج الأدنى بالقيمة .
ولو اخرج من الأعلى بقدر قيمة الأدون مثل أن يخرج نصف دينار جيد
عن دينار أدون فالمشهور عدم الجواز من حيث ان الواجب عليه دينار فلا يجزى
ما نقص عنه . واحتمل العلامة في التذكرة الإجزاء ، ورده جملة من أفاضل
متأخري المتأخرين بانه ضعيف .

أقول : لا ريب ان عدم الاجزاء في هذه الصورة كما هو المشهور انما يتم بناء
على المشهور من وجوب الأخذ بالنسبة ان لم يتطوع المالك بالأرغب ، وإلا فعلى
مذهب الشيخ من جواز اخراج الأدون الظاهر انه لا اشكال في ذلك ، لانه متى
كان الواجب عليه ديناراً واختار دفع الأدون وأراد دفع قيمته فدفع نصف دينار
عالم بقيمة ذلك الدينار الأدون فالدفع قيمته حينئذ لا انه الفريضة الواجبة حتى
يقال ان الواجب دينار فلا يجزى ما دونه ، ولعل الاحتمال المنقول عن العلامة
مبنى على هذا .

الخامسة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) - بل الظاهر الاتفاق
عليه - ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة متى ملك النصاب .

ويدل عليه اطلاق الأخبار الدالة على وجوب الزكاة على من ملك النصاب
بالشروط المتقدمة (٣) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٧ (٢) الوسائل الباب ١٩ من زكاة الغلات

(٣) يستفاد ذلك من اخبار الباب ٧ من يجب عليه الزكاة من الوسائل

ج ١٢ (لو خلف الرجل نفقة لعياله وبلغت النصاب) — ٩٥ —

وخصوص ما رواه في السكافي في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وضرير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) انهما قالا : « إما رجل كان له مال موضوع حتى يحول عليه الحول فانه يزكيه وان كان عليه من الدين مثله أو أكثر منه فلا يزك ما في يده » .

وظاهر الشهيدي في البيان التوقف في ذلك حيث نقل عن كتاب الجعفریات عن أمير المؤمنين عليه السلام (٢) انه قال : « من كان له مال وعليه مال فليحسب ماله وما عليه فان كان ماله فضل على مائتي درهم فليعط خمسة دراهم ، قال : وهذا نص في منع الدين الزكاة والشيخ في الخلاف ما تمسك على عدم منع الدين إلا باطلاق الأخبار الموجبة للزكاة . انتهى .

وفيه (أولاً) ان الكتاب المذكور مجهول لا يمكن الاعتماد عليه . و(ثانياً) ان ما نقله عنه معارض بالصحيحة المذكورة المؤيدة باطلاق الأخبار وعمل اصحاب . والظاهر ان شيخنا المذكور غفل عن ملاحظة الصحيحة المذكورة وتوهم انحصار الدليل في الإطلاقات فرام تقييدها بهذا الخبر والحال ما عرفت .

السادسة - لو خلف الرجل نفقة لعياله سنة أو سنتين وبلغت النصاب فالمشهور انه ان كان حاضراً وجب عليه اخراج الزكاة وإلا فلا ، ونقل عن ابن ادریس انه لم يفرق بين الحضور والغيبة بل اعتبر التمكن من التصرف وعدمه .

والذي دلت عليه الأخبار الاول كصحيحة ابن أبي عمير عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في رجل وضع لعياله الف درهم نفقة لحال عليها الحول ؟ قال ان كان مقيماً زكاه وان كان غائباً لم يزك ، ونحوها موثقة اسحاق بن عمار (٤) وفيها « ان كان شاهداً فعليه زكاة وان كان غائباً فليس عليه زكاة ، وموثقة

(١) الوسائل الباب ١٠ من تيجب عليه الزكاة

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٨ من تيجب عليه الزكاة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٧ من زكاة الذهب والفضة .

٩٦ - (لا زكاة في السبائك والنقار والتبر - القرار بذلك من الزكاة) ج ١٢

ابن بصير (١) وفيها كما في موثقة اسحاق المذكورة .

اقول : ويمكن حمل كلام ابن ادريس على ما يرجع الى المشهور بان يكون التعبير بالتمكن من التصرف كناية عن الحضور وعدم التمكن كناية عن الغيبة بناء على ما هو الغالب ، ومثله في التعبيرات غير عزيز .

وقيد الشيخ الشهيد في البيان الحكم المذكور بعدم العلم بزيادتها ، وهو تقييد للنص من غير دليل .

السابعة - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في سقوط الزكاة عن السبائك والنقار والتبر وانما الخلاف في ما اذا عملها كذلك قبل تمام الحول بقصد الفرار من الزكاة ، فقليل بوجوب الزكاة عليه بعد تمام الحول ، والظاهر انه المشهور بين المتقدمين نقله في المختلف عن الشيخ علي بن الحسين بن بابويه في الرسالة حيث قال : وليس في السبائك شيء إلا ان تفر بها من الزكاة فان فررت بها من الزكاة فعليك زكاتها . وكذا نقله عن ابنه في المقنع . اقول وبهذه العبارة عبر في الفقيه . ومن نقل عنه القول المذكور في المختلف ايضاً الشيخ في الجمل والخلاف والمبسوط والسيد المرتضى في الجمل . ونقل في المختلف عن الشيخ المفيد القول بعدم الوجوب ونسبة القول بالوجوب الى الرواية في الصورة المذكورة ، ونقل القول بعدم ايضاً عن الشيخ في النهاية وابن ادريس واختاره وهو المشهور بين المتأخرين ومن ما يدل على القول بعدم الوجوب في الصورة المذكورة اطلاق الاخبار الدالة على ان السبائك والحلي ليس فيه زكاة (٢) وما تقدم من الاخبار الدالة على اشتراط النقش بسكة المعاملة في الوجوب (٣) .

وخصوص صحيحة عمر بن يزيد (٤) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل

(١) الوسائل الباب ١٧ من زكاة الذهب والفضة

(٢) الوسائل الباب ٨ من زكاة الذهب والفضة

(٣) الوسائل الباب ٨ من زكاة الذهب والفضة

(٤) الوسائل الباب ١١ من زكاة الذهب والفضة

ج ١٢ ﴿الفرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الحلي ونحو ذلك﴾ - ٩٧ -

فر بماله من الزكاة فاشترى به أرضاً أو داراً أعليه فيه شيء؟ فقال لا ولو جمعه حلياً أو نقرأ فلا شيء عليه .. وما منع نفسه من فضله أكثر من ما منع من حق الله الذي يكون فيه . .

ورواية على بن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام (١) قال : قلت له إنه يجتمع عندي الشيء الكثير قيمته فيبقى نحواً من سنة أنزكيه؟ قال لا كل ما لم يحل عليه عندك الحول فليس عليك فيه زكاة ، وكل ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء . قال قلت وما الركاز؟ قال الصامت المنقوش . ثم قال إذا أردت ذلك فاسبكه فإنه ليس في سبائك الذهب ونقار الفضة شيء من الزكاة . .

وحسنة هارون بن خاروجة عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : قلت له إن أخي يوسف ولحقه لواء القوم أعمالاً أصاب فيها أموالاً كثيرة وأنه جعل ذلك المال حلياً أراد أن يفر به من الزكاة أعليه الزكاة؟ قال ليس على الحلي زكاة ، وما أدخل على نفسه من التتقصان في وضعه ومنعه نفسه فضله أكثر من ما يخاف من الزكاة . .

وصحيحة على بن يقطين (٣) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المال الذي لا يعمل به ولا يقلب؟ قال يلزمه الزكاة في كل سنة إلا أن يسبك . .

وروى في كتاب العمل عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن - يعني على بن يقطين - عن أبي إبراهيم عليه السلام (٤) قال : لا تجب الزكاة في ما سبك . قلت فإن كان سبك فرأى من الزكاة؟ فقال ألا ترى أن المنفعة قد ذهبت منه فلذلك لا تجب فيه الزكاة ، ورواه البرقي في كتاب المحاسن مثله (٥) .

ومن ما يدل على القول الآخر جملة من الأخبار : منها - موثقة محمد بن مسلم (٦) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحلي فيه زكاة؟ قال لا إلا ما فر به من الزكاة . .

(١) و (٣) الوسائل الباب ٨ من زكاة الذهب والفضة

(٢) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ١١ من زكاة الذهب والفضة .

٩٨ - (الفرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الحل ونحو ذلك) ج ١٢

وفي الموثق عن اسحاق بن عمار (١) قال : « سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير أعليه زكاة ؟ فقال ان كان فر بها من الزكاة فعليه الزكاة . قلت لم يفر بها ورث مائة درهم وعشرة دنانير ؟ قال ليس عليه زكاة ... الحديث » .

وعن معاوية بن عمار في القوي بل الحسن عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « قلت له الرجل يجعل لأهله الحل من مائة دينار والمائتي دينار وأرأى قد قلت ثلاثمائة فعليه الزكاة ؟ قال ليس عليه فيه زكاة . قلت فانه فر به من الزكاة ؟ فقال ان كان فر به من الزكاة فعليه الزكاة وان كان إنما فعله ليتجمل به فليس عليه زكاة ، ورواه ابن ادریس في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب معاوية بن عمار مثله (٣) فيكون الحديث صحيحاً .

أقول : ويدل على ذلك ما في كتاب الفقه الرضوي (٤) حيث قال عليه السلام « وليس في السبائك زكاة إلا أن يكون فر به من الزكاة فان فررت به من الزكاة فعليك فيه زكاة » .

وبهذه العبارة عبر الشيخ على بن بابويه في ما تقدم نقله عن المختلف وبها عبر ابنه في الفقيه والظاهر انها كذلك في المقنع .

والعجب منه (قدس سره) في الفقيه انه بعد ان ذكر هذه العبارة الدالة كما ترى على وجوب الزكاة مع قصد الفرار نقل بمد ورقة تقريباً صحيحة عمر بن يزيد المتقدمة التي هي كما عرفت من أدلة القول بعدم الوجوب .

وكيف كان فمن هذه العبارة يعلم ان مستند الصدوقين في هذا الحكم هو الكتاب المذكور كما نبهنا عليه مراراً وان كانت الأخبار الاخر دالة على ذلك ، والظاهر ان اثارهما التعبير بعبارة الكتاب لمزيد الاعتماد عليه زيادة على غيره من كتب الأخبار

(١) الوسائل الباب ٥ من زكاة الذهب والفضة

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٩ و١٠ من زكاة الذهب والفضة (٤) ص ٢٣

ج ١٢ ﴿الفرار من الزكاة بالمعيب واتخاذ الحلي ونحو ذلك﴾ - ٩٩ -

كما يدل عليه ايضاً عدولها الى القول بما فيه مع مخالفته لاكثر الاخبار في جملة من المواضع حتى ان الاصحاب ينسبون تلك الافوال الى الشذوذ كما مر وسياتي ان شاء الله تعالى .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الشيخ في كتابي الاخبار قد حمل هذه الاخبار الاخيرة تارة على الاستحباب وتارة على الفرار بعد أن حال الحول . واستدل على الثاني بما رواه عن زرارة في الموثق (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان أباك قال من فر بها من الزكاة فعليه أن يؤديها ؟ قال صدق أبي أن عليه أن يؤدي ما وجب عليه وما لم يجب عليه فلا شيء عليه منه . ثم قال لي أريت لو أن رجلاً اغنى عليه يوماً ثم مات فذهبت صلاته أكان عليه وقد مات أن يؤديها ؟ قلت لا . قال إلا ان يكون أفاق من يومه . ثم قال لي أريت لو أن رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه أكان يصام عنه ؟ قلت لا . قال وكذلك الرجل لا يؤدي عن ماله إلا ما حال عليه الحول » .

وجملة المتأخرين حيث اختاروا عدم وجوب الزكاة مع الفرار تبعوا الشيخ في حمل هذه الاخبار فبعضهم اختار الحمل على الاستحباب وبعضهم الحمل على ما اذا كان الفرار بعد الحول .

وعندى في كلا الحملين نظر : أما الحمل على الاستحباب فلما اشرت اليه في غير موضع من انه وان اشتهر العمل به بين الاصحاب في الجمع بين الاخبار إلا انه - مع كونه لا دال عليه من الاخبار وليس من القواعد المروية عن الأئمة الاطهار (صلوات الله عليهم) في الجمع بين الاخبار - مردود بان الحمل على الاستحباب مع ظهور الأدلة في الوجوب مجاز لا يصار اليه إلا مع القرينة ، واختلاف الاخبار ليس من قرائن المجاز وان كان قد جرت عادتهم في ابواب الفقه من أوله الى آخره بحمل الآوامر في مقام الجمع على الاستحباب والنواهي على السكراهة إلا انه من

(١) الوسائل الباب ١١ من زكاة الذهب والفضة

١٠٠ - (القرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الحل ونحو ذلك) ج ١٢

قبيل رب مشهور لا أصل له ورب متأصل ليس بمشهور .

واما الحل على القرار بعد الوجوب ففيه ان ظواهر تلك الاخبار تأباه ولا ترصاه ، حيث انها ظاهرة في كون القرار قبل وقت الوجوب كما هو المدعى منها والمستدل بها عليه ، مثل رواية معاوية بن عمار (١) وقوله في آخرها ، ان كان فر به من الزكاة فعليه الزكاة وان كان انما فعله ليتجمل به فليس عليه زكاة ، فانه متى جعل محل التقسيم بعد تمام الحول وجوب الزكاة اقتضى سقوط الزكاة عن محل فعله ليتجمل به مع انه لا قائل به بل الاتفاق على الوجوب . ولا جائز ان يحمل القرار على ما بعد الحول وقصد التجمل على ما قبله لانه يصير الكلام متناقضاً منحل الزمام تحتل النظام يحل عنه كلام الامام الذي هو امام الكلام كما هو بحمد الله ظاهر لذوى الاذهان والافهام . ونحو ذلك مفهوم الشرط في موثقة اسحاق بن عمار وقوله فيها ، ان كان فر به من الزكاة فعليه الزكاة ، ومثله مفهوم عبارة كتاب الفقه الرضوى ، فان مفهومها الشرطى الذي هو حجة عند المحققين انه ان لم يقصد القرار فليس عليه زكاة ، وهو باطل قطعاً لما عرفت من ان التصرف في النصاب بعد حول الحول بالتغيير والتبديل أو السبك وغير ذلك لا يسقط الزكاة . وهكذا موثقة محمد بن مسلم فان نفيه الزكاة عن الحل محمول على ما قبل الحول البتة وقبل وجوب الزكاة وحينئذ فيكون هو محل الاستثناء .

وبالجملة فظهور هذه الاخبار في وجوب الزكاة بعد الحول مع قصد القرار قبل تمام الحول من ما لا يستطيع ان يتكرر كما لا يخفى على من تأمل بعين الانصاف ونظر وما أوردوه دليلاً على هذا الحل ليس فيه دلالة كما ادعوه وانما غايته الدلالة على ما دلت عليه الاخبار الاولى وان كان بوجه أوضح ، وحيث كانت العبارة التى نقلها الراوى عن ابيه عليه السلام بجملة لا تفصيل فيها مثل الاخبار التى ذكرناها تأولها وحملها على الاخبار الاولى ، وهو جيد بناء على العمل بظاهر تلك الاخبار .

ج ١٢ ﴿الفرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الحل ونحو ذلك﴾ - ١٠١ -

وليعلم ان الموثقة التي رواها الشيخ هنا قد رواها الكليني في الصحيح عندنا
والحسن على المشهور في جملة حديث طويل مشتمل على جمل من الاشكال وانا
اذكر الرواية من أولها الى آخرها وابين منها ما وصل اليه فهمي القاصر وذهي الفاتر
وهي ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن
عيسى عن حريز بن عبدالله عن زرارة (١) قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل كان
عنده مائتا درهم غير درهم أحد عشر شهراً ثم أصاب درهما بعد ذلك في الشهر الثاني
عشر فكملت عنده مائتا درهم أعليه زكاتها ؟ قال لا حتى يحول عليه الحول وهي مائتا
درهم . فان كانت مائة وخمسين درهما فاصاب خمسين بعد أن يمضي شهر فلا زكاة عليه حتى
يحول على المائتين الحول . قلت له فان كانت عنده مائتا درهم غير درهم فضي عليه أيام
قبل ان ينقضي الشهر ثم اصاب درهما فاتي على الدراهم مع الدرهم حول أعليه زكاة ؟
فقال نعم وان لم يمض عليها جميعاً الحول فلا شيء عليه فيها . قال وقال زرارة ومحمد بن
مسلم قال ابو عبدالله عليه السلام ايما رجل كان له مال وحال عليه الحول فانه يزكيه . قلت
فان وهبه قبل حله بشهر أو بيوم ؟ قال ليس عليه شيء ابداً . قال وقال زرارة عنه عليه السلام
انه قال انما هذا بمنزلة رجل افطر في شهر رمضان يوماً في اقامته ثم خرج في آخر النهار
في سفر فاراد بسفره ذلك ابطال الكفارة التي وجبت عليه . وقال انه حين رأى الهلال
الثاني عشر وجبت عليه الزكاة وليكنه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز ولم يكن عليه شيء
بمنزلة من خرج ثم افطر ، انما لا يمنع ما حال عليه فاما ما لم يحل فله منعه ولا يحل له منع
مال غيره في ما قد حل عليه . قال زرارة قلت له رجل كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض
اخوانه أو ولده أو أهله فراراً بها من الزكاة فعل ذلك قبل حلها بشهر ؟ فقال اذا حل
الشهر الثاني عشر فقد حال عليها الحول ووجبت عليه فيها الزكاة . قلت فان
أحدث فيها قبل الحول ؟ قال جائز ذلك له . قلت انه فر بها من الزكاة ؟ قال
ما أدخل على نفسه أعظم من ما منع من زكاتها . فقلت له انه يقدر عليها ؟ فقال وما

(١) الوسائل الباب ٦ من ١٢ و ١١ من زكاة الذهب والفضة

١٠٢ - (الفرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الجلي ونحو ذلك) ج ١٢

عليه انه يقدر عليها وقد خرجت من ملكه ؟ قلت فانه دفعها اليه على شرط ؟ فقال انه اذا سماها هبة جازت الهبة وسقط الشرط وضمن الزكاة . قلت وكيف يسقط الشرط وتمضى الهبة ويضمن الزكاة ؟ فقال هذا شرط فاسد والهبة المضمونة ماضية والزكاة لازمة له عقوبة . ثم قال انما ذلك له اذا اشترى بها داراً او ارضاً او متاعاً . قال قلت له ان اباك قال لي من فر بها من الزكاة فعليه ان يؤديها ؟ فقال صدق ابي عليه ان يؤدى ما وجب عليه وما لم يجب فلا شيء عليه فيه . ثم قال ارايت لو ان رجلاً اغمى عليه يوماً ثم مات فذهبت صلاته اكان عليه وقد مات ان يؤديها ؟ قلت لا إلا أن يكون افاق من يومه . ثم قال لو ان رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه اكان يصام عنه ؟ قلت لا . قال فكذلك الرجل لا يؤدى عن ماله إلا ما حال عليه الحول .

اقول : قوله رحمه الله « نعم » - في جواب السؤال عن من كانت عنده مائتا درهم غير درهم فضى عليه أيام ثم أصاب درهماً فاقى على الدراهم مع الدرهم حول فعليه الزكاة - من ما يدل بظاهره على ان المعتبر في الحول مرور الاحد عشر شهراً من غير اعتبار الايام ، فتنى اجتماع النصاب وحصل في اثناء الشهر وان كان في ايام متفرقة عد ذلك شهراً أولاً من غير اعتبار الايام وملاحظتها في النقصان والتمام . والظاهر انه كذلك عند الاصحاح وان لم اقف لهم على كلام في هذا الباب إلا انه لم يتعرض أحد منهم للقول بالتلفيق من الشهر الاخير .

قوله رحمه الله : « ايما رجل كان له مال وحال عليه الحول فانه يزكيه » الظاهر كما استظهره في الوافي ايضاً انه سقط من هذه العبارة « ثم وهبه » قبل قوله « فانه يزكيه » كما يشير اليه قول الراوى بعد هذا الكلام « فان وهبه قبل حله » ولعله ترك اقرينة دلالة المقام من دلالة ما بعده على ذلك ، وكيف كان فلا بد من تقدير .

قوله رحمه الله « انما هذا بمنزلة رجل ... الى آخره » اسم الإشارة هنا يرجع الى قوله « ايما رجل ... » وحاصله تشبيه الفار من الزكاة بعد أن حال عليه الحول بمن

ج ١٢ ﴿الفرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الحلي ونحو ذلك﴾ - ١٠٣ -

أفطر في شهر رمضان متعمداً ووجبت عليه الكفارة ثم سافر في نهاره ذلك لاسقاط الكفارة بعد ما تحقق وجوبها فإنه غير نافع في سقوطها ، والحال كذلك في من حال على ماله الجول ووجبت فيه الزكاة ثم وهبه فراراً من الزكاة فإن ذلك لا يسقط الزكاة بعد وجوبها ، وكما أن هذه الحيلة في الصيام لا تفيد نفعاً في سقوط الكفارة كذلك في الزكاة ، بخلاف من وهب ماله قبل الجول فإن حيلته تفيد سقوط الزكاة ، كمن سافر في شهر رمضان قاصداً بسفره التوصل إلى الإفطار فإنه يجوز له الإفطار ولا كفارة .

قوله **عليه السلام** : « إنما لا يمنع ما حال عليه ... » الظاهر أن معناه أن المال الذي لا يمنع الفرار من اخراج الزكاة منه هو المال الذي حال عليه الجول بل يجب عليه الزكاة البتة إذ لا يحل له منع مال غيره وهو حصة أرباب الزكاة بخلاف ما لم يحل عليه الجول .

قوله : « قال زرارة قلت له رجل كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض اخوانه ، هذا هو مستند الأصحاب (رضوان الله عليهم) في جعل الجول الشرعي أحد عشر شهراً . ومثله قوله سابقاً : « وقال انه حين رأى الهلال الثاني عشر وجبت عليه الزكاة ، وقد عرفت سابقاً ما فيه ولا سيما معارضة صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة (١) لذلك .

قوله : « قلت انه فر بها من الزكاة ؟ قال ما أدخل على نفسه أعظم من ما منع ، صريح الدلالة في ما ذهب اليه من جواز الفرار قبل الجول وأنه غير موجب للزكاة كما يدعيه اهل القول الآخر ، فهو من جملة ادلة القول المشار اليه .

قوله : « قلت له انه دفعها اليه على شرط ، لا يخفى ما فيه من الغموض والإشكال الذي تحيرت فيه فحول الرجال ، وذلك فإن هذا الشرط المذكور غير معلوم بأي معنى هو ، وما ذكر ايضاً من ضمان الزكاة على تقدير الهبة - والحال ان الهبة إنما

— ١٠٤ — ﴿الفرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الحلي ونحو ذلك﴾ ج ١٢

وقعت قبل الحول كما هو مقتضى سياق الكلام - مناف لما تقدم من انه لا يلزمه زكاة في هذه الحال ، ووجه لزوم الزكاة هنا عقوبة ان اريد به من حيث قصد الفرار فهو مناف لما تقدم من الجواز وعدم الزكاة وإلا فلا يعلم لهذه العقوبة سبب . والفرق في ذلك - بين الهبة وشراء الدار والأرض والمتاع مع قصد الفرار في الجميع - غير ظاهر .

واما حمل الكلام على ما اذا كانت الهبة بعد الحول كما صار اليه بعض محقق متأخري المتأخرين فهو بعيد عن سياق الكلام ، ولا يلائمه ايضاً كون الزكاة عقوبة لأنها حينئذ واجبة باصل الشرع ، ولا يلائمه ايضاً الفرق بين الهبة وشراء الدار ونحوها .

ويمكن ان يقال - والله سبحانه وقائله اعلم بحقيقة الحال - ان المعنى انه لما اخبر عليه السلام بانه متى وهبها قبل الحول فراراً من الزكاة فلا شيء عليه قال له الراوى انه يقدر على أخذها بعد حول الحول ، أجابه عليه السلام بانه كيف يقدر عليها وقد خرجت من ملكه بالهبة ؟ قال له الراوى انه وهبها بشرط يقتضى رجوعه فيها متى أراد ، فاجابه عليه السلام متى كان كذلك فالهبة صحيحة وهذا الشرط فاسد لمناقضاته الهبة وتجب عليه الزكاة حينئذ عقوبة لهذا الشرط .

ثم انه فرق بين الهبة على هذه الكيفية وبين شراء الدار ونحوها باعتبار انه في الهبة شرط رجوعها فهذا الشرط أوجب عليه العقوبة بوجوب الزكاة واما الشراء ونحوه فانه من الامور السائغة للجائزة والحال ان الشراء وقع قبل الحول كما هو المفروض .

قوله : قال زرارة قلت له ان اباك ... الظاهر انه رجوع الى الكلام الاول ولا تعلق له بهذه الجملة المتوسطة التي هي محل الإشكال ، حيث ان مقتضى الكلام الاول ان الفرار قبل الحول غير موجب للزكاة ، ومراده ان ما ذكرته من عدم الزكاة على من قصد الفرار قبل الحول مناف لما قال ابوك ن ان من فر بها من

ج ١٢ ﴿ الفرار من الزكاة بالسبك واتخاذ الحلى ونحو ذلك ﴾ - ١٠٥ -

الزكاة فعليه ان يؤديها ، اجابه عليه السلام بان كلام ابن ابي ليس صريحاً في ما تدعيه وانما مراده من قصد الفرار بعد الحول والوجوب فعليه ان يؤدى ما وجب عليه .

وجملة من المتأخرين حملوا تلك الروايات الاخيرة الدالة على وجوب الزكاة متى قصد الفرار على هذه الرواية بمعنى الوجوب بعد الحول .

وفيه ما عرفت آنفاً من ظهور تلك الروايات في المعنى الذى ذهب اليه من استدلال بها وانها ظاهرة في كون قصد الفرار قبل الحول ، وهو الذى فهمه جملة القائلين بمضمونها ، وكذا القائلين بحملها على الاستحباب فانه لولا ظهورها في ذلك لما كان لهذا الاستحباب معنى .

وبالجملة فالمسألة لا تحلو من الإشكال لظهور اخبار الطرفين في كل من القولين والظاهر ان اخبار أحد الطرفين انما خرجت مخرج التقية وان كان العامة في ذلك على قولين ايضاً ، فذهب مالك واحمد الى الوجوب والشافعى وابو حنيفة الى عدم الوجوب (١) إلا انه غير معلوم عندى كون التقية في أى الطرفين .

والسيد المرتضى (قدس سره) في الانتصار لما اختار القول بالوجوب كما تقدم في مسألة معاوضة بعض الانعام ببعض حمل اخبار عدم الوجوب على التقية إلا ان للخصم ايضاً ان يحمل اخبار الوجوب على ذلك ايضاً .

ويمكن ترجيح ما ذكره (قدس سره) بان مذهب ابن حنيفة في زمانه كان مشهوراً معمولاً عليه بين خلفاء الجور وقضاة ذلك الوقت ، وتلامذته المروجون لمذهبه مثل ابن يوسف ونحوه مشهورون ايضاً ، واما احمد ومالك فانهما في ذلك الوقت ليسا إلا كسائر العلماء ليس لهما مذهب مشهور ولا قول مذكور وانما وقع الاصطلاح على مذهبهما مع ذينك الآخرين في الاعصار الاخيرة في ما يقرب من السنة الستائة كما ذكره علماء الفريقين وبيناه في كتاب سلاسل الحديد . وبذلك يظهر

(١) في المفتى ج ٢ ص ١١ ، ما اتخذ حلية فراراً من الزكاة لا يسقط عنه ، وفي المذهب

للشيرازي الشافعى ج ١ ص ١٥٥ ما يظهر منه عدم الوجوب وكذا في البدائع للكاساني

الحنفى ج ٢ ص ١٥ .

١٠٦ - (هل تجب الزكاة في غير الغلات الأربع ؟) ج ١٢

قوة القول بالجواب ، ويمضيه الاحتياط ايضاً . والله العالم .
المطلب الثالث في زكاة الغلات ، والكلام في هذا المطلب يقع في مقامات :
المقام الأول - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب
الزكاة في الغلات الأربع المشهورة وهي التمر والزبيب والحنطة والشعير ، إنما
الخلافاً في ما زاد على هذه الأربع من ما دخله السكيل والوزن كالارز والدخن
والسمسم ونحوها ، فالأشهر الأظهر انه لا زكاة فيها ، ونقل عن ابن الجنيدي القول
بالوجوب فيها ، وحكاها الكليني والشيخ عن يونس بن عبد الرحمن من قدماء أصحابنا .
ومن ما يدل على المشهور صحة الفضلاء الحسنة على المشهور عن أبي جعفر
وإبي عبد الله (عليهما السلام) (١) قال : « فرض الله الزكاة مع الصلاة في الأموال
وسنها رسول الله ﷺ في تسعة أشياء وعفا عن ما سواها : في الذهب والفضة
والابل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب . وعفا رسول الله ﷺ
عن ما سوى ذلك » .

وفي الموثق عن زرارة (٢) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن صدقات
الأموال فقال في تسعة أشياء ليس في غيرها شيء : في الذهب والفضة والحنطة
والشعير والتمر والزبيب والابل والبقر والغنم السائمة وهي الراعية ... الحديث » .
وفي الموثق عن زرارة وبكير بن أبي عيينة عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « ليس
في شيء أنبت الأرض من الارز والذرة والحمص والعدس وسائر الحبوب
والفواكه غير هذه الأربعة الأصناف وإن كثرت ثمنه زكاة إلا أن يصير ما لا يباع بذهب
أو فضة تسكنه ثم يحول عليه الحول وقد صار ذهباً أو فضة فتؤدى عنه من كل
مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » .

وفي الموثق عن عبد الله بن بكير عن محمد بن الطيار (٤) قال : « سألت

(١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ٨ من ما تجب فيه الزكاة

(٣) الوسائل الباب ٩ من ما تجب فيه الزكاة

ج ١٢ (هل تجب الزكاة في غير الغلات الأربع ؟) - ١٠٧ -

أبا عبد الله عليه السلام عن ما تجب فيه الزكاة فقال في تسعة أشياء : الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والابل والبقر والغنم ، وعفا رسول الله ﷺ عن ما سوى ذلك . فقلت أصلحك الله فان عندنا حباً كثيراً ؟ قال فقال وما هو ؟ قلت الارز قال نعم ما اكثره . فقلت أفیه الزكاة ؟ قال فزبرني ، قال ثم قال أقول لك ان رسول الله ﷺ عفا عن ما سوى ذلك وتقول لي ان عندنا حباً كثيراً أفیه الزكاة ؟ ، الى غير ذلك من الاخبار التي يضيق بنقلها المقام .

واما ما يدل على القول الثاني فاخبار عديدة : منها - صحيحة على بن مهزيار (١) قال « قرأت في كتاب عبد الله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جمعت فداك روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال وضع رسول الله ﷺ الزكاة على تسعة أشياء : الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والغنم والبقر والابل وعفا رسول الله ﷺ عن ما سوى ذلك . فقال له القائل عندنا شيء كثير يكون أضعاف ذلك ؟ فقال وما هو ؟ فقال له الارز . فقال ابو عبد الله عليه السلام أقول لك ان رسول الله ﷺ وضع الزكاة على تسعة أشياء وعفا عن ما سوى ذلك وتقول عندنا ارز وعندنا ذرة وقد كانت الذرة على عهد رسول الله ﷺ ؟ فوقع عليه السلام كذلك هو والزكاة على كل ما كيل بالصاع ، .

وكتب عبد الله وروى غير هذا الرجل عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) انه سأله عن الحبوب فقال وما هي ؟ فقال السمسم والارز والدخن ، وكل هذا غلة كالحنطة والشعير . فقال ابو عبد الله عليه السلام في الحبوب كلها زكاة ، .

وروى ايضاً عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) انه قال : « كل ما دخل الفقير فهو يجرى بجرى الحنطة والشعير والتمر والزبيب . قال فاخبرني جمعت فداك هل على هذا الارز وما اشبهه من الحبوب والخص والعنبر زكاة ؟ فوقع عليه السلام صدقوا الزكاة في كل شيء كيل ، .

(١) الوسائل الباب ٨ من ما تجب فيه الزكاة

(٢) (٣) الوسائل الباب ٩ من ما تجب فيه الزكاة

— ١٠٨ — (هل تجب الزكاة في غير الغلات الأربع ؟) ج ١٢

وما رواه في الكافي عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألته عن الحرث ما يزكى منه ؟ فقال البر والشعير والذرة والارز والسلت والعدس كل هذا من ما يزكى . وقال كل ما كيل بالصاع فبلغ الاوساق فعليه الزكاة » .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن بإبراهيم بن هاشم عن محمد بن مسلم (٢) قال : « سألته عن الحبوب ما يزكى منها ؟ فقال البر والشعير والذرة والدخن والارز والسلت والعدس والسمسم كل هذا يزكى واشباهه » ، ورواه في الكافي والتهذيب عن حريز عن زرارة مثله (٣) وقال : كل ما كيل بالصاع فبلغ الاوساق فعليه الزكاة . قال : وجعل رسول الله ﷺ الصدقة في كل شيء انبتته الأرض إلا الخضر والبقول وكل شيء يفسد من يومه .

وما رواه في التهذيب في الموثق عن أبي بصير (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل في الارز شيء ؟ فقال نعم ، ثم قال ان المدينة لم تكن يومئذ ارض ارض فيقال فيه ولكن قد حصل فيه ، كيف لا يكون فيه وعامة خراج العراق منه ؟ ، الى غير ذلك من الاخبار إلا انها أقل عدداً من الأولى .

والأصحاب قد جمعوا بين الاخبار بحمل هذه الاخبار الاخيرة على الاستحباب كما هي قاعدتهم وعادتهم في جميع الابواب ، وقد عرفت ما فيه في غير مقام . والأظهر عندي حمل هذه الاخبار الاخيرة على التقية التي هي في اختلاف الأحكام الشرعية أصل كل بلية ، فان القول بوجوب الزكاة في هذه الاشياء مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأبي يوسف ومحمد (٥) كما نقله في المنتهى .

ويدل على ذلك ما رواه الصدوق (عطر الله مرقده) في كتاب معاني الاخبار باسناده عن أبي سعيد القمط عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام (٦) : « انه سئل عن

(١) و (٢١) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٩ من ما تجب فيه الزكاة

(٥) الام ج ٢ ص ٢٩ وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٩ والمدونة ج ١ ص ٢٨٨

(٦) الوسائل الباب ٨ من ما تجب فيه الزكاة

ج ١٢ (هل تجب الزكاة في غير الغلات الأربع؟) — ١٠٩ —

الزكاة فقال وضع رسول الله ﷺ الزكاة على تسعة وعفا عن ما سوى ذلك :
 الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والبقر والغنم والابل . فقال
 السائل : والذرة ؟ فغضب ﷺ ثم قال كان والله على عهد رسول الله ﷺ السهام
 والذرة والدخن وجميع ذلك . فقال انهم يقولون انه لم يكن ذلك على عهد رسول الله
 ﷺ وانما وضع على تسعة لما لم يكن بحضرته غير ذلك ؟ فغضب وقال كذبوا فهل
 يكون العفو إلا عن شيء قد كان ، فلا والله لا اعرف شيئاً عليه الزكاة غير هذا فن شاء
 فليؤمن ومن شاء فليكفر ، وهو كما ترى صريح الدلالة في قول المخالفين يومئذ
 بوجوب الزكاة في هذه الأشياء فيجب حمل ما دل على ذلك في ما عدا التسعة على التقيّة .
 ومن ما يستأنس به لذلك صحيحة على بن مهزيار المتقدمة حيث انه اقر السائل
 على ما نقله عن ابي عبد الله عليه السلام في صدر الخبر من تخصيص الوجوب بالتسعة
 المذكورة والعفو عن ما سواها وانكاره على السائل لما راجعه في الارز ومع هذا
 قال له : الزكاة في كل ما كيل بالاصاع ، فلو لم يحمل كلامه (عليه السلام) على الثقيّة
 للزم التناقض بين الكلامين وهو من ما يحل عنه ، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر
 ولو كان ما يدعونه حقاً من ان اخبار الوجوب انما خرجت عنهم (عليهم
 السلام) مراداً بها الاستحباب وانه لا تناقض ولا تدافع بين الاخبار في هذا
 الباب لما خفي هذا المعنى على اصحاب الأئمة المعاصرين لهم (عليهم السلام) ولما
 احتاجوا الى عرض هذه الاخبار المنقولة عن المتقدمين على المتأخرين منهم (عليهم
 السلام) ومع تسليم خفاء ذلك عليهم فالأظهر في الجواب هنا لما عرض السائل عليه
 اختلاف الاخبار ان يقال ان هذه الاخبار ليست مختلفة كما توهمت بل المراد بما
 ظاهره الوجوب في ما عدا التسعة انما هو الاستحباب لا انه (عليه السلام) يقر
 السائل على الحصر في التسعة كما عرفت ومع هذا يوجب عليه اخراج الزكاة في ما
 زاد على التسعة ويقرره على ما نقله من الاخبار الدالة على الوجوب بقوله : صدقوا
 الزكاة في كل شيء كليل ، وجميع هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لمن نظر بعين الانصاف

١١٠ - (يعتبر النصاب في زكاة الغلات وهو خمسة أوسق) ج ١٢

وجانب التمصب والاعتساف (١).

واما ما نقل عن يونس بن عبد الرحمن في الجمع بين الأخبار من حمل أخبار التسعة على صدر الاسلام وحمل ما زاد عليها على ما بعد ذلك ففيه ما ذكره الشيخ (قدس سره) حيث قال بعد حمل الأخبار على الاستحباب : ولا يمكن حمل هذه الأخبار على ما دل على التسعة على ما ذهب اليه يونس بن عبد الرحمن من ان هذه التسعة كانت الزكاة عليها في أول الاسلام ثم أوجب الله تعالى بعد ذلك في غيرها من الأجناس ، لان الامر لو كان كما ذكره لما قال الصادق (عليه السلام) عفا رسول الله ﷺ عن ما سوى ذلك لانه اذا أوجب في ما عدا هذه التسعة أشياء بعد ايجابه في التسعة لم يبق شيء معفو عنه ، فهذا القول واضح البطلان . انتهى وهو جيد . وبالجملة فالحمل على التقية في هذا المقام من ما لا يعتريه نقض ولا ابرام .

المقام الثاني - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في اشتراط النصاب في زكاة الغلات وانه خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً .

ويدل عليه روايات عديدة : منها - صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : ما انبتت الارض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوساق - والوسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع - ففيه العشر ، وما كان منه يسقى بالرشاء والدوالي والنواضح ففيه نصف العشر ، وما سقت السماء أو السبيع أو كان بعلاً ففيه العشر تاماً ، وليس في مادون الثلاثمائة صاع شيء ، وليس في ما انبتت الارض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء .

وصحيحة سعد بن سعد (٣) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن أقل ما يجب

(١) قوله ولو كان ما يدعونه حقاً ... الى هنا ، اخذناه من النسخة الخطية وليس في المطبوعة نعم فيها علامة على قوله وهذا بحمد الله ظاهر (كل ناظر ، ربما تشير الى نقص في العبارة .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١ من زكاة الغلات

ج ١٢ ﴿ يعتبر النصاب في زكاة الغلات وهو خمسة اوسق ﴾ - ١١١ -

فيه الزكاة من البر والشعير والتمر والزبيب ؟ فقال خمسة اوساق بوسق النبي ﷺ فقلت كم الوسق ؟ فقال ستون صاعاً . فقلت وهل على العنب زكاة او انما تجب عليه اذا صيره زبيباً ؟ قال نعم اذا خرصه اخرج زكاته .

وصحيفة الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ليس في ما دون خمسة اوساق شيء والوسق ستون صاعاً ، الى غير ذلك من الاخبار المستفيضة . ولا نصاب آخر بعد هذا اجماعاً بل كل ما زاد على هذا النصاب قليلاً كان او كثيراً فانه يجب أن يزكى .

وربما استدلل على ذلك بموثقة اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن الحنطة والتمر عن زكاتها فقال العشر ونصف العشر : العشر من ما سقت السماء ونصف العشر من ما سقى بالسواني . فقلت ايسر عن هذا اسألك انما اسألك عن ما خرج منه قليلاً كان او كثيراً أله حد يزكى ما خرج منه ؟ فقال يزكى ما خرج منه قليلاً كان او كثيراً من كل عشرة واحد ومن كل عشرة نصف واحد . قلت فالحنطة والتمر سواء ؟ قال نعم ، يحمل الخبر المذكور على ان المراد بالقليل والكثير يعني ما بعد الخمسة اوساق ، ولا بأس به .

واما ما ورد في شواذ الاخبار من أن النصاب وسق كما في بعض او وسقان كما في آخر (٢) فقد حمله الشيخ ومن تأخر عنه على الاستحباب ، والاظهر الحمل على التقية وان لم يكن بذلك مصرح من العامة مع ان ابا حنيفة لا يعتبر النصاب بل يوجب الزكاة في كل ما خرج قليلاً كان او كثيراً (٤) ومنه يعلم ايضاً قرب حمل موثقة اسحاق ابن عمار المتقدمة على التقية وان كان الشيخ واتباعه حملوها على ما قدمناه . واحتملوا

(١) الو سائل الباب ١ من زكاة الغلات

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٥٢ وفي الو سائل ٤ و ٣ من زكاة الغلات

(٣) الو سائل الباب ٣ من زكاة الغلات

(٤) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٩

أيضاً حملها على الاستحباب .

إذا عرفت ذلك فاعلم انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان الصاع أربعة أمداد وعليه تدل جملة من الاخبار: منها - صحيحة عبد الله بن سنان الواردة في الفطرة (١) حيث قال فيها : صاع من تمر او صاع من شعير والصاع أربعة أمداد ، ونحوها صحيحة الحلبي (٢) .

وصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمد ويغتسل بصاع ، والمد رطل ونصف والصاع ستة ارطال ، ومقتضاها ان الصاع أربعة أمداد .

وقد ذكروا أيضاً تقدير الصاع بالارطال وانه ستة ارطال بالمدني وتسعة بالعراقي ، وتدل عليه رواية جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمداني الواردة في زكاة الفطرة عن ابي الحسن عليه السلام (٤) وفيها : الصاع ستة ارطال بالمدني وتسعة ارطال بالعراقي واخبرني انه يكون بالوزن الفا ومائة وسبعين وزنة .

ورواية علي بن بلال (٥) قال : كتبت الى الرجل عليه السلام أسأله عن الفطرة وكم تدفع ؟ قال فكتب ستة ارطال من تمر بالمدني وذلك تسعة ارطال بالبغدادي . ومن ذلك علم المد وانه رطلان وربيع بالعراقي ورطل ونصف رطل بالمدني ، وقد - ايضاً بالدرهم وهو الف ومائة وسبعون درهماً كما تضمنته رواية الهمداني المتقدمة ايضاً وان عهر عن الدرهم بالوزنة ، وقد روى هذا الخبر في كتاب عيون الاخبار (٦) وذكر الدرهم عوض الوزنة .

واما الرطل فالمدني منه ما كان وزنه مائة وخمسة وتسعين درهماً ، واما العراقي

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٧١ وفي الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

(٣) الوسائل الباب ٥٠ من الوضوء

(٤) الوسائل الباب ٧ من زكاة الفطرة

(٦) ص ١٧٢ وفي الوسائل الباب ٧ من زكاة الفطرة

ج ١٢ (تقدير الصاع والمد والدانق في الخبر بما يخالف المشهور) - ١١٣ -

فالمشهور ان وزنه مائة وثلاثون درهما ، وذكر العلامة في التحرير وموضع المنتهى ان وزنه مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم . والظاهر انه سهو من قلته (رحمة الله عليه) وانه تبع فيه بعض العامة (١) كما احتمله بعض اصحابنا ويدل على المشهور رواية ابراهيم بن محمد الهمداني (٢) قال : « اختلفت الروايات في الفطرة فكتبت الى ابن الحسن صاحب العسكر عليه السلام أسأله عن ذلك فكتب عليه السلام ان الفطرة صاع من قوت بلدك ... الى ان قال تدفعه وزناً ستة أرطال برطل المدينة ، والرطل مائة وخمسة وتسعون درهما ، تكون الفطرة ألفاً ومائة وسبعين درهما ، والتقريب ان الرطل العراقي ثلثا الرطل المدني .

ونحوها رواية جعفر بن ابراهيم المتقدمة الدالة مثل هذه على ان الصاع الف ومائة وسبعون درهما ، وهذا إنما يتم على ما ذكرناه من القول المشهور دون ما ذهب اليه العلامة .

بقي الكلام في انه قد روى الشيخ في التهذيب عن سليمان بن حفص المروزي (٣) قال : قال ابو الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) ورواه في الفقيه مرسل (٤) قال : « قال ابو الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) الغسل بصاع من ماء والوضوء بمد من ماء وصاع النبي عليه السلام خمسة أمداد والمد وزن مائتين وثمانين درهما والدرهم وزن ستة دوانيق والدانق وزن ست حبات والحبة وزن حقي شعير من اوسان الحب لا من صفاره ولا من كباره . »

وهذا الخبر من مشكلات الاخبار ومعضلات الآثار لاشتماله على مخالفات عديدة لما عليه علماء الامصار وماوردت به الاخبار عن الأئمة الاطهار (عليهم السلام) :

(١) المغني ج ٢ ص ٧٠ ، وفي المجموع شرح المهذب ج ٦ ص ١٦ بعد تقديره بذلك

قال وقيل مائة وثلاثون درهما وبه قطع الغوالي والرافعي .

(٢) الوسائل الباب ٨ و ٧ من زكاة الفطرة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٠ من الوضوء

— ١١٤ — (تقدير الصاع والمد والدانق في الخبر بما يخالف المشهور) ج ١٢

ومنها - بيان قدر الصاع فانه كما عرفت من الأخبار وبه صرح جملة العلماء أربعة أمداد وهذا الخبر دل على انه خمسة امداد ، ومثله في هذه المخالفة موثقة سماعة (١) قال : « سألته عن الذي يجزى من الماء للفسل ؟ فقال اغتسل رسول الله ﷺ بصاع وتوضأ بمد ، وكان الصاع على عهده خمسة أمداد وكان المد قدر رطل وثلاث اواق ، وفي هذه الرواية أيضاً مخالفة اخرى في المد حيث انه كما عرفت رطلان وربع بالعراق ورطل ونصف بالمدينة .

ومنها - في المد فان المشهور انه مائتا درهم واثنان وتسعون درهما ونصف درهم لانك قد عرفت من الأخبار المتقدمة ان الصاع الف درهم ومائة وسبعون درهما والصاع أربعة أمداد فيكون المد بقدر ربع هذا المذكور وهو ما ذكرناه ، وعلى تقدير ما ذكره من أن الصاع خمسة أمداد فالمد خمس هذا المذكور وهو مائتان وأربعة وثلاثون درهما ، وهو لا ينطبق على ما ذكره أيضاً .

ومنها - في الدانق وقد عرفت من ما مضى في نصاب النقيدين ان الدانق ثمان حبات من أوساط حب الشعير ونقل على ذلك اتفاق الخاصة والعامة (٢) وعلى تقديره فالدرهم ثمان وأربعون شعيرة ، وهذه الرواية قد تضمنت انه اثنتا عشرة حبة من أوساط حب الشعير وعليه فيكون الدرهم اثنان وسبعين حبة من الشعير . وبالجملة فظاهر الاصحاب الاتفاق على طرح هذا الخبر وكذا خبر سماعة لما عرفت من المخالفة للأخبار وكلام علماء الطرفين وكذا كلام أهل اللغة .

والشيخ في الاستبصار قد أجاب عنهما بالنسبة الى الصاع وتفسيره بخمسة أمداد باجوبة أقربها وان كان لا يخلو من بعد أيضاً حمل الخمسة الامداد فيهما على ما اذا شارك ﷺ بعض أزواجه في الفسل ، ثم استدل بالأخبار الدالة على انه ﷺ اغتسل مع زوجته بخمسة أمداد من اناء واحد .

(١) الوسائل الباب ٥٠ من الوضوء

(٢) ارجع الى التعليقة ١ ص ٩١

ج ١٢ (الفرق بين صاع الغسل وصاع الفطرة) - ١١٥ -

والأظهر في الجواب وان لم يهتد اليه سوى شيخنا الصدوق من الاصحاب هو ما يظهر منه (قدس سره) في كتاب معاني الاخبار (١) من الفرق بين صاع الغسل وصاع الفطرة ، حيث قال (باب معنى الصاع والمد والفرق بين صاع الماء ومدّه وبين صاع الطعام ومدّه) ثم ذكر رواية المروزي ورواية الهمداني المتقدمة وهي الاولى الدالة على ان الصاع ستة ارطال بالمدني وتسعة بالعراقي المشعرة من حيث ذلك بكون الصاع أربعة أمداد لان المد رطل ونصف بالمدني ورتلان وربيع بالعراقي ، وظاهره حمل رواية المروزي على صاع الماء ورواية الهمداني على صاع الطعام وبذلك يتدفع عنه ما أورد عليه في كتاب من لا يحضره الفقيه (٢) من إرادته رواية المروزي في باب الغسل الدالة على ان الصاع خمسة امداد وإرادته في زكاة الفطرة من الكتاب (٣) رواية الهمداني المتقدمة الدالة على ان الصاع أربعة أمداد مع ما يظهر من كلامه في اول كتابه من الافتاء بما يرويه فيه .

وتوضيح الفرق المذكور على ما ذكره بعض مشايخنا (رضوان الله عليهم) ان المد والرطل والصاع كانت يومئذ مكييل معينة فقدرت بوزن الدراهم ونحوها صوناً عن طرق التغيير الذي كثيراً ما يتطرق الى المكييل ، ومن الظاهر ان الاجسام المختلفة يختلف قدرها بالنسبة الى مكيال معين فلا يمكن أن يكون الصاع من الماء موافقاً للصاع من الخنطة والشعير وشبههما ، فلذا كان الصاع المعتبر في وزن الماء لاجل الوضوء والغسل وامثالها أثقل من ما ورد في الفطرة ونصاب الزكاة ونحوهما ليكون الماء أثقل من الحبوب مع تساوي الحجم كما هو معلوم . فظهر ان هذا الوجه أوجه الوجوه في الجمع بين الاخبار .

أقول : ما ذكرناه من الجواب عن هذا الاشكال من ما تنبه له شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار حيث قال - بعد ذكر الخبر المذكور وما خالفه من الاخبار الدالة على ان الصاع أربعة امداد - ما صورته : ويمكن الجمع بينهما بوجوه :

الأول ما اختاره الصدوق (قدس سره) كما يظهر من الفقيه بحمل خبر المروزي على صاع الغسل وخبر الهمداني على صاع الفطرة حيث ذكر الأول في باب الغسل والثاني في باب الفطرة ، وقد غفل الأصحاب عن هذا ولم ينسبوا هذا القول اليه مع انه قد صرح بذلك في كتاب معاني الأخبار . ثم ذكر نحوه من ما قدمنا ذكره وأوضحه ووجهه بما قدمنا نقله عنه . وهو جيد بالنسبة الى المخالفة الحاصلة من روايتي المروزي وسماعة إلا انه لا يتمشى له في مثل صحيحة زرارة المتقدمة في المقام (١) الدالة على انه ~~كان يتوضأ بمد~~ كان يتوضأ بمد ويغتسل بصاع ثم يفسر ~~المد~~ المد برطل ونصف والصاع بستة أرطال ، فانها ظاهرة في كون الصاع فيها إنما هو صاع الماء مع انه فسره بما يرجع الى الأربعة الأمداد ، لأن الأبطال فيه محمولة على الأبطال المدنية والصاع بستة أرطال فيها والمد برطل ونصف وهو ظاهر في الأربعة الأمداد الخمسة . ونحو هذه الصحيحة غيرها أيضاً . وحينئذ فلا يتم ما ذكره الصدوق من حمل صاع الماء على ما يسع خمسة أمداد ولا ما ذكره من التوجيه لكلامه لانتقاضه بالصحيحة المذكورة ونحوها .

هذا . واما باقي الاشكالات في الخبر فلا اعرف للجواب عنها وجمها ولم اقف على من تعرض للجواب عنها بل قل من تعرض لذكرها وهي مرجوعة الى قائلها ، والله العالم .

المقام الثالث - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في الوقت الذي تتعلق به الزكاة في الغلات مع الاتفاق على ان وجوب الاخراج إنما هو بعد التصفية فالمشهور كما ذكره العلامة في المختلف وغيره هو بدو الصلاح في النخل بالاحمرار والاصفرار واشتداد الحب في غيره ، وقيل انه عبارة عن ما يصدق عليه التسمية بكونه تمراً أو زيباً أو حنطة أو شعيراً ، وهو منقول عن ابن الجنيد واختاره المحقق في كتبه الثلاثة وحكاها العلامة في المنتهى عن ابيه انه كان يذهب اليه ، واليه يميل

كلام صاحب المدارك وصاحب الذخيرة .

قالوا : وتظهر الفائدة في ما لو تصرف المالك بعد بدو الصلاح وانعقاد الحب وقبل البلوغ الى حد التسمية بتلك الاسماء المذكورة ، فانه على المشهور لا يجوز إلا بعد الخرص وضمان الزكاة لتحقيق الوجوب يومئذ ، وعلى القول الآخر يجوز التصرف ما لم تبلغ الحد المذكور . وكذا تظهر الفائدة في ما لو نقلها الى غيره في تلك الحال ايضاً ، فعلى المشهور تجب الزكاة على الناقل لتحقيق الوجوب في ملكه ، وعلى القول الآخر إنما تتعلق بمن بلغت ذلك الحد في ملكه .

وظواهر الأخبار المتقدمة في قصر ما تجب فيه الزكاة في الاصناف التسعة التي من جملتها الحنطة والشعير والتمر والزبيب من ما يؤيد القول الثاني إذ من الظاهر انه لا يصدق شيء من هذه الاسماء بمجرد الاحمرار والاصفرار ولا بمجرد انعقاد الحب .

واستدل بعض الأصحاب لهذا القول ايضاً بصحيفة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (١) : « انه سأله عن البستان لا تباع غلته ولو بيعت بلغت غلته مالا فهل تجب فيه صدقة ؟ فقال لا اذا كانت تؤكل ، وايده ايضاً بحسنة محمد بن مسلم (٢) قال : وسألت ابا عبد الله عليه السلام عن التمر والزبيب ما اقل ما تجب فيه الزكاة ؟ قال خمسة أوساق ويترك معافاة وام جمرور ولا يزكيان وان كثرا ، .

قال : والمستفاد منها ان الزكاة لا تجب في هذين النوعين ، وقد يقال الوجه فيه تعارف اكل هذين النوعين قبل صيرورتها تمر أف يكون مضمونه موافقاً لما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح . واورد الرواية المتقدمة ثم قال : ويصلحان حجة لمن يعتبر في ثبوت الزكاة صدق اسم التمر . انتهى .

اقول : فيه ان الظاهر من صحيفة على بن جعفر المذكورة ان المراد من

(١) الوسائل الباب ٨ من زكاة الغلات

(٢) الوسائل الباب ٩ من زكاة الغلات

غلة البستان انما هو ما عدا الاجناس الزكوية من الفواكه من ما يؤكل عادة ويفسد بعد نصجه وبلوغه لو لم يؤكل عاجلاً ، واليه الاشارة بقوله عليه السلام : لا إذا كان يؤكل ، أى لا تجب فيه الزكاة اذا كان من ما يعتاد أكله بعد نصجه والبلوغ الى حده ، ومثلها في ذلك حسنة محمد بن مسلم عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (١) : في البستان تكون فيه الثمار مالم يبيع كان بمال هل فيه الصدقة ؟ قال لا ، فان المراد به ما ذكرناه قطعاً من تلك الفواكه التي لا تتعلق بها الزكاة ، وان لم يكن ما ذكرناه متعيناً بقريئة الرواية الاخرى فلا اقل أن يكون مساوياً لما ذكره وبه لا يتم الاستدلال . واما حمل حسنة محمد بن مسلم التي ذكرها على ما ذكره من أن عدم وجوب الزكاة فيها لتعارف اكلها قبل بلوغها الحد المذكور فالظاهر انه ليس كذلك بل الظاهر من جملة من الأخبار انما هو لامره عليه السلام بعدم خرصها ، فمعنى تركها في الخبر انما هو عدم خرصها على ارباب النخيل ، وستأتى الأخبار الصريحة الدالة على ما قلناه ان شاء الله تعالى في بعض المقامات الآتية .

اذا عرفت ذلك فاعلم اننا لم نقف على حجة للقول المشهور يعتمد بها وغاية ما استدلل به العلامة في المنتهى دعوى تسمية الحب اذا اشتد حنطة وشعيراً وتسمية البسر تمرأ وان أهل اللغة نصوا على ان البسر نوع من التمر والرطب نوع من التمر .

ولم نقف على ما يدعيه من كلام أهل اللغة إلا على ما ذكره في القاموس في مادة (بسر) حيث قال : والتمر قبل ارطابه والواحدة بسرة . ولكن كلام اكثر أهل اللغة على خلافه واحتمال التجوز في كلامه قائم كما لا يخفى على من تأمل كتابه قال في الصحاح في ثمر النخل : أوله طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر . وقال في المغرب : البسر غورة خرما . وقال في كتاب مجمع البحرين : قد تكرر في الحديث ذكر التمر هو بالفتح فاسكون اليابس من ثمر النخل . وقال الفيومي في كتاب

المصباح المنير : التمر من ثمر النخل كالزبيب من العنب وهو اليابس باجماع أهل اللغة لانه يترك على النخل بعد ارطابه حتى يجف أو يقارب ثم يقطع ويترك في الشمس حتى ييبس ، قال ابو حاتم ربما جذت النخلة وهي باسرة بعد ما احلت لينخف عنها أو لخوف السرقة فيترك حتى يكون تمراً . انتهى .

والجميع كما ترى صريح في ان التمر عبارة عن اليابس بعد الرطب ، وظاهر عبارة صاحب المصباح دعوى الاجماع من اللغويين على ذلك ، وبذلك يعلم ما في كلام العلامة (قدس سره) من عدم تمامية دليله وانه يجب حمل عبارة صاحب القاموس على ما ذكرناه .

نعم هنا روايتان في المقام ربما يصلحان للدلالة على القول المشهور احدهما صحيحة سعد بن سعد الأشعري عن ابى الحسن الرضا عليه السلام (١) في حديث قال : « سألته عن الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب متى تجب على صاحبها ؟ قال اذا صرم واذا خرص ، وصحيحته الاخرى وقد تقدمت في المقام الثاني (٢) وفيها « فقلت وهل على العنب زكاة أو انما تجب عليه اذا صيره زيبياً ؟ قال نعم اذا خرصه اخرج زكاته » .

والتقريب فيهما ان وجوب الزكاة بالخرص الذي انما يكون في حال كون الثمرة بسراً أو عنياً مثلاً يعطى تعلق الوجوب بذلك الوقت قبل أن يصير تمراً أو زيبياً ، اذ الظاهر من الخرص كما ذكره الاصحاب انما هو لجواز تصرف المالك مع ضمان حصة ارباب الزكاة وهو لا يتجه إلا على القول المشهور إلا ان هؤلاء المصرحين هم ارباب القول المشهور ، واما على القول الآخر فانه يجوز للمالك التصرف بكل وجه ما لم يبلغ الحد المتقدم ذكره ، وعلى هذا لا يظهر للخرص علة وهكذا القول في الحنطة والشعير على تقدير جواز خرصهما .

إلا انه يمكن المناقشة في الرواية الأولى بانه متى خص الخرص بالوقت

١٢٠ - (لا يضم بعض اصناف الغلات الى بعض في النصاب) ج ١٢

المذكور وانه وقت الوجوب فلا معنى لقوله في الخبر « اذا صرم » لانه لا يخفى ما بين وقتي الصرام والخرص بالمعنى المذكور من المدة ، إذ الخرص كما هو المفروض في حال البسرية والعينية والصرام إنما يكون بعد صيرورته تمرأ فكيف يستقيم تعليق الوجوب بكل منهما ؟ بل إنما يستقيم ذلك بجمل الخرص في الخبر على وقت كونه تمرأ وزيدياً وحنطة وشعيراً ، فانه في ذلك الوقت يتعلق به الوجوب سواء صرمه أو خرصه على رؤوس الاشجار والنخل والزرع .

واما الرواية الثانية فهي مع الاغماض عن المناقشة في دلالتها اخص من المدعى فيثبت بها الحكم في العنب خاصة فتتعلق به الزكاة من وقت العينية ، واما غيره من الافراد المذكورة فيحتاج الى دليل ، والى هذا يميل كلام السيد السند في المدارك . نعم يبقى الكلام في الروايات الآتية الدالة على ان النبي ﷺ كان يأمر بالخرص على ارباب النخيل ، فان حمله على ما بعد يبس الثمرة بعيد وبذلك تكون المسألة محل اشكال . وكيف كان فالاحتياط في العمل بالقول المشهور من ما لا ينبغي تركه .

المقام الرابع - لا خلاف في انه يشترط بلوغ كل صنف من اصناف الغلات المذكورة نصاباً ، فلا يضم بعضها الى بعض ليكمل النصاب من صنفين أو أصناف بل الحكم هنا كما تقدم ايضاً في النقيدين من عدم ضم أحدهما الى الآخر والانعام من عدم ضم صنف الى آخر ، وهو من ما لا اشكال فيه .

وعليه تدل الاخبار ومنها صحيحة سليمان - وهو ابن خالد - عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « ليس في النخل صدقة حتى يبلغ خمسة أوساق ، والعنب مثل ذلك حتى يكون خمسة أوساق » .

وفي صحيحة زرارة وبكير عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال فيها : « وليس في شيء من هذه الاربعة الاشياء شيء حتى يبلغ خمسة أوساق ... الى أن قال : فان كان

(١) و(٢) الوسائل الباب ١ من زكاة الغلات

ج ١٢ ﴿ هل يعتبر في زكاة الغلات ملكها بالزراعة ؟ ﴾ - ١٢١ -

من كل صنف خمسة أوساق غير شئ وان قل فليس فيه شئ... الحديث ، .
 وصحيفة زرارة (١) قال : « قلت لابي جعفر ولابنه (عليهما السلام)
 الرجل تكون له الغلة الكثيرة من أصناف شتى أو مال ليس فيه صنف يجب فيه
 الزكاة هل عليه في جميعه زكاة واحدة ؟ فقال لا إنما يجب عليه اذا تم فكان يجب
 في كل صنف منه الزكاة يجب عليه في جميعه في كل صنف منه الزكاة ، فان اخرجت
 ارضه شيئاً قدر مالا يجب فيه الصدقة اصنافاً شتى لم يجب فيه زكاة واحدة ، .
 المقام الخامس - قد صرح جملة من الاصحاب بان الزكاة انما يجب في الغلات
 اذا ملكت بالزراعة لا الإبتياح ونحوه كالارث والهبة . وهو على اطلاقه مشكل
 فانهم قد صرحوا من غير خلاف يعرف بوجوب الزكاة في ما ينتقل الى الملك
 قبل تعلق الوجوب .
 وذكر شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في مقام الاعتذار عن ذلك بان
 مرادهم بالزراعة في اصطلاحهم انعقاد الثمرة في الملك أو احمرارها واصفرارها
 اذا توقف الوجوب عليه ، وحمل الإبتياح ونحوه على وقوعه بعد تحقق الوجوب
 بحصول أحد الامور المذكورة قبل وقوع البيع .
 وفيه - مع الاغماض عن المناقشة بما فيه من البعد وانه من قبيل الالغاز
 والمعميات - ان ما ذكره انما يتم على تقدير تعلق الوجوب بالانعقاد وبدو الصلاح
 ولا يجرى على القول الآخر مع ان عن صرح بذلك المحقق في الشرائع مع تصريحه
 فيه بالقول المشار اليه .
 وجعل المحقق في المعتمد والنافع والعلامة في جملة من كتبه الشرط هو النمو
 في الملك .

وفيه ايضاً ان الثمرة اذا انتقلت بعد بدو الصلاح كانت الزكاة على الناقل وان
 حصل النور في ملك المنتقل اليه على القول المشهور ، وكذلك اذا انتقل قبل صدق
 اسم النور والزبيب والحنطة والشعير كان الزكاة على المنتقل اليه على القول الآخر

(١) الاستبصار ج ٢ ص ٣٩ وفي الوسائل الباب ٢ من زكاة الغلات

- ١٢٢ - { المقدار الواجب اخراجه في زكاة الغلات } ج ١٢

وان حصل النمو في ملك النافل ، وحينئذ فهذا الشرط لا وجه له على كل من القوانين .
والتحقيق ان يجعل الشرط حصولها في ملكه في الوقت الذي تتعلق الزكاة فيه بمعنى انه يدخل هذا الوقت وهي في ملكه ، وهذا الشرط جلد على كل من القوانين كما لا يخفى والادلة عليه ظاهرة . والله العالم .

المقام السادس - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف بان ما سقى سيجاً أو بعلاً أو عذياً ففيه العشر وما سقى بالدوالي والنواضح ففيه نصف العشر ، والمراد بالسيح الجريان قال الجوهري السيج الماء الجاري . وظاهره انه أهم من أن يكون على وجه الأرض أو في الأنهار ، وهو كذلك كما صرح به الاصحاب . واما البعل فقال في الصحاح انه الدخيل الذي يشرب بعروقه فيستغنى عن السقي . واما العذى بالتسكين والكسر فقال هو الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر والدوالي جمع دالية ، قال والدالية المنجنون تديرها البقرة والناعورة يدبرها الماء وقال ان المنجنون هو الدولاب التي يستقي عليها .

ويدل على الحكم المذكور مضافاً الى الاجماع الاخبار المستفيضة : ومنها - صحيحة زرارة وبكير عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : في الزكاة ما كان يعالج بالرشاء والدوالي والنواضح ففيه نصف العشر وان كان يسقى من غير علاج ينمر أو عين أو بعل أو سماء ففيه العشر كاملاً ، ونحوها غيرها (٢) والحكم موضع اتفاق نصاً وفتوى .

ثم انه متى اجتمع الامر ان كان الحكم للاكثر فأيها غلب تبعه الحكم من العشر أو نصف العشر ، ومع التساوي يؤخذ من نصفه العشر ومن النصف الآخر نصف العشر وهو يرجع الى ثلاثة ارباع العشر ، وهو من ما لا خلاف فيه ايضاً .

ويدل عليه ما رواه الشيخ عن معاوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام (٣)

(١) و (٢) الوسائل الباب ٤ من زكاة الغلات

(٣) الوسائل الباب ٦ من زكاة الغلات

ج ١٢ (هل تستثنى المؤن غير الخراج والمقاسمة من ما يزكى؟) - ١٢٣ -

قال : « في ما سقت السماء والانهار أو كان بعلا فالعشر فاما ما سقت السواني والدوالي فنصف العشر . فقلت له فالأرض تكون عندنا تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء وتسقى سيجاً ؟ فقال ان ذا ليكون عندكم كذلك ؟ قلت نعم . قال النصف والنصف نصف بنصف العشر ونصف بالعشر . فقلت الأرض تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء فتسقى السقية والسقيتين سيجاً ؟ قال وكم تسقى السقية والسقيتين سيجاً ؟ قلت في ثلاثين ليلة أو أربعين ليلة وقد مكث قبل ذلك في الأرض ستة اشهر سبعة أشهر قال نصف العشر » .

وهل الاعتبار في السكثرة بالاكثّر زماناً أو عدداً أو نفعاً ؟ أوجه ثلاثة أقر بها الى ظاهر النص الأول .

المقام السابع - لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في استثناء حصّة السلطان ، والمراد بها ما يجعله على الأرض الخراجية من الدراهم ويسمى خراجاً ، أو حصّة من الحاصل ويسمى مقاسمة ، وانما اختلفوا في غيرها من المؤن هل يجب استثناءها كالخراج ام لا وانما يختص بالمالك ؟ قولان فذهب الشيخ في الخلاف والمبسوط الى ان المؤن كلها على رب المال دون الفقراء ، ونسبه في الخلاف الى جميع الفقهاء ، ونقل جمع من الاصحاب عنه في الخلاف دعوى الاجماع عليه إلا من عطاء (١) ونقل عن الفاضل يحيى بن سعيد صاحب الجامع القول بذلك ايضاً واختاره شيخنا الشهيد الثاني ايضاً في فوائد القواعد على ما نقله عنه سبطه في المدارك وأنه ذكر انه لا دليل على استثناء المؤن سوى الشهرة وقال ان اثبات الحكم بمجرد الشهرة مجازفة ، والى هذا القول مال جملة من متأخري المتأخرين . وقال الشيخ في النهاية باستثناء المؤن كلها وهو قول الشيخ المفيد والمحقق وابن ادریس والعلامة ونسبه في المنتهى الى اكثر الاصحاب وفي المختلف الى المشهور .

واستدل على الأول بعموم الأخبار الدالة على العشر ونصف العشر في

— ١٢٤ — (هل نستثنى المون غير الخراج والمقاسمة من ما يركى؟) ج ١٢

الغلات الأربع من غير استثناء ، نعم ورد استثناء حصّة السلطان فيجب الاقتصار عليها كما رواه الكليني والشيخ عنه في الصحيح عندنا او الحسن على المشهور عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر (١) انها قالوا له : هذه الارض التي يزارع أهلها ما ترى فيها ؟ قال كل أرض دفعها اليك السلطان فما حرثته فيها فعليك في ما اخرج الله منها الذي قاطعك عليه ، وليس على جميع ما اخرج الله منها العشر انما العشر عليك في ما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك .

اقول : ومن ما يعضد هذا الخبر ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن علي بن شجاع النيسابوري وهو مجهول (٢) انه سأل ابا الحسن الثالث (عليه السلام) عن رجل أصاب من ضيعته من الحنطة مائة كر ما يركى فاخذ منه العشر عشرة أكرار وذهب منه بسبب عمارة الضيعة ثلاثون كراً وبقي في يده ستون كراً ما الذي يجب لك من ذلك ؟ وهل يجب لاصحابه من ذلك عليه شيء ؟ فوقع (عليه السلام) لي منه الخمس من ما يفضل من مؤنته ، وهو كما ترى صريح في أخذ العشر من جميع ما حصل من الارض وان المؤنة إنما خرجت بعد ذلك ، وهو وان كان في كلام السائل إلا ان الامام (عليه السلام) قرره على ذلك ولم ينكره وتقريره حجة كما انفقوا عليه .

وما رواه صفوان واحمد بن محمد بن ابي نصر (٣) قالوا : ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها أهل بيته فقال من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده واخذ منه العشر من ما سقت السماء والآنهار ونصف العشر من ما كان بالرشاء في ما عمروه منها وما لم يعمره منها أخذته الامام فقبله بمن يعمره وكان للمسلمين ، وعلى المتقبلين في حصصهم العشر ونصف العشر... الى أن قال وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر ونصف العشر في حصصهم... الحديث .

(١) الوسائل الباب ٧ من زكاة الغلات

(٢) الوسائل الباب ٥ من زكاة الغلات

(٣) الوسائل الباب ٤ من زكاة الغلات

ج ١٢ (هل تستثنى المؤن غير الخراج والمقاسمة من ما يركى ؟) - ١٢٥ -

واستدل العلامة في المنتهى وقبله المحقق في المعتبر على القول المشهور بان النصاب مشترك بين المالك والفقراء فلا يختص أحدهم بالخسارة عليه كغيره من الأموال المشتركة ، وبان المؤنة سبب الزيادة فتسكون على الجميع ، وبان التزام المالك بالمؤنة كالم حيف عليه واضرار به وهو منفي ، وبان الزكاة في الغلات تجب في النماء والفائدة وهو لا يتناول المؤنة .

ولا ريب في ضعف هذه التعليقات فانها بمجرد لا تصلح لتأسيس الأحكام الشرعية وان زعموها ادلة عقلية مقدمة على النصوص كما هي قاعدة تهم الكلية ، هذا مع ان جملة من فضلاء متأخري المتأخرين : منهم - السيد السند في المدارك - يبنوا ضعف هذه الوجوه مشروحاً فليرجع اليه من أحب الوقوف عليه .

نعم يدل على هذا القول ما في كتاب الفقه الرضوي (١) حيث قال عليه السلام :
وليس في الحنطة والشعير شيء الى ان يبلغ خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة امداد والمد مائتان واثنتان وتسعون درهما ونصف ، فاذا بلغ ذلك وحصل بعد خراج السلطان ومؤنة العبارة والقرية أخرج منه العشر ان كان سقي بماء المطر أو كان بملا وان كان سقي بالدلاء والغرب ففيه نصف العشر ، وفي التمر والزبيب مثل ما في الحنطة والشعير .

اقول : وبهذه العبارة بعينها عبر الصدوق في الفقيه ومنه يظهر ان مستنده في الحكم المذكور انما هو هذا السكتاب ، والظاهر ايضاً انه هو المستند لغيره من القائلين بهذا القول من متقدمي الأصحاب ، ويمكن تخصيص اطلاق تلك الأخبار بهذه الرواية .

وبالجملة فالمسألة غير خالية من شوب الاشكال وان كان القول الأول أظهر لقوة مستنده ووقوفه بالاحتياط .

وفي هذا المقام فرائد : الاولى - قد عرفت ان المراد بخراج السلطان وحصته

- ١٢٦ - (هل يستثنى من ما يزكى ما يأخذه من لا يدعى الخلافة ؟) ج ١٢

هو ما يأخذه من الأرض الخراجية من نقد أو حصة من الحاصل وان سمي الأخير مقاسمة ، وحينئذ فيكون هذا الحكم مخصوصاً بما اذا كانت الأرض خراجية وهى المفتوحة عنوة والآخذ الامام امام عدل كان او امام جور كخلفاء الاموية والعباسية ومن يحدو حدوهم الى يومنا هذا كما هو الظاهر من الاخبار وكلام اكثر اصحابنا وان خالف فيه شذوذ من اصحابنا .

بقى الكلام فى ما لو لم تكن الأرض خراجية او كانت وكان الآخذ ليس ممن يدعى الامامة كسلطان الشيعة فى بلاد العجم فهل يكون ما يأخذونه على الأرض والحال هذه مستثنى ويكون على الجميع كحصة السلطان المتقدمة او يختص بالمالك ؟ اشكال ينشأ من ان هذا ليس من الخراج المستثنى لما عرفت من شروطه ودلالة ظواهر الاخبار على وجوب العشر ونصف العشر على ما اخرجت الأرض مطلقاً خرج منه حصة السلطان بالدليل المتقدم وبقى ما عداه ، ومن ان هذا ظلم لحق المالك فى هذه الزراعة فيصير من قبيل السرقة ونحوها من اسباب التلف من غير تفریط فلا تكون مضمونة عليه بل توزع على الجميع ويكون اخراج النصاب بعده ان وقع ذلك قبل استقرار الوجوب وإلا بالنسبة بين المالك والفقراء . وهو الأقرب .

ويؤيده ظاهر رواية سعيد الكندى (١) قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام انى آجرت قوماً أرضاً فزاد السلطان عليهم ؟ قال اعطهم فضل ما يدينها . قلت انما لم اظلمهم ولم أزد عليهم ؟ قال انهم إنما زادوا على ارضك ، فانه يستفاد من هذا الخبر انه لا ضمان على من جبره الحاكم وأخذ مال الغير من يده ظلماً .

ويعضد ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) فى المسالك فى صورة ما اذا أخذ الجائر زيادة على الخراج المعتاد ظلماً ، حيث قال فلا يستثنى الزائد إلا ان يأخذه قهراً بحيث لا يتمكن المالك من منعه سرّاً أو جهراً فلا يضمن حصة الفقراء من الزائد . انتهى .

ج ١٢ (هل تجب الزكاة بعد اخذ الخراج من الارض الخراجية؟) - ١٢٧ -

الثانية - قد أجمع الأصحاب (رضوان الله عليهم) وهو المشهور بين الجمهور أيضاً (١) انه بعد أخذ السلطان الخراج من الارض الخراجية فانه يجب على المالك اخراج الزكاة من ما بقى في يده ، وعليه تدل الاخبار التي قدمناها ، ولم ينقل الخلاف هنا إلا عن أبي حنيفة (٢) فانه ذهب إلى انه لا زكاة فيها بعد اخذ الخراج منها ، ورده في المعتمد والمنتهى بوجوه اقناعية .

إلا انه قد ورد في أخبارنا ما يدل على ذلك : ومنها - رواية أبي كهمش عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « من أخذ منه السلطان الخراج فلا زكاة عليه ، وحملها الشيخ على الارضين الخراجية فيفهم منه حيثئذ القول بعدم وجوب الزكاة فيها كما هو المنقول عن أبي حنيفة مع ان العلامة في المنتهى ادعى الإجماع على ما قدمنا نقله عنهم .

ومنها - صحيحة سليمان بن خالد (٤) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول ان اصحاب أبي أنوه فسألوه عن ما يأخذه السلطان فرق لهم وانه ليعلم ان الزكاة لا تحل إلا لأهلها فامرهم ان يحتسبوا به فجاز ذا والله لهم . فقلت أى ابيه انهم ان سمعوا ذلك لم يرك أحد ؟ فقال أى بنى حق أحب الله أن يظهره . »

ورواية رفاعة عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « سألته عن الرجل يرث الارض أو يشتريها فيؤدى خراجها الى السلطان هل عليه فيها عشر ؟ قال لا ، .

ورواية أبي قتادة عن سهل بن اليسع (٦) انه حيث أنشأ سهل إباد سأل أبا الحسن عليه السلام عن ما يخرج منها ما عليه ؟ فقال ان كان السلطان يأخذ خراجك فليس عليك شئ وان لم يأخذ السلطان منها شيئاً فعليك اخراج عشر ما يكون فيها . »

(١) المذهب ج ١ ص ١٥٧ والانصاف ج ٣ ص ١١٣

(٢) بدائع الصنائع للكاساني الحنفى ج ٢ ص ٥٧

(٣) (٥) و(٦) الوسائل الباب ١٠ من زكاة الغلات

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من المستحقين للزكاة . وفي الفروع ج ١ ص ١٥٣ (الجال

فكرى) مكان (جاز ذا) في التهذيب ج ١ ص ٢٥٩ .

١٢٨ - (هل تجب الزكاة بعد اخذ الخراج من الارض الخراجية؟) ج ١٢

وصحيحة رفاعه ايضاً (١) « عن الرجل له الضيعة فيؤدى خراجها هل عليه فيها عشر؟ قال لا . »

والمنقول عن الشيخ حمل هذه الاخبار على نفي الزكاة في الحصة التي يأخذها السلطان بعنوان الخراج فيصير حاصل المعنى ان العشر لا يثبت في غلة الضيعة بأكملها قال المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى بعد نقل صحيحة رفاعه الأخيرة ونقل تأويل الشيخ المذكور : ولا بأس بهذا الحمل اذ هو خير من الاطراح . وفيه ان هذا الحمل وان امكن في هذه الرواية على بعد إلا انه لا يجرى في رواية قتادة لانه حكم بأنه مع أخذ الخراج ليس عليه شيء ، ونحوها رواية ابن كهمش حيث قال : « لا زكاة عليه ، وتأويلها بأنه ليس عليه شيء . معين في خراج السلطان تعسف محض . وبالجملة فان هذا الاحتمال بعيد غاية البعد . »

واحتفل بعض الاصحاب حمل الخراج في هذه الاخبار على الزكاة وانه متى أخذها الجائر قهراً فانه تبرأ ذمة المالك وتسقط عنه استناداً الى ما دل من الاخبار على احتسابها بذلك :

كصحيحة يعقوب بن شعيب (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العشور التي تؤخذ من الرجل أحتسب بها من زكاته؟ قال نعم ان شاء . »

وصحيحة عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في الزكاة؟ قال ما أخذ منكم بنو أمية فاحتسبوا به ولا تعطوهم شيئاً ما استطعتم فان المال لا يبقى على هذا ان يزكاه مرتين ، ونحو ذلك صحيحة الحلبي (٤) . »

وفيه انه وان دلت هذه الروايات على جواز احتساب ما يأخذونه بعنوان الزكاة عن الزكاة الواجبة عليه لكن اطلاق الخراج في تلك الاخبار على الزكاة بعيد جداً . نعم صحيحة سليمان بن خالد حيث لم يصرح فيها بلفظ الخراج قابلة لهذا التأويل بل ظاهرها

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٥٩ وفي الوسائل الباب ١٠ من زكاة الغلات

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٠ من المستحقين للزكاة

ج ١٧ (هل تعتبر المؤن لو قيل باستثنائها قبل النصاب أو بعده؟) - ١٢٩ -

إنما هو الزكاة مثل هذه الأخبار الأخيرة .

على أنه قد ورد ما يعارض هذه الأخبار الأخيرة أيضاً كصحيفة زيد الشحام (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك إن هؤلاء المصدقين يأتوننا فيأخذون منا الصدقة فنعطيهما إياها أتجزئ معنا ؟ فقال لا إنما هؤلاء قوم غصبوكم - أو قال ظلموكم - أموالكم وإنما الصدقة لأهلها . »

وحمله الشيخ على استحباب الإعادة ، والأظهر حمله على ما إذا تمكن من عدم الاعطاء بانكار ونحوه ومع ذلك اعطاها كما هو ظاهر سياق الخبر بان يكون معنى : « فيأخذون منا الصدقة » ، يعنى يطلبونها منا فنعطيهما مع أنه يمكنه أن ينكر أن لا صدقة عليه مثلاً .

وكيف كان فحيث كانت الأخبار المتقدمة من ما أعرض عن العمل بها كافة الأصحاب قديماً وحديثاً مع معارضتها بالأخبار المتقدمة في المقام السابع وكونها على خلاف الاحتياط فلا بد من تأويلها أو طرحها وإرجاعها إلى قائلها ، والأظهر هو حملها على الثقة فإنه مذهب أبي حنيفة (٢) ومذهبه في وقته له صيت وانتشار زيادة على غيره من أصحاب المذاهب فإنها إنما اعتبرت في الأزمان المتأخرة .

الثالثة - لو قلنا باستثناء المؤن كما هو المشهور فهل تعتبر بعد النصاب فيزكى الباقي منه بعد اخراج المؤنة وإن قل أم قبله فإن لم يبلغ الباقي بعدها نصاباً فلا زكاة أم يعتبر ما سبق على الوجوب كالسقي والحرق قبله وما تأخر كالخصاد والجذاذ بعده ؟ احتمالات ذهب إلى كل منها قائل ، فقطع بأولها العلامة في التذكرة حيث قال : الأقرب أن المؤنة لا تؤثر في نقصان النصاب وإن اثرت في نقصان الفريضة فلو بلغ الزرع خمسة أوسق مع المؤنة وإذا سقطت المؤنة منه قصر عن النصاب وجبت الزكاة لسكن لا في المؤنة بل في الباقي . واختار هذا الوجه السيد السند في المدارك ومثله الفاضل الخراساني في الذخيرة . وجزم العلامة في المنتهى بالثاني فقال المؤن تخرج

(١) الوسائل الباب ٢٠ من المستحقين للزكاة

(٢) بدائع الصنائع للكاساني الحنفى ج ٢ ص ٥٧

— ١٣٠ — (هل تجب الزكاة في حصة العامل في المزارعة والمساقاة؟) ج ١٢

وسطا من المالك والفقراء فما فضل وبلغ نصاباً أخذ منه العشر أو نصف العشر . وهو ظاهر المحقق في الشرائع . وانت خبير بان هذا هو الذي دل عليه كلامه عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي فيكون اظهر الاحتمالات لذلك بناء على القول المذكور . واستوجه شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الثالث وجعل الاول أحوط .

المقام الثامن - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب الزكاة في حصة العامل في المزارعة والمساقاة مع الشرائط وكذا حصة المالك ، لحصول ذلك في ملكها قبل بلوغ حد الوجوب وهو مناط تعلق الزكاة كما تقدم ، ويدل عليه ايضاً ما تقدم في حسنة أبي بصير ومحمد بن مسلم (١) وقوله عليه السلام فيها : « انما العشر عليك في ما يحصل في يدك بعد مقاسمتك لك ، وكذا رواية صفوان واحمد بن محمد ابن أبي نصر (٢) لقوله عليه السلام فيها : « وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر ونصف العشر في حصصهم » .

ونقل العلامة في المختلف عن السيد ابن زهرة انه قال : لا زكاة على العامل في المزارعة والمساقاة لان الحصة التي يأخذها كالأجرة من عمله ، وكذا لو كان البذر من العامل فلا زكاة على رب الأرض لان الحصة التي يأخذها كالأجرة أرضه .

قال في المختلف : وانكر ابن ادريس ذلك كل الانكار ومنعه كل المنع واهب الزكاة عليه اذا بلغ نصيبه النصاب . وهو الأقرب ، لنا انه قد ملك بالزراعة فيجب عليه الزكاة . واحتج بانه اجرة ولا زكاة في الأجرة اجماعاً . والجواب المنع من الصغرى . انتهى .

اقول : من ما يدل على ما ذكره ابن زهرة ما رواه الشيخ في الموثق عن عبد الله ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) قال : « في زكاة الأرض إذا قبلها النبي صلى الله عليه وآله أو الامام عليه السلام بالنصف أو الثلث أو الربع فزكاتها عليه وليس

(١) و (٣) الوسائل الباب ٧ من زكاة الغلات

(٢) ص ١٢٤

ج ١٢ (هل تجب الزكاة في حصة العامل في المزارعة والمساقاة؟) - ١٣١ -

على المتقبل زكاة إلا أن يشترط صاحب الأرض أن الزكاة على المتقبل فإن اشترط فإن الزكاة عليهم . وليس على أهل الأرض اليوم زكاة إلا على من كان في يده شيء من ما أقطعه الرسول ﷺ .

وما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « سألت عن الرجل يتسكّر الأرض من السلطان بالثلث أو النصف هل عليه في حصته زكاة ؟ قال لا ... الحديث » .

وحمل الشيخ في الخبر الأول نفي الزكاة عن المتقبل على نفيها عن جميع ما أخرجت الأرض وإن كان يلزمه زكاة ما يحصل في يده بعد المقاسمة مستدلاً بما مر .

وأنت خبير بأن قوله : « زكاتها عليه » ، يعني على النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام لا جائز أن يحمل على الحصة التي يأخذها ﷺ لأنها مال للمسلمين كافة فهي من مال بيت المال ، وقد تقدم أن مال بيت المال ونحوه من الجهات العامة ليس فيه زكاة فلم يبق إلا حصة المتقبل وقد أخبر أن زكاتها على النبي ﷺ أو الإمام فكيف يتم ما ذكره من أنه يلزمه زكاة ما يحصل في يده ؟ وبالجمله فما ذكره من التأويل لا يقبله الخبر المذكور .

وأما صحيحة محمد بن مسلم فالظاهر جعلها في عداد الروايات المتقدمة الدالة على ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن من أخذ منه السلطان الخراج فلا زكاة عليه (٢) لأن المراد بالخراج ما هو أعم من الدراهم والدنانير التي يأخذها على الأرض أو الحصة من الحاصل المسماة عندهم بالمقاسمة كما أشرنا إليه في ما سبق ، وهذه الرواية دلت على أنه إذا أخذ السلطان منه حصة فلا زكاة عليه ، وحينئذ فتحمل على ما حملت عليه تلك الروايات ، وحينئذ فلم يبق إلا الرواية الأولى وهي لا تبلغ قوة في معارضة الروايات المتقدمة في المقام السابع .

(١) الوسائل الباب ٧ من زكاة الغلات

(٢) بدائع الصنائع للسكاساني الحنفى ج ٢ ص ٥٧

ومثلها أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر (١) قال : ذكرت لأبي الحسن الرضا عليه السلام الخراج وما سار به أهل بيته فقال العشر ونصف العشر على من أسلم تطوعاً تركت أرضه في يده وأخذ منه العشر ونصف العشر في ما عمر منها وما لم يعمر منها أخذه الوالي فقبله بمن يعمره وكان للمسلمين ... إلى أن قال : وما أخذ بالسيف فذلك للإمام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر قبل أرضها ونخلها ، والناس يقولون لا تصلح قبالة الأرض والنخل إذا كان البياض أكثر من السواد . وقد قبل رسول الله ﷺ خيبر وعليهم في حصصهم العشر ونصف العشر .

واحتمال الاشتراط في هذه الأخبار جمعاً بينها وبين الموثقة المذكورة الظاهر بعده والمسألة لا تخلو من نوع توقف إذ لا يحضرن الآن محل لتلك الموثقة المذكورة .

ثم إن قوله عليه السلام في الموثقة المشار إليها : وليس على أهل الأرض اليوم زكاة ، لعله من قبيل ما تقدم من تلك الأخبار الدالة على سقوطها عن المالك بأخذ الجائر لها بعنوان الزكاة أو الخراج ، ولعل استثناء من كان في يده شيء من ما أقطعه الرسول ﷺ من حيث أن تلك القطائع إنما هي في أيدي الظلمة الذين لا يؤخذ منهم شيء يوجب سقوط الزكاة عنهم .

المقام التاسع - المفهوم من كلام الأصحاب ومنهم المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين جواز الخرص في النخل والكروم وتضمينهم حصّة الفقراء ، ونقل عليه في المعتبر الإجماع منا ومن أكثر العامة (٢) . واستدل عليه في المعتبر بما روى (٣) من أن النبي ﷺ كان يبعث إلى الناس

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٨٣ وفي الوسائل الباب ٤ من زكاة الغلات

(٢) المغني ج ٢ ص ٦٦ ونيل الاوطار ج ٤ ص ٢٠٥

(٣) سنن أبي داود ج ٢ ص ١١٠ رقم ١٦٠٢

ج ١٢ (هل يجوز الخرص في الزرع - فروع الخرص) - ١٣٣ -

من يحرص عليهم نخيلهم وكرومهم . ولأن ارباب الثمار يحتاجون الى الاكل والتصرف في ثمارهم فلزم يشرع الخرص لزوم الضرر .

ولما اختلفوا في جواز الخرص في الزرع فائنته الشيخ وجماعة لوجود المقتضى وهو الاحتياج الى الاكل منه قبل يسه وتصفيته ، ونفاه ابن الجنيد والمحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى والتحرير ، لأنه نوع تخمين ولا يثبت إلا في موضع الدلالة ، ولأن الزرع قد يخفى خرصه لاستتار بعضه وتبدده بخلاف النخل والسكرم فان ثمرتها ظاهرة فيتمكن الخارص من ادراكها والاحاطة بها ، ولأن الحاجة في النخل والسكرم ماسة الى الخرص لاحتياج اربابها الى تناولها غالباً رطبة قبل الجذاذ والاقتطاف بخلاف الزرع فان الحاجة الى تناول الفريك قليلة جداً .

أقول : من ما يدل على جواز الخرص في الزرع ما تقدم في المقام الثالث من صحيحة سعد بن سعد الاشعري عن الرضا عليه السلام قال : « سألت عن الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب متى تجب على صاحبها ؟ قال اذا صرم واذا خرص ثم ان المحقق في المعتبر ذكر في هذه المسألة فروعاً : منها - ان وقت الخرص حين بدو صلاح الثمرة ، قال لأنه وقت الأمن على الثمرة من الجائحة غالباً لما روى (١) « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبدالله بن رواحة يحرص على يهود خيبر نخيلهم حين يطيب ، .

ومنها - صفة الخرص ان تقدر الثمرة لو صارت تمرأ والعنب لو صار زيباً فان بلغ الأوساق وجهت الزكاة ثم يغيرهم بين تركه امانة في أيديهم وبين تضمينهم حصة الفقراء أو يضمن لهم حقهم فان اختاروا الضمان كان لهم التصرف كيف شاءوا وان أبوا جعله امانة ولم يجوز لهم التصرف فيه بالأكل والبيع والهبة لأن فيه حق المساكين ... الى غير ذلك من الفروع المذكورة .

ثم قال في المدارك بعد نقل جملة تلك الفروع : اقول ان في كثير من هذه

— ١٣٤ — (الاشكال في الخرص على القول بان وقت الوجوب التسمية) ج ١٢

الاحكام نظراً والقدر المتحقق من ذلك جواز البناء على قدر الخرص عند عدم العلم بالمقدار وجواز التصرف في الثمرة بعد الضمان ، لأن ذلك فائدة الخرص وللإجماع المنقول عليه من جماعة : منهم - العلامة في المنتهى ، فانه قال : لو أكل المالك رطباً فان كان ذلك بعد الخرص والتضمين جاز إجماعاً لأن فائدة الخرص إباحة التناول ، وان كان بعد الخرص وقبل التضمين بان خرص عليه الخارص ولم يضعه جاز ايضاً إذا ضمن نصيب الفقراء ، وكذلك لو كان قبل الخرص إذا خرصها هو بنفسه اما مع عدم الخرص فلا . انتهى .

ثم قال في المدارك : واعلم اننا لم نقف للاصحاب على تصريح بمعنى الضمان هنا والظاهر ان المراد به العزم على اداء الزكاة ولو من غير النصاب .

أقول : إذا عرفت ذلك فاعلم ان في المقام اشكالا لم أقف على من تنبه له ولا نبيه عليه ، وذلك فانه لا ريب في صحة هذا الكلام وما فرعوه عليه من الفروع الداخلة في سلك هذا النظام بناء على ما هو المشهور من أن الوقت الذي تتعلق به الزكاة في الغلات عبارة عن بدو الصلاح وانعقاد الحب واشتداده ، واما على القول الآخر من أن الوقت الذي تتعلق به إنما هو ما إذا صارت تمرأ وزبيباً وحنطة وشميراً فلا أعرف وجه صحة لهذا الكلام ، كيف وقد جعلوا من فروع القواين عدم جواز تصرف المالك بعد بدو الصلاح وانعقاد الحب إلا مع الخرص والتضمين بناء على القول المشهور وجوازه مطلقاً على القول الآخر ، والمحقق المذكور من ذهب في كتبه الثلاثة الى القول بعدم تعلق الوجوب إلا بعد التسمية بتلك الاسماء المذكورة . وفي الاعتبار بعد أن صرح بذلك نقل عن الشيخ القول المشهور وفرع الفرع المذكور على القولين ثم بعد هذا بسطرين أو ثلاثة ذكر مسألة الخرص بالنحو الذي نقلناه عنه وهو من أعجب العجائب عند ذوى الالباب . ومثله صاحب المدارك فان ظاهره في تلك المسألة اختيار قول المحقق وفي مسألة الخرص جرى على ما جرى عليه المحقق من أنه لا بد في صحة التصرف من الخرص والضمان .

(لا يقال) ان هذا مبني عندهم على تقدير القول المشهور (لانا نقول) لو كان الأمر كذلك لاشناروا اليه ونهبوا عليه وكلامهم هذا كله انما جرى على سبيل الفتوى في المسألة كغيرها من المسائل كما لا يخفى على من راجع كلامهم وما فيه من زيادة التأكيد في الحكم المذكور .

هذا . واما ما ذكره من اخبار الخرص فنه ما هو عامي ومنه ما لا دلالة فيه مثل خبر إرسال عبد الله بن رواحة يخرص على اليهود فان ذلك ليس من المسألة في شيء ، فان الخبر الوارد بذلك في يهود خيبر الذين قبلهم النبي ﷺ ارضها ونخيلها بالنصف فهم شركاء بلاريب من أول بدو الحاصل ، وانما الاخبار الدالة على الخرص ما قدمناه من صحيحة سعد بن سعد الأشعري والروايات الآتية قريباً ان شاء الله تعالى .

المقام العاشر - قد صرح العلامة في التذكرة بانه ان كانت الثمرة جنساً واحداً أخذ منه جيداً كان كالبرقي وهو اجود نخيل الحجاز او ردينا كالجعرور ومصران الفارة ولا يطالب بغيره ، ولو تعددت الانواع أخذ من كل نوع بحصته ولا يجوز اخراج الردي لقوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » (١) ولا يجوز أخذ الجيد عن الردي لقوله ﷺ (٢) « إياك وذكر أئمة اموالهم » فان تطوع المالك جاز . انتهى . وهو تفصيل حسن .

ويدل على ما ذكره من عدم جواز اعطاء الردي عن الجيد روايات عديدة : منها - ما رواه في الكافي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في قول الله عز وجل : يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، ومن ما اخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » (٤) قال كان رسول الله ﷺ اذا أمر بالنخل ان

(١) و(٤) سورة البقرة الآية ٢٧٠

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٤٤٣ اول الزكاة

(٣) الوسائل الباب ١٩ من زكاة الغلات

١٣٦ - (تجزى القيمة في زكاة الغلات والنقدين - هل تجزى في الانعام؟) ج ١٢

يزكى يجي قوم بالوان من التمر وهو من اردأ التمر يؤدونه من ذكاتهم تمرأ يقال له الجمرور والمعافرة قليلة اللحم عظمة النوى وكان بعضهم يجي بها عن التمر الجيد فقال رسول الله ﷺ لا تخرصوا هاتين التمرتين ولا تجيئوا منها بشئ وفي ذلك نزل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذه إلا أن تغمضوا فيه ، والأغماض أن يأخذ هاتين التمرتين .

ورواه ابن ادريس في آخر كتاب السرائر نقلاً من كتاب المشيخة للحسن ابن محبوب عن صالح بن رزين عن شهاب عن ابي عبدالله عليه السلام (١) مثله .
وروى العياشي في تفسيره عن رفاعه عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) وفي قول الله عز وجل : إلا أن تغمضوا فيه (٣) فقال ابن رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن رواحة فقال لا تخرصوا أم جمرور ولا معافرة وكان اناس يجيئون بتمر سوء فانزل الله : ولستم بأخذه إلا أن تغمضوا فيه ، وذكر ان عبدالله بن رواحة خرص عليهم تمر سوء فقال رسول الله ﷺ يا عبدالله لا تخرصوا جمروراً ولا معافرة ، وعن اسحاق بن عمار عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٤) قال : كان أهل المدينة يأتون بصدقة الفطر الى مسجد رسول الله ﷺ وفيه عذق يسمى الجمرور وعذق يسمى معافرة كان عظيم نواهما رقيق لحاؤهما في طعمهما مرارة فقال رسول الله ﷺ للخارص لا تخرص عليهم هذين اللونين لعلمهم يستحيون لا يأتون بها فانزل الله : يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ... الى قوله تنفقون ، (٥) .
وهذه الروايات هي التي أشرنا اليها سابقاً بانها دالة على الخرص .

المقام الحادى عشر - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) الاجتزاء بالقيمة في الغلات والانعام والنقدين ، وهو بالنسبة الى الانعام لا يخلو من إشكال لما قدمنا سابقاً في المسألة السادسة من المسائل الملحقة بالمقام الثالث في زكاة

(١) و (٢) و (٤) الوسائل الباب ١٩ من زكاة الغلات

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧١ (٥) سورة البقرة الآية ٢٧٠

الغنم من أن الدليل إنما دل على ذلك في الغلات والنقدين خاصة واما الانعام فلم يقيم على اجزاء القيمة فيها دليل ، وقد تقدم ان ذلك مذهب الشيخ المفيد واليه يميل كلام المحقق في المعتبر . والعجب من الشيخ الحر في الوسائل انه ترجم الباب (١) هكذا ، باب جواز اخراج القيمة عن زكاة الدنانير والدرهم وغيرهما ، ولم يورد من الاخبار الدالة على ذلك إلا صحيحتي علي بن جعفر والبرقي المتقدمتين (٢) المشتملة إحداهما على الغلات والثانية على النقدين ، وهذا من بعض غفلاته .

ولا ريب ان ما ذهب اليه الشيخ المفيد (قدس سره) هنا بمحل من القوة فان مقتضى الأدلة وجوب اخراج الفرائض المخصوصة فلا يجوز العدول عنها إلا بدليل ، ويؤيده أيضاً ظواهر جملة من الاخبار مثل خبر محمد بن مرقن وصحيفة زرارة المتقدمتين في المقام الأول من المطلب الأول (٣) في زكاة الابل حيث دلا على ان من ليس عنده السن المفروض اعطى سناً أدنى منه وجبره بعشرين درهماً أو أعلى منه بسن أعطاه واسترجع من المصدق عشرين درهماً ، ولو كانت القيمة جائزة بالمعنى الذى ذكره لأمر به ^{بالتسوية} عملاً بسنة الشريعة المحمدية وجرياً على سهولة التكليف المبني عليه قواعد تلك الملة المصطفوية . وبالجملة فالقول به يحتاج الى الدليل وليس فليس ، وبه يظهر قوة قول الشيخ المفيد (قدس سره) فوافقة الشيخ المشار اليه مع كونه اخبارياً للقول المشهور هنا مع ما هو عليه من القصور لا يخلو من غفلة فانه من أرباب النصوص الذين يحومون حولها على العموم أو الخصوص وغاية ما استدلل به العلامة هنا للقول المشهور في مطلوباته ان المقصود بالزكاة دفع الخلة ورفع الحاجة وهو يحصل بالقيمة كما يحصل بالعين ، فان الزكاة إنما شرعت جبراً للفقراء ومعونة لهم وربما كانت القيمة انفع في بعض الأوقات فاقضت الحكمة التسوية . ولا يخفى ما في أمثال هذه التعليلات من الضعف وعدم الصلاحية

(١) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الذهب والفضة

(٣) ص ٥٢ و ٥٣

(٢) ص ٧٢

— ١٣٨ — (هل تختص القيمة في الزكاة بالنقدين؟) ج ١٢

لتأسيس الأحكام الشرعية عليها . نعم تصلح لأن تكون توجيهاً للنص وبياناً للحكمة فيه إذا ثبت .

بقي الكلام في أن ظاهر كلام الأصحاب تصريحاً في مواضع وتلويحاً في أخرى أن المراد بالقيمة هنا ما هو أعم من الدراهم والدنانير من أي جنس إذا أخرجه بحساب الدراهم والدنانير ، قال الشيخ في الخلاف : يجوز اخراج القيمة في الزكاة كلها أي شيء كانت القيمة ، وتكون القيمة على وجه البذل لا على أنها أصل . انتهى والذي تضمنه الخبر أن المشار إليهما آنفاً اللذان هما المستند في المسألة ظاهرهما خصوص النقدين ، ففي صحيحة علي بن جعفر (١) قال : « سألته عن الرجل يعطى عن زكاته عن الدراهم دنانير وعن الدنانير دراهم ؟ قال لا بأس » .

وصحيحة البرقي (٢) قال : « كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام هل يجوز أن يخرج عن ما يجب في الحرث من الحنطة والشعير وما يجب على الذهب دراهم بقيمة ما يسوى أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء ما فيه ؟ فاجاب عليه أيما تيسر يخرج ، والظاهر أن المراد من قوله : « أيما تيسر » يعني الأمرين المذكورين .

ويؤيده أيضاً ما رواه في السكافي عن سعيد بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قلت يشتري الرجل من الزكاة الثياب والسويق والدقيق والبطيخ والعنب فيقسمه ؟ قال : لا يعطيهم إلا الدراهم كما أمر الله » .

قال المحدث الكاشاني في كتاب الوافي - بعد نقل هذا الخبر على أثر الخبرين الأولين - ما صورته : هذا الحديث لا يناقض ما قبله لأن التبديل إنما يجوز بالدراهم والدنانير دون غيرهما . انتهى .

إلا أنه نقل المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في كتاب الوسائل (٤)

(١) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الذهب والفضة ، واللفظ بعد قوله « دراهم » هكذا « بالقيمة أي كل ذلك ؟ » .

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الذهب والفضة

ج ١٢ ﴿ يجب الخمس في ما زاد من الغلات على مؤنة السنة ﴾ - ١٣٩ -

عن كتاب قرب الاسناد لعبد الله بن جعفر الخيري انه روى فيه عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام عيال المسلمين أعطيهم من الزكاة فاشترى لهم منها ثياباً وطعاماً وأرى ان ذلك خير لهم ؟ قال فقال لا بأس . » . وقد جمع بين هذا الخبر وما قبله بحمل الأول على استحباب الاخراج من العين وان جاز بالقيمة كما دل عليه هذا الخبر . وفيه بعد فان الزكاة في الخبر لا يتعين كونها من الدراهم بخصوصها حتى يصير الامر بالدراهم من العين بل ظاهرها العموم وان المخرج إذا أعطى على جهة القيمة فالواجب أن يكون دراهم ، وذكر الدراهم هنا خرج مخرج التمثيل فلا ينافي اعطاء الدنانير .

وبالجملة فالرواية ظاهرة في انه لا يجوز إلا النقدان أصالة أو قيمة ، والمسألة لا تخلو من اشكال والإحتياط في الوقوف على ظواهر تلك الأخبار ويؤيده ايضاً ما يأتي ان شاء الله تعالى في مسألة أقل ما يعطى الفقير من الزكاة .

ثم لا يخفى انه على تقدير القول بالقيمة كائناً ما كان فهل يكون الاعتبار بوقت الاخراج مطلقاً لأنه وقت الإنتقال اليها او يقيّد ذلك بما اذا لم يقوم الزكاة على نفسه فلو قومها على نفسه وضمن القيمة فالواجب هنا ما ضمنه زاد السوق قبل الاخراج أو انخفض ؟ وجهان محتملان اختار أولهما السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة وثانيتها العلامة في التذكرة ، والمسألة لا تخلو من توقف وان كان ما ذكره العلامة أقرب لأنه متى كان التقويم جائزاً والضمان صحيحاً فان المستقر في الذمة هو القيمة . وقول السيد (قدس سره) ان وقت الاخراج هو وقت الانتقال الى القيمة ممنوع في هذه الصورة بل الانتقال من حين التقويم والضمان .

المقام الثاني عشر - لا ريب ان ما زاد من هذه الغلات على مؤنة السنة فانه يجب فيه الخمس كما صرح به جملة من الاصحاب كما سيبي تحقيقه ان شاء الله في كتاب الخمس ، ويدل على ذلك هنا ما قدمناه من رواية محمد بن علي بن شجاع المتقدمة في

المقام السابع من مقامات هذا المطلب (١) .

بقى هنا شيء وهو ان المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في كتاب الوسائل (٢) قال : « باب استحباب اخراج الخمس من الغلات على وجه الزكاة ووجوب اخراج خمسها ان فضلت عن مؤنة السنة » ثم أورد دليلاً على الحكم الثاني رواية ابن شجاع المشار اليها ، واورد على الحكم الأول ما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة (٣) قال : « سألته عن الزكاة في الزبيب والتمر فقال في كل خمسة أوساق وسق ، والوسق ستون صاعاً ، والزكاة فيها سواء ، فاما الطعام فالعشر في ما سقت السماء وأما ما سقى بالغرب والدوالي فانما عليه نصف العشر ، وقد تبع في ذلك الشيخ (قدس سره) فانه بعد ان نقل هذه الرواية عن الكافي بالاضمار وعن التهذيب بالاسناد الى ابي عبد الله عليه السلام طعن فيها بالاضطراب من حيث الاضمار تارة والاعطاف اخرى ثم حمله على الاستحباب تارة وعلى الخمس اخرى باطلاق الزكاة عليه مجازاً .

والأظهر في معنى الخبر المذكور ما ذكره المحدث الكاشاني في الوافي حيث قال - بعد رد طعن الشيخ بالاضطراب بالمنع وان ذلك لا يوجب اضطراباً - ما صورته : ويحتمل أن تكون لفظة « وسق » بعد خمسة أوساق من مزيادات النساخ ولهذا ربما لا توجد في بعض نسخ الكافي . وقوله : « في كل خمسة أوساق » يعني في كل من الزبيب والتمر خمسة أوساق ، وليس الطعام بمعنى الحنطة بل ما يطعمهم يعني فاما الطعمة منها لأهلها او هو مصدر فانه جاء بمعنى الاطعام ايضاً يعني فاما اطعام المستحق منها فالعشر ونصف العشر ، وعلى التقديرين فهو بيان لمقدار ما يخرج من الزبيب والتمر من غير تعرض للحنطة والشعير بوجه كما لا تعرض لهما في السؤال ، وعلى هذا فلا إشكال . انتهى . وهو وان كان لا يخلو من بعد إلا انه جيد في مقام التأويل .

المقام الثالث عشر - قد صرح جملة من الأصحاب من غير خلاف يعرف

بأنه تضم الثمار المتباعدة في البلاد بعضها الى بعض وان تفاوتت في الادراك وأن حكمها في ذلك حكم البلد الواحدة فاذا بلغ بعضه الحد الذي يتعلق به الوجوب ، فإن كان نصاباً أخذ منه الزكاة ثم يؤخذ من الباقي قل أو كثر بعد أن يتعلق به الوجوب ، وان كان الذي أدرك أولاً أقل من النصاب يترتب به حتى يدرك الآخر ويتعلق به الوجوب فيكمل منه النصاب الأول ثم يؤخذ من الباقي كأننا ما كان ، ونقل العلامة في التذكرة اجماع المسلمين عليه .

قال في المنتهى : لو كان له نخل يتفاوت إدراكه بالسرعة والبطء بان يكون في بلدين مزاج أحدهما أسخن من الآخر فتدرك الثمرة في الأسخن قبل إدراكها في الآخر فإنه تضم الثمرتان اذا كانا لعام واحد وان كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر ، لأن اشتراك ادراك الثمار في الوقت الواحد متعذر وذلك يقتضي اسقاط الزكاة غالباً . ولا نعرف في هذا خلافاً . انتهى .

أقول : ويؤيده ان في بلادنا البحرين نخلا يسمى الطيار يسبق سائر النخيل في بدو الصلاح بما يقرب من شهر ونخلا يسمى خصبة عصفور . يتأخر الى آخر الوقت ويكون ما بينه وبين الأول ما يقرب من شهرين .

وبالجملة فالظاهر ان الحكم لا اشكال فيه لدخوله تحت عموم الأدلة واطلاقها

خاتمة

المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) تعلق الزكاة بالعين ونقل عن شذوذ من أصحابنا تعلقها بالذمة والأظهر الأول ، ويدل عليه ظواهر النصوص كقولهم (عليهم السلام) (١) « في كل أربعين شاة شاة » و « في كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال » (٢) ونحو ذلك ، و « في ما سقت السماء العشر » (٣) ونحو

(١) الوسائل الباب ٦ من زكاة الانعام

(٢) الوسائل الباب ١ من زكاة الذهب والفضة

(٣) الوسائل ٤ من زكاة الغلات

ذلك من الألفاظ التي من هذا الباب .

ويمكن خدشه بحمل « في » على السببية دون الظرفية ويؤيده قولهم (عليهم السلام) (١) « في خمس من الأبل شاة » فإنه لا مجال هنا لا اعتبار الظرفية .

واستدل على ذلك أيضاً بأنها لو وجهت في الذمة لتكررت في النصاب الواحد بتكرار الحول ، وللمزم أن لا تقدم على الدين مع بقاء عين النصاب إذا قصرت التركة ، وللمزم أن لا تسقط بتلف النصاب من غير تفريط ، وللمزم أن لا يجوز للساعي تتبع العين لو باعها المالك بعد الحول قبل أن يؤدي زكاتها ، والوارم كلف باطلة بالاتفاق فالملزوم مثله . ولا يخفى أنه وإن كان للمناقشة في بعض ما ذكر مجال إلا أنه يحصل من المجموع ما يفيد دلالة على الحكم المذكور .

والأجود الرجوع في ذلك إلى الروايات ومنها - صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبدالله (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل لم يترك أبلاً أو شاة عامين فباعها على من اشتراها أن يزيها لما مضى ؟ قال نعم ثم أخذ منه زكاتها ويتبع بها البائع أو يؤدي زكاتها البائع » .

وما رواه ابن بابويه عن أبي المغراء عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « إن الله تبارك وتعالى اشرك بين الأغنياء والفقراء في الأموال فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم » .

وصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « إن الله فرض في أموال الأغنياء للفقراء ما يكتفون به ولو علم أن الذي فرض لا يكفيهم زادهم ... الحديث » .

(١) الوسائل الباب ٣ من زكاة الانعام

(٢) الوسائل الباب ١٣ من زكاة الانعام

(٣) الوسائل الباب ٣ من المستحقين للزكاة ، والرواية للسكيني

(٤) الوسائل الباب ١ من ما يجب فيه الزكاة

وحسنة عبد الله بن مسكان وغير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « ان الله تعالى جعل للفقراء في أموال الأغنياء ما يكفيهم ولو لا ذلك لزدحم . »
وفي حسنة الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (٢) قال : « قيل لأبي عبد الله عليه السلام لاى شئ جعل الله الزكاة خمسة وعشرين في كل الف ولم يجعلها ثلاثين ؟ فقال ان الله تعالى جعلها خمسة وعشرين اخرج من أموال الأغنياء بقدر ما يكتفى به الفقراء ... الحديث . »
وفي رواية قثم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قلت له جعلت فداك اخبرني عن الزكاة كيف صارت من كل الف خمسة وعشرين لم تكن أقل ولا أكثر ما وجهها ؟ فقال ان الله تعالى خلق الخلق كلهم فعلم صغيرهم وكبيرهم وغنيهم وفقيرهم فجعل من كل الف انسان خمسة وعشرين مسكيناً . »

وفي رواية مؤمن الطاق عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) « ان الله حسب الاموال والمساكين فوجد ما يكفيهم من كل الف خمسة وعشرين درهماً . »
فهذه الاخبار كلها كما ترى ظاهرة الدلالة مكشوفة المقالة في أن الزكاة حصة متعلقة بالاموال ومفروضة فيها ومنزعة منها ، ومن الظاهر انه ليس المراد مطلق الاموال بل الاموال الزكوية بالشرائط المقررة في غير هذه الاخبار .
احتج من قال بتعلق الزكاة بالذمة بانها لو وجبت في العين لكان للمستحق إلزام المالك بالاداء من العين ، ولينع من التصرف في النصاب إلا مع اخراج الزكاة .
وأجاب المحقق في المعتبر عن الأول بالمنع من الملازمة فان الزكاة وجبت جبراً للفقراء فجاز أن يكون العدول عن العين تخفيفاً عن المالك ليسهل عليه دفعها .
قال : وكذا الجواب عن جواز التصرف إذا ضمن الزكاة . وهو جيد .

والظاهر من ضم الاخبار بعضها الى بعض ما ذكر هنا وما تقدم دالا على جواز اخراج القيمة في النقيدين والغلات هو انها وان وجبت في العين إلا ان

(١) الوسائل الباب ٩ من ما تجب فيه الزكاة

(٢) (٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من زكاة الذهب والفضة

الشارع رخص للمالك ووسع عليه - كما هو المعمود من بناء الشريعة المحمدية المبينة على السهولة ورفع الحرج - أن يدفع من غير النصاب سواء كان من مال آخر غير عين الفريضة أو قيمة فلا منافاة .

وبذلك يظهر ان ما ذكره جملة من المتأخرين في هذا المقام - من انه على تقدير تعلقها بالعين فهل هو بطريق الاستحقاق بالفقر شريك أو بطريق الاستيثاق فيحتمل انه كالرهن ويحتمل كتعلق ارش الجناية بالعبد ؟ قالوا : وتضعف الشركة بالإجماع على جواز إداها من مال آخر وهو مرجح للتعلق بالذمة . وعورض بالإجماع على تتبع الساعي العين لو باعها المالك ولو تمحض التعلق بالذمة امتنع . وفرعوا على ذلك ما لو بيع المصاحب بعد الحول وقبل إخراج الزكاة فانه ينفذ ذلك في نصيبه قولا واحداً ، وفي قدر الفرض يبنى على الخلاف فعلى الشركة يبطل البيع ويتخير المشتري الجاهل لتبعض الصفقة ، وعلى القول بالذمة يصح البيع قطعاً فان أدى المالك لزم وإلا فالساعي يتبع العين فيتجدد البطلان ويتخير المشتري للتبعض ، وعلى الرهن يبطل البيع إلا أن يتقدم الضمان أو يخرج من غيره ، وعلى الجنائية يكون البيع التزاماً بالزكاة فان اداها نفذ وان منع تتبع الساعي العين - من ما لا حاجة تلجئ اليه ولا حكم يتوقف عليه بل الظاهر انه تطويل بغير طائل وكلام لا يرجع الى حاصل ، والاخبار في ما ذكرناه مكشوفة القناع وهي الاخرى بالافتداء والاتباع . والله العالم .

المطلب الرابع - في ما يستحب فيه الزكاة وهي أصناف : (الاول) مال التجارة ، وعرفوه بانه الذي يملك بعقد معاوضة بقصد الإكتساب به ، نخرج منه ما ملك لا بعقد كالميراث وحيازة المباحات ونحو ذلك وان قصد به الإكتساب وكذا خرج ما يملك بعقد لا على جهة المعاوضة كالهبة والصدقة والوقف ونحو ذلك . والمراد بالمعاوضة ما كانت معاوضة محضة وهي ما يقوم طرفاها بالمال كالبيع والصلح ونحوهما ، ويخرج الصداق والخلع فان أحد العوضين ليس مالا ، وكذا

يخرج ما لم يقصد به الاكتساب كان يقصد القنية والصدقة .
وعلى جميع ذلك تدل ظواهر الاخبار ، ففي صحيحة محمد بن مسلم الحسنة في المشهور (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اشترى متاعاً وكسده عليه وقد زكى ماله قبل ان يشتري المتاع متى يزكيه ؟ فقال ان كان امسكه متاعه يبتنى به رأس ماله فليس عليه زكاة وان كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما امسكه بعد رأس المال . قال وسألته عن الرجل توضع عنده الاموال يعمل بها ؟ فقال اذا حال الحول فليزكها . »

وصحيحة اسماعيل بن عبد الحاق (٢) قال : « سأله سعيد الأعرج وانا حاضر اسمع فقال انا نكسب الزيت والسمن نطلب به التجارة فربما مكث عندنا السنة والسنتين هل عليه زكاة ؟ قال ان كنت ترج فيه شيئاً أو تجد رأس مالك فعليك فيه زكاة وان كنت إنما تربص به لأنك لا تجد إلا وضيفة فليس عليك زكاة حتى يصير ذهباً أو فضة فاذا صار ذهباً أو فضة فزكه للسنة التي تنجر فيها . »
ورواية ابي الربيع الشامي عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) « في رجل اشترى متاعاً فكسده عليه متاعه وقد كان زكى ماله قبل ان يشتري به هل عليه زكاة أو حتى يبيعه ؟ فقال ان كان امسكه ليتمس الفضل على رأس المال فعليه الزكاة . »
ورواية محمد بن مسلم (٤) وفيها « قال : كل مال عملت به فعليك فيه الزكاة اذا حال عليه الحول . »

وفي كتاب الفقه الرضوي (٥) « وان كان مالك في تجارة وطلب منك المتاع برأس مالك ولم تبعه تبتنى بذلك الفضل فعليك زكاته اذا حال عليك الحول وان لم يطلب منك برأس مالك فليس عليك الزكاة ، الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الظاهرة في ما ذكرناه . »

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الرسائل الباب ١٣ من ما تحب فيه الزكاة

(٥) ص ٢٣

والمشهور اشتراط مقارنة قصد الاكتساب للتملك فلو قصد به القنية أولاً ثم نوى به الاكتساب لم تتعلق به الزكاة ، والأخبار مطلقة لا يفهم منها هذا التقييد ولهذا ذهب جمع من الأصحاب : منهم - المحقق في المعتبر والشهيد في الدروس والشهيد الثاني في جملة من كتبه الى أن مال القنية إذا قصد به التجارة تتعلق به الزكاة نظراً الى أنه مال تجارة فيدخل تحت تلك الأخبار ، وهو جيد .

ولابد من استمرار نية الاكتساب طول الحول ليتحقق كونه مال تجارة فلو نوى القنية في أثناء الحول انتفى الاستحباب ، وهو من ما لا خلاف فيه وعليه تدل ظواهر الأخبار المتقدمة وغيرها .

ثم ان استحباب الزكاة هنا مشروط عند الأصحاب بشروط : أحدها - بلوغ النصاب وهو نصاب النقدين بان تبلغ قيمة مال التجارة أحد نصابي الذهب أو الفضة وهو مجمع عليه من الخاصة والعامة (١) ولم أقف على دليل على وجوب اعتبار النصاب هنا فضلاً عن كونه نصاب أحد النقدين سوى الإجماع المدعى في المقام ، وما يدعونه - من أن ظاهر الروايات ان هذه الزكاة بعينها زكاة النقدين فيعتبر فيها نصابهما ويتساويان في قدر المخرج - فلا يخفى ما فيه ، والمسألة لا تخلو من اشكال ، فان ظاهر الروايات الإطلاق .

وظاهرهم بناء على ذلك اعتبار النصاب الثاني كما في النقدين فاذا بلغت القيمة عشرين ديناراً أو مائتي درهم ثبتت الزكاة وهي ربع العشر ثم الزائد اذا بلغ النصاب الثاني وهو أربعة دنانير أو أربعون درهماً ثبتت فيه الزكاة وإلا فلا .

وفي فهم ذلك من الأخبار تأمل ، ولهذا ان شيخنا الشهيد الثاني قال انه لم يقف على دليل يدل على اعتبار النصاب الثاني هنا وان العامة صرحوا بالاول خاصة (٢) واعترضه سبطه في المدارك بان الدليل على اعتبار الاول هو بعينه الدليل

(١) المغني ج ٣ ص ٣١ ، والهداية للبرغيناني ج ١ ص ٧٤ ، وبدائع الصنائع

ج ٢ ص ٢٠

(٢) راجع المغني ج ٣ ص ٣١ ، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٠

ج ١٢ (هل يشترط في زكاة التجارة بقاء عين السلعة ؟) - ١٤٧ -

على اعتبار الثاني والجمهور إنما لم يعتبروا النصاب الثاني هنا لعدم اعتبارهم له في زكاة النقدين (١) كما ذكره في التذكرة . ومراده (قدس سره) بالدليل على النصاب الأول هو ما ذكره من كون هذه الزكاة بعينها زكاة النقدين فتحصل المساواة في الحكم مطلقاً . وقد عرفت ما فيه .

وظاهرهم أيضاً تفريعاً على ما تقدم الاتفاق على وجود النصاب في الحول فلو نقص في أثناء الحول ولو يوماً سقط الاستحباب .

وثانيها - الحول فلا بد من وجود ما يعتبر في الزكاة من أول الحول الى آخره وعليه يدل ما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم وهي الأولى من الأخبار المتقدمة من قوله : « وسألته عن الرجل توضع عنده الأموال ... الحديث ، وروايته الأخيرة أيضاً وثالثها - ان يطلب برأس المال طول الحول أو زيادة فلو طلب بما هو انقص من رأس المال سقط الاستحباب ، وعليه تدل الأخبار المتقدمة وغيرها .

وهل يشترط في زكاة التجارة بقاء عين السلعة طول الحول كما في المالية أم لا فتثبت الزكاة وان تبدلت الاعيان بالمعاوضات مع بلوغ القيمة النصاب ؟ قولان أشهرهما بين المتأخرين الثاني بل ادعى عليه الاجماع وظهرهما الأول ، وهو الظاهر من كلام الشيخ المفيد في المقنعة وابن بابويه في من لا يحضره الفقيه وهو ظاهر المحقق في الشرائع وبه جزم في المعتمد ، وعليه تدل ظواهر الأخبار كقوله

(١) في المغني ج ٣ ص ٦ - بعد ان ذكر ان نصاب الفضة مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون مثقالاً - قال وفي زيادتها وان قلت ، روى هذا عن علي وابن عمر وبه قال عمر بن عبدالمزير والنخعي ومالك والثوري وابن ابى ليلى والشافعي وابو يوسف ومحمد وابوعبيد وابو ثور وابن المنذر ، وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاؤوس والشعبي ومكحول والزهري وعمر بن دينار وابو حنيفة لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ اربعين ولا في زيادة الدنانير حتى تبلغ اربعة دنانير لقوله (ص) « من كل اربعين درهما درهما ، وفي بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٧ نحو ذلك ، وكذا في بداية المجتهد ج ١ ص ٢١٨ ونسب القول الاول الى الجمهور .

— ١٤٨ — ﴿ ما يدل على عدم وجوب الزكاة في مال التجارة ﴾ ج ١٢

في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) « ان كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله ، وقوله : « وان كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله ، وقوله في رواية ابى الربيع المتقدمة ايضاً (٢) « ان كان أمسكه ليلتمس الفضل ... الى آخره ، ومثلها صحيحة اسماعيل بن عبد الخالق المتقدمة ايضاً (٣) فانها كلها ظاهرة بل صريحة في بقاء العين طول الحول .

تنبيهات

يتوقف عليها تحقيق الكلام في المقام

(الاول) ما ذكرناه من استحباب الزكاة في مال التجارة هو المشهور بين الأصحاب ونقل المحقق عن بعض علمائنا قولاً بالوجوب ، وبذلك صرح الشيخ في بعض كلامه ، قيل وهو الظاهر من كلام ابن بابويه ، ونقل عن ابن ابي عقيل انه قال اختلفت الشيعة في زكاة التجارة فقالت طائفة منهم بالوجوب وقال آخرون بعدمه وقال وهو الحق عندي .

أقول : ويدل على القول بالوجوب ظواهر كثير من الأخبار كالأخبار المتقدمة من حيث التعبير فيها بقوله : « فعليك فيه الزكاة » أو « فعليه » من ما هو ظاهر في الوجوب ، ومثل الأخبار المذكورة كثير في الأخبار ايضاً تركنا نقلها اختصاراً . واستدل على القول بالاستحباب كما هو المشهور بما دل من الأخبار على عدم الوجوب مضافاً الى الأخبار المتقدمة الدالة على ثبوت الزكاة في التسعة المتقدمة خاصة :

منها - ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن زرارة (٤) قال : « كنت قاعداً عند ابى جعفر عليه السلام وليس عنده غير ابنه جعفر عليه السلام فقال يا زرارة ان اباذر وعثمان تنازعا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عثمان كل مال من ذهب أو فضة يدار به ويعمل به ويتجر به ففيه الزكاة اذا حال عليه الحول . فقال ابوذر

(١) و(٢) و(٣) ص ١٤٥

(٤) الوسائل الباب ١٤ من ما يجب فيه الزكاة .

ج ١٢ (الجمع بين اخبار وجوب زكاة التجارة واخبار عدمه) - ١٤٩ -

اما ما اتجر به أو دير وعمل به فليس فيه زكاة إنما الزكاة فيه اذا كان ركازاً أو كنزاً موضوعاً فاذا حال عليه الحول ففيه الزكاة . فاختصما في ذلك الى رسول الله ﷺ قال فقال القول ما قال ابو ذر . فقال ابو عبدالله عليه السلام لا ييه ما تريد إلا ان يخرج مثل هذا فيسكف الناس أن يعطوا فقراءهم ومساكينهم فقال ابو عبدالله عليه السلام اليك عنى لا أجد منها بدأ .

وما رواه ايضاً في الموثق عن اسحاق بن عمار (١) قال : « قلت لأبي ابراهيم عليه السلام الرجل يشتري الوصيفة يثبتها عنده لتزيد وهو يريد بيعها أعلى ثمنها زكاة ؟ قال لا حتى يبيعها . قلت فان باعها أيزكى ثمنها ؟ قال لا حتى يحول عليه الحول وهو في يده ، ورواه في السكافي عنه ايضاً بسند فيه سهل (٢) .

وما رواه في الموثق عن ابن بكير وعبيد وجماعة من اصحابنا (٣) قالوا : « قال ابو عبدالله عليه السلام ليس في المال المضطرب به زكاة فقال له اسماعيل ابنه يا أبة جعلت فداك أهلكك فقراء أصحابك فقال أى نبي حق أراد الله ان يخرجني فخرج ، وما رواه في الصحيح عن سليمان بن خالد (٤) قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل كان له مال كثير فاشترى به متاعاً ثم وضعه فقال هذا متاع موضوع فاذا أحببت بيعته فيرجع الى رأس مالي وأفضل منه هل عليه فيه صدقة وهو متاع ؟ قال لا حتى يبيعه . قال فهل يؤدي عنه ان باعه لما مضى اذا كان متاعاً ؟ قال لا ، .

وأنت خير بان ظواهر الاخبار المتقدمة كما عرفت هو الوجوب وصرح هذه الاخبار نفي الوجوب ، والشيوخ قد جمع بين الاخبار بحمل الاخبار المتقدمة على الاستحباب وتبعه على ذلك الاصحاب كما هي عادتهم وقاعدتهم في جميع الابواب . وعندى فيه توقف لما عرفته في غير موضع من ما تقدم ، نعم لو كان في الاخبار من أحد الطرفين ما يدل على الاستحباب صريحاً أو ظاهراً لزال الإشكال ، واما ان الاستحباب يثبت بمجرد اختلاف الاخبار وجمعها عليه فهو

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١٤ من ما تجب فيه الزكاة

من ما لا دليل عليه يوجب الركون اليه ، وكيف لا والاستحباب حكم شرعى يتوقف على الدليل الواضح ومجرد اختلاف الاخبار ليس بدليل يوجب ذلك كما لا يخفى على المنصف ، ومع ذلك فانه لا ينحصر الجمع بين الاخبار فى ما ذكره بل لا يبعد حمل الروايات المتقدمة على التقية ، حيث ان الوجوب مذهب ابى حنيفة والشافعى واحمد (١) على ما نقله فى المعتبر ، وفى صحيحة زرارة وموثقة ابن بكير وعبيد وجماعة من اصحابنا ما يشير الى ذلك . والمسألة لذلك لا تخلو من الاشكال .

ولم أر من تنبه لما ذكرناه سوى المحدث الكاشانى فى الواقى حيث قال بعد ان نقل الاخبار الاخيرة ونعم ما قال : فى هذه الاخبار ما يشعر بان الاخبار الاولى إنما وردت للتقية إلا ان صاحب التهذيب وجماعة من الاصحاب حملوها على الاستحباب . انتهى .

(الثانى) اختلاف الاصحاب (رضوان الله عليهم) فى انه هل تتعلق الزكاة بدين مال التجارة أم بالقيمة ؟ قولان اختار ثانيهما الشيخ واتباعه والظاهر انه هو المشهور قال فى المنتهى : قال الشيخ تتعلق بالقيمة وتجب فيها . ونقل الخلاف عن بعض العامة (٢) وهو مشعر بعدم الخلاف عندنا ، والذى يدل عليه اعتبار نصاب التقدين والشرعية السهلة وأصل جواز التصرف بالبيع وغيره فى أموال التجارة ، والتعلق بالعين يمنع عن ذلك إلا مع التخمين والضمان كما فى الزكاة . انتهى .

وظاهر المحقق فى المعتبر والعلامة فى التذكرة اختيار الاول واستحسنه فى المدارك ، والمسألة محل تردد لعدم الوقوف فيها على نص يقتضى المصير الى أحد القولين . واستحسنه فى المدارك لهذا القول مع عدم اقامته دليلاً عليه لا أعرف له وجهاً .

وتظهر فائدة الخلاف فى جواز بيع العين على تقدير القول بالوجوب بعد

(١) المفتى ج ٣ ص ٣٠

(٢) المفتى ج ٣ ص ٣١

ج ١٢ ﴿ لو اشترى نصاباً للتجارة وحال عليه الحول ﴾ - ١٥١ -

الحول وقبل اخراج الزكاة أو ضمانها فيجوز على القول بتعلقها بالقيمة ويمتنع على تقدير تعلقها بالعين ، وفي ما لو زادت القيمة بعد الحول فيخرج ربع عشر الزيادة على تقدير التعلق بالعين وربع عشر القيمة قبل تمام الحول على تقدير التعلق بالقيمة (الثالث) لا خلاف في ان مقدار الزكاة في مال التجارة هي زكاة النقيدين كما تقدم سواء اشترى بهما أو بغيرهما من العروض ، وعلى كل تقدير فهو يقوم بالدراهم والدنانير ، وهو ظاهر في ما إذا اشترى بهما لأن نصاب العرض مبنى على ما اشترى به ورأس المال إنما يعلم بعد التقويم به . ولو كان الثمن عروضاً قوم بالنقد الغالب واعتبر بلوغ النصاب ووجود رأس المال به . ولو تساوى النقدان كان مخيراً بالتقويم بأيهما شاء .

(الرابع) لو اشترى نصاباً للتجارة مثل أربعين شاة أو ثلاثين بقرة ثم حال الحول عليها فالمشهور بل ادعى عليه الاجماع غير واحد هو وجوب الزكاة المالية وسقوط زكاة التجارة لقول الصادق عليه السلام في صحيحة زرارة أو حسنته على المشهور بابراهيم بن هاشم (١) لا يترك المال من وجهين في عام واحد ، وحيث فلا ريب في سقوط زكاة التجارة على القول باستحبابها .

ونقل المحقق في الشرائع قولاً باجتماع الزكاتين هذه وجوباً وهذه استحباباً ، ثم قال : ويشكل ذلك على القول بوجوب زكاة التجارة . مع انه في المعتبر ادعى الاتفاق على عدم اجتماعهما فقال : ولا يجتمع زكاة العين والتجارة في مال واحد اتفاقاً . ونحوه قال العلامة في التذكرة والمنتهى .

اقول : لا ريب في ضعف هذا القول المذكور بعد ما عرفت من دلالة الخبر الصحيح الصريح على نفي ذلك .

وأما ما ذكره من الإشكال وتبعه غيره واطالوا البحث به في هذا المجال على تقدير القول بوجوب زكاة التجارة فلا طائل تحته ولا ثمرة فيه بعد ما عرفت من

اتفاقهم على الاستحباب وردهم لهذا القول والاعراض عنه الموجب لبطلانه وحمل الاخبار كلها على ما ادعوه . واما على ما ذكرناه من دلالة الاخبار المتقدمة عليه فالامر فيه لا يخلو من الإشكال لما عرفت من امكان حمل الاخبار المذكورة على التقية ومن شهرة القول باستحباب الزكاة المذكورة قديماً وحديثاً بل قيل بوجوبها وحمل الاخبار المذكورة على التقية يقتضى سقوطها رأساً . والله العالم .

الثاني من الاصناف المتقدمة - الخيل الاناث السائمة والبراذين ، يخرج عن كل عتيق ديناران وعن كل برذون دينار ، والمراد بالعتيق كريم الاصل وهو ما كان ابواه عربيين والبرذون بكسر الباء خلافة . وقد صرحوا بانه بشرط فيها شروط ثلاثة : السوم والحول والانوثة .

والمستند في ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ عنه في التهذيب في الصحيح أو الحسن على المشهور عن محمد بن مسلم ووزارة عنهما (عليهما السلام) (١) قالاً : وضع امير المؤمنين عليه السلام على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين وجعل على البراذين ديناراً .

وحسنة وزارة (٢) قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام هل في البغال شيء ؟ فقال لا فقلت فكيف صار على الخيل ولم يصر على البغال ؟ فقال لان البغال لا تلقح والخيل الاناث ينتجن وليس على الخيل المذكور شيء . قال قلت فما في الحمير ؟ فقال ليس فيها شيء . قال قلت هل على الفرس او البعير يكون للرجل يركبها شيء ؟ فقال لا ليس على ما يعلف شيء انما الصدقة على السائمة المرسلة في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل فاما ما سوى ذلك فليس فيه شيء ، اقول : المرج بالجيم المرعى .

وانما حملت هاتان الروايتان على الاستحباب مع ان ظاهرهما الوجوب لما تقدم من انتفاء الوجوب عن ما سوى الاصناف التسعة .

واحتمل بعضهم ان هذه الزكاة انما هي في اموال المجوس يومئذ جزية أو

عوضاً عن انتفاعهم بمراعى المسلمين . وظاهر الخبر الثاني يدفعه .
الثالث - كل ما أنبت الأرض من ما يدحله المكيال والميزان غير الأربعة المشهورة التي اتفقوا على وجوب الزكاة فيها ، ومستند الاستحباب عنسدهم هو الجمع بين الاخبار الدالة على الوجوب في هذه الاشياء والاخبار الدالة على حصر الوجوب في التسعة المتقدمة . وقد قدمنا ان الاظهر حمل ما دل على الوجوب في هذه الاشياء على التقية .

الرابع - غلات الاطفال والمجانين ومواشيهم تفصيلاً من خلاف الشيخ ومن تبعه ومن الاخبار الدالة على ذلك . وفيه ما تقدم سابقاً من أن ما ورد فيه الاخبار من غلات الاطفال فهي محمولة على التقية (١) وما لم يرد فيه خبر فلا وجه فيه للاستحباب ، لأن الاستحباب حكم شرعى يتوقف على الدليل وخلاف بعض الاصحاب مع كونه خالياً عن الدليل لا يوجب الحكم بالاستحباب .

الخامس - الحلى المحرم كالخلخال للرجل ، ذكره الشيخ وتبعه الجماعة ، ولم نقف له على دليل مع ورود الاخبار (٢) بانه لا زكاة في الحلى ، وهى مطلقة شاملة للخلل والمحرم ، وروى (٣) ان زكاته اعارته .

السادس - المال الغائب والمدفون الذى لا يتمكن صاحبه من التصرف فيه اذا مضى عليه احوال ثم وقع في يده فانه يستحب أن يزكاه لسنة ، وقد تقدم ما يدل عليه من الاخبار في الشرط الخامس من شروط وجوب الزكاة من المقصد الاول .
السابع - العقار المتخذ للنساء كالحمامات والخانات والدكاكين والبساتين على ما صرحوا به ، واستحباب الزكاة في حاصلها مقطوع به في كلامهم ولم يوردوا

(١) في المغنى ج ٢ ص ٦٢٢ ، والمحلى ج ٥ ص ٢٠١ وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، وفي بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤ ذكر الاختلاف في ذلك واختار العدم .

(٢) الوسائل الباب ٩ من زكاة الذهب والفضة

(٣) الوسائل الباب ١٠ من زكاة الذهب والفضة

— ١٥٤ — (مصرف الزكاة - هل الفقير والمسكين مترادفان ؟) ج ١٢

لذلك دليلاً ، ولم نقف له على دليل ولا على مخالف فيه ، وكأنه مسلم الثبوت بينهم .
ثم انه على تقدير الاستحباب صرحوا بأنه لا يشترط هنا الحول ولا النصاب
للعصوم قاله العلامة في التذكرة ، ولا ادري أى عموم أراد مع عدم الدليل كما
عرفت ؟ واستقرب الشهيد في البيان اعتبارهما .

ولا يخفى انه لو كان النماء المتخذ من هذه العقارات من الاموال الزكوية تعلق
به حكم الزكاة المالية بلا خلاف ولا اشكال فيصير محل الاستحباب في كلامهم
مخصوصاً بالعروض الغير الزكوية .

الثامن - ما ذكره جملة منهم في ما اذا قصد الفرار قبل الحول بناء على القول
بعدم وجوب الزكاة بقصد الفرار كما تقدم ، فانهم بناء على القول المذكور حملوا
الأخبار الدالة على وجوب الزكاة متى قصد الفرار بسبك الدراهم والدنانير أو
إبدال الجنس بغيره على الاستحباب تارة ، فحكوا على كل من فعل ذلك قبل حوله
الحول باستحباب الزكاة عليه بعد الحول ، وتارة على حصول الفرار بعد حوله الحول
وقد تقدم الكلام في هذين الحليين وبيننا ما فيها . والله العالم .

المقصد الثالث - في مصرف الزكاة وما يتعلق بذلك من الاحكام وتفصيل
ذلك يقع في ابجاث :

البحث الاول - في أصناف المستحقين لها وهي ثمانية أصناف كما دلت عليه
الآية الشريفة (١) :

الاول والثاني - الفقراء والمساكين ، وقد اختلف الأصحاب في ترادف
هذين اللفظين وتغايرهما والأشهر الأظهر الثاني وعليه فتكون الاصناف ثمانية كما
ذكرناه ، وقيل بالاول واليه ذهب المحقق في الشرائع وعليه فتكون الاصناف سبعة
ثم انه على تقدير التغاير قد اختلفوا في ما به يتحقق ذلك وبه يتميز
أحدهما عن الآخر على أقوال متعددة وكذلك اختلف كلام أهل اللغة ، وليس في

(١) وهي قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء » سورة التوبة الآية ٦١

تطويل الكلام بنقل ذلك مزيد فائدة .

والأظهر في بيان وجه التغاير ما دل عليه صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) : أنه سأله عن الفقير والمساكين فقال الفقير الذي لا يسأل والمساكين الذي هو أجهد منه الذي يسأل . .

وحسنة أبي بصير (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله تعالى : إنما الصدقات للفقراء والمساكين ؟ (٣) فقال الفقير الذي لا يسأل الناس والمساكين أجهد منه والبائس أجهدهم ... الحديث » .

وقال الشيخ في التهذيب (٤) : ذكر علي بن إبراهيم في كتاب التفسير تفصيل هذه الثمانية الأصناف فقال : فسرهم العالم عليه السلام فقال الفقراء هم الذين لا يسألون لقول الله تعالى في سورة البقرة (٥) للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخفافاً . والمساكين هم أهل الديانات ... الحديث » .

والجميع صريح في المغايرة كما ترى ، ودل الخبران الأولان على أن المسكين أسوأ حالا من الفقير .

ولا يخفى أن ثمرة هذا الخلاف لا مظهر لها في هذا الباب للاجماع على جواز إعطاء كل منهما وإنما تظهر في ما لو نذر أو وقف أو وصى لاسوأهما حالا ، وظاهر الأصحاب أنه متى ذكر أحدهما خاصة دخل فيه الآخر بفسير خلاف كما في آية الكفارة المخصوصة بالمساكين (٦) فيدخل فيه الفقير ، وإنما الخلاف في ما لو جمعا كما في آية الزكاة لا غير ، ولا يخلو من اشكال لأنه متى ثبت التغاير كما ذكرناه وهو المشهور عندهم فدخل أحدهما تحت الآخر مجاز لا يصار إليه إلا بالقرينة ، اللهم

(١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة

(٣) سورة التوبة الآية ٦١ (٥) الآية ٢٧٥

(٦) وهي قوله تعالى في سورة المائدة الآية ٩٢ ، ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان

فكفارته

— ١٥٩ — ﴿ ما يتحقق به الغنى المانع من استحقاق الزكاة ﴾ ج ١٢

إلا أن يجعل الإجماع قرينة على ذلك ، وفيه ما فيه .
 بقي الكلام في الحد المسوغ لتناول هذين الصنفين للزكاة ، ولا خلاف في
 أن الحد الشامل لهما عدم الغنى فإنه الشامل لهما فإذا تحقق ذلك استحق صاحبه
 الزكاة ، وإنما الخلاف في ما به يتحقق الغنى المانع لاستحقاق الزكاة .
 فنقل عن الشيخ في الخلاف أنه قال : الغنى من ملك نصاباً تجب فيه الزكاة أو
 قيمته . وقال في المبسوط : الغنى الذي يحرم معه أخذ الصدقة أن يكون قادراً على
 كفايته وكفاية من يلزمه كفايته على الدوام ، فإن كان مكنتياً بصنعة وكانت صنعته
 ترد عليه كفايته وكفاية من يلزمه نفقته حرمت عليه وإن كانت لا ترد عليه حل
 له ذلك ، وهكذا حكم العقار ، وإن كان من أهل البضائع احتاج أن يكون معه بضاعة
 ترد عليه قدر كفايته فإن نقصت عن ذلك حلت له الصدقة ، ويختلف ذلك على
 حسب حاله حتى أن كان الرجل برازاً أو جوهرياً يحتاج إلى بضاعة قدرها ألف دينار
 أو ألفا دينار فمقص عن ذلك قليلاً حل له أخذ الصدقة . هذا عند الشافعي (١) والذي
 رواه أصحابنا أنها تحل لصاحب السبع مائة وتحرم على صاحب الخمسين وذلك على قدر
 حاجته إلى ما يتعيش به ولم يرووا أكثر من ذلك . وفي أصحابنا من قال إن من
 ملك نصاباً يجب عليه فيه الزكاة كان غنياً وتحرم عليه الصدقة وذلك قول
 أبي حنيفة (٢) انتهى .

والظاهر كما استظهره بعض الأصحاب أن المراد بقوله « على الدوام » أن
 يكون له ما يحصل به الكفاية عادة من صنعة أو ضيعة أو مال يتجر به بحيث لا ينقص
 فاضلها عن حاجته . وأما حمله على أن المراد به مؤنة السنة كما ذكره العلامة في
 المختلف فالظاهر بعده .

وقال ابن ادریس : اختلف أصحابنا في من يكون معه مقدار من المال ويحرم
 عليه بملك ذلك المال أخذ الزكاة ، فقال بعضهم إذا ملك نصاباً من الذهب وهو

(١) و(٢) المغني ج ٢ ص ٦٦٢ ، ونيل الاوطار ج ٤ ص ١٧٠

ج ١٢ ﴿ ما يتحقق به الغنى المانع من استحقاق الزكاة ﴾ - ١٥٧ -

عشرون ديناراً فإنه يحرم عليه أخذ الزكاة ، وقال بعضهم لا يحرم على من ملك سبعين ديناراً ، وقال بعضهم لا اقدره بقدر بل إذا ملك من الأموال ما يكون قدر كفايته لمؤنته طول سنته على الاقتصاد فإنه يحرم عليه أخذ الزكاة سواء كان نصاباً أو اقل أو أكثر ، فإن لم يكن بقدر كفاية سنته فلا يحرم عليه أخذ الزكاة . وهذا هو الصحيح واليه ذهب أبو جعفر الطوسي في مسائل الخلاف . انتهى .

والى هذا القول ذهب المحقق والعلامة وعامة المتأخرين إلا أنه على إطلاقه مشكل بما صرح به جملة منهم كالشيخ والمحقق في النافع والعلامة وغيرهم من جواز تناول الزكاة لمن كان له مال يتميش به أو ضيعة أو دار يستغلها إذا كانت الغلة والغناء يعجز عن كفايته وإن كان بحيث يكفيه رأس المال وثمان الضيعة أو الدار لكفاية سنته فإنه لا يكلف بالانفاق من رأس ماله ولا بيع ضيعته وداره بل يأخذ التمتع من الزكاة . والقول الفصل والمذهب الجزل في ذلك هو أنه متى كان كذلك يعنى يتجر في دراهمه ويستنميها لأجل معاشه ويستغل عقاره لذلك فإن الحكم فيه ما ذكر ومتى لم يكن كذلك اعتبر فيه قصور أمواله عن مؤنة سنته كما ذكره أولاً .

ويدل على الحكم الأول جملة من الأخبار: منها - ما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن وهب (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ثلاثمائة درهم أو أربعمائة درهم وله عيال وهو يحترف فلا يصيب نفقته فيها أيكب فياً كلها ولا يأخذ الزكاة أو يأخذ الزكاة ؟ قال لا بل ينظر الى فضلها فيقوت بها نفسه ومن وسعه ذلك من عياله ويأخذ البقية من الزكاة ويتصرف بهذه لا ينفقها ، وما رواه الشيخ عن هارون بن حمزة الغنوي (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام يروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى ؟ فقال لا تصلح لغنى . قال فقلت له الرجل يكون له ثلاثمائة درهم في بضاعته وله عيال فإن أقبل عليها أكلها عياله ولم يكتفوا برحبها ؟ قال فلينظر ما يستفضل منها فياً كله

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٢ من المستحقين للزكاة

- ١٥٨ - (ما يتحقق به الغنى المانع من استحقاق الزكاة) ج ١٢

هو ومن يسمعه ذلك وليأخذ لمن لم يسمعه من عياله .
وما رواه في التهذيب والفقهاء في الموثق عن سماعة عن أبي عبد الله (١) قال : « سألت عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخدام ؟ فقال نعم إلا أن تكون داره دار غلة فيخرج له من غلتها دراهم تكفيه لنفسه و عياله ، فإن لم تكن الغلة تكفيه لنفسه و عياله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم في غير اسراف فقد حلت له الزكاة وإن كانت غلتها تكفيهم فلا . »

وما رواه في الكافي والفقهاء عن أبي بصير (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل من أصحابنا له ثمانمائة درهم وهو رجل خفاف وله عيال كثيرة أله أن يأخذ من الزكاة ؟ فقال يا أبا محمد أيربح في دراهمه ما يقوت به عياله ويفضل ؟ قال قلت نعم . قال كم يفضل ؟ قلت لا أدري . قال إن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت فلا يأخذ الزكاة وإن كان أقل من نصف القوت أخذ الزكاة . قلت فعليه في ماله زكاة تلزمه ؟ قال بلى . قلت كيف يصنع ؟ قال يوسع بها على عياله في طعامهم وكسوتهم وإن بقي منها شيء يناوله غيرهم ، وما أخذ من الزكاة فضه على عياله حتى يلحقهم بالناس . »

أقول : قوله (عليه السلام) « إن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت ، لعل المراد به أنه متى فضل هذا المقدار فإنه يجزى للقيام بكسوتهم وسائر ضرر رياتهم فلا يجوز له تناول الزكاة ، وإن كان أقل من ذلك فإنه لا يقوم بمؤنة السنة فيجوز له أخذ الزكاة . ولا يخفى ما في هذا الخبر من الدلالة الظاهرة على وجوب زكاة التجارة كما تقدم في تلك الأخبار التي قدمناها في أول المطلب الرابع إلا أنه (عليه السلام) جعل مصرفها هنا في التوسعة على نفسه و عياله لأنه إذا جاز أخذها من الغير لذلك فبالأولى من نفسه ، والظاهر أن الأمر بإعطاء الغير من زكاة ماله في هذا الخبر وغيره

(١) الوسائل الباب ٩ من المستحقين للزكاة . ورواه في الفروع ج ١ ص ١٥٩ أيضاً

(٢) الوسائل الباب ٨ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (ما يتحقق به الغنى المانع من استحقاق الزكاة) - ١٥٩ -

محمول على الاستحباب .

ويدل على الثاني ما رواه الشيخ المفيد (قدس سره) في كتاب المقنعة عن
يونس بن عمار (١) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول تحرم الزكاة على من عنده
قوت السنة وتجب الفطرة على من عنده قوت السنة » .

وروى ابن ادریس في مستطرفات السرائر من كتاب المشيخة للحسن بن
محبوب عن ابی ایوب عن سماعة (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل
تكون عنده العدة للحرب وهو محتاج أبيعها وينفقها على عياله ويأخذ الصدقة ؟ قال
يبيعها وينفقها على عياله ، وهو محمول على ما اذا كانت قيمتها تكفيه لمؤنة سنته .

وروى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح الى ابی بصير (٣) قال : « سمعت
أبا عبدالله عليه السلام يقول يأخذ الزكاة صاحب السبعائة اذا لم يجد غيره . قلت فان
صاحب السبعائة تجب عليه الزكاة ؟ قال ركضته صدقة على عياله ، ولا يأخذها إلا
أن يكون اذا اعتمد على السبعائة انفدها في أقل من سنة فهذا يأخذها ، ولا تحل
الزكاة لمن كان محتزاً وعنده ما تجب فيه الزكاة أن يأخذ الزكاة » .

وحاصل معنى الخبر انه متى كان يملك سبعائة درهم وهي موضوعة عنده إلا
انه متى أقبل عليها وانفق منها لم تكفه لمؤنة سنته فانه يجوز له أخذ الزكاة وكذا
يجوز له أن يتفق زكاتها متى حال عليها الخول على نفسه وعياله .

ونحوه ما رواه الصدوق في كتاب العمل في الموثق عن محمد بن مسلم وغيره
عن ابی عبدالله عليه السلام (٤) قال : « تحل الزكاة لمن له سبعائة درهم إذا لم تكن له حرفة
ويخرج زكاتها منها ويشترى منها بالبعض قوتاً لعياله ويعطى البقية اصحابه ، ولا تحل
الزكاة لمن له خمسون درهما وله حرفة يقوت بها عياله » .

وما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة عن ابی عبدالله (عليه السلام) (٥)

(١) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٨ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ١٠ من المستحقين للزكاة

(٥) الوسائل الباب ١٢ من المستحقين للزكاة

١٦٠ - (من قصر كسبه عن مؤنة سنته هل يأخذ أزيد من التتمة؟) ج ١٢

قال : . قد تحمل الزكاة لصاحب السبعمئة وتحرم على صاحب الخمسين درهما . فقلت له وكيف يكون هذا ؟ قال اذا كان صاحب السبعمئة له عيال كثير فلو قسمها بينهم لم تكفه فليعف عنها نفسه وليأخذها لعياله ، واما صاحب الخمسين فانه تحرم عليه اذا كان وحده وهو يحترف يعمل بها وهو يصيب منها ما يكفيه ان شاء الله تعالى . دلت هذه الاخبار بمفاهيمها على ان السبعمئة المذكورة فيها لو قامت بمؤنة سنته لم يجوز له أخذ الزكاة كما دل عليه الخبران الأولان .

واما القول بحصول الغنى بملك النصاب فنقل الاستدلال عليه بما روى عن النبي ﷺ (١) انه قال لمعاذ : اعلهم ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ، فجعل الغنى من تجب عليه الزكاة ومقتضاه ان من لا تجب عليه ليس بغنى فيكون فقيراً . وبارك مالك النصاب يجب عليه دفع الزكاة فلا يحل له أخذها للتنافي .

وردد الأول بان الرواية عامية فلا تقوم حجة مع ما في الدلالة من امكان المناقشة . والثاني بالمنع من التنافي فانه مجرد استبعاد لا دليل عليه .

فروع

الأول - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أن من قصر كسبه عن مؤنة سنته أو قصر ماله فانه يأخذ من الزكاة وانما اختلفوا في المأخوذ بانه هل يتقدر بقدر أم لا ؟ فالمشهور الثاني وقيل بالأول وهو انه لا يأخذ أزيد من تمام مؤنة سنته ، وظاهر جماعة من الأصحاب ان محل الخلاف ذو الكسب القاصر وظاهر كلام المنتهى وقوع الخلاف في غيره من المال أيضاً ، حيث قال ولو كان معه ما يقصر عن مؤنته ومؤنة عياله حولاً جاز له أخذ الزكاة لانه محتاج وقيل لا يأخذ زائداً عن تنمة المؤنة حولاً وليس بالوجه . إلا انه قال في موضع آخر من الكتاب المذكور : يجوز أن يعطى الفقير ما يغنيه وما يزيد على غناه

(١) المغني ج ٢ ص ٦٦٢ وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٥٤٣

ج ١٢ (الدار والخادم والفرس لا تمنع من أخذ الزكاة مع الحاجة إليها) - ١٦١ -

وهو قول علمائنا أجمع .

وكيف كان فالظاهر من الأخبار وهي التي عليها المدار في الإيراد والإصدار هو القول المشهور :

ومنها - ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن سعيد بن غزوان عن أبي عبد الله (١) قال : « تعطيه من الزكاة حتى تغنيه » .

وما رواه الكليني في الموثق عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى (٢) قال : « قلت له اعطى الرجل من الزكاة ثمانين درهما ؟ قال نعم وزده . قلت اعطيه مائة ؟ قال نعم واغنه ان قدرت أن تغنيه » وفي معناها موثقة عمار بن موسى ورواية زياد بن مروان ورواية اسحاق بن عمار وغيرها (٣) .

وأما القول الآخر فلم أقف له على حجة ، وقال الشهيد في البيان - وهو ممن اختار هذا القول بالنسبة إلى من قصر كسبه عن مؤنة سنته - وما ورد في الحديث من الإغناء بالصدقة محمول على غير المكتسب .

وفيه ان صحة هذا الحمل متفرعة على وجود المعارض وليس فليس ، نعم قد ورد في صحيحة معارية بن وهب المتقدمة « ويأخذ البقية من الزكاة » وموردها كما تقدم من كان له مال يتجر به ويجز عن استثناء الكفاية ، مع انها غير صريحة في المنع من الزائد .

الثاني - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان دار المسكن والخادم وفرس الركوب لا تمنع من أخذ الزكاة مع الحاجة إليها .

وعلى ذلك تدل جملة من الأخبار : منها - ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن عمر بن أذينة عن غير واحد عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (٤)

(١) الوسائل الباب ٢٤ من المستحقين للزكاة رقم (١) عن الكليني ورقم (٥) عن الشيخ .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٤ من المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل الباب ٩ من المستحقين للزكاة

١٦٢ - (الدار والخادم والفرس لا تمنع من اخذ الزكاة مع الحاجة اليها) ج ١٢

« انها سئلا عن الرجل له دار وخادم أو عبد أيقبل الزكاة ؟ قال نعم ان الدار والخادم ليسا بمال ، ،

والظاهر من قولها (عليهما السلام) « ليسا بمال ، انها من حيث الحاجة وإلجاء الضرورة اليهما لا يعدان من المال الذي يكون به غنياً وتحرم عليه الزكاة ، ومن أجل ذلك ان الاصحاب ألحقوا بذلك ثياب التجميل وفرس الركوب وكتب العلم اذا كان من أهله .

ويدل على فرس الركوب بخصوصها ما رواه علي بن جعفر (رضي الله عنه) في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن الزكاة أيعطاها من له الدابة ؟ قال نعم ومن له الدار والعبد فان الدار ليس نعتها بمال ، وروى الشيخ عن سعيد بن يسار (٢) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول تحمل الزكاة لصاحب الدار والخادم لان أبا عبدالله عليه السلام لم يكن يرى الدار والخادم شيئاً ، قوله : « لان أبا عبدالله عليه السلام ، الظاهر انه من كلام الراوى .

وما رواه الشيخ عن اسماعيل بن عبدالعزيز عن ابيه (٣) قال : « دخلت انا وابو بصير على أبي عبدالله عليه السلام فقال له أبو بصير ان لنا صديقاً وهو رجل صدوق يدين الله بما ندين به . فقال من هذا يا أبا محمد الذي تزكيه ؟ فقال العباس بن الوليد ابن صبيح . فقال رحم الله الوليد بن صبيح ماله يا أبا محمد ؟ قال جعلت فداك له دار تسوى اربعة آلاف درهم وله جارية وله غلام يستحق على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين الى الاربعة سوى علف الجمل وله عيال ألّه أن يأخذ من الزكاة ؟ قال نعم . قال وله هذه العروض ؟ فقال يا أبا محمد فتأمرنى ان أمره أن يبيع داره وهي عزه ومسقط رأسه أو يبيع جاريته التي تقيه الحر والبرد وتصور وجهه ووجه عياله أو أمره أن يبيع غلامه وجمله وهي معيشته وقوته ، بل يأخذ الزكاة فهي له

(١) و(٢) الوسائل الباب ٩ من المستحقين للزكاة

(٣) الفروع ج ١ ص ١٥٩ وفي الوسائل الباب ٩ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ ﴿ مدعى الفقر يصدق ولا يكلف بالبينة واليمين ﴾ - ١٦٣ -

حلال ولا يبيع داره ولا غلامه ولا جملة ، الى غير ذلك من الاخبار .
والظاهر من لحوى هذه الاخبار ان الحكم في ذلك مرتب على أحوال الناس وما هم عليه من الرفعة والضعفة ، فمن كان من أهل الشرف والرفعة الذين جرت عاداتهم بالبيوت الواسعة والخدم والخيل ونحو ذلك من ثياب التجميل بين الناس والفروش والاسباب فان ذلك لا يمنع من أخذه الزكاة من حيث هذه الأشياء ولا يكلف بيعها والاعتصار على أقل المجزئ من ذلك ، واما من لم يكن كذلك بل المناسب لحاله ما هو أقل من ذلك مع حصول هذه الأشياء عنده فلا يبعد القول بالاعتصار على ما يناسب حاله وجرت به عادة أبناء نوعه من المسكن والمركوب والخدم وبيع الزائد اذا قام بمؤنة سنته . والله العالم .

الثالث - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بان من ادعى الفقر ان عرف صدقه أو كذبه عرمل به وهو من ما لا اشكال فيه ، وان جهل حاله فالمشهور بل ظاهرهم الاتفاق عليه انه يصدق في دعواه ولا يكلف يميناً ولا بينة كما يظهر من المعتبر والمنتهى وغيرهما .

وربما علل بعضهم قبول قوله في الصورة المذكورة بأنه مسلم ادعى أمراً ممكناً ولم يظهر ما ينافي دعواه فكان قوله مقبولا ، كما في المعتبر . وربما علل بأنه ادعى ما يوافق الأصل وهو عدم المال وان الأصل عدالة المسلم فكان قوله مقبولا كما في المنتهى .

ولم أقف على من تعرض للمناقشة في هذا الحكم سوى السيد السند في المدارك واقتفاه وزاد عليه الفاضل الخراساني في الذخيرة .

والأظهر عندي هو القول المشهور ويدل عليه وجوه : (أحدها) ما رواه في الكافي عن عبد الرحمن المزرى عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « جاء رجل الى الحسن والحسين (عليهما السلام) وهما جالسان على الصفا فسألها فقالا ان الصدقة

(١) الفروع ج ١ ص ١٦٧ وفي الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة

— ١٦٤ — ﴿ مدعى الفقر يصدق ولا يكاف بالبينة واليمين ﴾ ج ١٢

لا تحمل إلا في دين موجه أو غرم مفضع أو فقر مدقع ففك شي من هذا ؟ قال نعم . فاعطياه ، وقد كان الرجل سأل عبدالله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر فاعطياه ولم يسألاه عن شي فرجع اليهما فقال لهما ما لسكما لم تسألاني عن ما سألتني عنه الحسن والحسين (عليهما السلام) ؟ واخبرهما بما قالوا فقالا انهما غنيا بالم غناء . وما اعترض به الفاضل المشار اليه آنفاً على هذه الرواية - من ضعف السند أولاً وعدم موافقة الحصر المفهوم منه لما ثبت بالأدلة - .

مردود : اما الأول فبانه مفروغ عنه عندنا لانا لا نرى العمل بهذا الاصطلاح المحدث إذ لم يدل عليه دليل بل الأدلة على خلافه واضحة السيل ، مع انه يمكن الجواب على قواعدهم من أن ضعفه مجبور بالشهرة بل الاتفاق على الحكم المذكور كما اعتدروا عن ضعف الاخبار متى اضطروا الى العمل بها . واما الثاني فبان المراد الحصر بالنسبة الى ذلك السائل لا مطلقاً كأنه قيل : الأمر الموجب لسؤالك هل هو لدين موجه ؟ ، وإلا فمن المعلوم انه ليس من العاملين ولا من ابناء السيل ولا الموافقة ولا نحو ذلك من الاصناف وإنما هذا سؤال عن وجوه الفقر الموجهة لسؤاله (الثاني) اتفاق الأصحاب على الحكم المذكور من غير ظهور مخالف وإلا لنقل خلافه في المسألة .

(الثالث) موافقة الأصل بان الأصل عدم المال ، والأصل الآخر وهو عدم البينة واليمين .

(الرابع) استلزام التكليف بالبينة واليمين الحرج والعسر في كثير من الموارد سيما اذا كان من يستحق من اظهار ذلك كما في أكثر المتجملين .

(الخامس) انه لو كان شرطاً لخرج عنهم (عليهم السلام) فيه خبر دال على ذلك ولنقل وليس فليس . وهذا الوجه يرجع الى الاستدلال بالبراءة الأصلية على الوجه الذي قدمنا بيانه في غير موضع من كتاب الصلاة ، ومحمله ان المحدث الماهر اذا تتبع الاخبار الواردة حق التبصع في مسألة لو كان فيها حكم مخالف للأصل

لاشتهر لعموم البلوى بها ولم يظفر بذلك في الأخبار يحصل له العلم أو الظن المتأخّر له بعدم ذلك الحكم ، والأمر هنا كذلك .

(السادس) وهو امتنها وأظهرها وأوجهها وأنضرها أنه لا يخفى على من تأمل الأخبار الواردة بالبينة واليمين في أبواب الدعاوى أنه لا عموم فيها فضلاً عن الخصوص على وجه يشمل مثل ما نحن فيه ، فإن موردنا إنما هو ما إذا كانت الدعاوى بين اثنين مدع ومنكر ولا دلالة فيها على من ادعى شيئاً وليس له من يقابله وينكر دعواه بأنه يكلف البينة أو اليمين ، وفي الأخبار الكثيرة (١) « البينة على المدعي واليمين على من أنكر » بل ورد في جملة من الأخبار وبه قال علماءنا الأبرار أن من ادعى شيئاً ولا مناقض له في دعواه يقبل قوله من غير بينة ولا يمين بمجرد احتمال صدقه .

ومن ذلك ما رواه في السكافي والتهذيب عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « قلت عشرة كانوا جلوساً وفي وسطهم كيس فيه ألف درهم فسأل بعضهم بعضاً ألكم هذا الكيس ؟ فقالوا كاهم لا وقال واحد هو لي فلن هو ؟ قال للذي ادعاه » .

ويستفاد من هذا الخبر أن كل من ادعى ما لا يد عليه قضي له به ، وبذلك صرح الأصحاب من غير خلاف ينقل ، قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد نقل الرواية المذكورة دليلاً للحكم المذكور : « ولأنه مع عدم المنازع لا وجه لمنع المدعي منه ولا لطلب البينة ولا للاحلافه إذ لا خصم له حتى يترتب عليه ذلك . وفيه إشارة إلى ما قدمناه من أن البينة واليمين إنما هي في مقام الخصومة ومع عدم خصم يقابل بانكار تلك الدعاوى فليس المقام مقام البينة ولا اليمين » .

ومن ذلك رواية ميسر (٣) وهي صحيحة إليه قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتبي المرأة في الفلاة التي ليس فيها أحد فاقول لها ألك زوج ؟ فتقول لا فاتزوجها ؟

(١) الوسائل الباب ٣ من كيفية الحكم (٢) الوسائل الباب ١٧ من كيفية الحكم

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المتعة .

قال نعم هي المصدقة على نفسها .

وفي رواية ابان بن تغلب عنه رحمه الله (١) : ليس هذا عليك إنما عليك أن تصدقها في نفسها .

وفي رواية احمد بن محمد بن ابى نصر (٢) قال : قلت للرضا رحمه الله الرجل يتزوج المرأة فيقع في قلبه ان لها زوجاً ؟ قال ، وما عليه أرايت لو سألها البينة كان يجد من يشهد أن ليس لها زوج ؟ ، وفي هذا الخبر اشارة الى ما قدمناه في الوجه الرابع من لزوم العسر والحرج بطلب البينة في امثال هذه المواضع من ما يكون بين المكلف وبين الله تعالى .

وفي بعض الاخبار الصحاح عن ابى عبد الله رحمه الله (٣) : في رجل طلق امرأته ثلاثاً فبانت منه فاراد مراجعتها فقال لها انى اريد مراجعتك فتزوجى زوجاً غيرى فقالت له قد تزوجت زوجاً غيرك وحملت لك نفسى . أصدق قولها ويراجعها وكيف يصنع ؟ قال إذا كانت المأة ثقة صدقت في قولها .

قال بعض مشايخنا (رضوان الله عليهم) المراد بكونها ثقة أى موثوق باخبارها غير متهمة لا الثقة بالمعنى المصطلح ، وهو كذلك . والظاهر أن قبول قول المدعى في جملة هذه المواضع وعدم تكليفه باليمين أو البينة إنما هو من حيث عدم المناقض له في دعواه لا من حيث خصوصية هذه المواضع ، وحينئذ فيطرد الحكم في كل موضع كذلك ، ولهذا صرح الأصحاب بذلك في مواضع عديدة : منها - ما دل عليه بخصوصه دليل ، ومنها ما لم يدل عليه دليل وإنما استندوا فيه الى ما ذكرناه ومنه قبول قول من عليه زكاة أو خمس في إخراجها ، ومنه ما لو ادعى صاحب النصاب ابداله في اثناء الحول فراراً من الزكاة ، وما لو خرص عليه وادعى النقصان عن بلوغ النصاب ، ولو ادعى الدين ولم يكذبه غريمه أو السكتابة ولم يكذبه سيده ، أو ادعى

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب المتعة

(٣) الوسائل الباب ١١ من اقسام الطلاق واحكامه

ج ١٢ (إيراد صاحب المدارك على تصديق مدعى الفقر وجوابه) - ١٦٧ -

ذهاب ماله بعد أن كان غنياً ، وقد انتهى شيخنا الشهيد الثاني جملة منها تزيد على عشرين موضعاً . ثم قال وضبطها بعضهم بأن كل ما كان بين العبد وبين الله ولا يعلم إلا منه ولا ضرر فيه على الغير أو ما تعلق به الحد أو التعزير . انتهى .

ولا يخفى أن هذه الوجوه التي ذكرناها وإن أمكن المناقشة في بعضها إلا أنه بالنظر إلى مجموعها ولا سيما الأول والآخر منها فإنه لا يبق للتوقف فيها مجال .

وأما ما توهمه في المدارك في مقابلة ذلك - من أن الشرط اتصاف المدفوع إليه بأحد الأوصاف الثمانية فلا بد من تحقق الشرط كما في نظائره - لجوابه أن الظاهر أن الفقر المشترط في الآية ليس عبارة عن الفقر بحسب الواقع ونفس الأمر ، فإن الأحكام الشرعية لم تنب على الواقع ونفس الأمر لا في هذا الموضع ولا في غيره للزوم الحرج وتكليف ما لا يطاق إذ ذلك غير ممكن إلا له عز شأنه وإنما جرى التكليف على الظاهر ، وحينئذ فالمراد بالفقر في الآية ما يظهر من حال الفقير ويكفي فيه مجرد إخباره ودعواه استناداً إلى ما ذكرنا من الوجوه .

ويؤكد ذلك ما صرحوا به من أنه لو دفع له الزكاة بناء على ظاهر الفقر ثم ظهر يسره وأنه ليس بمستحق للزكاة فإنه لا يجزى عنه استناداً إلى ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن عثمان عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : « في رجل يعطى زكاة ماله رجلاً وهو يرى أنه معسر فوجده موسراً ؟ قال لا يجزى عنه » .

ومن ما يؤيد البناء على الظاهر أيضاً والاكتفاء بدعوى الفقر والحاجة ما استفاض في الأخبار من استحباب إعطاء من مديده للسؤال وعدم رده كما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (٢) قال : « أعط السائل ولو كان على ظهر فرس » ، ومن الظاهر أن هذا الاستحباب إنما ترتب على مجرد مديده للسؤال حتى ولو كان ظاهر حاله يخالف ذلك من كونه على ظهر فرس ومتجملاً ، وهو مؤذن بتصديقه

(١) الوسائل الباب ٢ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الصدقة

- ١٦٨ - (لو دفع الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم ظهر عدم فقره) ج ١٢

في دعوى الفقر وإلا لما ثبت الاستحباب بمجرد ذلك .

وبما ذكرناه من هذا التحقيق الرقيق يظهر لك ما في كلام الفاضل الخراساني (قدس سره) من التشكيك في المقام كما هي عادته في جل الأحكام حيث قال - بعد البحث مع الأصحاب ومناقشتهم في هذا الباب - ما لفظه : وبالجملة جواز إعطاء الفقير بدون البينة أو الحلف محل اشكال ينشأ من عدم دليل دال عليه فلا يحصل اليقين بالبراءة ، ومن انه لم يعهد عنهم (صلوات الله عليهم) شيء من ذلك والظاهر انه لو كان لتقل ... الى أن قال : والتحقيق ان تحصيل العلم بالفقر غير معتبر وإلا لزم حرمان اكثر الفقراء وانتفاء ذلك معلوم من حال الأئمة (صلى الله عليهم اجمعين) وكذا السلف . وهل يكفي الظن الحاصل من الامارات أو من دعواه مطلقاً أو إذا كان اميناً مطلقاً أو عند تعذر البينة أم لا بل يحتاج الى البينة مطلقاً أو في بعض صور المسألة أو يحتاج الى الحلف كذلك ؟ لي فيه توقف الى أن يفتح الله على طريق معرفته . انتهى . ولا أراك ترتاب بعد ما حققناه في المقام في ضعف هذا الكلام وانه من جملة الأوهام . والله العالم بحقائق الأحكام .

الرابع - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في انه متى دفع الزكاة الى الفقير ثم ظهر عدم فقره فانه يجب استرجاعها مع الامكان لظهور ان القابض لها عاص خاص فيجب عليه ارجاعها الى المالك .

بقي الكلام هنا في موضعين : أحدهما - ما لو لم يعلم الأخذ بانها زكاة ، وقد قطع في المعتبر بعدم جواز الارتجاع لأن الظاهر انها صدقة . واختلف كلام العلامة في ذلك فقال في المنتهى : ليس للمالك الرجوع لان دفعه محتمل للوجوب وللتطوع . واستقرب في التذكرة جواز الارتجاع لفساد الدفع ولأنه أبصر بنيته . وقال في المدارك بعد نقل كلام التذكرة : وهو جيد مع بقاء العين وانتفاء القرائن الدالة على كون المدفوع صدقة .

اقول : وكلماتهم (رضوان الله عليهم) هنا لا تغلو عن اجمال والتحقيق أن يقال

ج ١٢ (لو دفع الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم ظهر عدم فقره) - ١٦٩ -

انه متى دفعه اليه بنية الزكاة ولم يعلم المدفوع اليه بكونها زكاة ولا اعلنه المالك فانه ما دامت العين باقية يجب عليه ارجاعها متى علم أو اعلنه المالك لعدم الاستحقاق شرعاً ، ومتى تلفت العين قبل العلم فالظاهر انه لا يجب عليه عوضها ولا قيمتها لظهور حل التصرف ، والتضمن يحتاج الى دليل .

وثانيهما - ما لو قبضها بعنوان الزكاة وتعدر الارتجاع ، وظاهرهم الاتفاق على انه متى كان الدافع الامام أو نائبه اجزأ ذلك ، وفي المنتهى انه لا خلاف فيه بين العلماء لأن المالك قد خرج فيه من العهدة بالدفع الى الامام أو نائبه والدافع خرج من العهدة بالدفع الى من يظهر منه الفقر ، وإيجاب الاعادة تكليف جديد منفي بالأصل . ولا يخلو من القرب إلا ان الفتوى به مع عدم النص في المسألة مشكل .

واما لو كان الدافع المالك فقد اختلف الأصحاب فيه على اقوال ثلاثة : أحدها - القول بالإجزاء ونقل عن الشيخ في المبسوط وجماعة من الأصحاب ، وثانيها - وجوب الاعادة ونقل عن الشيخ المفيد وأبي الصلاح ، وثالثها - التفصيل بين الاجتهاد فيسقط الضمان وعدمه فتجب الاعادة ، وهو اختيار المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى واليه يميل كلام المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد .

احتج الأولون بانه دفعها الى من ظاهره الفقر وهو دفع مشروع فيحصل الامتثال ولا يتعقبه الاعادة لعدم الدليل . وفيه ما يأتي في ثانيه .

احتج القائلون بالثاني بما تقدم قريباً من صحيحة الحسين بن عثمان عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام (١) في رجل يعطي زكاة ماله رجلاً وهو يرى انه معسر فوجده موسراً ؟ قال لا يجزى عنه ، وبهذه الرواية تبطل حجة القول الأول كما اشرنا اليه آنفاً .

احتج المفصلون بان المالك امين على الزكاة فيجب عليه الاجتهاد والاستظهار في دفعها الى مستحقها فبدونه يجب الاعادة .

(١) الوسائل الباب ٢ من المستحقين للزكاة

— ٢٧٠ — (لما دفع الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم ظهر عدم فقره) ج ١٢

وبما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عندي والحسن على المشهور بابراهيم ابن هاشم عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قلت له رجل عارف أدى زكاته الى غير أهلها زماناً هل عليه أن يؤديها ثانية الى أهلها إذا علمهم ؟ قال نعم . قال قلت فإن لم يعرف لها أهلًا فلم يؤدها أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك ؟ قال يؤديها الى أهلها لما مضى . قال قلت له فإنه لم يعلم أهلها فدفعها الى من ليس هو لها باهل وقد كان طلب واجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع ؟ قال ليس عليه أن يؤديها مرة أخرى ، وقال في الكافي والتهذيب بعد نقل هذه الرواية : وعن زرارة مثله (٢) غير أنه قال : « ان اجتهد فقد برى » وان قصر في الاجتهاد في الطلب فلا .

وأورد على الأول أنه ان اريد بالاجتهاد القدر المسوغ لجواز الدفع ولو بسؤال الفقير فلا ريب في اعتباره إلا ان ذلك لا يسمى اجتهداً ، ومع ذلك فيرجع هذا التفصيل بهذا الاعتبار الى ما اطلقه الشيخ في المبسوط من انتفاء الضمان مطلقاً ، وان اريد به البحث عن حال المستحق زيادة على ذلك كما هو المتبادر من لفظ الاجتهاد فهو غير واجب اجماعاً على ما نقله جماعة . وعلى الروايتين ان موردتهما خلاف محل النزاع لسننهما يدلان بالفحوى على انتفاء الضمان بالاجتهاد . أقول : والتحقيق في المقام أنه ليس في المسألة إلا رواية الحسين بن عثمان المتقدمة والوقوف على ظاهرها متعين . واما حمل من قال بالتفصيل لها على عدم الاجتهاد جمعاً بينها وبين صحيحة عبيد بن زرارة فهو فرع ثبوت دلالة الصحيحة المذكورة على ما ادعوه وموردها من أولها الى آخرها إما هو الدفع الى المخالف وهو المعبر عنه بغير أهلها ، مع ما في محل الاستدلال من الإشكال أيضاً فإن ظاهرها أنه يجرى الدفع الى المخالف متى اجتهد في تحصيل أهلها من الشيعة فلم يجدهم والأصحاب لا يقولون به ، والأخبار أيضاً ترد كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى حتى ورد في بعض الأخبار القاؤها في البحر مع تعذر وجود أهلها من الشيعة الامامية (٣)

(١) و (٢) الوسائل الباب ٤ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ٥ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (لو كان الفقير ممن يستحق من قبول الزكاة) - ١٧١ -

وظاهر السيد السند في المدارك اختيار القول الأول حيث قال بعد البحث في المسألة ونقل الأقوال والأدلة على كل منها : وكيف كان فينبغي القطع بسقوط الضمان مع الاجتهاد لتحقيق الامتثال والخرى الروايتين ، وإنما يحصل التردد مع استناد الدفع الى مجرد الدعوى من كون الدفع مشروعاً فلا يستعقب الاعادة ومن عدم وصول الحق الى مستحقه ، ولعل الأول أرجح . انتهى .

وانت خبير بان كلامه هذا مبني على طرح صحيحة الحسين بن عثمان من البين مع انه بعد نقلها دليلاً للقول الثاني لم يتعرض للطعن فيها بوجه إلا ان المعلوم من قاعدته ذلك فهمي من حيث الإرسال ضعيفة باصطلاحه ، والأظهر عندي هو الوقوف على ظاهرها والعمل بها ، ويؤيده انه الأوفق بالإحتياط والخروج عن عهدة التكليف الثابت في الذمة بيقين . والله العالم .

الخامس - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف بانه لو كان الفقير ممن يستحق من قبول الزكاة جاز دفعه اليه على وجه العلة .

ويدل عليه حسنة أبي بصير المروية في الفقيه (١) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل من أصحابنا يستحق أن يأخذ من الزكاة فاعطيه من الزكاة ولا اسمي له انها من الزكاة ؟ فقال أعطه ولا تسم له ولا تذلل المؤمن » .

وطعن في هذه الرواية في المدارك بانها ضعيفة السند باشتراك الراوى بين الثقة والضعيف . وفيه ان الراوى عن أبي بصير هنا عاصم بن حميد وقد ذكر أصحاب هذا الإصطلاح انه قرينة المرادى الثقة الجليل القدر وكذلك ابن مسكان فحيث ما وجد أحدهما حكوا بصحة روايته ، وحسن هذه الرواية كما ذكرنا إنما هو بآبراهيم بن هاشم الذي حديثه في الصحيح عند جملة من محققى هذا الفن .

ويؤيد الرواية المذكورة ايضاً ما رواه الشيخ الطوسي في المجالس بسنده عن اسحاق بن عمار (٢) قال : « قال لى أبو عبدالله عليه السلام يا اسحاق كيف تصنع بركة مالك اذا

(١) و (٢) الوسائل الباب ٥٨ من المستحقين للزكاة

- ١٧٢ - (لو كان الفقير ممن يستحق من قبول الزكاة) ج ١٢

حضرت ؟ قال يأتوني الى المنزل فاعطيهم . فقال لي ما أراك يا اسحاق إلا قد أذلت المؤمنين فإياك إياك ان الله تعالى يقول : من أذل ولياً لي فقد أُرصد لي بالمخاربة ، وفي هذا الخبر ما يدل على استحباب قصد المالك بالزكاة الى الفقراء وابتدائهم وكراهة تسكينهم بالآتيان اليه .

واما ما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن بإبراهيم بن هاشم على المشهور عن محمد بن مسلم (١) - قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل يكون محتاجاً فنبعث اليه بالصدقة فلا يقبلها على وجه الصدقة يأخذها من ذلك ذمام واستحياء وانقباض أفنعطيها إياه على غير ذلك الوجه وهي منا صدقة ؟ فقال لا اذا كانت زكاة فله ان يقبلها فان لم يقبلها على وجه الزكاة فلا تعطها إياه ولا ينبغي له أن يستحي من ما فرض الله انما هي فريضة الله فلا يستحي منها ، -

فهو غير معمول به على ظاهره ولا قائل به بل الاخبار وكلام الأصحاب على خلافه فلا يلتفت اليه في مقابلة ما ذكرناه ، فما ذكره في المدارك - من المعارضة به لحسنة أبي بصير بعد طعنه فيها بما قدمنا نقله باعتبار حسن هذه وضعف تلك بزعمه - ليس من ما يعول عليه لأنها وان صح سندها فضلاً عن ان يكون حسناً مع كون مضمونها مخالفاً للاخبار وكلام الأصحاب بل انفاقهم فان هذه الصحة مجازية كما نبهنا عليه في غير موضع من ما سبق ، والصحة في التحقيق إنما هي باعتبار المتون ومطابقتها للقواعد الشرعية والاخبار المروية واتفاق الأصحاب ونحو ذلك كما عليه جملة من متقدمي اصحابنا (رضوان الله عليهم) .

وكيف كان فلا بد من ارتكاب جادة التأويل في الخبر المذكور ، والاظهر عندى في تأويله هو حمل قوله عليه السلام في الجواب لا ، على الاضراب عن الكلام السابق لا على نفي اعطائها إياه على غير ذلك الوجه كما وقع في سؤال السائل ويكون ما بعد لا ، بيان ما هو الأول في هذا المقام ، فبين انها اذا كانت زكاة فله ان

ج ١٢ (من اصناف المستحقين للزكاة العاملون عليها) — ١٧٣ —

يقبلها ولا ينبغي أن يستحي من قبولها وهي حق فرضه الله تعالى ، ثم قال فان لم يقبلها على هذا الوجه فلا تلزمه بها وتعطيها اياه على وجه الزكاة ويفهم منه جواز الاعطاء لا على الوجه المذكور ، فجواب السؤال إنما علم من المفهوم وإلا فنطوق الخبر إنما سيق في الكلام على ذلك المستحق وأنه ينبغي له كذا ولا ينبغي له كذا .

وحمل الرواية المذكورة في المدارك على الكراهة بناء على رجوع النهي بقوله « لا » الى ما ذكره السائل بقوله « أفنعطيها إياه على غير ذلك الوجه » وفيه بعد لما عرفت من ما ذكرناه .

وأبعد منه حمل صاحب الوسائل الخبر المذكور على احتمال كون الامتناع لعدم الاحتياج وانتفاء الاستحقاق مع أن الراوى ذكر العلة في الامتناع وأنه الاستحياء والانقباض فكيف يتم ما ذكره ؟ .

وقال في الوافي بعد نقل الخبر الأول أولاً والثاني ثانياً : لعل الفرق بين هذا وما في الخبر السابق ان ذلك كان قد علم من حاله الاستحياء منها والتنزه عنها ولكنها كان بحيث إذا بعثت اليه لقبيلها اذا كان مضطراً اليها بخلاف هذا فانه قد بعثت اليه واستنكف منها ، وإنما نهى عن اعطائها إياه لأنه ان كان مضطراً اليها فقد وجب عليه أخذها وان لم يأخذها فهو عاص وهو كإعناع الزكاة وقد وجبت عليه وان لم يضطر اليها ولم يقبلها فلا وجه لاعطائها إياه . انتهى . وانت خبير بما فيه كما لا يخفى على الفطن النبيه الثالث من أصناف المستحقين - العاملون عليها ، والمراد بهم السعاة في تحصيلها وجبايتها بأخذ وكتابة وحفظ وحساب ونحو ذلك .

قال الثقة الجليل على بن ابراهيم القمي في تفسيره (١) نقلاً عن العالم رحمته الله : والعاملين عليها هم السعاة والجباة في أخذها وجمعها وحفظها حتى يؤديها الى من يقسمها . وقد أجمع الأصحاب وأكثر العامة (٢) على ان هؤلاء حصّة من الزكاة كما

(١) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة رقم (٧)

(٢) المغني ج ٢ ص ٦٥٤ والبداية ج ١ ص ٢٣٥

— ١٧٤ — (من اصناف المستحقين للزكاة العاملين عليها) ج ١٢

يدل عليه ظاهر الآية .

وما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح أو الحسن وابن بابويه في الفقيه في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم (١) : « انهما قالوا لأبي عبد الله عليه السلام : رأيت قول الله عز وجل : إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمائة ألفه فله بهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله (٢) أكل هؤلاء يعطى وإن كان لا يعرف ؟ فقال إن الامام يعطى هؤلاء جميعاً لأنهم يقرون له بالطاعة ... الحديث . »

قالوا : ولا يجوز أن يكون العامل هاشمياً لتحريم الزكاة عليه . وهو كذلك إن كان المدفوع اليه من الزكاة اما لو استوجر على العمل ودفع اليه الامام من بيت المال فالظاهر أنه لا مانع منه .

ومن ما يدل على أصل الحكم ما رواه الشيخ في الصحيح عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « إن أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشي وقالوا يكون لنا هذا السهم الذي جعله الله للعاملين عليها فحسن أولى به . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا بني عبد المطلب إن الصدقة لا تحمل لي ولا لكم ولسكنى قد وعدت الشفاعة . ثم قال أبو عبد الله عليه السلام أشهد لقد وعدنا رسول الله صلى الله عليه وآله . فما ظنكم يا بني عبد المطلب إذا أخذت بحلقه باب الجنة أتروني مؤثراً عليكم غيركم . »

والظاهر أن الاختيار إلى الامام بين أن يجعل لهم اجرة معينة أو يعطيهم ما يراه ويدل على الثاني صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « قلت له ما يعطى المصدق ؟ قال ما يرى الامام ولا يقدر له شيء ، والظاهر أن المراد من

(١) و(٤) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة

(٢) سورة التوبة الآية ٦٩

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من المستحقين للزكاة

آخر الخبر انه ليس له سهم مقدر مفروض لا يحتمل الزيادة والنقصان .
ثم انه قد ذكر جمع من الأصحاب : منهم - الشهيد في البيان والمحقق الشيخ علي في حاشية الشرائع انه لو عين له أجرة فقصر السهم عن أجرته أتمه الامام من بيت المال او من باقي السهام ، ولو زاد نصيبه عن أجرته فهو الباقي المستحقين . ولا يخفى ما فيه فان هذا انما يتم على القول بوجوب البسط على الأصناف بالسوية وهو غير معمول عليه عندنا كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

الرابع من الأصناف المذكورة - المؤلفات قلوبهم ، وقد اضطرب كلام اصحابنا في معنى المؤلفات أشد الإضطراب وكثرت الاحتمالات والاقوال في هذا الباب فما بين من خصهم بالكفار الذين يستمالون للجهاد ، قالوا ولا نعرف مؤلفات غيرهم والظاهر انه المشهور ، وفسره بعضهم بالمنافقين ، وادخل بعضهم بعض المسلمين .
وكلامهم في ذلك واسع الذيل كما لا يخفى على من راجع مطولاتهم وليس في التطويل بنقله مزيد فائدة مع عدم اعتمادهم على دليل غير مجرد الاعتبارات والمناسبات التي ليس عليها مزيد تعويل .

والعجب منهم (رضوان الله عليهم) في هذا الخلاف والاضطراب واخبار أهل البيت (عليهم السلام) بذلك مكشوفة النقاب مرفوعة الحجاب قد رواها ثقة الاسلام في الكافي وعنون لها باباً على حدة فقال : باب المؤلفات قلوبهم ، .
وها أنا أسوق لك جملة اخباره ومنها - ما رواه في الصحيح أو الحسن عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : « سألته عن قول الله عز وجل : والمؤلفات قلوبهم؟ قال هم قوم وحدوا الله عز وجل وخلعوا عبادة من يعبدون الله وشهدوا أن لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وهم في ذلك شكك في بعض ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله فامر الله نبيه ان يتألفهم بالمال والعطاء لكي يحسن اسلامهم ويثبتوا على دينهم الذي دخلوا فيه واقرؤا به ، وان رسول الله صلى الله عليه وآله يوم حنين تألف

— ١٧٦ — ﴿الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي مَعْنَى الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ﴾ ج ١٢

رؤساء العرب من قريش وسائر مضر : منهم - أبو سفيان بن حرب وعيينة بن حصين
الغزاري واشباههم من الناس ، ففضبت الانصار واجتمعت الى سعد بن عبادَةَ فانطلق
بهم الى رسول الله ﷺ بالجمرانة فقال يا رسول الله ﷺ : اتأذن لي في الكلام ؟
فقال نعم . فقال ان كان هذا الأمر من هذه الأموال التي قسمت بين قومك شيئاً انزله
الله رضىنا وان كان غير ذلك لم نرض . قال زرارة : وسمعت أبا جعفر عليه السلام يقول
فقال رسول الله ﷺ يا معشر الانصار أكاسكم على قول سيدكم سعد ؟ فقالوا
سيدنا الله ورسوله . ثم قالوا في الثالثة نحن على مثل قوله ورأيه . قال زرارة فسمعت
أبا جعفر عليه السلام يقول لحط الله نورهم وفرض الله للمؤلفة قلوبهم سهماً في القرآن .
وما رواه فيه عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « المؤلفة
قلوبهم قوم وحدوا الله وخلعوا عبادة من دون الله ولم تدخل المعرفة قلوبهم ان
محمد رسول الله ﷺ وكان رسول الله يتألفهم ويعرفهم لكيما يعرفوا ويعلمهم .
وما رواه عن زرارة ايضاً عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « المؤلفة
قلوبهم لم يكونوا قط اكثر منهم اليوم . »

وما رواه عن اسحاق بن غالب (٣) قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام يا اسحاق كم ترى
أهل هذه الآية : ان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يستخطون ؟ (٤)
قال ثم قال هم اكثر من ثلثي الناس . »

وما رواه عن موسى بن بكر عن رجل (٥) قال : « قال ابو جعفر عليه السلام
ما كانت المؤلفة قلوبهم قط اكثر منهم اليوم وهم قوم وحدوا الله تعالى وخرجوا
من الشرك ولم تدخل معرفة محمد رسول الله ﷺ قلوبهم وما جاء به فتألفهم
رسول الله ﷺ وتألفهم المؤمنون بعد رسول الله ﷺ لكيما يعرفوا . »

وقال الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي (قدس سره) في تفسيره (٦) نقلاً

(١) (٢) الاصول ج ٢ ص ٤١١ (٣) (٤) الاصول ج ٢ ص ٤١٢

(٤) سورة التوبة الآية ٥٩ (٦) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة رقم ٧

ج ١٢ ﴿ تفسير بعض الجمل الواقعة في الاخبار المتقدمة ﴾ - ١٧٧ -

عن العالم عليه السلام : والمؤلفة قلوبهم قال هم قوم وحدوا الله وخلصوا عبادة من دون الله ولم تدخل المعرفة قلوبهم ان محمداً رسول الله عليه السلام فكان رسول الله عليه السلام يتألفهم ويعلمهم ويعرفهم كما يعرفوا فجعل لهم نصيباً في الصدقات لكي يعرفوا ويرغبوا .

وهذه الاخبار كلها كما ترى ظاهرة في أن المؤلفة قلوبهم قوم مسلمون قد أقروا بالاسلام ودخلوا فيه لسكنه لم يستقر في قلوبهم ولم يثبت ثبوتاً راسخاً فامر الله تعالى نبيه بتألفهم بالمال لكي تقوى عزائمهم وتشتد قلوبهم على البقاء على هذا الدين ، فالتأليف إنما هو لأجل البقاء على الدين والثبات عليه لا لما زعموه (رضوان الله عليهم) من الجهاد كفراراً كانوا أو مسلمين وانهم يتألفون بهذا السهم لأجل الجهاد .
بقى السلام في قوله عليه السلام في رواية زرارة الثالثة : المؤلفة قلوبهم لم يكونوا قط أكثر منهم لليوم ، ونحوها رواية موسى بن بكر ، ولعل معناه - والله سبحانه وقائله أعلم - ان ضعفة الدين المحتاجين الى التأليف لأجل البقاء عليه ورسوخه في قلوبهم ليسوا مخصوصين بوقته عليه السلام بل هم أكثر كثير في هذه الأوقات ، ولعل ذلك باعتبار عدم الإقرار بامانتهم والاعتقاد بها التي هي أعظم ما جاء به النبي عليه السلام فان الشكك في امامتهم وهم القسم الثالث المتوسط بين النصائب والمؤمنين - ويعبر عنهم في الاخبار تارة بالشكك وتارة بالضلال وتارة بالمستضعفين - أكثر الناس في زمانهم (عليهم السلام) كما دلت عليه الاخبار ، وقد دلت الاخبار على أن حكمهم في الدنيا حكم أهل الاسلام وانهم في الآخرة من المرجئين لأمر الله .

واما قوله عليه السلام في رواية اسحاق : كم ترى أهل هذه الآية : ان أعطوا منها رضوا ... الى آخره ، فالظاهر ان المعنى فيها ما أفاده المحدث الكاشاني في معنى خبر زرارة المتقدم وهو بهذا الخبر انسب ، حيث قال : وذلك لأن أكثر المسلمين في أكثر الأزمنة والبلاد دينهم مبني على دنياهم ان أعطوا من الدنيا رضوا الدين وان

— ١٧٨ — { هل سهم المؤلف قلوبهم ساقط في زمن الغيبة ؟ } ج ١٢

لم يعطوا منها اذا هم يسخطون . انتهى . ولعل المراد بالمؤمنين في قوله ﷺ « وتأنفهم المؤمنون » في خبر موسى بن بكر هم الأئمة (صلوات الله عليهم) ولكن المراد بالتألف الاستمالة الى الدين الحق والاستقرار عليه بالهداية والتعليم والادخال فيه بالطريق الأحسن لا بالمال ، فانهم (صلوات الله عليهم) لم تكن لهم يد مبسوطة تقتضى التأليف بالزكاة .

ثم ان أصحابنا (رضوان الله عليهم) اختلفوا في سقوط هذا السهم بعد النبي ﷺ وعدمه ، وبالأول قطع الصدوق في الفقيه حيث قال : وسهم المؤلف قلوبهم ساقط بعد رسول الله ﷺ . والى الثاني يعميل كلام المحقق في المعتبر حيث قال : ان الظاهر بقاءه لأن النبي ﷺ كان يعتمد التأليف الى حين وفاته ولا نسخ بعده .

وقال الشيخ انه يسقط في زمن غيبة الامام خاصة لأن الذي يتأنفهم إنما يتأنفهم للجهاد وأمر الجهاد موكول الى الامام وهو غائب .

واعترضه في المنتهى باننا نقول قد يجب الجهاد في حال غيبة الامام ﷺ بان يدم المسلمون والعياذ بالله عدو يخاف منه عليهم فيجب عليهم الجهاد لدفع الأذى لا للدعاء الى الاسلام فاذا احتيج الى التأليف حينئذ جاز صرف السهم الى اربابه من المؤلف . انتهى . قال في المدارك بعد نقله : ولا ريب في قوة هذا القول تمسكاً بظاهر التنزيل السالم من المعارض .

اقول : لا يخفى عليك بعد الوقوف على ما قدمناه من أخبارهم (عليهم السلام) ان هذا الخلاف والبحث في هذا المقام نفخ في غير ضرام فان كلامهم أولاً وآخرأ يدور كله على ان المراد بالمؤلفة في الآية الشريفة هو التأليف لأجل الجهاد مع انهم لم ينقلوا بذلك خبراً ولا أوردوا عليه دليلاً ، والأخبار الواردة في تفسيرها كلها كما عرفت قد اتفقت على ان التأليف إنما هو لأجل البقاء على الدين والثبات عليه لمن دخل فيه دخولا متزلزلاً غير مستقر فأمر الله تعالى رسوله بدفع هذا السهم

ج ١٢ (هل سهم المؤلفه قلوبهم ساقط في زمن الغيبة؟) - ١٧٩ -

لهؤلاء لشي يرغبوا في الدين ويستقر في قلوبهم . وبالمجمله فان هذا من أعجب العجائب من الأصحاب .

بقي الكلام في انه على تقدير المعنى الذى ذكرناه في بيان المؤلفه هل يسقط هذا السهم بعده عليه السلام أم لا ؟ الظاهر من الاخبار المتقدمه بالتقريب الذى شرحناه انه لا ريب في سقوطه في زمن الغيبة كزماننا هذا وما قبله وما بعده الى أن يعجل الله تعالى فرج وليه ، واما في وقت الأئمة (صلوات الله عليهم) فالأخبار وان دلت على وجود من يحتاج الى التأليف في زمانهم (صلوات الله عليهم) كما قدمنا الاشارة اليه إلا ان التأليف لما كان مخصوصاً بهم وايديهم (عليهم السلام) يومئذ قاصرة عن اقامة الحدود الشرعية وتنفيذ الأحكام لغلبة التقية - إلا أن يكون تأليفاً بغير الأموال كما أشرنا اليه آنفاً - فن أجل ذلك سقط ايضاً .

ويؤيد ما ذكرناه ما صرح به شيخنا امين الاسلام الطبرسى (قدس سره) في كتاب مجمع البيان حيث قال : ثم اختلف في هذا السهم هل هو ثابت بعد النبي عليه السلام أم لا ؟ فقل هو ثابت في كل زمان عن الشافعى واختاره الجبائى (١) وهو المروى عن ابى جعفر عليه السلام إلا انه قال من شرطه أن يكون هناك امام عادل يتألفهم به على ذلك . ثم نقل القول بالاختصاص بزمانه عليه السلام بالتقريب الذى نقله في المدارك عن بعض العامة واسنده الى الحسن والشعبى وابى حنيفه وأصحابه (٢) .

ومن المحتمل قريباً ان اسقاط ابن بابويه سهم المؤلفه بعده عليه السلام إنما هو لما ذكرناه فانه لم يتعرض لبيان معنى المؤلفه وانهم عبارة عن ماذا .

وروى الصدوق (قدس سره) في الصحيح وثقة الاسلام في الصحيح أو

- (١) نسبه في البداية ج ١ ص ٢٣٥ الى الشافعى وابى حنيفه وفي نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٣٤ الى الجبائى والشافعى وفي المغنى ج ٢ ص ٦٦٦ الى الحسن والزهرى وابى جعفر (٢) نسبه في البداية ج ١ ص ٢٣٥ الى مالك وفي نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٣٤ الى ابى حنيفه وأصحابه وفي المغنى ج ٢ ص ٦٦٦ الى الشعبى ومالك والشافعى وأصحاب الراى

— ١٨٠ — (هل يسهم المؤلفه قلوبهم ساقط في زمن الغيبة ؟) ج ١٢

الحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم (١) : انهما قالا لأبي عبد الله عليه السلام : رأيت قول الله تعالى : إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله (٢) أكل هؤلاء يعطى وإن كان لا يعرف ؟ فقال إن الامام يعطى هؤلاء جميعاً لأنهم يقرون له بالطاعة . قال زرارة قلت فإن كانوا لا يعرفون ؟ فقال يا زرارة لو كان يعطى من يعرف دون من لا يعرف لم يوجد لها موضع وإنما يعطى من لا يعرف ليرغب في الدين فيثبت عليه ، فاما اليوم فلا تعطها أنت واصحابك إلا من يعرف فن وجدت من هؤلاء المسلمين عارفاً فاعطه دون الناس . ثم قال : يسهم المؤلفه قلوبهم ويسهم الرقاب عام والباقي خاص . قال قلت فإن لم يوجدوا ؟ قال لا تكون فريضة فرضها الله لا يوجد لها أهل . قال قلت فإن لم تسهم الصدقات ؟ فقال إن الله فرض للفقراء في مال الأغنياء ما يسهم ولو علم أن ذلك لا يسهم لزادهم انهم لم يؤتوا من قبل فريضة الله ولكن اتوا من منع من منعهم حقهم لا من ما فرض الله لهم ولو أن الناس أدوا حقوقهم لسكانوا عاشرين بخير .

اقول : لعل المراد بالخبر - والله سبحانه وقائله أعلم - أنه لما سأل زرارة : أكل هؤلاء يعطى وإن كان لا يعرف ؟ ، أجاب عليه بان الامام القائم بآباء الامامة والمتمكن على كرسی تلك الشوكه والزعامه كالنبي ﷺ وامير المؤمنين عليه السلام وقت خلافته يعطيهم لأنهم مقرون بامامته مدعون لدعوته منقادون له بالطاعة . راجعه بانه لو كانوا لا يعرفون يعنى لا يصدقون بامامته وإن أقروا بها ظاهراً ؟ أجابه بانه لو كان يختص الاعطاء بالعارفين المصدقين يومئذ لم يوجد لها بجميع اصنافها موضع لتخلف ذلك في صنف المؤلفه كما يشير اليه قوله : « وإنما يعطى من لا يعرف ليرغب في الدين ، ويحتمل أن المراد أن الرسول ﷺ في وقته كان يعطى على الإسلام لا

(١) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة

(٢) سورة التوبة الآية ٦١

على الإيمان فيعطى المنافقين ويعطى الشكاك التي تضمنتهم تلك الأخبار لأجل ان يرغبوا في الدين ويثبتوا عليه ، فاما اليوم أى وقتهم (صلى الله عليهم) فقد انكشف الغطاء وظهر المغطى وسقط التأليف فلا تعطى إلا المؤمن العارف . ولو حملت مراجعة زرارة على السؤال عن عدم المعرفة بالمعنى الذى في صدر الخبر لم يكن لهذه المراجعة معنى لأنه قد أجابه عنها في صدر الخبر فكيف يسأل عنها مرة أخرى ، فلا بد من حمل المعرفة هنا على المعرفة الحقيقية التي هي عبارة عن التصديق . ثم قال : سهم المؤلفة والرقاب عام للعارف وغيره والباقي من الفقراء والمساكين والعاملين والغارمين وابن السبيل خاص بالعارف لما سيأتى ان شاء الله تعالى قريباً من تحريم الدفع من الزكاة الى غير المؤمن . والله العالم .

الخامس من الاصناف الثمانية - الرقاب والمراد بهم على ما ذكره الاصحاب المكاتبون والعبيد تحت الشدة أو غير شدة لكن مع عدم المستحق .

اقول : اما ما يدل على المكاتب فهو ما رواه الشيخ في التهذيب مسنداً عن ابي اسحاق عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام ورواه ابن بابويه في الفقيه مرسلًا عنه عليه السلام (١) قال : « سئل عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها ؟ قال يؤدى عنه من مال الصدقة ان الله يقول في كتابه : وفي الرقاب (٢) ، ومورد الخبر من عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها وظاهر الاصحاب المكاتب مطلقاً .

واما ما يدل على شراء العبيد تحت الشدة فما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سألت عن الرجل يجتمع عنده من الزكاة الخمسة والستمائة يشتري بها نسمة ويعتقها ؟ قال اذا يظلم قومًا آخرين حقوقهم . ثم مكث ملياً ثم قال إلا أن يكون عبداً مسلماً في ضرورة فيشتريه ويعتقه ، .

(١) الوسائل الباب ٤٤ من المستحقين للزكاة

(٢) سورة التوبة الآية ٦١

(٣) الوسائل الباب ٤٣ من المستحقين للزكاة

— ١٨٢ — (هل يشمل سهم الرقاب شراء العبيد ؟) ج ١٢

وهذه الرواية رواها الشيخ في التهذيب (١) من الكافي عن عمرو بن أبي نصر والناظر فيها ينظمها في الصحيح وهو تصحيف منه (قدس سره) وسهو واقع في عبارته وإنما هو عن عمرو عن أبي بصير ، وصاحب المدارك قد اغتر بنقل صاحب التهذيب لها بهذه الكيفية فنظمها في الصحيح واستدل بها .

وأما ما يدل على الثالث فهو ما رواه في الكافي والتهذيب في الموثق عن عبيد بن زرارة (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله ألف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع ذلك إليه فنظر إلى مملوك يباع في من يريد فاشتراه بتلك الألف التي أخرجها من زكاته فاعتقه هل يجوز له ذلك ؟ قال نعم لا بأس بذلك . قلت فانه لما أن اعتق وصار حراً اتجر واحترف فاصاب مالا ثم مات وليس له وارث فمن يرثه إذا لم يكن له وارث ؟ قال يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاة لأنه إنما اشترى بماله » .

هذا ما استدل به الأصحاب في المسألة على الأقسام الثلاثة .

وقال الثقة الجليل علي بن إبراهيم في تفسيره (٣) في تنمة الخبر المتقدم نقله عن العالم عليه السلام : « وفي الرقاب قوم لزمهم كفارات في قتل الخطأ وفي الظهار وفي الإيما ن وفي قتل الصيد في الحرم وليس عندهم ما يكفرون وهم مؤمنون فجعل الله لهم سهماً في الصدقات ليكفر عنهم » .

وأنت خير بان غاية ما تدل عليه رواية أبي بصير وكذا موثقة عبيد بن زرارة هو شراء العبد من مال الزكاة وليس فيها تصريح ولا إشارة إلى كونه من سهم الرقاب كما ادعوه .

ومن ما يعارضها في ذلك ما رواه الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن

(١) ج ١ ص ٣٧٧ وفي الوسائل الباب ٤٣ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة رقم ٧ .

ج ١٢ (هل يشمل سهم الرقاب شراء العبيد؟) - ١٨٣ -

أيوب بن الحر أخى أديم بن الحر (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام يملك يعرف هذا الأمر الذى نحن عليه اشتريه من مال الزكاة واعتقه ؟ قال فقال اشتري واعتقه . قلت فإن هو مات وترك مالا ؟ فقال ميراثه لأهل الزكاة لأنه اشترى بسهمهم » قال وفى حديث آخر : بمالهم .

وما رواه فى الكافى عن محمد الوابشى عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) قال : « سأله بعض أصحابنا عن رجل اشترى أباه من الزكاة زكاة ماله ؟ قال اشترى خير رقة لا بأس بذلك . »

والقول بجواز الاعتناق من الزكاة منقول عن العلامة فى القواعد وقواه ولده فى الشرح ونقله عن الشيخ المفيد وابن إدريس (قدس سره) ولا ريب أن هذه الأخبار ظاهرة الدلالة عليه وليست من أخبار ما نحن فيه فى شئ لما عرفت ، وحيث فتكون هذه الأخبار خارجة مخرج الرخصة فى العتق من الزكاة لعدم دخول ذلك تحت شئ من الأصناف الثمانية المحدودة فى الآية كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه فى شرحنا على المدارك وفق الله لاتمامه . ولا ريب أيضاً فى قوة القول المذكور لدلالة الأخبار المذكورة عليه وإن كان كثير منهم ذهب الى عدمه كما نقله بعض الأفاضل .

وأما ما يظهر من السيد فى المدارك وهو ظاهر الأصحاب - من الاستدلال على شراء العبد تحت الشدة أو مع عدم وجود المستحق بخبرى أبى بصير وعبيد بن زرارة والاستدلال بخبرى أيوب بن الحر والوابشى على جواز الشراء من مال الزكاة - فلا أعرف له وجهاً وجيهاً فإن مورد الجميع إنما هو الإشتراء من الزكاة مطلقاً كما عرفت ، وحيث فاما أن يجعل الجميع دليلاً على الشراء من سهم الرقاب أو دليلاً على القول بجواز الشراء من الزكاة مطلقاً ، وليس بين الأخبار الأربعة فرق ،

(١) الوسائل الباب ٤٣ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ١٩ من المستحقين للزكاة

إلا باعتبار ان خبر ابى بصير قد دل بظاهرة على المنع من شراء العبد إلا أن يكون تحت الشدة وباقي الروايات مطلقة سيما رواية العلل ورواية الوايشي . وما اشتمل عليه صدر رواية عبيد بن زرارة من أنه لم يجد لها موضعاً لا يصلح للتخصيص لأنه إنما وقع في كلام السائل وليس في الجواب ما يدل عليه . والجمع بينها يمكن اما بابقاء تلك الاخبار على اطلاقها وحمل رواية ابى بصير على الكراهة أو تقييد اطلاق تلك الاخبار بها أو تخصيص المنع بما اذا اشترى بالزكاة كلاً كما هو ظاهر خبر ابى بصير وقوله (عليه السلام) فيه « اذا يظلم قوماً آخرين حقوقهم ، وحمل غيره على ما اذا لم يكن كذلك .

ويؤيد ما قلناه ما اشتمل عليه خبر عبيد بن زرارة وخبر العلل من انتقال ميراث العبد للفقراء مع عدم الوارث معللاً بأنه اشترى من مالهم ، ومن الظاهر أن سهم الرقاب ليس من مالهم لأنه أحد الأصناف الثمانية ووجوب البسط عندنا غير ثابت حتى أنه مع الاشتراء بجميع مال الزكاة للفقراء فيه حصة .

نعم ربما يشكك بما لو اشترى العبد من سهم سبيل الله بناء على انه لجميع القرب والطاعات كما سيأتى ان شاء الله تعالى بيانه وانه لا وجه أيضاً لرجوع ميراثه الى الفقراء لأنه اشترى من مالهم فان سهم السبيل مصرف آخر غير مالهم .

ولعل الوجه في التفصي عن هذا الإشكال هو الرجوع الى قصد المشتري ونيته فان اشتراه بقصد كونه من مال سهم سبيل الله فالوجه فيه ما ذكرناه وان ميراثه يرجع الى الامام عليه السلام وان اشتراه من الزكاة لا بهذا القصد صار الحكم فيه ما تضمنته الاخبار . ولا استبعاد في ذلك لان العبادات بل جملة الأفعال تابعة للنيات والقصود صحة وبطلاناً وثواباً وعقاباً وحلية وتحريماً ونحو ذلك .

ولا يخفى ان ظاهر تلك الاخبار مساعد لما ذكرناه لانها دلت على الاشتراء من الزكاة بقول مطلق من غير تقييد بسهم خاص ، واما ادخال ذلك في سهم الرقاب كما عليه ظاهر كلمة الأصحاب فلا أعرف له وجهاً لعدم فهمه من الاخبار واجمال الآية

ج ١٢ (هل العتق في الكفارة الواجبة على من لم يجد داخل في الرقاب؟) - ١٨٥ -

يجب فيه الرجوع الى النصوص ، والذي دلت عليه النصوص الواردة في تفسيرها هو المكاتب كما تقدم في رسالة ابى اسحاق وما تقدم من رواية على بن ابراهيم في تفسيره ، إلا أن الرواية الاولى هي الأشهر بين الأصحاب فانه لا خلاف بينهم في حملها على المكاتب وان كان مورد الرواية أخص من ما ذكره كما قدمنا الاشارة اليه ومن ما يؤيد ما ذكرناه ان الصدوق في الفقيه لم يذكر في مصرف سهم الرقاب غير المسكتين العاجزين عن اداء السكتابة كما هو مورد الرواية التي قدمناها .

واما ما دلت عليه الرواية الثانية فانه محل خلاف بينهم ، فان ظاهر المحقق في الشرائع التردد في ذلك حيث قال بعد ذكر الاصناف الثلاثة التي قدمنا نقلها عنهم : وروى رابع وهو من وجبت عليه كفارة ولم يجد فانه يعتق عنه ، وفيه تردد . وهو اشارة الى الرواية المذكورة كما صرح به السيد السند في المدارك ، وطعن فيها في المدارك ايضاً بان مقتضاها اخراج الكفارة وان لم تكن عتقاً ، وانها غير واضحة الاسناد لان على بن ابراهيم أوردها رسالة ، قال ومن ثم تردد المصنف في العمل بها وهو في محله . انتهى .

وقال الشيخ في المبسوط : وروى أصحابنا ان من وجب عليه عتق رقبة في كفارة ولا يقدر على ذلك جاز أن يعتق عنه ، والاحوط عندي أن يعطى ثمن الرقبة لسكونه فقيراً فيشتري هو ويعتق عن نفسه . وظاهره انه يعطى من سهم الفقراء ، وجوز في المعتبر اعطائه من سهم الغارمين ايضاً لان القصد بذلك ابراء ذمة المكفر عنه من ما في عهده . قال في المدارك بعد نقله عنه : وهو جيد لأن ذلك في معنى الغرم .

أقول : لا يخفى ما في كلامهم (نور الله تعالى مراقدهم) في هذا المقام وانه مجرد اجتهاد في مقابلة نصوصهم (صلوات الله عليهم) وليت شعري أى مانع من العمل بالخبر المذكور بعد صراحته في تفسير الآية بذلك ؟ والمناسبة للآية حيث تضمنت الرقاب لا تختص بالعتق كما توهموه بل هي أعم من ذلك بان يراد بها فك الرقاب وتخليصها

— ١٨٦ — (لو دفع للمكاتب من سهم الرقاب ولم يصرفه في المكاتب) ج ١٢

من رق العبودية أو من حقوق لزمتها بأحد هذه الوجوه المذكورة في الخبر ، فانه لا ريب ان من لزمه شيء من هذه الحقوق فقد تعلق برقبته فجعل الله تعالى له سهماً في الصدقات لفك رقبته من ذلك . ولا منافاة في هذه الرواية للرواية الاخرى الواردة ايضاً في تفسير الآية كما لا يخفى ، بل مقتضى الخبرين هو كون سهم الرقاب عبارة عن ما يصرف في اعانة المكاتب كما تضمنته احدى الروايتين أو في هذه الأشياء كما تضمنته هذه الرواية .

وبذلك يظهر لك ما في طعن صاحب المدارك في الرواية بتضمنها اخراج السكفارة وان لم تكن عتقاً فانه لا ضير فيه ولا طعن به والآية قابلة للحمل عليه كما عرفت .

واما طعنه بضعف السند فقد عرفت في غير مقام انه غير معتبر ولا معتمد سيما والمرسل لها هذا الثقة الجليل ، ومن المعلوم ان مراسيلهم ومسانيدهم امر واحد وان هذا الإرسال إنما يقع غالباً للاختصار كما لا يخفى على من أحاط خبراً بطريقة الصدوق في الفقيه وتصريحه في غير موضع بعد ذكر الاحاديث المرسلة الى اخر جرتها مسندة في كتاب كذا وكذا .

ثم انه قد وقع الخلاف بينهم في ما لو دفع المالك من هذا السهم للمكاتب ولم يصرفه في وجه المكاتب بان ابرأه سيده أو تطوع عليه متطوع فهل يجب ارتجاعه منه أم لا ؟ صرح الشيخ بالثاني قال لأنه ملكه بالقبض فكان له التصرف فيه كيف شاء ، واستشكله المحقق في المعتبر وقال ان الوجه انه إذا دفعه اليه ليصرفه في مال الكتابة ارتجع بالمخالفة لأن للمالك الخيرة في صرف الزكاة في الأصناف . قال في المدارك بعد نقله عنه : وهو جيد . لكن يبقى الكلام في اعتبار هذا القصد من المالك ومقتضى كلامه في الغارم وابن السبيل اعتباره فانه استدل على جواز الارتجاع بان كلا من الغارم وابن السبيل إنما ملك المال ليصرفه في وجه مخصوص فلا يسوغ له غيره . وهو غير بعيد إذ لو لا ذلك لجاز اعطاء المكاتب وابن السبيل

ج ١٢ (هل يعطى المكاتب من سهم الرقاب اذا كان قادراً على التكسب؟) - ١٨٧ -

ما يزيد عن قدر حاجتهم وهو باطل قطعاً . انتهى . والمسألة عندى محل توقف لعدم النص وان كان ما ذكره السيد السند لا يخلو من قرب .

تتهمة (١)

قال السيد السند (قدس سره) فى المدارك - بعد قول المصنف : والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه ما يصرفه فى كتابته - ما لفظه : مقتضى العبارة جواز اعطاء المكاتب من هذا السهم اذا لم يكن معه ما يصرفه فى كتابته وان كان قادراً على تحصيله بالتكسب ، وهو كذلك عملاً بالإطلاق ، واعتبر الشهيد فى البيان قصور كسبه عن مال الكتابة . انتهى .

اقول : لا يخفى ان الخبر الذى قدمناه مستنداً لهذا الحكم وهو خبر ابى اسحاق قد دل على تقييد اعطاء المكاتب بالعجز عن اداء مال الكتابة ، والظاهر انه هو مراد المصنف وان كانت عبارته غير صريحة فيه إلا ان السيد المذكور لم يقف على الخبر المشار اليه وجمد على اطلاق الآية .

وبما ذكرنا صرح ايضاً شيخنا الصدوق فى الفقيه لما فسر سهم الرقاب بالمكاتب خاصة ، حيث قال : وسهم الرقاب يعان به المساكين الذين يعجزون عن اداء مال الكتابة . انتهى . وبه يظهر ان الاظهر هو ما صرح به فى الدروس .

ومن ما يؤيد ذلك ايضاً ما ذكره السيد المذكور فى صنف الفارمين حيث قال : ويعتبر فى الفارم ان يكون غير متمكن من القضاء كما صرح به الشهيدان وجماعة لان الزكاة انما شرعت لسد الخلة ورفع الحاجة ولا تدفع مع الاستغناء عنها . ولو تمكن من قضاء البعض دون البعض اعطى ما لا يتمكن من قضاائه . انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام جار فى ما نحن فيه ايضاً ، فانه ان عمل على اطلاق الآية فهى فى هذا الموضع ايضاً مطلقة فكيف استجاز تقييدها بما ذكره ، وان اعتبر بهذا التقييد - وهو ان الزكاة انما شرعت لسد الخلة ... الى آخره - فلا معنى

(١) هذه التهمة أوردناها على طبق النسخة الخطية ولم ترد فى المطبوعة .

لسكلامه هنا لان القادر على التحصيل بالتكسب غنى عندهم فهو غير محتاج ، فلا وجه لعمله على اطلاق الآية . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستر عليه .

السادس من الاصناف المذكورة - الغارمون وفسرهم الاصحاب بانهم الذين عليهم الديون في غير معصية ، والظاهر انه لا خلاف فيه كما صرح به غير واحد منهم ويدل عليه ما رواه في السكافي عن محمد بن سليمان عن رجل من أهل الجزيرة يكفى ابا نجاد (١) قال : « سأل الرضا عليه السلام رجلا وانا اسمع فقال له جعلت فداك ان الله عز وجل يقول : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » (٢) اخبرني عن هذه النظرة التي ذكرها الله تعالى في كتابه لها حد يعرف اذا صار هذا المعسر اليه لا بد من أن ينظر وقد أخذ مال هذا الرجل وانفق على عياله وليس له غلة ينتظر ادراكها ولا دين ينتظر محله ولا مال غائب ينتظر قدومه ؟ قال نعم ينتظر بقدر ما ينتهي خبره الى الامام فيقضى عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين اذا كان أنفقه في طاعة الله عز وجل فان كان أنفق في معصية الله فلا شيء له على الامام . قلت فما لهذا الرجل الذي ائتمنه وهو لا يعلم في ما أنفق في طاعة الله عز وجل أم في معصيته ؟ قال يسمى له في ماله ويرده عليه وهو صاغر ، .

وما رواه فيه ايضاً عن صباح بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قال رسول الله ﷺ أيما مؤمن أو مسلم مات وترك ديناً لم يكن في فساد ولا اسراف فعلى الامام ان يقضيه فان لم يقضه فعليه اثم ذلك ، ان الله تبارك وتعالى يقول : « انما الصدقات للفقراء والمساكين ... الآية » (٤) فهو من الغارمين وله سهم عند الامام فان حبسه عنه فائمه عليه ، .

وفي تفسير علي بن ابراهيم في تنمة الحديث المتقدم نقله (٥) في الاصناف

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب الدين وفيه كافى الفروع ج ١ ص ٣٥٣ والتهذيب ج ٦

ص ١٨٥ (يكفى ابا محمد) (٢) سورة البقرة الآية ٢٨١

(٣) الاصول ج ١ ص ٤٠٧ (٤) سورة التوبة الآية ٦١

(٥) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة رقم (٧)

ج ١٢ (هل يعتبر في اعطاء الغارم من الزكاة عدم تمكنه من الاداء) - ١٨٩ -

المتقدمة قال : « والغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون انفقوها في طاعة الله من غير اسراف فيجب على الامام أن يقضى عنهم ويفكهم من مال الصدقات ، ،

وما رواه الحميرى في كتاب قرب الاسناد عن الحسين بن علوان عن جعفر ابن محمد عن أبيه (عليهما السلام) (١) « ان علياً عليه السلام كان يقول يعطى المستدينون من الصدقة والزكاة دينهم كله ما بلغ اذا استدانوا في غير سرف ، ،

وما رواه الكليني في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل عارف فاضل توفي وترك عليه ديناً قد ابتلى به لم يكن بمفسد ولا مسرف ولا معروف بالمسألة هل يقضى عنه من الزكاة الآلف والآلاف ؟ قال نعم ، ،

ثم انه قد ورد هنا اخبار مطلقة ينبغي حملها على هذه الاخبار المقيدة : منها - ما رواه في الكافي عن موسى بن بكر (٣) قال : « قال لى أبو الحسن عليه السلام من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله فان غلب عليه فليستدن على الله وعلى رسوله ﷺ ما يقوت به عياله فان مات ولم يقضه كان على الامام قضاءه فان لم يقضه كان عليه وزره ، ان الله عز وجل يقول : إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها... الى قوله والغارمين (٤) وهو فقير مسكين مغرم ، وما رواه فيه ايضاً عن العباس عن من ذكره عن ابى عبدالله عليه السلام (٥) قال : « الامام يقضى عن المؤمنين سائر الديون ما خلا مهور النساء ، ،

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام هنا يقع في مواضع : احدها - قد صرح جمع من الاصحاب بانه يعتبر في الغارم أن يكون غير متمكن من الاداء لأن الزكاة إنما شرعت لسد الخلة ورفع الحاجة ولا تدفع مع الاستغناء عنها ، واستقرب العلامة في

(١) الوسائل الباب ٢٤ و ٤٨ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٢٤ و ٤٦ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ٤٦ من المستحقين للزكاة والباب ٩ من ابواب الدين

(٤) سورة التوبة الآية ٦١

(٥) الوسائل الباب ٩ من ابواب الدين

— ١٩٠ — (هل يعتبر في اعطاء الغارم من الزكاة عدم تمكنه من الاداء ؟) مج ١٢

النهاية جواز الدفع الى المديون وان كان عنده ما يفي بدينه اذا كان بحيث لو دفعه يصير فقيراً لا تنفأ الفائدة في أن يدفع ماله ثم يأخذ الزكاة باعتبار الفقر . قال في المدارك بعد نقله عنه : ومقتضى كلامه ان الأخذ والحال هذه يكون من سهم الغارمين ، وهو غير بعيد لإطلاق الآية وعدم صدق التمكن من اداء الدين عرفاً بذلك . انتهى .

اقول : لا ريب ان ما ذكره من أنه يعتبر في الغارم أن يكون غير متمكن من الاداء هو مقتضى الاخبار التي ذكرناها فالاولى في الاستدلال على ما ذكره هو الإستناد اليها ، إلا أنهم (رضوان الله عليهم) لم يلبوا في هذا المقام بشئ منها ولا ذكروا منها شيئاً بالمرّة فلذا عللوا الحكم المذكور بما ذكره ، وهو من حيث الاعتبار لا يخلو من قوة إلا انك قد عرفت في غير موضع ان أمثال هذه التعليلات العقلية لا تصلح مجردة عن الاخبار لتأسيس الأحكام الشرعية .

واما ما ذكره العلامة من جواز الدفع الى المديون وان كان عنده ما يفي بدينه فظواهر الاخبار التي ذكرناها تأباه وترده ولا سيما الخبر الأول فانه صريح في ذلك وما ذكره في المدارك - من أنه غير بعيد لإطلاق الآية ... الى آخر كلامه - يناق ما صرح به أولاً من ما نقلناه عنهم من أنه يعتبر في الغارم أن يكون غير متمكن من الاداء ... الى آخر ما نقلناه عنهم ، فان هذا الكلام ظاهر في أنهم لم يعملوا على إطلاق الآية بل قيدوها بعدم التمكن ، ولا ريب ان هذا متمكن كما هو المفروض وتعليلهم الذي ذكره أظهر ظاهر في ذلك .

واما ما ذكره من عدم صدق التمكن من اداء الدين عرفاً فهو ممنوع أشد المنع ، وكيف لا يكون متمكناً وعنده ما يفي بدينه كما هو المفروض ، وإنما يتعاملون بانه بعد الدفع في الدين يكون فقيراً محتاجاً الى الزكاة .

وهذا لا يصلح وجهاً لما اعتمده (أما أولاً) فلأن الله تعالى ضامن للرزق فلعل الله تعالى بسبب حسن نيته في قضاء دينه والمساعدة الى فكك عنقه بما عنده يجعل له بالرزق من حيث لا يحتسب ولا يحتاج الى الزكاة .

ج ١٢ (هل يعتبر في اعطاء الغارم من الزكاة عدم صرف الدين في المعصية؟) - ١٩١ -

(واما ثانياً) فانه ليس الفقر إلا عدم ملك مؤنة السنة وهذا لا يستلزم الحاجة الى الزكاة في الحاضر وان كان من أهلها باعتبار فقره وانما يحتاج اليها لاتمام مؤنة السنة ، ومع فرض احتياجه الى الزكاة كما ادعوه فهو لا يصلح مستنداً لما ذكره .

وبالجملة فكلهم في المقام لما كان غير مبني على خبر ولا دليل شرعي وانما هو مجرد اعتبارات وتخريجات فالباب في ذلك واسع ، وأنت إذا رجعت الى الاخبار التي ذكرناها لا ترتاب في صحة ما ذكرناه وظهوره منها كما بيناه .

وثانيتها - ان ظاهر كلمة الاصحاب الاتفاق على اشتراط الاداء عن الغارمين بان لا يكون ما استدأنوه في معصية و الاخبار المتقدمة صريحة في ذلك كما عرفت ، وبعضها وان كان مطلقاً لكن يجب حملها على مقيدتها . وبذلك يظهر لك ما في مناقشة السيد السند في المدارك ومن اقتفاه كالفاضل الخراساني في الذخيرة .

قال في المدارك : واشترط الاصحاب في جواز الدفع الى الغارم أن لا يكون استدأنته في معصية ، واستدلوا عليه بان في قضاء دين المعصية حملاً للغريم على المعصية وهو قبيح عقلاً فلا يكون متعبداً به شرعاً ، وبما روى عن الرضا (ع) (١) انه قال : « يقضى ما عليه من سهم الغارمين اذا كان أنفقه في طاعة الله عز وجل واذا كان أنفقه في معصية الله فلا شيء له على الامام » ويمكن المناقشة في الأول بان اعانة المستدين في المعصية انما تقبح مع عدم التوبة لا مطلقاً ، وفي الرواية بالظعن في السند فاننا لم نقف عليها مسندة في شيء من الاصول ، ومن ثم ذهب المصنف في المعتبر الى جواز اعطائه مع التوبة من سهم الغارمين وهو حسن . انتهى .

أقول : بل الدليل على ما ذكره الاصحاب إنما هو هذه الاخبار الواضحة الدلالة على ذلك ولكنه معذور حيث لم يقف عليها كما يفصح عنه انكاره لوجود هذه الرواية عن الرضا (ع) في شيء من الاصول وهي في كتاب السكا في لكنها حيث

(١) وهي رواية محمد بن سليمان المتقدمة ص ١٨٨

— ١٩٢ — (هل يعطى الغارم من الزكاة لو جهل مصرف الدين؟) ج ١٢

لم تكن في كتاب الزكاة وإنما هي في كتاب الديون لم يطلع عليها وكذا غيرها من ما نقلناه وإما ما نقله عن المعبر من جواز إعطائه مع التوبة فالظاهر أنه مبنى على ما أجاب به هنا عن التعليل الذي استدل به الأصحاب على عدم جواز الدفع من هذا السهم لمن أنفق ما استدانه في معصية وأنه مع التوبة لا يقبح الاداء عنه وإن كان كذلك .

وأنت قد عرفت أنا لا نعتمد على هذه التعليلات الواهية وإنما العلة هي النصوص المذكورة والتوبة لا مدخل لها في ذلك ، لأن الظاهر أن إيجاب الشارع للقضاء عليه من غير أن يعطى من هذا السهم ما يقضى به عن نفسه إنما وقع عقوبة له في ما فعل من صرف ما استدانه في المعصية كما ينادى به قول الرضا عليه السلام في الرواية الأولى (١) : يسمى له في ماله ويرده عليه وهو صاغر .

وبالجملة فإن الأخبار وكلمة الأصحاب متفقة على أن الدفع من هذا السهم مخصوص بمن استدان في غير معصية ، والخروج عن ذلك من غير دليل واضح مع كونه تحكما محضاً جراً لا يخفى على المنصف . إلا أن ذلك إنما هو بالنسبة إلى من وقف على الأخبار المذكورة وأما من لم يقف عليها فهو معذور في ما ذكره . إلا أن الحكم في المسألة قبل تتبع الأدلة الشرعية من مظانها مشكل فنسأل الله تعالى لنا ولهم المسامحة بحجوده ومغفرته .

وثالثها - أنه قد ذكر الأصحاب أنه لو جهل مصرف الدين في طاعة أو معصية فإنه يعطى من سهم الغارمين ، ونقل عن الشيخ القول بالمنع ، قالوا وربما كان مستنده رواية محمد بن سليمان المتقدمة في أول الأخبار السابقة (٢) وقوله فيها : قلت فما لهذا الرجل الذي إئتمنه وهو لا يعلم في ما أنفق في طاعة الله عز وجل أم في معصيته؟ قال يسمى له في ماله ويرده عليه وهو صاغر ، قالوا : وهذه الرواية ضعيفة جداً فلا يمكن التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل ، لأن الأصل في تصرفات المسلم

ج ١٢ (هل يعطى الغارم من الزكاة لو جهل مصرف الدين ؟) - ١٩٣ -

وقوعها على الوجه المشروع ، ولأن تتبع مصارف الاموال عسر .

أقول : الظاهر ان الخبر المذكور لا دلالة فيه على ما ذكره من انه متى جهل الامام حال انفاقه لم يدفع له من هذا السهم ، وبيان ذلك ان الظاهر ان المرجع في الانفاق الى كونه طاعة أو معصية إنما هو الى المنفق لأنه المتولى لذلك ، واطلاع الناس على ذلك أمر نادر غالباً سيما اذا كان مستور الظاهر ، وحينئذ فيرجع الحكم اليه فان أنفق في طاعة جاز له الأخذ من هذا السهم وحل له ذلك وان أنفق في معصية حرم عليه الأخذ منه . واما الحكم بالنسبة الى الامام فانه ان اطلع على أحد الأمرين عامله به وان لم يطلع ولا سيما مع كونه مستور الظاهر غير معروف بالفسق فانه يدفع اليه بناء على ظاهر الحال ولسكنه يحرم عليه في ما بينه وبين الله ان كان ما استدانه قد أنفق في المعصية ، وحينئذ فيرجع قوله عليه السلام : « اذا كان أنفق في طاعة الله ، الى ما لو علم الانفاق بكونه في طاعة أو بئى في ذلك على حسن ظاهره كما يشير اليه قوله عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج « لم يكن بمفسد ولا مسرف ، وقوله في رواية صباح بن سيابة « لم يكن في فساد ولا إسراف ، فان مرجع ذلك الى الحكم بحسن الظاهر .

والرواية عند التأمل فيها لا منافاة فيها لما ذكرناه ، لأنه لما ذكر عليه السلام انه انما يعطيه الامام اذا أنفق في طاعة الله واما اذا أنفق في المعصية فلا شيء له رجوع له الراوى وقال له ان صاحب هذا الدين لا علم له بكونه أنفق في طاعة أو معصية ، أجابه عليه السلام بما معناه ان صاحب الدين لا مدخلية له في ذلك وإنما المرجع فيه الى المستدين فان كان قد أنفق ما استدانه منه في معصية وجب عليه أن يسعى له فيه ويرده عليه وهو صاغر . هذا حاصل جوابه عليه السلام . وجهل الانفاق هنا إنما نسب الى صاحب الدين لا الى الامام حتى يتم ما توهموه من الخبر من أنه متى جهل الامام وجهه الانفاق لم يدفع له من هذا السهم ، غاية الأمر ان الامام عليه السلام للتفصيل الذى ذكره أولا وعلم منه الحكم اجمل في الجواب ثانياً اعتماداً على ما قدمه من التفصيل .

هكذا حقق المقام ولا تصخ الى ما سبق من الآوهام .
ورابعها - قال الشيخ في المبسوط : واما الغارمون فصنفان : صنف استدانوا
في مصلحتهم في غير معصية ثم عجزوا عن ادائه فمؤلاء يعطون من سهم الغارمين
بلا خلاف ، وقد ألحق بهذا قوم ادانوا مالا في دم بان وجد قتيل لا يدري من
قتله وكاد ان تقع بسببه فتنة فتحمل رجل ديته لأهل القبيلة فمؤلاء ايضاً يعطون
اغنياء كانوا أو فقراء لقوله في المسألة (١) : لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة : غاز في
سبيل الله او عامل عليها أو غارم ، والحق به ايضاً قوم تحملوا في ضمان مال بان
يتلف مال رجل ولا يدري من أتلفه وكاد ان تقع بسببه فتنة فتحمل رجل قيمته
واطفاء الفتنة . انتهى .

وبذلك صرح كثير من الأصحاب بمن تأخر عنه : منهم - العلامة في أكثر كتبه
وابن حمزة ، وظاهرهم دفع ذلك من سهم الغارمين ، ولم أقف فيه على نص من
طريقنا والرواية التي ذكرها الشيخ الظاهر انها من طرق المخالفين ، ولو اريد
الدفع من سهم سبيل الله - بناء على ما هو الأشهر الاظهر من أن مصرفه جميع
الطاعات وإصلاح ذات البين من أعظمها - فهو جيد .

وروى ابن ادریس في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب
في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (٢) ان محمد بن خالد قال : « سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الصدقات فقال إقسمها في من قال الله عز وجل ولا تعطين من سهم الغارمين
الذين ينادون بنداء الجاهلية شيئا . قلت وما نداء الجاهلية ؟ قال هو الرجل يقول
يا لبني فلان فيقع بينهم القتل والدماء فلا تؤدوا ذلك من سهم الغارمين ، ولا الذين
يغرمون من مهوور النساء ، ولا أعليه إلا قال ولا الذين لا يباليون ما صنعوا في أموال
الناس ، وفي هذا الحديث إيماء الى ما ذكره الأصحاب .

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٥٩

(٢) الوسائل الباب ٤٨ من المستحقين للزكاة ، وفيه (يا بني فلان)

وخامسها - قد صرح الأصحاب بأنه لو كان له دين على فقير جاز له مقاضته به من الزكاة ، وهو من ما لا خلاف فيه .

ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الكليني في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (١) قال : « سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن دين لى على قوم قد طال حبسه عندهم لا يقدرّون على قضائه وهم مستوجبون للزكاة هل لى أن أدعه وأحتسب به عليهم من الزكاة ؟ قال نعم » .

وعن عقبة بن خالد (٢) قال : « دخلت أنا والمعلّى وعثمان بن عمران على أبى عبد الله عليه السلام فلما رأنا قال مرحباً بكم وجوه تحبنا ونحبها جعلكم الله معنا فى الدنيا والآخرة فقال له عثمان جعلت فداك فقال له أبو عبد الله عليه السلام نعم مه . قال انى رجل موسى فقال له بارك الله لك فى يسارك قال فيجئنى الرجل فيسألنى الشئ وليس هو إبان زكأتى ؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام القرض عندنا بثمانية عشر والصدقة بعشر وماذا عليك إذا كنت كما تقول موسى أعطيته فاذا كان إبان زكأتك احتسبت بها من الزكاة ، يا عثمان لا ترده فان رده عند الله عظيم ، يا عثمان انك لو علمت ما منزلة المؤمن من ربه ما توانيت فى حاجته ، ومن أدخل على مؤمن سروراً فقد أدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء حاجة المؤمن يدفع الجنون والجذام والبرص » .

وروى الكليني فى الموثق عن سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سألت عن الرجل يكون له الدين على رجل فقير يريد أن يعطيه من الزكاة ؟ فقال ان كان الفقير عنده وفاء بما كان عليه من الدين من عرض من دار أو متاع من متاع البيت أو يعالج عملاً يتقلب فيه بوجهه فهو يرجو أن يأخذ منه ما له عنده من دينه فلا بأس أن يقا صه بما أراد أن يعطيه من الزكاة أو يحتسب بها ، وان لم يكن عند

(١) و (٣) الوسائل الباب ٤٦ من المستحقين للزكاة

(٢) الفروع ج ١ ص ١٦٣ باب القرض ، وفى الوسائل الباب ٤٩ من المستحقين للزكاة

و ٢٥٥ من فعل المعروف

الفقير وفاء ولا يرجو أن يأخذ منه شيئاً فليعطه من زكاته ولا يقاصه بشيء من الزكاة، وذكر شيخنا الشهيد الثاني أن المقاصة احتساب الزكاة على الفقير ثم أخذها مقاصة من دينه ، وقيل هي القصد الى اسقاط ما في ذمة الفقير للزكاة من الدين على وجه الزكاة ، وهو أظهر .

قال في المدارك : وفي معنى الفقير الغنى اعني مالك قوت السنة اذا كان بحيث لا يتمكن من اداء الدين .

ولا يخفى ما فيه : أما أولاً - فلأنه خلاف ما اتفقت عليه الاخبار وكلمة الاصحاب من غير خلاف يعرف في الباب من اشتراط الفقر في المستحق وان الغنى وهو المالك مؤنة سنة لا يجوز أن يعطى منها ، والفرق بين الاعطاء ابتداء والمقاصة من ما لا دليل عليه فلا وجه له .

والظاهر ان منشأ الشبهة عنده هو ما تقدم في الموضع الاول من انه بآداء ما عليه من الدين يكون فقيراً محتاجاً الى الزكاة لفقره فلا معنى لان يعطى ما عليه من الدين ثم يأخذ الزكاة .

وفيه ما عرفت وانه ليس كل فقير يحتاج في الحاضر الى الزكاة وان احتاج اليها في وقت آخر ، فلو فرضنا ان شخصاً عنده الف درهم جنساً أو نقداً وهي مؤنة سنته وعليه مائة درهم ديناً فلو أعطى تلك المائة نقص ما عنده عن مؤنة سنته وصار فقيراً يحل له أخذ الزكاة ، ولا ريب ان الواجب عليه اعطاء ما عليه من الدين لكونه مقتدرأ عليه فهو داخل تحت الاوامر الدالة على وجوب الوفاء بالدين ولا يحل له حبسه مع المطالبة ، واحتساب ما عليه من الدين من وجه الزكاة غير جائز لكونه غنياً كما عرفت .

واما ثانياً - فلما عرفت من الاخبار المتقدمة فانها ظاهرة بل صريحة في عدم ملك مؤنة السنة بل عدم القدرة على اداء الدين ، اما صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج فلقوله فيها لا يقدر على قضائه وهم مستوجبون للزكاة ، واما رواية عتبة بن

ج ١٢ ﴿يجوز قضاء الدين عن الميت والمقاصة به من الزكاة﴾ - ١٩٧ -

خالد فلقوله «يجب على الرجل فيسألني، ومالك مؤنة سنة لا يسأل، وأما مؤنة سماعة فالفرق بين الموضوعين فيها لا يخلو من اجمال، وتوضيحه بتوفيق الله وعونه سبحانه انه لما كان الفقير هو الغير المالك لمؤنة سنة فعلاً أو قوة فقد يملك اشياء وان كانت لا تنفي بمؤنة السنة وان وفيت بدينه وزيادة وقد لا يملك شيئاً بالكلية، فامرهم عليهم السلام بالاحتساب في الحالة الاولى من حيث الفقر وان امكنه اداء الدين ومنعه من الاحتساب في الحالة الثانية وذلك لانه معسر فيجب انظاره كما دلت عليه الآية (١) والاحتساب استيفاء وقبض للدين وهو غير جائز شرعاً بالنسبة الى المعسر لوجوب انظاره الى ميسرة فلذا منعه من الاحتساب عليه وأمره باعطائه من الزكاة.

وسادسها - لو كان الدين على ميت جاز أن يقضى عنه من هذا السهم وان يقاص به، وهو من ما لا خلاف فيه وعليه تدل الأخبار :

ومنها - ما تقدم (٢) من صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج ورواية صباح بن سيابة وهما دالتان على القضاء .

ورواية يونس بن عمار (٣) قال : «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول قرض المؤمن غنيمة وتمجيل اجر، ان أيسر قضاك وان مات قبل ذلك احتسبت به من الزكاة» .

ورواية ابراهيم بن السندی عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : «قرض المؤمن غنيمة وتمجيل خير، ان أيسر أدى وان مات احتسب به من زكاته، ونحوهما غيرهما وهما دالتان على الاحتساب .

وروى زرارة في الصحيح أو الحسن على المشهور (٥) قال : «قلت لابي عبدالله

(١) وهي قوله تعالى : «وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة» سورة البقرة الآية ٢٨١

(٢) ص ١٨٨ و ١٨٩

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٤٩ من المستحقين للزكاة

(٥) الوسائل الباب ١٨ من المستحقين للزكاة

— ١٩٨ — (هل يشترط في جواز الاداء عن الميت من الزكاة قصور تركته؟) ج ١٢

رجل حلت عليه الزكاة ومات ابوه وعليه دين أيؤدى زكاته في دين ابيه وللأبن مال كثير ؟ فقال ان كان ابوه أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فیه عنه قضاء من جميع الميراث ولم يقضه من زكاته ، وان لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكاته من دين ابيه فاذا أداها في دين ابيه على هذه الحال اجزأت عنه ، إذا عرفت ذلك فاعلم انه قد اختلف الأصحاب (رصوان الله عليهم) في انه هل يشترط في جواز الاداء عن الميت من الزكاة قصور تركته عن الوفاء بالدين أم لا؟ قولان ذهب الى الأول الشيخ في المبسوط وابن الجنيدي على ما نقل عنهما والى الثاني الفاضلان .

ويدل على الأول حسنة زرارة المذكورة أو صحيحته على المختار ، وموردها وان كان الأب إلا أن الظاهر انه لا خصوصية له فيتعدى الى غيره كما في سائر الأحكام .

واستدل العلامة في المختلف على الثاني بعموم الأمر باحتساب الدين على الميت من الزكاة (١) ولأنه بموته انتقلت التركة الى ورثته فصار في الحقيقة عاجزاً ولا يخفى ما في هذا الاستدلال ؛ اما العموم فانه يجب تخصيصه بالصحيحة المذكورة كما هو القاعدة المطردة . واما انتقال التركة فانه في موضع النزاع ممنوع لصريح قوله عز وجل في غير موضع « من بعد وصية يوصى بها أو دين » (٢) فانها صريحة في عدم الانتقال مع الدين والوصية النافذة كما لا يخفى .

ثم انه لا يخفى انه لا فرق في جواز قضاء الدين عن الميت أو مقاضته به بين أن يكون أجنبياً أو واجب النفقة وهو موضع وفاق بينهم ، ويدل عليه حسنة زرارة المتقدمة أو صحيحته .

وكذا لو كان الدين على من تجب نفقته مع كونه حياً فانه يجوز القضاء عنه

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب الدين

(٢) سورة النساء الآية ١٣ و ١٧

أو مقاصته من غير خلاف .

ويدل عليه موثقة اسحاق بن عمار (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل على أبيه دين ولا يبه مؤنة أيعطى أباه من زكاته يقضى دينه ؟ قال نعم ومن أحق من أبيه ، .

وسابعا - انه لو صرف الغارم ما دفع اليه في غير وجه الغرم فهل يجب استعادته أم لا ؟ قولان ذهب الى الأول المحقق في المعتمد والشرائع ، والى الثاني الشيخ ، وعلمه بانه ملسكة بالقبض فلا يحكم عليه بوجوب الاعادة . واجاب في المعتمد بانه ملسكة ليصرفه في وجه مخصوص لا يسوغ له غيره . واستحسنه في المدارك والمسألة محل توقف لعدم النص وان كان ما ذكره لا يخلو من قرب .

السابع - من الأصناف المتقدمة سبيل الله ، وهل هو الجهاد خاصة أو ما يشمل جميع القرب والخيرات والمصالح ؟ قولان صرح بالأول الشيخ في النهاية والشيخ المفيد في المقنعة والصدوق في الفقيه ، والمشهور الثاني وهو الظاهر من الأدلة .

ويدل عليه ما نقله الثقة الجليل على بن ابراهيم في تفسيره (٢) في تنمة الحديث المتقدم ذكره في الأصناف المتقدمة عن . العلم عليه السلام قال : « وفي سبيل الله قوم يخرجون الى الجهاد وليس عندهم ما يتقوون به أو قوم مؤمنون ليس عندهم ما يجزون به أو في جميع سبل الخير ، فعلى الامام ان يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج والجهاد ، .

وما رواه ابن بابويه في الصحيح عن علي بن يقطين (٣) انه قال لابي الحسن الاول عليه السلام يكون عندى المال من الزكاة فأحج به مالى وأقاربى ؟ قال لا بأس ، . وما رواه ثقة الإسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (٤)

(١) الوسائل الباب ١٨ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٦ من المستحقين للزكاة رقم ٧

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٤٢ من المستحقين للزكاة

قال : « سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا جالس فقال اني أعطى من الزكاة فاجمعه حتى أحج به ؟ فقال نعم يأجر الله من يعطيك ، واحتمال الدفع هنا من حيث الفقر يمكن بل هو الظاهر .

ونما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر من نوادر احمد بن محمد بن ابي نصر عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألته عن الصلوة أيجبه الرجل من الزكاة ؟ قال نعم ، .

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه المشايخ الثلاثة عن الحسن بن راشد (٢) قال : « سألت أبا الحسن العسكري عليه السلام بالمدينة عن رجل أوصى بمال في سبيل الله قال سبيل الله شيعتنا ، .

وباسانيدهم عن الحسين بن عمر (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان رجلاً أوصى إلى بشىء في سبيل الله ؟ فقال لي إصرفه في الحج . قال قلت أوصى إلى في السبيل قال إصرفه في الحج فاني لا أعلم شيئاً في سبيل الله أفضل من الحج ، وفي رواية أحدهم (٤) لا أعلم سبيلاً من سبله أفضل من الحج .

وجمع بينهما في الفقيه فقال : وهذان الحديثان متفقان وذلك انه يصرف ما أوصى به في السبيل الى رجل من الشيعة بحج به . ونقل ذلك الشيخ عنه ثم قال وهذا وجه حسن .

ولا يخفى ما في كلاميهما (طاب ثراهما) فان سبيل الله إما ان يخص بالجهاد كما هو أحد القولين أو يفسر بما هو أعم من جميع القربات والطاعات ، والمعنى الأول لا مجال لاغتباره هنا ، وعلى الثاني فلا تنافي ليجتاج الى الجمع بين الخبرين . ثم انه يفهم من جملة من الأخبار ان حمل سبيل الله على الجهاد إنما هو تقيية حيث أن مذهبهم تفسير سبيل الله بذلك (٥) وهي في باب الوصايا :

(١) الوسائل الباب ٤٢ من المستحقين للزكاة

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣٣ من الوصايا

(٥) المحلى ج ٦ ص ١٥١ ونيل الاوطار ج ٤ ص ٢٣٦

ج ١٢ (هل يعتبر في سهم سبيل الله الحاجة ؟) - ٢٠١ -

ومنها - ما رواه في الكافي عن يونس بن يعقوب (١) : ان رجلاً كان به ماذن ذكر ان أباه مات وكان لا يعرف هذا الأمر فأوصى بوصية عند الموت وأوصى أن يعطى شيء في سبيل الله فستل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف يفعل به واحبرناه انه كان لا يعرف هذا الأمر ؟ فقال لو أن رجلاً أوصى الى أن أضع في يهودى أو نصرانى لو وضعته فيهما ؟ ان الله عز وجل يقول : « فمن بدله بعد ما سمعه فانما أثمه على الذين يبدلونه » (٢) فانظروا الى من يخرج الى هذا الوجه - يعنى بعض الثغور - فابعثوا به اليه .

ثم انه هل يشترط في الدفع من هذا السهم الحاجة أم لا ؟ ظاهر شيخنا الشهيد الثانى في المسالك بل صريحه الأول ، حيث قال : ويجب تقييده بان لا يكون فيه معونة لغنى مطلق بحيث لا يدخل في شيء من الأصناف الباقية فيشترط في الحاج والزائر الفقير أو كونه ابن سبيل أو ضعيفاً ، والفرق بينهما حينئذ وبين الفقير ان الفقير لا يعطى الزكاة ليحج بها من جهة كونه فقيراً ويعطى لسكونه في سبيل الله . انتهى .

وقال العلامة في التذكرة بعد أن ذكر انه يدخل في سهم سبيل الله مؤنة الزوار والحجيج : وهل يشترط حاجتهم ؟ اشكال ينشأ من اعتبار الحاجة كغيره من أهل السهام ومن اندراج اعانة الغنى تحت سبيل الخير . انتهى .

وقال السيد السند في المدارك بعد نقل كلام جده (قدس سرهما) : وهو مشكل لان فيه تخصيصاً لعموم الأدلة من غير دليل ، والمعتمد جواز صرف هذا السهم في كل قرابة لا يتمكن فاعلها من الاتيان بها بدونه ، وإنما صرنا الى هذا القيد لأن الزكاة انما شرعت بحسب الظاهر لدفع الحاجة فلا تدفع مع الاستغناء عنها ومع ذلك فاعتباره محل تردد . انتهى .

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الوصايا

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٨

أقول : لا يخفى ان ههنا ثلاث صور : إحداها - أن يكون فقيراً لا مال له بالكلية أو له مال لا يتمكن منه كإبن السبيل والضيف ، وهذا من ما لا إشكال في جواز الدفع اليه من هذا السهم .

الثانية - أن يكون غنياً متمكناً من كل ما يريد من ابواب القربات والطاعات وهذا محل الإشكال في جواز الدفع اليه من هذا السهم ، وهو الذى منع من الدفع اليه شيخنا الشهيد في المسالك ، وهو أحد وجهى الإشكال في كلام العلامة .

الثالث - من كان مالكا مؤنة سنة بالفعل والقوة لكنه لا يتمكن بذلك من الحج ونحوه ، وظاهر عبارة شيخنا الشهيد الثانى المنع أيضاً من الدفع اليه لصدق الغنى ، وكذا ظاهر كلام العلامة باعتبار الإشكال فيه ، وظاهر كلام السيد السند جواز الدفع اليه لأن ظاهر عبارته انه يدفع هذا السهم الى كل من لا يتمكن من تلك القرية إلا بالإعانة من ذلك السهم أعم من أن يكون فقيراً لا مال له أو له مال لكن لا يقوم بالتمسك منه .

وكيف كان فينبغى أن يعلم ان الحاجة الى الحج لا تنافى الغنى الذى هو عبارة عن ملك مؤنة السنة أو الحرفة أو الصنعة الموجهة للغنى ولكن لا يتمكن من الحج منها ، وفيه جمع بين اطلاق الأدلة وبين ما ذكره من أن الزكاة إنما شرعت لدفع الحاجة وسد الخلة . والله العالم

الثامن من الاصناف المذكورة - ابن السبيل ، وفي عبارة جمع من الأصحاب تفسيره بالمنقطع به والضيف ، وفي بعض الأول ونسبة الثانى الى الرواية .

قال شيخنا المفيد (عطر الله مرقده) فى المقنعة : وابن السبيل وهم المنقطع بهم فى الاسفار وقد جاءت رواية (١) انهم الاضياف يراد به من اضيف لحاجته الى ذلك وان كان له فى موضع آخر غنى ويسار ، وذلك راجع الى ما قدمناه . انتهى وظاهر كلامه بل صريحه التخصيص بالمعنى الأول حيث تأول الرواية بالارجاع اليه

(١) المقنعة ص ٢٩ وفى الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة

ويدل على ذلك حديث على بن ابراهيم (١) المتقدم نقله في الأصناف المتقدمة حيث قال : « وابن السبيل ابناء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله فيقطع بهم ويذهب ما لهم فعلى الامام أن يردهم الى أوطانهم من مال الصدقات » .
وظاهر الخبر اعتبار كون السفر طاعة والمشهور بين الأصحاب اشتراط الاباحة فلا يعطى من كان سفره معصية ، ولم أر من قال بمضمون الرواية إلا ابن الجنيد على ما نقل عنه حيث قيد الدفع بالمسافرين في طاعة الله والمريدين لذلك .
وليس في الباب خبر غير الرواية المذكورة ، والمسألة لا تخلو من شوب الإشكال .
وما أجاب به في المختلف عن الرواية المذكورة - من أن الطاعة تصدق على المباح بمعنى أن فاعله معتقداً اسكونه مباحاً مطيع في اعتقاده وإيقاعه الفعل على وجهه - لا يخفى ما فيه فإن الطاعة والمعصية عبارة عن موافقة الأمر ومخالفته وذلك لا يتعلق بالمباح ، واما اعتقاد الاباحة فامر خارج عن الفعل . والله العالم .

البحث الثانى - فى أوصاف المستحقين وهى على ما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) امور : الأول - الايمان الذى هو عبارة عن الإسلام مع اعتقاد امامة الأئمة الاثنى عشر (عليهم السلام) واعتبار هذا الوصف بجمع عليه نصاً وفتوى .
واستدل عليه فى المنتهى بان الامامة من أركان الدين وأصوله وقد علم ثبوتها من النبى ﷺ ضرورة فالجاحد لها لا يكون مصداقاً للرسول ﷺ فى جميع ما جاء به فيكون كافراً فلا يستحق الزكاة ، وبأن الزكاة معونة وإرفاق فلا يعطى غير المؤمن ، ولأنه محاد لله ولرسوله والمعونة والإرفاق مودة فلا يجوز فعلها مع غير المؤمن لقوله تعالى : « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله » (٢) انتهى . وهو جيد متين بل جوهر ثمين .

وما ذكره فى المدارك - حيث قال بعد نقله : وفى الدليلين بحث - ضعيف

(١) الوسائل الباب ١ من المستحقين للزكاة رقم ٧ .

(٢) سورة المجادلة الآية ٢٣

لا يعول عليه وباطل لا يرجع اليه ، وذلك فانه وان اشتهر بين المتأخرين الحكم باسلام المخالفين ولا سيما السيد المذكور وجده (قدس سرهما) حتى انجر بهما الأمر الى الحكم بعدالة النصاب الذين هم أشد نجاسة من الكلاب كما أوضحناه في شرحنا على كتاب المدارك إلا أن مقتضى اخبار أهل البيت (عليهم السلام) - وهو المشهور بين متقدمي أصحابنا - هو الحكم بكفرهم ونصبهم ونجاستهم كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتابنا الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب وفي مواضع من كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد . ولا ريب أن حديث الغدير من ما تواتر بين الفريقين واجمع على نقله رواة الطرفين بل تواتره من طرق المخالفين أشهر كما ذكرناه في دينك السكتابين (١) وارتاب بعض متعصبى المخالفين فيه التأويلات الباردة والتحولات الشاردة تعصباً وعناداً على الله ورسوله لا يخرجهم عن الدلالة ولا سيما مع اعتراف جمع منهم بالدلالة على ذلك . وبالجملة فذيل البحث في المسألة واسع ومن أراد الوقوف على صحة ما ذكرناه فليرجع الى السكتابين المذكورين .

واما كون الزكاة معونة وارفاقاً فهو ظاهر من الاخبار الواردة في العلة في وضع الزكاة (٢) واما كون المخالفين داخلين في آية المحادة لله ورسوله فهو معلوم من كفرهم ونصبهم للشيعه الذى هو أظهر من الشمس في دائرة النهار ، بل للآئمة (عليهم السلام) كما صرحت به جملة من الاخبار التي استوفيناها في كتابنا الشهاب الثاقب .

ثم ان من الاخبار الدالة على أصل المسألة صحيحة بريد بن معاوية العجلي (٣) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الأمر ... الى ان قال : وقال كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلالته ثم من الله عليه وعرفه الولاية فانه يؤجر عليه إلا الزكاة فانه يعيدها لانه وضعها في غير مواضعها لأنها لأهل الولاية . .

(١) راجع الغدير ج ١ ص ١٤ الى ١٥١ و ٢٩٤ الى ٢١٣ الطبعة الثانية (٢) تقدمت

ص ١٠ و ١١ (٣) الوسائل الباب ٢٣ من وجوب الحج و ٢ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (هل يعطى غير المؤمن الزكاة مع تعذر المؤمن ؟) - ٢٠٥ -

وما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن على المشهور وابن بابويه في الصحيح عن زرارة وبكير والفضيل ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (١) : « أنهما قالَا في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء الحُرورية والمرجئة والعثمانية والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسن رأيه أيعيد كل صلاة صلاحها أو صوم أو زكاة أو حج أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك ؟ قال ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بد أن يؤديها لأنه وضع الزكاة في غير موضعها وإنما موضعها أهل الولاية » .

وفي رواية أبي بصير (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون له الزكاة وله قرابة محتاجون غير عارفين أيعطيهم من الزكاة ؟ قال لا ولا كرامة لا يجعل الزكاة وقاية لماله يعطيهم من غير الزكاة أن أراد » .

وروى في التهذيب عن إبراهيم الأوسى عن الرضا عليه السلام (٣) قال : « سمعت أبا يقول كنت عند أبي يوماً فأتاه رجل فقال أني رجل من أهل الري ولي زكاة فالي من أدفعها ؟ فقال أيتها . فقال أليس الصدقة محرمة عليكم ؟ فقال بلى إذا دفعتها إلى شيعتنا فقد دفعتها البنا . فقال أني لا أعرف لها أحداً ؟ فقال فانتظر بها سنة . قال فإن لم أصب لها أحداً ؟ قال انتظر بها سنتين ... حتى بلغ أربع سنين . ثم قال له ان لم تصب لها أحداً فصرها صراراً واطرحها في البحر فإن الله عز وجل حرم أموالنا وأموال شيعتنا على عدونا ، إلى غير ذلك من الأخبار التي يطول بنقلها الكلام .

بقي الكلام هنا في مواضع : أحدها - ظاهر كلام جملة من الأصحاب أنه مع تعذر المؤمن فإنه لا يعطى غيره ناصباً كان أو مستضعفاً ، ونقل بعض أفاضل متأخري المتأخرين قولاً بجواز إعطاء المستضعف والحال هذه .

(١) الوسائل الباب ٣ من المستحقين للزكاة . والصدوق يرويه في العلل ص ١٣١

(٢) الوسائل الباب ١٦ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ٥ من المستحقين للزكاة

— ٢٠٦ — (هل يستثنى المؤلفه قلوبهم من اعتبار الايمان في مصرف الزكاة؟) ج ١٢

ويدل على المشهور الأخبار المتقدمة وغيرها من ما دل على تخصيص باهل الولاية .

ويدل على القول المشار اليه رواية يعقوب بن شعيب الحداد عن العبد الصالح عليه السلام (١) قال: « قلت له الرجل منا يكون في أرض منقطعة كيف يصنع بركة ماله؟ قال يضعها في اخوانه وأهل ولايته . فقلت فان لم يحضره منهم فيها أحد ؟ قال يبحث بها اليهم . قلت فان لم يجد من يحملها اليهم ؟ قال يدفعها الى من لا ينصب . قلت فغيرهم ؟ فقال ما لغيرهم إلا الحجر . »

ورد هذه الرواية في المعتمد بضعف السند ، وردها في المنتهى بانها شاذة ، وكيف كان فالخروج عن مقتضى تلك الروايات الكثيرة الصريحة ولا سيما رواية ابراهيم الأوسى بهذه الرواية مشكل .

نعم يبقى الإشكال في جملة من عوام الشيعة الضعفة العقول ممن لا يعرفون الله سبحانه إلا بهذه الترجمة حتى لو سئل عنه من هو ؟ لربما قال محمد أو علي ، ولا يعرف الأئمة (عليهم السلام) كلا ولا يعرف شيئاً من المعارف الخمس أصلاً فضلاً عن التصديق بها ، والظاهر ان مثل هؤلاء لا يحكم بإيمانهم وان حكم باسلامهم واجراء أحكام الاسلام عليهم في الدنيا ، واما في الآخرة فهم من المرجئين لأمر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم . وفي اعطاء هؤلاء من الزكاة اشكال لاشتراط ذلك بالايان وهو غير ثابت ، وليس كذلك النكاح والميراث ونحوهما فان الشرط فيها الاسلام وهو حاصل . وبالجملة فالأقرب عندي عدم اجزاء اعطائهم . والله العالم .

وثانيها - انه قد صرح جمع من الأصحاب باستثناء المؤلفه من هذا الحكم ، وهو مبني على أمرين : أحدهما - تفسير المؤلفه بمن يتألف للجهاد من الكفار أو المسلمين كما تقدم نقله عنهم ، وثانيهما - على ان الجهاد في زمان الغيبة جائز ، وفي كل من الحكيم إشكال ولهذا ان الشيخ في النهاية صرح بسقوطه وكذا صرح

(١) الوسائل الباب ٥ من المستحقين للزكاة

بسقوط سهم السعاة وسهم الجهاد ، قال واذا لم يكن الامام ظاهراً ولا من نصبه
حاصلاً فرقت الزكاة في خمسة أصناف من الذين ذكرناهم وهم الفقراء والمساكين
وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل وسقط سهم المؤلفة قلوبهم وسهم السعاة وسهم
الجهاد ، لأن هؤلاء لا يرجدون إلا مع ظهور الامام ، لأن المؤلفة إنما يتألفهم
الامام ليجاهدوا معه والسعاة أيضاً إنما يكونون من قبله عليه السلام في جمع الزكوات
والجهاد أيضاً إنما يكون به أو بمن نصبه فاذا لم يكن هو ظاهراً ولا من نصبه فرق
في من عداهم . انتهى .

هذا . وقد عرفت سابقاً ان المستفاد من الأخبار التي قدمناها ان المراد من
التأليف ليس إلا لأجل البقاء على الاسلام بعد الدخول فيه . وبيننا ان ذلك ساقط
في زمن الغيبة .

واستثنى في المدارك أيضاً وقبله جسده في المسالك بعض أفراد سبيل الله
ووجهه غير ظاهر .

وثالثها - انه لا خلاف بين الأصحاب في ان أطفال المؤمنين يعطون من
الزكاة دون أطفال غيرهم .

ويدل عليه أخبار عديدة : منها - رواية أبي بصير (١) قال : « قلت لأبي عبد الله
عليه السلام الرجل يموت ويترك العيال أيعطون من الزكاة ؟ فقال نعم حتى ينشأوا ويلبغوا
ويسألوا من أين كانوا يعيشون اذا قطع ذلك عنهم . فقلت انهم لا يعرفون ؟ فقال
يحفظ فيهم ميتهم ويجب اليهم دين أبيهم فلا يلبثون أن يهتّموا بدين أبيهم ، فاذا
بلغوا وعدلوا الى غيركم فلا تعطوهم » .

ورواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « ذرية الرجل المسلم اذا
مات يعطون من الزكاة والفطرة كما كان يعطى أبوه حتى يبلغوا فاذا بلغوا وعرفوا
ما كان أبوه يعرف اعطوا وان نصبوا لم يعطوا » .

ورواية عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « قلت لأبي الحسن عليه السلام رجل مسلم مملوك ومولاه رجل مسلم وله مال يزكيه والمملوك ولد صغير حر أيجزى مولاه أن يعطى ابن عبده من الزكاة ؟ فقال لا بأس به . »

وروى عبدالله بن جعفر في كتاب قرب الاسناد عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام عيال المسلمين اعطيهم من الزكاة فاشترى لهم منها ثياباً وطعاماً وارى ان ذلك خير لهم ؟ قال فقال لا بأس . » وظواهر هذه الاخبار تدل على ان الدفع اليهم أعم من أن يدفع الى وليهم أو اليهم إذا كانوا ممن يمكنهم التصرف في الأخذ والعطاء والبيع والشراء . ونقل عن العلامة في التذكرة انه صرح بانه لا يجوز دفع الزكاة الى الصغير وان كان مميزاً ، واستدل عليه بانه ليس محلاً لاستيفاء ماله من الغرماء فكذلك هنا وفيه ما عرفت .

قال : ولا فرق بين أن يكون يتيماً أو غيره فان الدفع الى الولي فان لم يكن له ولي جاز ان يدفع الى من يقوم بامرّه ويعتنى بحاله . قال في المدارك بعد نقل هذا عنه : ومقتضى كلامه (رحمه الله) جواز الدفع الى غير ولي الطفل اذا لم يكن له ولي ، ولا بأس به اذا كان مأموناً بل لا يبعد جواز تسليمها الى الطفل بحيث يصرف في وجه يسوغ للولي صرفها فيه . انتهى . وهو جيد وفيد تأييد لما أشرنا اليه آنفاً .

ثم ان ظواهر الاخبار المتقدمة جواز اعطاء الاطفال وان ثبت اشتراط العدالة في المستحق فان حكم الاطفال مستثنى بهذه الاخبار ، واخبار اشتراط العدالة على تقدير ثبوتها لا دلالة فيها على دخول الاطفال في ذلك ، فما ذكره شيخنا الشهيد الثاني - من ان اعطاء الاطفال انما يتم اذا لم تعتبر العدالة في المستحق اما لو

(١) الوسائل الباب ٤٥ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٦ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (هل تعتبر العدالة في مصرف الزكاة ؟) - ٢٠٩ -

اعتبرناها أمكن عدم جواز اعطاء الأطفال مطلقاً لعدم اتصافهم بها ، والجواز لان المانع الفسق وهو منى عنهم . انتهى - لا وجه له .

الثاني من أوصاف المستحقين - العدالة عند جملة من الاصحاب : منهم - الشيخ والمرضى وابن البراج وابن حمزة وغيرهم ، ونقل عن ابن الجنيد اعتبار بجانبه السكائر خاصة .

ونقل عن ابن بابويه انه اقتصر على اعتبار الإيمان وكذا ملار ولم يشترط شيئاً يزيد على ذلك وهو الذى عليه المتأخرون .

وهو الظاهر من إطلاق الأدلة آية ورواية ، وخصوص ما رواه في العلل عن محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس ومحمد بن يحيى جميعاً عن محمد بن احمد بن يحيى عن علي بن محمد عن بعض أصحابنا عن بشر بن بشار (١) : قال قلت للرجل - يعنى أبا الحسن عليه السلام - ما حد المؤمن الذى يعطى من الزكاة ؟ قال يعطى المؤمن ثلاثة آلاف ، ثم قال أو عشرة آلاف ، ويعطى الفاجر بقدر لان المؤمن ينفقها في طاعة الله والفاجر ينفقها في معصية الله .

نعم روى الشيخ عن داود الصرمى (٢) قال : سألت عن شارب الخمر يعطى من الزكاة شيئاً ؟ قال لا .

والجمع بينها وبين ما ذكرنا بالافتصار على استثناء شارب الخمر وقوفاً على ظاهر الخبر وان رده جملة من المتأخرين بضعف السند بناء على الاصطلاح المشهور واما ما نقل عن المرتضى (رضى الله عنه) - من الاحتجاج على ذلك باجماع الطائفة والاحتياط ويقين براءة الذمة ، قال : ويمكن أن يستدل على ذلك بكل ظاهر من قرآن أو سنة مقطوع عليها يقتضى النهى عن معونة الفساق والعصاة وتقويتهم وذلك كثير -

فلا يخفى ما فيه : اما الاجماع فمع الإغماض عن الطعن في الاستدلال به بمنوع

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المستحقين للزكاة

— ٢١٠ — (يعتبر في مصرف الزكاة ان لا يكون واجب النفقة على المالك) ج ١٢

هنا بوجود الخلاف في المسألة . واما الاحتياط فأنما يكون في مقام اختلفت فيه الأدلة ولا اختلاف في المقام بل الأدلة على القول المختار واضحة ولا معارض لها سوى رواية داود الصرمي وقد قلنا بمضمونها فاي معنى لهذا الاحتياط ؟ ولو تم هذا الاحتياط هنا لمجرى في جميع ما انفقت عليه الأدلة من الأحكام وهو من ما لا يقول به أحد من الاعلام بل ولا أحد من الانام . واما يقين البراءة فانه حاصل بما ذكرناه من الأدلة عموماً وخصوصاً كما عرفت . واما النهي عن معونة الفساق فأنما هي من حيث الفسق كما يشعر به تعليق الوصف والأمر هنا ليس كذلك ، مع ما عرفت من صراحة رواية العلل في جواز الدفع وان كان يعلم انه يصرفه في معصية الله .

واما القول باشتراط مجانبية الكبائر فلم أقف له على دليل إلا رواية داود الصرمي وهي اخص من المدعى فلا تصلح للدلالة .

الثالث من الأوصاف المتقدمة - أن لا يكون من واجبي النفقة على المالك كالأبوين وان علوا والأولاد وان نزلوا والزوجة والمملوك ، وهذا الحكم من ما لا خلاف فيه بين الأصحاب .

ويدل على ذلك من الأخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً : الأب والام والولد والمملوك والمرأة ، وذلك انهم عياله لازمون له » .

وما رواه الكليني في الموثق عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام (٢) قال : « قلت له لي قرابة انفق على بعضهم وافضل بعضهم على بعض فيأتيني إبان الزكاة لأعطيهم منها ؟ قال مستحقون لها ؟ قلت نعم قال هم أفضل من غيرهم اعطيهم . قال قلت فن ذا الذي يلزمني من ذوى قرابتي حتى لا احتسب الزكاة عليهم ؟ فقال أبوك وامك . قلت أبي وامى ؟ قال الوالدان والولد » .

(١) الوسائل الباب ١٣ من المستحقين للزكاة ، والشيخ يرويه عن الكليني

(٢) الوسائل الباب ١٥ و ١٣ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (يجوز لمن وجبت نفقته على غيره أخذ الزكاة للتوسعة) - ٢١١ -

ورواية زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال في الزكاة : « يعطى منها الاخ والاخت والعم والعمة والخال والخالة ولا يعطى الجد ولا الجدة » .
وما رواه الصدوق في كتابي الخصال والعلل في الصحيح عن أبي طالب عبدالله ابن الصلت عن عدة من اصحابنا يرفعونه الى أبي عبدالله عليه السلام (٢) انه قال : « خمسة لا يعطون من الزكاة : الولد والوالدان والمرأة والمملوك لأنه يجبر على النفقة عليهم ، فاما ما رواه الكليني في الكافي عن اسماعيل بن عمران القمي (٣) - قال : « كتبت الى أبي الحسن الثالث عليه السلام ان لي ولدا رجلا ونساء أفيجوز أن أعطيهم من الزكاة شيئا ؟ فكتب ان ذلك جائز لك » - فحمله الشيخ في التهذيب على اختصاصه بالسائل ومن حاله كحال في ان ماله لا يفي بنفقة عياله . وهو جيد .

واما ما رواه ايضا مرسل عن محمد بن جرك (٤) - قال : « سألت الصادق عليه السلام ادفع عشر مالى الى ولد ابني ؟ فقال نعم لا بأس » -
فيحتمل وجوها : منها - ان لا يكون العشر من الزكاة الواجبة بل من زكاة التجارة ونحوها ، ومنها - ان يحمل على حال الضرورة ، ومنها - ان يحمل على ان المراد إنما هو المشاورة في هبة عشر ماله أو الصدقة به على ابن ابنه وليس سؤالاً عن الزكاة . واحتمل في الوافي ايضا انه مبني على ان ولد الولد ممن لا تجب نفقته قال فان في ذلك اشتباهاً .

ورواه في كتاب الوسائل بلفظ « ولد ابنتي » وحمله على قيام الأب أو الجد لأبيه بنفقته فيكون ما يدفعه اليه جده لأمه على جهة التوسعة لا القيام بالنفقة الواجبة .
وتنقيح البحث في المسألة تتوقف على بيان مسائل : الأولى - المستفاد من بعض الأخبار انه يجوز لمن وجبت نفقته على غيره الأخذ من الزكاة من غير المنفق للتوسعة اذا كان من يقوم به لا يوسع عليه اما لعدم سعته أو معها :

(١) و (٧) الوسائل الباب ١٣ من المستحقين للزكاة

(٣) و (٤) الوسائل الباب ١٤ من المستحقين للزكاة

٢١٢ - (يجوز للمالك صرف زكاته الى واجبي النفقة عليه للتوسعة) ج ١٢

وهو صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن الاول عليه السلام (١) قال :
« سألته عن الرجل يكون أبوه او عمه او اخوه يكفيه مؤنته يأخذ من الزكاة فيتوسع
به ان كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج اليه ؟ قال لا بأس . »

وظاهر جملة من الأصحاب : منهم - العلامة في المنتهى والشهيد في الدروس والبيان
الجواز مطلقاً معللين ذلك بصدق الفقير عرفاً وعدم خروج من لم يملك قوت السنة
بوجوب النفقة عن وصف الفقير عرفاً ، فيندرج تحت الآية والعمومات الدالة على
جواز اخذ الفقير الزكاة .

ولا يخفى ما في هذا التعليل في مقابلة الاخبار المتقدمة المتفقة على انهم
لا يعطون من الزكاة . اقول : ولعله لما ذكرناه قطع العلامة في التذكرة بعدم الجواز
على ما نقل عنه .

وما ادعوه من الإندراج ممنوع فان لقائل أن يقول انهم يكونهم واجبي النفقة
وان المنفق يجري عليهم ذلك فانهم داخلون تحت الغنى الموجب لتحريم أخذ الزكاة .
نعم دلت صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج على جواز الأخذ للتوسعة اذا كانوا
لا يوسعون عليه فيجب الوقوف عليها وتخصيص تلك الاخبار بها .
واستدلوا ايضاً بالصحيحة المذكورة وقد عرفت ان موردها خاص بالتوسعة
فلا تنهض دليلاً على عموم الجواز .

ثم انهم بناء على ما نقلناه عنهم من القول بالخواز مطلقاً استثنى بعضهم الزوجة
من هذا الحكم ، قال لأن نفقتها كالعوض . وزاد بعضهم المملوك ، وقد تقدم في صدر
الكتاب من الاخبار ما يدل عليه .

الثانية - انه يجوز للمالك صرف زكاته الى واجبي النفقة عليه للتوسعة عليهم
متى كان عاجزاً عن ذلك إلا ان ظاهرها ان تلك الزكاة إنما هي زكاة التجارة ،
فاستدلال بعض أفاضل متأخري المتأخرين بها على جواز ذلك من الزكاة الواجبة
لا يخلو من نظر .

ج ١٢ ﴿يجوز للمالك صرف زكاته الى واجب النفقة عليه للتوسعة﴾ - ٢١٣ -

قال في الدروس : وروى ابو بصير جواز التوسعة بالزكاة على عياله (١) وروى سماعة ذلك بمسند أن يدفع منها شيئاً الى المستحق (٢) كل ذلك مع الحاجة . وظاهره ان ذلك من الزكاة الواجبة مع ان ظاهر الروايتين المشار اليهما كما قدمنا هما إنما ذلك من زكاة التجارة . على ان جملة منها ربما يدل بظاهره على نقصان المؤنة وان هذه الزيادة التي يأخذها من هذه الزكاة إنما هي لتتمة المؤنة لا للتوسعة الزائدة على المؤنة الواجبة كما لا يخفى على من لاحظها ، كرواية ابى بصير المذكورة في كلامه بالتقريب الذى ذكرناه في ذيلها ثمة .

قال في المدارك : يجوز للمالك ان يصرف الى قريبه الواجب النفقة غير النفقة من الحقوق اللازمة له اذا كان مستحقاً كنفقة الزوجة والمملوك ، لعدم وجوب ذلك عليه ، ولقوله عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن (٣) ، وذلك انهم عياله لازمون له ، فان مقتضى التعليل ان المانع لزوم الانفاق وهو منتف في ما ذكرناه . انتهى .

ويرد عليه عموم المنع في الاخبار المتقدمة لاتفاقها على انهم لا يعطون من الزكاة أعم من أن يكون للنفقة أو غيرها ، نعم خرج منه ما دلت عليه صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وبقي ما عداه . وما استند اليه من التعليل المذكور فيمكن أن يكون المقصود منه كما ذكره بعض الأصحاب إنما هو انهم لسكونهم لازمين له بناء على وجوب نفقتهم عليه بمنزلة الاغنياء فلا يجوز الدفع اليهم ، وعلى هذا فلا يقتضى التخصيص بما ذكره من النفقة الواجبة وعدم دخول ما يكون للتوسعة . نعم لو استند في ذلك الى مفهوم صحيحته التي ذكرناها من حيث دلالتها على ذلك وان كان ظاهرها الاخذ من الغير لم يبعد الجواز .

وبالجملة فان ظاهر كلام الاصحاب ان هنا مسألتين : الأولى منهما وهي التي

(١) الوسائل الباب ٨ من المستحقين للزكاة رقم ٤

(٢) الوسائل الباب ١٤ من المستحقين للزكاة

(٣) ص ٢١٠

قدمناها انه يجوز لواجي النفقة تناول الزكاة من غير المالك واستدلوا على ذلك بما قدمنا نقله عنه من التعليل والرواية وقد عرفت ما فيها . والثانية جواز صرف المالك زكاته عليهم في غير النفقة الواجبة عليه وقد عرفت ما فيه . والمفهوم من الروايات المتقدمة هو المنع مطلقاً واستثناء الاخذ للتوسعة . هذا كله مع اجراء المنفق عليهم النفقة الواجبة وإلا فانه يجوز لهم الاخذ قولاً واحداً .

الثالثة - قد صرح جملة من الأصحاب بعدم جواز الدفع الى الزوجة وان كانت ناشرة لو كانت فقيرة لتمسكها من الطاعة في كل وقت فتكون غنية في الحقيقة ، قال في المعتبر : لا تعطى الزوجة من سهم الفقراء والمساكين مطيعة كانت أو عاصية اجمالاً لتمسكها من النفقة .

الرابعة - يجوز الدفع الى الزوجة المستمتع بها لعدم وجوب الإنفاق عليها ، وربما قيل بالمنع لاطلاق النص وهو ضعيف ، فان النص باعتبار ما اشتمل عليه من التعليل بوجوب الإنفاق في معنى القيد كما لا يخفى .

الخامسة - المشهور بين الأصحاب انه يجوز للزوجة ان تدفع زكاتها الى الزوج مع استحقاقه وان انفق عليها منها لعموم الأدلة وانتفاء المعارض ، ونقل عن ابن بابويه المنع من اعطائه مطلقاً ، وعن ابن الجنيد الجواز لكن لا ينفق عليها منها ولا على ولدها . ولم نقف لهما على دليل .

السادسة - الظاهر انه لا خلاف في جواز اعطاء من يعول من القرابة وغيرهم اذا لم يكن من الافراد المتقدمة عملاً بعموم الأدلة وخصوص موثقة اسحاق ابن عمار المتقدمة .

واما ما رواه الشيخ في الموثق عن ابي خديجة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) - قال : لا تعط من الزكاة أحداً ممن يعول ، - فمحمول على واجبي النفقة جميعاً بين الأخبار . السابعة - لو كان من يجب نفقته من بعض الأصناف الاخر كان يكون عاملاً

ج ١٢ ﴿ يعتبر في مصرف الزكاة ان لا يكون هاشمياً ﴾ - ٢١٥ -

أو غازياً أو غارماً أو من الرقاب فلا اشكال في جواز الدفع اليه من سهام هذه الأصناف ، لعموم الآية (١) السالم من المعارض ، ولان ظاهر الأخبار المانعة من الدفع الى هؤلاء إنما هو من حيث كون المدفوع من سهم الفقراء ، ولأن ما يأخذه العامل والغازي كالأجرة ولهذا جاز لها الأخذ مع العسر واليسر ، والمكاتب إنما يأخذ لفك رقبته والغارم لوفاء دينه وهما لا يجبان على القريب اجماعاً ، وللأخبار المتقدمة في قضاء الدين عن الأب من سهم الغارمين ومن اشترى اباه من سهم الرقاب .

الرابع من الأوصاف المشار اليها آنفاً - أن لا يكون هاشمياً ويكون المعطى من غير قبيله ، وهو محل اجماع من علماء الخاصة والعامة (٢) .

والأخبار بذلك مستفيضة : منها - صحيحة محمد بن مسلم وزرارة وابي بصير أو حسنتهم على المشهور بابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (٣) قالوا : قال رسول الله ﷺ ان الصدقة أوساخ ايدي الناس وان الله قد حرم على منها ومن غيرها ما قد حرمه وان الصدقة لا تحل لبني عبدالمطلب . ثم قال أما والله لو قد قت على باب الجنة ثم أخذت بحلقته لقد علمتم اني لا أؤثر عليكم فارضوا لانفسكم بما رضى الله ورسوله لكم قالوا قد رضينا .

وصحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : لا تحل الصدقة لولد العباس ولا لنظرانهم من بني هاشم ، وصحيحة العيص بن القاسم وقد تقدمت في الصنف الثالث من أصناف المستحقين (٥) .

(١) وهي قوله تعالى : إنما الصدقات للفقراء ... ، سورة التوبة الآية ٦٩

(٢) المغني ج ٢ ص ٦٥٥ والمحلى ج ٦ ص ١٤٦ والمهذب ج ١ ص ١٧٤ ونبل الاوطار ج ٤ ص ٢٤٠ وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٩ .

(٣) الفروع ج ١ ص ١٧٩ وفي الوسائل الباب ٢٩ من المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل الباب ٢٩ من المستحقين للزكاة

(٥) ص ١٧٤

ورواية المعلى بن خنيس عن ابى عبدالله عليه السلام (١) قال : « سمعته يقول لا تحل الصدقة لاحد من ولد العباس ولا لاحد من ولد على عليه السلام ولا لنظرائهم من ولد عبدالمطلب ، الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

واما ما رواه الصدوق عن ابى خديجة سالم بن مكرم الجمل عن ابى عبدالله عليه السلام (٢) - قال : « اعطوا الزكاة من ارادها من بنى هاشم فانها تحل لهم وإنما تحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى الامام الذى من بعده وعلى الأئمة عليهم السلام ، - فحملوا على الضرورة وان النبي والأئمة (صلوات الله عليهم) لا يضطرون الى ذلك .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان البحث فى هذه المسألة يقع فى مواضع : الاول - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان تحريم الصدقة الواجبة يختص باولاد هاشم ، ونقل عن الشيخ المفيد (قدس سره) فى الرسالة الغريبة تحريم الزكاة على بنى المطلب وهو عم عبدالمطلب بن هاشم وهو منقول عن ابن الجنيد ايضاً . ويدل على المشهور عموم الآية (٣) خرج منه من انتسب الى هاشم بالاخبار المتقدمة ونحوها فيبقى ما عداه .

احتج الشيخ المفيد على ما نقل عنه بما رواه زرارة فى الموثق عن ابى عبدالله عليه السلام (٤) انه قال : « لو كان العدل ما احتاج هاشمى ولا مطلبى الى صدقة ان الله جعل لهم فى كتابه ما كان فيه سمعتهم » .

وأجاب عنه فى المعتبر بانه خبر واحد نادر فلا يخص به عموم القرآن . قال فى المدارك : وهو جيد مع انه مروي فى التهذيب بطريق فيه على بن الحسن بن فضال ولا تعويل على ما ينفرده . انتهى .

أقول : والأظهر فى الجواب عن هذه الرواية هو ما ذكره بعض مشايخنا

(١) التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ وفى الوافى باب ان الزكاة لا تحل لبنى هاشم

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من المستحقين للزكاة

(٣) وهى قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء ... » سورة التوبة الآية ٦١

(٤) الوسائل الباب ٣٣ من المستحقين للزكاة

المحققين من متأخري المتأخرين حيث قال : ويمكن أن يكون المراد بالمطلبي في الخبر من ينتسب الى عبدالمطلب ، فان النسبة الى مثله قد تكون بالنسبة الى الجزء الثاني حذراً من الالتباس كما قالوا : منافي ، في عبدمناف ، وقد صرح بذلك سيديويه كما نقله عنه نجم الأئمة (قدس سره) واختاره ، ونقل عن المبرد انه قال ان كان المضاف يعرف بالمضاف اليه والمضاف اليه معروف بنفسه فالقياس حذف الاول والنسبة الى الثاني وان كان المضاف اليه غير معروف فالقياس النسبة الى الاول ، وعلى هذا يقوى ما ذكرناه من الإحتمال إذ من المعلوم ان ما نحن فيه من ذلك القليل كما اعترف به نجم الأئمة (قدس سره) وعلى هذا فلا يكون في الخبر دلالة على مذهب المفيد (قدس سره) (فان قلت) فعلى هذا يلزم عطف الشيء على مرادفه أو ما شاكله (قلت) لا بأس بذلك فان العطف التفسيري شائع لا ترى فيه عوجاً ولا امتاً ، ومعلوم ان هاشماً لم يعقب إلا من عبد المطلب كما هو مصرح به في كتب الأصحاب وغيرهم ، فقائدة العطف التنبيه على هذا المعنى والتقرير له . انتهى وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه .

الثاني - ظاهر كلام جملة من الأصحاب الاتفاق على جواز أخذ الهاشمي للصدقة المندوبة ، ونقل عن العلامة في المنتهى انه نسبته الى علمائنا واكثر العامة (١) . ويدل على ذلك من الأخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) انه قال : « لو حرمت علينا الصدقة لم يحل لنا ان نخرج الى مكة لأن كل ماء بين مكة والمدينة فهو صدقة » .

وفي الصحيح عن جعفر بن ابراهيم الهاشمي عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « قلت له أتحل الصدقة لبني هاشم ؟ قال إنما تلك الصدقة الواجبة على الناس لا تحل لنا فاما غير ذلك فليس به بأس ، ولو كان كذلك ما استطاعوا أن يخرجوا الى مكة

(١) في نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٤٢ نقل الخلاف في ذلك ، وفي المغني ج ٢ ص ٦٥٨ فيه روايتان عن احمد ، وفي المحلى ج ٦ ص ١٤٧ عدم جواز المندوبة ايضاً .

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣٦ من المستحقين للزكاة

— ٢١٨ — (هل يجوز أخذ الهاشمي الصدقة المندوبة ؟) ج ١٢

هذه المياه عامتها صدقة .

وعن اسماعيل بن الفضل الهاشمي (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي ؟ فقال هي الزكاة . قلت فتحل صدقة بعضهم على بعض ؟ قال نعم . »

وعن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سألته عن الصدقة التي حرمت عليهم ؟ فقال هي الزكاة المفروضة . »

والعجب من العلامة (قدس سره) في التذكرة مع نقله القول بالجواز عن علمائنا واكثر العامة ذهب في الكتاب المشار اليه الى التحريم وقال : وما روى عن الامام الباقر عليه السلام - انه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ف قيل له أتشرب من الصدقة ؟ فقال إنما حرم علينا الصدقة المفروضة - من ما تفردت بروايته العامة (٣) انتهى .

والعجب انه نسب ذلك الى العامة وغفل عن هذه الروايات ، وأعجب منه موافقة شيخنا البهائي له في كتاب أربعين الحديث وجموده على كلامه من غير مراجعة لهذه الأخبار .

وبالجملة فان ظاهر الأخبار المذكورة كما ترى هو الدلالة على ما قدمنا نقله عن الأصحاب ، إلا انه قد روى الصدوق (قدس سره) في كتاب الخصال عن محمد بن عبدالرحمان العزري عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) (٤) قال : « لا تحل الصدقة لبني هاشم إلا في وجهين : إذا كانوا عطاشاً فاصابوا ماء فشربوا وصدقة بعضهم على بعض . »

وروى عبدالله بن جعفر الحميري في قرب الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام (٥) قال : « سألته عن الصدقة تحل

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣٢ من المستحقين للزكاة

(٣) المغني ج ٢ ص ٦٥٩ عن الصادق عن أبيه (ع)

ج ١٢ (القدر الجائز للهاشمي من الصدقة الواجبة عند قصور الخس) - ٢١٩ -

لبنى هاشم ؟ فقال لا ولكن صدقات بعضهم على بعض تحل لهم . فقلت جعلت فداك اذا خرجت الى مكة كيف تصنع بهذه المياه المتصلة بين مكة والمدينة وغامتها صدقة ؟ قال سم فيها شيئاً . قلت عين ابن بزيغ وغيره . قال وهذه لهم ، .
وظاهرهما من ما ينافي الاخبار الاولى إلا أن تلك الاخبار مع كثرتها معتضدة بفتوى الاصحاب بل اتفاقهم في الظاهر كما عرفت وان من خالف إنما خالف سهواً عن ملاحظة تلك الاخبار ، وللاصحاب أن يحملوا التحريم في ظاهر هذين الخبرين على السكراهة المؤكدة .

الثالث - لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) على ما نقله غير واحد في جواز اعطائهم من الصدقة الواجبة عند قصور الخس عن كفايتهم .

ويدل على ذلك قوله في موثقة زرارة (١) المتقدمة في الموضع الاول بعد ذكر ما قدمنا نقله : « ثم قال ~~يحيى~~ أن الرجل اذا لم يجد شيئاً حلت له الميتة والصدقة لا تحل لاحد منهم إلا أن لا يجد شيئاً ويكون ممن تحل له الميتة » .

إنما الخلاف في القدر الذي يجوز لهم أخذه في تلك الحال ، فقيل انه لا يقدر بقدر ونسبه في المختلف الى الأكثر ، واحتج عليه بانه ابيع له الزكاة فلا يتقدر بقدر للاخبار الدالة على أن الزكاة لا تتقدر بقدر وانه يجوز أن يعطى الفقير ما يفيئ به (٢) وضعفه يظهر من ما يأتي . وقيل انه لا يتجاوز قدر الضرورة واستقر به العلامة في المنتهى والشهيد في الدروس على ما نقل عنهما واختاره غير واحد من المتأخرين ، إلا انهم فسروا قدر الضرورة بقوت يوم وليلة ، والمفهوم من الخبر وجعله من قبيل أكل الميتة ان القدر المذكور أقل من ذلك . وبالجملة فالادلة المتقدمة قد صرحت بالتحريم خرج منه ما وقع عليه الاتفاق نصاً وفتوى من القدر الضروري ، وبذلك يظهر بطلان القول الاول .

(١) الوسائل الباب ٣٣ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من المستحقين للزكاة

٢٢٠ - (الهاشمي يأخذ الصدقة من مثله - هل تجوز الصدقة لمواليهم؟) ج ١٢

أقول : ويمكن أن يقال أن قوله عليه السلام : « ان الرجل اذا لم يجد شيئاً حلت له الميتة ، انما أريد به بيان تحليل الزكاة في هذه الحال بعد أن كانت محرمة ، بمعنى ان الزكاة وان كانت محرمة عليهم لكنهم متى لم يجدوا شيئاً حلت لهم كما أن من لم يجد شيئاً تحل له الميتة المحرمة عليه قبل ذلك ، واما أن أخذهم من الزكاة يتقدر بقدر الأكل من الميتة فلا دلالة في الكلام عليه ، وبالجملة فالغرض من التمثيل إنما هو بيان الانتقال من التحريم الى التحليل لمكان الاضطراب ، وحينئذ متى حل لهم تناول الزكاة جاز الأخذ منها وان زاد على قدر الضرورة ، بل يمكن ادخالهم تحت العمومات الدالة على الاعطاء الى أن يستغنى (١) وبذلك يظهر قوة القول الأول ، والظاهر ان من قال بذلك إنما بنى على ما ذكرناه وهو احتمال قريب إلا أن تقييد الحل في آخر الخبر بان يكون ممن تحل له الميتة من ما يشعر ببعده . والإحتياط لا يخفى .

الرابع - لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز أخذ الهاشمي الزكاة من هاشمي مثله في حال الاختيار .

ويدل عليه روايات عديدة : منها - رواية اسماعيل بن الفضل الهاشمي المتقدمة (٢) وموثقة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قلت له صدقات بني هاشم بعضهم على بعض تحل لهم ؟ فقال نعم صدقة الرسول ﷺ تحل لجميع الناس من بني هاشم وغيرهم ، وصدقات بعضهم على بعض تحل لهم ولا تحل لهم صدقات انسان غريب ، . ورواية جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) وفيها : « ولا تحل لهم إلا صدقات بعضهم على بعض ، الى غير ذلك من الأخبار التي لا ضرورة الى التطويل بنقلها مع الاتفاق على الحكم المذكور .

الخامس - الظاهر انه لا خلاف في جواز اعطاء الصدقة لموالى بني هاشم

(١) الوسائل الباب ٢٤ من المستحقين للزكاة (٢) ص ٢١٨

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل الباب ٣٤ من المستحقين للزكاة رقم ٤ .

ج ١٢ ﴿هل يجوز تولى المالك تفريق الزكاة؟﴾ - ٤٢١ -

والمراد بهم كما صرح به في المنتهى عتقاؤهم ، لعموم الأدلة خرج منها ما خرج بدليل وبقي الباقي .

وخصوص رواية جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « سألته هل تحل لبني هاشم الصدقة ؟ قال لا . قلت تحل لمواليهم ؟ قال تحل لمواليهم ولا تحل لهم إلا صدقات بعضهم على بعض » .

وصحيفة سعيد بن عبدالله الأعرج (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام أتحل الصدقة لموالي بني هاشم ؟ فقال نعم » .

ومرسلة حماد بن عيسى الطويلة الآتية ان شاء الله تعالى في كتاب الخمس عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح عليه السلام (٣) وفيها : « وقد تحل صدقات الناس لمواليهم وهم والناس سواء » .

ورواية ثعلبة بن ميمون (٤) قال « كان أبو عبدالله عليه السلام يسأل شهاباً من زكاته لمواليه وإنما حرمت الزكاة عليهم دون مواليهم » .

وأما ما رواه زرارة في الموثق عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) في حديث - قال : « مواليهم منهم ولا تحل الصدقة من الغريب لمواليهم ولا بأس بصدقات مواليهم عليهم » - فقد أجاب عنه الشيخ في التهذيب بحمل الموالى هنا على المالك .

واستبعده المحدث الكاشاني في الوافي لعدم جريان ذلك في قوله في بقية الخبر : « ولا بأس بصدقات مواليهم عليهم » قال لأن المملوك لا يجد شيئاً يتصدق به فالأولى أن يحمل على الكراهة كما في الاستبصار . انتهى . وهو جيد . والمراد بقوله « صدقات مواليهم عليهم » أى بعضهم على بعض .

البحث الثالث - في كيفية الاخراج ومن المتولى له وما يلحق ذلك من الأحكام ، وفي هذا البحث مسائل :

الأولى - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ولا سيما المتأخرين

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣٤ من المستحقين للزكاة

جواز تولى المالك أو وكيله لتفريق الزكاة ، ونقل عن الشيخ المفيد وابن الصلاح وابن البراج القول بوجوب حملها الى الامام عليه السلام مع حضوره والى الفقيه الجامع الشرائع مع غيبته .

والظاهر هو القول المشهور للأخبار المستفيضة في جملة من المواضع التي مرت وتأتى ، ومنها الأخبار الدالة على الأمر بإيصال الزكاة الى المستحقين (١) والأخبار الدالة على نقل الزكاة من بلد الى آخر مع عدم وجود المستحق (٢) والأخبار الدالة على التوكيل في تفريق الزكاة وأنه يجوز للوكيل أن يأخذ لنفسه حصة من ذلك إذا كان فقيراً ويكون كأحدهم (٣) والأخبار الدالة على اشتراء العبيد منها كما تقدم (٤) الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المتكررة في الكتاب في غير باب . احتج القائلون بالوجوب على ما نقل عنهم بقوله عز وجل « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٥) قالوا : ان وجوب الأخذ يستلزم وجوب الدفع .

واجيب بأنه لا نزاع في وجوب الدفع مع طلبه عليه السلام إنما الكلام في وجوب الحمل ابتداءً . حينئذ فتحمل الآية على الاستحباب جمعاً بينها وبين الأخبار المتقدمة .

اقول : والذي يقرب بالبال ان يقال لا ريب في أن ظاهر الآية وجوب الأخذ عليه عليه السلام الموجب لطلبه ذلك ونقل ذلك اليه وهو المعلوم من سيرته عليه السلام .

ومن ما يدل على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة (٦) الدالة على أنه لما نزلت آية الزكاة وخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (٧) أمر رسول الله عليه السلام مناديه فنادى في الناس ان الله تعالى فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة ... الى أن قال : ثم تركهم حولاً ثم وجه عمال الصدقة وعمال الطسوق . ومثل ذلك الأخبار المتقدمة الدالة على أنه كان يأمر بخرص النخيل وان الناس كانوا ينقلون

(١) الوسائل الباب ٤ و ٥٢ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من المستحقين للزكاة (٤) ص ١٨١ الى ١٨٣

(٥) (٧) سورة التوبة الآية ١٠٥ (٦) ص ٣

اليه زكاتهم (١) وكذا من سيرة امير المؤمنين عليه السلام كما تدل عليه صحيحة بريد بن معاوية (٢) المتضمنة لارساله عليه السلام مصدقاً من السكوفة الى باديتها وامره بقبض الصدقات ونقلها ، ونحوها رواية ابن مهاجر (٣) وغيرها . ومن أجل ذلك صرح الشيخ ومن تبعه كما هو المشهور بانه يجب على الامام أن ينصب عاملاً للصدقات .
وجميع ذلك من ما يدل على وجوب طلب الامام لذلك ووجوب النقل اليه ، ولا يخفى ما فيه من المنافاة للاخبار المشار اليها أولاً لدلالتها صريحاً على جواز تولى المالك لذلك بنفسه أو وكيله .

ولعل وجه التوفيق بينها هو تخصيص ما دل من الاخبار على وجوب طلب الامام لذلك ووجوب الدفع اليه بزمان بسط يده عليه السلام وقيامه بالامر كزمانه عليه السلام وزمان خلافة امير المؤمنين عليه السلام وما دل على جواز تولى المالك لذلك بزمانهم (عليهم السلام) لقصر يدهم عن القيام بامر الولاية (٤) وما يترتب عليها فرخصوا للشيعه في صرفها ولم يوجبوا عليهم حملها ونقلها لهم لمقام التقيه ودفع الشناعة والشهرة ، وحيث فلا منافاة في هذه الاخبار لظاهر الآية ولا يحتاج الى حمل الآية على الاستحباب كما صرح به الأصحاب لدفع التنافي بينها وبين الاخبار في هذا الباب .

ومن ما يعضد ما قلناه ما رواه الصدوق (قدس سره) في كتاب الملل عن ابيه عن سعد بن عبدالله عن الحسن بن علي السكوني عن عبدالله بن المغيرة عن سفيان ابن عبدالمؤمن الانصارى عن عمر بن شمر عن جابر (٥) قال : « أقبل رجل الى ابى جعفر عليه السلام وانا حاضر فقال رحمك الله اقبض منى هذه الخمسمائة درهم فضعها في مواضعها فانها زكاة مالى . فقال ابو جعفر عليه السلام بل خذها أنت وضعها في جيرانك

(١) ص ١٣٢ الى ١٣٦ (٢) ص ٥١

(٣) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الانعام (٤) في الخلية « بامر الامامة ،

(٥) الوسائل الباب ٣٦ من المستحقين للزكاة

— ٢٢٤ — (حمل الزكاة الى الامام أو الفقيه - لا يجب البسط في الزكاة) ج ١٢

والأيتام والمساكين وفي إخوانك من المسلمين ، إنما يكون هذا إذا قام قائمنا ﷺ فانه يقسم بالسوية ويعدل في خلق الرحمان البر منهم والفاجر ... الحديث ، .
الثانية - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) - بل الظاهر انه لا خلاف فيه بينهم - بانه يستحب حمل الزكاة الى الامام ومع عدم وجوده فالى الفقيه الجامع للشرائط وانه يتأكد الاستحباب في الأموال الظاهرة كالمواشي والغلات وعللوا استحباب نقلها الى الامام ﷺ بانه أبصر بمواقعها واعرف بمواضعها ولما في ذلك من ازالة التهمة عن المالك بمنع الحق وتفضيل بعض المستحقين بمجرد الميل الطبيعي .

وأنت خير بان الاستحباب حكم شرعى وفي ثبوت الأحكام الشرعية بمثل هذه التعليقات العقلية والمناسبات الذوقية اشكال سيما مع ما عرفت من رواية جابر المتقدمة وعدم قبول الامام ﷺ لذلك وامره السائل بتفريقها بنفسه .
واما تأكد الاستحباب في الأموال الظاهرة فقد قال في المدارك انما لم نقف على حديث يدل عليه بمنطوقه ، ولعل الوجه فيه ما يتضمنه من الإعلان بشرائع الاسلام والاقتداء بالسلف السكرام . انتهى . وفيه ما في سابقه .

ثم انه لو كان الأمر كما يدعونه من استحباب حمل ذلك الى الامام فكيف غفل أصحاب الأئمة (عليهم السلام) عن ذلك مع انها السكهم على التقرب اليهم (صلوات الله عليهم) حتى ان الصادق ﷺ كان يسأل شهاب بن عبد ربه من زكاته لمواليه كما تقدم الخبر بذلك (١) وما دل من الأخبار على ان أصحابهم كانوا يفرقون زكاتهم بانفسهم أو وكلائهم كثير متفرق في ضمن أخبار هذا الكتاب (٢) .

الثالثة - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب البسط على الأصناف وانه يجوز تخصيص جماعة من كل صنف أو صنف واحد بل شخص واحد من بعض الأصناف ، قالوا نعم يستحب بسطها على الأصناف

أقول : أما ما ذكروه من الحكم الأول فلا ريب فيه والأخبار به مستفيضة ومنها - حسنة عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « كان رسول الله ﷺ يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي وصدقة أهل الحضر في أهل الحضر ولا يقسمها بينهم بالسوية إنما يقسمها على قدر من يحضرها منهم وما يرى ليس في ذلك شيء موقت » .

وصحيفة أحمد بن حمزة (٢) قال : « قلت لأبي الحسن عليه السلام رجل من مواليك له قرابة كلهم يقول بك وله زكاة أيجوز أن يعطيهم جميع زكاته ؟ قال نعم » .

وحسنة زرارة بل صحيفته بإبراهيم بن هاشم (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل حلت عليه الزكاة ومات أبوه وعليه دين أيؤدي زكاته في دين أبيه وللأبن مال كثير؟ فقال عليه السلام إن كان أبوه أورثه مالا ... إلى أن قال وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكاته من دين أبيه فإذا أداها في دين أبيه على هذه الحال اجزأت عنه ، ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام المتقدمة في صنف الرقاب (٤) المتضمنة لجواز شراء نسمة يعتقها إذا كان عبداً مسلماً في ضرورة بمال زكاته .

وصحيفة علي بن يقطين المتقدمة أيضاً (٥) المتضمنة لجواز أن يخرج مواليه وأقاربه بمال الزكاة . إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة ، وبالجملة فالحكم اتفاقاً نصاً وفتوى وما ربما يتوهم من مخالفة ظاهر الآية (٦) لذلك كما تمسك به بعض العامة (٧) فقد أجاب عنه في المعتمد بان اللام في الآية الشريفة للاختصاص لا لذلك كما تقول : « الباب المدار ، فلا تقتضي وجوب البسط ولا التسوية في العطاء .

وأجاب عنه في المنتهى بان المراد بالآية الشريفة بيان المصرف أي الاصناف

(١) الوسائل الباب ٢٨ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ١٥ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ١٨ من المستحقين للزكاة

(٤) ص ١٨١

(٥) ص ١٩٩ (٦) وهي قوله تعالى « إنما الصدقات ... » سورة التوبة الآية ٦٩

(٧) المحلى ج ٦ ص ١٤٤ ، والمغنى ج ٢ ص ٦٦٩ ، والمهذب ج ١ ص ١٧١

— ٢٢٦ — (يستحب تفضيل بعض المستحقين اذا كان فيه ما يقتضيه) ج ١٢

التي تصرف الزكاة اليهم لا الى غيرهم كقوله : إنما الخلافة لقريش .
واما ما ذكره من استحباب البسط فلم أقف فيه على نص ، وغاية ما علموه
به كما ذكره في المدارك بما فيه من شمول النفع وعموم الفائدة ، ولأنه أقرب الى
امتثال ظاهر الآية . ولا يخفى بما فيه من الوهن والضعف .

واستدل عليه في التذكرة والمنتهى بما فيه من التخلص من الخلاف وحصول
الإجزاء يقيناً . والظاهر انه أشار بذلك الى خلاف العامة (١) لأنه صرح قبل
ذلك باجماع علمائنا على عدم وجوب البسط ، وهو أضعف من سابقه .

الرابعة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) باستحباب ترجيح بعض
المستحقين على بعض لأسباب تقتضى ذلك ككونه أفضل أو كونه ممن يستحق من
السؤال أو كونه رحماً ونحو ذلك .

وعلى ذلك دلت الاخبار أيضاً كصحيفة عبدالرحمان بن الحجاج (٢) قال :
« سألت أبا الحسن عليه السلام عن الزكاة أيفضل بعض من يعطى ممن لا يسأل على غيره ؟
قال نعم يفضل الذى لا يسأل على الذى يسأل » .

وما رواه الكليني عن عتبة بن عبدالله بن عجلان السكوني (٣) قال : « قلت
لابي جعفر عليه السلام انى ربما قسمت الشئ بين أصحابي أصلهم به فكيف أعطيهم ؟ فقال
أعطيهم على الهجرة في الدين والعقل والفقه » .

وما رواه اسحاق بن عمار في الموثق عن ابي الحسن موسى عليه السلام (٤) قال :
« قلت له لى قرابة انفق على بعضهم وأفضل بعضهم على بعض فيأتيني إبان الزكاة
أعطيهم منها ؟ قال مستحقون لها ؟ قلت نعم . قال هم أفضل من غيرهم ... الحديث »

(١) في المذهب ج ١ ص ١٧١ الوجوب ، وفي البداية ج ١ ص ١٦٦ نسبة الى الشافعي
ايضاً وإلى مالك وابن حنيفة العدم ، وفي المحلى ج ٦ ص ١٤٤ نقل الخلاف ، وفي البدائع
ج ٢ ص ٤٧ اختار العدم

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٥ من المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل الباب ١٥ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ ﴿الخبر الدال على وجوب قسمة مال الله بالسوية﴾ - ٢٢٧ -

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه الكليني في الحسن بإبراهيم بن هاشم الذي هو صحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « أن الصدقة والزكاة لا يجابى بها قريب ولا يمتنعها بعيد ، لحل الأول على استحباب تفضيل الرحم بالزيادة على غيره وحمل هذا الخبر على المنع من دفع الجميع إلى القريب وحرمان البعيد بالكلية بل يقسم ذلك على القريب والبعيد وإن فضل القريب لقربه بالزيادة وقد تقدم في بعض الأخبار (٢) « لا تعطين قرابتك الزكاة كلها ولكن اعطهم بعضاً واقسم بعضاً في سائر المسلمين » .

وبالجملة فإن أصل الحكم من ما لا إشكال فيه ولا خلاف بين الأصحاب إلا أنه قد روى الشيخ في التهذيب بسنده عن حفص بن غياث (٣) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وسئل عن قسمة بيت المال فقال أهل الإسلام هم أبناء الإسلام أسوي بينهم في العطاء وفضائلهم بينهم وبين الله أجعلهم كبنى رجل واحد لا يفضل أحد منهم لفضله وصلاحه في الميراث على آخر ضعيف منقوص ، قال وهذا هو فعل رسول الله صلى الله عليه وآله في بدو أمره ، وقد قال غيرنا أقدمهم في العطاء بما قد فضلهم الله تعالى بسوا بقهم في الإسلام إذا كانوا بالإسلام قد أصابوا ذلك فانزلهم على موارد ذوى الأرحام بعضهم أقرب من بعض وأوفر نصيباً لقربه من الميت وإنما ورثوا برحمهم ، وكذلك كان عمر يفعله » .

ولا يخفى ما في هذا الخبر من الإشكال فإنه ظاهر في أن ما كان مالا لله سبحانه كمال الخراج والزكاة فإنه يقسم على السوية والتفضيل إنما يكون في الصدقات المستحقة التي هي من مال الإنسان .

ولم أر بمضمونه قائلاً إلا ما يظهر من المحدث السكاشاني في الوافي حيث قال بعد نقل خبر عبد الله بن عجلان المذكور : بيان - إنما رخص له التفضيل على الفقه والدين لأنه إنما يصلهم بماله وليس له ذلك في قسمة حق الله فيهم كما يأتي . ثم أورد

(١) الوسائل الباب ٤ من المستحقين للزكاة (٢) هذا اللفظ في حديث أبي خديجة المتقدم بعضه ص ٢١٤ ولم يتقدم هو . (٣) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب جهاد العدو

— ٢٢٨ — (يستحب اعطاء المواشي المتجملين وغيرها للفقراء المدقعين) ج ١٢

رواية حفص المذكورة ثم قال بعدها : قد مضى في كتاب الحجة ان القائم عليه السلام اذا ظهر قسم المال بين الرعية بالسوية ، وفي باب سيرتهم بين الناس ان ذلك حقهم على الامامة . انتهى .

والمسألة لا تخلو من الاشكال لما عرفت من اتفاق الاصحاب سلفاً وخلفاً على جواز التفضيل حتى ان الكليني (قدس سره) في الكافي (١) عقد له باباً على حدة فقال : « باب تفضيل أهل الزكاة بعضهم على بعض ، وأورد فيه أولاً حديث عبدالله بن مجلان المذكور ثم رواية عبدالرحمان بن الحجاج .

والشيخ المفيد على ما نقل عنه في المختلف ذهب الى وجوب التفضيل حيث قال : يجب تفضيل الفقراء في الزكاة على قدر منازلهم في الفقه والبصيرة والطهارة والديانة . انتهى .

والظاهر حمل الخبر المذكور على التخصيص بمال الخراج وهو الذي علم من النبي صلى الله عليه وآله وعلى علي عليه السلام في زمن خلافته تسوية الناس في قسمته .

وقد ورد ايضاً استحباب صرف صدقة المواشي الى المتجملين وصرف صدقة غيرها الى الفقراء المدقعين كما رواه الكليني عن عبدالله بن سنان (٢) قال « قال أبو عبدالله عليه السلام ان صدقة الخلف والظلف تدفع الى المتجملين من المسلمين واما صدقة الذهب والفضة وما كيل بالقفين من ما اخرجت الارض للفقراء المدقعين . قال ابن سنان قلت وكيف صار هذا هكذا ؟ فقال لان هؤلاء متجملون يستحيون من الناس فيدفع اليهم اجمل الامرين عند الناس ، وكل صدقة » .

وروى الشيخ المفيد في المقنعة عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال « تعطى صدقة الانعام لذوى التجمل من الفقراء لانها ارفع من صدقة الأموال وان كان جميعها صدقة وزكاة ولكن أهل التجمل يستحيون أن يأخذوا صدقات الأموال » .

(١) الفروع ج ١ ص ١٥٥ (٢) و (٣) الوسائل الباب ٢٦ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (هل يجوز تأخير الزكاة عند إمكان الدفع؟) - ٢٢٩ -

الخامسة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز تأخير الزكاة بعد حول الحول وإمكان الدفع ، فالمشهور أنه لا يجوز التأخير إلا لعذر كعدم وجود المستحق ونحوه .

قال الشيخ المفيد في المقنعة : الأصل في إخراج الزكاة عند حلول وقتها دون تقديمها عليه وتأخيرها عنه كالصلاة ، وقد جاء عن الصادقين عليهم السلام (١) رخص في تقديمها شهرين قبل محلها وتأخيرها شهرين عنه ، وجاء ثلاثة أشهر أيضاً وأربعة عند الحاجة إلى ذلك وما يعرض من الأسباب ، والذي أعمل عليه هو الأصل المستفيض عن آل محمد (عليهم السلام) من لزوم الوقت (٢) .

وقال الشيخ في النهاية : وإذا حال الحول فعلى الإنسان أن يخرج ما يجب عليه على الفور ولا يؤخره ، قال : وإذا عزل ما يجب عليه فلا بأس أن يفرقه ما بين شهرين وشهرين ولا يجعل ذلك أكثر منه .

وظاهر الشهيدين جواز التأخير بل جزم الشهيد الثاني بجواز تأخيرها شهراً وشهرين خصوصاً للبسط ولذى المزية ، واختاره في المدارك .

أقول : لا يخفى أن أكثر الأخبار صريحة الدلالة في جواز التأخير ، ومنها صحيحة حماد بن عثمان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين .

وصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) أنه قال في الرجل يخرج زكاته فيقسم بعضها ويبقى بعض يلتصق بها المواضع فيكون بين أوله وآخره ثلاثة أشهر ؟ قال لا بأس .

وموثقة يونس بن يعقوب (٥) قال : قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) زكأتى تحمل على

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٩ من المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل الباب ٥٣ من المستحقين للزكاة

(٥) الوسائل الباب ٥٤ من المستحقين للزكاة

— ٢٣٠ — (هل يجوز تأخير الزكاة عند امكان الدفع ؟) ج ١٢

في شهر أيسلح لي أن احبس منها شيئاً مخافة أن يجيئني من يسألني ؟ فقال إذا حال الحول فاخرجها من مالك ولا تخلطها بشئ ثم اعطها كيف شئت . قال قلت فان انا كتبتها واثبتها أيسقيم لي ؟ قال نعم لا يضرك .

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « قلت له الرجل تحمل عليه الزكاة في شهر رمضان فيؤخرها الى المحرم ؟ قال لا بأس . قال قلت فانها لا تحمل عليه إلا في المحرم فيعجلها في شهر رمضان ؟ قال لا بأس . هذا ما وقفت عليه من الاخبار الدالة على جواز التأخير .

إلا انه قد ورد في بعض الاخبار ايضاً ما يدل على التعجيل وعدم جواز التأخير مثل صحيحة سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (٢) قال « سألت عن الرجل تحمل عليه الزكاة في السنة في ثلاثة أوقات أيؤخرها حتى يدفعها في وقت واحد ؟ قال متى حلت أخرجها .

ورواية أبي بصير المروية في آخر كتاب السرائر نقلاً من نوادر محمد بن علي بن محبوب (٣) قال : « قال أبو عبدالله عليه السلام إذا أردت أن تعطى زكاتك قبل حلها بشهر أو شهرين فلا بأس ، وليس لك أن تؤخرها بعد حلها .

وظاهر عبارة الشيخ المفيد (قدس سره) المتقدمة استفادة الاخبار عنده بالإخراج في وقتها حتى انه جعل التأخير من قبيل الرخصة ومع هذا عدل عنه وقوفاً على ما ذكره من الاخبار المشار اليها ، ولعلها وصلت اليه ولم تصل اليينا .

ولعل الأظهر في الجمع بين هذه الاخبار هو أن يقال ان الواجب هو اخراجها متى وجبت إلا أن يعزها أو يثبتها فيجوز له التأخير شهرين وثلاثة و اخرجها شيئاً فشيئاً ، والى هذا يشير كلام الشيخ في النهاية ، والظاهر انه جعله وجه جمع بين اخبار المسألة .

(١) الوسائل الباب ٤٩ من المستحقين للزكاة

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٥٢ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (هل يجوز تأخير الزكاة عند امكان الدفع ؟) - ٢٣١ -

وقال الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه (١) : وقد روى في تقديم الزكاة وتأخيرها أربعة أشهر وستة أشهر ، إلا ان المقصود منها أن تدفعها اذا وجبت عليك ، ولا يجوز لك تقديمها ولا تأخيرها لأنها مقرونة بالصلاة ولا يجوز تقديم الصلاة قبل وقتها ولا تأخيرها إلا أن تكون قضاء وكذلك الزكاة ، فان أحببت أن تقدم من زكاة مالك شيئاً تفرج به عن مؤمن فاجعله ديناً عليه فاذا حلت عليك فاحسبها له زكاة ليحسب لك من زكاة مالك ويكتب لك أجر القرض . ولا يخفى ما في هذا الكلام من الغموض بل التدافع .

مع ان هذه العبارة مأخوذة من كتاب الفقه الرضوي على النحو الذي قدمنا ذكره في غير مقام .

حيث قال رحمه الله (٢) وانى أروى عن ابى في تقديم الزكاة وتأخيرها أربعة أشهر وستة أشهر ، إلا ان المقصود منها أن تدفعها اذا وجبت عليك ، ولا يجوز لك تقديمها ولا تأخيرها لأنها مقرونة بالصلاة ولا يجوز لك تقديم الصلاة قبل وقتها ولا تأخيرها إلا أن تكون قضاء وكذلك الزكاة ، وان أحببت أن تقدم من زكاة مالك شيئاً تفرج به عن مؤمن فاجعلها ديناً عليه فاذا حلت عليك وقت الزكاة فاحسبها له زكاة فانه يحسب لك من زكاة مالك ويكتب لك أجر القرض والزكاة . انتهى .

والذي يظهر لى في معنى هذا الكلام ورفع ما يومم التناقض هو انه بعد أن نقل عن ابيه رحمه الله جواز التقديم والتأخير اراد تاويله - بناء على ما افتي به من وجوب دفعها متى وجبت وانه لا يجوز التقديم فيها ولا التأخير كالصلاة المقيدة بوقت مخصوص - بحمل التقديم على أن يكون على جهة القرض وحمل التأخير على العذر المانع من الدفع وقت الوجوب كالصلاة التي تكون قضاء بالعذر الموجب لتأخيرها عن وقتها .

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٠ وفي الوسائل الباب ٤٩ من المستحقين للزكاة

(٢) ص ٢٢

ومن هذا يظهر مستند ما ذهب اليه الشيخ المفيد وغيره من المتقدمين من وجوب الاخراج وقت الوجوب وعدم جواز التأخير ويكون من قبيل ما تقدم في غير موضع من اختصاص المستند بهذا الكتاب .
وكيف كان فالإحتياط باخراجها متى وجبت إلا لعذر من ما لا ينبغي تركه . والله العالم .

السادسة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا يجوز تمجيل الزكاة قبل وقتها إلا أن يكون المدفوع ديناً على جهة القرض ثم يحتسب به بعد الوجوب مع بقاء الشرائط ، ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل وسلاح جواز التمجيل والظاهر هو القول المشهور ويدل عليه أولاً ما تقدم من الأخبار الدالة على ان حول الحول شرط في الوجوب (١) فلم يجوز تقديم الواجب عليه كما لا يقدم على النصاب .

وأورد عليه بأنه يجوز أن يكون الوجوب في الوقت عند استتباع الشرائط مقيداً بعدم الاتيان بها سابقاً عليه ويكون التقديم جائزاً لا بد انفيه من دليل . كذا أورده الفاضل الخراساني في الذخيرة .

وفيه ان من جملة أخبار الحول قولها (عليهما السلام) في صحيحة الفضلاء (٢) « وكل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه فيه فاذا حال عليه الحول وجب عليه » ولا ريب في دلالة صدر الكلام على نفى الزكاة قبل حول الحول ، وكلامه هذا وان أمكن اجراؤه في قوله : « فاذا حال عليه الحول وجب عليه » بمعنى تقييد الوجوب بما اذا لم يخرجها سابقاً بعنوان الزكاة إلا أنه لا يستقيم في صدر الكلام لدلالته على نفى الزكاة قبل أن يحول عليه الحول ومتى انتفى ثبوت الزكاة قبل الحول انتفى الإخراج بعنوان الزكاة البتة ، وفي صحيحة علي بن يقطين (٣) « كل ما لم يحل عليه

(١) الوسائل الباب ٨ من زكاة الانعام و ١٥ من زكاة الذهب والفضة

(٢) الوسائل الباب ٨ من زكاة الانعام

(٣) الوسائل الباب ١٥ من زكاة الذهب والفضة

ج ١٢ (هل يجوز تعجيل الزكاة قبل وقتها؟) — ٢٣٣ —

عندك الحول فليس عليك فيه زكاة ، والتقريب ما تقدم ، ونحو ذلك في الأخبار غير عزيز .

وثانياً - ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن بإبراهيم بن هاشم عن عمر ابن يزيد (١) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يكون عنده المال أيزكيه إذا مضى نصف السنة ؟ قال لا ولا يكن حتى يحول عليه الحول ويحل عليه ، انه ليس لأحد أن يصلي صلاة إلا لو قتها وكذلك الزكاة ، ولا يصوم من أحد شهر رمضان إلا في شهره إلا قضاء ، وكل فريضة إنما تؤدي إذا حلت ، » .

وصحيفة زرارة (٢) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام أيزكي الرجل ماله إذا مضى ثلث السنة ؟ قال لا ، أيصلي الأولى قبل الزوال ؟ ، » .

ويدل على القول الآخر صحيحنا حماد بن عثمان ومعاوية بن عمار المتقدمان (٣) وما رواه الكليني في الصحيح إلى أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « سألته عن رجل يكون نصف ماله عيناً ونصفه ديناً فتحل عليه الزكاة ؟ قال يزكي العين ويدع الدين . قلت فانه اقتضاه بعد ستة أشهر ؟ قال يزكيه حين اقتضاه . قلت فان هو حال عليه الحول وحل الشهر الذي كان يزكي فيه وقد أتى لنصف ماله سنة ونصفه الآخر ستة أشهر ؟ قال يزكي الذي مرت عليه سنة ويدع الآخر حتى تمر عليه سنة . قلت فان اشتهى أن يزكي ذلك ؟ قال ما أحسن ذلك ، » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن عثمان عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « سألته عن الرجل يأتيه المحتاج فيعطيه من زكاته في أول السنة ؟ فقال ان كان محتاجاً فلا بأس ، » .

وما رواه عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (٦) قال : « سألته عن الرجل

(١) و (٢) الرسائل الباب ٥١ من المستحقين للزكاة (٣) ص ٢٢٩ و ٢٣٠

(٤) الرسائل الباب ٦ من يجب عليه الزكاة و ٩٩ من المستحقين للزكاة

(٥) الرسائل الباب ٩٩ من المستحقين للزكاة

(٦) الرسائل الباب ٩٩ من المستحقين للزكاة ، وفي الاستبصار ج ٢ ص ٣٢ =

يعجل زكاته قبل المحل ؟ قال اذا مضت خمسة أشهر فلا بأس .
ويدل على ذلك أيضاً رواية ابى بصير المتقدمة فى سابق هذه المسألة (١) بنقل ابن
ادريس من كتاب نوادر محمد بن على بن محبوب .
اذا عرفت ذلك فاعلم ان الشيخ فى كتابى الاخبار قد أجاب عن صحيحى حماد
ابن عثمان ومعاوية بن عمار وما فى معناهما بالمحل على أن التقديم على سبيل القرض
لا انه زكاة معجلة .

واستدل على هذا التأويل بما رواه فى الصحيح عن الاحول عن ابى عبد الله
عليه السلام (٢) « فى رجل عجل زكاة ماله ثم أيسر المعطى قبل رأس السنة ؟ قال يعيد
المعطى الزكاة » .

واعترضه المحقق فى المعتبر بان ما ذكره الشيخ ليس حجة على ما ادعاه إذ
يمكن القول بجواز التعجيل مع ما ذكره ، مع أن الرواية تضمنت ان المعجل زكاة
فتنيله على القرض تحكم . انتهى . وهو جيد .

ومن ما يضعف هذا الحل ان الروايات قد دلت على انها زكاة معجلة كما دلت
على جواز تأخيرها شهرين وثلاثة ، فالتقديم إنما هو بعنوان الزكاة لا القرض كما ان
التأخير كذلك وإلا لم يصدق انه عجل زكاته بل يقال أقرض . وايضاً لو كان المراد إنما
هو بمعنى القرض لكان الافتصار على الشهرين أو الثلاثة أو نحو ذلك من ما ورد فى
تلك الاخبار لا معنى له ، مع ان جمعاً من محققى الاصوليين يذهبون الى حجية مفهوم
العدد ، بل قال شيخنا الشهيد الثانى فى تمهيده انه مذهب اكثر الاصوليين ، ولا ريب أن
ذلك لا يجرى فى ما كان على سبيل القرض وإنما يجرى فى ما لو كان زكاة معجلة فيكون
جواز تقديمها مقيداً بتلك المدة المذكورة فى الاخبار . وبالجمله فالروايات المذكورة ظاهرة

— والتهديب ج ١ ص ٣٦١ « ثمانية أشهر » نعم فى الطبعة الحديثة من التهذيب ج ٤

ص ٤٤ : فى بعض المخطوطات « خمسة اشهر » . (١) ص ٣٣٠

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من المستحقين للزكاة

في جواز تعجيل الزكاة كما هو المدعى منها وتأويلها بما ذكر تعسف ظاهر .
وبذلك يظهر ما في كلام السيد السند في المدارك حيث قال : وما ذكره
الشيخ في الجمع جيد إلا أن جواز التعجيل على سبيل القرض لا يتقيد بالشهرين
والثلاثة فلا يظهر للتخصيص على هذا التقدير وجه ، لكن ليس في الروايتين ما يدل
على التخصيص بالحكم صريحاً ، والتخصيص بالذكر لا يقتضي التخصيص بالحكم
خصوصاً الرواية الأولى ، فإن التخصيص فيها وقع في كلام السائل وليس في الجواب
عن المقيّد المسؤول عنه دلالة على نفي الحكم عن ما عداه . انتهى .
فان فيه أولاً - ان كلامه هذا إنما يتجه على القول بعدم حجية مفهوم العدد واما
على القول بذلك كما قدمناه فيجب تقييد الجواز بذلك البتة .

وثانياً - انه قد جزم بذلك بالنسبة الى التأخير كما تقدم في كلامه تبعاً لجده
(قدس سره) كما قدمنا نقله عنه ، والكلام في المقامين واحد فان كانت الأخبار
المذكورة لا دلالة فيها على التخصيص بالحكم كما ذكره هنا في الموضوعين وإلا فلا
معنى لكلامه هنا مع اعتباره التخصيص بالحكم في صورة التأخير ، وبالجملة فان
تخصيص الحكم إنما يتجه على تقدير القول بحجية مفهوم العدد فكيف يكون مفهوم
العدد حجة في المسألة الأولى ولا يكون في هذه المسألة والتحديد بالشهرين
فيهما معاً .

ثم انه في المدارك ايضاً استشهد لهذا الجمع بما ورد من الأخبار الدالة على
استحباب القرض قبل ابان الزكاة والاحتساب به بعد الوجوب (١) ومثله الفاضل
الخراساني في الذخيرة .

وفيه ما عرفت من أن ظواهر تلك الأخبار كونها زكاة معجلة مقيدة باوقات
مخصوصة لا كونها قرضاً ، وحمل أحدهما على الآخر تعسف محض كما عرفت .
ولهذا ان شيخنا المفيد (عطر الله مرقدته) حمل هذه الروايات على الرخصة

— ٢٣٦ — (هل يجوز تعجيل الزكاة قبل وقتها ؟) ج ١٢

فقال : وقد جاءت رخص عن الصادقين (عليهم السلام) في تقديمها شهرين قبل حلها وجاء ثلاثة أشهر وأربعة أشهر عند الحاجة الى ذلك . واليه يميل كلام المحقق في المعتبر ايضاً حيث قال على أثر الكلام المتقدم نقله عنه : وكأن الأقرب ما ذكره المفيد من تنزيل الرواية على ظاهرها في الجواز فيكون فيه روايتان . انتهى . ولا ريب ان هذا أقرب في الجمع بين الاخبار من ما ذكره الشيخ (قدس سره) .

ولعل الأقرب منها هو حمل هذه الاخبار على التقية التي هي في اختلاف الاخبار أصل كل بلية ، فان القول بالجواز مذهب أبي حنيفة والشافعي واحمد (١) كما نقله في المعتبر لما روى (٢) « ان العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته فرخص له ، ورووا عن علي عليه السلام (٣) « ان النبي ﷺ قال لعمر قد أخذنا زكاة العباس عام أول للعام ، وظاهر النقل عنهم يهبط القول بجواز التقديم مطلقاً غير مخصص بعدد ، ولعل ذكر الشهر والشهرين ونحوهما في أخبارنا إنما خرج مخرج التمثيل فلا يدل على التخصيص كما يشير اليه اختلاف الاخبار في ذلك .

ورجح بعض مشايخنا المعاصرين حمل أخبار الجواز على العذر والضرورة المانع من التمكن من اعطائها بعد حلول وقت الوجوب كما يقدم غسل الجمعة لخوف اعواز الماء ، قال : وهذا جمع حسن تتلائم به الاخبار ، وحينئذ فالإقتصار على الشهرين كالاقتصار على يوم الخميس وما بعده بالنسبة الى غسل الجمعة . انتهى .

ولا يخفى بعده بل عدم استقامته ، وكأنه بنى في ذلك على رواية حماد بن عثمان المتضمنة للشهرين (٤) وإلا فالأخبار التي قدمناها منها ما يدل على التقديم في أول السنة كرسالة حسين بن عثمان ومنها بعد ستة أشهر كرواية أبي بصير أو خمسة أشهر كروايته الثانية (٥) ومعلومية العذر عن اخراج الزكاة في هذه المدد كمعلومية العذر

(١) نيل الاوطار ج ٤ ص ٢١٤

(٢) و (٣) سنن البيهقي ج ٤ ص ١١١

(٥) ص ٢٢٣

(٤) ص ٢٢٩

ج ١٢ (هل يعتبر في الزكاة المعجلة بقاء القابض على صفة الاستحقاق؟) - ٢٣٧ -

في يوم الخميس بعوز الماء قياس مع الفارق وتنظير غير مطابق كما لا يخفى على الخبير الحاذق .

واما الروايات الدالة على احتساب القرض من الزكاة بعد حلول وقتها كما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) فهي كثيرة :

منها - ما تقدم في هذا المقام نقلاً من كتاب الفقه الرضوي (١) ومنها - رواية عقبة بن خالد المتقدمة في صنف الفارمين (٢) .

ومنها - رواية يونس بن عمار (٣) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قرض المؤمن غنيمة وتعجيل اجر ، ان أيسر قضائك وان مات قبل ذلك احتسبت به من الزكاة ، ورواية موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام (٤) قال : كان علي عليه السلام يقول قرض المال حتى الزكاة ، ونحوه في كتاب الفقه الرضوي (٥) .

فرعان

الأول - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو دفع له مالا على سبيل القرض فحضر وقت الوجوب جاز احتسابه من الزكاة بشرط بقاء القابض على صفة الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال ، وللمالك أيضاً المطالبة بعوضه ودفعه الى غيره ودفع غيره اليه ودفع غيره الى غيره وان بقى على صفة الاستحقاق لأن حكمه حكم الديون . ولو كان المدفوع زكاة معجلة وقلنا بجواز ذلك فالظاهر ايضاً اعتبار بقاء الشرط المذكور لأن الدفع يقع مراعى في جانب الدافع اتفاقاً فكذا في جانب القابض خلافاً لبعض العامة في الثاني (٦) .

وظاهر الفاضل الخراساني في الذخيرة هنا التوقف في اعتبار المراعاة في جانب القابض ايضاً ، حيث قال : ولو قلنا ان المدفوع زكاة معجلة ففي اعتبار بقاء

(١) ص ٢٣١ (٢) ص ١٩٥

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٤٩ من المستحقين للزكاة (٥) ص ٢٣

(٦) المغني ج ٢ ص ٦٣٦ والانصاف ج ٢ ص ٢١٢

— ٢٣٨ — (لو دفع الى الفقير قرضاً فاستغنى به فهل له احتسابه عليه ؟) ج ١٢

للشرط في القابض نظر لاطلاق أدلة جواز التقديم . انتهى .
وفيه نظر لما تقدم في صحيحة الاحول (١) من الدلالة على انه لو عجل زكاة ماله ثم أيسر المعطى قبل رأس السنة فانه يعيد المعطى الزكاة ، وكأنه (قدس سره) غفل عن مراجعة الخبر المذكور .

ثم انه على تقدير كون المدفوع زكاة فانه لا يجوز استعادته مع بقاء الشروط في المال والقابض بخلاف القرض كما عرفت .

الثاني - لو دفع اليه مالا فاستغنى بعين ذلك المال ثم حال الحول عليه كذلك ، فان قلنا بجواز الدفع زكاة معجلة وقصد به ذلك فانه ليس له استعادته لما عرفت .

ولو دفعه على سبيل القرض والحال كذلك فهل له احتسابه عليه ولا يكلف أخذه واعادته عليه أم لا ؟ المشهور الأول نص عليه الشيخ واكثر الأصحاب ، وبه قطع المحقق والعلامة في جملة من كتبته من غير نقل خلاف .

واستدل عليه في المنتهى بان العين إنما دفعت اليه ليستغنى بها وترتفع حاجته وقد حصل القرض فلا يمنع الاجزاء ، وبأننا لو استرجعنا منه لصار فقيراً لجاز دفعها اليه بعد ذلك وذلك لا معنى له .

ونقل عن ابن ادریس انه لا يجوز الدفع اليه مع الغنى وان كان بعين المدفوع ، لأن الزكاة لا يستحقها غنى والمدفوع اليه غنى بالدفع اليه مع الغنى وان كان قرضاً لأن المستقرض يملك ما استقرضه .

وأجاب عنه في المختلف بان الغنى هنا ليس مانعاً إذ لا حكمة ظاهرة في أخذه ودفعه .

واعترضه في المدارك بان عدم ظهور الحكمة لا يقتضى عدمها في نفس الامر ثم قال : نعم لو قيل ان من هذا شأنه لا يخرج عن حد الفقر عرفاً لم يكن بعيداً من الصواب . انتهى .

ج ١٢ (هل يجوز نقل الزكاة من البلد مع وجود المستحق فيها؟) - ٧٣٩ -

اقول : وكلام ابن ادريس هو الاوفق بمقتضى الأصول ، والمسألة غير منصوصة والإحتياط فيها مطلوب . واما ما ذكره في المدارك - من أن من هذا شأنه لا يخرج عن حد الفقر عرفاً - فقد تقدم الكلام عليه في مثل هذه المسألة في صنف الغارمين .

هذا في ما لو استغنى بعين ذلك المال اما لو استغنى بغيره ولو بنائه وربحه أو زيادة قيمته على قيمته حين القبض استعبد منه القرض لتحقيق الغنى المانع من استحقاقه . وكذا لو كان المدفوع زكاة معجلة ، لأنها كما عرفت مراعاة ببقاء الشروط الى وقت الوجوب ، ولما عرفت من صحة الأحوال المتقدمة (١) .

السابعة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز نقل الزكاة من البلد مع وجود المستحق فيها ، فالمشهور التحريم واسنده في التذكرة الى علمائنا أجمع ، ونقل في المنتهى عن الشيخ المفيد والشيخ في بعض كتبه القول بالجواز واختاره في المنتهى ، واختار في المختلف القول بالجواز على كراهة ونقله عن ابن حمزة ، ونقل عن الشيخ الجواز بشرط الضمان .

والمفهوم من الأخبار الواردة في هذا المضمار هو أنه مع عدم وجود المستحق في البلد فلا إشكال في الجواز بل الوجوب ولا ضمان لو تلفت في الطريق ، ومع وجوده فإنه يجوز النقل ايضاً ولكن يكون ضامناً وان كان الأفضل صرفها في البلد ومن ما يدل على الأول صحة ضريس (٢) قال : « سأل المدائني أبا جعفر عليه السلام فقال ان لنا زكاة نخرجها من أموالنا في من نضعها ؟ فقال في أهل ولايتك . فقال اني في بلاد ليس فيها أحد من اوليائك ؟ فقال ابعث بها الى بلدكم تدفع اليهم ... الحديث ، ،

ورواية يعقوب بن شعيب الحداد عن العبد الصالح عليه السلام (٣) قال : « قلت له

(١) ص ٧٣٤

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٥ من المستحقين للزكاة

— ٢٤٠ — (هل يجوز نقل الزكاة من البلد مع وجود المستحق فيها؟) ج ١٢

الرجل منا يكون في أرض منقطعة كيف يصنع بركة ماله؟ قال يضمها في اخوانه وأهل ولايته . قلت فإن لم يحضره منهم فيها أحد؟ قال يبعث بها اليهم ... الحديث، ومن ما يدل على الثاني حسنة هشام بن الحكم بإبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : « في الرجل يعطي الزكاة يقسمها أله أن يخرج الشيء منها من البلدة التي هو فيها إلى غيره؟ قال لا بأس . »

ورواية درست بن أبي منصور عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) : « انه قال في الزكاة يبعث بها الرجل إلى بلد غير بلده؟ فقال لا بأس أن يبعث بالثلث أو الربع. الشك من أبي أحمد . »

ورواية أحمد بن حمزة بل صحيحته عند بعض (٣) قال : « سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يخرج زكاته من بلد إلى بلد آخر ويصرفها في اخوانه فهل يجوز ذلك؟ فقال نعم . »

ومن ما يدل على عدم الضمان في الاول والضمين في الثاني صحيحة محمد بن مسلم (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل بعث بركة ماله لتقسم فضاء هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها ، وإن لم يجد من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده . وكذلك الوصي الذي يوصي إليه يكون ضامناً لما دفع إليه إذا وجد ربه الذي أمر بدفعه إليه ، وإن لم يجد فليس عليه ضمان . »

وحسنة زرارة بإبراهيم بن هاشم (٥) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاء؟ فقال ليس على الرسول ولا على المؤدى ضمان قلت فإنه لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيرت أعضانها؟ قال لا ولكن أن عرف لها أهلاً فعطيت أو فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها . »

ومن ما يدل على ذلك باطلاته حسنة بكير بن اعين (٦) قال : « سألت

(١) و(٢) و(٣) الرسائل الباب ٣٧ من المستحقين للزكاة

(٤) و(٥) و(٦) الرسائل الباب ٣٩ من المستحقين للزكاة

أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يبعث بركاته فتسرق أو تضيع؟ قال ليس عليه شيء .
وعن وهيب بن حفص في الموثق (١) قال : دكنا مع ابى بصير فأتاه عمرو
ابن الياس فقال له يا ابا محمد ان اخى يحلب بعث الى بمل من الزكاة اقسمه
بالسكوة فقطع عليه الطريق فهل عندك فيه رواية ؟ قال نعم سألت أبا جعفر
عليه السلام عن هذه المسألة ولم أظن ان أحداً يسألنى عنها أبداً فقلت لأبى جعفر عليه السلام
جعلت فداك الرجل يبعث بركاة ماله من أرض الى أرض فيقطع عليه الطريق ؟
فقال قد أجزأت عنه ولو كنت انا لاعدتها ، ونحوها غيرها . واطلاقها
مقيد بالخبرين الأولين . وظاهر هذا الخبر الأخير استحباب إعادة الاخراج في
الصورة المذكورة .

ومن ما يدل على الثالث صحيحة عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن ابى عبدالله
عليه السلام (٢) قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي
وصدقة أهل الحضر في أهل الحضر ... الحديث .

وصحيحة الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام (٣) قال : لا تحل صدقة المهاجرين
للاعراب ولا صدقة الأعراب للمهاجرين .

واورد هذين الخبرين في الكافي في باب (بعث الزكاة من بلد الى آخر) وهو
مؤذن بما قلناه وان احتمل حملها على ما هو أعم . والله أعلم .

تنبيهات

الاول - الظاهر انه لا خلاف بناء على القول بتحريم النقل في انه لو خالف
ووصلت الى الفقراء فانها تجزى عنه لصدق الامثال وان أثم باعتبار المخالفة ،
إلا انك قد عرفت انه لا دليل على التحريم بل الدليل قائم على خلافه .

الثاني - قد صرحوا بانه لو آخر الدفع مع وجود المستحق أثم وضمن ، فاما

(١) الفروع ج ١ ص ١٥٧ وفي الوسائل الباب ٣٩ من المستحقين للزكاة

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٨ من المستحقين للزكاة .

— ٢٤٢ — (يجب على المكلف اخراج الزكاة أو الوصية بها إذا أدركته الوفاة) ج ١٢

الضمان فلا ريب فيه لما عرفت من الأخبار المتقدمة ، وأما الائتم فهو مبني على القول بالفورية وعدم جواز التأخير عن وقت الوجوب ، وأما على القول بجواز التأخير شهرين أو أكثر فلا . وقد تقدم تحقيق القول في المسألة .

الثالث - قد صرح الأصحاب (وضوان الله عليهم) بأنه إذا لم يجد المالك لها مستحقاً فالأفضل عزلها ، بل صرح العلامة في التذكرة باستحبابه متى حال الحول وإن كان المستحق موجوداً .

ويدل على ذلك موثقة يونس بن يعقوب المتقدمة في المسألة الخامسة وصحيفة عبدالله بن سنان المتقدمة ثمة أيضاً (١) .

وحسنة عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) : « أنه قال إذا أخرجها من ماله فذهبت ولم يسمها لأحد فقد برئ منها » .

ورواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « إذا أخرج الرجل الزكاة من ماله ثم سماها لقوم فضاعت أو أرسل بها اليهم فضاعت فلا شيء عليه » . والمراد بالعزل هو تعيينها في مال خاص وبذلك تصير من قبيل الأمانة في يده لا يضمها إلا بالتفريط أو تأخير الإخراج مع التمكن منه كما تقدم .

والظاهر أن النماء تابع لها منفصلاً كان أو متصلاً ، لما رواه الكليني عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام (٤) قال : « سألت عن الزكاة تجب على في موضع لا يمكنني أن أؤديها ؟ قال اعزلها فإن تجرت بها فانت ضامن لها ولها الرجوع ... إلى أن قال وإن لم تعزلها واتجرت بها في جملة مالك فلها بقسطها من الرجوع ولا وضعية عليهما ، وبذلك يظهر ضعف ما ذهب إليه في الدروس من أن النماء مع العزل للمالك .

الثامنة - إذا أدركته الوفاة وعليه زكاة وجب عليه إخراجها أو الوصية بها

(١) ص ٢٢٩

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣٩ من المستحقين للزكاة

(٤) الوسائل الباب ٥٢ من المستحقين للزكاة

ج ١٢ (يجب على المكلف اخراج الزكاة او الوصية بها اذا ادركته الوفاة) - ٢٤٣ -

على وجه تثبت شرعاً لتوقف الواجب عليه .

ويدل على ذلك الاخبار المستفيضة بوجوبها وان تاركها معذب مؤاخذ بها حتى تؤدي عنه (١) وفي حسنة زرارة بابراهيم التي هي صحيحة عندى (٢) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل لم يترك ماله فاخرج زكاته عند موته فاداهما كان ذلك يجرى عنه ؟ قال نعم . قلت فان أوصى بوصية من ثلثه ولم يكن زكى أيجزى عنه من زكاته ؟ قال نعم تحسب له زكاة ولا تكون له نافلة وعليه فريضة » .

والظاهر - والله سبحانه أعلم - حمل الخبر على أن تلك الوصية التي أوصى بها من ثلثه داخلية تحت أحد مصارف الزكاة ومن جملتها وأنه متى صرفت الوصية في ذلك المصرف حسبت له زكاة وان لم ينوها زكاة لعدم صحة التبرع مع اشتغال الذمة بالواجب .

وروى الكليني والشيخ في التهذيب عن عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في رجل فرط في اخراج زكاته في حياته فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما كان فرط فيه من ما لزمه من الزكاة ثم أوصى به أن يخرج ذلك فيدفع الى من يجب له ؟ قال جائز يخرج ذلك من جميع المال إنما هو بمنزلة دين لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يؤدوا ما أوصى به من الزكاة » .

وفي صحيحة شعيب - والظاهر أنه المقرقوفى - (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان على أخى زكاة كثيرة أفأقضيها أو أؤديها عنه ؟ فقال لى وكيف لك بذلك ؟ فقلت احتاط ؟ قال نعم اذا تفرج عنه » .

والظاهر ان معنى قوله : « وكيف لك بذلك » ، أى بالعلم بجميع ما عليه فقال احتاط بالزيادة . وفيه دلالة على براءة الذمة بالتبرع بدفع الواجب عن الميت .

(١) الوسائل الباب ١ و ٣ من ما يجب فيه الزكاة و ٢١ و ٢٢ من المستحقين للزكاة

(٢) و (٤) الوسائل الباب ٢٢ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ٢١ من المستحقين للزكاة

وفي صحيحة علي بن يقطين (١) قال : « قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام مات وعليه زكاة فاوصى أن تقضى عنه الزكاة وولده يحاول أن دفعوها أضر ذلك بهم ضرراً شديداً ؟ قال يخرجونها فيعودون بها على أنفسهم ويخرجون منها شيئاً فيدفع إلى غيرهم . »

أقول : الظاهر أنه لا اشكال في جواز صرفها عليهم لأنهم في تلك الحال غير واجبي النفقة على صاحب الزكاة ، وحينئذ فالأمر باخراج شيء منها إلى غيرهم ينبغي حمله على الاستحباب ، مع أنه قد تقدم في الأخبار وكلام الأصحاب ما يدل على جواز صرفها عليهم في حال حياة الأب أيضاً للتوسعة مع الأمر باخراج شيء منها لغيرهم وفي حسنة معاوية بن عمار (٢) قال : « قلت له رجل يموت وعليه خمسمائة درهم من الزكاة وعليه حجة الاسلام وترك ثلاثمائة درهم وأوصى بحجة الاسلام وإن يقضى عنه دين الزكاة ؟ قال يجب عنه من أقرب ما يكون ويخرج البقية في الزكاة . »

وفي رواية أخرى له أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) « في رجل مات وترك ثلاثمائة درهم وعليه من الزكاة سبعمائة درهم فاوصى أن يجب عنه ؟ قال يجب عنه من أقرب المواضع ويجعل ما بقي في الزكاة . »

وظاهر هذين الخبرين التوزيع كالديون المتعددة مع قصور التركة وتقديم الحج على الزكاة وأنه يجب عنه من أقرب المواضع وما بقي يصرف في الزكاة حتى لو لم يبق شيء بعد الحج .

التاسعة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أقل ما يعطى الفقير من الزكاة ، فقليل أنه لا يعطى أقل من ما يجب في النصاب الأول وهو عشرة

(١) الوسائل الباب ١٤ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٢١ من المستحقين للزكاة

(٣) الوسائل الباب ٤٢ من الوصايا

قراريط او خمسة دراهم ، ونقل عن الشيخ المفيد والشيخ في جملة من كتبه والسيد المرتضى في الانتصار ، وهو اختيار المحقق في المعتمد والشرائع ، ونسبه في المعتمد - بعد أن نقله عن الشيخين وابن بابويه - إلى أكثر الأصحاب ، وقيل يجوز الاقتصار على ما يجب في النصاب الثاني وهو درهم أو عشر دينار قيراطان ، ونسب إلى ابن الجنيد وسلاح ونقل أيضاً عن المرتضى في المسائل المصرية ، وقيل لا يجوز أن يعطى أقل من نصف دينار ، ونقل عن الشيخ على بن الحسين بن بابويه وعن ابنه في المقنع أنه يجوز أن يعطى الرجل الواحد الدرهمين والثلاثة ولا يجوز في الذهب إلا نصف دينار ، وعن المرتضى في الجمل وابن أديس عدم التحديد بحد لا يجوز ما دونه ، وهو المشهور بين المتأخرين .

وأما الأخبار المتعلقة بالمسألة : فمنها - صحيحة محمد بن أبي الصهبان (١) قال : « كتبت إلى الصادق عليه السلام هل يجوز لي يا سيدي أن أعطي الرجل من اخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة فقد اشتهى ذلك علي » ؟ فكتبت ذلك جائز ، والمراد بالصادق في هذا الخبر أحد العسكريين (عليهما السلام) فإن الرجل المذكور من أصحابهما ولعل التعبير وقع تقيّة .

ومنها - صحيحة محمد بن عبد الجبار عن بعض أصحابنا (٢) قال : « كتبت على يدى أحمد بن اسحاق إلى علي بن محمد العسكري عليه السلام أعطى الرجل من اخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة ؟ فكتبت أفعّل ان شاء الله تعالى » .

ومنها - صحيحة أبي ولاد الحنّاط عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سمعته يقول لا يعطى أحد من الزكاة أقل من خمسة دراهم وهو أقل ما فرض الله من الزكاة في أموال المسلمين فلا تعطوا أحداً أقل من خمسة دراهم فصاعداً » .

ومنها - رواية معاوية بن عمار وعبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « لا يجوز أن يدفع من الزكاة أقل من خمسة دراهم فإنها أقل الزكاة ، والظاهر أنه

بهذين الخبرين أخذ القائلون بالقول الأول .

ومنها - حسنة عبدالكريم بن عتبة الهاشمي عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « كان رسول الله ﷺ يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي وصدقة أهل الحضر في أهل الحضر ولا يقسم بالسوية وإنما يقسمها على قدر ما يحضرها منهم وما يرى ليس في ذلك شيء موقت » .

ومنها - حسنة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « قلت له ما يعطى المصدق ؟ قال ما يرى الامام ولا يقدر له شيء » .
اقول : والمصدق هو الذي يجبي الصدقات باسم الامام عليه السلام وهو أحد الافراد التي تصرف فيها الزكاة .

وأنت خبير بان جملة من متأخري المتأخرين - ومنهم السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة حيث اختاروا القول الأخير - حملوا الخبرين الدالين على انه لا يجوز أقل من خمسة دراهم على الفضل والاستحباب ، وقد عرفت ما في هذا الجمع في ما تقدم في غير باب .

ولا يخفى ان الخبرين المذكورين ظاهران بل الثاني صريح في انه لا يجوز ان يدفع أقل من ذلك فاخرجهما عن ذلك يحتاج الى دليل ، وبمجرد وجود المعارض من الاخبار ليس بدليل ولا قرينة توجب ارتكاب التجوز في اخراج الخبرين عن ظاهرهما .

مع ان المحقق في المعتبر قد نقل ان القول بعدم التقدير مذهب الجمهور (٣) وبذلك ايضاً صرح السيد المرتضى (رضي الله عنه) في كتاب الانتصار حيث اختار فيه القول الأول فقال : ومن ما انفردت به الامامية القول بانه لا يعطى الفقير الواحد

(١) الوسائل الباب ٢٨ من المستحقين للزكاة رقم ١

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من المستحقين للزكاة

(٣) البداية ج ١ ص ٢٦٩ والمجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٨٩

من الزكاة المفروضة أقل من خمسة دراهم ، ويروى ان الأقل درهم واحد ، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك ويجيزون اعطاء القليل والكثير من غير تحديد ، وحجتنا على ما ذهبنا اليه اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وبراءة الذمة . انتهى .
وحينئذ فلنقتل أن يقول ان مقتضى القاعدة المقررة عن أهل العصمة (عليهم السلام) في اختلاف الاخبار هو حمل ما دل على عدم التحديد على التقية وهما صحيحة محمد بن ابي الصهبان وصحيحة محمد بن عبد الجبار .

واما حمل الشيخ (قدس سره) لها ومثله المحقق في المعتبر - على ان المعطى من النصاب الثانى والثالث فانه يجوز اذا أدى ما فى النصاب الاول الى الفقير ان يعطى ما وجب فى النصاب الثانى غيره أو اليه بحيث لا يعطى أقل من ما وجب فى النصاب الذى أخرج منه الزكاة . كذا ذكر فى المعتبر - فقد رده المتأخرون عنه بالبعد وهو كذلك ، بل الأظهر هو ما قلناه من الحمل على التقية ، ولكنهم (رضوان الله عليهم) كما أشرنا اليه فى غير موضع من ما تقدم قد أعرضوا عن العمل بهذه القاعدة المروية فوقعوا فى أمثال هذه التكاليف البعيدة .

واما حسنة عبدالكريم فليست ظاهرة الدلالة فى المدعى لامكان حملها على عدم البسط ، فان سياق الرواية من أولها إنما هو الرد على عمرو بن عبيد المعتزلى ومن معه من العامة القائلين بوجوب البسط (١) .

حيث ان صورة الخبر هكذا فى احتجاجه عليه السلام على عمرو بن عبيد مع من معه (٢) قال له ما تقول فى الصدقة؟ فقرأ عليه: إنما الصدقات للفقراء والمساكين... الى آخر الآية . قال عليه السلام نعم فكيف تقسمها؟ فقال اقسما على ثمانية اجزاء فاعطى كل جزء واحداً . قال وان كان صنف منهم عشرة آلاف وصنف منهم رجلا واحداً أو رجلين أو ثلاثة جعلت لهذا الواحد ما جعلت للعشرة آلاف؟ قال نعم . قال

(١) ارجع الى التعليقة ١ ص ٢٢٦ .

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من المستحقين للزكاة

وتجمع صدقات أهل الحضر وأهل البوادي فتجعلهم فيها سواء ؟ قال نعم . قال فقد خالفت رسول الله ﷺ في كل ما قلت في سيرته : كان رسول الله ﷺ يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي وصدقة أهل الحضر في أهل الحضر ولا يقسم بينهم بالسوية وإنما يقسمه على قدر ما يحضره منهم وما يرى ، وليس في ذلك شيء موقت موظف ، وإنما يصنع ذلك بما يرى على قدر ما يحضره منهم ... الحديث .

ومن الجائز بل هو الأنسب بالمقام والسياق ان المراد بقوله : « ليس في ذلك شيء موقت موظف » ، إنما هو بالنسبة الى البسط الذي يدعى الخصم انه موقت موظف لا يجوز مخالفته كما يدل عليه قوله بعده « وإنما يصنع ذلك بما يرى » ، من التوفير لبعض على بعض بالمرجحات المتقدمة وتقسيمه على من حضر من صنف واحد أو صنفين أو نحو ذلك .

ولكن الأصحاب في كتب الاستدلال نقلوا من الخبر هذه العبارة المنقولة في كلامهم وهي بحسب الظاهر موهمة لما يدعونه ، إلا ان سياق الخبر كما ذكرناه وقرينة المقام ترجح ما اخترناه ، ولا أقل من تساوي الاحتمالين فيسقط الاستدلال بالخبر من البين .

وأما حسنة الحلبي فهي وان أوردتها جملة من متأخري المتأخرين في أدلة هذا القول إلا ان فيه أنك قد عرفت ان أصل المسألة التي وقع الخلاف فيها وجعلوها محلا للزاع إنما هو الفقير والدفع اليه من حيث الفقر دون غيره من الأصناف كما هو المفروض في عباراتهم ، ومورد هذه الرواية إنما هو العاملون الساعون في جمع الصدقات .

على انه لا يخفى ان اجراء هذا الخلاف بالدرم والأقل والأكثر بالنسبة الى عمال الصدقات والمؤلفة والغارمين والرقاب ونحوهم من ما لا معنى له بالكلية ، لأنه من الظاهر المعلوم ان هؤلاء من ما لا يقوم بحقوقهم واستحقاقهم الاضعاف مضاعفة من ما وقع الخلاف فيه كما لا يخفى على المنصف .

ج ١٢ ﴿ فروع تتعلق باقل ما يعطى الفقير من الزكاة ﴾ — ٢٤٩ —

وبالجملة فالقول المشهور بين المتقدمين لا يخلو من قوة ورجحان لما ذكرناه والاحتياط لا يخفى . والله العالم .

وههنا فوائد : الأولى - ظاهر عبارات اكثر الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان هذه التقديرات على سبيل الوجوب وهو ظاهر الخبرين المتقدمين ، وظاهر كلام العلامة في جملة من كتبه بل صريحه انه على جهة الاستحباب حتى انه قال في التذكرة بعد أن حكم بانه يستحب أن لا يعطى الفقير أقل من ما يجب في النصاب الأول : وما قلناه على سبيل الاستحباب لا الوجوب اجماعاً . انتهى .

اقول : الظاهر ان ما ذكره (قدس سره) لا يخلو من نظر فان مقتضى كلام المتقدمين ودليلهم الذى ذكرناه هو الوجوب ، والاستحباب إنما صرح به من ذهب الى القول بعدم التحديد حملاً للدليل المشار اليه على الاستحباب جمعاً كما قدمنا نقله عنهم .

الثانية - قد عرفت ان القائلين بالتحديد فى القول الأول حددوا الأقل من نصاب الدرهم بالخمسة دراهم والأقل من نصاب الذهب بنصف دينار وهو عشرة قراريط ، ولم يصل اليها فى الاخبار ما يتعلق بنصاب الذهب وإنما الموجود فيها ما تقدم من الدرهم ، والظاهر ان مثل ابنى بابويه إنما ذكروا ذلك لخبر وصلهم فيه ثم انه على تقدير ما وصل اليها من الاخبار فيحتمل سقوط التحديد فى غير الدرهم مطلقاً كما هو مقتضى الأصل ، ويحتمل اعتبار بلوغ قيمة المدفوع ذلك ذهباً كان أو غيره ، واختاره شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) وهو الأحوط .

ولو فرض نقص قيمة الواجب عن ذلك كما لو وجب عليه شاة واحدة لا تساوى خمسة دراهم دفعها الى الفقير وسقط اعتبار التقدير قطعاً .

الثالثة - إنما يستحب أو يجب اعطاء الخمسة دراهم اذا بلغ الواجب ذلك ، فلو أعطى ما فى النصاب الأول لواحد ثم وجهت عليه الزكاة فى النصاب الثانى

٢٥٠ - (هل يجب على الامام والساعي الدعاء لصاحب الزكاة ؟) ج ١٢

اخرج زكاته وسقط اعتبار التقدير فيه كما تقدم في كلام المحقق .
ولو كان عند المالك نصابان اول وثان قال شيخنا الشهيد الثاني وغيره انه
يجوز اعطاء ما في الاول لواحد وما في الثاني لآخر من غير كراهية ولا تحريم
على القولين .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنهم : وهو مشكل لاطلاق النهي عن اعطاء
أقل من الخمسة وامكان الامتثال بدفع الجميع الى الواحد . انتهى .
أقول : والذي يقرب بالبال العليل والفكر الكليل ان الخبرين الواردين
بالتحديد بالخمسة دراهم انما خرجا بناء على ما هو الغالب المتكرر في الزكوات من
اجتماع مبلغ يعتد به يراد قسمته على الفقراء والمساكين ، فينبغي ان يقسم عليهم
على وجه لا ينقص أحد منهم عن خمسة دراهم التي هي أول ما تجب في الزكاة
لا باعتبار نصاب واحد أو نصابين ونحو ذلك من الفروض النادرة . والله العالم .

العاشرة - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب الدعاء على
الامام عليه السلام والساعي لصاحب الزكاة بعد قبضها منه واستحبابه ، فقليل بالوجوب
وبه صرح العلامة في الارشاد ، والمحقق في المعتمد اختار الوجوب إلا انه حص
ذلك بالامام وهو المنقول عن الشهيد في الدروس ، وقيل بالاستحباب وبه صرح
جمع من الأصحاب .

ومن قال بالوجوب استند الى ظاهر الآية وهي قوله عز وجل : « خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم » (١) .

ولا يخفى ان البحث عن ذلك بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام قليل
الجدوى فانهم (عليهم السلام) أعرف بما يجب أو يستحب ، وانما الكلام في
الساعي والفقيه والمستحق ، والآية المذكورة غير ظاهرة الدلالة في شمولهم ولادليل
سواها في الباب ، والأصل العدم ، ويؤيده خلو الرواية الواردة عن امير المؤمنين

ج ١٢ (يجوز لمن تدفع له الزكاة ليفرقها ان يأخذ منها كغيره) - ٢٥١ -

ﷺ (١) بارسال ساعيه لأخذ الزكاة من ذلك مع اشتغالها على كثير من الآداب والسنن والأحكام ، وظاهر الأصحاب استحباب ذلك . وفيه انه من حيث التوقيف في المقام مشكل لعدم الدليل وان كان الدعاء للمؤمنين مستحباً بقول مطلق الحادية عشرة - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو اجتمع للمستحق أسباب توجب الاستحقاق مثل كونه فقيراً وغارماً ومكاتباً فانه يجوز ان يعطى بكل سبب نصيباً .

ولم أفق لهم على دليل إلا أن يكون دعوى صدق هذه العنوانات عليه من كونه فقيراً وغارماً ونحو ذلك فيدخل تحت عموم الآية (٢) .

وفيه انه لا يخفى ان المتبادر من الآية إنما هو الشائع المتكثر من تعدد هذه الافراد ولهذا صارت اصنافاً ثمانية باعتبار مقابلة كل منها بالآخر . وايضاً فانه متى أعطى من حيث الفقر ما يغنيه ويزيده على غناه فكيف يعطى من حيث الغرم والكتابة المشروطين - كما تقدم - بالمعز عن الاداء ؟ وبالجمله فالحكم عندى محل توقف لعدم الدليل عليه .

الثانية عشرة - الظاهر انه لا خلاف فيما لو دفع اليه مال من الزكاة ليفرقه في المستحقين وكان من جملة من يجوز له أن يأخذ كنهيب أحدهم ما لم يعلم التخصيص بغيره .

وعلى ذلك تدل جملة من الأخبار : منها - صحيحة سعيد بن يسار (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله ﷺ الرجل يعطى الزكاة يقسمها في أصحابه يأخذ منها شيئاً ؟ قال نعم ، » .

وحسنة الحسين بن عثمان براهيم بن هاشم عن ابي ابراهيم ﷺ (٤) « في رجل أعطى مالا يفرقه في من يحل له أنه أن يأخذ منه شيئاً لنفسه وان لم يسم له ؟ قال يأخذ »

(١) وهي صحيحة بربر المقدمة ص ٥١

(٢) وهي قوله تعالى « انما الصدقات ... » سورة التوبة الآية ٦١

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤ من المستحقين للزكاة

منه لنفسه مثل ما يعطى غيره .

وموثقة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام (١) : « في رجل اعطاه رجل مالا ليقسمه في المساكين وله عيال محتاجون أيعطيهم منه من غير أن يستأمر صاحبه ؟ قال نعم . »

وأما ما رواه في التهذيب بهذا الاسناد (٢) - قال : « سألته عن رجل اعطاه رجل مالا ليقسمه في محاييج أو مساكين وهو محتاج يأخذ منه لنفسه ولا يعلمه ؟ قال لا يأخذ منه شيئاً حتى يأذن له صاحبه . » - فحمله الشيخ على محامل أقربها الكراهة واحتمل بعض مشايخنا (عطر الله مراقدهم) حمله أيضاً على ما إذا علم ان مراده غيره أو الأخذ بزيادة على غيره .

وهذه المحامل وان كانت لا تخلو من بعد إلا انها لا مندوحة عنها في مقام الجمع إذ ليس بعدها إلا طرح الخبر لرجحان ما عارضه بالكثرة ، مضافاً الى اتفاق الأصحاب ظاهراً على ذلك .

ختمام به الاتمام

اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ميراث العبد المشتري من الزكاة اذا مات ولا وارث له هل يكون ميراثه للامام عليه السلام أو لأرباب الزكاة ؟ قولان المشهور الثاني وقيل بالأول وهو منقول عن بعض القدماء إلا انه مجهول القائل ، واختاره العلامة في الإرشاد والقواعد وولده في الشرح .

حجة المشهور موثقة عبيد بن زرارة (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اخرج زكاة ماله الف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع ذلك اليه فنظر الى مملوك يباع في من يريد فاشتراه بتلك الآلاف التي أخرجها من زكاته فاعتقه هل يجوز له ذلك ؟ قال نعم لا بأس بذلك : قلت فانه لما ان اعتق وصار حراً اتجر

(١) و(٢) الوسائل الباب ٨٤ من ما يكتسب به

(٣) الوسائل الباب ٤٣ من المستحقين للزكاة

واحترف فاصاب مالا ثم مات وليس له وارث فمن يرثه إذا لم يكن له وارث ؟ قال يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاة لأنه إنما اشترى بماله .

حجة القول الآخر على ما نقل ان الرقاب أحد مصارف الزكاة فيكون سائبة ، قال المحقق في المعتبر بعد الحكم بان ميراثه لارباب الزكاة واسناد ذلك الى علمائنا : ويمكن أن يقال لا يرثه الفقراء لأنهم لا يملكون العبد المبتاع بمال الزكاة لأنه أحد مصارفها فيكون كالسائبة . وتضعف الرواية لأن في طريقها ابن فضال وهو فطحى وعبد الله بن بكير وفيه ضعف ، غير ان القول بها عندى أقوى لمكان سلامتها من المعارض واطباق المحققين منا على العمل بها . انتهى .

وتوقف العلامة في المختلف في المسألة من أجل ما ذكر هنا .

أقول : والتحقيق في المقام بما لم يسبق اليه سابق من علمائنا الأعلام ان يقال : لا ريب ان كلاً من القولين المذكورين لا يخلو من النظر والإشكال ، وذلك لأنهم متفقون على ان الشراء في الصورة المذكورة من سهم الرقاب ، فانهم كما تقدم في المسألة فصلوا صنف الرقاب الى ثلاثة أقسام : أحدها المكاتبون . وثانيها العبيد تحت الشدة . وثالثها العبيد مع عدم وجود المستحق ، واستدلوا على القسم الثالث بموثقة عبيد المذكورة .

وحينئذ فوجه الإشكال في القول المشهور هو انه اذا كان المفروض الشراء من سهم الرقاب الذى هو أحد الاصناف الثمانية التى اشتملت عليها الآية - وليس فيه مدخل ولا تعلق للفقراء بالكلية وإلا فلا معنى لقسمة الزكاة فى الآية على الاصناف الثمانية المؤذن بمغايرة كل منها للآخر كما هو ظاهر - فكيف ترثه الفقراء لأنه اشترى من ماله ، وأى مال للفقراء فى سهم الرقاب كما هو ظاهر لذوى الأنفام والألباب فاللازم إما كون الشراء ليس من سهم الرقاب كما زعموه وانما هو من الزكاة بقول مطلق كما هو أحد القولين فى المسألة على ما تقدم ذكره ، وهذا هو ظاهر الرواية المذكورة وغيرها من الروايات المتقدمة فى تلك المسألة ، أو كون الشراء من سهم

الرقاب كما ادعوه ، ولكن لا دليل عليه فان هذه الرواية لا تنطبق على ذلك كما عرفت
ويؤيد ما قلناه قوله عليه السلام في رواية ابي بصير (١) التي استدلو بها ايضاً على
القسم الثاني. وهو شراء العبيد تحت الشدة ، اذاً يظلم قوماً آخرين حقوقهم ، وأى
ظلم في اعطاء أهل هذا الصنف من سهمهم على اولئك الآخرين الذين هم باقى الأصناف
مع ان البسط غير واجب عندنا بل يجوز صرف الزكاة كملاً في صنف واحد بل في
واحد من أى الأصناف .

وبالجملة فان الإستدلال بهذين الخبرين على هذين الفردين وانهما من سهم
الرقاب تعسف محض وخروج عن مقتضى الاصول المقررة عندهم .
ووجه الإشكال في القول الثانى انه لا ريب في صحة ما ذكره ذلك القائل من
كونه متى اشترى من سهم الرقاب فانه يكون سائبة ويكون ميراثه للامام عليه السلام كما
هو مقتضى القواعد الشرعية والضوابط المرعية ، إلا ان استدلال هذا القائل
المذكور على هذا الحكم بهذه الموثقة الدالة على ان ميراثه للفقراء لا يوافق مدعاه كما
عرفت ، فالواجب عليه تحصيل دليل يدل على انه يجوز ان يشتري العبد من سهم
الرقاب ويعتق ليتيم له ما ذكره وإلا فالقول بذلك من غير دليل باطل مردود عند
ذوى التحصيل ، ونحن لم نقف لهم على دليل إلا ما يدعونه من هاتين الروايتين
وفيها من الاشكال ما قد عرفت رأى العين .

وقد عرفت من ما قدمنا في تلك المسألة ان الذى وردت به النصوص عن
أهل الخصوص (عليهم السلام) في تفسير الرقاب في الآية إنما هو المكاتبون أو
قوم لزمهم كفارات في قتل الخطأ أو في الظهار أو في الايمان أو في قتل الصيد كما
في رواية على بن ابراهيم (٢) واما هذه الاخبار فلا دلالة فيها على ازيد من انه
يشترى من الزكاة بقول مطلق ، وحمل ذلك على سهم الرقاب - مع كونه لا دليل في

(١) الوسائل الباب ٤٣ من المستحقين للزكاة وقد تقدمت ص ١٨١

(٢) ص ١٨١ و ١٨٢

تلك الأخبار عليه بل ولا أدنى إشارة إليه - مدافع لما دل عليه بعضها من مسألة الميراث كما ذكرناه وما دل عليه الآخر من كونه يظلم قوماً آخرين حقوقهم كما أوضحناه ، بل التحقيق كما قدمنا ذكره في تلك المسألة ان جملة هذه الأخبار الدالة على شراء العبد من الزكاة وعتقه كخبر أبي بصير وخبر عبيد بن زرارة وخبر أيوب وخبر الوابشي المتقدم جميع ذلك (١) إنما خرجت مخرج الرخصة في جواز ذلك من غير أن يكون ذلك داخلاً تحت شيء من الأصناف الثمانية كما ذهب إليه جملة من الأصحاب المتقدم ذكرهم ثمة ، وهذه الأخبار ظاهرة الدلالة على هذا القول .

والعجب من صاحب المعبر وما في كلامه من التناقض الذي أخضع عنه النظر ، فإنه لا ريب في أن ما ذكره - من ان العبد المبتاع بسهم الرقاب كالسائبة وان الفقراء لا مدخل لهم فيه بوجه هو الموافق للقواعد الشرعية ، وبمقتضى ذلك فيرائه للإمام عليه السلام فمن أين جاز له الخروج عن ذلك والرواية لا دلالة فيها على أزيد من كونه اشترى من مال الزكاة بقول مطلق ؟ نعم ما زعموه من كون العبد يجوز ابتياعه من سهم الرقاب لا دليل عليه كما عرفت ولكن مع الانحياز عن الدليل فان القول بذلك يلزم منه ما ذكرناه . وقول المحققين بمضمون الرواية ان قصدوا به كون ذلك من سهم الرقاب فهم محجوجون بما ذكرناه ، وان أرادوا به من الزكاة مطلقاً كما هو القول المشار إليه آنفاً فلا حجة له فيه كما عرفت .

وبالجملة فان كلامهم في هذه المسألة لا يخلو من تناقض واضطراب ومنه يظهر وجه توقف العلامة في المختلف في هذه المسألة ولنعم ما فعل .

نعم يبقى الكلام في أن الميراث هل هو مخصوص بالفقراء والمساكين كما تدل عليه رواية عبيد بن زرارة أو يكون لجميع أرباب الزكاة كما تدل عليه صحيحة أيوب بن الحر المروية في كتاب العلل وقد تقدمت في تلك المسألة (٢) ؟ اشكال وعبائر الأصحاب ايضاً في هذا المقام بعضها اشتمل على كونه للفقراء والمساكين

— ٢٥٦ — ﴿ من يرث العبد المشتري من الزكاة ؟ ﴾ ج ١٢

وبعضها اشتمل على كونه لأرباب الزكاة . والعلامة في المختلف بعد أن نقل عبارة الشيخ المفيد الدالة على التخصيص بالفقراء والمساكين من المؤمنين ، قال : والظاهر ان مراده ليس بتخصيص الفقراء والمساكين بل أرباب الزكاة أجمع لأن التعليل بمطيه .

ووجه الجمع بين الخبرين المذكورين يمكن باحد وجهين : أولهما - أن يقال ان الميراث إنما هو لجميع ارباب الزكاة كما هو ظاهر كلام الأكثر وان ذكر الفقراء في موثقة عبيد بن زرارة إنما خرج مخرج التمثيل لا الحصر ، فانه لما كان أصل مال الزكاة مشتركاً بين الأصناف الثمانية - وكان الشراء على هذا الوجه خارجاً عن الأصناف المذكورة كما عرفت - كان ما اشترى بذلك من مال الاصناف المذكورة ، فيراثه حينئذ يرجع اليهم بالولاء لأنه من مالهم .

وثانيهما - ولعله الأظهر - ان يقال ان ظاهر رواية عبيد المذكورة كون المال المشتري به إنما هو من سهم الفقراء خاصة ، لحكمه عليه السلام بكون ميراثه للفقراء خاصة وتعليله ذلك بانه اشترى بماله ، وإلا فلو كان إنما اشترى بالمال المشترك بين الأصناف الثمانية لم يكن لتخصيصه بالفقراء وجه ظاهر لأن نسبته الى الأصناف بالسوية ، وحينئذ فيمكن بمعونة ما ذكرناه ان يقال ان المراد من صدر الخبر ان صاحب الزكاة قد خص هذه الألف الدرهم التي أخرجها زكاة ماله بالفقراء لأنها أحد الأصناف والبسط عندنا غير واجب ولما لم يخدم كما تضمنه الخبر اشترى بها العبد المذكور واعتقه ثم سأل الامام عليه السلام عن ذاك فاجازه . هذا هو الذي ينطبق عليه مجز الخبر بلا تحمل واشكال .

وحينئذ فوجه الجمع بين الخبرين المذكورين هو حمل الشراء في موثقة عبيد على الشراء من سهم الفقراء بالتقريب الذي ذكرناه ، وبذلك يكون الميراث للفقراء لأنه من مالهم ، وحمل صحيحة ايوب على ان الشراء وقع بالمال المشترك من غير قصد لتخصيصه بصنف من الاصناف ، فانه يكون الميراث حينئذ لجميع

ارباب الزكاة لأنه قد اشترى بما لهم ، والفارق في المقامين هو قصد المشتري ونيتة ولا بعد في ذلك فان العبادات بل الأفعال كملا تابعة للقصود والنيات صحة وبطلانها وثواباً وعقاباً وتعدداً واتحاداً ونحو ذلك ، ألا ترى انه لو قصد صرف زكاته كملا في سبيل الله الذي هو عبارة عن جميع الطاعات والقربات كما هو الأشهر الأظهر ثم انه اشترى بها عبداً وأعتقه فانه لا إشكال في كونه سائبة وان ميراثه للامام عليه السلام ولا ريب في قوة هذا الإحتمال وعليه تجتمع الأخبار بلا إشكال .

بقي الكلام في انه على تقدير كون الشراء بمال الزكاة لا يقصد صنف مخصوص وكون الميراث حيثئذ لأرباب الزكاة كما ذكره عليه السلام في خبر ايوب فهل يكون قسمة هذا الميراث بينهم على حسب قسمة المواريث من وجوب بسطه عليهم كملا أو يكون حسب قسمة الزكاة من جواز تخصيص بعض الأصناف به ؟ اشكال ينشأ من احتمال كونه في حكم الزكاة لأنه فرع عليها والشركة في الزكاة ليست باعتبار وجوب البسط وإنما هي باعتبار التخيير بين تلك الأصناف وافرادها ، ومن ان الأصل في الشركة لغة وعرفاً وشرعاً هو وجوب التقسيط والبسط بين الشركاء ، قام الدليل بالنسبة الى الزكاة على عدم وجوب البسط وبقي ما عداه على حكم الأصل وهذا ليس زكاة ، وقيام الدليل في الزكاة لا يستلزم اجراءه في ما نحن فيه .

وبالجملة فالمسألة عندى محل توقف واشكال وان كان للاحتمال الاخير نوع رجحان . ولم أقف على من تعرض لذلك ولا نبيه عليه أحد من اصحابنا (رضوان الله عليهم) والله العالم بحقائق أحكامه .

الباب الثاني

في زكاة الفطرة

قيل : المراد بالفطرة اما الخلقة او الدين أو الفطر من الصوم ، والمعنى على الأول زكاة الخلقة أى البدن ، وعلى الثاني زكاة الدين والإسلام ، وعلى الثالث

زكاة الفطر من الصوم .

اقول : ويمكن ان يؤيد الاول بقول الصادق عليه السلام (١) لمعتب : . اذهب فاعط عن عيالنا الفطرة وعن الرقيق واجمعهم ولا تدع منهم أحداً فانك ان تركت منهم انساناً تخوفت عليه الفوت . قلت : وما الفوت ؟ قال الموت ، فان فيه اشارة الى ان الزكاة موجبة لبقائه وحفظه من الموت فيكون الغرض منها حفظ البدن وبقائه ، ووجه المناسبة ظاهر .

وان يؤيد الثاني بما ورد في صحيحة ابي بصير وزرارة (٢) من ان من تمام الصوم اعطاء الزكاة لانه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم له اذا تركها متعمداً . ثم انه يجب ان يعلم انه حيث كان وجوبها مشروطاً بشروط مخصوصة والمخرج منها مخصوص باجناس مقدرة بوزن خاص وهي أيضاً مخصوصة بوقت لا تقدم عليه ولا تؤخر عنه ومصرفها مخصوص بافراد مخصوصة فالبحث عنها يجب ان يحمل في فصول اربعة :

الفصل الاول - في شروط وجوبها وهي ثلاثة : الاول - التكليف فلا تجب على الصبي والمجنون اجمعاً كما نقله الفاضلان في المعتمد والمنتهى .

ويدل عليه عدم توجه الخطاب اليهما ورفع القلم عنهما (٣) وخطاب الولي يحتاج الى دليل وليس فليس ، فيكون ساقطاً بالاصل .

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن القاسم بن الفضيل عن ابي الحسن الرضا عليه السلام (٤) قال : . كتبت اليه : الوصى يزكي زكاة الفطرة عن اليتامى اذا كان لهم مال ؟ فكتبت : لا زكاة على يتيم .

(١) الوسائل الباب ٥ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ١ من زكاة الفطرة

(٣) ارجع الى التعليقة ١ ص ١٧ .

(٤) الوسائل الباب ١ من تجب عليه الزكاة والباب ٤ من زكاة الفطرة

ج ١٢ (تعتبر الحرية في زكاة الفطرة - هل تجب على المكاتب؟) - ٢٥٩ -

وروى الشيخ المفيد في المقنعة عن عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « تجب الفطرة على كل من تجب عليه الزكاة » .
ثم اعلم انه قد ذكر جملة من المتأخرين هنا تفريعاً على هذا الشرط سقوط الفطرة عن من اهل عليه شوال وهو معنى عليه ولم ينقلوا عليه دليلاً .
واعترضهم بعض متأخرى المتأخرين بانه على اطلاقه لا يخلو من اشكال نعم لو كان الاغناء مستوعباً لوقت الوجوب اتجه ذلك .
الثانى - الحرية فلا تجب على المملوك ولو قيل بملكه مدبراً كان أو ام ولد أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً لم يتحرر منه شئ ، وظاهرهم الاتفاق على ذلك .
ولا أعلم فيه مخالفاً سوى الصدوق (قدس سره) فى من لا يحضره الفقيه بالنسبة الى المكاتب حيث روى فيه صحيحة على بن جعفر (٢) انه سأل أخاه موسى عليه السلام عن المكاتب هل عليه فطرة شهر رمضان أو على من كاتبه وتجوز شهادته ؟ قال الفطرة عليه ولا تجوز شهادته ، ثم قال (قدس سره) قال مصنف هذا الكتاب : وهذا على الإنكار لا على الإخبار ، يريد بذلك انه كيف تجب عليه الفطرة ولا تجوز شهادته ؟ أى ان شهادته جائزة كما ان الفطرة عليه واجبة . انتهى .

ومقتضى ذلك وجوب الفطرة عليه وهو جيد لدلالة الصحيحة على ذلك سواء حملت على الإنكار كما ذكره (قدس سره) أو على الإخبار . ويمكن مع حملها على الإخبار خروجها مخرج التقية بالنسبة الى الشهادة (٣) والظاهر انه أقرب من ما ذكره (قدس سره) .

والأصحاب (رضوان الله عليهم) قد احتجوا على انتفاء الوجوب عن المملوك بالأصل والأخبار المستفيضة المتضمنة لوجوب فطرة المملوك على مولاه من غير

(١) الوسائل الباب ٤ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ١٧ من زكاة الفطرة

(٣) فى المذهب ج ٢ ص ٣٣١ ، والمبسوط ج ١٦ ص ١٣٤ لا تقبل شهادة العبد

تفصيل كما سيأتي ان شاء الله تعالى نقل شطر منها في المقام ، وفي قيام الدليل بها نظر إذ ظاهر سياقها كما سيظهر لك ان وجوب ذلك على المولى إنما هو من حيث العيولة ووجوب الانفاق كسائر تلك الافراد المعدودة معه ، ويؤيد ذلك دلالة صحيحة على ابن جعفر المتقدمة على وجوب الفطرة على المكاتب .

واما ما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام (١) - قال : « يؤدى الرجل زكاة الفطرة عن مكاتبه ، - فيمكن حملها على العيولة جمعاً .

ومن ما يؤيد ذلك ما قدمناه ايضاً في أول الكتاب (٢) من دلالة ظاهر بعض الاخبار على وجوب الزكاة عليه في ما يملكه متى أذن له المولى ، والتقريب انه متى وجبت عليه الزكاة المالية وجبت عليه زكاة الفطرة لما تقدم في الرواية المنقولة عن المقنعة من قوله عليه السلام : « تجب الفطرة على كل من تجب عليه الزكاة » .

وبالجملة فاني لم أفف لهم على دليل صريح يدفع الإيراد مع ما عرفت من ظهور ما ذكرناه في المراد .

ثم انه ينبغي أن يعلم ان وجوب الزكاة على المملوك مبني على القول بملكه وإلا فانه لا وجه للقول بذلك كما قدمنا ذكره ايضاً في الزكاة المالية .

وظاهر الاصحاب انه لو تحرر منه شيء وجبت الزكاة بالنسبة إلا أن يعوله المولى فان العيولة كافية في الوجوب وان كانت تبرعاً كما ستأتي الاخبار به ان شاء الله تعالى .

واستدل في المنتهى على وجوب الزكاة عليهما بالنسبة بان النصيب المملوك تجب نفقته على مالكة فتكون فطرته لازمة له ، واما النصيب الحر فلا يجب على السيد اداء الزكاة عنه لانه لا تتعلق به الرقية بل تكون زكاته واجبة عليه اذا ملك جزؤه

الحر ما تجب به الزكاة عملاً بالعموم .

وقوى الشيخ في المبسوط سقوط الزكاة عنه وعن المولى إذا لم يعلمه المولى ،
لأنه ليس بحر فيلزمه حكم نفسه ولا هو مملوك فتجب زكاته على مالكه لأنه قد
تحرر بعينه ، ولا هو في عيلولة مولاه فتلزمه فطرته لمكان العيلولة . انتهى .

وأنت خبير بأن المسألة لما كانت عارية عن النص فهي محل اشكال .

والظاهر ان مستند الاصحاب في ما ذكره هو عموماً ما دل على وجوب
زكاة المملوك على سيده (١) فانه أعم من أن يكون المملوك رأساً كاملاً أو بعضاً
وعموم ما دل على وجوب الزكاة على الحر المستكمل لباقي الشروط (٢) فانه أعم من
أن يكون رأساً كاملاً أو بعضاً .

وفيه ما قدمنا ذكره في كتاب الزكاة من أن اطلاق الاخبار إنما يحمل على
الافراد الشائعة الكثيرة فانها هي التي يتبادر اليها الاطلاق دون الفروض النادرة ،
ولعل الشيخ لحظ ما ذكرناه فاسقط الزكاة عنه وعن المولى لذلك .

ثم ان ظاهر هذا الكلام في المسألة يشعر بوجوب الزكاة بمجرد الملك ، لأن
هذا الخلاف إنما يجرى على هذا التقدير فانه مع عيلولة المالك أو غيره متبرعاً
لا يجرى لهذا الخلاف ، وحيث في المسألة اشكال آخر كما سيأتي بيانه حيث ان
مفاد الاخبار الآتية هو اناطة وجوب الفطرة بالعيلولة بالفعل لا بوجوب
العيلولة والاتفاق .

الثالث - الغنى على الأشهر الأظهر وقد وقع الخلاف هنا في مقامين :
أحدهما - في اشتراط الغنى ، فذهب الأكثر الى اشتراطه حتى قال العلامة في المنتهى
انه قول علمائنا أجمع إلا ابن الجنيدي ، فانه ذهب الى وجوب الفطرة على من فضل عن
مؤنته ومؤنة عياله ليوم وليلة صاع . وهذا القول نقله في الخلاف عن الشافعي

(١) الوسائل الباب ٥ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ١ و ٢ و ٤ و ٥ من زكاة الفطرة

وجماعة من العامة (١) ونقله في الخلاف ايضاً عن اكثر اصحابنا .
والقول المشهور هو المعتمد ، وعليه تدل الاخبار ومنها صحيحة الحلبي
عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « سئل عن رجل يأخذ من الزكاة عليه صدقة
الفطرة ؟ قال لا ، .
ورواية اسحاق بن المبارك (٣) قال : « قلت لابي ابراهيم عليه السلام على الرجل
المحتاج صدقة الفطرة ؟ قال ليس عليه فطرة ، .
ورواية يزيد بن فرقد النهدي (٤) قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل
يقبل الزكاة هل عليه صدقة الفطرة ؟ قال لا ، .
ورواية اسحاق بن عمار (٥) قال : « قلت لابي ابراهيم عليه السلام على الرجل المحتاج
صدقة الفطرة ؟ قال ليس عليه فطرة ، .
ورواية يزيد بن فرقد ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) « انه سمعه يقول من
أخذ من الزكاة فليس عليه فطرة . قال وقال ابن عمار ان ابا عبدالله عليه السلام قال لا فطرة
على من أخذ الزكاة ، .
ورواية الفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام (٧) قال : « قلت له لمن تحمل الفطرة ؟
قال لمن لا يجد ، ومن حلت له لم تحمل عليه ومن حلت عليه لم تحمل له ، .
وروى الشيخ المفيد في المقنعة عن يونس بن عمار (٨) قال : « سمعت
ابا عبدالله عليه السلام يقول تحرم الزكاة على من عنده قوت السنة وتجب الفطرة على من
عنده قوت السنة ، .

(١) في نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٥٧ نقل عن مالك والشافعي وعطاء واحد واسحاق
انه يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مالكا لقوت يوم وليلة ، وفي المغني ج ٣ ص ٧٣ اعتبر فيه
ان يكون عنده فضلة عن قوت يومه وليله ، وفي المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١١٣
الشافعي شرط ان يملك مخرج الفطرة فاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة
العید ويومه .

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) الوسائل الباب ٢ من زكاة الفطرة .

والتقريب في ما عدا رواية المقنعة انها قد دلت على ان الفقير ومن يأخذ الزكاة لفقره لا فطرة عليه ، ومتى ضم الى ذلك الاخبار المستفيضة بوجوب زكاة الفطرة وانه يجب اخراجها عن نفسه وعن عياله ينتج من ذلك تخصيص الوجوب بمن لم يكن فقيراً يجوز له أخذ الزكاة وليس إلا الغنى المالك لمؤنة سنة فعلاً أو قوة .
 ويفصح عن ذلك قوله في رواية الفضيل : ومن حلت له لم تحل عليه ومن حلت عليه لم تحل له ، واما رواية المقنعة فهي ظاهرة الدلالة في المراد غير محتاجة الى ضم ضمنية لنفع الايراد .

وأما ما رواه في الكافي عن زرارة (١) - قال : قلت الفقير الذي يتصدق عليه هل عليه صدقة الفطرة ؟ قال نعم يعطى من ما يتصدق به عليه ، .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن ميمون عن ابي عبدالله عن ابيه (عليهما السلام) (٢) قال : زكاة الفطرة صاع من تمر ... الى أن قال وليس على من لا يجد ما يتصدق به حرج ، .

وفي الموثق عن زرارة (٣) قال : قلت له هل على من قبل الزكاة زكاة ؟ فقال اما من قبل زكاة المال فان عليه زكاة الفطرة وليس على من قبل الفطرة فطرة ، ونحوه عن الفضيل (٤) -

فقد أجاب عنها الأصحاب بالحل على الاستحباب ، ولا يخفى ان صحيحة القداح المذكورة غير ظاهرة في المخالفة إلا باعتبار مفهوم اللقب وهو ضعيف غير معمول عليه عندنا .

ومن ما يؤكد الحل على الاستحباب ما ورد ايضاً في موثق اسحاق بن عمار (٥) قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة إلا ما يؤدي

(١) و(٥) الوسائل الباب ٣ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ٥ و٢ من زكاة الفطرة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢ من زكاة الفطرة

عن نفسه وحدها أيعطيه غريباً أو يأكل هو وعياله ؟ قال يعطى بعض عياله ثم يعطى الآخر عن نفسه يرددونها بينهم فيكون عنهم جميعاً فطرة واحدة .

وثانيهما - ما يتحقق به الغنى المقتضى لوجوب الزكاة ، والأشهر الأظهر انه الغنى بالمعنى الذى تقدم فى الزكاة المالية وهو ملك مؤنة السنة فعلاً أو قوة كما تدل عليه رواية يونس بن عمار المتقدم نقلها عن كتاب المقنعة ، والتقريب فيها انها دلت على كون الموجب لتحريم أخذ الزكاة والموجب للفطرة هو ملك قوت السنة وهذا هو معنى الغنى المدعى فى المقام .

واما ما استدلل به فى المدارك على ذلك - حيث قال فى بيان معنى الغنى المقتضى للرجوب : والاصح انه ملك قوت السنة فعلاً أو قوة ، لان من لم يملك ذلك تحمل له الزكاة على ما بيناه فى ما سبق فلا نجب عليه الفطرة كما دلت عليه صحيحة الحلبي المتقدمة وغيرها . انتهى -

ففيه ان هذا الدليل قاصر عن افادة المدعى لان حاصله ان من لم يملك مؤنة السنة لا تجب عليه الفطرة ، واين هذا من المدعى وهو ان الغنى المقتضى للوجوب عبارة عن ملك مؤنة السنة فعلاً أو قوة . نعم اللازم من هذا الدليل رد القول الآتى فى المسألة واما اثبات المدعى فلا . نعم اذا ضم الى ذلك ما أشرنا اليه آنفاً من الاخبار الدالة على وجوب الزكاة واخراج المكلف لها عن نفسه ومن يعوله ينتج من الجميع وجوب الزكاة على من لم يكن فقيراً يجوز له أخذ الزكاة لفقره وليس إلا الغنى المالك لقوت سنته فعلاً أو قوة لعدم ثالث لذين الفردين ، فاخبار وجوب الزكاة المشار اليها لا يجوز أن تكون شاملة لما ذكره ابن الجنيد أولاً من الوجوب على من فضل عن مؤنته ومؤنة عياله ليومه وليلته صاع ، ولا لما ذكره الشيخ وابن ادريس كما يأتى وهو وجوب الزكاة على من يملك نصيباً تجب فيه الزكاة ، لدخول هذين الفردين فى الفقير الذى دلت تلك الاخبار على انه لا تجب عليه الفطرة .

وبالجملة فالأظهر هو الاستدلال على القول المذكور برواية يونس المذكورة

فانها وافية بالمراد عارية عن اليراد .

ومقتضى ما ذكرنا في معنى الغنى انه لا يعتبر ملك مقدار زكاة الفطرة زيادة على قوت السنة وبه قطع شيخنا الشهيد الثاني ، وجزم المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى باعتبار ذلك ، قال في المدارك : ولا بأس به . وأنت خير بان ظاهر رواية يونس بن عمار التي ذكرناها مستنداً للقول المذكور ظاهر في القول الأول فيكون هو الذي عليه الميعول ، ولا أعرف لهم مستنداً على هذا القول إلا ان كان لزوم صيرورته فقيراً باخراج زكاة الفطرة لقصور قوت السنة بذلك فيلزم أن يكون فقيراً يجوز له أخذ الزكاة فلا معنى لوجوبها عليه ثم جواز أخذه لها ، بخلاف ما اذا اشترط ملك مقدار زكاة الفطرة زيادة على قوت السنة . وقد تقدم لهم نظير هذه المسألة وبسطنا الكلام معهم فيها في شرحنا على المدارك .

ونقل عن الشيخ في الخلاف انه قال تجب زكاة الفطرة على من يملك نصاباً تجب فيه الزكاة أو قيمة نصاب . واعتبر ابن ادریس ملك عين النصاب دون قيمته والله در المحقق في المعتبر حيث قال بعد نقل ذلك عنها - ونعم ما قال - وما ذكره الشيخ لا اعرف به حجة ولا قائل من قدماء الأصحاب ، فان كان تعويله على ما احتج به أبو حنيفة (١) فقد بينا ضعفه ، وبالجمله فاما نطالبه من اين قاله ؟ وبعض المتأخرين ادعى عليه الإجماع وخص الوجوب بمن معه أحد النصب الزكائية ومنع القيمة وادعى اتفاق الامامية على قوله . ولا ريب انه وهم ، ولو احتج بان مع ملك النصاب تجب الزكاة بالإجماع منعنا ذلك ، فان من ملك النصاب ولا يكفيه مؤنة عياله يجوز له أن يأخذ الزكاة وإذا أخذ الزكاة لم تجب عليه الفطرة ، لما روى عن أبي عبدالله عليه السلام في عدة روايات : منها رواية الحلبي ويزيد بن فرقد ومعاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) انه سئل عن الرجل يأخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة ؟ قال لا . انتهى .

(١) ارجع الى الصفحة ١٦٠

(٢) الوسائل الباب ٢ من زكاة الفطرة

— ٢٦٦ — (يجب على المكلف اخراج الفطرة عن نفسه وعن كل من يعوله) ج ١٢

ومتى تكاملت هذه الشروط وجب على المكلف اخراجها عن نفسه وعن جميع من يعوله فرضاً أو نفلاً مسلماً أو كافراً ، وعلى ذلك دلت الاخبار المستفيضة المعتضدة باتفاق الأصحاب في هذا الباب :

ومنها - ما رواه في الفقيه في الصحيح عن هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام (١) قال : « نزلت الزكاة وليس للناس اموال وإنما كانت الفطرة » .
 اقول : هذا الخبر يدل على دخول زكاة الفطرة تحت آية الزكاة وهي قوله عز وجل : « خذ من اموالهم صدقة ... الآية » (٢) .

وما رواه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف من اخوانه فيحضر يوم الفطر يؤدي عنه الفطرة ؟ فقال نعم الفطرة واجبة على كل من يعول من ذكر أو انثى صغير أو كبير حر أو مملوك » .

اقول : المراد بوجوب الفطرة هنا وجوب اخراجها عنه لا وجوب اخراجها عليه ، والعبارة خرجت مخرج التجوز كما يدل عليه الخبر الآتي .

وما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال : « سألت عن ما يجب على الرجل في أهله من صدقة الفطرة ؟ قال تصدق عن جميع من يعول من حر أو عبد أو صغير أو كبير » .

وما رواه في الكافي عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « كل من ضمن الى عيالك من حر أو مملوك فعليك أن تؤدي الفطرة عنه » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن صفوان الجمال (٦) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة ؟ فقال على الصغير والكبير والحر والعبد عن كل انسان

(١) الوسائل الباب ١ من زكاة الفطرة

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٥

(٣) (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٥ من زكاة الفطرة

ج ١٢ ﴿يجب على المكلف اخراج الفطرة عن نفسه وعن كل من يعوله﴾ - ٢٦٧ -

. صاع من حنطة او صاع من تمر أو صاع من زبيب .

ورواية معتب عن ابي عبدالله عليه السلام وقد تقدمت في أول الباب .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك : الصغير والكبير والحر والمملوك والغني والفقير ، وما رواه في الفقيه في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « الواجب عليك أن تعطى عن نفسك وابيك وامك وولدك وامراتك وخادمك » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) « في صدقة الفطرة ؟ فقال تصدق عن جميع من تعول من صغير أو كبير أو حر أو مملوك ... الحديث » .

وما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد رفعه عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « يؤدى الرجل زكاة الفطرة عن مكاتبه ورقيق امرأته وعبيده النصراني والمجوسى وما اغلقت عليه بابه » ، قال في المعتبر بعد ايراد هذا الخبر : وهذا وإن كان مرسلًا إلا أن فضلاء الأصحاب افتوا بضمونه .

والمستفاد من هذه الأخبار هو وجوب اخراج الفطرة عن كل من يعول من حر وعبد وذكر واثني وكبير وصغير ومسلم وكافر واجب النفقة أو غير واجب النفقة .

واما ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن صفوان عن عبدالرحمان بن الحجاج (٥) - قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله إلا أنه يتكلف له نفقته وكسوته أتكون عليه فطرته ؟ قال لا إنما تكون فطرته على عياله صدقة دونه . وقال : العيال الولد والمملوك والزوجة وام الولد - فما تضمنه من حصر

(١) (٢٦١) و(٤) و(٥١) الوسائل الباب ٥ من زكاة الفطرة

(٣) التهذيب ج ١ ص ٣٧١ وفي الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

— ٢٦٨ — (هل تجب الفطرة عن الزوجة اذا لم تجب نفقتها أو وجبت ولم يعلم؟) ج ١٢

العيال في الافراد المذكورة يجب حملها على الخروج مخرج التمثيل ، بمعنى ان تكلف الانفاق والسكوة لا يكفي في وجوب الفطرة بل لا بد من صدق العيولة كما في هذه الافراد الأربعة ، وعلى ذلك ينبغي ان تحمل رواية اسحاق بن عمار المتقدمة .

وتنقيح البحث في المقام يتوقف على رسم مسائل : الاولى - لا خلاف في وجوب اخراج الفطرة عن واجبي النفقة كالأبوين والأولاد والزوجة والمملوك متى كانوا في عياله وإنما الخلاف لو لم يكونوا كذلك .

وقد وقع الخلاف هنا في مواضع : أحدها - الزوجة لو لم تكن واجبة النفقة على الزوج كالناشر والصغيرة وغير المدخول بها مع عدم التمكين ، فالمشهور عدم الوجوب إلا مع العيولة تبرعاً ، وذهب ابن ادريس الى الوجوب مطلقاً سواء كانت ناشئة ام لا وجبت نفقتها أم لا دخل بها أو لم يدخل دائمة ومنقطعة .

واحتج على ذلك بالاجماع والعموم من غير تفصيل ، ولا ريب في ضعفه لما عرفت من الأخبار المتقدمة الدالة صريحاً على ان ذلك منوط بالعيولة وبوجوب ذلك تنقضي عند عدمها .

قال المحقق في المعتبر : قال بعض المتأخرين الزوجية سبب لايجاب الفطرة لا باعتبار وجوب مؤنتها ثم تخرج فقال يخرج عن الناشر والصغيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها ، ولم يبد حجة عدا دعوى الإجماع من الامامية على ذلك . وما عرفنا أحداً من فقهاء الاسلام فضلاً عن الامامية أوجب الفطرة على الزوجة من حيث هي زوجة بل ليس تجب فطرة إلا عن من تجب مؤنته أو يتبرع بها عليه ، فدعواه اذا غريبة عن الفتوى والأخبار . انتهى . وهو جيد .

وثانيها - انه لو كانت الزوجة واجبة النفقة ولسكن لم يعلمها الزوج ولا غيره فالمشهور وجوب فطرتها على الزوج لأنها تابعة لوجوب النفقة ، ونقل في الشرائع قولاً بعدم وجوبها إلا مع العيولة واليه مال السيد السند في المدارك ، وهو الذي دلت عليه الأخبار المتقدمة .

والمحقق في الشرائع بعد نقل القولين المذكورين قال : وفيه تردد . قال شيخنا

ج ١٢ (هل تجب فطرة المملوك والابوين والاولاد عند عدم العيولة؟) - ٢٦٩ -

الشهيد الثاني في المسالك في بيان التردد : ان منشأه الشك في كون السبب هو العيولة أو الزوجية والمملوكية ، وظاهر النصوص الثاني فيجب عنهما وان لم يعلمها كما مر . انتهى .

وانت خبير بما فيه فان النصوص المتقدمة ظاهرة بل صريحة في اناطة الوجوب بالعيولة زوجة كانت أو غيرها من تلك الافراد المعدودة في الاخبار وليس فيها ما ربما يتوهم منه ما ذكره إلا صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج ورواية اسحاق بن عمار وقد عرفت الجواب عنهما .

وثالثها - المملوك وقد قطع الأصحاب (رضوان الله عليهم) بوجوب زكاته على المولى مطلقاً ، قال في المعتبر : تجب الفطرة عن العبد الغائب الذي يعلم حياته والابق والمرهون والمغصوب ، وبه قال الشافعي واحمد واكثر أهل العلم ، وقال ابو حنيفة لا تلزمه زكاته اسقوط نفقته كما تسقط عن الناشز (١) لنا ان الفطرة تجب على من يجب أن يعوله وبالرق تلزم العيولة فتجب الفطرة . وحجته ضعيفة لأننا لانسلم ان نفقته تسقط عن المالك مع الغيبة وان اكتفى بغير المالك كما لو كان حاضراً واستغنى بكسبه . ونحوه كلام العلامة في المنتهى ، وفي الشرائع تردد في المسألة كما قدمنا نقله عنه في الزوجة ، وقد عرفت وجه التردد من ما نقلناه عن شيخنا الشهيد الثاني آنفاً .

وانت خبير بان الظاهر من النصوص المتقدمة كما أشرنا اليه آنفاً هو حصول العيولة بالفعل لا مجرد وجوب العيولة ، وإلى ذلك مال السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة وهو الحق الحقيق بالاتباع .

وينبغي أن يعلم انه لو عال الزوجة أو المملوك غير الزوج والسيد تعلقت الزكاة به وسقطت عنهما بغير اشكال ولا خلاف .

ورابعها - الابوان والاولاد ، قال الشيخ في المبسوط على ما نقل في المختلف : الابوان والاجداد والاولاد الكبار اذا كانوا معسرين كانت نفقتهم وفطرتهم

٢٧٠ - (هل تجب فطرة العبد الذي لا تعلم حياته على المولى ؟) ج ١٢

عليه . ثم قال (قدس سره) : والأقرب ان نفقتهم عليه ، اما الفطرة فان عالمهم وجبت الفطرة وإلا فلا وان وجبت النفقة ، لنا - ان الفطرة منوطة بالميلولة وقد انتفت فينتفى الوجوب . احتج الشيخ بانهم واجبو النفقة فتجب الفطرة لانها تابعة لها . والجواب انها تابعة للنفقة لا لوجوبها . انتهى .

وفيه ان ما ذكره في مقام الرد على الشيخ وان كان هو الظاهر من الاخبار والذي عليه العمل إلا انه مخالف لما صرح به هو وغيره كما قدمنا نقل ذلك عنهم في مسألة الزوجة والمملوك ، فانهم جعلوا الفطرة تابعة لوجوب النفقة دون حصولها بالفعل ، وسؤال الفرق متجه كما لا يخفى .

الثانية - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في العبد الغائب الذي لا تعلم حياته هل تجب فطرته على المولى أم لا ؟ فذهب جماعة : منهم - الشيخ في الخلاف والمحقق في المعبر والعلامة في المنتهى الى عدم الوجوب ، وقال الشيخ في المبسوط والخلاف : الغائب ان علم مولاه حياته وجبت عليه فطرته وان لم يعلم لم تجب .

وقال في المعبر : لو كان له مملوك لا يعلم حياته قال الشيخ لا تلزمه فطرته . ثم نقل عن الشيخ انه احتج بانه لا يعلم ان له مملوكا فلا تجب عليه زكاته . ثم قال وما ذكره الشيخ حسن .

والخلاف في هذه المسألة منقول عن ابن ادریس ، فانه أوجب فطرته في هذه الصورة على المولى محتجاً بان الأصل البقاء ، وبانه يصح عتقه في الكفارة اذا لم يعلم بموته وهو إنما يتحقق مع الحكم ببقائه فتجب فطرته . ويظهر من شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الميل الى هذا القول ايضاً .

احتج الشيخ ومن تبعه على ما ذكره بما تقدم نقله أولاً ، وبان الإيجاب شغل الذمة فيقف على ثبوت المقتضى وهو الحياة وهي غير معلومة ، وبان الأصل عصمة مال الغير فيقف انتزاعه على العلم بالسبب ولم يعلم .

واما ما ذكره ابن ادریس من الأصل فهو معارض بهذا الأصل المذكور .

ج ١٢ (هل تجب فطرة العبد الذي لا تعلم حياته على المولى ؟) - ٢٧١

وما ذكره من القياس على عتقه في الكفارة - اشارة الى صحيحة ابي هاشم الجعفرى الواردة بذلك (١) قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل قد ابق عنه مملوكه أيجوز أن يعتقه في كفارة الظهار ؟ قال لا بأس به ما لم يعرف منه موتاً ، - ففيه (أولاً) ان التسوية بين صحة العتق ووجوب الفطرة لا دليل عليه إذ لا ملازمة بينهما ولا ترتب للثاني على الأول . و (ثانياً) بإمكان الفرق بين الأمرين ، فان العتق اسقاط ما في الذمة من حقوق الله تعالى وهي مبنية على التخفيف بخلاف الفطرة فانها ايجاب مال على مكلف لم يثبت سبب وجوبه عليه .

اقول : والتحقيق في الاحتجاج للقول المشهور والرد على ابن ادريس هو أن يقال ان وجوب الفطرة تابع للعلوالة كما اخترناه وذكرنا انه مدلول الأخبار المتقدمة ، أول وجوبها كما قدمنا نقله عنهم ، وانتفاء الأصل على ما ذكرنا ظاهر ، وعلى ما ذكره هو عدم معلومية الوجود فكيف يخاطب بوجوب الانفاق عليه وهو لا يعلم حياته ؟

ولا يخفى ان الظاهر من كلامهم كما قدمنا لك من كلام الشيخ والمحقق ان محل الخلاف في المسألة هو مفقود الخبر الذي لا يعلم حياته ولا موته ، وهو الذي اختلف الأصحاب في حكمه بالنسبة الى ميراثه وزوجته وواجبوا في ميراثه وزوجته طلب أربع سنين ، وهو الذي تضمنته صحيحة الجعفرى المتقدمة التي استند اليها ابن ادريس ورتب حكم الفطرة عليها ، فما ذكره في المدارك - من أن محل الخلاف في هذه المسألة غير محرر حتى انه احتمال أن يكون محل الخلاف مطلق المملوك الغائب الذي لا يعلم حياته - ليس بجيد .

وبالجملة فهنا امران : أحدهما - ما ذكرناه من مفقود الخبر الذي لا يعلم له حياة ولا موت . وثانيهما - من كان غائباً وأخبره تأتى في أغلب الأوقات فانه يحكم بوجوده وقت الفطرة مثلاً وإن كان ذلك غسير معلوم قطعاً لغيبته وبعده عملاً

(١) الوسائل الباب ٤٨ من كتاب العتق

باستصحاب الحياة ، ولذا ورد في صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « لا بأس بان يعطى الرجل عن عياله وهم غيب عنه ويأمرهم فيعطون عنه وهو غائب عنهم ، ومحل الخلاف انما هو الفرد الاول كما لا يخفى على المتأمل ، وكيف يحتمل أن يحتل هذا الفرد الاخير مطرح الخلاف في هذه المسألة مع قولهم بمضمون صحيحة جميل المذكورة من غير خلاف يعرف .

الثالثة - قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو كان العبد بين شريكين فالزكاة عليهما فان عاله أحدهما فالزكاة على العائل ، ونقل في الدروس قولاً بانه لا زكاة فيه ، ولعله إشارة الى ما نقل عن ابن بابويه من انه قال لا فطرة عليهم إلا أن يكمل لكل واحد منهم رأس تام . كذا نقله عنه في المدارك والظاهر انه من غير الفقيه .

نعم روى في الفقيه ما يدل على ذلك رواه عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « قلت عبد بين قوم عليهم فيه زكاة الفطرة ؟ قال اذا كان لكل انسان رأس فعليه أن يؤدى عنه فطرته ، واذا كان عدة العبيد وعدة الموالى سواء وكانوا جميعاً فيهم سواء أدوا زكاتهم لكل واحد منهم على قدر حصته ، وان كان لكل انسان منهم أقل من رأس فلا شئ عليهم » .

قال في المدارك : وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة السند إلا انه لا يبعد المصير الى ما تضمنته ، لمطابقتها لمقتضى الأصل وسلامتها من المعارض . انتهى . أقول : فيه (أولاً) - ان ظاهر الخبر المذكور هو وجوب الزكاة بمجرد الملك ، وهو لا يقول به لما تقدم منه في غير موضع من اناطة ذلك بالعيولة كما قدمنا ذكره .

و (ثانياً) ما علم من طريقته وتصلبه في الوقوف على الاصطلاح المشهور

(١) الوسائل الباب ١٩ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ١٨ من زكاة الفطرة وفي الفقيه ج ٢ ص ١١٩ « رقيق ، بدل د عبد ،

من رد الأخبار الضعيفة فكيف يتلقى هذا الخبر هنا بالقبول ؟
 و (ثالثاً) ان تستره هنا بمطابقته لمقتضى الأصل مردود بان الأخبار
 المتقدمة قد دلت على وجوب اخراج الزكاة عن المملوك أعم من أن يكون رأساً
 تاماً أو أقل ، وإلا لانتقض عليه بما ذكره هو وغيره في المكاتب المطلق اذا تحرر
 منه بعض ، فانه استند - في الوجوب عليه وعلى المولى بالنسبة - الى ما نقله في تلك
 المسألة عن العلامة في المنتهى من ما يؤذن بوجوب الزكاة على كل منهما بالنسبة .
 ولو أجاب هنا - بان تلك الأخبار التي ادعيت دلالتها على وجوب اخراج الزكاة عن
 المملوك إنما هي مع العيولة فلا دلالة فيها - قلنا يلزم اذا طرح هذا الخبر من البين
 لخروجه عن ما دلت عليه تلك الأخبار المتكاثرة من امانة الوجوب بالعيولة فلا معنى
 لاستناده اليه هنا مع قوله بمضمون تلك الأخبار .

الرابعة - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) سقوط الفطرة عن
 الزوجة الموسرة والضيف الغني بالإخراج عنهما ، ونقل عن ظاهر ابن ادریس
 ايجاب الفطرة على الضيف والمضيف ، ولا ريب في ضعفه لما تقدم من الأخبار الدالة
 على وجوب الزكاة على المعيل ولا ريب في سقوطها بعد ذلك عن المعال ، وایجابها
 على الضيف أو غيره بعد ذلك يحتاج الى دليل وليس فليس .

والعجب من صاحب الذخيرة حيث انه بعد نقل ذلك عن ابن ادریس قال
 وهو أحوط . وما أدري ما وجه هذا الإحتياط مع عدم معارض بل ولا شبهة
 توجب خلاف ما ذكرناه ؟

نعم لو علم بعدم اخراج المعيل لها عنه فقيه احتمال وان كان ظواهر الأخبار
 المشار اليها - من حيث دلالتها على تعلق الخطاب بالمعيل - سقوط ذلك عن المعال
 ضيفاً أو غيره علم بعدم الإخراج أو لم يعلم ، إلا ان الإحتياط هنا هو اخراج
 الضيف عن نفسه وكذا غيره من يجب عليه لو لم يكن عيالا على غيره .

الخامسة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في الزوجة الموسرة اذا

— ٢٧٤ — (هل تجب الفطرة على الزوجة الموسرة اذا كان الزوج معسراً؟) ج ١٢

كان الزوج معسراً هل تجب الفطرة عليها أم لا ؟ فقال الشيخ في المبسوط لا فطرة عليها ولا على الزوج ، لان الفطرة على الزوج فاذا كان معسراً لا تجب عليه الفطرة ولا تلزم الزوجة لانه لا دليل عليه . وقواه نثر المحققين في الايضاح . وقيل بوجوبها على الزوجة وبه قطع ابن ادریس وقواه المحقق في المعتبر ، لأنها من يصح ان يركى والشرط المعتبر موجود فيها وانما تسقط عنها لوجوبها على الزوج فاذا لم تجب عليه وجبت عليها ، واختار هذا القول الشهيد في الدروس .

وفصل العلامة في المختلف فقال : والأقرب ان نقول ان بلغ الاعسار بالزوج الى حد تسقط عنه نفقة الزوجة بان لا يفضل معه شيء البتة فالحق ما قاله ابن ادریس وان لم يثبت الحال الى ذلك بان كان الزوج ينفق عليها مع اعساره فلا فطرة هنا . والحق ما قاله الشيخ . ثم استدل على الأول بعموم الأدلة الدالة على وجوب الفطرة على كل مكلف غنى خرج منه الزوجة الموسرة لمكان العيولة فيبقى الباقي مندرجاً في العموم . وعلى الثاني بانها في عيولة الزوج فسقطت فطرتها عن نفسها وعن زوجها لفقره .

واعترضه هنا الشهيد في البيان فقال : ويضعف بان النفقة لا تسقط فطرة الغنى إلا إذا تحملها المنفق . قال في المدارك بعد نقل ذلك عن الشهيد : وهو جيد . ثم ان شيخنا العلامة في المختلف ايضاً رجع في تسمية الكلام السابق الى بناء المسألة على وجوبها على الزوج بالاصالة او عليها بالاصالة فقال : والتحقيق ان الفطرة ان كانت بالاصالة على الزوج سقطت لإعساره عنه وعنهما ، وان كانت بالاصالة على الزوجة وانما يتحملها الزوج سقطت عنه لفقره ووجبت عليها عملاً بالأصل . انتهى وأورد عليه بان ظاهر الأخبار وكلام الأصحاب وان اقتضى وجوب الفطرة بالاصالة على الزوج مع يساره إلا ان ذلك لا يقتضى سقوطها عن الزوجة الموسرة مع اعساره . ومرجع هذا الكلام الى تخصيص الاصالة على الزوج بصورة اليسار . اقول : والتحقيق عندي في هذا المقام أن يقال لا ريب انه قد اتفقت

ج ١٢ (قدر الضيافة المقتضية لاجراخ الفطرة عن الضيف) - ٢٧٥ -

الاخبار وكلمة الاصحاب على وجوب زكاة الفطرة على المكلف الحر الغنى كما تقدم تحقيقه كائناً من كان ، خرج من ذلك بالاخبار المتقدمة من وجبت فطرته على غيره بالعلولة كائناً من كان ، ولا ريب ان الزوج المعسر لا تجب عليه فطرته ولا فطرة زوجته في الصوره المفروضة ، فيبقى وجوب اجراخ الفطرة على الزوجه بمقتضى الاخبار وكلام الاصحاب خالياً من المعارض . ومن ما ذكرنا يعلم توجه المنع الى كلام الشيخ المتقدم في موضعين : (أحدهما) قوله : « لان الفطرة على الزوج » . فانه على اطلاقه ممنوع . فانها إنما تكون عليه مع يساره . و (ثانيهما) قوله : « ولا تلزم الزوجه لانه لا دليل عليه » ، وكيف لا دليل عليه وهى داخلة في عموم الاخبار وكلمة الاصحاب الدالة على وجوب الفطرة على كل مكلف حر غنى .

السادسة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في قدر الضيافة المقتضية لوجوب اجراخ الفطرة عن الضيف ، فنقل عن الشيخ والمرضى اشتراط الضيافة طول الشهر ، واكتفى الشيخ المفيد بالنصف الاخير ، وعن ابن ادريس انه اجتزأ بليلتين في آخره واختاره في المختلف ، واجتزأ في المنتهى والتذكرة باليلة الواحدة ونقل في المعتمد والتذكرة عن جماعة من الاصحاب الاكتفاء بالعشر الاواخر ونقل في المعتمد عن جماعة من الاصحاب الاكتفاء بآخر جزء من الشهر بحيث يهل الهلال ، وهو في ضيافته ، قال وهذا هو الاولى . وقال في الدروس : ويكفى في الضيف أن يكون عنده في آخر جزء من شهر رمضان متصلاً بشوال سمعناه مذاكرة ، والاقرّب انه لا بد من الافطار عنده في شهر رمضان ولو ليلة . وفي البيان فيمكن الاكتفاء بمسمى الضيافة في جزء من الشهر بحيث يدخل شوال وهو عنده كما قال في المعتمد ، إلا ان مخالفة قدماء الاصحاب مشكل . وهو مؤذن بالتوقف في المسألة ، واختار هذا القول ايضاً المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد ولكن صرح بوجوب الاكل عند المضيف كما لو ساغ له الافطار لسفر أو مرض لتصدق العيولة بذلك ، وظاهر من عده بمن ذهب الى ذلك الاطلاق وان لم يأكل عنده ، ومنهم شيخنا الشهيد الثاني حيث انه اختار ذلك فقال : ان المتبادر من معنى الضيافة لغة

- ٢٧٦ - { حكم الضيف الموسر اذا كان مضيفه معسراً } ج ١٢

وعرفاً هو النزول للقرى وان لم يكن قد اكل عنده . وكأنه (قدس سره) غفل عن ملاحظة ما اشتملت عليه الروايات من ذكر العيولة ، ولا سيما رواية عمر بن يزيد (١) التي تضمنت ذكر الضيف حيث قال فيها : « نعم الفطرة واجبة على كل من يعول » .

ونقل في المدارك انه استدل على هذا القول الأخير بتعلق الحكم في رواية عمر بن يزيد المتقدمة على حضور يوم الفطر ويكون عند الرجل الضيف من اخوانه ، فان ذلك تحقيق لمسمى الضيافة في جزء من الشهر . ثم اعترضه فقال : وهو منظور فيه ايضاً لأن مقتضى قوله بإلحاح : « نعم الفطرة واجبة على كل من يعول » اعتبار صدق العيولة عرفاً في الضيف كغيره . انتهى . وهو جيد .

والظاهر من ما ذكرناه ان هذا القول الأخير وان اختاره جملة من هؤلاء الفضلاء إلا انه أضعف أقوال المسألة . وبالجملة فالمسألة عندى محل اشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال .

بقى الكلام هنا في موضعين : أحدهما - انه لا ريب ان وجوب الزكاة على المضيف إنما هو مع الغنى الذى هو أحد شروط الوجوب المتقدمة فمع عدم ذلك لا تجب عليه ، وحينئذ فلو كان الضيف موسراً هل تجب عليه أم لا ؟ قيل بالوجوب وبه صرح شيخنا العلامة فى المختلف والشهيد فى البيان وغيرهما والظاهر انه هو المشهور لأن العيولة لا تسقط فطرة الغنى إلا إذا تحملها المعيل . واحتمل بعضهم السقوط هنا مطلقاً اما عن المضيف فلا عساره واما عن الضيف فليكان العيولة . وضعفه يظهر من ما قدمناه من التحقيق فى سابق هذه المسألة .

وثانيهما - لو كان المضيف معسراً وتبرع بالإخراج عن ضيفه الموسر فهل يسقط الوجوب عن الضيف أم لا ؟ جزم الشهيد فى البيان بعدم الاجزاء ، واحتمل فى المختلف الاجزاء لأن الشارع قد ندب اليها . وردة فى البيان بعدم ثبوت الندب

ج ١٢ (يعتبر في وجوب الفطرة تحقق الموضوع والشروط قبل الهلال) - ٢٧٧ -

في هذه الصورة والمنصوص استحباب اخراج الفقير لها عن نفسه وعياله وليس هذا منه . وفصل شيخنا الشهيد الثاني بالفرق بين اذن الضيف وعدمه فقال ان عدم الإجزاء على الثاني حسن والإجزاء على الأول أحسن ، وقال لو تبرع المضيف باخراجها عن الموسر توقف الإجزاء على اذنه ، وكذا القول في الزوجة وغيرها . انتهى .

اقول : لا يخفى ان برائة الذمة من ما علم اشتغالها به بفعل الغير خارج عن مقتضى القواعد الشرعية والضوابط المرعية باذن كان أو بغير اذن فيقتصر فيه على موارد الرخصة ، وقد قام الدليل على ذلك في الدين وقضاء بعض العبادات عن الميت وتبرع المقرض بدفع الزكاة عن المقرض فيجب القول بذلك وقوفاً على موضع النص ، ولا نص في هذا المقام على ما ذكره .

السابعة - الظاهر انه لا خلاف في أن من بلغ قبل الهلال أو أسلم أو زال جنونه أو ملك ما يحصل به الغنى فانه تجب عليه زكاة الفطرة ، وكذا من ولد له مولود أو ملك مملوكاً ، أما لو كان بعد ذلك فانه لا تجب وان استحباب له الاخراج الى الزوال .

ويدل على عدم الوجوب ما رواه في الفقيه عن معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام (١) : في المولود يولد ليلة الفطر واليهودي والنصراني يسلم ليلة الفطر ؟ قال ليس عليهم فطرة ، ليس الفطرة إلا على من أدرك الشهر .

وما رواه الشيخ في التهذيب والكليني في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة ؟ قال : لا قد خرج الشهر . وسألته عن يهودي أسلم ليلة الفطر عليه فطرة ؟ قال لا .

واستدلوا على الاستحباب بما رواه الشيخ مرسل (٣) قال : وقد روى انه ان ولد له قبل الزوال يخرج عنه الفطرة وكذلك من أسلم قبل الزوال . وحمله الشيخ

ومن تبعه على الاستحباب . وفيه ما عرفت في غير موضع من هذا الكتاب .
واستدل عليه أيضاً بما رواه ابن بابويه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام (١) قال : « سألت عن ما يجب على الرجل في أهله من صدقة الفطرة ؟ قال
تصدق عن جميع من تعول من حر أو عبد صغير أو كبير من أدرك منهم الصلاة ،
بناء على أن الظاهر من الصلاة صلاة العيد ، والمراد بإدراكها إدراك وقتها بمعنى
دخوله في عيولته قبل وقت الصلاة .

وحكى العلامة في المختلف عن ابن بابويه في المقنع أنه قال : وإن ولد لك
مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطرة وإن ولد بعد الزوال فلا فطرة
عليه ، وكذا إذا أسلم الرجل قبل الزوال وبعده .

وظاهر هذه العبارة الوجوب ، وهي عين عبارة كتاب الفقه الرضوي ، وبها
عبر أبوه في رسالته أيضاً كما نقله في المختلف ، والأصحاح بهذه العبارة نسبوا إليها
القول بامتداد وقت الوجوب إلى الزوال كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى ، إلا أنه
في كتاب من لا يحضره الفقيه صرح هنا بالاستحباب فقال : وإن ولد لك مولود
يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطرة استحباباً وإن ولد بعد الزوال فلا فطرة
عليه ، وكذلك الرجل إذا أسلم قبل الزوال أو بعده فعلى هذا ، وهذا على الاستحباب
والأخذ بالأفضل فاما الواجب فليست الفطرة إلا على من أدرك الشهر ، روى ذلك
على بن أبي حمزة عن معاوية بن عمار ... وساق الرواية المتقدم نقلها عنه ، وحيث
فيحتمل حمل عبارة المقنع على ذلك وإن كان الأقرب إبقاء تلك العبارة على ظاهرها
فيكون قولاً آخر له في المسألة .

الفصل الثاني - في بيان ما يجب اخراجه من الأجناس وبيان مقداره ، والكلام
في هذا الفصل يقع في مقامين :

الأول - في الجنس الواجب اخراجه وقد اختلفت فيه كلمة الأصحاب (رضوان
الله عليهم) فنقل عن علي بن بابويه في رسالته وولده في مقنعه وهداياته وابن

ابى عقيل في متمسكه ان صدقة الفطرة صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو صاع من زبيب . وظاهر هذا الكلام وجوب الاقتصار على هذه الاربعة وقال الشيخ في الخلاف : يجوز اخراج صاع من الاجناس السبعة : التمر والزبيب والحنطة والشعير والارز والاقط واللبن ، للاجماع على اجزاء هذه وما عداها ليس على جوازه دليل . وفي المبسوط الفطرة صاع من التمر أو الزبيب أو الحنطة والشعير أو الارز أو الاقط أو اللبن . وهذا يشعر بوجوب الاقتصار على هذه السبعة . وقال الشيخ المفيد في المقنعة : باب ماهية زكاة الفطرة وهي فضلة اقوات أهل الأمصار على اختلاف اقواتهم في النوع من التمر والزبيب والحنطة والشعير والارز والاقط واللبن فيخرج أهل كل مصر فطرته من قوتهم . وبمثل هذه العبارة عبر السيد المرتضى (رضى الله عنه) إلا انه لم يذكر الارز . وقال ابن الجنيد يخرجها من وجهت عليه من أغلب الأشياء على قوته حنطة أو شعيراً أو تمرأ أو زبيباً أو سلتاً أو ذرة . وبه قال ابو الصلاح وابن ادریس . وقال المحقق في المعتمد : والعصايط اخراج ما كان قوتاً غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط واللبن وهو مذهب علمائنا . ونحو ذلك كلام العلامة في المنتهى والشهيد وهو المشهور بين المتأخرين ، وهو يرجع الى كلام الشيخ في الخلاف والمبسوط من التخصيص بالاجناس السبعة من حيث انها هي القوت الغالب كما سيأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى وقال السيد السند في المدارك : والمعتمد وجوب اخراج الحنطة والشعير والتمر والزبيب والاقط خاصة . وهذا القول يرجع الى القول الأول في الاجناس الاربعة ويزيد عليه بالاقط خاصة .

ومناً هذا الاختلاف اختلاف الاخبار بحسب الظاهر وها أنا أتلوها عليك :
فمنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان الجمال (١) قال : سألت أبا عبد الله

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٧٩ وفي الوسائل الباب ٥ من زكاة الفطرة ، والشيخ يرويه عن الكليني .

عن الفطرة؟ فقال على الصغير والكبير والحر والعبد، عن كل انسان صاع من
بر أو صاع من تمر أو صاع من زبيب .

وفي الصحيح عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا (١) قال : « سألته عن الفطرة كم يدفع عن كل رأس من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؟ قال صاع بصاع النبي ﷺ » .

وفي الصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله (٢) قال : « صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك : الصغير والكبير والحر والمملوك والغني والفقير، عن كل انسان نصف صاع من حنطة أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين » .

وفي الصحيح عن عبدالله بن ميمون عن أبي عبدالله عن أبيه (عليهما السلام) (٣) قال : « زكاة الفطرة صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من اقط عن كل انسان حر أو عبد صغير أو كبير ، وليس على من لا يجد ما يتصدق به حرج » .

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبدالله (٤) قال : « يعطى اصحاب الابل والبقر والغنم في الفطرة من الاقط صاعاً » .

أقول : وعلى هذه الروايات اعتمد صاحب المدارك لصحة اسانيدنا حيث انه يدور مدار الاسانيد صحة وضعفاً ولكن فيه ما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

ومنها - ما رواه في السكافي عن يونس عن من ذكره عن أبي عبدالله (٥) قال : « قلت له جعلت فداك هل على أهل البوادي الفطرة؟ قال فقال الفطرة على كل من اقتات قوتاً فعليها أن يؤدي من ذلك القوت » .

وما رواه في التهذيب عن زرارة وابن مسكان عن أبي عبدالله (٦) قال

(١) و(٤) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ٣ و٦ من زكاة الفطرة

(٣) الوسائل الباب ٥ و٢ من زكاة الفطرة

(٥) و(٦) الوسائل الباب ٨ من زكاة الفطرة

« الفطرة على كل قوم من ما يغذون عيالهم من ابن أو زبيب أو غيره » .
وما رواه الشيخ في التهذيب عن ابراهيم بن محمد الهمداني (١) قال : « اختلفت الروايات في الفطرة فكتبت الى ابي الحسن صاحب العسكر عليه السلام أسأله عن ذلك فكتب ان الفطرة صاع من قوت بلدك : على أهل مكة- واليمن والطائف وأطراف الشام واليمامة والبحرين والعراقين وفارس والاهواز وكرمان - تمر ، وعلى أهل أوساط الشام زبيب ، وعلى أهل الجزيرة والموصل والجهال كلها بر أو شعير ، وعلى أهل طبرستان الارز ، وعلى أهل خراسان البر إلا أهل مرو والرى فعليهم الزبيب ، وعلى أهل مصر البر ، ومن سوى ذلك فعليهم ما غلب قوتهم ، ومن سكن البوادي من الأعراب فعليهم الأقط . والفطرة عليك وعلى سائر الناس ... الحديث » .

وزاد شيخنا المفيد في المقنعة في الخبر بعد قوله « فعليهم الأقط » : « ومن عدم الأقط من الأعراب ووجد اللبن فعليه الفطرة منه ، ويحتمل أن تكون هذه الزيادة من كلامه (قدس سره) .

أقول : وبهذه الأخبار الأخيرة. أخذ من قال بالقول المشهور وضم إليها الأخبار الأول بحمل ما ذكر فيها على جهة التمثيل لا الحصر كما توهمه من خالف في المسألة ، وصاحب المدارك لما كان اختياره يدور مدار صحة الاسانيد اختار ما دلت عليه تلك الأخبار الاولى وأجاب عن ما عداها بضعف الاسناد وعدم صلاحيته لمعارضة تلك الأخبار .

وأنت خبير بان من لا يعتمد على هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد اقرب من الصلاح فالظاهر عنده هو حمل ما ذكره من الأخبار على ما ذكرناه ، ولهذا اختلفت الأخبار في ذكر هذه الأجناس بالزيادة والنقصان والتبديل والتغيير ، فنقص من صحيحة صفوان الشعير ومن صحيحة عبدالله بن ميمون البر وزيد الأقط وفي صحيحة ابي عبدالرحمان الحذاء وهو ايوب بن عطية عن ابي عبدالله

١٢ (١) « انه ذكر صدقة الفطرة انها تجب ... الى أن قال صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من ذرة ، فنقص من هذه الرواية البر وزيد الذرة ، وكان الواجب عليه أن يعد الذرة ايضاً لصحة الخبر ولعله لم يقف عليه . وفي صحيحة معاوية بن وهب (٢) « جرت السنة بصاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير ، وقد ترك الحنطة مع انه في مقام البيان لما جرت به السنة . وفي رواية عبد الله بن المغيرة (٣) قال : « يعطى من الحنطة بصاع ومن الشعير صاع ومن الألفط صاع » وفي صحيحة الحلبي (٤) « صاع من تمر أو نصف صاع من بر ، وفي صحيحة عبد الله بن سنان (٥) « صاع من حنطة أو صاع من شعير ، الى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتتبع .

ولولا الحل على ما ذكرناه من مجرد التمثيل وذكر الافراد في الجملة لسكانت هذه الأخبار مختلفة متضادة ، إذ كل منها ورد في مقام البيان لما يجب اخراج الفطرة منه ، وحينئذ فتحمل تلك الأخبار على ما حملنا عليه هذه لاختلافها كما عرفت بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل ، على أن صحيحة سعد بن سعد ليست واضحة الدلالة على ما ادعاه فان الأجناس المذكورة إنما ذكرت في السؤال ، وصحيحة معاوية بن عمار بالدلالة على القول المشهور أشبه ، لان تخصيص اصحاب الابل والقم بالافط مشعر بان ذلك من حيث كونه هو القوت الغالب عندهم كما تضمنه آخر رواية الهمداني .

وبذلك يظهر قوة القول المشهور بين المتقدمين والمتأخرين وانطباق الاخبار عليه ، ويضعف ما اعتمد عليه وصار اليه وان تبعه فيه من تبعه من غير تأمل ولا تدبر في المقام . ومنه يظهر ان جميع الاخبار كلها متفقة الدلالة على القول المشهور بحمل مطلقها على مقيدها وبحملها على مفصلها . والله العالم .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٦ من ذكاة الفطرة .

(٥) الوسائل الباب ٥ من ذكاة الفطرة

ج ١٢ (ما يجوز اخراجه في الفطرة أصلاً وما لا يجوز إلا بالقيمة) - ٢٨٣ -

ثم ان في هذا المقام فوائد : الاولى - قد ذكر الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا يجوز اخراج ما عدا الاجناس المتقدم ذكرها من كونها أربعة أو سبعة أو خمسة أو القوت الغالب إلا بالقيمة ، إلا ان كلامهم في هذا المقام مع اختيارهم القول المشهور لا يخلو من اضطراب .

قال المحقق في المعتبر : الركن الثاني في جنسها وقدرها ، والضابط اخراج ما كان قوتاً غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط واللبن وهو مذهب علمائنا . ثم قال بعد ذلك قال الشيخ في الخلاف : لا يجرى الدقيق والسويق من الحنطة والشعير على انها أصل ويجزئان بالقيمة . ثم نقل عن بعض فقهاءنا قولاً يجوز اخراجها أصالة وقال : الوجه ما ذكره الشيخ في الخلاف ، لان النبي ﷺ نص على الاجناس المذكورة فيجب الاقتصار عليها أو على قيمتها . ثم قال بعد ذلك : ولا يجرى الخبز على انه أصل ويجزى بالقيمة وقال شاذ منا يجرى لان نفعه معجل ، وليس بوجه لاقتصار النص على الاجناس المعينة فلا يصار الى غيرها إلا بالقيمة . انتهى . اقول : ومراده بالبعض المخالف في كل من الموضوعين هو ابن ادریس .

ونحوه قال العلامة في المنتهى حيث قال : البحث الثالث في قدرها وجنسها ، ثم قال : الجنس ما كان قوتاً غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط واللبن ذهب اليه علمائنا أجمع . ثم استدلل على كل من هذه الاجناس بما تقدم من الروايات الى أن قال : قال الشيخ في الخلاف لا يخرج الدقيق ... الى آخر ما تقدم نقله في عبارة المعتبر . ثم نقل عن ابن حنيفة واحمد جواز اخراج هذه الاشياء أصلاً لا قيمة (١) قال وبه قال ابن ادریس منا . ثم قال : والاقرب ما قاله الشيخ ، لنا ان المنصوص الاجناس المحدودة فيقتصر عليها ... الى أن قال ايضاً : وفي اجزاء الخبز على انه أصل لا قيمة تردد أقرب به عدم الاجزاء خلافا لابن ادریس ... الى أن قال

٢٨٤ - (ما يجوز اخراجه في الفطرة أصلاً وما لا يجوز إلا بالقيمة) ج ١٢

لنا ان النص يتناول الاجناس المعينة فلا يصار الى غيرها إلا بدليل ولم يقع على المتنازع فيه دليل ، والقياس على الطعام ضعيف . ونحوه كلامه في المختلف ايضاً .
وانت خبير بان الظاهر من هذا الكلام - ونحوه ايضاً من ما تقدم من عبارة الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ في كتابي الخلاف والمبسوط حيث اختاروا القول بوجوب الزكاة من القوت الغالب وفسروه بهذه السبعة - أنه ليس المراد بالقوت الغالب مطلقاً بل ما كان غالباً من هذه الافراد المنصوصة ، وكأنه بناء منهم على ان غالب الاقوات هي هذه السبعة وان النصوص إنما وردت بها من حيث كونها كذلك ، وهو يرجع الى ما حققناه سابقاً من ان ما اشتمل من النصوص على فردين أو ثلاثة أو أربعة زيادة ونقصاناً وتغييراً وتبديلاً إنما خرجت مخرج التمثيل وهو وجه الجمع بين روايات المسألة ، وحيث كانت هذه الاشياء المذكورة ليست المذكورة في النصوص فلا يجوز اخراجها أصلاً بل قيمة ، إلا ان المحقق في الشرائع قد نص على كون الدقيق والخبز من ما يخرج أصلاً لا قيمة حيث قال :
والضابط اخراج ما كان قوتاً غالباً كالحنطة والشعير ودقيقهما وخبزهما والتمر والزبيب والارز واللبن ومن غير ذلك يخرج بالقيمة السوقية . ومثله العلامة في القواعد ايضاً حيث قال : المطلب الثالث في الواجب وهو صاع من ما يقتات به غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز واللبن والأقط والدقيق والخبز أصلاً ويخرج من غيرها بالقيمة السوقية .

ثم ان هنا روايات أخر غير ما تقدم مشتملة على زيادة على السبعة المذكورة مثل صحيحة محمد بن مسلم (١) قال : « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول الصدقة لمن لا يجد الحنطة والشعير يجزى عنه القمح والعدس والذرة نصف صاع من ذلك كله ... الحديث » .

وما رواه في الفقيه (٢) مرسل قال : « قال ابو عبدالله عليه السلام من لم يجد الحنطة

(١) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

(٢) ج ٢ ص ١١٥ وفي الوسائل الباب ٨ من زكاة الفطرة

ج ١٢ (ما يجوز اخراجه في الفطرة اصلا وما لا يجوز إلا بالقيمة) - ٢٨٥ -

والشعير اجزأ عنه القمح والسلت والعلس والذرة . .

ورواية الفضلاء عن الباقر والصادق (عليهما السلام) (١) قالوا : « سألناهما عن زكاة الفطرة قالوا صاع من تمر أو زبيب أو شعير أو نصف ذلك كله حنطة أو دقيق أو سويق أو ذرة أو سلت ... الحديث » .

وظاهر الأصحاب الجواب عن هذه الافراد الزائدة اما بالحمل على القيمة أو الحمل على عدم امكان الاخراج من تلك الاجناس ، ويؤيد الثاني صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة ومرسلة الفقيه ، واما الأول فحمل اشكال كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى قالوا : والسلت ان كان نوعاً من الشعير فلا بأس باخراجه اصالة وإلا تعين أن يكون بالقيمة . والظاهر ان منشأ هذه التأويلات التعويل على الاجماع المدعى على السبعة المذكورة كما عرفت .

بقي الكلام في ما لو كان غالب القوت غير هذه السبعة المذكورة ، وظاهر كلامهم المتقدم عدم الإجزاء لخروجه عن المنصوص من تلك الافراد كما ردوا به كلام ابن ادریس في الدقيق والخبز ، إلا ان الاقرب الاجزاء عملاً بعموم الاخبار المتقدمة من قوله عليه السلام في رواية زرارة وابن مسكان (٢) « الفطرة على كل قوم من ما يغنون عيالهم من لبن أو زبيب أو غيره ، وقوله في مرسلة يونس (٣) « الفطرة على كل من اقتات قوتاً فعليہ أن يؤدي من ذلك القوت ، وقوله في رواية الهمداني « ومن سوى ذلك فعليهم ما غلب قوتهم ، وحيثئذ فتحمل أخبار السبعة على ما اذا كانت هي القوت الغالب .

نعم يبقى الكلام في الدليل على ما ذكره من جواز جعل ما عدا هذه الاجناس قيمة عن الواجب وسيأتي الكلام فيه .

ثم انه ينبغي أن يعلم انه ليس مرادهم بالقوت الغالب من هذه السبعة يعنى

(١) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٨ من زكاة الفطرة

باعتبار كل بلدة وما غلب على قوتها بل مرادهم هذه الاجناس مطلقاً ، فلو كان غالب قوت أهل بلد التمر مثلاً لم يتعين عليهم التمر بل يجوز لهم اخراج غيره من هذه الافراد المتقدمة ، وبذلك صرح العلامة في المنتهى والمحقق في المعتبر .

ومن ما حققناه في المقام يتضح لك ما في اعتراض السيد السند في المدارك على كلام المحقق المتقدم نقله عن المعتبر حيث نقله (قدس سره) كما نقلناه وقال بعد نقله : هذا كلامه (قدس سره) وهو جيد لسكنه رجوع عن ما أفهمه ظاهر كلامه في الضابط الذي ذكره أولاً ، اللهم إلا ان يقال بانحصار القوت الغالب في هذه الانواع السبعة وهو بعيد . انتهى . فان فيه انه لا بعد فيه بل هو الظاهر كما لا يخفى على من لاحظ البلدان في كل قطر ومكان ، وهذا الكلام كما عرفت ليس مختصاً بالمحقق المذكور بل هو ظاهر جملة من المتقدمين والمتأخرين كما عرفت ، ومنهم شيخه المحقق الاردبيلي ايضاً في شرح الارشاد حيث قال : اما الجنس فهو ما كان قوتاً غالباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط واللبن . وقد عرفت نقل العلامة في المنتهى والمحقق في المعتبر الاجماع على ذلك ، ومنهها عبارة الشيخ في الخلاف ، وحينئذ فلا معنى لاستبعاده ذلك إلا أن يكون غفلة عن مراجعة كلامهم في المقام . وكيف كان فالأحوط الاقتصار على الحنطة والشعير في البلدان التي يكون مدار أهلها عليهما والتمر في البلدان التي يكون مدار أهلها عليه وهكذا غيرها من الاجناس المنصوصة التي يكون مدار أهل تلك البلاد عليها .

الثانية - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أفضل ما يخرج في الزكاة فقال ابن بابويه والشيخان وابن أبي عقيل ان أفضل ما يخرج التمر قال الشيخ ثم الزبيب ، وهو قول ابن البراج في كامله والمحقق في شرائعه ، وفي الشرائع : ويليهِ أن يخرج كل انسان ما يغلب على قوته . وقال ابن البراج في المهذب : التمر والزبيب هو أفضل ما يخرج في الفطرة . وقال سلاسل : فاما ما يخرج في الفطرة فافضله أقوات أهل البلاد من التمر والزبيب والحنطة والشعير والارز والاقط واللبن ، إلا انه

ان اتفق أن يكون في بلد بعض هذه الأشياء أغلى سعراً وهو موجود فاخرجه
أفضل ما لم يحذف ، وروى ان التمر أفضل . وقال الشيخ في المبسوط : الأفضل أن
يخرج من قوته أو ما هو أغلى منه ، وأفضل ما يخرج التمر . وقال الشيخ في الخلاف :
المستحب ما يكون غالباً على قوت البلد ، وهو ظاهر اختيار المحقق في المعتمد حيث
قال بعد أن اختار في صدر المسألة ان الأفضل التمر ثم ساق الأقوال ... الى أن قال :
وقال آخرون ما يغلب على قوت البلد ولعل هذا أجود لرواية العسكري رحمته
المتضمنة لتبين الفطرة وما يستحب أن يخرج أهله كل إقليم .

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الشيخ في
الصحيح عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « التمر في الفطرة أفضل
من غيره لأنه أسرع منفعة وذلك انه اذا وقع في يد صاحبه أكل منه » .

وما رواه عن زيد الشحام (٢) قال : « قال أبو عبدالله عليه السلام لأن أعطى صاعاً
من تمر أحب الى من أن أعطى صاعاً من ذهب في الفطرة » .

وما رواه الصدوق في الفقيه مرسل (٣) قال : « قال الصادق عليه السلام لأن
أعطى في الفطرة صاعاً من تمر أحب الى من أعطى صاعاً من تبر » .

وما رواه الشيخ عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « سألته
عن صدقة الفطرة ؟ قال عن كل رأس من اهلك صاع ، وقد تقدم الى ان قال في آخره :
« وقال التمر أحب الى فان لك بكل ثمرة نخلة في الجنة » .

وما رواه عن منصور بن خارجة عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : « سألته عن
صدقة الفطرة ؟ قال صاع من تمر أو نصف صاع من حنطة أو صاع من شمير
والتمر أحب الى » .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٠ من زكاة الفطرة

(٤) الوسائل الباب ١٠ من زكاة الفطرة

(٥) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

— ٢٨٨ — (يجوز اخراج القيمة عن ما وجب من الفطرة) ج ١٢

وما رواه في الموثق عن اسحاق بن عمار (١) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن صدقة الفطرة ؟ قال التمر أفضل ، » .

وما رواه في الصحيح عن الحلبي (٢) في حديث في صدقة الفطرة بعد ذكر الخنطة والشعير والتمر والزبيب قال : « وقال التمر أحب ذلك الى » .

وما رواه عن اسحاق بن المبارك عن ابى ابراهيم عليه السلام (٣) في حديث في الفطرة قال : « صدقة التمر أحب الى لأن ابى عليه السلام كان يتصدق بالتمر . ثم قال : ولا بأس ان يجعلها فضة والتمر أحب الى » .

وما رواه الشيخ المفيد في المقنعة مرسل (٤) قال : « سئل الصادق عليه السلام عن الانواع ايها أحب اليك في الفطرة ؟ فقال اما أنا فلا اعدل عن التمر للسنة شيئاً » .

وانت خير بانه لا معدل بعد هذه الاخبار عن القول الاول ولعل من أضاف الزبيب الى التمر أو جمعه بعده في المرتبة اعتمد على التعليل الذي في صحيحة هشام المتقدمة فانه يقتضى مساواة الزبيب للتمر في ذلك ، وفيه ما فيه . واما من ذهب الى القوت الغالب فالظاهر انه اعتمد على رواية الحمادى المتقدمة كما يدل عليه كلام المحقق في المعتمد ، ومثلها في ذلك رواية يونس المتقدمة ايضاً ورواية ابن مسكان المتقدمة ايضاً . والجمع بين الاخبار يقتضى حمل ما اشتملت عليه هذه الروايات من القوت الذي يقتاتون به على المرتبة الثانية في الفضل بعد التمر كما دلت عليه عبارة الشرائع المتقدمة .

الثالثة - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز اخراج القيمة السوقية عن ما وجب من الفطرة سواء وجدت الانواع المنصوصة أم لم توجد .

وعلى ذلك دلت الاخبار المستفيضة : ومنها - ما رواه الصدوق في الصحيح

(١) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١٠ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ٦ و ١٠ من زكاة الفطرة

ج ١٢ (يجوز اخراج القيمة عن ما وجب من الفطرة) - ٢٨٩ -

عن محمد بن اسماعيل بن بزيع (١) قال : « بعثت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام بدرهم لى ولغيرى وكتبت اليه اخبره انها من فطرة العيال فكاتب عليه السلام الى بخطه : قبضت . »
وما رواه الكليني في الصحيح عن ايوب بن نوح (٢) قال : « كتبت الى ابي الحسن عليه السلام ان قوماً سألوني عن الفطرة ويسألوني أن يحملوا قيمتها اليك وقد بعثت اليك هذا الرجل عام أول وسأني أن أسألك فأنسيت ذلك وقد بعثت اليك العام عن كل رأس من عيالي بدرهم على قيمة تسعة أرطال بدرهم فرأيك جعلني الله فداك في ذلك ؟ فكاتب عليه السلام الفطرة قد كثر السؤال عنها وأنا أكره كل ما أدى الى الشهرة فاقدموا ذكر ذلك واقبض بمن دفع لها وامسك عن من لم يدفع . »

وما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف ... الى أن قال : وسألته يعطى الرجل الفطرة دراهم ثمن التمر والحنطة فيكون انفع لأهل بيت المؤمن ؟ قال لا بأس . »
وموثقة اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) قال : « لا بأس بالقيمة في الفطرة . »

وموثقته الاخرى (٥) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفطرة ؟ قال الجيران أحق بها ولا بأس أن تعطى قيمة ذلك فضة . »

وموثقته الاخرى ايضاً (٦) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن تعجيل الفطرة بيوم ؟ فقال لا بأس به . قلت فما ترى ان نجمعها ونجعل قيمتها ورقاً ونعطيها رجلاً واحداً مسلياً ؟ قال لا بأس به . »

ورواية اسحاق بن عمار الصغير في (٧) قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام جعلت فداك ما تقول في الفطرة يجوز أن أؤديها فضة بقيمة هذه الأشياء التي سميتها ؟

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٩ من زكاة الفطرة

(٣) الوسائل الباب ٥ من زكاة الفطرة

(٦) الوسائل الباب ١٢ من زكاة الفطرة

٢٩٠ - (هل يجوز اخراج القيمة في الفطرة من غير النقد ؟) ج ١٢

قال نعم ان ذلك انفع له يشتري ما يريد . .

ورواية سليمان بن حفص المروزي (١) قال : « سمعته يقول ان لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعزها تلك الساعة قبل الصلاة . والصدقة بصاع من تمر أو قيمته في تلك البلاد دراهم . .

ورواية ابي علي بن راشد (٢) قال : « سألته عن الفطرة لمن هي ؟ قال للامام . قل قلت له فاخبر اصحابي ؟ قال : نعم من أردت أن تطهره منهم . وقال : لا بأس بان تعطى وتحمل ثمن ذلك ورقا . .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان ظاهر كلام الاصحاب وبه صرح الشيخ (قدس سره) هو جواز اخراج القيمة نقداً كانت أو جنساً كما ينادى به كلامهم في المسألة المتقدمة من انه يجوز اخراج ما عدا الاجناس المنصوصة بالقيمة ، قال الشيخ في المبسوط : يجوز اخراج القيمة عن أحد الاجناس التي قدرناها سواء كان الثمن سلعة أو حباً أو خبزاً أو ثياباً أو دراهم أو شيئاً له ثمن بقيمة الوقت . ولا يخفى ان الاخبار التي قدمناها كلها متفقة الدلالة في كون القيمة المرخص فيها إنما هي من النقد خاصة ، نعم موثقة اسحاق بن عمار الأولى مطلقة وحملها على غيرها من الاخبار متممين ، ويؤيده ان المتبادر من لفظ القيمة إنما هو النقد سيما مع وجود التعليل الدال على ذلك في بعضها . والى التخصيص بالنقد يميل كلام ابن ادریس كما نقله عنه في المختلف ، واليه يميل كلام المحقق الاردبيلي (قدس سره) في شرح الارشاد ، وهو الظاهر والعلامة في المختلف . بعد ان نقل كلام الشيخ المتقدم وكلام ابن ادریس عليه ونزاعه للشيخ - اختار كلام الشيخ (قدس سره) واستدل عليه بأدلة اظهرها موثقة اسحاق بن عمار المشار اليها وقد عرفت ما فيها .

وبالجملة فاني لا اعرف لهذا القول دليلاً سوى الشهرة ، نعم ربما يمكن الاستدلال على ذلك بصحيفة عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « سألته

تعطى الفطرة دقيقاً مكان الخنطة ؟ قال : لا بأس يكون أجر طحنه بقدر ما بين الخنطة والدقيق .

وظاهر المحقق في المعتبر الاستدلال بهذه الرواية على ذلك حيث انه - بعد أن نقل عن الشيخ في الخلاف انه لا يجزى " الدقيق والسويق من الخنطة والشعير على انهما أصل ويجزئان بالقيمة - قال روى عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام ... ثم ساق الرواية . ويظهر ذلك من العلامة في المنتهى حيث انه نقل هذه الرواية دليلاً لابن ادريس في جواز اخراج الدقيق أصلاً ثم أجاب عنها بان فيها تنبيهاً على اعتبار القيمة لأنه عليه السلام ذكر المساواة بين اجرة الطحن والتفاوت .

اقول : الظاهر ان معنى الرواية المذكورة هو ان السائل سأل عن اعطاء الدقيق الذي يحصل من صاع الخنطة بعد طحنه هل يجزى " عن صاع الخنطة أم لا ؟ فاجاب عليه السلام انه يجزى " لأنه تكون اجرة الطحن في مقابلة التفاوت الذي بين الخنطة والدقيق ، ولا دلالة في الرواية على كونه قيمة عن الخنطة ان كان إلا من حيث قوله " مكان الخنطة ، أى عوضاً عنها ، وهو غير ظاهر في ذلك إذ يجوز أن يكون السائل توهم انحصار جواز الاعطاء في الخنطة دون دقيقها فاجابه عليه السلام بانه لا ينحصر فيها بل يجزى " اعطاء الدقيق ، وكونه أقل من الصاع بعد الطحن يكون في مقابلة اجرة الطحن التي دفعها المالك ، وحيث فلا دلالة في الخبر المذكور .

ومن ما ذكرنا يعلم ان ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) في المسألة المتقدمة من جواز اخراج بعض الاجناس قيمة عن الاجناس الواجبة في الفطرة من ما لا دليل عليه سوى مجرد الشهرة بينهم .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور بين الاصحاب هو اخراج القيمة بسعر الوقت ، ونقل في المعتبر أن بعض الاصحاب قدرها بدرهم وآخرون بأربعة دنانير وقال الشيخ المفيد في المقنعة (١) " وسئل - يعنى الصادق عليه السلام - عن القيمة مع وجود النوع فقال لا بأس بها . وسئل عن مقدار القيمة فقال درهم في الغلاء

(١) الوسائل الباب ٩ من زكاة الفطرة

٢٩٢ - (لا يجزى صاع من جنسين - القدر الواجب في الفطرة) ج ١٢

والرخص . وروى ان أقل القيمة في الرخص ثلثا درهم . وذلك متعلق بقيمة الصاع في وقت المسألة عنه ، والأصل اخراج القيمة عنها بسعر الوقت الذي تجب فيه . انتهى وقد ورد بالدرهم خبر اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (١) وفيه « لا بأس ان يعطيه قيمتها درهماً ، والظاهر حملة على قيمة الوقت وانه يومئذ كان كذلك كما يدل عليه خبر ايوب بن نوح المتقدم .

الرابعة - قد صرح جمع من الأصحاب بانه لا يجزى اخراج صاع واحد من جنسين وقيده بعضهم بما اذا كان اصالة أما بالقيمة فيجوز ، واستقرب العلامة في المختلف الجواز اصالة ، والأظهر هو القول الأول لما مر في غير خبر من الأخبار المتقدمة (٢) من قولهم : « صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو من زبيب ، ونحو ذلك ، وهي صريحة في وجوب اخراج الصاع من جنس معين فلا يحصل الامتثال بدونه .

احتج العلامة بان المطلوب شرعاً اخراج الصاع وليس تعيين الصاع معتبراً في نظر الشرع وإلا لما جاز التخيير ، ولانه يجوز اخراج الأصواع المختلفة من الشخص الواحد عن جماعة فكذا الصاع الواحد ... الى آخر كلامه الذي من هذا القبيل من ما لا يشفي الغليل ولا يبرد الغليل .

المقام الثاني - في المقدار ، الظاهر انه لا خلاف بين اصحابنا (رضوان الله عليهم) في أن القدر الواجب في زكاة الفطرة صاع وهو قول اكثر العامة ايضاً (٣) ويدل على ذلك أخبار كثيرة مستفيضة قد تقدم كثير منها لا ضرورة الى اعادته ولا التطويل بنقل غيرها .

نعم قد ورد بازائها ما يدل على خلافها مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة الفطرة ؟ فقال على كل من يعول الرجل ... الى ان قال : صاع من تمر أو نصف صاع من بر ، والصاع أربعة امداد ، .

(١) الوسائل الباب ٩ من زكاة الفطرة (٢) ص ٢٧٩ و ٢٨٠

(٣) المغني ج ٣ ص ٥٧ (٤) الوسائل الباب ٩ من زكاة الفطرة

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن أبي عبدالله عليه السلام (١) : في صدقة الفطرة ؟ فقال : تصدق عن جميع من تعمل ... الى أن قال : على كل انسان نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو صاع من شعير ، والصاع أربعة امداد .

وفي صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام) (٢) : انهما قالا : على الرجل أن يعطى عن كل من يعمل ... الى أن قالا : فإن أعطى تمرأ فصاع لكل رأس وإن لم يعط تمرأ فنصف صاع لكل رأس من حنطة أو شعير والحنطة والشعير سواء ما اجزأ عنه الحنطة فالشعير يجرى عنه .

وصحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) قال : : صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك ... الى أن قال : عن كل انسان نصف صاع من حنطة أو شعير والحنطة والشعير سواء ما اجزأ عنه الحنطة فالشعير يجرى عنه .

قال الشيخ (قدس سره) في كتابي الأخبار : هذه الأخبار وما يجرى مجراها خرجت مخرج التقية ووجه التقية فيها أن السنة كانت جارية في اخراج الفطرة بصاع من كل شئ فلما كان زمن عثمان وبعده في أيام معاوية جعل نصف صاع من حنطة بازاء صاع من تمر وتأبعمهم الناس على ذلك (٤) فخرجت هذه الأخبار وفاقاً لهم على جهة التقية انتهى . وهو جيد .

وبدل عليه ما رواه في التهذيب عن سلمة أبي حفص عن أبي عبدالله عليه السلام (٥) قال : : صدقة الفطرة على كل صغير وكبير ... الى أن قال : صاع من تمر أو صاع

(١) و(٥) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ١٢ و٦ من زكاة الفطرة

(٣) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة . وإيس قوله : : والحنطة والشعير ... الى آخره ، جزء من هذه الصحيحة وإنما هو جزء من الصحيحة المتقدمة فقط كما في التهذيب ج ١ ص ٣٦٩ والاستبصار ج ٢ ص ٤٢ والوافي باب من تجب عنه الفطرة ومن لا تجب - والوسائل .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ ص ١٦٥ ونيل الاوطار ج ٤ ص ١٩٠ والمغني ج ١ ص ٥٨

من شعير أو صاع من زبيب ، فلما كان زمن عثمان حوله مدين من قح .
 اقول : القمح بالقاف والحاء المهمة الحنطة كما هو المعروف من اللغة والعرف
 إلا ان صحيحة محمد بن مسلم وكذا مرسلة الفقيه المتقدمين في الفائدة الأولى من
 الفوائد الملحقة بالمقام الأول (١) يشعرون بخلاف ذلك ، ومثلها في روايات العامة (٢)
 إلا ان روايات العامة قابلة للتأويل .

وما رواه في الصحيح عن أبي عبد الرحمن الحذاء عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) انه
 ذكر صدقة الفطرة ... الى أن قال صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير
 أو صاع من ذرة ، فلما كان زمن معاوية وخصب الناس عدل الناس ذلك الى نصف
 صاع من حنطة .

وعن ابراهيم بن أبي يحيى عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) (٤) : ان
 اول من جعل مدين من الزكاة عدل صاع من تمر عثمان .

وعن معاوية بن وهب في الصحيح (٥) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
 في الفطرة : جرت السنة بصاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير فلما كان
 زمن عثمان وكثرت الحنطة قومه الناس فقال نصف صاع من بر بصاع من شعير .
 وعن يامر القمي عن الرضا عليه السلام (٦) قال : الفطرة صاع من حنطة وصاع
 من شعير وصاع من تمر وصاع من زبيب وإنما خفف الحنطة معاوية .

والمفهوم من هذه الأخبار ان الحنطة كانت في الصدر الأول قليلة وانهم إنما
 يخرجون الزكاة من التمر أو الزبيب أو الشعير ، ولما كان زمان عثمان وكثرت الحنطة
 فأرادوا إعطاء الزكاة منها وكان قيمتها ضعف قيمة الشعير قوموها ووازنوا قيمة
 الصاع من الشعير بنصف الصاع من الحنطة فاعطوا من الحنطة نصف صاع ، وبعد

(١) ص ٢٨٤

(٢) سنن البيهقي ج ٤ ص ١٦٧ ونيل الاوطار ج ٤ ص ١٩٣

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

موت عثمان ورجوع الخلافة الى مقرها ومستقرها انتسخت تلك الهدية ، ولما انتقلت الى معاوية أحبي سنة عثمان ، ومن أجل ذلك نسب ذلك في بعض الأخبار الى عثمان وفي بعض الى معاوية ، ووجه الجمع ما ذكرناه .

وروى المحقق في المعتمد مرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) ، أنه سئل عن الفطرة فقال : صاع من طعام . فتميل أو نصف صاع ؟ فقال بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، (٢) .

بقي الكلام في انه قد ورد النصف في غير الخنطة ايضاً في الاخبار المتقدمة وهو غير قابل لهذا التأويل لاطباق الكل على خلافه ، والشيخ قد أورد الاخبار المتضمنة لذلك فقال انها محمولة على التقية (٣) واستدل بالأخبار الواردة في الخنطة خاصة ، ولم أر من تعرض للجواب عن ذلك بوجه .

واما قدر الصاع فقد تقدم بيانه في الزكاة المالية .

ثم ان الشيخ وجماعة من الأصحاب قد ذكروا انه يجرى من اللبن أربعة أرتال ، ومستندهم في ذلك الى ما رواه الشيخ عن القاسم بن الحسن رفعه الى أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : سئل عن الرجل في البادية لا يمكنه الفطرة ؟ قال يتصدق بأربعة أرتال من لبن ، ورواه الكليني في السكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) .

ولا يخفى ان الخروج عن تلك الاخبار المستفيضة بوجوب الصاع بمثل هذا الخبر الضعيف السند المجمل القابل للتأويل مشكل ، فان الأرتال فيه غير معلومة بانها من الأرتال المدنية أو العراقية والصاع كما تقدم ستة بالمدين وتسعة بالعراق ، وظاهر الخبر عدم التمكن من الفطرة فيمكن حمله على الاستحباب . واحتمل بعض الأصحاب

(١) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة (٢) سورة الحجرات الآية ١٢

(٣) المغني ج ٣ ص ٥٧ ونيل الاوطار ج ٤ ص ١٩٣

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٧ من زكاة الفطرة

ان وضع الأرطال هنا موضع الأمداد وقع سهواً من الراوى ، ولا يخلو عن قرب بان يكون معنى قوله : « لا يمكنه الفطرة » يعنى من الغلات .

والشيخ قد فسر الارطال هنا بالمدينة استناداً الى ما رواه عن محمد بن احمد عن محمد بن عيسى عن محمد بن الريان (١) قال : « كتبت الى الرجل ^{بفتح الهمزة} أسأله عن الفطرة وزكاتها كم تؤدي ؟ فكتب أربعة ارطال بالمدينة ، مع انه بعد ذكر هذه الرواية احتمل فيها وجهين : أحدهما أن يكون أربعة امداد فصحف الراوى ، والثانى انه اراد أربعة أرطال من اللبن والافط لأن من كان قوته ذلك يجب عليه منه القدر المذكور اقول : ويحتمل أيضاً تبديل الستة بالأربعة وهو الأوفق بتقييده بالمدينة .

وبالجملة فالخروج عن تلك الأخبار بمثل هذين الخبرين المجملين مشكل ، ولذا قال فى المعتبر : والرواية فى الضعف على ما ترى .

قال فى المدارك بعد نقل ذلك عن المعتبر : وكأن الوجه فى ذلك اطباق الاصحاب على ترك العمل بظاهرها وإلا فهى معتبرة الاسناد . انتهى .

اقول : فيه أولاً - ان الصحة على الوجه الصحيح والنهج الصريح إنما هو عبارة عن مطابقة مضمون الرواية لمقتضى الأصول والقواعد والكتابات والسنة المستفيضة واتفاق الأصحاب ونحو ذلك صح سندها باصطلاحه أو ضعف ، والصحة باعتبار الاسانيد كما عليه أصحاب هذا الاصطلاح إنما هى صحة مجازية وإلا فالواجب عليه القول بمضمون هذه الرواية لصحة سندها واعتباره عنده وان اطبق الاصحاب على ترك العمل بها ولا أراه يتفوه به ، ومثل ذلك فى الأخبار من ما صح سنده وأعرض الأصحاب عنه كثير كما لا يخفى على المتتبع .

وثانياً - انه لا يخفى ان محمد بن عيسى فى سند الخبر مشترك بين العبيدى والاشعرى وهو دائماً يعد حديث العبيدى فى الضعيف ويرد حديثه كما عليه أكثر أصحاب هذا الاصطلاح فكيف يدعى ان الرواية معتبرة الاسناد ؟

الفصل الثالث - في وقت وجوبها والبحث في هذا الفصل يقع في مواضع :
الأول - في مبدأ وقت الوجوب ، وقد اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم)
 في ذلك ، فقليل انها يجب بغروب شمس آخر يوم من شهر رمضان ، وهو المنقول عن
 الشيخ في الجمل والاقتصاد وهو اختيار ابن حمزة وابن ادریس وبه صرح المحقق في
 المعتمد والسرائع والعلامة في المنتهى والمختلف وسائر كتبه واختاره شيخنا الشهيد
 الثاني في المسالك ، والظاهر انه هو المشهور بين المتأخرين ، وقيل ان أول وقت
 وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر ، كذا قاله ابن الجنييد واختاره المفيد في المقنعة
 والرسالة الغرية والسيد المرتضى وابو الصلاح وابن البراج وسار وابن زهرة ،
 كذا نقله عنهم في المختلف ، والى هذا القول مال السيد السند في المدارك . ونقل في
 المختلف ايضاً عن ابني بابويه انها قالوا : وان ولدك مولود يوم الفطر قبل الزوال
 فادفع عنه الفطرة وان ولد بعد الزوال فلا فطرة عليه ، وكذا اذا أسلم الرجل قبل
 الزوال او بعده . وهذه العبارة مشعرة بامتداد وقت الوجوب الى الزوال كما فهمه
 الاصحاب منها ونسجوه اليهما ، قال شيخنا الشهيد في البيان : ويظهر من ابني بابويه
 ان تجدد شرائط ما بين طلوع الفجر الى الزوال مقتضية للوجوب كما لو أسلم الكافر
 او تجدد الولد . اقول : والعبارة المنقولة عنهما عبارة كتاب الفقه الرضوي (١) .

والظاهر عندي هو القول الأول ، ويدل عليه ما رواه في الفقيه عن علي بن
 ابي حمزة عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) : « في المولود يولد ليلة الفطر
 واليهودي والنصراني يسلم ليلة الفطر ؟ قال ليس عليهم فطرة . ليس الفطرة إلا على
 من أدرك الشهر » .

وما رواه الشيخ في التهذيب والكليني في الصحيح عن معاوية بن عمار ايضاً (٣)
 قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة ؟ قال لا قد

(١) ص ٢٥

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١١ من ذكاة الفطرة

خرج الشهر . وسأله عن يهودى أسلم ليلة الفطر عليه فطرة ؟ قال لا .
احتج في المدارك على القول الثانى حيث انه هو المعتمد عنده فقال : لنا - ان
الوجوب في هذا الوقت متحقق وقبله مشكوك فيه فيجب الاختصار على المتيقن .
وما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم (١) قال : « سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الفطرة متى هي ؟ فقال قبل الصلاة يوم الفطر . قلت فان بقى منه شئ بعد
الصلاة ؟ قال لا بأس نحن نعطى عيالنا منه ثم يبقى فنقسمه » .

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابراهيم بن ميمون (٢) قال : « قال
ابو عبد الله عليه السلام الفطرة ان اعطيت قبل أن تخرج الى العيد فهي فطرة وان كانت
بعد ما تخرج الى العيد فهي صدقة » .

والجواب : اما عن الاول فبان ما أدعاه - من ان الوجوب قبل الوقت الذى
ذكره مشكرك فيه - محل منع فانه بعد قيام الدليل الصحيح الصريح عليه لا شك فيه
ولا مرية تعزیه .

واما عن الروایتين المذكورتين فان موردهما إنما هو وقت الاخراج لا وقت
الوجوب ، وهنأ شئان وقت وجوب الفطرة وتعلقها بالذمة واشتغالها بها ووقت
وجوب اخراجها ومحل البحث هو الوقت الاول ، وقد دل الخبران الاولان على
ان وجوبها منوط بمن يمضى عليه جزء من شهر رمضان ويهل عليه هلال شوال
مستكملاً لشروط الوجوب ، كالمولود يولد والكافر يسلم والعبد يشتري والفقير
يصير غنياً والصغير يبلغ والمعال يبق فى العيلة ونحو ذلك من الفروع التى بتفرع
على ذلك ، ولو لم يتجدد شئ من هذه المذكورات إلا بعد الهلال فانه لا يتعلق به
الوجوب بنص الخبرين المذكورين . واما وقت وجوب الاخراج فالمفهوم من
الآخبار كالخبرين المذكورين انه قبل الصلاة ، وقيل قبل الزوال بناء على حمل الصلاة

في الأخبار على وقت الصلاة وان وقتها تمتد الى الزوال . وفيه ما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى .

ومن العجب انه مع تصلبه في اصطلاحه ورده الاخبار الضعيفة والطعن فيها يستدل هنا برواية ابراهيم بن ميمون ويصفها بالصحة باعتبار صحة السند اليه حيث انه اراد الاستدلال بها مع رده لها في ثالث هذه المقالة - في مسألة انتهاء وقت الفطرة - بجمالة الراوى (١) .

وأما ما اجاب به عن صحيحة معاوية بن عمار لما نقلها دليلاً للقول الأول - حيث قال : وعن الرواية انها انما تدل على وجوب الاخراج عن من أدرك الشهر لا على ان أول وقت الإخراج الغروب وأحدهما غير الآخر . انتهى -

فلا يخفى ما فيه على المتأمل فان محل النزاع ومحط البحث كما عرفت إنما هو في بيان وقت وجوب الفطرة وتعلقها بالملكف واخراجها عن نفسه ومن يعوله وقد اعترف بدلالة الرواية عليه ، وليس محل النزاع وقت وجوب الاخراج كما يعطيه كلامه حتى انه بمنع دلالة الرواية على ذلك يسقط الاستدلال بها .

وهذا ظاهر كتب الأصحاب كالمعتبر والمنتهى والمختلف وغيرها فان خلاف ابن الجنيد ومن معه في المسألة انما هو في أصل تعلق الوجوب بالملكف عن نفسه أو غيره ، ولهذا ان العلامة في المختلف قد استدلل لهم بصحيحة العيص بن القاسم بالتقريب الذى ذكره العامة في روايتهم المطابقة للصحيحة المذكورة .

وبيانه ان المحقق (قدس سره) في المعتبر - بعد ان ذكر انه تجب الفطرة بغروب الشمس آخر يوم من شهر رمضان - قال : وقال ابن الجنيد وجماعة من الأصحاب تجب بطلوع الفجر يوم العيد وبه قال ابو حنيفة لما رواه ابن عمر (٢)

(١) سيأتى نقل ذلك عنه في الموضع الثانى ص ٣٠٢

(٢) سنن البيهقى ج ٤ ص ١٧٤ ونيل الاوطار ج ٤ ص ١٩١ والمغنى ج ٣

« ان النبي ﷺ كان يأمرنا ان نخرج الفطرة قبل الخروج الى المصلى ، وهو لا يأمر بتأخير الواجب عن وقته . ثم ان المحقق استدل على ما قدمه بما ذكره الشارح هنا من الدليل العقلي ثم صحيحة معاوية بن عمار ، ثم قال : وحجة ابي حنيفة ضعيفة لإحتمال أن يكون الأفضل اخراجها قبل الصلاة . وقوله : « لا يأمر بالتأخير عن وقت الوجوب ، قلنا : متى اذا لم يشتمل التأخير على مصلحة أم اذا اشتمل ؟ وهنا التأخير مشتمل على مصلحة لأنه يجمع فيه بين ابتاء الزكاة والصلاة كما تؤخر المغرب لمن أفاض من عرفة الى المشعر ليجمع بينها وبين العشاء وان كان التقديم جائزاً ، ولان حاجة الفقير اليها نهاراً فكان دفعها في وقت الحاجة افضل من دفعها ليلاً . وقوله : « كان يأمر باخراج الزكاة قبل الخروج ، لا يدل على أن ذلك الوقت وقت الوجوب باجماع الناس لان الصلاة لا تكون إلا بعد طلوع الشمس وانبساطها والوجوب عنده يتحقق مع طلوع الفجر فقد صارت حجته غير دالة على موضع النزاع . انتهى .

ولم ينقل في المقام دليل للمذهب ابن الجنيد من طرق الأصحاب ، وفي المختلف استدلل لهم بصحيفة العيص بهذا التقريب ورده بما ذكره في المعتمد وان كان بطريق أخصر .

وحينئذ فقد علم من ذلك ان مدلول الرواية وموردها إنما هو بيان وقت الاخراج ، ولكنهم إنما استدلوا بها على تعلق أصل الوجوب من حيث قبض التأخير عن وقت الوجوب ، فهو إنما امر بالاخراج في هذا الوقت لأنه هو الوقت الذي تعلق فيه الوجوب بالملكف .

وبذلك يظهر لك صحة ما قلناه وهو ان أصل المسألة ومحل البحث والخلاف إنما هو في وقت تعلق الوجوب لا وقت الاخراج كما يعطيه كلامه .

ولهذا ان الشيخ وكذلك المحقق في المعتمد والشرائع والعلامة في كتبه فرعوا على ما اختاروه من تعلق الوجوب بغروب شمس آخر نهار يوم من شهر رمضان فرعاً : منها - لو وهبه عبداً قبل الهلال ولم يقبض ، ومنها - لو أوصى له بعدد

ومات الموصى فان قبل قبل الهلال فعليه فطرته وان قبل بعده قال الشيخ لم يلزم أحداً فطرته لانه ليس ملكاً لأحد ، ومنها - لو مات وعليه دين وله عبد ففطرته في تركته ، ولو مات قبل الهلال لم يلزم أحداً فطرته لانه ليس ملكاً لأحد . وهذا كما ترى كله ظاهر في أن محل البحث إنما هو أصل تعلق الوجوب لا وجوب الاخراج وبالجملة فكلامه هنا وقع على سبيل الاستعجال وعدم التأمل في المقام .

الموضع الثاني - في آخر وقت وجوب الاخراج ، وقد اختلف فيه كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) فذهب الأكثر ومنهم الشيخ المفيد وابنا بابويه والسيد المرتضى وسائر وابو الصلاح والمحقق في المعتبر الى التحديد بصلاة العيد ، ونسب في التذكرة الى علمائنا انه يَأْتَمُّ بالتأخير عن صلاة العيد ، وقال في المنتهى : لا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد اختياراً فان اخرها أثم وبه قال علماءنا أجمع . إلا انه قال بعد ذلك بأسطر قليلة : الأقرب عندي هو جواز تأخيرها عن الصلاة وتحريم التأخير عن يوم العيد . وظاهره امتداد وقتها الى آخر النهار ، قال في المدارك : ولا يخلو من قوة . واستقر به أيضاً الفاضل الخراساني في الذخيرة وقيل بالتحديد الى الزوال ، ونقل عن ابن الجنيد حيث قال أول وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر وآخره زوال الشمس منه ، واستقر به في المختلف واختاره في البيان والدروس .

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالمسألة : منها - رواية ابراهيم بن ميمون المتقدمة (١) الدالة على انه ان أعطيت قبل أن يخرج الى العيد فهي فطرة وان كان بعد ما يخرج الى العيد فهي صدقة .

وما رواه الكليني بسند ليس فيه من ما ربما يظن به إلا رواية محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) في حديث قال فيه : « واعطاء الفطرة قبل الصلاة أفضل وبعد الصلاة صدقة » .

وما رواه الشيخ في صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (١) أنهما قالا : « على الرجل أن يعطى عن كل من يعول من حر وعبد وصغير وكبير يعطى يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل ، وهو في نعمة أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان إلى آخره » .

وما رواه السيد رضى الدين بن طاووس في كتاب الإقبال (٢) قال : « روينا بإسنادنا إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : ينبغي أن يؤدى الفطرة قبل أن يخرج الناس إلى الجبابة فإذا أداها بعد ما يرجع فأنما هي صدقة وليست فطرة » .

وما رواه العياشى في تفسيره عن سالم بن مكرم الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « أعط الفطرة قبل الصلاة وهو قول الله عز وجل : وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (٤) » وإن لم يعطها حتى ينصرف من صلاته فلا تعد له فطرة » .

وما ذكره عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (٥) قال : « وهى زكاة إلى أن تصلى صلاة العيد فإن أخر جتها بعد الصلاة فهى صدقة » .

وما رواه الشيخ عن سليمان بن حفص المروزى (٦) قال : « سمعته يقول أن لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعز لها تلك الساعة قبل الصلاة ... الحديث » . وهذه الأخبار كما ترى ظاهرة الدلالة واضحة المقالة في القول الأول ، وصاحب المدارك إنما استدلل لهذا القول برواية إبراهيم بن ميمون ثم طعن فيها بجهالة الراوى مع استدلاله في المسألة السابقة بها ووصفه لها بالصحة إلى الراوى المذكور تنوياً بشأنها وجبراً لنقصانها .

اقول : ولفظ « ينبغي » في رواية الإقبال بمعنى الوجوب كما هو شائع في الأخبار ، ويدل عليه قوله : « فإذا أداها بعد ما يرجع فهى صدقة » ، ولفظ « أفضل » في صحيحة الفضلاء ليس على بابيه بل هو من قبيل لفظ « أفضل » أيضاً في رواية عبد الله

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٢ من زكاة الفطرة

(٤) سورة البقرة الآية ٤٢ و٧٨ و١٠٥

(٥) ص ٢٥ (٦) الوسائل الباب ٩ و١٣ من زكاة الفطرة

ابن سنان المصرحة بانها بعد الصلاة صدقة ، غاية الامر انها دلت على جواز التقديم من أول الشهر رخصة أو قرضاً على الخلاف الآتي بيانه ان شاء الله تعالى .

احتج العلامة في المنتهى على ما اختاره من جواز تأخيرها بعد الصلاة وتحريم التأخير عن يوم العيد بصحيفة العيص بن القاسم (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة متى هي ؟ فقال قبل الصلاة يوم الفطر . قلت فان بقي منه شيء بعد الصلاة ؟ فقال لا بأس نحن نعطي عيالنا منه ثم يبقى فنقسمه . »

قال في المدارك بعد نقل هذه الرواية : ويدل عليه أيضاً إطلاق قول الصادقين (عليهما السلام) في صحبة الفضلاء « يعطى يوم الفطر فهو أفضل . »

أقول : اما ما ذكره من الاستدلال بصحبة الفضلاء فقد عرفت الجواب عنه ، واما صحبة العيص فصدها ظاهر الدلالة في القول الأول ، واما عجوزها فهو محمول على العزل جمعاً كما سيأتي في الأخبار (٢) انك إذا عزلتها لا يضرك متى أخرجتها . وبذلك تجتمع مع الأخبار السابقة .

ولا يخفى انه مع العمل على ما يدعى من ظاهر هذه الرواية وهو الامتداد الى آخر النهار يلزم منه طرح الأخبار الأولية مع كثرتها وصراحة أكثرها في المدعى والعمل بالدليلين مهما أمكن أولى من طرح أحدهما ، إلا ان الأصحاب لم ينقلوا في المسألة ما نقلناه من هذه الأخبار وإنما الدائر في كلامهم الاستدلال لهذا القول برواية إبراهيم بن ميمون خاصة .

واما ما اختاره في المختلف من الامتداد الى الزوال فانما استند فيه الى صحبة العيص بن القاسم وقوله فيها : « قبل الصلاة يوم الفطر ، لحمل الصلاة على معنى وقت الصلاة ، ووقت الصلاة عندهم يمتد الى الزوال .

وفيه أولاً - انه وان كان المشهور بينهم امتداد وقت صلاة العيد الى الزوال إلا اننا لم نقف لهم على دليل يدل عليه غير مجرد ما يدعونه من اتفاقهم على ذلك ،

والروايات كلها إنما دلت على أن وقتها بعد طلوع الشمس ولم نطلع على ما يدل على الامتداد إلى الزوال كما يدعونه .

وثانياً - أن هذا التجوز وإن تم له في هذه الرواية إلا أنه لا يتم له في الروايات التي قدمناها المشتملة على التفصيل بقبل الخروج إلى الصلاة وبعد الرجوع من الصلاة فإنه لا مجال لهذا التجوز بل يتعين حمل الصلاة على معناها الحقيقي .

إلا أنه قد روى السيد رضى الدين بن طاووس (عطر الله مرقدته) في كتاب الأقبال نقلاً من كتاب عبد الله بن حماد الانصارى عن أبي الحسن الأحمسي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « أد الفطرة عن كل حر وملك ... إلى أن قال : قلت أقبل الصلاة أو بعدها ؟ قال : أن أخرجتها قبل الظهر فهي فطرة وإن أخرجتها بعد الظهر فهي صدقة ولا تجزئك . قلت فاصلي الفجر وأعرضها فأمكث يوماً أو بعض يوم ثم اتصدق بها ؟ قال لا بأس هي فطرة إذا أخرجتها قبل الصلاة ... الحديث . »
والأقرب عندي أن لفظ « الظهر » في الخبر وقع سهواً من الراوى أو غلطاً في النسخ وإنما هو « الصلاة » ، ويؤيده مفهوم قوله في آخر الخبر « هي فطرة إذا أخرجتها قبل الصلاة » ، الدال على أنها بعد الصلاة ليست بفطرة ، وبذلك يجمع بينه وبين الأخبار المتقدمة . وبذلك يظهر لك بطلان ما عدا القول الأول الذى عليه من بينها المعول . هكذا حقق المقام ولا تصغ إلى ما زلت به أقلام اقلام أولئك الأعلام .

الموضع الثالث - اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز تقديم الفطرة ، والمشهور بين الأصحاب أنه لا يجوز التقديم إلا على جهة القرض ثم احتساب ذلك عن الفطرة في وقت وجوبها ، ذهب إليه الشيخ المفيد في المقنعة والشيخ في الاقتصاد وأبو الصلاح وابن إدريس والعلامة في بعض كتبه وغيرهم ، وقيل بالجواز وهو قول الشيخ في المبسوط والخلاف وأبى بابويه ، قال في المختلف :

وقال ابن بابويه : لا بأس باخراج الفطرة في اول يوم من شهر رمضان الى آخره وأفضل وقتها آخر يوم من شهر رمضان ، ذكره على بن بابويه في سألته وابنه محمد في مقنعه وهدايته ، قالوا : وان ولدك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطرة وان ولد بعد الزوال فلا فطرة عليه ، وكذا اذا أسلم الرجل قبل الزوال او بعده . والى القول بالجواز في المسألة مال المحقق في المعتبر أيضاً والعلامة في التذكرة والمختلف وغيرهم .

أقول : لم أقف في كتب الأخبار على ما يتعلق بهذه المسألة إلا على صحيحة الفضلاء المتقدمة قريباً (١) وقوله عليه السلام فيها : وهو في سعة أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان الى آخره .

واما ما نقله في المختلف عن ابني بابويه هنا فهو مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي على عادتهما الجارية من نقلهما عبارات الكتاب المذكور والافتاء بها على وجه يظن الناظر انها من كلامهما .

قال عليه السلام في الكتاب المذكور (٢) وان ولدك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطرة وان ولد بعد الزوال فلا فطرة عليه ، وكذا اذا أسلم الرجل قبل الزوال أو بعده فعلى هذا . ولا بأس باخراج الفطرة في أول يوم من شهر رمضان الى آخره ، وهي زكاة الى أن يصلى صلاة العيد فان اخرجها بعد الصلاة فهي صدقة ، وأفضل وقتها آخر يوم من شهر رمضان . انتهى كلامه عليه السلام .

وظاهر الخبرين المذكورين الدلالة على الجواز ، واصحاب القول الاول قد حملوا صحيحة الفضلاء على القرض .

ولم أقف على حجة للقول الاول إلا ما نقله في المختلف حيث قال : احتج المانح بانها عبادة موقته فلا يجوز فعلها قبل وقتها ، ولأنها زكاة منوطة بوقت فلا يجوز قبله إلا على وجه القرض كزكاة المال ، ولأنه لو جاز تقديمها في شهر

رمضان لجاز قبله لا اشتراكها في المصالح المطلوبة من التقديم بل هنا أولى ، ومارواه العيص في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة متى هي ؟ فقال قبل الصلاة يوم الفطر ، ثم قال : والجواب عن الأولين بآنا نقول بموجبه ونقول ان وقتها شهر رمضان كما تلوناه من حديث محمد بن مسلم وغيره . وعن الثالث بالفرق فان سبب الفطرة الصوم والفطر منه فجاز فعلها عند أحد السببين وهو دخول الصوم كما جاز عند حصول النصاب وان لم يحصل السبب الثاني وهو الحول ، بخلاف تقديمها على رمضان فانه يكون تقديماً على السببين معاً وهو غير جائز ، والرواية لا تدل على منعها في غيره . انتهى .

اقول : اما الاحتجاج بانها عبادة موقته فهو احتجاج صحيح والوقت المشار اليه هنا هو ما دلت عليه الاخبار التي قدمناها من كون وقتها قبل الصلاة وبعدها تصير صدقة ، لأنها قد اتفقت على ان وقت اخراجها ذلك وان التأخير الى بعد الصلاة موجب لخروج الوقت ، واذا ثبت توقيتها بذلك امتنع تقديمها عليه لما تقدم في صحيحة عمر بن يزيد أو حسنته بآراهيم المتقدمة في الزكاة وعدم جواز تقديمها (٢) انه ليس لاحد أن يصلي صلاة إلا لوقتها وكذلك لا يصوم من أحد شهر رمضان إلا في شهره إلا قضاء ، وكل فريضة انما تؤدي اذا حلت . ونحوها صحيحة زرارة (٣) وقول العلامة (قدس سره) هنا في الجواب - ان وقتها شهر رمضان استناداً الى صحيحة الفضلاء - ليس في محله إذ لا دلالة فيها على ازيد من انه موسع له في التقديم بعد أن ذكر ان وقتها قبل الصلاة كما قدمنا ذكره سابقاً ، وهذا التوسيع اما على سبيل الرخصة كما هو الأقرب أو التقديم قرصاً كما ذكروه . وكذلك قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي : « ولا بأس باخراج الفطرة في أول يوم من شهر رمضان الى آخره » مع قوله : « انها زكاة الى أن يصلي صلاة العيد فان أخرجهما

(١) الوسائل الباب ١٢ من زكاة الفطرة

(٢) (٣) ص ٢٢٣

ج ١٢ (يجوز تأخير الفطرة اذا عزلت) . - ٣٠٧ -

بعد الصلاة فهي صدقة ، فان ظاهره ان وقتها هو قبل الصلاة وانه لا بأس بالتقديم والظاهر حملة على الرخصة .

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الإشكال وان كان الأقرب هو القول الأول وحمل الخبرين المذكورين على الرخصة . والاحتياط لا ينجي .

الموضع الرابع - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في انه متى عزل الفطرة أى عنها في مال مخصوص قبل الصلاة فانه يجوز اخراجها حينئذ بعد ذلك وان خرج وقتها .

ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الصدوق في الحسن بابراهيم ابن هاشم عن صفوان عن اسحاق بن عمار (١) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الفطرة ؟ قال : اذا عزلتها فلا يضرك متى اعطيتها قبل الصلاة أو بعدها ... الحديث » وما رواه الشيخ في الموثق عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) « في الفطرة اذا عزلتها وأنت تطلب بها الموضع أو تنتظر بها رجلا فلا بأس به » .

وعن اسحاق بن عمار وغيره (٣) قال « سألت عن الفطرة ؟ قال اذا عزلتها فلا يضرك متى اعطيتها قبل الصلاة أو بعد الصلاة » .

ورواية سليمان بن حفص المروزي (٤) قال : « سمعته يقول ان لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعز لها تلك الساعة قبل الصلاة ... الحديث » .

وفي الصحيح عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) « في رجل اخرج فطرته فعز لها حتى يجد لها أهلا ؟ فقال اذا أخرجها من ضمانه فقد برى* وإلا فهو ضامن لها حتى يؤديها الى أربابها » .

قال بعض الفضلاء بعد ذكر صحيحة زرارة المذكورة : ولعل المراد انه اذا اخرج الفطرة التي عزلها الى مستحقها فقد برى* وإلا فهو ضامن لها حتى يؤديها ،

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٣ من زكاة الفطرة

٣٠٨ - (هل تسقط الفطرة بخروج وقتها قبل العزل ؟) ج ١٢

بمعنى انه مكلف بإيصالها الى مستحقها لا كونه بحيث يضمن المثل أو القيمة مع التلف ، لأنها بعد العزل تصير امانة في يد المالك . ويحتمل ارجاع الضمير في قوله « اخرجها » الى مطلق الزكاة ويكون المراد باخراجها عن ضمانه عزلها ، والمراد انه اذا عزلها فقد برى من ما عليه من التكليف بالعزل وإلا فهو ضامن لها مكلف بادائها الى ان يوصلها الى اربابها . وكأن المعنى الاول أقرب . انتهى .

اقول : ويحتمل أن يكون المراد باخراجها من ضمانه إنما هو العزل ، فكأنه قال : اذا عزلها فقد برى يعني برئت ذمته لانها خرجت من ذمته وصارت في يده من قبيل الامانة الى ان يدفعها الى أهلها . والضمان عبارة عن شغل الذمة بها فاذا عزلها فقد برئت الذمة منها وان لم يعزلها فالذمة مشغولة بها حتى يؤديها ، غاية الأمر انه لو خرج الوقت سقط الاداء وبقي شغل الذمة . ولعل ما ذكرناه هو الأقرب في معنى الخبر لأنه أقل تكلفاً من المعنيين الأولين .

وظاهر اطلاق كلام الاصحاب يقتضى جواز العزل وان وجد المستحق وهو الظاهر من اطلاق الرواية الاولى والثالثة ، ولا مناقاة في الخبرين الآخرين لذلك لأنهما دلا على جواز العزل في هذه الصورة ولا دلالة فيهما على الحصر وعدم جوازه في غير ذلك . واما اختلافهم في كون الاخراج بعد الوقت مع العزل اداء أو قضاء فلا ثمرة مهمة تتعلق به عندنا .

هذا كله على تقدير العزل واما لو لم يعزلها وخرج الوقت الموظف لها فهل تسقط بالكلية أم لا ؟ وعلى الثاني تعطى اداء أو قضاء ؟ أقوال : أولها منقول عن الشيخ المفيد وابن بابويه وأبي الصلاح وابن البراج وابن زهرة وأدعى ابن زهرة الإجماع عليه واختاره المحقق ، والقول الثاني لجملة من الأصحاب : منهم - الشيخ والعلامة وابن ادریس وغيرهم ، والمشهور بينهم انها قضاء ونقل عن ابن ادریس انها اداء .

احتج الأولون بما تقدم في رواية ابراهيم بن ميمون الدالة على انها قبل الصلاة

ج ١٢ (هل تسقط الفطرة بخروج وقتها قبل العزل ؟) - ٣٠٩ -

زكاة وبعد الصلاة صدقة ، قالوا : والتفصيل قاطع للشركة .

والعلامة حيث ذهب في المختلف الى وجوب الاخراج وانها تكون قضاء قال : فهنا مقامان : المقام الاول - وجوب الاخراج والخلاف فيه مع المفيد وابني بابويه وابي الصلاح وابن البراج ، لنا - انه لم يأت بالمأمور به فيبقى في عهدة التكليف الى أن يأتي به ، ولأن المقتضى للوجوب قائم والمانع لا يصلح للمانع ، اما الاول فللعموم الدال على وجوب اخراج الفطرة عن كل رأس صاع ، واما الثاني فلأن المانع ليس إلا خروج وقت الاداء لكونه لا يصلح للمعارضة اذ خروج الوقت لا يسقط الحق كالدين وزكاة المال والخمس وغيرها ، وما رواه زرارة في الصحيح عن الصادق عليه السلام (١) « في رجل أخرج فطرته فعزها حتى يجد لها أهلاً ؟ فقال اذا أخرجها من ضمانه فقد برى » وإلا فهو ضمان لها حتى يؤديها الى اربابها ، ... الى أن قال : المقام الثاني - انها تكون قضاء والخلاف فيه مع ابن ادریس ، لنا - انها عبادة موقته بوقت وقد خرج وقتها فتكون قضاء اذ المراد بالقضاء ذلك . احتج ابن ادریس بان الزكاة المالية والرأسية تجب بدخول وقتها فاذا دخل وجب الاداء ولا يزال الانسان مؤدياً لها لأن بعد دخول وقتها هو وقت الاداء في جميعه . والجواب المنع لأن لوقتها طرفين أولاً وآخرها بخلاف زكاة المال ولولا ضبط أولها وآخرها لما تضيقت عند الصلاة ، لأن بعد الصلاة يكون الوقت باقياً في زعمه ، ولأنه لو كان الوقت باقياً لوجبت الفطرة على من بلغ بعد الزوال كما تجب الصلاة لو بلغ والوقت باق . انتهى كلامه زيد اكرامه .

اقول : ما ذكره من الدليل في المقام الاول منظور فيه من وجوه :
احدها - دعوى العموم الدال على وجوب اخراج الفطرة فانه ممنوع بما اعترف به في رده على ابن ادریس من التقييد بالوقت ، فوجوب اخراج الفطرة مقيد بذلك الوقت الخاص . وبذلك يظهر بطلان قوله « لأن المقتضى للوجوب قائم ،

وثانيها - قوله : « المانع لا يصلح للبائعية ، فان فيه انه قد صرح جملة من المحققين بان الأمر بالاداء لا يتناول القضاء بل يحتاج القضاء الى أمر جديد . وبه يظهر ما في قوله : « إذ خروج الوقت لا يسقط الحق » .

وثالثها - قياسه ذلك على الدين والزكاة المالية والخمس فانه قياس محض ، مع كونه قياساً مع الفارق فان هذه الاشياء التي ذكرها ليست من قبيل الواجب الموقت بخلاف الفطرة كما عرفت .

ورابعها - ان الرواية على ما قدمناه من الاحتمالات فيها إنما تدل على وجوب الاخراج مع العزل وهو غير محل النزاع .

واما ما ذكره في الرد على ابن ادریس فهو جيد ، قال المحقق في المعتمد بعد نقل كلام ابن ادریس : وهذا ليس بشئ لان وجوبها موقت فلا يتحقق وجوبها بعد الوقت .

وبما ذكرناه يظهر ان القول بالسقوط هو الذي عليه العمل كما استفاضت به الاخبار التي قدمناها .

ثم انه قد ذكر الاصحاب انه لو عزلها واخر دفعها مع الامكان فانه يكون ضامناً ولا معه لا يضمن ، وهو من ما لا ريب فيه لانها بعد العزل تكون امانة في يده فلا يضمنها إلا بالتعدي أو التفريط المتحقق بتأخير الدفع الى المستحق مع امكانه .

واما جواز الحمل الى بلد آخر فهو مبني على عدم وجود المستحق في البلد فلو حمل مع وجوده كان ضامناً ولا معه لا ضمان كما تقدم في الزكاة المالية .

الفصل الرابع - في مصرفها والمشهور في كلام الاصحاب ان مصرفها مصرف الزكاة المالية من الاصناف الثمانية .

واستدل عليه في المنتهى بانها زكاة فتصرف الى ما يصرف اليه سائر الزكوات وبانها صدقة فتدخل تحت قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء والمساكين ... الآية (١) » ،

ج ١٢ ﴿ هل يجوز أن يعطى الفقير أقل من صاع ؟ ﴾ - ٣١١ -

وظاهرهم سقوط سهم المؤلفات والعاملين من هذه الصدقة والتخصيص بالستة الباقية ، قال في المحتبر : وهى ستة أصناف : الفقراء والمساكين والرقاب والغارمون وسبيل الله وابن السبيل . وقال الشيخ المفيد (قدس سره) فى المقنعة : ومستحق الفطرة هو من كان على صفات مستحق الزكاة من الفقر أو لا ثم المعرفة والإيمان . وظاهر هذا الكلام اختصاصها بفقراء المؤمنين ومساكينهم .

ويدل عليه ظواهر جملة من الأخبار كصحيفة الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (١) فى حديث قال : « عن كل انسان نصف صاع من حنطة أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين » .

ورواية الفضيل عن أبى عبد الله عليه السلام (٢) قال : « قلت له لمن تحل الفطرة ؟ قال لمن لا يجد » .

وفى رواية زرارة (٣) « قلت له هل على من قبل الزكاة زكاة ؟ قال اما من قبل زكاة المال فان عليه الفطرة وليس على من قبل الفطرة فطرة » .

وفى رواية يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام (٤) قال : « سألته عن الفطرة من أهلها الذين تجب لهم ؟ قال من لا يجد شيئاً » .

وكيف كان فلا ريب ان الوقوف مع ظواهر هذه الأخبار هو الاحوط .

مسائل

الاولى - المشهور بين الأصحاب انه لا يجوز ان يعطى الفقير أقل من صاع صرح به الشيخ المفيد وأبنا بابويه والشيخ والسيد المرتضى وابن إدريس وابن حمزة وسائر وابن زهرة والعلامة وغيرهم ، بل قال المرتضى فى الانتصار : من ما انفردت به الامامية القول بانه لا يجوز ان يعطى الفقير الواحد أقل من صاع ، وباقي الفقهاء

(١) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢ من زكاة الفطرة

(٤) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الفطرة

— ٣١٢ — (هل يجوز ان يعطى الفقير اقل من صاع؟) ج ١٢

بخالفون في ذلك (١).

واستدل الاصحاب على ذلك بما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد في الصحيح عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « لا تعط أحد أقل من رأس » .

قال المحقق في المعتبر - بعد نقل مذهب الاصحاب ونقله لطباق الجمهور على خلافه وذكر حجة الجمهور على جواز تفريق الصاع الواحد - ما صورته : فان احتج المانعون منا بما رواه احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) قال : « لا يعطى أحد أقل من رأس » قلت : الرواية مرسله فلا تقوى ان تكون حجة ، والاولى ان يحمل ذلك على الاستحباب تفصيلاً من خلاف الاصحاب ويدل على جواز الشركة ما رواه اسحاق بن المبارك (٤) قال : « سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن صدقة الفطرة قلت اجعلها فضة واعطيها رجلاً واحداً أو اثنين؟ قال تفريقها أحب الى » فاطلق استحباب التفرقة من غير تفصيل . انتهى . وتبعه في القول بالاستحباب جمع من متأخري المتأخرين : منهم - السيد السند في المدارك بل الظاهر انه اولهم ، وتبعه الفاضل الخراساني في الذخيرة .

أقول : العجب من هذا المحقق (قدس سره) وعدم وقوفه على قاعدة ، فانه في كتابه المشار اليه في غير موضع كما لا يخفى على من راجعه كثيراً ما يذكر الاخبار الضعيفة ويعمل بها مستنداً الى فتوى الاصحاب بها وقولهم بمضمونها فكيف خالف نفسه هنا؟ والحال انه لا يخالف في الحكم قبله كما هو صريح كلام العلامة في المختلف حيث قال - بعد ان نقل عن ظاهر الشارح في التهذيب الاستحباب - ما صورته : لنا - انه قول فقهاءنا ولم نقف لهم على مخالف فوجب المصير اليه ، وما رواه احمد بن محمد عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال : « لا تعط أحد أقل من رأس » .

(١) المغنى ج ٣ ص ٧٩ (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٦ من زكاة الفطرة

(٤) التهذيب ج ١ ص ٣٧٣ وفي الوسائل الباب ٩ و ١٦ من زكاة الفطرة باختلاف في اللفظ

ج ١٢ (هل يجوز ان يعطى الفقير أقل من صاع؟) - ٣١٣ -

(لا يقال) هذا الحديث مرسل فلا نعمل عليه (لانا نقول) الحجة في قول الفقهاء فانه يجرى مجرى الإجماع ، واذا تلقت الامة الخبر بالقبول لم يحتج الى سند . ثم نقل احتجاج الشيخ برواية اسحاق بن المبارك المذكورة في كلام المحقق وانه عليه السلام اطلق استحباب التفرقة من غير تفصيل . ثم قال : والجواب انه ليس دالا على المطلوب إذ لا تقدير فيه لاعطاء الفقير ، وترك التفصيل لا يدل على صورة النزاع بالخصوص اذا قام هناك معارض .

قال الشيخ في الاستبصار : يحتمل هذا الحديث اشياء : منها - ان جواز التفريق في حال التقية لأن مذهب جميع العامة يوافق ذلك ولا يوافقنا على وجوب اعطاء رأس لرأس واحد . ومنها - انه ليس في الخبر تجوز تفريق رأس واحد فيجوز أن يكون اشارة الى من وجبت عليه عدة اصواع . ومنها - ان عند اجتماع المحتاجين وأن لا يكون هناك ما يفرق عليهم يجوز تفريق الرأس الواحد . وكلامه (قدس سره) هنا يدل على وجوب اعطاء رأس لرأس ولم يتعرض للتأويل بالاستحباب كما ذكره في التهذيب . وما ذكره من المحامل الثلاثة جيد ولا سيما المحملين الاولين . ثم العجب ايضاً من المحقق ومن تبعه في المقام انه مع ثبوت تعارض الخبرين المذكورين واعترافهم باطباق العامة على جواز التشريك في صاع كيف عملوا بخبر التشريك الموافق للعامة واطرحوا ما قابله ردأ على أئمتهم في ما وضعوه لهم من القواعد عند اختلاف الأخبار وهو عرض الخبرين على مذهب العامة والأخذ بما خالفهم كما استفاضت به نصوصهم (١) فليت شعري لمن أخرجت هذه الأخبار ومن خوصب بها غيرهم وهم قد القوها وراء ظهورهم ؟ فتراهم في جميع أحكام الفقه لا يلبون بشيء من تلك القواعد بل مهدوا لأنفسهم قاعداً يجمع بين الأخبار بالكرهية والاستحباب التي لم يرد بها سنة ولا كتاب . نسأل الله تعالى المسامحة لنا ولهم من هفوات الأقلام وزلات الأقدام .

(١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضي ومايجوز ان يقضى به

هذا . وما علل به مصيره الى الاستحباب من التفصي من خلاف الاصحاب فهو
أوهن من بيت العنكبوت وانه لأوهن البيوت ، وای مخرج له في القول بالاستحباب
عن مخالفة الاصحاب اذا كان القول بالاستحباب مؤذناً بجواز التشريك في صاع
والاصحاب قاتلون بتحريم التشريك فاي تفص هنا من خلافهم ؟ ما هذا إلا عجيب
منه ومن تبعه في هذا الباب .

قال الصدوق (قدس سره) في كتاب من لا يحضره الفقيه - بعد نقل رواية
اسحاق بن عمار الدالة على انه لا بأس ان يعطى الرجل الرجل عن رأسين وثلاثة
واربعة يعنى في الفطرة - ما صورته : وفي خبر آخر : لا بأس بان تدفع عن
نفسك وعن من تعول الى واحد ولا يجوز أن تدفع ما يلزم واحداً الى نفسين ، وهذه
العبارة كلاً نقلها في الوسائل على انها من الخبر المشار اليه ، وصاحب الوافي نقلها
الى ما قبل قوله « ولا يجوز » بناء على ان « ولا يجوز » من كلام المصنف وهو الظاهر
إلا ان هذه العبارة إنما أخذها المصنف من كتاب الفقه الرضوي وافق بها كما عرفت
في غير موضع منه ومن ابيه في رسالته اليه ، حيث قال (١) « ولا يجوز ان تدفع
ما يلزم واحداً الى نفسين ، واما العبارة التي قبلها في الفقيه فلم يتعرض لها (٢) في
الكتاب ، وحينئذ فتكون هذه الرواية عاضدة لمرسلة الحسين بن سعيد المتقدمة
صريحة في التحريم . وبذلك يظهر ان الاصح هو القول المشهور وان من خالف في
ذلك فهو مجرد اجتهاد في مقابلة النصوص .

الثانية - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز دفع الفطرة الى
غير المؤمن من المستضعفين ، فقليل بعدم الجواز وهو مذهب الشيخ المفيد
والمرتضى وابن الجنيد وابن ادریس وجمع من الاصحاب ، وقيل بالجواز ذهب اليه
الشيخ واتباعه .

والذي يدل على الاول صحيحة اسماعيل بن سعد الاشعري عن الرضا

ج ١٢ (هل يجوز دفع الفطرة الى المستضعف؟) - ٣١٥ -

رحمه الله (١) قال : « سألته عن الزكاة هل توضع في من لا يعرف ؟ قال لا ولا زكاة الفطرة ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى (٢) قال : « كتب اليه ابراهيم ابن عقبة يسأله عن الفطرة كم هي برطل بغداد عن كل رأس ؟ وهل يجوز اعطاؤها غير مؤمن ؟ فكتب رحمه الله ... الى أن قال : ولا ينبغي لك أن تعطى زكاتك إلا مؤمناً . وما رواه الصدوق في كتاب عيون أخبار الرضا باسنيده عن الفضل بن شاذان عن الرضا رحمه الله (٣) : « انه كتب الى المأمون : وزكاة الفطرة فريضة ... الى ان قال : ولا يجوز دفعها إلا الى أهل الولاية . »

ويدل على الثاني ما رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن يقطين (٤) « انه سأل أبا الحسن الاول رحمه الله عن زكاة الفطرة أ يصلح أن تعطى الجيران والظويرة من لا يعرف ولا ينصب ؟ قال لا بأس اذا كان محتاجاً . »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى (٥) قال : « حدثني علي بن بلال - وأراني قد سمعته من علي بن بلال - قال : كتبت اليه هل يجوز أن يكون الرجل في بلدة ورجل من اخوانه في بلدة اخرى محتاج أن يوجه له فطرة أم لا ؟ فكتب يقسم الفطرة على من حضر ولا يوجه ذلك الى بلدة اخرى وان لم يجد موافقاً . »

وعن الفضيل في الموثق عن ابي عبدالله رحمه الله (٦) قال : « كان جدى رحمه الله يعطى فطرته الضعفة ومن لا يجد ومن لا يتولى . قال وقال ابو عبدالله رحمه الله : هي لأهلها إلا أن لا تجدهم فان لم تجدهم فلمن لا ينصب ، ولا تنقل من أرض الى أرض . وقال : الامام أعلم يضعها حيث يشاء ويصنع فيها ما يرى . »

وعن اسحاق بن عمار في الموثق عن ابي ابراهيم رحمه الله (٧) قال : « سألته عن

(١) الوسائل الباب ٥ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة

(٣) الوسائل الباب ١٤ من زكاة الفطرة

(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ١٥ من زكاة الفطرة

— ٣١٩ — (هل يجوز دفع الفطرة الى المستضعف ؟) ج ١٢

صدقة الفطرة اعطيها غير أهل ولايتي من فقراء جيراني ؟ قال : نعم الجيران أحق بها لمكان الشهرة .

ورواية مالك الجهنى (١) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن زكاة الفطره فقال : تعطىها المسلمين فان لم تجد مسلماً فستضعفاً » .

اقول : هذا ما وقفت عليه من أخبار المسألة من ما يتعلق بكل من القولين ، والجمع بينهما يمكن باحد وجهين : اما حمل الأخبار الاخيرة على التقية كما يشير اليه قوله عليه السلام في موثق اسحاق بن عمار ، الجيران أحق بها لمكان الشهرة ، أى خوف ان يشهروه ويطعنوا عليه بالرفض اذا لم يعطهم ، واما حملها على ما اذا لم يجد المؤمن كما يشعر به قوله عليه السلام في رواية الفضيل ، هى لأهلها إلا أن لا تجد لهم .

ويمكن أن يقال ان موثقة اسحاق بن عمار ليس فيها تصريح بكون الدفع الى المستضعف وإنما تضمنت غير أهل الولاية ، فيمكن حملها على النصاب وانه يجوز الدفع تقية سيما من حيث كونهم جيرانا وخوف الشهرة ، وحينئذ فتخرج هذه الرواية عن محل البحث وينحصر الجمع بين أخبار المسألة فى الوجه الثانى وهو اذا لم يجد المؤمن .

قال فى المعتبر بعد نقل أخبار الطرفين : والرواية المانعة أشبه بالمذهب لما قرره الامامية من تضليل مخالفها فى الاعتقاد وذلك يمنع الاستحقاق . انتهى

اقول : ينبغي أن يعلم ان المراد بالمستضعف هنا هو الجاهل بالامامة وهؤلاء فى وقت الأئمة (عليهم السلام) أكثر الناس لاستفاضة الأخبار عنهم (عليهم السلام) بتقسيم الناس يومئذ الى مؤمن وكافر ومستضعف (٢) والمراد بالمؤمن هو المقر بامامة الأئمة (عليهم السلام) والكافر هو المنكر لها وهم المرادون بالنصاب ، والأولان من أهل الوعدى بالجنة والنار والثالث من المرجئين لأمر

(١) الوسائل الباب ١٥ من زكاة الفطرة

(٢) الأصول ج ٢ ص ٤٠١ الى ٤٠٨

ج ١٢ (هل الاعتبار في دفع فطرة السيد الى مثله بالمعيل أو المعال ؟) - ٣١٧ -

الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم ، وهؤلاء مسلمون يجوز مناكتهم وموارثتهم ويحكم بطهارتهم وحقن اموالهم ودمائهم ، ويفهم من بعض الأخبار انهم يدخلون الجنة بعفو الله من حيث عدم انكارهم الامامة ونصيبهم ، فلا استعداد في ما دلت عليه هذه الأخبار من جواز اعطائهم من الفطرة مع عدم المؤمن . إلا أن هذا الفرد من الناس في هذه الأوقات الأخيرة بعد عصرهم (عليهم السلام) وما قاربه من ما لا يكاد يوجد لاشتتار صيت الامامة والخلاف فيها بين الامة . ولتحقيق هذا المقام محل آخر وقد أودعناه كتابنا الموسوم بالشهاب الثاقب في معرفة الناصب وما يترتب عليه من المطالب .

الثالثة - قد تقدم في الباب الأول تحريم الصدقة الواجبة على بني هاشم إلا في حال الضرورة أو صدقة بعضهم على بعض ، والحكم في الفطرة كذلك أيضاً لدخولها في عموم تلك الأخبار من غير خلاف يعرف .

نعم يبقى الكلام هنا في شيء لم أقف على من تعرض للتنبيه عليه وهو انه لو كانت الفطرة واجبة على عاقل لعلولته جماعة من السادة أو سيد لعلولته جماعة من غير السادة فهل الاعتبار هنا في جواز دفع الزكاة للسيد بناء على جواز أخذه زكاة مثله بالمعيل أو المعال ؟ فعلى الأول يجوز في الصورة الثانية دون الأولى وعلى الثاني يجوز في الأولى دون الثانية .

والذي يقرب عندي هو أن الاعتبار بالمعال لأنه هو الذي تضاف اليه الزكاة فيقال فطرة فلان وان وجب اخراجها عنه على غيره لمكان العيلولة واضيفت اليه أيضاً من هذه الجهة وإلا فهي أولا وبالذات إنما تضاف الى المعال .

ومن ما يؤيد ما قلناه قول الصادق عليه السلام (١) لمعتب : اذهب فاعط عن عيالنا الفطرة واعط عن الرقيق واجمعهم ولا تدع منهم أحداً فانك ان تركت منهم انساناً تخوفت عليه الفوت ، فانه ظاهر كما ترى في كون الزكاة الواجب عليه عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٥ من زكاة الفطرة

٣١٨ - (هل الاعتبار في دفع فطرة السيد الى مثله بالمعيل أو المعال ؟) ج ١٢

اخراجها إنما هي زكاة الغير وفطرته وهم عياله وإنما وجبت عليه من حيث العيولة فهي منسوبة اليهم ومتعلقة بهم ولهذا خاف عليهم الفوت مع عدم اخراجها عنهم . ونحو ذلك صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع (١) قال : « بعثت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام بدراهم لى ولغيرى وكتبت اليه أخبره انها من فطرة العيال فكسبت بخطه : قبضت وقبلت » .

وصحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك : الصغير والكبير والحر والمملوك والغنى والفقير ، عن كل انسان نصف صاع ... الحديث ، ومعنى قوله : « على كل رأس » ، إما بمعنى عن كل رأس أو بمعنى ثبوتها على كل رأس وان كان وجوب الاخراج على المعيل من حيث العيولة لا من حيث أن أصل الوجوب متعلق به .

وبالجملة فالمفهوم من هذه الأخبار ان هذه الزكاة التي وجب على المعيل دفعها إنما هي زكاة المعال وان تعلقت به من حيث العيولة ، ولهذا لو سئل عن تفصيلها لقال هذه زكاتي وهذه زكاة زوجتي وهذه زكاة ابني وهذه زكاة خادمي ونحو ذلك .

ومن ما يؤيد ما قلناه ما ورد من العلة في تحريم الزكاة على بني هاشم من ان الزكاة أوساخ الناس (٣) اشارة الى قوله عز وجل : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٤) فكانها مثل الماء الذي يغسل به الثوب الوسخ فينتقل الوسخ الى الماء ، وهذا المعنى إنما يناسب المعال من جهة حديث معتب الدال على ان من لم يخرج عنه الزكاة يخاف عليه الموت ، فهي في قوة المطهرة له والدافعة للبلاء عنه ولا مدخل للمعيل في ذلك .

(١) الوسائل الباب ٩ من زكاة الفطرة

(٢) الوسائل الباب ٦٥ من زكاة الفطرة

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من المستحقين للزكاة ، والمحلى ج ٦ ص ١٤٦ وبدائع الصنائع

ج ٢ ص ٤٩ والغنى ج ٢ ص ٦٥٥ والمجموع ج ٦ ص ٢٢٧ ونيل الاوطار ج ٤ ص ١٨٢

(٤) سورة التوبة الآية ١٠٠

ج ١٢ (هل يجب حمل الفطرة الى الامام أو نائبه؟) — ٣١٩ —

ونظير هذه المسألة ما تقدم في دفع المقرض زكاة مال القرض عن المقرض بشرط كان أو تبرعاً ، وكذا شرط دفع زكاة قيمة المبيع كما في حديثي الباقر عليه السلام مع هشام بن عبد الملك (١) فإن الاعتبار بمن وجبت عليه وهو المقرض والبائع لا بمن وجب عليه اعطاؤها بالشرط أو التبرع ، ولا فرق بين ما نحن فيه وبين صورة الشرط إلا من حيث ان وجوب الدفع هنا من حيث العيولة وثمة من حيث الشرط وإلا فاصل الزكاة إنما تعلق بالمعال في ما نحن فيه وبالمشترط ثمة .

(لا يقال) ان في المعال من لا يجب عليه الإخراج مثل الصغير والعبد والفقير (لانا نقول) الوجوب في ما نحن فيه نوع آخر غير وجوب الإخراج على من استكمل الشرائط المقررة في محلها ، ولا يلزم في من وجب الإخراج عنه ان يكون بمن يجب الإخراج عليه لولا العيولة ، وذلك فانه بالعيولة حصل هنا أمران : أحدهما تعلق الزكاة بالمعال ، والآخر وجوب الإخراج على المعيل ، إذ لا يعقل وجوب الإخراج عن احد ما لم يستقر على المخرج عنه ويثبت عليه . وكيف كان فالمسألة لخلوها عن النص الصريح من ما ينبغي أن لا يترك فيها الإحتياط . والله العالم .

الرابعة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) استحباب حملها الى الامام عليه السلام مع وجوده ومع عدمه فالى فقهاء الامامية المستكملين لشروط النيابة عنه عليه السلام وظاهر كلام الشيخ المفيد (قدس سره) في المقنعة الوجوب ، واستدل الأصحاب على ما ذكره بانهم أبصر بمواقفها ، ولان في ذلك جمعاً بين براءة الذمة وإداء الحق . والظاهر في الاستدلال على ذلك ما تقدم في رواية على بن ابي راشد (٢) قال : « سألت عن الفطرة لمن هي ؟ قال للامام . قال : فقلت فآخبر اصحابي ؟ قال نعم من أردت تطهيره منهم ... الحديث ، وقوله عليه السلام : « من أردت

(١) ص ٤٢ ، والثاني مع سليمان بن عبد الملك

(٢) الوسائل الباب ٩ من زكاة الفطرة . واللفظ « من اردت أن تطهره منهم »

تطهيره منهم ، اشارة الى الآية ، خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، (١) وما تقدم في سابق هذه المسألة من قوله عليه السلام في رواية الفضيل : ، الامام أعلم يضمها حيث يشاء ويصنع فيها ما يرى ، واما ما ذكره شيخنا المفيد فترده الاخبار الدالة على تولى المالك صرفها بنفسه أو نائبه .

كتاب الخمس وما يتبعه

وفيه فصول : الأول - في ما يجب فيه الخمس ، وظاهر كلام جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) حصره في سبعة : غنائم دار الحرب والمعادن والكنوز والغوص والمكاسب وارض الذي التي اشتراها من مسلم والحرام المختلط بالحلal ، قال في المدارك : وهذا الحصر استقرأى مستفاد من تتبع الأدلة الشرعية وذكر الشهيد في البيان ان هذه السبعة كلها مندرجة في الغنيمة .

ويدل عليه صريحاً قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (٢) بعد ذكر الآية وهي قوله عز وجل : ، واعلموا أنما غنمتم ... الآية ، (٣) : ، وكل ما أفاده الناس فهو غنيمة لا فرق بين الكنوز والمعادن والغوص ... الى آخره ، وسيأتى نقله بتمامه ان شاء الله تعالى في الفصل الثاني .

وما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة (٤) قال : ، سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير ، .

وما رواه فيه وفي التهذيب عن حكيم مؤذن بنى عبس (٥) قال : ، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى : واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة

(١) سورة التوبة الآية ١٠٥ (٢) مستدرك الوسائل الباب ٦ من ما يجب فيه الخمس

(٣) سورة الانفال الآية ٤٣

(٤) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس

(٥) الوسائل الباب ٤ من الانفال وما يختص بالامام

ج ١٢ (من ما يجب فيه الخمس غنائم دار الحرب) - ٣٢١ -

والرسول ولذي القربى (١) فقال أبو عبد الله عليه السلام بمرفقيه على ركبته ثم أشار بيده ثم قال : هي والله الافادة يوما بيوم إلا ان ابى جعل شيعة في حل ليزكيهم .
وصحيحة على بن مهزيار الطويلة عن الجواد عليه السلام (٢) وستأتى ان شاء الله تعالى بطولها في موضعها ، وهي متضمنة لتفسير الآية بذلك ، الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتنبس .

وحينئذ فالكلام في هذا الفصل يقع في مقامات سبعة : الاول - في غنائم دار الحرب ، قالوا : وهي ما حواه العسكر وما لم يحره من أرض وغيرها ما لم يكن غصباً من مسلم أو معاهد قليلاً كان أو كثيراً ، ونقل عن الشيخ المفيد في المسائل الغرية انه قال : والخمس واجب في ما يستفاد من غنائم الكفار والكنوز والغنم والغوص ، فمن استفاد من هذه الأربعة الأصناف عشرين ديناراً أو ما قيمته ذلك كان عليه أن يخرج منه الخمس . وظاهره انه لا بد من بلوغ قيمة الغنيمة عشرين ديناراً فما زاد أو كونها كذلك .

والمشهور ما تقدم ، وهو ظاهر اطلاق الأدلة ومنها الآية الشريفة ، ومنها قوله عليه السلام في رسالة حماد الطويلة (٣) - وستأتى ان شاء الله تعالى في موضعها - الخمس من خمسة أشياء : من الغنائم والغوص ومن الكنوز ومن المعادن الحديث ، وصحيحة عبد الله بن سنان (٤) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة .

وصحيحة ربيع بن عبد الله بن الجارود عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له ثم يقسم ما بقي خمسة

(١) سورة الانفال الآية ٤٣

(٢) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس

(٣) و (٥) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

(٤) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخمس

- ٣٢٢ - (حكم ما غنم من دار الحرب بغير اذن الامام) ج ١٢

اخماس ... الحديث ، وسيأتى ان شاء الله تعالى في محله ، الى غير ذلك من الأخبار الآتية ان شاء الله تعالى .

ولم نقف للشيخ المفيد (رضى الله عنه) هنا على دليل .
ثم ان ما دل عليه صحيحة عبدالله بن سنان من حصر الخمس في الغنائم قدحمله الشيخ (قدس سره) تارة على ان معناه ليس الخمس بظاهر القرآن إلا في الغنائم خاصة لأن ما عدا الغنائم الذى أو جئنا فيه الخمس إنما يثبت ذلك بالسنة وتارة بشمول الغنائم لسكل ما وجب فيه الخمس ، والأول منهما في التهذيب والثانى فى الاستبصار وهو الأقرب ، فيكون تفسيره للآية الشريفة بالعموم كما تقدم ذكره ، وحيثئذ فيكون الحصر بالنسبة الى ما يدخل فى الملك بالشراء كما لو اشترى جارية أو داراً أو طعاماً أو نحو ذلك فانه لا خمس فيه إذ لا يعد ذلك غنيمة .

بقى هنا شئ وهو انه قال شيخنا الشهيد فى الدروس : ويجب فى سبعة :
الأول - ما غنم من دار الحرب على الإطلاق إلا ما غنم بغير اذن الامام عليه السلام ،
أو سرق أو اخذ غيلة فلاخذه .

وظاهره ان جميع ما يؤخذ من دار الحرب فهو غنيمة إلا انه متى كان بغير اذن الامام فانه يكون للامام عليه السلام وهو على اطلاقه مشكل لأن الظاهر من الأخبار وكلام الأصحاب ان الذى يكون للامام عليه السلام متى كان بغير اذنه إنما هو ما يؤخذ على وجه الجهاد والتكليف بالاسلام كما يقع من خلفاء الجور وجهادهم الكفار على هذا الوجه لا ما أخذ جهراً وغلبة وغصباً ونحو ذلك من ما لم يكن سرقة ولا غيلة فانه يكون غنيمة بغير اذنه عليه السلام ويكون له ، فانه لا دليل عليه ولا قائل به فى ما اعلم .

والرواية التى أوردها الأصحاب دليلاً على الحكم المذكور - وهى رواية العباس الوراق عن رجل سمى عن أبى عبدالله عليه السلام (١) قال : « اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام واذا غزوا بامر الامام فغنموا كان للامام عليه السلام الخمس » - موردها كما ترى إنما هو ما ذكرناه ، وفى عبارات الأصحاب فى معنى

(١) الوسائل الباب ١ من الانتفال وما يختص بالامام

ج ١٢ (حكم ما أخذ من دار الحرب غيلة أو سرق) - ٣٢٣ -

الغنيمة بأنها ما حواه العسكر ما يشعر بما قتلناه .
واما ما ذكره - من أن ما أخذ غيلة أو سرق فهو لآخذه ولا يجب فيه
الخنس لأنه لا يسمى غنيمة - فهو أحد القولين ، وقيل بوجوب الخنس فيه .
قال في المدارك : ويدل عليه تحري ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن
البخترى عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « أخذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع إلينا
الخنس » وعن أبي بكر الحضرمي عن المعلى (٢) قال : « أخذ مال الناصب حيثما وجدته
وابعث إلينا بالخنس » .

اقول : وفي هذا الاستدلال نظر لأن مورد الروايتين الناصب لا أهل
الحرب ، وهذا الفحوى الذي ادعاه لا يخرج عن القياس إذ الخروج عن مورد
الدليل إلى فرد آخر مغاير له لا معنى له .

ولعله (قدس سره) تبع هنا كلام ابن ادریس في السرائر حيث قال - بعد
أن أورد صحيحة حفص المذكورة ورواية المعلى - ما صورته : قال محمد بن ادریس
المعنى بالناصب في هذين الخبرين أهل الحرب لأنهم ينصبون الحرب المسلمين وإلا
فلا يحل أخذ مال مسلم ولا ذمی على وجه من الوجوه . انتهى .

ولا يخفى ما فيه من الضعف والقصور : (اما أولاً) فان اطلاق الناصب على
أهل الحرب خلاف المعروف لغة وعرفاً وشرعاً ، فان الناصب لغة هو المبغض
لعلى عليه السلام كما نص عليه في القاموس وان كان أصل معنى النصب العداوة إلا انه صار
مختصاً بالمبغض له (عليه السلام) واما في الشرع فالاحاديث الدالة عليه اكثر من
أن تحصى كما لا يخفى على من أحاط بها خبراً والعرف ظاهر في ذلك ، وأى داع إلى
حملة على هذا المعنى البعيد الشارد وحمله على معناه المتبادر منه صحيح لا معارض له في
جملة الموارد .

(واما ثانياً) فان اطلاق المسلم على الناصب وانه لا يجوز أخذ ماله من

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخنس

— ٣٢٤ — (هل يشمل تخميس الغنيمة ما لا ينقل ؟) ج ١٢

حيث الاسلام خلاف ما عليه الطائفة المحقة سلفاً وخلفاً من الحكم بكفر الناصب ونجاسته وجواز أخذ ماله بل قتله ، وإنما الخلاف بينهم في مطلق المخالف هل يحكم باسلامه ام بكفره ؟ وهو نفسه من اختار القول بالكفر كما هو المشهور بين متقدمي أصحابنا ، حيث قال في بحث صلاة الأموات : ولا تجب الصلاة إلا على المعتقدين للحق أو من كان بحكمهم من أطفالهم الذين بلغوا ست سنين على ما قدمناه ومن المستضعفين ، وقال بعض أصحابنا تجب الصلاة على أهل القبلة ومن شهد الشهادتين ، والأول مذهب شيخنا المفيد والثاني مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي ، والأول أظهر في المذهب ، ويؤيده القرآن وهو قوله تعالى : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » (١) يعنى الكفار ، والمخالف لأهل الحق كافر بلا خلاف بيننا . هذه عبارته بعينها فإذا حكم بكفر المخالف فكيف يحكم باسلام الناصب ؟ ما هذا إلا غفلة من هذا التحرير وسهو وقع في هذا التحرير .

وفي المقام فوائد : الأولى - ظاهر الأكثر ان حكم مال البغاة الذي حواه العسكر حكم غنيمة دار الحرب . فان أرادوا باعتبار وجوب الخمس فهو محل اشكال إذ لا اعرف عليه دليلاً واضحاً ومورد الآية والروايات إنما هو أهل الحرب من المشركين ، وان أرادوا باعتبار حل ذلك للمسلمين فالتخصيص بما حواه العسكر كما اشتهر عندهم محل اشكال . وسيجى تحقيق القول في ذلك ان شاء الله تعالى في محله .

الثانية - ظاهر كلام الأصحاب كما قدمنا نقله ان الغنيمة التي يجب فيها الخمس هي جميع أموال أهل الحرب من ما ينقل ويحول أم لا حواه العسكر أم لا ، وظاهره دخول الأراضي والضياع والدور والمساكن ونحوها .

ولا اعرف على هذا التعميم دليلاً سوى ظاهر الآية فان الظاهر من الروايات اختصاص ذلك بالأموال المنقولة :

ومنها - صحيحة ربيع بن عبد الله (٢) المتقدمة الدالة على انه عليه السلام

(١) سورة التوبة الآية ٨٦ (٢) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

إذا اتاه المغنم أخذ صفوه وكان له ثم يقسم ما بقي خمسة أخماس ويأخذ خمسة ثم يقسم أربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه ثم قسم الخمس الذي أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله عز وجل لنفسه ثم يقسم الأربعة الأقسام بين ذوى القرى واليتامى والمساكين وبناء السبيل يعطى كل واحد منهم جميعاً، وكذلك الإمام يأخذ كما أخذ رسول الله ﷺ. ونحوها غيرها من الأحاديث الدالة على قسمة الخمس أخماساً أو اسداساً واعطاء كل ذى حق حقه .

وفى بعضها (١) انه يعطيهم على قدر كفايتهم فان فضل منه شئ فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم أتمه لهم من عنده ، كما صار له الفضل كذلك لزمه النقصان . وهذا كله كما ترى صريح فى أن الخمس إنما هو فى ما ينقل ويحول من غنيمة أو غيرها ، وكيف يجرى هذا فى الأراضى والضياع والدور ونحوها ؟

وقد تتبعنا ما حضرنى من كتب الأخبار كالوفاى والوسائل المشتمل على أخبار الكتب الأربعة وغيرها فلم أقف فيها على ما يدل على دخول الأراضى ونحوها من ما قدمناه فى الغنيمة التى يتعلق بها الخمس ، ولم أقف فى شئ منها على وجوب اخراج الخمس منها عيناً أو قيمة حتى الأخبار الواردة فى تفسير الآية المشار إليها فإنها ما بين صريح أو ظاهر فى تخصيصها بما ينقل ويحول.

وحينئذ فيمكن تخصيص الآية بما دلت عليه هذه الأخبار مع أن الأخبار الواردة فى الأراضى ونحوها بالنسبة الى المفتوح عنوة إنما دلت على انها فى المسلمين من وجد ومن سيوجد الى يوم القيامة وان أمرها الى الإمام عليه السلام يقبلها أو يعمرها ويصرف حاصلها فى مصالح المسلمين .

وأما ما ذكره المحقق فى الشرائع فى باب الجهاد - بالنسبة الى هذه الأراضى بعد تقسيم الغنيمة الى ما ينقل وما لا ينقل ، حيث قال : وأما ما لا ينقل فهو للمسلمين قاطبة وفيه الخمس والإمام مخير بين اخراج الخمس لأربابه وبين ابقائه واخراج الخمس من ارتفاعه - فلا اعرف له دليلاً ولا وقفت له على مستند إلا ما قدمناه من ظاهر

(١) الوسائل الباب ٣ من قسمة الخمس

— ٣٢٦ — (هل يشمل تخميس الغنيمة ما لا ينقل ؟) ج ١٢

الآية ، وقد عرفت انه يمكن تخصيصها بالأخبار الدالة على انحصار مخرج الخمس في ما ينقل ويحول ، ومن الجائز خروج الاراضى ونحوها عن ما يجب فيه الخمس كما خرجت عن حكم الغنيمة بالنسبة الى اختصاص المقاتلين بها فانها كما اتفقوا عليه للمسلمين قاطبة من وجد ومن سيوجد الى يوم القيامة .

وشيوخنا الشهيد في المسالك لم يتعرض لنقل هذه العبارة فضلاً عن ايراد دليل لها ، والظاهر انه من حيث ان المسألة مسلمة الثبوت بينهم .

ويؤيد ما قلناه الاخبار الواردة في حكم الارض المفتوحة عنوة ومنها خيبر وعدم التعرض فيها لذكر الخمس بالكلية مع ذكر الزكاة فيها ، ولو كان ثابتاً فيها لكانت أولى بالذكر لتعلقه برقة الارض :

ومنها - ما رواه في السكافي عن البرنطلى (١) قال : « ذكرنا له السكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها أهل بيته فقال من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده ... الى أن قال : وما أخذ بالسيف فذلك الى الامام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر قبل سوادها وبياضها يعنى أرضها ونخلها ، والناس يقولون لا تصلح قبالة الأرض والنخل (٢) وقد قبل رسول الله ﷺ خيبر ، وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر ونصف العشر في حصصهم ... الحديث » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن البرنطلى (٣) قال : « ذكرت لأبي الحسن عليه السلام الخراج وما سار به أهل بيته فقال العشر ونصف العشر على من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده ... الى أن قال : وما أخذ بالسيف فذلك للامام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر قبل أرضها ونخلها ، والناس يقولون لا تصلح قبالة الأرض والنخل اذا كان البياض أكثر من السواد وقد قبل رسول الله ﷺ خيبر

(١) و(٣) الوسائل الباب ٧٢ من جهاد العدو

(٢) في كتاب الاموال لأبي عبيد ص ٥٥ ان الارض المفتوحة عنوة حكم بعض بتخميسها وتقسيمها وارجع بعض امرها الى الامام ان شاء صنع كذلك وان شاء تركها موقوفة على المسلمين عامة وانه تقر في ايدي أهلها بالطسق .

وعليهم في حصصهم العشر ونصف العشر .

وبالجملة فما ذكره لا وجود له في شيء من الأخبار ، بل ظواهرها من حيث عدم التعرض لذكره ولو إشارة سيما في مقام البيان هو العدم ، بل ظاهر رسالة حماد بن عيسى الطويلة (١) الدلالة على ما قلناه حيث قال فيها : « وليس لمن قاتل شيء من الأرضين ... الحديث » .

الثالثة - قد اختلفوا في تقديم الجنس على المؤن وعدمه ، واختلفوا أيضاً في تقديمه على السلب والجمائل وما يرضخه الامام للنساء والعبيد والكفار ان قاتلوا وعدمه ، وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في كتاب الجهاد ، إلا ان الذي حضرني من الأخبار الآن وهو صحيحة ربي المتقدمة (٢) إنما تضمنت اخراج الجنس بعد اخراج صفو المال الذي هو من الأنفال للامام عليه السلام .

المقام الثاني - في المعادن وهي من «عدن» اذا أقام لاقامة أهله فيه دائماً أو لانبات الله عز وجل إياه فيه ، قال في القاموس : والمعدن كجلس منبت الجواهر من ذهب ونحوه لاقامة أهله فيه دائماً أو لانبات الله عز وجل إياه فيه . وقال في المغرب : عدن بالمكان اذا أقام به ، ومنه المعدن لما خلقه الله تعالى في الأرض من الذهب والفضة لأن الناس يقيمون فيه الصيف والشتاء ، وقيل لانبات الله تعالى فيه جواهرها وانباتاته إياه في الأرض حتى عدن فيها أي نبت . وهو أعم من أن يكون منطبعاً كالنقدين والحديد والرصاص والصفير أو غير منطبع كالياقوت والعقيق والسكرحل والفيروزج والبلور ونحوها أو مائماً كالقير والنفط والكبريت ، والظاهر ان جملة ما خرج عن حقيقة الأرضية ولو بخاصية زائدة عليها . وقال في التذكرة : المعادن هي كل ما خرج من الأرض من ما يخلق فيها من غير هامن ما له قيمة . وقال في البيان بعدد جملة من ما ذكرناه : وكل أرض فيها خصوصية يعظم الانتفاع بها كالنورة والمغرة . وقال في الدروس : حتى المغرة والحص والنورة وطين الغسل وحجارة الرحي . وقال في

(١) الوسائل الباب ٤١ من جهاد العدو

(٢) ص ٣٢١

المدارك بعد نقل ذلك عنه : وفي السكك توقف . وكأنه للشك في إطلاق اسم المعدن عليها على سبيل الحقيقة . وفي البيان : والحق به حجارة الرحي وكل أرض فيها خصوصية يعظم الانتفاع بها كالنورة والمغرة . وظاهره عدم دخولها في حقيقة المعادن . والمسألة لا تخلو من إشكال وإن كان الأقرب هو الأول ، لتناول ظاهر كلام أهل اللغة في تعريف المعدن لذلك .

ووجوب الخمس في المعدن من ما وقع الاتفاق عليه نصاً وفتوى ، ومن الأخبار في ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « سألت عن معادن الذهب والفضة والصفر والحديد والرصاص فقال عليها الخمس جميعاً » . وصحيحة الحلبي (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن السكك كم فيه ؟ قال الخمس . وعن المعادن كم فيها ؟ قال الخمس . وعن الرصاص والصفر والحديد وما كان من المعادن كم فيها ؟ قال : يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة » .

وصحيحة محمد بن مسلم (٣) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الملاحاة قال وما الملاحاة ؟ فقلت أرض سبخة مالحة يجتمع فيها الماء فيصير ملحاً . فقال : هذا المعدن فيه الخمس . فقلت : والكبريت والنفط يخرج من الأرض ؟ قال فقال هذا واشباهه فيه الخمس » .

وصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٤) قال : « سألت عن المعادن ما فيها ؟ فقال كل ما كان ركازاً ففيه الخمس . وقال ما عالجته بمالك ففيه من ما أخرج الله سبحانه من حجارتها مصفى الخمس » .

أقول : لفظ الركاز في الخبر محتمل لأن يحمل على السكك وإن يحمل على المعدن ، قال ابن الأثير في نهايته (٥) : في حديث الصدقة « وفي الركاز الخمس » الركاز عند أهل الحجاز كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض وعند أهل العراق المعادن

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من ما يجب فيه الخمس

(٥) مادة ركز

والقولان تحتلها اللغة لأن كلا منهما مركوز في الأرض أى ثابت ، يقال ركزه يركزه ركزاً اذا دفته ، وأركز الرجل اذا وجد الركاز ، والحديث إنما جاء في التفسير الأول وهو السكنز الجاهلي ، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه ، وقد جاء في مسند أحمد في بعض طرق هذا الحديث « وفي الركائز الخمس ، كأنها جمع ركيزة أو ركازة ، والركيزة والركزة القطعة من جواهر الأرض المركوزة فيها ، وجمع الركزة الركاز ومنه حديث عمر : ان عبداً وجد ركزة على عهده فآخذها منه . أى قطعة عظيمة من الذهب . وهذا يعضد التفسير الثاني . انتهى .

والظاهر ان معنى آخر الخبر ان الخمس إنما يجب في ما عولج بعد وضع مؤنة العلاج ، ومرجعه الى تقديم اخراج المؤنة على الخمس ، وبه صرح جملة من الأصحاب .

ويدل عليه أيضاً صحيحة ابن أبي نصر (١) قال : « كتبت الى أبي جعفر عليه السلام : الخمس اخرج قبل المؤنة أو بعد المؤنة ؟ فكتبت بعد المؤنة ، ويدل عليه أيضاً بعض الأخبار الآتية في الارباح ان شاء الله تعالى (٢) .

ثم انه قد وقع الخلاف هنا في موضعين : احدهما - في اعتبار النصاب وعدمه في المعدن ، وعلى تقدير اعتباره فهل هو عشرون ديناراً أو دينار واحد ؟ فذهب الشيخ في الخلاف الى وجوب الخمس فيها ولا يرأى فيها النصاب وهو اختياره في الاقتصاد أيضاً ، ونقل عن ابن البراج وابن ادریس مدعياً عليه الاجماع حيث قال : اجماعهم منعقد على وجوب اخراج الخمس من المعادن جميعها على اختلاف اجناسها قليلاً كان المعدن أو كثيراً ذهباً كان أو فضة من غير اعتبار مقدار وهذا اجماع منهم بغير خلاف . ونقل عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد والسيد

(١) الوسائل الباب ١٢ من ما يجب فيه الخمس

(٢) كخبر الاشعري والنيسابوري وعلى بن مهزيار والهمداني الآتية في اول

المقام الخامس .

المرتضى وابن زهرة وسلاح انهم اطلقوا وجوب الخمس ، وهو ظاهر في موافقة القول المتقدم .

واعتر ابو الصلاح بلوغ قيمته ديناراً واحداً ، ورواه ابن بابويه في المقنع ومن لا يحضره الفقيه (١) .

وقال الشيخ في النهاية : ومعادن الذهب والفضة لا يجب فيها الخمس إلا اذا بلغت الى القدر الذي تجب فيه الزكاة . ونحوه في المبسوط . واختاره ابن حمزة ، وعليه جمهور المتأخرين :

لما رواه الشيخ عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام عن ما اخرج من المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء ؟ قال : ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً ، .

احتج القائلون بالقول الاول باطلاق النصوص والاجماع الذي تقدم في كلام ابن ادریس ، وهما بمكان من الضعف : اما الاطلاق فيجب تقييده بالدليل المذكور ، واما الإجماع فهو في موضع النزاع غير مسموع ، قال في المختلف : وكيف يدعى الإجماع في موضع الخلاف من مثل ابن بابويه والشيخ وابي الصلاح وغيرهم . ويدل على ما ذهب اليه ابو الصلاح ما رواه الكليني والشيخ عن احمد بن محمد ابن ابي نصر في الصحيح عن محمد بن علي بن ابي عبد الله وهو مجهول عن ابي الحسن عليه السلام (٣) قال : « سألت عن ما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والبرجد وعن معادن الذهب والفضة هل فيه زكاة ؟ فقال اذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس ، ورواه ابن بابويه مرسل عن الكاظم عليه السلام (٤) .

والشيخ قد جمع بين هذا الخبر وما قبله بارجاع الجواب الى السؤال عن ما

(١) الوسائل الباب ٣ من ما يجب فيه الخمس رقم ٥

(٢) الوسائل الباب ٤ من ما يجب فيه الخمس

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من ما يجب فيه الخمس

يخرج من البحر دون المعادن . وفيه تعسف فان السؤال قد اشتمل عليها ولا قرينة تؤنس بصرفه الى بعض دون بعض . والاكثر حملوا الخبر الثاني على الاستحباب ، وبعض حمل الاول على الرخصة والتبرع منهم (عليهم السلام) . وفي النفس من جميع هذه المحامل توقف .

فروع

الاول - المفهوم من كلام جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا يعتبر في النصاب الاخراج دفعة بل لو اخرج من المعدن في دفعات متعددة ضم بعضها الى بعض واعتبر النصاب من المجموع وان تخلل بين الدفعات الاعراض ، وشرط العلامة في المنتهى أن لا يكون بين الدفعات اعراض فلو اعمله معرضاً ثم اخرج بعد ذلك لم يضم . وهو تقييد للنص بغير دليل فان ظاهر النصوص المتقدمة وجوب الخمس في هذا النوع كيف اتفق الاخراج فالتقييد بهذا الشرط يحتاج الى دليل وليس فليس .

الثاني - قالوا : لو اشترك جماعة في استخراج المعدن اشترط بلوغ نصيب كل واحد منهم النصاب وظاهر النص العدم ، وتحقق الشركة بالاجتماع على الحيازة والحفر . ولو اختص أحدهم بالحيازة وآخر بالنقل وآخر بالسبك ، فان نوى الحيازة لنفسه كان الجميع له وعليه اجرة الناقل والسباك ، وان نوى الشركة كان بينهم أثلاثاً ويرجع كل واحد منهم على الآخر بثلاث اجرة عمله بناء على ان نية الحائز تؤثر في ملك غيره .

الثالث - صرح جملة من الاصحاب بانه لو وجد معدناً في أرض مملوكة فهو لصاحبها ولا شيء للمخرج وان كان في أرض مباحة فهو لمخرجه وعليه الخمس .

الرابع - قالوا : لو اخرج خمس تراب المعدن لم يجزئه لجواز اختلافه في الجوهر ، ومقتضاه انه لو علم التساوى جاز . ولو اتخذ منه دراهم أو دنانير أو حلياً فالظاهر ان الخمس في السبائك لا غير .

- ٣٣٢ - (من ما يجب فيه الخمس السكّنز - النصاب في السكّنز) ج ١٢

المقام الثالث - في السكّنوز والسكّنز لغة هو المال المذخور تحت الأرض ، ولا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب الخمس فيه .
ويدل عليه من الاخبار صحيحة الحلبي (١) ، انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن السكّنز كم فيه ؟ فقال الخمس ، .

وروى في الفقيه والحصال في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابي علي عليه السلام (٢) قال : يا علي ان عبد المطلب سن في الجاهلية خمس سنن اجراها الله له في الاسلام ... الى ان قال ووجد كنزاً فاخرج منه الخمس وتصدق به فانزل الله : واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ... الآية (٣) ، .

وصحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام (٤) قال : سألته عن ما يجب فيه الخمس من السكّنز ؟ فقال ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس ، وروى الشيخ المفيد (طيب الله مرقداه) في المقنعة مرسل (٥) قال : سئل الرضا عليه السلام عن مقدار السكّنز الذي يجب فيه الخمس ؟ فقال ما يجب فيه الزكاة من ذلك بعينه ففيه الخمس وما لم يبلغ حد ما يجب فيه الزكاة فلا خمس فيه ، .

ولا خلاف ايضاً بين الاصحاب في ما أعلم في اشتراط الخمس في هذا النوع ببلوغ عشرين ديناراً أو مائتي درهم وهو النصاب الأول من الذهب والفضة ، ويدل عليه الخبران الأخيران ، وما عدا النقيدين المذكورين فانه يعد بهما ، وبذلك صرح العلامة في المنتهى .

إلا ان عبارة جملة من الاصحاب كالحقق في الشرائع اقتصروا على نصاب الذهب خاصة ولعله مجرد التمثيل ، قال في المنتهى : وليس للركاز نصاب آخر بل لا يجب الخمس فيه إلا ان يكون عشرين مثقالاً فاذا بلغها وجب فيه الخمس وفي ما زاد قليلاً كان أو كثيراً .

(١) و(٢) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٥ من ما يجب فيه الخمس

(٣) سورة الانفال الآية ٤٣

ج ١٢ (حكم ما يوجد في دار الحرب وما يوجد في دار الاسلام) - ٣٣٣ -

قال في المدارك بعد نقل ذلك عن المنتهى : ويشكل بان مقتضى رواية ابن ابي نصر مساواة الخمس الزكاة في اعتبار النصاب الثاني كالأول إلا اني لا أعلم بذلك مصرحاً . انتهى .

أقول : لا ينبغي ان المراد من السؤال في الرواية المذكورة إنما هو السؤال عن المقدار الذي يتعلق به الخمس بحيث لا يجب في ما هو أقل منه كما هو ظاهر من رواية المقنعة فاجاب $\frac{5}{100}$ بقدر ما تجب الزكاة في مثله وهو عشرون ديناراً أو مائتاً درهم ، لا ان المراد المساواة في النصب ليكون ما بينها عفواً لا خمس فيه كالزكاة . وبالمجمل فالمقصود بالسؤال والجواب إنما هو المساواة في مبدأ تعلق الخمس كما في مبدأ تعلق الزكاة .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان ما يوجد في دار الحرب فانه لا اخذه وعليه الخمس أعم من أن يكون عليه أثر الاسلام أم لا .

قالوا : اما انه لو اجدته فلان الأصل في الأشياء الاباحة ، والتصرف في مال الغير إنما يحرم اذا كان ملكاً لمحترم وهو هنا غير معلوم أو تعلق به نهى خصوصاً أو عموماً وهو هنا غير ثابت ، وحينئذ فيكون باقياً على مقتضى الاباحة الأصلية . واما وجوب الخمس فلما تقدم من الأخبار .

أقول : ولك أن تقول ان المعلوم من أحاديث وجوب الخمس في الكنز وغيره من معدن وغوص ونحوهما من أصناف ما يجب فيه الخمس ان وجوب الاخراج متفرع على ملك المخرج ليتجه الخطاب له بالإخراج إذ لا يعقل الوجوب عليه في مال غيره ، فايجاب الخمس في الصورة المذكورة بالأخبار المتقدمة مستلزم للملك البتة ، وحينئذ فتكون الأخبار المشار اليها دالة على كل من الأمرين . واما ما يوجد في دار الاسلام فان لم يكن عليه أثر الاسلام فهو لو اجدته ايضاً وعليه الخمس سواء كان في أرض مباحة أو مملوكة ولم يعترف به المالك

— ٣٣٤ — ﴿ حكم ما يوجد في دار الاسلام وعليه اثره ﴾ ج ١٢

والظاهر انه لا خلاف فيه ، واستدلوا بما قدمنا نقله عنهم في الموجود في أرض دار الحرب ، ولهذا ان شيخنا الشهيد في البيان شرط وجوب الخمس في السكّنز بامرین : أحدهما النصاب عشرون ديناراً وثانيهما وجوده في دار الحرب مطلقاً أو دار الاسلام وليس عليه أثر الاسلام .

وإنما الخلاف والاشكال في ما وجد في دار الاسلام وعليه أثره فهل هو كما تقدم أو يكون لقطة ؟ قولان مشهوران ، اختار أولهما الشيخ في الخلاف حيث قال : اذا وجد دراهم مضروبة في الجاهلية فهو ركاز ويجب فيه الخمس سواء كان ذلك في دار الاسلام أو دار الحرب ، وان وجد كنزاً عليه أثر الاسلام بان تكون الدراهم والدنانير مضروبة في دار الاسلام وليس عليها أثر ملك يؤخذ منه الخمس . وهو ظاهر في إيجابه الخمس في ما وجد في دار الاسلام وعليه أثره أعم من أن يكون في أرض مباحة أو مملوكة ولم يعترف به المالك . وإلى هذا القول ذهب ابن ادریس وغيره ومنهم المحقق في كتاب اللقطة . واختار ثانيهما الشيخ في المبسوط حيث قال : السكّنز التي تؤخذ من دار الحرب من الذهب والفضة والدراهم والدنانير سواء كان عليها أثر الاسلام أم لم يكن يجب فيها الخمس وأما التي تؤخذ من بلد الاسلام فان وجدت في ملك انسان وجب أن يعرف أهله فان عرفه كان له وان لم يعرفه أو وجدت في أرض لا مالك لها ، فان كان عليها أثر الاسلام فهي بمنزلة اللقطة سواء ، وان لم يكن عليها أثر الاسلام اخرج منها الخمس وكان الباقي لواجدها . وإلى هذا القول ذهب جل المتأخرين : منهم - العلامة في المختلف والمحقق في كتاب الخمس . وظاهره في المعتبر التوقف حيث اقتصر على نقل الخلاف عن الشيخ في السكتابين المذكورين . وظاهر الشهيد في البيان الفرق بين الموجود في الأرض المباحة والموجود في المملوكة ولم يعترف المالك به حيث وافق الخلاف في الأرض المملوكة اذا لم يعترف به المالك ووافق المبسوط في الأرض المباحة ، وهو غريب .

ج ١٢ ﴿ حكم ما يوجد في دار الاسلام وعليه اثره ﴾ - ٣٣٥ -

استدل العلامة في المختلف على ما ذهب اليه من كونه لقطة قال : لنا - انه مال ضائع عليه ملك انسان ووجده في دار الاسلام فيكون لقطة كغيره .

ثم قال احتج في الخلاف بعموم ظاهر القرآن (١) والآخبار الواردة في اخراج الخمس من المسكنوز (٢) والتخصيص يحتاج الى دليل . ثم أجاب بالقول بالمرجوب ما لم يظهر التخصيص ، قال : والتخصيص هنا ثابت فانه مال يغلب على الظن انه مملوك لمسلم فلا يحل من غير تعريف . ولا يخفى ما في هذا الجواب .

والأظهر الجواب عن ذلك بما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن اسحاق ابن عمار (٣) قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن رجل نزل في بعض بيوت مكة فوجد فيها نحواً من سبعين درهما مدفونة فلم تزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع ؟ قال يسأل عنها أهل المنزل لعلمهم يعرفونها . قالت : فان لم يعرفوها ؟ قال يتصدق بها ، وهو ظاهر في كونه لقطة لا كزناً وحيثئذ فيخص به اطلاق الاخبار التي استند اليها .

وهذا الخبر صريح في الرد على ما اختاره في البيان من كون الموجود في الأرض المملوكة مع عدم اعتراف المالك به يكون فيه الخمس . والخبر المذكور ايضاً ظاهر في الرد على صاحب المدارك في ما ذكره من المناقشة في صحة اطلاق اللقطة على المال المسكنوز ، قال اذ المتبادر من معناها انها المال الضائع على غير هذا الوجه . وهذا الخبر حجة عليه .

والأظهر في الاستدلال على القول الأول هو الاستدلال بصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « وسألته عن الورق يوجد في دار ؟ فقال : ان كانت الدار معمورة فهي لأهلها وان كانت خربة فانت أحق بما وجدت » .

(١) وهو قوله تعالى « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ... » سورة

الانفال الآية ٤٣ (٢) الوسائل الباب ٥ من ما يجب فيه الخمس

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥ من اللقطة

— ٣٣٦ — (حكم ما يوجد في دار الاسلام وعليه اثره) ج ١٢

وصحيفته الاخرى عن الصادق عليه السلام (١) قال : « سألته عن الدار يوجد فيها الورق ؟ فقال ان كانت معمورة فيها أهلها فهو لهم وان كانت خربة قد جلا عنها أهلها فالذي وجد المال أحق به » .

وبهذين الخبرين استدلل شيخنا الشهيد الثاني في المسالك في كتاب اللقطة للمصنف على ما ذكره من أن ما يوجد في المفاوز أو في خربة قد هلك أهلها فهو لواجده ينتفع به بلا تعريف ، وكذا ما يجده مدفوناً في ارض لا مالك لها .
وفي الاستدلال على القول الثاني هو ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام (٢) قال : « قضى على رجل وجد ورقاً في خربة ان يعرفها فان وجد من يعرفها وإلا تمتع بها » .

وهذه الرواية وان كانت أعم من أن يكون ذلك الورق عليه سكة الاسلام إلا انه يجب تخصيص عمومها بما دل على ان ما لا أثر للاسلام عليه فان فيه الخمس ويكون لواجده ، ومثلها في ذلك موقعة اسحاق بن عمار المتقدمة .

وأنت خير بما في هذه الأخبار من التناقض والتضاد إلا ان من قال بالقول الثاني جمع بين صحيحتي محمد بن مسلم وصحيحة محمد بن قيس بحمل الصحيحتين المذكورتين على ما لم يكن عليه أثر الاسلام وحمل صحيحة محمد بن قيس على ما اذا كان عليه أثر الاسلام . ولا يخفى ما فيه من البعد لعدم ما يدل عليه من الأخبار .

وفي المدارك حيث اختار العمل بصحيفة محمد بن مسلم حمل صحيحة محمد بن قيس على ما اذا كانت الخربة للمالك معروف أو على ما اذا كان الورق غير مكشور . ولا يخفى ان هذا وان أمكن في الصحيحة المذكورة إلا انه لا يمكن في موقعة اسحاق ابن عمار التي ذكرناها إلا انه لم يذكرها أحد منهم في المقام .

(١) الوسائل الباب ٥ من اللقطة عن ابي جعفر ع ١ كما في الفروع ج ١ ص ٣٦٧

والتهذيب ج ٦ ص ٣٩٠ ايضاً

(٢) الوسائل الباب ٥ من اللقطة

ج ١٢ (حكم ما يوجد في دار الاسلام وعليه أثره) - ٣٣٧ -

وبالجملة فالمسألة عندى موضع اشكال ، على ان ظواهر الصحاح الثلاث التي ذكروها لا دلالة فيها على كون ذلك الورق كنزاً ، وحينئذ فيشكل التعلق بها في المسألة ، بل ربما ظهر منها كونه لا كذلك ، وظاهر عبارة الشرائع المتقدم ذكرها ذلك حيث عطف فيها ما يجده مدفوناً على ما ذكره أولاً بقوله : « وما يوجد في المغاور ... الى آخره » .

وقد ذكر جمع منهم ايضاً انه لو كان في أرض مملوكة للواجد ، فان ملكت بالإحياء كان كالموجود في المباح في كونه للواجد مع عدم أثر الاسلام عليه ومع وجود الأثر يدخل تحت الخلاف المتقدم ، وان ملكت بالاتباع عرفه من جرت يده على الأرض فان اعترف أحدهم به فهو له وإلا جرى فيه التفصيل المتقدم .

وبعض عبارتهم هنا اشتملت على كونه للواجد مطلقاً ، ولكن نبه شيخنا الشهيد الثاني في المسالك في كتاب اللقطة على التقييد بالتفصيل ، حيث ان عبارة المصنف هنا مطلقة فقال : « واطلاق الحكم بكونه لواجد مع عدم اعتراف المالك والبايع به الشامل لما عليه أثر الاسلام وعدمه تبع لاطلاق النص كما سبق ، ومن قيد تلك بانتفاء أثر الاسلام قيد هنا ايضاً لاشتراكهما في المقتضى فعمه يكون لقطة . و اشار بالنص الى ما قدمه من صحيحته محمد بن مسلم المتقدمين .

ومن صرح بما ذكره شيخنا الشهيد في الدروس فقال بعد أن حكم بكون الركاز الذي فيه الخمس هو ما يوجد في دار الحرب مطلقاً أو في دار الاسلام ولا اثر له ولو كان عليه أثر الاسلام فلقطة خلافاً للخلاف ، ثم قال : ولو وجده في ملك مبتاع عرفه البائع ومن قبله فان لم يعرفه فلقطة أو ركاز بحسب أثر الاسلام وعدمه . انتهى .

وبالجملة فالمستحصل من كلامهم ان ما وجد في أرض الاسلام مطلقاً ولم يعلم له مالك فانه مع عدم أثر الاسلام كنز لواجد وعليه الخمس ، ومعه يكون محل الخلاف المتقدم سواء كان في أرض مباحة أو مملوكة للواجد أو غيره مع عدم اعتراف

— ٣٣٨ — (لو اشترى دابة أو سمكة ووجد في جوفها شيئاً له قيمة) ج ١٢

أحد من الملاك به .

وينبغي التنبيه هنا على فوائد

الأولى - قد صرح شيخنا الشهيد في الدروس بان الظاهر ان مجرد قول المعترف كاف بلا بينة ولا يمين ولا وصف ، نعم لو تداعيا لكان لدى اليد يمينته ولو كان مستأجراً فقولان للشيخ .

اقول : اما ان مجرد قول المعترف كاف فهو مقتضى القواعد المتفق عليها بينهم المؤيدة بالنصوص ايضاً (١) فان من ادعى شيئاً ولا منازع له دفع اليه ، ويدل عليه صريحاً خبر كيس الالف درهم (٢) واما مع تداعيها معاً فالحكم كما ذكره ايضاً لما تبين في محله . واما لو حصل التداعي بين المالك والمستأجر فقد أوضحه في البيان وهو محل توقف .

الثانية - قد صرح جملة من الأصحاب بوجوب التعريف لمن تقدم من الملاك متى كان في ارض مملوكة للغير أو للواجد مع انتقالها بالبيع أو الارث مقدماً الأقرب فالأقرب .

وقال في المدارك بعد نقل ذلك عنهم : ويمكن المناقشة في وجوب تعريفه لدى اليد السابقة اذا احتمل عدم جريان يده عليه ، لاصالة البراءة من هذا التكليف مضافاً الى اصالة عدم التقدم . ولو علم انتفاؤه عن بعض الملاك فينبغي القطع بسقوط تعريفه لانتفاء فائدته . وكذا الكلام لو كانت مورثة . انتهى .

اقول : ما ذكره لا يخلو من قرب ويؤيده صحيحة عبدالله بن جعفر الآتية في المقام (٣) .

الثالثة - قد ذكر جملة من الأصحاب في هذا المقام انه لو اشترى دابة ووجد

(١) يمكن ان يرد بذلك اطلاق موثقة اسحاق بن عمار وصحيحة محمد بن قيس المتقدمتين

(٢) الوسائل الباب ١٧ من كيفية الحكم واحكام الدعوى

ج ١٢ (لو اشترى دابة أو سمكة ووجد في جوفها شيئاً له قيمة) - ٣٣٩ -

في جوفها شيئاً له قيمة عرفه البائع فإن عرفه فهو له وإن جهله فهو للبشترى وعليه الخمس . ولو ابتاع سمكة فوجد في جوفها شيئاً أخرج خمسة وكان الباقي له ، وليس عليه تعريف هنا .

وبما ذكره بالنسبة إلى مسألة الدابة وأنه يجب تعريفه ومع عدم اعتراف البائع به يكون للبشترى قد وردت صحيحة عبد الله بن جعفر (١) قال : كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن رجل اشترى جزوراً أو بقرة للاضاحي فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم أو دنانير أو جوهرة لمن يكون ذلك ؟ فوقع عليه السلام عرفها البائع فإن لم يكن يعرفها فالشيء لك رزقك الله تعالى إياه .

والرواية لا دلالة فيها على وجوب الخمس في ذلك المال الذي في جوف الدابة ولم ينقلوا في المقام دليلاً غيرها ، وكأنهم بنوا في ذكر هاتين المسألتين هنا على أن ما يوجد في جوف الدابة والسمكة من قبيل السكنوز ، وهو بعيد فإن السكنز لغة هو المال المدفون في الأرض . نعم يمكن أن يكون ذلك داخلًا في صنف الأرباح فيكون وجوب الخمس لذلك ، وحينئذ فالأنسب ذكر ذلك في ذلك المقام .

وإطلاق الخبر المذكور شامل لما لو كانت الدراهم ونحوها من ما عليه أثر الإسلام أو لم يكن ، ومقتضى عدم ذلك في السكنز كما ذكرنا التفصيل هنا أيضاً بين ما عليه أثر الإسلام أولاً وجريان الخلاف المتقدم في ما عليه أثر الإسلام ، مع أن الرواية صريحة في كونه لو أجده ، فتحمل عند من قال ثمة بكونه لو أجده مع عدم أثر الإسلام على كون تلك الدراهم ليس عليها أثر الإسلام ، وأما عند من قال أنه لو أجده مطلقاً فلا اشكال بل تكون مثل صحيح محمد بن مسلم المتقدمين .

وأما ما ذكره في المدارك - حيث قال : وإطلاق الرواية يقتضي عدم الفرق بين ما عليه أثر الإسلام وغيره ، بل الظاهر كون الدراهم في ذلك الوقت مسكوكة بسكة

٣٤٠ - (لو اشترى دابة أو سمكة ووجد في جوفها شيئاً له قيمة) ج ١٢

الاسلام ، ولعل ذلك هو الوجه في اطلاق الاصحاب الحكم في هذه المسألة والتفصيل في السابقة . انتهى -

فظني عدم استقامته ، لانه متى كانت هذه المسألة من قبيل مسألة السكنز الموجود في دار الاسلام ، وقد تقدم في تلك المسألة التفصيل بين ما لم يكن عليه أثر الاسلام فهو لواجده اتفاقاً أو كونه عليه أثره ففيه الخلاف بين كونه لواجده أو يكون لقطعة ، وحيثئذ فتى كان الظاهر كون تلك الدراهم في ذلك الوقت مسكوكة بسكة الاسلام كانت محل الخلاف ، فكيف يكون ذلك سبباً في اطلاق الحكم بكونه لواجده في هذه المسألة ؟ واطلاقهم الحكم هنا كذلك إنما يصح تفرعه على عدم كونها مسكوكة بسكة الاسلام لانه محل الوفاق على كونه لواجده لا العكس كما ذكره ولذا قال جده (قدس سره) في المسالك : وفي المسألتين إشكال آخر وهو اطلاقهم الحكم بكونه لواجده بعد الخمس في أى فرض ، فان تم فان ذلك إنما يتم مع عدم أثر الاسلام وإلا فلا يقصر عن ما يوجد في الأرض لاشتراك الجميع في دلالة أثر الاسلام على مالك سابق والأصل عدم زواله ، فيجب تقييد جواز التملك بعدم وجود الأثر وإلا كان لقطعة في الموضوعين . انتهى .

وكيف كان فالأظهر عندي هو ما تقدم من أن هذه المسألة بفردية المذكورين لا ارتباط لها بهذا المقام كما ذكروه لعدم صحة اطلاق السكنز الذي هو لغة وعرفاً عبارة عن المال المدفون في الأرض على ما في جوف دابة أو سمكة أو نحوهما ، وإنما الأنسب في إيجاب الخمس فيها أن يجعل في صنف الارباح لانها من قبيله بغير اشكال ، وفي ذلك الخروج من هذه الاشكالات والتكلفات التي ذكروها في هذه المسألة من ما ذكرناه وما لم نذكره .

ثم لا يخفى ان ظاهر الرواية المذكورة هو وجوب تعريف البائع خاصة دون من جرت يده على ذلك المبيع مطلقاً ، وهو مؤيد لما ذكرناه في المسألة السابقة .
والظاهر ان مبنى كلام الاصحاب في وجوب تعريف ما في جوف الدابة

ج ١٢ (لو اشترى دابة أو سمكة ووجد في جوفها شيئاً له قيمة) - ٣٤١ -

دون ما في بطن السمكة هو كون ما في جوف الدابة من قبيل ما وجد في أرض مملوكة وما في جوف السمكة كالموجود في الأرض المباحة ، ولا اشكال في ان السمك في الاصل من جملة المباحات التي لا تملك إلا بالحيازة مع النية ، والصيد انما حاز السمكة دون ما في بطنها لعدم علمه به فلم يتوجه اليه قصد ، والملك فرع القصد المتوقف على العلم . وما أورده في المسالك من الاشكال على هذا الكلام الظاهر انه لا أثر له وليس في التطويل بنقله كثير فائدة .

إلا انهم لم ينقلوا في مسألة ما يوجد في جوف السمكة هنا خبراً ولا دليلاً مع ان الروايات به موجودة ، واذا كانت النصوص في كل من الموضعين دالة على الحكم المذكور فلا معنى لهذه المناقشات في المقام .

ومن الاخبار التي وقفت عليها من ما يتعلق بما في جوف السمكة ما رواه ثقة الاسلام في السكا في (١) بسنده عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام ، ان رجلاً عابداً من بني اسرائيل كان محارفاً ... الى أن قال : فاخذ غزلاً فاشترى به سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فباعها بعشرين ألف درهم ، فجاء سائل فدق الباب فقال له الرجل ادخل فقال له خذ أحد الكيسين فاخذ أحدهما فانطلق ، فلم يكن باسرع من أن دق السائل الباب فقال له الرجل ادخل فدخل ووضع الكيس في مكانه ، ثم قال كل هنيئاً مريئاً إنما أنا ملك من ملائكة ربك إنما أراد ربك أن يبلوك فوجدك شاكراً . ثم ذهب . .

وروى سعيد بن هبة الله الراوندي في كتاب قصص الانبياء عن حفص بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « كان في بني اسرائيل رجل وكان محتاجاً فالت عليه امرأته في طلب الرزق فابتهل الى الله في الرزق فرأى في النوم : أيما أحب اليك درهمان من حل أو الفان من حرام ؟ فقال درهمان من حل . فقال تحت رأسك . فانتبه فرأى الدرهمين تحت رأسه فاخذهما واشترى بدرهم سمكة وأقبل الى منزله فلما

(١) الروضة ص ٣٨٥ وفي الوسائل الباب ١٠ من اللقطة

(٢) الوسائل الباب ١٠ من اللقطة

- ٣٤٢ - (الحديث المتضمن لوجوب خمس الركاز على واجده) ج ١٢

رأته امرأته أقبلت عليه كاللائمة وأقسمت أن لا تمسها ، فقام الرجل اليها فلما شق بطنها اذا بدرتين فباعهما بأربعين ألف درهم .

وروى الصدوق في الامالى عن علي بن الحسين (عليهما السلام) (١) حديثاً يشتمل على ان رجلاً شكى اليه الحاجة فدفع له قرصتين وقال له خذهما فليس عندنا غيرهما فان الله يكشف بهما عنك ويريك خيراً واسعاً منهما ، فاشترى سمكة بأحدى القرصتين وبالأخرى ملحاً فلما شق بطن السمكة وجد فيها لؤلؤتين فاخرتين ، فباع اللؤلؤتين بمال عظيم ففضى منه دينه وحسنت بعد ذلك حاله . ونحوها خبر في تفسير العسكري (٢) ايضاً .

الرابعة - روى ثقة الاسلام في الكافي والشيخ في التهذيب بسنديهما عن الحارث بن حصيرة الأزدي (٣) قال : « وجد رجل ركازاً على عهد امير المؤمنين عليه السلام فابتاعه ابي منه بثلاثمائة درهم ومائة شاة متبع ، فلامته امي وقالت أخذت هذه بثلاثمائة شاة أولادها مائة وانفسها مائة وما في بطونها مائة ؟ قال فندم ابي فانطلق ليستقبله فابى عليه الرجل ، فقال خذ منى عشر شياه خذ منى عشرين شاة فاعياه ، فاخذ ابي الركاز واخرج منه قيمة الف شاة ، فاتاه الآخر فقال خذ غنمك واتنى ما شئت فابى فمالجه فاعياه فقال لا ضرب بك فاستعدى امير المؤمنين عليه السلام على ابي فلما قص ابي على امير المؤمنين عليه السلام امره قال لصاحب الركاز : ادخس ما أخذت فان الخمس عليك فانك أنت الذى وجدت الركاز وليس على الآخر شئ لانه إنما أخذ ثمن غنمه .

أقول : قوله في الخبر « فابتاعه ابي منه بثلاثمائة درهم ومائة شاة متبع » في رواية الكافي واما رواية التهذيب (٤) فليس فيها « ثلاثمائة درهم » والظاهر انه هو

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٠ من اللقطة

(٣) الوسائل الباب ٩ من ما يجب فيه الخمس

(٤) ج ٢ ص ١٧٩ باب الزيادات بعد الاجارة

الأصح كما يدل عليه سياق الخبر .

ثم انه لا يخفى ما في هذا الخبر من الإشكال لدلالته على عدم تعلق الخمس بالعين ، وهو خلاف مدلول الآيات والأخبار وكلام الأصحاب ، والحكم في الخمس والزكاة واحد ، وقد سلف تحقيق ذلك في الزكاة بما يدل على ما ذكرناه .

المقام الرابع - في ما يخرج من البحر بالغوص من الدر والجواهر ، ولا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في وجوب الخمس فيه .
ويدل عليه صحيحة الحلبي (١) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر وغوص اللؤلؤ فقال عليه الخمس .

ورواية محمد بن علي عن أبي الحسن عليه السلام (٢) قال : سألت عن ما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والبرجد وعن معادن الذهب والفضة ما فيه ؟ قال اذا بلغ ثمنه ديناراً ففيه الخمس .

وروى الصدوق في الحُصَالِ في الصحيح عن ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : الخمس على خمسة أشياء : على الكنوز والمعادن والغوص والغنمة . ونسب ابن أبي عمير الخامس ، ونحوه في المقتنع (٤) .

وروى الشيخ بإسناده عن حماد بن عيسى قال رواه لي بعض أصحابنا ذكره عن العبد الصالح أبي الحسن الأول عليه السلام (٥) قال : الخمس من خمسة أشياء من الغنائم ومن الغوص والكنوز ومن المعادن والملاحاة . وفي رواية يونس : والعنبر ، أصبتها في بعض كتبته هذا الحرف وحده العنبر ولم اسمعه .

وروى الشيخ أيضاً عن أحمد بن محمد قال حدثني بعض أصحابنا رفع الحديث (٦) قال : الخمس من خمسة أشياء : من الكنوز والمعادن والغوص والمغنم الذي يقاتل

(١) الوسائل الباب ٧ من ما يجب فيه الخمس

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣ من ما يجب فيه الخمس

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخمس

٣٤٤ - (ما يخرج بالغوص من الاموال التي عليها أثر الاسلام) ج ١٢

عليه . ولم يحفظ الخامس ... الحديث .

وما ذكره في المدارك بعد نقله صحيحة الحلبي المتقدمة - من انها قاصرة عن افادة التعميم لاختصاصها بغوص اللؤلؤ إلا أن يقال انه لا قائل بالفصل - ضعيف فان رواية محمد بن علي المتقدمة اشتملت على ضم الباقوت والزبرجد وجملة الاخبار الباقية على الغوص أى ما يخرج بالغوص وهو عام .

ثم انه لا خلاف في اعتبار النصاب فيه ، وانما الخلاف في تقديره فالمشهور انه ما بلغ قيمته ديناراً وعليه تدل رواية محمد بن علي المتقدمة ، ونقل في المختلف عن الشيخ المفيد في المسائل الغرية تقديره بعشرين ديناراً ولم نقف على مستنده . قال في المنتهى : ولا يعتبر في الزائد نصاب اجماعاً بل لو زاد قليلاً أو كثيراً وجب فيه الخمس .

واعتبار الدينار في الغوص بعد المؤن كما تقدم الدليل عليه . والبحث في الدفعة والدفعات كما تقدم في المعدن ، والأظهر كما تقدم ثمة ضم الجميع وان اعرض او طال الزمان . قالوا : ولو اشترك في الغوص جماعة اعتبر بلوغ نصيب كل واحد منهم النصاب . ويضم انواع المخرج بعضها الى بعض في التقويم . والظاهر من كلامهم اجزاء القيمة فلا يتعين الاخراج من العين .

وينبغي التنبيه على امور :

الأول - في ما يخرج بالغوص من الاموال التي عليها أثر الاسلام اشكال ينشأ من دلالة ظاهر روايتي الشعيرى والسكونى عن ابى عبد الله عليه السلام (١) في سفينة انكسرت في البحر فاخرج بعضه بالغوص واخرج البحر بعض ما غرق فيها : فقال اما ما اخرج البحر فهو لاهله الله اخرج به واما ما اخرج بالغوص فهو لهم وهم أحق به ، ويؤيدها اطلاق الغوص في الاخبار المتقدمة ، ومن أن المتبادر من ما اخرج بالغوص يعنى من ما كان مقره بالاصالة تحت الماء كالأشياء المعدودة في الروايات من

ج ١٢ (هل يختص الخمس بما يؤخذ بالغوص ؟ - يجب الخمس في العنبر) - ٣٤٥ -

الؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها لا ما وقع في الماء ورسب فيه ثم اخرج منه بالغوص والروايتان المشار اليهما إنما تدلان على كونه لخرجه واما انه يجب فيه الخمس فلا . على ان ظاهر الخبرين غير غال من الاشكال لأن الحكم به لخرجه مع وجود أهله من غير ناقل شرعى مشكل ، اللهم إلا ان يحمل ذلك على اعراض أهله عنه لعدم امكان اخراجه ونحو ذلك وإلا فالحكم بما دلا عليه على الاطلاق بخلاف للقواعد الشرعية والضوابط المرعية المتفقة على انه لا يحل مال امرئ مسلم إلا برضاء منه (١) .

الثانى - المشهور بين الأصحاب اختصاص وجوب الخمس بما يؤخذ من البحر بالغوص فلو أخذ من غير غوص فلا خمس فيه من هذه الجهة ، وقال الشهيد في البيان : ولو أخذ منه شئ من غير غوص فإظهاره انه بحكمه . قال في الذخيرة بعد نقل ذلك عن الشهيد : وهو غير بعيد ولعل مستنده اطلاق رواية احمد بن محمد بن أبى نصر السابقة . وأشار بها الى رواية محمد بن على حيث ان الراوى عنه احمد بن محمد بن أبى نصر .

ولا يخفى ما فيه فان الرواية المذكورة وان تضمنت التعبير عن ذلك بقوله ويخرج من البحر ، الذى هو أعم من أن يكون بغوص أو غيره إلا ان جملة الروايات الباقية التى قدمناها كلها قد اشتركت في التعبير بالغوص ، فاطلاق العبارة في الرواية المذكورة مقيد بما ذكر في الأخبار الباقية والتعبير بذلك إنما وقع توسعاً لظهور انه لا يقع اخراج ذلك إلا بالغوص ، فاثبات حكم شرعى بهذا الاطلاق والحال كما ذكرنا لا يخلو عن مجازفة وبه يظهر ضعف ما ذكره .

الثالث - لا ريب في وجوب الخمس في العنبر وعليه اجماع الأصحاب وقد

(١) الوسائل الباب ٣ من الاثقال رقم ٦ ، والباب ٩ من الغصب عن صاحب الزمان (ع) ، ولا يحل لاحد أن يتصرف في مال غيره بغير اذنه ، وفي المحاضرات قسم المعاملات ص ٤١٨ ذكر الحجة المقدم مصادره من طرق الشيعة والسنة فراجعه .

تقدم ذلك في صحيحة الحلبي (١) ولكن اختلف كلامهم في مقدار نصابه فذهب الاكثر الى انه ان اخرج بالغوص روعى مقدار دينار وان جنى من وجه الماء أو من الساحل كان له حكم المعادن .

قال في المدارك : ويشكل بانتفاء ما يدل على اعتبار الدينار في مطلق المخرج بالغوص وبالنسبة من اطلاق اسم المعدن على ما يحصى من وجه الماء .

أقول : اما الاشكال الثاني فوجه ظاهر ، واما الأول ففيه ان الظاهر من الرواية المشتملة على ذكر الدينار ان ما ذكر فيها من ما يخرج من البحر من اللؤلؤ وما بعده من الافراد إنما هو على جهة التمثيل لا الحصر ، وعلى هذا بنى الاستدلال بها على نصاب الدينار في ما أخرج بالغوص مطلقاً كما عليه اتفاق الأصحاب قديماً وحديثاً .

الرابع - قال في القاموس : العنبر من الطيب روث دابة بحرية أو نبع عين فيه . ونقل عن ابن ادریس في سرائره انه نقل عن الجاحظ في كتاب الحيوان انه قال يقذفه البحر الى جزيرة فلا يأكل منه شيء إلا مات ولا ينقره طائر بمنقاره إلا نصل فيه منقاره واذا وضع رجله عليه نصلت أظفاره . وحكى الشهيد في البيان عن أهل الطب انهم قالوا انه جماجم تخرج من عين في البحر أكبرها وزنه الف مثقال . وعن الشيخ انه نبات في البحر . وعن ابن جزلة المتطهب في كتاب منهاج البيان انه من عين في البحر . ونقل في كتاب مجمع البحرين عن كتاب حياة الحيوان قال : والعنبر المشموم قيل انه يخرج من قعر البحر يأكله بعض دوابه لدسومته فيقذفه رجيعاً فيطفو على الماء فيلقيه الريح الى الساحل .

وظاهر أكثر هذه العيائن انه إنما يؤخذ من وجه الماء أو من الساحل بعد أن تقذفه الريح واما انه يؤخذ بالغوص فهو بعيد عن ظواهرها ، فما ذكره من التفصيل المتقدم مع خلوه من الدليل بعيد عن ظاهر الرواية المتقدمة وكلام هؤلاء القوم .

ج ١٢ (يجب الخمس في الفاضل عن مؤنة السنة من الأرباح) - ٣٤٧ -

ويظهر من كلام الشيخ في النهاية وجوب الخمس فيه مطلقاً ولعله الأظهر ولا ريب انه الأحوط .

المقام الخامس - في ما يفضل عن مؤنة السنة له ولعياله من أرباح التجارات والزراعات والصناعات ، ووجوب الخمس في هذا النوع هو المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) بل ادعى عليه العلامة في المنتهى والتذكرة الإجماع وتواتر الأخبار ، ونقل عن ابن الجنيد في المختصر الإجماع انه قال : فاما ما استفيد من ميراث أو كد يد أو صلة أخ أو ربح تجارة أو نحو ذلك فالأحوط أخرجه لاختلاف الرواية في ذلك ، ولو لم يخرج له الإنسان لم يكن كترك الزكاة التي لا خلاف فيها . وهو ظاهر في العفو عن هذا النوع ، وحكاية الشهيد في البيان عن ظاهر ابن أبي عقيل أيضاً فقال : وظاهر ابن الجنيد وابن أبي عقيل العفو عن هذا النوع وانه لا خمس فيه والأكثر على وجوبه ، وهو المعتمد لانعقاد الإجماع عليه في الأزمنة السابقة لزمانها واشتتار الروايات فيه . انتهى .

ومن ما يدل على الوجوب الآية الشريفة (١) بمعونة الأخبار التي وردت بتفسيرها بما هو أعم من غنيمة دار الحرب وقد تقدمت الإشارة إليها في أول الكتاب (٢) وبه يظهر ان ما ذكره في المدارك - وتبعه عليه الفاضل الخراساني في الذخيرة من الطعن في دلالة الآية من أن المتبادر من الغنيمة الواقعة فيها غنيمة دار الحرب كما يدل عليه سوق الآيات - لا تعويل عليه فانه بعد ورود النصوص بذلك لا مجال لهذا الكلام اذ احكام القرآن وغيره وتفسيره وبيان مجملاته وحل مشكلاته إنما يتلقى عنهم (عليهم السلام) فاذا ورد التفسير عنهم بذلك فالراد له راد عليهم .

والأخبار ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار عن محمد بن

(١) وهي قوله تعالى «واعلموا انما غنمتم ...» سورة الانفال الآية ٤٣

— ٣٤٨ — (يجب الخمس في الفاضل عن مؤنة السنة من الارباح) ج ١٢

الحسن الأشعري (١) قال : « كتب بعض أصحابنا الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اخبرني عن الخمس اعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الضياع وكيف ذلك ؟ فكتب بخطه عليه السلام : الخمس بعد المؤنة . »

وما رواه ايضاً في الصحيح عن علي بن مهزيار عن علي بن محمد بن شجاع النيسابوري (٢) « انه سأل ابا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته من الخنطة مائة كرام يركبها فاحسب منه العشر عشرة اكرار وذهب منه بسبب عمارة الضيعة ثلاثون كرام وبقي في يده ستون كرام الذي يجب لك من ذلك ؟ وهل يجب لأصحابه من ذلك عليه شيء ؟ فوقع عليه السلام : « لي منه الخمس من ما يفضل من مؤنته . »

وما رواه في الصحيح عن علي بن مهزيار (٣) قال : « قال لي ابو علي بن راشد قلت له امرتني بالقيام بامرك وأخذ حقك فاعلمت مواليك ذلك فقال بعضهم وأى شيء حق ؟ فلم أدر ما أجيبه ؟ فقال يجب عليهم الخمس . فقلت ففي أي شيء ؟ فقال في امتعتهم وضياعهم . قلت فالتاجر عليه والصانع بيده ؟ فقال ذلك اذا أمكنهم بعد مؤنتهم . »

وما رواه في الكافي عن ابراهيم بن محمد الهمداني (٤) قال : « كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اقرأني علي بن مهزيار كتاب أبيك عليه السلام في ما أوجب به علي أصحاب الضياع نصف السدس بعد المؤنة وانه ليس علي من لم تقم ضيعته بمؤنته نصف السدس ولا غير ذلك واختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب علي الضياع الخمس بعد المؤنة مؤنة الضيعة وخراجها لا مؤنة الرجل وعياله ؟ فكتب عليه السلام بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان . »

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن علي بن مهزيار (٥) قال : كتب اليه ابراهيم بن محمد الهمداني اقرأني علي كتاب أبيك ... الحديث مثل ما تقدم إلا انه

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس

(٤) الاصول ج ١ ص ٥٤٧ وفي الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس

ج ١٢ (يجب الخمس في الفاضل عن مؤنة السنة من الارباح) - ٣٤٩ -

قال في آخره : فكتب رحمته وقرأه على بن مهزيار : عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار (١) قال : كتب اليه أبو جعفر عليه السلام وقرأت أنا كتابه اليه في طريق مكة قال : الذي أوجبت في سنتي هذه وهذه سنة عشرين ومائتين فقط لمعنى من المعاني اكراه تفسير المعنى كله خوفاً من الانتشار وسأفسر لك بعضه ان شاء الله تعالى : ان موالى أسأل الله صلاحهم أو بعضهم قصروا في ما يجب عليهم فعلت ذلك فاحسبت أن أظهرهم وأزكيهم بما فعلت في عامي هذا من أمر الخمس ، قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وان الله هو التواب الرحيم وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » (٢) ولم اوجب ذلك عليهم في كل عام ، ولا أوجب عليهم إلا الزكاة التي فرضها الله تعالى عليهم ، وإنما أوجبت عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول ولم اوجب ذلك عليهم في متاع ولا آنية ولا دواب ولا خدم ولا ربح ربحه في تجارة ولا ضيعة إلا ضيعة سافر لك امرها تخفيفاً منى عن موالى ومنأ منى عليهم لما يقتال السلطان من أموالهم وبما ينوبهم في ذاتهم . فاما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام ، قال الله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير » (٣) فالغنائم والفوائد يرحمك الله فهي الغنيمة يغنمها المرء والفائدة

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧

(٣) سورة الانفال الآية ٤٣

٣٥٠ - (يجب الخمس في الفاضل عن مؤنة السنة من الارباح) ج ١٢

يفيدها ، والجائزة من الانسان للانسان التي لها خطر ، والميراث الذي لا يحتسب من غير اب ولا ابن ، ومثل عدو يصطلم فيؤخذ ماله ، ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب ، ومن ضرب ما صار الى موالى من أموال الخيرية الفسقة فقد علمت ان اموالا عظاما صارت الى قوم من موالى ، فمن كان عنده شئ من ذلك فليوصل الى وكيله ومن كان نائبا بعيد الشقة فليعمد لايصاله ولو بعد حين فان نية المؤمن خير من عمله . فاما الذي اوجب من الضياع والغلات في كل عام فهو نصف السدس ممن كانت ضيعته تقوم بمؤنته ومن كانت ضيعته لا تقوم بمؤنته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك .

أقول : الوجه في ايجابه نصف السدس هو أنه صاحب الحق فله تحليل شيعته بما أراد من حقه ، وسيأتى تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى على وجهها في الفصل الثاني وما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة (١) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير .

وما رواه فيه أيضاً عن يزيد (٢) قال : كتبت جعلت لك الفداء تعلمني ما الفائدة وما حدها ؟ رأيك ابقاك الله تعالى أن تمن على ببيان ذلك لكي لا أكون مقبياً على حرام لا صلاة لي ولا صوم ؟ فكاتب : الفائدة من ما يفيد اليك في تجارة من ربحها وحرث بعد الغرام أو جائزة .

وما رواه الشيخ عن عبدالله بن سنان (٣) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام على كل امرئ غنم أو اكتسب الخمس من ما أصاب لفاطمة (عليها السلام) ولمن يلى أمرها من بعدها من ذريتها الحبيج على الناس فذاك لهم خاصة يضعونه حيث شاءوا وحرم عليهم الصدقة ، حتى الخياط ليخيط ثوباً بخمسة دنانير فلنا منه دنانير إلا من أحللتناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة ... الحديث .

وما رواه باسناده عن الريان بن الصلت (٤) قال : كتبت الى أبي محمد عليه السلام

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس

ج ١٢ (يجب الخمس في الفاضل عن مؤنة السنة من الارباح) - ٣٥١ -

ما الذى يجب على يا مولاي في غلة رحي في أرض قطيعة لى وفي ثمن سمك وبردى وقصب ابيعه من اجمة هذه القطيعة ؟ فككتب يجب عليك فيه الخمس ان شاء الله تعالى ، وما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب (١) قال : « كتبت اليه في الرجل يهدى اليه مولاه والمنقطع اليه هدية تبلغ النى درهم أو أقل أو أكثر هل عليه فيها الخمس ؟ فككتب ^{عليه} الخمس في ذلك . وعن الرجل يكون في داره البستان فيه الفاكه تأكله العيال إنما يبيع منه الشئ بمائة درهم أو خمسين درهما هل عليه الخمس ؟ فككتب : اما ما أكل فلا واما البيع فنعم هو كسائر الضياع . »

ولم نقف لما نقل عن ابن الجنيد وابن ابي عقيل على دليل معتمد سوى ما نقله في المختلف فقال احتج ابن الجنيد باصالة براءة الذمة وبما رواه عبد الله بن سنان (٢) قال : « سمعت أبا عبد الله ^{عليه} يقول ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة ، ثم قال (قدس سره) : والجواب عن الأول انه معارض بالاحتياط مع ان الأصل لا يعمل به مع قيام الموجب ، وعن الثانى بالقول بالموجب فان الخمس إنما يجب في ما يكون غنيمة وهو يتناول غنائم دار الحرب وغيرها من جميع الإكتسابات . على انه لا يقول بذلك فانه أوجب الخمس في المعادن والغوص وغير ذلك . انتهى .

ويمكن أن يقال ولعله الأظهر : ان الوجه في ما ذكره ابن الجنيد وابن ابي عقيل انما هو من حيث ورود جملة من الأخبار كما سيأتى ان شاء الله تعالى في محلها بتحليل الخمس من هذا النوع كما يشير اليه قول ابن الجنيد في عبارته المتقدمة : « لاختلاف الرواية في ذلك ، فكأنهما رجحا العمل باخبار التحليل فاستطاه هنا .

إذا عرفت ذلك فتتضح هذا المقام يتوقف على رسم مسائل : الأولى - المشهور

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس ، وابن محبوب يرويه عن احمد بن هلال

عن ابن ابي عمير عن ابان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) .

(٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخمس

٣٥٢ - (هل يجب الخنس في الميراث والصدقات والهبة والهدية ؟) ج ١٢

بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب الخنس في جميع أنواع المكاسب من الرزاعات والصناعات والتجارات عدا الميراث والصدقات والهبة ، ونقل عن أبي الصلاح وجوبه في الميراث والهبة والهدية ، وانكر ذلك ابن إدريس وقال هذا شيء لم يذكره أصحابنا غير أبي الصلاح .

أقول : ويدل على ما ذهب إليه أبو الصلاح عموم رواية محمد بن الحسن الأشعري المتقدمة (١) من أن الخنس على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب ، وموثقة سماعة (٢) لقوله فيها في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير .

وعلى خصوص الهدية الرواية المتقدم نقلها من مستطرفات السرائر ، وإليه يشير أيضاً ما رواه في الكافي عن علي بن الحسين بن عبد ربه (٣) قال : « سرح الرضا عليه السلام بصلة إلى أبي فكتب إليه أبي هل علي في ما سرحت إلى خمس ؟ فكتب إليه : لا خمس عليك في ما سرح به صاحب الخنس ، فإنه يشعر بوجوب الخنس في ما يسرح به غير صاحب الخنس وإلا لكتب إليه أنه لا خمس في ما يسرح به مطلقاً . وعلى الجميع صحبة علي بن مهزيار وقوله فيها « الفائدة يفيدها والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر والميراث الذي لا يحسب من غير أب ولا ابن ، وما في كتاب الفقه الرضوي (٤) حيث ذكر الغنيمة في الآية وفسرها بهذه الأفراد : ربح التجارة وغلة الضيعة وسائر الفوائد من المكاسب والصناعات والموارث وغيرها لأن الجميع غنيمة وفائدة .

وبالجملة فإنه متى فسرت آية الغنيمة بما هو أعم من غنيمة دار الحرب كما عرفت من الأخبار فإن هذه الأشياء تدخل فيها التبة وتخرج الأحاديث الواردة في هذه الأشياء على الخصوص شاهدة لذلك . وبه يظهر قوة القول المذكور .

(١) ص ٣٤٧ و ٣٤٨ (٢) ص ٣٥٠

(٣) الوسائل الباب ١١ من ما يجب فيه الخنس

(٤) مستدرک الوسائل الباب ٦ من ما يجب فيه الخنس

ج ١٢ (فروع في المؤنة المستثناة من تخميس الارباح وغيرها) - ٣٥٣ -

واما عد الصداق في ذلك فلم أقف على قائل به ، ولو قيل به فالظاهر انه ليس من قبيل هذه لأن الصداق عوض البضع كضمن المبيع فلا يكون من قبيل الغنيمة .
ومثله ما لو دفع اليه مال يحجج به كما رواه في الكافي عن علي بن مهزيار (١) قال :
« كتبت اليه يا سيدي رجل دفع اليه مال يحجج به هل عليه في ذلك المال حين يصير اليه الخنس أو على ما فضل في يده بعد الحجج ؟ فكتبت : ليس عليه الخنس » .

الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في أن الخنس المتعلق بالارباح إنما يجب بعد مؤنة السنة له ولعياله ، وقد تقدم في الأخبار المذكورة في المقام ما يدل على كونه بعد المؤنة له ولعياله ، إلا اني لم أقف على خبر صريح يتضمن كون المراد مؤنة السنة ، لكن الظاهر انه هو المتبادر من اطلاق هذه الالفاظ .

واعتبار الحول هنا ليس في الوجوب بمعنى توقف الوجوب عليه خلافا لابن ادريس كما نقله عنه في الدروس ، بل بمعنى تقدير الاكتفاء فلو علم الاكتفاء في أول الحول وجب الخنس ولكن يجوز تأخير احتياطاً له والمستحق لجواز زيادة النفقة بسبب عارض أو نقصها كما صرح به شيخنا الشهيد في البيان .

وظاهر العلامة في التذكرة حيث نسب اعتبار السنة الكاملة الى علمائنا انه لا يكتفى بالدخول في الثاني عشر كما في الزكاة واستقر به الشهيد في الدروس .

وذكر غير واحد من الأصحاب ان المراد بالمؤنة هنا ما ينفقه على نفسه وعباله الواجب النفقة وغيرهم كالضيف ، ومنها الهدية والصلة لآخوانه وما يأخذه الظالم منه قهراً أو يصانعه به اختياراً والحقوق اللازمة له بنذر وكفارة ومؤنة التزويج وما يشتريه لنفسه من دابة وملوك ونحو ذلك ، كل ذلك ينبغي أن يكون على ما يليق بحاله عادة وان أسرف حسب عليه ما زاد وان قتر حسب له ما نقص .
وما ذكره (نور الله تعالى مراقدهم) لا بعد فيه فانه هو المتبادر من هذا

(١) الوسائل الباب ١١ من ما يجب فيه الخنس

— ٣٥٤ — (فروع في المؤنة المستثناة من تخميس الارباح وغيرها) ج ١٢

اللفظ بالنظر الى العادة الجارية والطريقة التي عليها الناس في جميع الاعصار والامصار وظاهرهم ان ما يستثنى من ربح عامه وبه صرح بعضهم ، فلو استقر الوجوب في مال بمضى الحول لم يستثن ما تجدد من المؤن .
ولا يعتبر الحول في كل تكسب بل مبدأ الحول من حين الشروع في التكسب بانواعه فاذا تم الحول خمس ما بقي عنده .

ولو تملك قبل الحول ما يزيد على المؤنة دفعة أو دفعات تخير في التمهيل والتأخير كما ذكرنا أولاً ، إلا ان ظواهر بعض الأخبار - مثل قوله عليه السلام (١) « حتى الحياط ليخيط ثوباً بخمسة دوايق فلنا منه دائق » - ربما ينافي ما ذكرناه ولكن الظاهر ان هذا الخبر ونحوه ليس على إطلاقه بل يجب تقييده بأخبار استثناء المؤنة المتكاثرة كما عرفت .

ولو كان له مال لإخمس فيه ففي احتساب المؤنة منه أو من الربح المكتسب أو بالنسبة منهما ؟ أوجه أجودها الثاني وأحوطها الأول .
وأدخل في المنتهى في الاكتساب زيادة قيمة ما غرسه لزيادة نمائه فلو جب الخمس فيها بخلاف ما لو زادت قيمته السوقية من غير زيادة فيه وهو جيد ، ومنهم من أوجب في زيادة القيمة أيضاً .

وهل يكفي ظهور الربح في امتعة التجارة أم يحتاج الى البيع والانضاض ؟ وجهان ولعل الثاني هو الأقرب .

الثالثة - قال الشيخ في المبسوط العسل الذي يؤخذ من الجبال وكذلك المن يؤخذ منه الخمس ، واختاره ابن ادريس وابن حمزة وفطاب الدين السكيدري وجملة من المتأخرين ، ونقل عن السيد المرتضى (رضي الله عنه) في أجوبة المسائل الناصرية عدم الوجوب .

والظاهر هو القول المشهور لكون ذلك كسباً فيدخل تحت الاخبار الدالة

ج ١٢ (المناقشات المنقولة من المنتقى في صحبة علي بن مهزيار) - ٣٥٥ -

على وجوب الخمس في المكاسب كرواية محمد بن الحسن الأشعري المتقدمة (١)
الدالة على ان الخمس على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب
ونحوها من ما تقدم .

احتج السيد على ما نقل عنه بالاجماع ، وبان الأصل ان لا حق في الأموال ،
فمن أثبت حقاً في العسل أو غيره اما خمساً أو غيره فعليه إقامة الدليل ولا دليل .
وضعفه ظاهر ، اما الاجماع ففيه انه لا قائل به سواء واما الدليل فقد ذكرناه .
ولا اعرف هنا وجهاً لتخصيص الكلام بالعسل والمن كما ذكره في المبسوط
إلا أن يكون المراد من كلامه مجرد التمثيل ، وإلا فالحكم جار في كل ما يحتج
كالتزجيبين والصمغ والشير خشك وغير ذلك لدخول الجميع تحت الاكتساب
كما عرفت .

الرابعة - قال المحقق الشيخ حسن (قدس سره) في كتاب المنتقى بعد نقل صحبة
علي بن مهزيار الطويلة المتقدمة (٢) ما صورته : قلت على ظاهر هذا الحديث عدة
اشكالات ارتاب منها فيه بعض الواقفين عليه ، ونحن نذكرها مفصلة ثم نحلها بما يزيل
عنها الارتباب بعون الله سبحانه ومشيتة :

الإشكال الأول - ان المعروف والمعروف من أحوال الأئمة (عليهم السلام)
انهم خزنة العلم وحفظه الشرع يحكمون فيه بما استودعهم الرسول ﷺ واطلعهم
عليه ، وانهم لا يغيرون الأحكام بعد انقطاع الوحي وانسداد باب النسخ ،
فكيف يستقيم قوله ﷺ في هذا الحديث « أوجبت في سنتي ولم أوجب ذلك عليهم
في كل عام ، الى غير ذلك من العبارات الدالة على انه ﷺ يحكم في هذا الحق
بما شاء واختار .

الثاني - ان قوله ﷺ : « ولا أوجب عليهم إلا الزكاة التي فرضها الله عليهم ،
ينافيه قوله بعد ذلك : « فاما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام » .

— ٣٥٦ — (جواب صاحب المنتقى عن المناقشات في صحيحة على بن مهزيار) ج ١٢

الثالث - ان قوله عليه السلام : « وإنما أوجب عليهم الخمس في ستنى هذه من الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول ، خلاف المعبود إذ الحول يعتبر في وجوب الزكاة في الذهب والفضة لا الخمس . وكذا قوله : « ولم أوجب ذلك عليهم في متاع ولا آية ولا دواب ولا خدم ، فان تعلق الخمس بهذه الأشياء غير معروف .

الرابع - ان الوجه في الاقتصار على نصف السدس غير ظاهر بعد ما علم من وجوب الخمس في الضياع التي تحصل منها المؤنة كما يستفاد من الخبر الذي قبل هذا وغيره من ما سيأتى .

إذا تقرر ذلك فاعلم ان الاشكال الأول مبنى على ما انفقت فيه كلمة المتأخرين من استواء جميع أنواع الخمس في المصرف ، ونحن نطالبهم بدليله ونضايقهم في بيان ما أخذ هذه التسوية ، كيف وفي الأخبار التي بها تمسكهم وعليها اعتمادهم ما يؤذن بخلافها بل ينادى بالاختلاف كالخبر السابق عن أبي على بن راشد (١) ويعزى الى جماعة من القدماء في هذا الباب ما يليق أن يكون ناظرا الى ذلك ، وفي خبر لا يخلو من جهالة في الطريق تصریح به أيضاً فهو عاصد للصحيح ، والخبر يرويه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن محمد عن على بن مهزيار قال حدثني محمد بن على بن شجاع النيسابوري (٢) « انه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته مائة كر ... ، ثم نقل الخبر بنحوه كما قدمناه ، ثم قال : وإذا قام احتمال الاختلاف فضلاً عن ايضاح سبيله باختصاص بعض الأنواع بالامام عليه السلام فهذا الحديث مخرج عليه وشاهد به ، واشكال نسبة الإيجاب فيه بالاثبات والنفي الى نفسه عليه السلام مرتفع معه فان له التصرف في ماله باى وجه شاء أخذاً وتركاً .

وبهذا ينحل الاشكال الرابع ايضاً فانه في معنى الأول ، وإنما يتوجه السؤال عن وجه الاقتصار على نصف السدس بتقدير عدم استحقاقه للكل ، فاما مع كون

ج ١٢ (تعليق المصنف على جواب صاحب المنتقى عن بعض المناقشات) - ٣٥٧ -

الجميع له فتعيين مقدار ما يأخذ ويدع راجع الى مشيئته وما يراه من المصلحة ولا مجال للسؤال عن وجهه .

أقول : لا يخفى ان الجواب عن السؤال المذكور لا ينحصر في ما ذكره (قدس سره) ليتخذ مستنداً لما ذهب اليه من اختصاص هذا النوع به عليه السلام دون الاصناف الاخر ، بل يمكن الجواب بما ورد في جملة من الاخبار من انهم (عليهم السلام) قد فوض اليهم كما فوض الى رسول الله صلى الله عليه وآله وقد عقد له في الكافي باباً على حدة .

ومن اخباره ما رواه (قدس سره) عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن قال وجدت في نوادر محمد بن سنان عن عبدالله بن سنان (١) قال : قال ابو عبدالله عليه السلام لا والله ما فوض الله الى أحد من خلقه إلا الى رسول الله صلى الله عليه وآله والى الأئمة (عليهم السلام) قال الله تعالى : انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله (٢) وهي جارية في الأصبياء عليهم السلام .

وفي حديث آخر (٣) : فما فوض الله الى رسوله صلى الله عليه وآله فقد فوضه الينا ، وفي ثالث (٤) : ان الله فوض الى سليمان بن داود فقال : هذا عطائونا فامنن أو امسك بغير حساب (٥) وفوض الى نبيه صلى الله عليه وآله فقال : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (٦) فما فوض الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوضه الينا ، الى غير ذلك من الاخبار .

ويؤيد هذه الاخبار ايضاً ما في رواية ابي خالد الكابلي عنه عليه السلام (٧) قال :

(١) و (٣) اصول الكافي ج ١ ص ٢٦٨

(٢) سورة النساء الآية ١٠٧

(٤) اصول الكافي ج ١ ص ٢٦٥ رقم ٢

(٥) سورة ص الآية ٣٩

(٦) سورة الحشر الآية ٨

(٧) الوسائل الباب ٢ من قسمه الخبي

— ٣٥٨ — (جواب صاحب المنتقى عن بعض المناقشات وتعليق المصنف عليه) ج ١٢

« ان رأيت صاحب هذا الأمر يعطى كل ما فى بيت المال رجلاً واحداً فلا يدخلن فى قلبك شئ » فانه إنما يعمل بأمر الله .

وحينئذ يكون ما ذكره عليه السلام راجعاً الى الخمس بجميع موارد لا الى صنف منه مختص به كما يدعيه ، وسيأتى ان شاء الله تعالى ما فيه مزيد تحقيق للمقام والكلام على ما ذهب اليه بما يكشف عن المسألة غياهب الابهام .

ثم قال (قدس سره) : واما الاشكال الثانى فنشأ نوع اجمال فى الكلام اقتضاه تعلقه بأمر معهود بين المخاطب وبينه عليه السلام كما يدل عليه قوله « بما فعلت فى عامى هذا » وسوق الكلام يشير الى البيان ويذهب على ان الحصر فى الزكاة اضافى يختص بنحو الغلات ، ومنه يعلم ان قوله عليه السلام : « والفوائد » ليس على عمومه بحيث يتناول الغلات ونحوها بل هو مقصور على ما سواها ، ويقرب ان يكون قوله « والجائزة » وما عطف عليه الى آخر الكلام تفسيراً للفائدة أو تنبيهاً على نوعها ، ولا ريب فى مغايرته لنحو الغلات التى هى متعلق الحصر هناك . ثم ان فى هذه التفرقة بمعونة ملاحظة الاستشهاد بالآية وقوله بعد ذلك « فليعمد لإيصاله ولو بعد حين » دلالة واضحة على ما قلناه من اختلاف حال انواع الخمس ، فان خمس الغنائم ونحوها من ما يستحقه أهل الآية ليس للامام عليه السلام أن يرفع فيه ويضع على حد ماله فى خمس نحو الغلات وما ذاك إلا للاختصاص هناك والاشتراك هنا .

أقول : ما ذكره (قدس سره) هنا - بناء على ما اختاره من ما أشرنا اليه آنفاً من أنه ليس للامام عليه السلام أن يرفع ويضع فى ما يستحقه أهل الآية على حد ماله - منظور فيه ، فان المفهوم من الاخبار خلافه ومنها رواية أبى خالد السكاكلى وما سياتى ان شاء الله تعالى فى أخبار التحليل (١) من دلالة جملة من الاخبار بعمومها على تحليل الخمس مطلقاً ، وصحيفة عمر بن اذينة (٢) الواردة فى حمل أبى سيار مسمع بن عبد الملك

(١) الوسائل الباب ٤ من الانفال

(٢) الصحيح « عمر بن يزيد »

ج ١٢ (هل يجب الخمس في الأرض التي يشتريها الذي من مسلم؟) - ٣٥٩ -

خمس ما استفاده من الغوص الى ابى عبد الله عليه السلام (١) ورده عليه وتحليله به كلاً .
 ويعضد ذلك الأخبار الآتية ان شاء الله تعالى فانها دالة على ان الأرض وما خرج منها
 كله لهم (عليهم السلام) (٢) ويؤكد ذلك أيضاً أخبار التفويض التي تقدم ذكر
 بعض منها .

ثم قال (قدس سره) : وبقى الكلام على الاشكال الثالث ومحصله ان الاشياء
 التي عددها عليه السلام في ايجابه للخمس ونفيه أراد بها ما يكون محصلاً من ما يجب له فيه
 الخمس فاقصر في الأخذ على ما حال عليه الحول من الذهب والفضة ، لأن ذلك
 اشارة الاستغناء عنه فليس في الأخذ منه ثقل على من هو بيده ، وترك التعرض
 لهم في بقية الأشياء المعدودة طلباً للتخفيف كما صرح به عليه السلام انتهى كلامه زيد مقامه
 أقول : جميع ما تكلفه في دفع هذه الاشكالات مبنى على ما زعمه من
 اختصاص خمس الارباح به عليه السلام دون شركائه المذكورين في الآية وسيأتي ما فيه .
 وبالجملة فالحق ما ذكره جملة من الأصحاب من أن الرواية في غاية الإشكال ونهاية
 الاعضال ، واجوبته (قدس سره) مع كونها تكلفات ظاهرة مدخولة بما ذكرناه
 هنا وما سيأتي ان شاء الله تعالى .

المقام السادس - في أرض الذي اشترى من مسلم ، وهذه الأرض ذكرها
 الشيخ واتبعه استناداً الى صحيحة ابى عبيدة الحذاء (٣) قال : سمعت أبا جعفر
 عليه السلام يقول ايما ذى اشترى من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس .

وحكى العلامة في المختلف عن كثير من المتقدمين كابن الجنيد والشيخ المفيد
 وابن ابى عقيل وسائر وابى الصلاح انهم لم يذكروا هذا الفرد في ما يجب فيه الخمس
 وظاهرهم سقوط الخمس هنا ، ونقل عن شيخنا الشهيد الثاني في فوائد القواعد الميل

(١) الوسائل الباب ٤ من الانتقال وما يختص بالامام رقم ١٢

(٢) اصول الكافي ج ١ ص ٤٠٧ باب ان الأرض كلها للامام ع ،

(٣) الوسائل الباب ٩ من ما يجب فيه الخمس

٣٩٠ - (هل المراد من الخمس في أرض الذي معناه الممهود ؟) ج ١٢

الى ذلك استضعافا للرواية الواردة بذلك ، وذكر في الروضة تبعاً للعلامة في المختلف انها من الموثق .

والجميع سهو ظاهر فان سند الرواية في أعلى مراتب الصحة لأن الشيخ قد رواها في التهذيب (١) عن سعد عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب ابراهيم بن عثمان عن أبي عبيدة الخذاء ، وروى هذه الرواية في الفقيه (٢) عن أبي عبيدة الخذاء ورواها المحقق في المعتمد عن الحسن بن محبوب ، وروى الشيخ المفيد في باب الزيادات من المقتعة (٣) عن الصادق عليه السلام مرسلاً قال : الذي اذا اشترى من المسلم الأرض فعليه فيها الخمس .

بقي الكلام في أن مصرف هذا الخمس هل هو مصرف الخمس الذي تضمنته الآية ؟ ظاهر الأصحاب ذلك حيث عدوا هذه الأرض في هذا الباب .

وقال المحقق الشيخ حسن (قدس سره) في كتاب المنتقى بعد نقل الخبر المتقدم : قلت ظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أن المراد من الخمس في هذا الحديث معناه الممهود وللنظر في ذلك مجال ، ويعزى الى مالك (٤) القول بمنع الذي من شراء الأرض العشرية وأنه اذا اشتراها ضوعف عليه العشر فيجب عليه الخمس ، وهذا المعنى يحتمل إرادته من هذا الحديث اما موافقة عليه أو تقيية ، فان مدار التقيية على رأى الظاهر لأهل الخلاف وقت صدور الحكم ، ومعلوم أن رأى مالك كان هو الظاهر في زمن الباقر عليه السلام ومع قيام هذا الإحتمال بل قربه

(١) ج ١ ص ٣٨٤ و ٣٨٩ (٢) ج ٢ ص ٢٢

(٣) الوسائل الباب ٩ من ما يجب فيه الخمس

(٤) نقل ابو عبيد في كتاب الاموال ص ٩٠ عن أبي حنيفة انه اذا اشترى الذي أرض عشر تموات أرض خراج . قال وقال ابو يوسف يضاعف عليه العشر . ثم نقل ذلك عن غيره ثم قال : فاما مالك بن انس فكان يقول غير ذلك كله ، حدثني عنه يحيى بن بكير لا شيء عليه فيها . ثم ذكر علة ذلك ثم قال : وروى بعضهم عن مالك انه قال لا عشر عليه ولكنه يؤمر ببيعها لان في ذلك ابطالا للصدقة .

ج ١٢ (هل المراد من الخنس في ارض الذي معناه المهود ؟) - ٣٦١ -

لا يتجه التمسك بالحديث في اثبات ما قالوه ، وليس هو بمظنة بلوغ حد الاجماع ليغنى عن طلب الدليل فان جمعاً منهم لم يذكروه أصلاً ، وصرح بعضهم بالتوقف فيه لا لما قلناه بل استضعافاً لطريق الخبر وهو من الغرابة بهكان ... الى آخر كلامه (قدس سره) .

أقول : ويمكن أن يؤيد ما ذكره من احتمال حمل الخنس هنا على غير المعنى المشهور ما تقدم في أول الكتاب في صحيحة عبدالله بن سنان (١) من قوله الخنس . ليس الخنس إلا في الغنائم ، بحمل الغنائم في الخبر على المعنى الأعم كما قدمنا بيانه وشددنا أركانه ، وهو أظهر الاحتمالين في معنى الخبر كما قدمنا ذكره ثمة ، ومن الظاهر ان ما نحن فيه هنا لا يدخل تحت الغنائم . وكذا يؤيد ذلك ما تقدم في المقام الرابع في الفوص من الأخبار الدالة بظاهاها على حصر ما فيه الخنس في خمسة اشياء ولم يذكر منها هذه الارض .

إلا أن ما ذكره (قدس سره) من أن رأى مالك كان هو الظاهر في زمن الباقر عليه السلام لا يخلو من شيء ، فان مذهب مالك في زمن وجوده ليس إلا كذا ذهب سائر المجتهدين في تلك الأوقات ، ومذهبه إنما اشتهر وصار له صيت مع مذهبي الشافعي وأحمد بن حنبل بعد الاصطلاح على تلك المذاهب أخيراً في ما يقرب من ستة خمسمائة وخمسين كما ذكره جملة من علمائنا وعلمائهم . نعم مذهب أبي حنيفة في وقته كان شائعاً مشهوراً وله تلامذة يجادلون على مذهبه .

وبالجملة فإذ ذكره المحقق المشار اليه لا يخلو من قرب ، وقريب منه ما ذكره في المدارك حيث قال - بعد أن ذكر ان الرواية خالية من ذكر متعلق الخنس ومصرفه صريحاً - ما صورته : وقال بعض العامة ان الذي اذا اشترى أرضاً من مسلم وكانت عشرية ضوعف عليه العشر واخذ منه الخنس (٢) ولعل ذلك هو المراد من النص . انتهى .

فروع

الاول - هل المراد بالارض هنا أرض الزراعة خاصة أو ما هو أعم منها ومن الأرض المشغولة بالبناء والغرس ؟ ظاهر المعتبر الاول حيث قال : والظاهر ان مراد الأصحاب أرض الزراعة لا المساكن . واختاره في المدارك . وبالثاني صرح شيخنا الشهيد الثاني جزءا حيث صرح بالوجوب فيها سواء أعدت للزراعة أم لغيرها حتى لو اشترى بستاناً أو داراً أخذ منه خمس الأرض عملاً بالإطلاق ، وخصها في المعتبر بالاول ، وإلى ذلك أيضاً يميل كلام شيخنا الشهيد في البيان ، وجزم في المدارك بضعف هذا القول . والمسألة لا تخلو من الإشكال .

الثاني - قالوا : لو اشتملت على أشجار وبناء فالحبس واجب في الأرض لا فيها ويتخير في الأخذ بين الأخذ من رقبة الأرض أو ارتفاعها . والأقرب ان التخيير إنما هو في ما إذا لم تكن الأرض مشغولة بغرس أو بناء وإلا يتعين الأخذ من الارتفاع ، وطريقه انه متى كانت مشغولة بشجر أو بناء ان تقوم الأرض مع ما فيها بالاجرة وتوزع الاجرة على مالكها وعلى خمس الأرض فيأخذ الأمام أو المستحق ما يخص الخمس من الاجرة .

الثالث - مورد الخبر كما عرفت الشراء وظاهر جملة من عباراتهم ترتيب الحكم على مجرد الانتقال ، قال شيخنا الشهيد الثاني في الروضة - بعد قول المصنف السابع أرض الذي المنتقلة اليه من مسلم - ما صورته : سواء انتقلت اليه بشراء أم غيره وان تضمن بعض الأخبار لفظ الشراء وبذلك صرح الشهيد في البيان أيضاً ، وأكثر عباراتهم على التعبير بلفظ الشراء وهو الأقرب وقوفاً على مورد النص متى عمل به . الرابع - لا فرق على القول بذلك بين الأرض التي فيها الخمس كالأرض المفتوحة عنوة بناء على ما هو المفهوم من كلامهم من تعلق الخمس برقبة الأرض وقد مر الكلام فيه والتي ليست كذلك كالأرض التي اسلم عليها أهلها طوعاً وصارت ملكاً لهم عملاً بإطلاق النص . إلا أن بيع الأرض المفتوحة عنوة في مصالح المسكر

ج ١٢ (هل يجب الخمس في الحلال المختلط بالحرام ؟) - ٣٦٣ -

ونحوها من ما لا إشكال فيه ، وكذا من أرباب الخمس ان أخذوه منها بناء على ما عرفت من كلامهم من أن خمسها لأرباب الخمس ، وأما بيعها تبعاً لآثار التصرف كما هو المشهور فاستشكله في المدارك لعدم دخولها في ملك المتصرف بتلك الآثار قطعاً ومتى انتفى الملك امتنع تعلق البيع بها كما هو واضح . وسيجى تحقيق المسألة في عملها ان شاء الله تعالى .

الخامس - قالوا : لو باعها الذمى ذمياً آخر لم يسقط الخمس اذا لم يكن قد أخذ ولو باعها على مسلم فالأقرب انه كذلك لأن أهل الخمس استحقوه في العين . ولو شرط الذمى في البيع سقوط الخمس عنه فسد الشرط ، وهل يفسد البيع ؟ اشكال وظاهرهم الحكم بفساده كما هو المشهور بينهم في كل عقد اشتمل على شرط فاسد . ولو تقايلاً بعد البيع احتمل سقوط الخمس بناء على ان الاقالة فسخ عندهم ، وفيه اشكال المقام السابع - في الحلال اذا اختلط بالحرام ، والقول بوجود الخمس هنا هو المشهور ، ونقل عن الشيخ المفيد وابن ابي عقيل وابن الجنيد انهم لم يذكروا الخمس هنا في عداد الأفراد المتقدمة كما لم يذكروه في سابق هذا المقام .

وقد ورد بالخمسة هنا روايات : منها - ما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسن ابن زياد عن ابي عبد الله (١) قال : « ان رجلاً أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال يا أمير المؤمنين انى أصبت مالاً لا أعرف حلاله من حرامه ؟ فقال له اخرج الخمس من ذلك المال فان الله عز وجل قد رضى من المال بالخمسة واجتنب ما كان صاحبه يعلم » .

وما رواه في الفقيه مرسلاً (٢) قال : « جاء رجل الى أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال يا أمير المؤمنين اصبت مالاً أغضنت فيه أفلى توبة ؟ قل : إثنين بخمسة فاناه بخمسة فقال هو لك ان الرجل إذا تاب تاب ماله معه » .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٠ من ما يجب فيه الخمس

٣٩٤ - (تشخيص مخرج الخمس في الحلال المختلط بالحرام) ج ١٢

وما رواه الصدوق في الخصال بسند قوى الى عمار بن مروان (١) قال :
« سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول في ما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال
المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والسكنوز الخمس » .

وما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن السكوني عن ابى عبدالله عن آبائه عن
علي (عليهم السلام) (٢) « انه أتاه رجل فقال انى كسبت ما لا اغمضت في مطالبه
حلالا وحراما وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه والحرام وقد اختلط
علي ؟ فقال امير المؤمنين عليه السلام تصدق بخمس مالك فان الله رضى من الأشياء بالخمسة
وسائر المال لك حلال ، ورواه البرقي في المحاسن (٣) والمفيد في المقنعة (٤) .

أقول : والكلام في هذه الاخبار يقع في مقامين : الأول - في مخرج الخمس
هنا ، ظاهر الاخبار المذكورة هو وجوب الخمس في هذا المال الممتزج حلاله بحرامه
أعم من أن يكون علم مالكة وقدره أم لم يعلمها أو علم القدر دون المالك أو بالعكس
إلا أن الأصحاب خصوها بصورة عدم معلومية القدر والمالك ، قالوا فلو علمها
قالوا يجب هو دفع ما عليه للمالكة . وهذا من ما لا ريب فيه ولا اشكال يعتريه لأنه
يصير من قبيل الشريك الذى يجب دفع حصته له متى أراد .

واما إذا علم القدر دون المالك فقل هنا بوجوب الصدقة مع اليأس من المالك
سواء كان بقدر الخمس أو أزيد أو أنقص واختاره في المدارك ، وقيل بوجوب
إخراج الخمس ثم الصدقة بالزائد في صورة الزيادة .

والظاهر ان مستند القول الأول هو الاخبار الدالة على الأمر بالتصدق
بالمال المجهول المالك (٥) ومن أجل ذلك أخرجوا هذه الصورة من عموم
النصوص المتقدمة .

(١) الوسائل الباب ٣ من ما يجب فيه الخمس . والرواية عن ابى عبدالله ع ،

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ما يجب فيه الخمس . واللفظ « عن ابى عبدالله قال أتى

رجل امير المؤمنين ... » (٣) و (١) الوسائل الباب ١٠ من ما يجب فيه الخمس

(٥) الوسائل الباب ٤٧ من ما يكتسب به والباب ٦ من ميراث الخنثى وما اشبهه

ج ١٢ (تشخيص مخرج الخمس في الحلال المختلط بالحرام) - ٣٦٥ -

ولقائل أن يقول أن مورد تلك الأخبار الدالة على التصديق إنما هو المال المتميز في حد ذاته للمالك مفقود الخبر والحق المال المشترك به مع كونه من ما لا دليل عليه قياس مع الفارق ، لأنه لا يخفى أن الاشتراك في هذا المال سار في كل درهم درهم وجزء جزء منه ، فعزل هذا القدر المعلوم للمالك المجهول مع كون الشركة شائعة في أجزائه كما أنها شائعة في أجزاء الباقي لا يوجب استحقاق المالك المجهول له حتى أنه يتصدق به عنه ، فهذا العزل لا ثمرة له بل الاشتراك باق مثله قبل العزل .

فان قيل : أنه متى كان المال مشتركاً بين شريكين فإن لها قسمته ويزول الاشتراك بالقسمة وتميز حصة كل منهما عن الآخر .

قلنا : إنما صححت القسمة في الصورة المذكورة وذاك الاشتراك من حيث حصول التراضي من الطرفين على ما يستحقه أحدهما في مال شريكه بما يستحقه الآخر في حصته كما صرح به الأصحاب ، فهو في قوة الصلح بل هو صلح موجب لنقل حصة كل منهما للآخر ، وهذا غير ممكن في ما نحن فيه فقياس أحدهما على الآخر مع الفارق كما لا يخفى .

وأما القول الآخر وهو إخراج الخمس ثم الصدقة بالزائد في صورة الزيادة ففيه ما في سابقه بالنسبة إلى الصدقة بالزائد في الصورة المذكورة .
وبما ذكرنا يظهر أن الأظهر دخول هذه الصورة تحت إطلاق الأخبار المتقدمة وأنه لا دليل على إخراجها .

وأما إذا علم المالك دون القدر فإنهم قالوا الواجب في هذه الصورة هو التخلص منه بصلح ونحوه ، فان أبي قال في التذكرة : دفع إليه خمسه لأن القدر جعله الله مطهراً للمال . وفيه نظر فان جعله مطهراً إنما هو من حيث عدم ظهور المالك ومعلوميته لا مع ظهوره . قال في المدارك : والاحتياط يقتضي وجوب دفع ما يحصل به يقين البراءة ، ويحتمل الاكتفاء بدفع ما يتيقن انتفاؤه عنه . وعندى في هذه الصورة توقف من حيث احتمال ما ذكره من وجوب التخلص منه بصلح ونحوه ومن

— ٣٦٦ — (مصرف خمس الحلال المختلط بالحرام) ج ١٢

حيث اطلاق الاخبار المتقدمة . ولا ريب ان الاحتياط في ما ذكره والاحتياط التام ما ذكره في المدارك من دفع ما يحصل به يقين البراءة .
واما ما ذكره السيد السند في المدارك في الصورة المتفق عليها بينهم - من ان المطابق للاصول وجوب عزل ما يتيقن انتفاؤه عنه والتفحص عن ماله الى أن يحصل اليأس من العلم به فيصدق به على الفقراء كما في غيره من الاموال المجهولة المالك ... الى آخره -

ففيه أولاً - ما عرفت من أن مورد تلك الاخبار إنما هو المال المتميز في حد ذاته لا ما كان مشتركاً وأحدهما غير الآخر كما عرفت . و (ثانياً) - ان ما ذكره موجب لا طراح هذه للنصوص رأساً ، فانها صريحة الدلالة في وجوب اخراج الخمس وحل الباقي بذلك أعم من أن يتيقن انتفاء شيء منه عنه أم لا ، بل التيقن البتة حاصل ولو جزء يسيراً مع انه ^{في} حكم وجوب اخراج الخمس وحل الباقي ولم يلتفت الى هذا التيقن بالكلية . وطرحها مع تكررها في الأصول واتفاق الاصحاب على القول بها من ما لا يجترى عليه ذو مسكة . وبالجملة فان الحق ان مورد تلك الاخبار غير مورد هذه فيعمل بكل منهما في ما ورد فيه ولا اشكال ولا منافاة .

المقام الثاني - في مصرف هذا الخمس ، جمهور الاصحاب (رضوان الله عليهم) على ان مصرفه هو مصرف غيره من المصارف التي تضمنتها الآية (١) وظاهر جملة من يحقق متأخرى المتأخرين المناقشة في ذلك .

قال المحدث الكاشاني في الوافي - بعد نقل خبر أرض الذي أولاً ثم خبر الحسن بن زياد وخبر الفقيه التي قدمناها - ما لفظه : وهذا الخبران والذي قبلهما لا دلالة في شيء منها على ان مصرف الخمس المذكور فيه هو المصرف المذكور في آية الخمس كما فهمه جماعة من أصحابنا ، بل يحتمل أن يكون المراد بالاول تضعيف الزكاة على الذي المشتري من المسلم أرضه أو الخراج وبالاخيرين التصديق على

(١) وهي قوله تعالى : واعلموا انما غنمتم ... سورة الانفال الآية ١٣

الفقره والمساكين ويكون التعليل برضاء الله تعالى بالخمس من المال لتعيين هذا القدر للتصدق في رضاء الله ، والدليل على ذلك قوله عليه السلام في هذين الخبرين برواية السكوني (١) على ما يأتي في كتاب المعاش : « تصدق بخمس مالك فان الله جل اسمه رضى من الاشياء بالخمس وسائر المال لك حلال ، هذا كلامه عليه السلام هناك وظاهر أن التصديق لا يحل لبني هاشم . ولما قوله عليه السلام (٢) : « لا تنفق بخمسه » فلا دلالة فيه على أن هذا الخمس له عليه السلام ولعله إنما قبضه ليصرفه على أهله لأنه أعرف بمواضعه ولذا أعطاه إياه حيث وجده أهلاً له . انتهى .

و يظهر من شيخنا الشهيد في البيان التردد في المسألة حيث قال : ظاهر الأصحاب أن مصرف هذا الخمس أهل الخمس وفي الرواية (٣) « تصدق بخمس مالك لان الله رضى من الاموال بالخمس » وهذه تؤذن بأنه في مصرف الصدقات لان الصدقة الواجبة محرمة على مستحق الخمس . انتهى .

أقول : أما ما ذكره في الوافي - من أنه لا دلالة في الخبرين وكذلك الذي قبلهما على أن مصرف الخمس المذكور هو المصرف المذكور في آية الخمس - ففيه ان الاخبار المتقدمة في المعدن والكنز والغوص والارباح كلها من هذا القبيل لم يتعرض في شيء منها لبيان المصرف وإنما دلت على ما دلت عليه هذه الاخبار من أن فيه الخمس فالإيراد بهذا الوجه من ما لا وجه له . نعم ما ذكره من دلالة ظاهر رواية السكوني على خلاف ما ذكره جيد كما أشار اليه شيخنا الشهيد ايضاً .

وأما تأويله قول امير المؤمنين عليه السلام (٤) « لا تنفق بخمسه » فلا يخفى أنه خلاف الظاهر ، اذ الظاهر من طلبه له هو كونه له ومختصاً به كغيره من افراد الانحاس ، ولا ينافي ذلك رده على صاحبه لانه من قبيل رد الصادق عليه السلام على مسمع بن عبد الملك خمس ما حمل اليه من الغوص كما تقدم (٥) المؤذن بالتحليل ، وسيأتي في أخبار

(١) ص ٣٦٤ (٢) و (٤) في رسالة الفقيه المتقدمة ص ٣٦٣

(٣) المتقدمة ص ٣٦٤ عن السكوني (٥) ص ٣٥٨ و ٣٥٩

— ٣٦٨ — (هل يجب تخميس مال الناصب حينما وجد ؟) ج ١٢

التحليل في محله ان شاء الله تعالى فيكون هذا الخبر من جملتها ، ويؤيد قوله رحمته في صحيحة على بن مهزيار المتقدمة في عدم ما يجب فيه الخمس من الغنائم والفوائد قال : « ومثله مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب ، إلا ان ما ذكره يصلح وجه تأويل للجمع بينه وبين خبر السكوني ولعله الارجح . واما ما تضمنته صحيحة على بن مهزيار فهو مخالف لما دلت عليه الاخبار الكثيرة من التصديق بما هذا شأنه عن صاحبه لا انه يؤخذ منذ الخمس ويحل الباقي له ، وهذا من جملة المخالفات التي اوجبت التوقف في هذا الخبر . إلا ان الظاهر من رواية الخصال التي قدمناها (١) حيث عد الحلال المختلط بالحرام في جملة ما يجب فيه الخمس بالمعنى المعروف انه كذلك وظهورها في هذا المعنى أمر لا ينكر ، وبه تبقى المسألة في قالب الإشكال .

واما ما يفهم من كلام المحدث المذكور - ومثله شيخنا الشهيد على تقدير كون هذا الخمس صدقة من انه يحرم على بني هاشم لانه صدقة واجبة - ففيه ان المفهوم من الاخبار كما قدمنا بيانه ان المحرم عليهم من الصدقة واجبة كانت أو مستحبة إنما هو الزكاة خاصة وبذلك صرح جملة من أصحابنا كما سلف بيانه .

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال والاحتياط بعد اخراج هذا الخمس دفعه لفقراء السادة للخروج به عن العهدة على الاحتمالين ، واما ما ذكره الفاضلان المتقدمان فقد عرفت ما فيه .

تتمية

روى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « خذ مال الناصب حينما وجدته وادفع اليها الخمس ، ورواه بسند آخر عن معلى بن خنيس عن ابي عبدالله عليه السلام مثله (٢) .

ويقرب منه ايضاً ما رواه في الموثق عن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٣)

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخمس

(٣) الوسائل الباب ١٠ من ما يجب فيه الخمس

دانه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل؟ قال لا إلا أن لا يقدر على شيء ولا يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلة فإن فعل فصار في يده شيء فليبحث بخمسه إلى أهل البيت عليهم السلام .

وهذه الأخبار صريحة كما ترى في وجوب الخمس في هذا الموضع وإن مصرفه مصرف الخمس الذي في الآية مع أن أحداً من الأصحاب لم يتعرض لذكر هذا الحكم في هذا الباب في ما أعلم . وربما أشعرت هذه الأخبار بأن الخمس مشاع في أموالهم حيث أنهم لا يرون وجوب أدائه إلى أصحابه فكل من اغتال شيئاً من أموالهم أو وصل الخمس إلى أهله وملكه الباقي .

ومن ما يدل على وجوب الخمس هنا أيضاً ما تقدم في صحيحة علي بن مهزيار (١) من قوله عليه السلام : « ومثل عدو يصطلم فيؤخذ ماله ... ومن ضرب ما صار إلى موالي من أموال الخرمية الفسقة فقد علمت أن أموالاً عظيماً صارت إلى قوم من موالي فن كان عنده شيء من ذلك فليوصل إلى وكيل ... الحديث ، والاصطلام بمعنى الاستئصال قال في الوافي : والخرمية بالخاء المعجمة والراء المهملة أصحاب التناسخ والاباحة .

الفصل الثاني

في قسمة الخمس وما يتبعها

والسلام في هذا الفصل يقع في مطالب : الأول - في كيفية القسمة والكلام فيه يقع في مقامين : أحدهما - في أنه هل يقسم أسداساً أو أخماساً؟ المشهور الأول وهو سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القرنين وهي للنبي ﷺ وبعده للإمام عليه السلام القائم مقامه والثلاثة الآخر لليتامى والمساكين وابن السبيل ، وحكى المحقق والعلامة عن بعض الأصحاب قولاً بأنه يقسم خمسة أقسام : سهم الله ﷻ لسوله ﷺ

— ٣٧٠ — (هل يقسم الخمس أسداساً أو أخماساً ؟) ج ١٢

وسهم ذى القربى لهم والثلاثة الباقية لليتامى والمساكين وابن السبيل ، وإلى هذا القول ذهب أكثر العامة ونقله في المعتمد عن أبي حنيفة والشافعي (١) .
حجة القول الاول ظاهر الآية وهو قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شئ^{*} فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » (٢) قالوا : فان اللام للملك أو الاختصاص والعطف بالواو يقتضى التشريك فيجب صرفه في الاصناف الستة .

والاخبار الدالة على ذلك ومنها - ما رواه الشيخ في الموثق عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن أحدهما (عليهم السلام) (٣) : « في قول الله عز وجل : واعلموا أنما غنمتم من شئ^{*} فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (٤) قال خمس الله للامام وخمس الرسول للامام وخمس ذى القربى لقربة الرسول ﷺ والامام ﷺ واليتامى يتامى الرسول ﷺ والمساكين منهم وأبناء السبيل منهم فلا يخرج منهم الى غيرهم » .

وما رواه في الصحيح عن احمد بن محمد قال حدثنا بعض أصحابنا . رفع الحديث (٥) قال : « الخمس من خمسة أشياء ... ثم ساق الخبر الى أن قال : فاما الخمس فيقسم على ستة أسهم : سهم لله وسهم للرسول وسهم لذوى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل ، فالذى لله فالرسول ﷺ فالرسول ﷺ فرسول الله أحق به فهو له خاصة ، والذى للرسول ﷺ هو لذى القربى والحجة في زمانه فالنصف له خاصة ، والنصف لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد ﷺ الذين لا تحل

(١) المغني ج ٦ ص ٤٠٦ والمحلى ج ٧ ص ٣٢٧ والاموال ص ٣٢٥ والبداية ج ١ ص ٣٧٧ والبدائع ج ٧ ص ١٢٤ وقد نقل فيه ذلك وفي البداية عن الشافعي كما في المتن إلا ان المنقول عن أبي حنيفة في البدائع اختصاص ذلك بحياة النبي ﷺ ، وأنه يقسم بعده ثلاثة أقسام ، وفي المحلى ج ٧ ص ٣٣٠ نقل عنه القسمة الى ثلاثة أقسام ايضاً .

(٢) و(٤) سورة الانفال الآية ٤٣

(٣) و(٥) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

لهم الصدقة ولا الزكاة عوضهم الله مكان ذلك بالخمس ، فهو يعطيهم على قدر كفايتهم فان فضل منهم شيء فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم آثمه لهم من عنده ، كما حاوله الفضل كذلك لزمه النقصان ... الحديث .

وما رواه ثقة الإسلام الكليني في الحسن بإبراهيم الذي هو صحيح عندي عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح (١) قال : « الخمس من خمسة أشياء : من الغنائم والغوص ومن الكنوز ومن الممادِن والملاحه ، يؤخذ من كل هذه الصنوف الخمس فيجعل لمن جعله الله تعالى له ، ويقسم الأربعة الأقسام بين من قاتل عليه وولى ذلك ، ويقسم بينهم الخمس على ستة أسهم : سهم لله وسهم لرسول الله ﷺ وسهم لذى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لاجتباء السبيل ، فسهم الله وسهم رسول الله ﷺ لأولى الأمر من بعد رسول الله ﷺ وراثه فله ثلاثة أسهم سهمان وراثه وسهم مقسوم له من الله فله نصف الخمس كلاً ، ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته فسهم لیتاماهم وسهم لمساکینهم وسهم لاجتباء سبيلهم يقسم بينهم على الكفاف والسعة ما يستغنون به في سنتهم فان فضل عنهم شيء فهو للوالى وان عجز او نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به ، وإنما صار عليه أن يؤمنهم لأن له ما فضل عنهم ... الحديث .

وقريب من ذلك أيضاً ما رواه الكليني في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا (٢) قال : « سئل عن قول الله تعالى : واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه ولرسول ولذی القربى والیتامى (٣) فقيل له فما كان لله فلن هو؟ فقال لرسول الله ﷺ وما كان لرسول الله فهو للامام ... الحديث .

وروى السيد المرتضى (رضى الله عنه) في رسالة المحكم والمتشابه من تفسير النعماني بإسناده عن علي (٤) قال : « الخمس يخرج من أربعة وجوه : من

(١) الوسائل الباب ١ و ٣ من قسمة الخمس

(٢) و (٤) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس (٣) سورة الانفال الآية ٤٣

- ٣٧٢ - (هل يقسم الخمس أسداساً أو أخماساً؟) ج ١٢

الغنائم التي يصيبها المسلمون من المشركين ومن المعادن ومن الكنوز ومن الغوص ، ويجزأ هذا الخمس على ستة اجزاء فيأخذ الامام منها سهم الله وسهم الرسول ﷺ وسهم ذى القربى ثم يقسم الثلاثة السهام الباقية بين يتامى آل محمد ﷺ ومساكينهم وابناء سبيلهم .

وروى الصدوق في المجالس والعيون بسنده عن الريان بن الصلت عن الرضا عليه السلام (١) في حديث طويل قال عليه السلام : « واما الثامنة فقول الله عز وجل : واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى (٢) فقرن سهم ذى القربى مع سهمه وسهم رسول الله ﷺ ... الى أن قال عليه السلام : فبدأ بنفسه ثم برسوله ثم بذى القربى فكل ما كان من الفء والغنيمة وغير ذلك من ما رضيه لنفسه فرضيه لهم ... الى أن قال واما قوله : « واليتامى والمساكين » فان اليتيم اذا انقطع يتمه خرج من الغنائم ولم يكن له فيها نصيب ، وكذلك المسكين اذا انقطعت مسكنته لم يكن له نصيب من الغنم ولا يحل له اخذه ، وسهم ذى القربى قائم الى يوم القيامة فيهم للفقير لانه لا أحد أغنى من الله ولا من رسول الله ﷺ فجعل لنفسه منها سهماً ولرسوله سهماً فارضيه لنفسه ولرسوله ﷺ رضيه لهم ... الحديث .

حجة القول بانه يقسم خمسة اقسام الآية الشريفة بالحمل على ان ذكر الله تعالى مع الرسول ﷺ انما هو لظهار تعظيمه واراد جميع ما ينسب اليه ويأمر به وينهى عنه فهو راجع الى الله تعالى كما تضمنته جملة من الآيات القرآنية ومنها قوله عز وجل : « والله ورسوله أحق ان يرضوه » (٣) « انما وليكم الله ورسوله » (٤) « واطيعوا الله ورسوله » (٥) الى غير ذلك من الآيات التي قرن فيها نفسه برسوله

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

(٢) سورة الانفال الآية ٤٣

(٣) سورة التوبة الآية ٦٤

(٤) سورة المائدة الآية ٦١

(٥) سورة الانفال الآية ٢

للحث على اتباع رسول الله ﷺ .

ويدل على هذا القول ما رواه الشيخ في الصحيح عن ربيع بن عبد الله عن
ابن عبد الله (١) قال : « كان رسول الله ﷺ إذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان
ذلك له ثم يقسم ما بقي خمسة أخماس ويأخذ خمسة ، ثم يقسم أربعة أخماس بين
الناس الذين قاتلوا عليه ، ثم قسم الخمس الذي أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله
عز وجل لنفسه ، ثم يقسم الأربعة الأخماس بين ذوى القربى واليتامى والمساكين
وابناء السبيل يعطى كل واحد منهم جميعاً ، وكذلك الامام يأخذ كما أخذ رسول الله ﷺ » .

أقول : اما ما ذكره في معنى الآية وان احتمل إلا انه خلاف ظاهر الآية
أولاً . وثانياً - ان الاخبار التي تقدمت دالة على تفسير الآية تأتي هذا المعنى .
واما الخبر المذكور فقد أجاب عنه الشيخ ومن تأخر عنه بكونه حكاية فعل
ولا عموم فيه ، ولعله ﷺ فعل ذلك ليتوفر على المستحقين . وفيه ان قوله :
« وكذلك الامام يأخذ كما أخذ رسول الله ﷺ » ينافي ذلك ، والأظهر عندي
حملة على التقية فان التقسيم الى خمسة أقسام مذهب جمهور العامة كما عرفت (٢) ولهم
في معنى الآية تأويلات (٣) منها ما قدمناه في حجة هذا القول ، ومنها ما ذكره
بعضهم من ان الافتتاح بذكر اسم الله تعالى على جهة التيمن والتبرك لأن الاشياء
كلها لله عز وجل ، ومنها ما ذكره بعض آخر وهو ان حق الخمس أن يكون
متقرباً به الى الله عز وجل لا غير وان قوله عز وجل : « وللرسول ولذى القربى ...
الى آخره » من قبيل التخصيص بعد التعميم تفضيلاً لهذه الوجوه على غيرها كقوله

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس (٢) التعليقة ١ ص ٣٧٠

(٣) البدائع ج ٧ ص ١٢٤ والاموال ص ٢٢٦ و٢٢٨ والبدایة ج ١ ص ٣٧٧

والمغنى ج ٦ ص ٤٠٦

— ٣٧٤ — (هل يختص سهم ذى القربى من الخمس بالامام ؟) ج ١٢

تعالى : « وملائكته ورسوله وجبريل وميكال ، (١) والى هذا المعنى ذهب القائلون منهم بأن خمس الغنيمة مفوض الى اجتهاد الامام ليصرفه في من شاء من هذه الاصناف وغيرهم ، وهو مذهب مالك (٢) .

وظاهر صاحب المدارك التوقف في هذا المقام حيث نقل الخلاف في المسألة وأدلة القولين ولم يرجح شيئاً في البين ، والظاهر ان السبب في ذلك ضعف الاخبار المتقدمة باصطلاحه مع اتفاق الاصحاب ظاهراً على العمل بها ، والرواية التي هي دليل القول الثاني وان كانت صحيحة لكنها لما كانت من ما عارضوا عنها وتأولوها لم يحسر على المخالفة في القول بها فاعرض النظر عن الترجيح في المسألة .

المقام الثاني - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) هو قسمة السهام الستة على المصارف الستة التي أحدها سهم ذى القربى ويختص به الامام عليه السلام وان له سهمين بالوراثة وهما سهم الله تعالى وسهم رسوله ﷺ وسهم بالأصالة وهو سهم ذى القربى ، ونقل السيد المرتضى (رضى الله عنه) عن بعض علمائنا ان سهم ذى القربى لا يختص بالامام عليه السلام بل هو لجميع قرابة الرسول ﷺ من بنى هاشم ، ولعله (قدس سره) أشار بذلك اليه الى ابن الجنبه فانه قال على ما نقل عنه في المختلف : وهو مقسوم على ستة اسهم : سهم الله إلى امره امام المسلمين وسهم رسول الله ﷺ لأولى الناس به رحماً وأقربهم اليه نسباً وسهم ذى القربى لاقارب رسول الله ﷺ من بنى هاشم وبنى المطلب بن عبد مناف ان كانوا من بلدان أهل العدل .

ويدل على الأول مرسله ابن بكير ومرسله احمد بن محمد ومرسله حماد بن عيسى التي قدمنها في أول الاخبار المتقدمة (٣) وكذلك ما نقلناه عن رسالة المحكم

(١) سورة البقرة الآية ١٩٠

(٢) البداية ج ١ ص ٣٧٧ و ٣٧٨ والحلى ج ٧ ص ٣٢٩ و ٣٣٠ والمفاتيح ج ٦

(٣) ص ٣٧٠ و ٣٧١

ص ٤٠٦

ج ١٢ (هل يختص سهم ذى القربى من الجنس بالامام؟) - ٣٧٥ -

والمتشابه ، ونحوه ايضا ما نقلناه عن كتاب المجالس والعيون .

واما ما استدل به فى المعتبر على ذلك - من ظاهر الآية باعتبار ان قوله : « ذى القربى » لفظ مفرد فلا يتناول اكثر من الواحد فيصرف الى الامام عليه السلام لأن القول بان المراد واحد مع انه غير الامام منفي بالاجماع . ثم قال : (لا يقال) أراد الجنس كما قال : « وابن السبيل » (لانا نقول) تزيل اللفظ الموضوع للواحد على الجنس مجاز وحقيقته ارادة الواحد فلا يعدل عن الحقيقة ، وليس كذلك قوله « وابن السبيل » لأن ارادة الواحد هنا اخلال بمعنى اللفظ اذ ليس هناك واحد متعين يمكن حمل اللفظ عليه .

فقد أورد عليه ان لفظ « ذى القربى » صالح للجنس وغيره بل المتبادر منه فى هذا المقام الجنس كما فى قوله تعالى : « وآت ذا القربى حقه » (١) و« ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى » (٢) وغير ذلك من الايات الكثيرة فيجب الحمل عليه الى ان يثبت المقتضى للعدول عنه .

اقول : والأظهر هو الرجوع فى الاستدلال الى الروايات وكذا فى الاستدلال بالآية الى ما ورد من تفسيرها فى الأخبار ، فان الروايات قد فسرت « ذى القربى » هنا بالامام عليه السلام كما تقدم فالحمل على الجنس حينئذ - كما ذكره المجيب من انه يجب الحمل عليه الى ان يثبت المقتضى للعدول عنه - خروج عن ظاهر تلك الأخبار ورد لها بمجرد الاعتبار .

واستدلوا على الثانى بظاهر الآية بناء على ما تقدم فى الجواب عن استدلال صاحب المعتبر بالآية . وفيه ما عرفت .

واستدل ايضا على ذلك بصحيفة ربرى المتقدمة (٣) لقوله فيها : « ثم يقسم الأربعة الأخماس بين ذوى القربى واليتامى والمساكين وابناء السبيل » .

(١) سورة بنى اسرائيل الآية ٢٩

(٢) سورة النحل الآية ٩٣ (٣) ص ٣٧٣

— ٣٧٦ — (هل يختص سهم ذى القربى من الخمس بالامام ؟) ج ١٢

والجواب عن ذلك ما عرفت من حمل الصحيحة المذكورة على التقية ، ولا ريب ان العامة لا يثبتون الامام حصة بخصوصه وإنما يفسرون « ذى القربى ، بجميع قرابته » (١) وبه يظهر ضعف ما جنح اليه في المدارك من التعلق في الاستدلال على هذا القول بالدليلين المذكورين .

واستدل على ذلك ايضاً برواية ذكرها بن مالك الجعفي (٢) « انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (٣) فقال : اما خمس الله عز وجل فللرسول عليه السلام يضعه في سبيل الله واما خمس الرسول فلأقاربه وخمس ذوى القربى فهم اقرباؤه عليه السلام واليتامى يتامى أهل بيته فجعل هذه الاربعة الأسهم فيهم ، واما المساكين وأبناء السبيل فقد عرفت أنا لا نأكل الصدقة ولا تحمل لنا فهي للمساكين وأبناء السبيل » .

اقول : أنت خير بما عليه هذه الرواية بعد ضعف السند من ضعف الدلالة ، فان جل ما اشتملت عليه من الأحكام خلاف ما قدمناه من الأخبار وانفقت عليه كلمة علمائنا الأعلام :

فإنها - جعل سهم الله عز وجل للرسول عليه السلام بان يصرفه في سبيل الله الذي هو الجهاد أو ما هو أعم من أبواب البر ، وهو خلاف ما عليه الأصحاب ودلت عليه جملة الأخبار من انه له عليه السلام يفعل به ما يشاء .

ومنها - الحكم بان خمس الرسول لأقاربه فانه ان اريد حال الحياة فلا قائل به ولا دليل عليه بل الاجماع والاخبار على خلافه ، وان اريد بعد موته فلا قائل به ايضاً منا مع دلالة الأخبار ايضاً على خلافه لدلالاتها على كونه للامام عليه السلام . وابن الجنييد وان خالف في سهم ذى القربى إلا انه لم يخالف في سهم الرسول (صلى الله عليه وسلم)

(١) البداية ج ١ ص ٣٧٧ والمجلى ج ٧ ص ٣٢٧ والمغنى ج ٦ ص ٤١٠ الى ٤١٢

(٢) الوسائل الباب ١ من قسمه الخمس (٣) سورة الانفال الآية ٤٣

ج ١٢ ﴿ هل يختص سهم ذى القربى من الخمس بالامام ؟ ﴾ - ٣٧٧ -

عليه وآله (والظاهر من قوله في عبارته المتقدمة « وسهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) لاولى الناس به رحماً وأقربهم اليه نسباً ، انه أراد بذلك الامام عليه السلام كما يشير اليه المقابلة بسهم ذى القربى وانه لأقاربه (صلى الله عليه وآله) من بنى هاشم ومنها - جعل سهم ذى القربى لجميع أقربائه (صلى الله عليه وآله) فانه وان قال به ابن الجنييد ودل عليه هذا الخبر إلا انه خلاف ما اتفقت عليه كلية أصحابنا ووردت به جملة اخبارنا وانما هو قول مخالفينا (١) .

وبذلك يظهر ان الرواية المذكورة لا تصلح للاستدلال وحملها على التقية ظاهر فان جميع ما تضمنته من المخالفات لمذهبننا إنما ينطبق على مذهب العامة (٢) .

واما قوله في تنمة الخبر « واما المساكين وابناء السبيل فقد عرفت انا لاناكل الصدقة ... الى آخره ، فيحتمل أن يكون المعنى فيه الاستدراك لما ورد في آية الزكاة من دخول المساكين وابناء السبيل فيها فر بما يتوهم عمومها للهاشميين ايضاً فاراد (عليه السلام) دفع هذا الوهم بانهم وان دخلوا في عموم اللفظين المذكورين لسكن قد عرفت ان الزكاة محرمة علينا أهل البيت فلا تدخل مساكيننا وابناء سبيلنا فيها فلا بد لهم من حصة من الخمس عوض الزكاة التي حرمت عليهم ومن أجل ذلك فرض لهم في هذه الآية حصة من الخمس ، وحيث أن فقوله : « فهي للمساكين وابناء السبيل ، إما راجع الى الصدقة ، وحيث أن فالمراد بالمساكين وابناء السبيل من ذكر في آية الزكاة وحاصل المعنى ما قدمناه ، واما راجع الى الحصة التي من الخمس بقريظة المقام وان لم تكن مذكورة في اللفظ ، وحيث أن فالمراد بالمساكين وابناء السبيل من الهاشميين ، ومرجع الاحتمالين الى ما قدمناه .

وبما قررناه في المسألتين المذكورتين يظهر ان القول المشهور في كل منهما هو

(١) ارجع الى التعليقة ١ ص ٣٧٦

(٢) ارجع الى الاستدراكات في آخر الكتاب

المؤيد المنصور وان توقف صاحب المدارك - بل ميسله الى خلاف ذلك كما يعطيه تقويته لدليل القول المخالف - من ما لا وجه له .

وقال في المدارك : واعلم ان الآية الشريفة (١) إنما تضمنت ذكر مصرف الغنائم خاصة إلا ان الاصحاب قاطعون بتساوي الأنواع في المصرف ، واستدل عليه في المعتبر بان ذلك غنيمة فيدخل تحت عموم الآية . ويتوجه عليه ما سبق . وربما لاح من بعض الروايات اختصاص خمس الارباح بالامام (عليه السلام) ومقتضى رواية احمد بن محمد المتقدمة (٢) ان الخمس من الأنواع الخمسة يقسم على الستة الأسهم اسكنها ضعيفة بالارسال والمسألة قوية الاشكال . والله تعالى أعلم بحقيقة الحال . انتهى .

أقول : لا اشكال بحمد الملك المتعال عند من وفقه الله تعالى الى العمل باخبار الآل (عليهم صلوات ذى الجلال) وذلك (أولاً) فان ما ذكره في المعتبر من حمل الغنيمة في الآية على المعنى الأعم حق لا ريب فيه كما دلت عليه الاخبار وقد تقدمت . و (ثانياً) فان رواية احمد بن محمد التي ذكرها ومثلها رسالة حماد ايضاً قد تضمنت ان الخمس من هذه الأنواع الخمسة يقسم على الاصناف التي في الآية ومثلها ما قدمنا نقله عن رسالة المحكم والمتشابه . واما طعنه في هذه الاخبار بضعف الاسناد ففيه انه في غير موضع من ما تقدم قد عمل بالاخبار الضعيفة التي اتفق الاصحاب على القول بها وجعل اتفاق الاصحاب جابراً لضعفها كما بيناه في شرحنا على الكتاب في غير موضع ، ولكنه (قدس سره) ليس له رابطة يقف عليها . وايضاً فان رسالة حماد قد اشتملت على أحكام عديدة استند اليها الاصحاب وعملوا بها ولا راد لها . وبالجملة فان اشكاله (قدس سره) ضعيف وتوقفه سخييف كما لا يخفى على من نظر بعين الانصاف .

(١) وهي قوله تعالى « واعلموا انما غنمتم ... » سورة الانفال الآية ٣٤

(٢) ص ٣٧٠

ج ١٢ (هل يجب الاستيعاب في كل طائفة - هل يجب الاستيعاب للطوائف؟) - ٣٧٩ -

مسائل

الاولى - المعروف من مذهب الاصحاب انه لا يجب استيعاب كل طائفة من الطوائف الثلاث بل لو اقتصر من كل طائفة على واحد جاز .

قالوا : والوجه فيه ان المراد من اليتامى والمساكين في الآية الشريفة الجنس كابن السبيل كما في آية الزكاة لا العموم ، اما لتعذر الاستيعاب أو لأن الخطاب للجميع بمعنى ان الجميع يجب عليهم الدفع الى جميع المساكين بان يعطى كل بعض بعضاً .

ويدل عليه ايضاً ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) (١) قال : « سئل عن قول الله عز وجل : واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى (٢) فقيل له فما كان لله فلن هو ؟ فقال لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وما كان لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فهو للامام (عليه السلام) . فقيل له افرأيت ان كان صنف من الاصناف اكثر وصنف اقل ما يصنع به ؟ قال ذاك الى الامام ارايت رسول الله (صلى الله عليه وآله) كيف يصنع اليس انما كان يعطى على ما يرى ؟ كذلك الامام ، .

وقال شيخنا الشهيد في الدروس بعد أن تنظر في اعتبار تعميم الاصناف : اما الأشخاص فيعم الحاضر ولا يجوز النقل الى بلد آخر إلا مع عدم المستحق . ومقتضى هذا الكلام وجوب التعميم في الحاضرين ، ورده من تأخر عنه بالبعد وسياق في المسألة الثانية ما فيه مزيد بيان لهذه المسألة .

الثانية - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) جواز تخصيص النصف الذي للطوائف الثلاث بواحدة منها ، وظاهر الشيخ في المبسوط المنع حيث قال : والخمس اذا أخذه الامام ينبغي أن يقسمه ستة اقسام : سهم لله وسهم لرسوله (صلى الله عليه وآله) وسهم لذى القربى ، فهذه الثلاثة اقسام للامام القائم مقام النبي

(١) الوسائل الباب ٢ من قسمة الخمس (٢) سورة الانفال الآية ٤٣

— ٣٨٠ — (هل يجب في الخمس الاستيعاب للطوائف الثلاث؟) ج ١٢

(صلى الله عليه وآله) يصرفه في ما شاء من نفقته ونفقة عياله وما يلزمه من تحمل الأثقال ومؤن غيره ، وسهم ليتامى آل محمد (صلى الله عليه وآله) وسهم لمساكينهم وسهم لابناء بيبيهم وليس لغيرهم من سائر الأصناف شئ على حال ، وعلى الامام أن يقسم هذه السهام بينهم على قدر كفايتهم ومؤنتهم في السنة على الاقتصاد ، ولا يخص فريقاً منهم بذلك دون فريق بل يعطى جميعهم على ما ذكرناه من قدر كفايتهم ويسوى بين الذكر والاثني ، فان فضل شئ كان له خاصة وان نقص كان عليه أن يتم من حصته خاصة . انتهى . ونقل عن ابى الصلاح انه قال : يلزم من وجب عليه الخمس اخراج شطره للامام عليه السلام والشطر الآخر للمساكين واليتامى وابناء السبيل لسكل صنف ثلث الشطر . وظاهره مثل كلام الشيخ في وجوب التشريك وعدم جواز تخصيص طائفة بذلك .

واستدل للقول المشهور بصحيفة احمد بن محمد بن ابى نصر المتقدمة (١) حيث قال فيها : « ذاك الى الامام أريت رسول الله (صلى الله عليه وآله) كيف يصنع أليس إنما كان يعطى على ما يرى ؟ كذلك الامام عليه السلام » .

وأجاب في المدارك بأنه يمكن المناقشة في الرواية بالطعن في السند باشتماله على ابني فضال وهما فطحيان مع انها غير صريحة في جواز التخصيص .

وفيه ان المناقشة بالطعن في السند إنما تتجه بناء على نقله الرواية من التهذيب (٢) فانه كما ذكره ، واما على رواية الكليني لها في الكافي (٣) فانها صحيحة لأنه رواها فيه عن العدة عن احمد بن محمد عن احمد بن محمد بن ابى نصر . واما الدلالة فسيأتى الكلام فيها في المقام ان شاء الله تعالى .

واستدل للشيخ بظاهر الآية فان اللام للملك أو الاختصاص والعطف بالواو يقتضى التشريك في الحكم . واجيب عن ذلك بانها مسوقة لبيان المصروف كما في آية

(٢) ج ١ ص ٣٨٥

(١) ص ٣٧٩

(٣) الاصول ج ١ ص ٥٤٤

ج ١٢ (هل يجب في الخمس الاستيعاب للطوائف الثلاث ؟) - ٣٨١ -

الزكاة فلا تدل على وجوب البسط .

أقول : والتحقيق في هذا المقام أن يقال لا ريب أن عبارة الشيخ في المبسوط راجعة في المعنى إلى روايتي أحمد بن محمد ومحمد بن عيسى المتقدمين (١) بل هي نقل لهما بن زيادة موضحة لاجمالهما ، ونحوهما في ذلك أيضاً الرواية التي نقلناها عن رسالة المحكم والمنشأه للسيد المرتضى (رضي الله عنه) وحينئذ يقع التعارض بين الروايات المذكورة وبين صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر المذكورة ، إلا أن صحيحة ابن أبي نصر ليس فيها من الصراحة ما في روايتي أحمد بن محمد ومحمد بن عيسى ، والظاهر من معناها هو أنه لما كان ظاهر الآية البسط على الطوائف الثلاث أثلاً سألها السائل أنه لو كانت طائفة من هذه الطوائف الثلاث كثيرة متعددة والطائفة الأخرى واحداً أو اثنين فهل الواجب أن يدفع إلى إحداهما كما يدفع إلى الأخرى ويساوى بينهما كما هو الظاهر من الآية ؟ أجاب عليه السلام بأن ذلك إلى الإمام وما يراه كما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقسم بما يراه من المساواة أن رأى المصلحة فيها أو العدم والزيادة والنقص بما يراه من الوجوه المرجحة . وحملها على ما هو أعم - من أنه يجوز أن يخص بذلك السهم الذي للطوائف الثلاث واحداً من طائفتها كما هو المدعى في المسألة الأولى أو طائفة من الطوائف الثلاث كما هو المدعى في المسألة الثانية - بعيد غاية البعد عن ظاهرها بالتقريب الذي ذكرناه ، فالاستناد إليها في ذلك مشكل غاية الاشكال والخروج عن ظاهر الأخبار التي أشرنا إليها مع صراحه بعضها وظاهرية بعضها مشكل .

وأما ما ذكره في الجواب عن احتجاج الشيخ بالآية - من أنها مسوقة لبيان المصروف كما في آية الزكاة - فقيه أن ما ذكره الشيخ في بيان الاستدلال بالآية هو الظاهر الذي لا ينكر ، والحمل على ما ذكره خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بدليل ، والقياس على آية الزكاة ممنوع بأنه قد قام الدليل ثمة من خارج على عدم

٣٨٢ - (هل يعطى بنو المطلب من الخمس - كيف يقسم الامام بين الطوائف؟) ج ١٢

البسط وبه خصت الآية ولولاه لكان القول بالبسط جيداً ، والدليل هنا غير موجود بل ظاهر الروايات التي ذكرناها موافق لظاهر الآية . وايضاً لو تم ما ذكرناه من أن الآية إنما سيقنت لبيان المصرف كما في آية الزكاة للزم جواز صرف الخمس كله الى أحد الأصناف الستة ولا قائل به بالسكينة لأنهم لا يختلفون في أن النصف للامام عليه السلام وبذلك يظهر لك ضعف القول المشهور في كلتا المسألتين وقوة ما قابله مضاعفاً الى موافقته للاحتياط كما لا يخفى .

الثالثة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) أن بنى المطلب لا يعطون من الخمس شيئاً ، وقال الشيخ المفيد في الرسالة الغرية أنهم يعطون واختاره ابن الجنيد على ما نقله في المختلف ، وما ذكره الشيخ المفيد هنا مبني على ما تقدم في كتاب الزكاة من تحريم الزكاة على المطلب استناداً الى وثيقة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (١) أنه قال : « لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلبى الى صدقة ان الله جعل لهم في كتابه ما فيه سمعتهم ، ولا ريب انها دالة على تحريم الزكاة واستحقاق الخمس . إلا انه قد تقدم الجواب عنها وان المراد بالمطلبى إنما هو المنسوب الى عبد المطلب بالنسبة الى الجزء الاخير من المركب كما هو القاعدة عندهم .

ثم انه من ما يدل هنا على الاختصاص بالهاشمي قوله عليه السلام في صحيحة حماد ابن عيسى عن بعض أصحابه عن العبد الصالح عليه السلام (٢) قال : « ومن كانت امه من بنى هاشم وأبوه من سائر قريش فان الصدقة تحل له وليس له من الخمس شيء » ، وقال فيها ايضاً « وهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابة النبي (صلى الله عليه وآله) وهم بنو عبد المطلب انفسهم الذكر والانثى منهم ليس فيهم من أهل بيوتات قريش ولا من العرب احد ... الحديث » .

الرابعة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) أن الامام عليه السلام يقسم النصف الذي يخص الطوائف الثلاث عليهم على قدر الكفاية مقتصدراً فان فضل

(١) الوسائل الباب ٣٣ من المستحقين للزكاة

(٢) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

ج ١٢ (كيف يقسم الامام بين الطوائف سهامهم؟) — ٣٨٣ —

كان له وان اعوز كان عليه أن يتمه من نصيبه ، وغالف في هذا الحكم ابن ادریس فقال لا يجوز له أن يأخذ فاضل نصيبهم ولا يجب عليه اكمال ما نقص لهم .

ويدل على القول المشهور ما قدمناه من مرسلتي أحمد بن محمد ومحمد بن عيسى

احتج ابن ادریس بوجوه ثلاثة : الأول - ان مستحق الاصناف يختص بهم ولا يجوز التسلط على مستحقهم من غير اذنهم لقوله عليه السلام (١) « لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه » الثاني - ان الله سبحانه جعل للامام قسطاً وللباقين قسطاً فلو أخذ الفاضل وأتم الناقص لم يبق للتقدير فائدة . الثالث - ان الذين يجب الانفاق عليهم محصورون وایس هؤلاء من الجملة فلو أوجبنا عليه إتمام ما يحتاجون اليه لزدنا في من يجب عليهم الانفاق فريقاً لم يقم عليه دلالة .

وأجاب المحقق في المعتبر عن هذه الوجوه باجوبة اعترضه فيها صاحب المدارك ومن تبعه من أراد الوقوف عليها فليرجع اليها ثمة .

والتحقيق في الجواب الذي لا يداخله الشك ولا الارتياب أن يقال ان ما ذكره ابن ادریس جيد بناء على أصله الغير الاصيل وقواعده المخالفة لما عليه الاخبار والعلماء جيلاً بعد جيل ، واما من تمسك بالاخبار المعتضدة بعمل الاصحاب في جملة الأعصار والأدوار فلا يخفى عليه ان المفهوم منها هو انه حال وجود الامام عليه السلام ينبغي إيفاء مجموع الخس اليه وجوباً أو استحباباً ، واما ان الواجب عليه فيه ماذا فنحن غير مكلفين بالبحث عنه بل ربما اشعر الكلام في ذلك بنوع من سوء الأدب في حقه عليه السلام فانه المرجع في جميع الأحكام والأعراف في كل حلال وحرام إلا ان المفهوم من أخبارهم (عليهم السلام) انه ربما عمل فيه بعد وصوله اليه بما

(١) الوسائل الباب ٣ من الانفال رقم ٦ والباب ١ من الغصب عن صاحب الزمان (ع)

« لا يحل لاحد ان يتصرف في مال غيره بغير اذنه » وفي مستدرک الوسائل الباب ١ من الغصب « لا يحل مال المسلم إلا عن طيب نفس منه » وفي نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٦٨ « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه » .

— ٢٨٤ — (كيف يقسم الامام بين الطوائف سهامهم؟) ج ١٢

دلت عليه روايتا حماد بن عيسى واحمد بن محمد من القسمه وأخذ الزائد واتمام الناقص كما صرح به الأصحاب ، وربما أباح صاحب الخمس به كلاكاً ستأتيك الأخبار به إن شاء الله تعالى مكشوفة القناع ، ولا بعد في جواز التصرف له حسبما أراد وما رآه من المصلحة في العباد فان الأرض وما فيها كله له عليه السلام كما ستأتيك ان شاء الله تعالى الأخبار به في المقام (١) وقد تقدمت (٢) رواية أبي خالد السكاكيلي الدالة على ان للامام عليه السلام أن يعطى ما في بيت المال لرجل واحد وأنه لا يفعل إلا بأمر الله عز وجل .

وبالجملة فانه متى ثبت عنه بالأخبار المتفق عليها بين الأصحاب فعل من الأفعال وجب قبوله وحمله على انه الحق الوارد من الملك المتعال ، وما يترآى من مخالفة ذلك لظاهر القرآن كما هو أقوى ، مستند للخصم في هذا المكان ففيه انهم قد اتفقوا على تخصيص أحكام القرآن في غير مقام بالأخبار الثابتة عنهم (عليهم السلام) وبذلك يظهر لك ان القول المشهور ليس على إطلاقه كما يدعونه من أن مصرف الخمس دائماً على هذه الكيفية بل ربما وقع كذلك وربما لم يقع .

قال المحقق في المعتبر هنا - ونعم ما قال في الجواب عن الطعن في الروايتين المشاز اليهما بضعف الاسناد - ما صورته : والذي ينبغي العمل به اتباع ما نقله الأصحاب وافق به الفضلاء ولم يعلم من باقي العلماء رد لما ذكر من كون الامام (عليه السلام) يأخذ ما فضل ويتم ما اعوز ، وإذا سلم النقل من المعارض ومن المنكر لم يقدح ارسال الرواية الموافقة لفتواهم ، فانا نعلم مذهب أبي حنيفة والشافعي وان كان الناقل عنه واحداً ، وربما لم يعلم الناقل عنه بلا فصل وان علمنا نقل المتأخرين له ، وليس كل ما اسند عن مجهول لا يعلم نسبته الى صاحب المقالة ، ولو قال انسان لا أعلم مذهب أبي هاشم في الكلام ولا مذهب الشافعي في الفقه لانه لم ينقل مسنداً

(١) اصول الكافي ج ١ ص ٤٠٧

(٢) ص ٣٥٧ و ٣٥٨

ج ١٢ (هل يعتبر في اليتيم الفقر لاعطائه من الخس ؟) - ٣٨٥ -

كان متجاهلا ، وكذا مذهب أهل البيت (عليهم السلام) ينسب اليهم بحكاية بعض شيعتهم سواء ارسل أو اسند اذا لم ينقل عنهم ما يعارضه ولا رده الفضلاء منهم . انتهى . و مرجعه الى جبر الاخبار الضعيفة السند باتفاق الاصحاب على العمل بها ، وهو عند التأمل الصادق حق لا ريب فيه ولكن الاعتماد حيثئذ إنما هو على اتفاق الاصحاب على الحكم المذكور ، ولا شك ان مذهب كل امام وصاحب مقالة إنما يعلم بنقل اتباعه ومقلديه وشيعته المشهورين بمتابعته والاخذ عنه والاعتماد عليه كما أشار اليه في المعبر من أصحاب المذاهب الأربعة ونحوهم ، إلا ان جعل هذه المسألة من قبيل ذلك لا يخلو من اشكال .

وبالجملة فالرجوع الى ما حققناه أولا فانه هو المفهوم من الاخبار التي عليها الاعتماد في الايراد والاصدار .

الخامسة - الظاهر انه لا خلاف في ان ابن السبيل هنا كما تقدم في كتاب الزكاة لا يشترط فيه الفقر بل المعتبر حاجته في بلد التسليم وان كان غنياً في بلده ، إنما الخلاف في اليتيم وهو الذي لا أب له فقيل باعتبار الفقر فيه والظاهر انه هو المشهور ، واحتجوا عليه بان الخس جبر ومساعدة فيختص به أهل الحاجة كالزكاة . ولأن الطفل لو كان له أب ذو مال لم يستحق شيئاً فاذا كان له مال كان أولى بالحرمان اذ وجود المال له انفع من وجود الأب . وقيل بعدم اعتبار الفقر وهو قول الشيخ في المبسوط وابن ادریس ثم كما بعموم الآية ، وبانه لو اعتبر الفقر فيه لم يكن قسماً برأسه .

أقول : والظاهر هو القول المشهور لا لما ذكر من التحليل فانه وان كان من حيث الاعتبار لا يخلو من قوة إلا انه لا يصلح لتأسيس حكم شرعي بل لظاهر صحيحة حماد بن عيسى عن بعض أصحابه المتقدمة حيث قال في آخرها (١) « وليس في مال الخس زكاة لان فقراء الناس جعل ارزاقهم في أموال الناس على ثمانية أسهم فلم يبق منهم أحد ، وجعل لفقراء قرابة الرسول (صلى الله عليه وآله) نصف

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخس

— ٣٨٦ — (هل يعطى الطوائف الثلاث الخمس اذا لم ينتسبوا الى عبدالمطلب؟) ج ١٢

الخمس فاغنائهم به عن صدقات الناس (١) فلم يبق فقير من فقراء الناس ولم يبق فقير من فقراء قرابة رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا وقد استغنى فلا فقير ، ولذلك لم يكن على مال النبي (صلى الله عليه وآله) والوالى زكاة لأنه لم يبق فقير محتاج ... الحديث .

وما ذكروه من ما قدمنا نقله عنهم يصلح توجيهاً للنص بل هو عين معنى النص المذكور إلا انه من حيث عدم الإسناد الى الامام لا يصلح أن يكون مستنداً في الأحكام .

وأما ما ذكر في حجة القول الثانى - من أنه لو اعتبر الفقر فيه لم يكن قسماً برأسه - ففيه انه يمكن أن يكون جعله قسماً برأسه مع اندراجها في المساكين لمزيد التأكيد مثل الأمر بالمحافظة على الصلوات والصلاة الوسطى (٢) مع اندراجها في الصلوات المذكورة قبلها .

المادسة - الظاهر انه لا خلاف في أنه لا يجوز نقل الخمس مع وجود المستحق ، والكلام هنا جار على ما تقدم في نقل الزكاة بلا إشكال لأن الجميع من باب واحد فلا حاجة الى التطويل بالتفصيل ، وقد تقدم تحقيق الكلام في المقام في كتاب الزكاة .

السابعة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه يعتبر في الطوائف الثلاث اعنى يتامى والمساكين وابن السبيل الانتساب الى عبدالمطلب جد النبي ﷺ . وعليه تدل الأخبار المتكاثرة ، ومنها - ما تقدم في أول الفصل من المراسيل الثلاث المتقدمة وكذا الرواية المنقولة من رسالة المحكم والمتشابه (٣) .

ومثل ذلك أيضاً ما رواه في التهذيب (٤) بسنده عن سليم بن قيس الهلالي

(١) « صدقات النبي (ص) وولى الامر »

(٢) في قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » سورة البقرة الآية ٢٤٠

(٣) ص ٣٧٠ و ٣٧١

(٤) ج ١ ص ٣٨٥ وفي الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس رقم ٤

ج ١٢ (هل يعطى الطوائف الثلاث الخمس اذا لم ينتسبوا الى عبد المطلب؟) - ٣٨٧ -

عن امير المؤمنين عليه السلام قال : « سمعته يقول كلاماً كثيراً ثم قال : واعطهم من ذلك كله سهم ذى القربى الذين قال الله تعالى : « ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان » (١) نحن والله عنى بذى القربى وهم الذين قرنهم الله بنفسه وبنبيه فقال (٢) « فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » منا خاصة ولم يجعل لنا فى سهم الصدقة نصيباً أكرم الله نبيه واکرمنا ان يطعمنا أو ساخ أيدي الناس .

وما رواه الكليني عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام (٣) « فى قول الله عز وجل : واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى (٤) قال هم قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله والخمس لله وللرسول صلى الله عليه وآله ولنا .

ومنها - ما قدمنا نقله فى سابق هذه المسألة من عجز صحيحة حماد بن عيسى عن بعض أصحابه زيادة على ما فى صدرها الذى قدمناه ثمة (٥) .

فان هذه الاخبار قد اُشتركت فى الدلالة صريحاً على ان الخمس لا يخرج منه شئ الى غير الامام عليه السلام والطوائف الثلاث المنتسبين اليهم (عليهم السلام) .
ونقل عن ابن الجنيد انه قال : واما سهام اليتامى والمساكين وابن السبيل وهى نصف الخمس فلاهل هذه الصفات من ذوى القربى وغيرهم من المسلمين اذا استغنى عنها ذوى القربى ولا يخرج من ذوى القربى ما وجد فيهم محتاج اليها الى غيرهم ومواليهم عتاقة اخرى بها من غيرهم . انتهى .

قال فى المدارك بعد نقل ذلك الى قوله : « اذا استغنى عنها ذوى القربى ، ما صورته : والظاهر ان هذا القيد على سبيل الافضلية عنده لا التعيين . ثم قال : ويدل على ما ذكره اطلاق الآية الشريفة وصحيحة ربى المتقدمة (٦) وغيرها من الاخبار والعلامة فى المختلف نقل عن ابن الجنيد انه احتج بالعموم ثم قال : والجواب

(١) و(٢) و(٤) سورة الانفال الآية ١٣ (٣) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

(٦) تقدمت ص ٣٧٣

(٥) ٣٧٩ ٣٨٥

— ٣٨٨ — (هل يعطى الطوائف الثلاث الجنس اذا لم ينتسبوا الى عبد المطلب ؟) ج ١٢

ان العام هنا مخصوص بالإجماع بالإيمان فيكون مخصوصاً بالقرابة لما تقدم . قال في المدارك بعد نقل ذلك : وهو جيد لو كان النص المتضمن لذلك صالحاً للتقييد وكيف كان فلا خروج عن ما عليه الأصحاب .

أقول : العجب منه (قدس سره) في ميله الى هذه الأقوال الشاذة النادرة المخالفة للأخبار المتكاثرة واتفاق الأصحاب قديماً وحديثاً من ما ذكر هنا وما تقدم بمجرد هذه الخيالات الضعيفة والتوهمات السخيفة ، ولا ريب ان ما ذكره ابن الجنيد الجنيد هنا هو مذهب العامة (١) كما نقله في المعتبر حيث قال بعد نقل قول ابن الجنيد وانه قال انه يدخل معهم بنو المطلب ويشركهم غيرهم من أيتام المسلمين ومساكينهم وابناء سبيلهم لكن لا يصرف الى غير القرابة إلا بعد كفايتهم : ولم أعرف له موافقاً من الامامية ، واما شركة بنى المطلب فالخلاف فيهم كما مر في باب الزكاة ، واطبق الجمهور على عمومته في أيتام المسلمين ومساكينهم وابناء سبيلهم متمسكين باطلاق اللفظ وعمومه . انتهى .

واما ما ادعاه من عموم الآية فهو مخصوص بالأخبار التي ذكرناها ، وهل يحسر ذو دين وديانة على رد هذه الأخبار المستفيضة في الاصول المتكررة في غير كتاب وطرحها بمجرد ضعف اسنادها بهذا الإصطلاح الذي هو الى الفساد كما عرفت هنا أقرب من الصلاح حتى انها لا تصلح بذلك الى تخصيص الآية كما زعمه وتوهمه ؟ ما هذه الاخرافات باردة وتمحلات شاردة .

واما ما ادعاه من دلالة صحيحة ربعية المتقدمة وغيرها من الأخبار فهو من أعجب العجائب عند ذوى البصائر والأبصار ، وأى دلالة في صحيحة ربعية أو غيرها على إعطاء الجنس لغير بنى هاشم ؟ وغاية ما تدل عليه صحيحة ربعية المذكورة هو اطلاق اليتامى والمساكين وابن السبيل حيث قال فيها : « ثم يقسم الأربعة الأخماس بين ذوى القربى واليتامى والمساكين وابناء السبيل ، ولا ريب ان هذا الإطلاق

(١) المحلى ج ٧ ص ٣٧٧ والمغنى ج ٦ ص ٤١٣ وثمار السبيل ص ٢٩٤

يجب تقييده بالأخبار المتقدمة ، ولكنه (قدس سره) لتصلبه في هذا الاصطلاح جمد على اطلاق هذه الرواية والغى تلك الأخبار المتكاثرة لعدم صحة سند شئ منها ثم العجب منه مع ذلك في قوله اخيراً : إلا انه لا خروج عن ما عليه الأصحاب وهل هو إلا مجرد تقليد لهم في هذا الباب ؟ ولا يخفى ما في هذا الكلام من الاضطراب الناشئ عن التصلب في هذا الاصطلاح وإلا فجميع الأصحاب من أصحاب هذا الاصطلاح وغيرهم لم يخالف في هذه المسألة سوى ابن الجنيد الذي طعن عليه الأصحاب بموافقته العامة في جملة من فتاواه ومنها هذا الموضع .

وبالجملة فالمسألة أظهر من أن تحتاج الى تطويل زيادة على ما ذكرناه .

الثامنة - قد صرح جمع من الأصحاب (رضوان الله عليهم) باشتراط الايمان في المستحق فلا يعطى غير المؤمن ، وتردد المحقق في الشرائع نظراً الى اطلاق الآية والى ان الخمس عوض عن الزكاة والزكاة مشروطة بالايمان اتفاقاً نصاً وفتوى . وفي المعتبر جزم بالاشتراط واستدل عليه بان غير المؤمن محاد لله بكفره فلا يفعل معه ما يؤذن بالموادة . قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وهذا الدليل مخالف لما هو المعمود من مذهبه . انتهى . وهو كذلك فان مذهبه الحكم باسلام المخالفين ووجوب اجراء أحكام الاسلام عليهم بل له غلو ومبالغة في ذلك فكيف حكم هنا بكفرهم ؟ قال المحقق الشيخ علي (قدس سره) ومن المعجائب هاشمي مخالف يرى رأى بنى امية فيشترط الايمان لا محالة . وظاهر صاحب الذخيرة التردد في ذلك تبعاً للمحقق ، وهو الظاهر من صاحب المدارك وان لم يصرح به حيث انه اقتصر على نقل القولين وبيان وجه التردد ولم يحكم بشئ في البين . والأصح الإشتراط وان قلنا باسلام المخالف كما ذهبوا اليه لقوله عليه السلام في رواية حماد بن عيسى (١) : وإنما جعل الله هذا الخمس خاصة لهم دون مساكين الناس وابناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وكرامة

— ٣٩٠ — (هل يستحق الجنس من انتساب الى هاشم بالام ؟) ج ١٢

من الله لهم عن أوساخ الناس فجعل لهم خاصية من عنده ما يغنيهم به عن أن يصيروهم في موضع الذل والمسكنة ... الحديث ، دل على ان الجنس من الله عز وجل كرامة لذريته ~~عليه السلام~~ وتنزيه ولا ريب ان المخالف ليس أهلاً لذلك بالاتفاق فلا يجوز اعطاؤه . هذا مع ان الحق عندنا في المسألة هو كفره وشركه وانه شر من اليهودي والنصراني كما حققناه في موضعه اللائق به .

المطلب الثاني - في بيان حكم من انتسب الى هاشم بالام دون الأب ، المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه يعتبر في الطوائف الثلاث انتسابهم الى هاشم بالابوة فلو انتسبوا بالام لم يعطوا من الجنس شيئاً وإنما يعطون من الزكاة ، وذهب السيد المرتضى (رضى الله عنه) الى انه يكفي في الاستحقاق الانتساب بالام ويكون الحكم فيه حكم المنتسب بالأب من غير فرق ، ومنشأ هذا الخلاف ان أولاد البنات أولاد حقيقة أو مجازاً فالمرتضى ومن تبعه على الاول والمشهور الثاني والأصحاب لم ينقلوا الخلاف هنا إلا عن السيد (رضى الله عنه) وابن حمزة مع ان شيخنا الشهيد الثاني في شرح المسالك في بحث ميراث أولاد الأولاد نقله عن المرتضى وابن ادریس ومعين الدين المصري ، ونقله في بحث الوقف على الأولاد عن الشيخ المفيد والقاضي وابن ادریس ، ونقل بعض افاضل العجم في رسالة له صنفها في هذه المسألة واختار فيها مذهب السيد هذا القول ايضاً عن القطب الراوندى والفضل بن شاذان ، ونقله المقداد في كتاب الميراث من كتابه كنز العرفان عن الراوندى والشيخ المحقق الشيخ أحمد بن المتوج البحراني الذي كثيراً ما يعبر عنه بالمعاصر ، ونقله في الرسالة المشار اليها ايضاً عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح والشيخ الطوسي في الخلاف وابن الجنيد وابن زهرة في الغنية ، ونقل عن المحقق المولى أحمد الاردبيلي الميل اليه ايضاً ، وهو مختار المحقق المدقق المولى العامد مير محمد باقر الداماد وله في المسألة رسالة جيدة قد وقفت عليها ، واختاره ايضاً المحقق المولى محمد صالح المازندراني في شرح الاصول والسيد المحدث السيد

ج ١٢ (هل يستحق الخمس من انتسب الى هاشم بالام ؟) - ٣٩١ -

نعمة الله الجزائرى وشيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحرانى ، وسياتي نقل كلامهم فى المقام .

وأنت خبير بان جملة من هؤلاء المذكورين وان لم يصرحوا فى مسألة الخمس بما نقلناه عن السيد المرتضى (رضى الله عنه) إلا انهم فى مسائل الميراث والوقف ونحوها لما صرحوا بان ولد البنت ولد حقيقة اقتضى ذلك اجراء حكم الولد الحقيقى عليه فى جميع الأحكام التى من جملتها جواز أخذ الخمس وتحريم أخذ الزكاة ومسائل الميراث والوقوف ونحوها ، لأن مبنى ذلك كله على كون المنتسب بالام ابناً حقيقياً فكل من حكم بكونه ابناً حقيقياً يلزمه أن يجرى عليه هذه الأحكام ، بل الخلاف المنقول هنا عن السيد إنما بنوا فيه على ما ذكره فى مسائل الميراث والوقوف ونحوها من حكمه بان ابن البنت ابن حقيقة كما سيأتى ذكره .

ولا بأس بنقل بعض عباراتهم المشار اليها فى المقام ، قال شيخنا الشهيد الثانى (أعلى الله رتبته) فى كتاب الميراث من المسالك فى مسألة أولاد الأولاد هل يقومون مقام آبائهم فى الميراث فكل نصيب من يتقرب به أو يقتسمون اقتسام أولاد الصلب والابن له ؟ بعد نسبة القول الأول للأكثر : وقال المرتضى وتبعه جماعة : منهم - معين الدين المصرى وابن ادریس ان أولاد الأولاد يقتسمون تقاسم الأولاد من غير اعتبار من تقربوا به ، ومستندهم انهم اولاد حقيقة فيدخلون فى عموم « يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين » (١) ويدل على كونهم أولاداً وإن انتسبوا الى الانثى تحريم حلالهم بقوله تعالى « وحلائل أبنائكم » (٢) وتحريم بنات الابن والبنت بقوله تعالى « وبناتكم » (٣) وحل رؤية زينتهن لآباء أولادهن مطلقاً بقوله « أو أبنائكم » (٤) وحلها لأولاد أولاد بعولتهن مطلقاً

(١) سورة النساء الآية ١٣

(٢) و (٣) سورة النساء الآية ٢٨

(٤) سورة النور الآية ٣٢

٣٩٢ - (هل يستحق الجنس من انتسب الى هاشم بالام ؟) ج ١٢

بقوله : « أو أبناء بعولتهم » ، (١) والإجماع على ان أولاد الابن وأولاد البنت
 بن عن ما زاد عن السدسين والزوج الى الربع والزوجة الى الثمن ،
 ن سماه الله ولداً في حجب الأبوين والزوجين هو
 أولادكم ، (٢) الى أن قال (قدس سره) :
 د قام ايضاً على ان أولاد البنات ليسوا أولاداً
 وصحة السلب الذي هو علامة المجاز ... الى آخره
 عن ابن ادریس في هذه المسألة : وقال ابن ادریس
 بنسب ، سبب ينسب الى ابن البنت يعطى نصيب البنت وبنت الابن تعطى نصيب
 الابن ، وذهب آخرون من أصحابنا الى خلاف ذلك وقالوا ابن البنت ولد ذكر
 حقيقة فتمطيه نصيب الولد الذكر دون نصيب امه وبنت الابن بنت حقيقة فتمطيه
 نصيب البنت دون نصيب الابن الذي هو أبوها .

قال : واختاره السيد المرتضى واستدل على صحته بما لا يمكن المنصف
 دفعه من الأدلة القاهرة واللائحة والبراهين الواضحة ، قال (رضى الله عنه) (علم ...
 ثم ساق كلام المرتضى وهو كلام طويل يتضمن البحث والاستدلال مع المخالفين
 له في هذه المسألة والزاهم بوجوه ذكرها .

ومن جملة كلامه (قدس سره) في هذا المقام (فان قيل) فما دليلكم على صحة
 ما ذهبتم اليه من توريث أولاد الأولاد والقسمة للذكر مثل حظ الانثيين ؟ (قلنا)
 دليلنا قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين » ، (٣) ولا خلاف
 بين أصحابنا في أن ولد البنين وولد البنات وان سفلوا تقع عليهم هذه التسمية
 وتتناولهم على سبيل الحقيقة ، ولهذا حججوا الأبوين الى السدسين بولد الولد وان
 هبط الزوج من النصف الى الربع والزوجة الى الثمن ، فمن سماه الله تعالى ولداً في
 حجب الأبوين وحجب الزوجين يجب أن يكون هو الذي سماه في قوله تعالى :

(١) سورة النور الآية ٣٢ (٢) و(٣) سورة النساء الآية ١٣

ج ١٢ { هل يستحق الجنس من انتسب الى هاشم بالام ؟ } - ٣٩٣ -

« يوصيكم الله في أولادكم ، (١) فكيف يحالف بين حكم الأولاد ويعطى بعضهم للذكر مثل حظ الانثيين والبعض الآخر نصيب آبائهم الذي يختلف ويزيد وينقص ويقتضى تارة تفضيل الانثى على الذكر والقليل على الكثير وتارة المساواة بين الذكر والانثى ؟ وعلى أى شئ يعول في الرجوع عن ظاهر كتابه تعالى ؟ فاما مخالفونا فانهم لا يوافقونا في تسمية ولد البنت بانه ولد على الحقيقة وفيهم من وافق على ذلك ، ووافق جميعهم على ان ولد الولد وان هبط يسمى ولداً على الحقيقة (٢) ... الى أن قال : ومن ما يدل على ان ولد البنين والبنات يقع عليهم اسم الولد قوله تعالى : « حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ، (٣) وبالاجماع ان بظاهر هذه الآية حرمت بنات أولادنا ، ولهذا لما قال الله تعالى : « واخوانكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت ، (٤) ذكرهن في المحرمات لأنهن لم يدخلن تحت اسم الاخوات ، ولما دخل بنات البنات تحت اسم البنات لم يحتج أن يقول : وبنات بناتكم . وهذه حجة قوية في ما قصدناه . وقوله تعالى : « وحلائل ابنائكم ، (٥) وقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن ... الى قوله : أو ابنائن أو أبناء يعولتن ، (٦) لا خلاف في عموم الحكم لجميع أولاد الأولاد من ذكور واثاث . ولأن الإجماع على تسمية الحسن والحسين (عليهما السلام) بانهما ابنا رسول الله ﷺ وانهما يفضلان بذلك ويمدحان ، ولا فضيلة ولا مدح في وصف بجار مستعار . ولم نزل العرب في الجاهلية تنسب الولد الى جده إما في موضع مدح أو ذم ولا يتناكرون ذلك ولا يحتشمون منه ، وقد كان يقال للمصادق عليه السلام ابدأ: أنت ابن الصديق لأن امه بنت القاسم بن محمد بن ابي بكر . ولا خلاف في أن عيسى عليه السلام من بنى آدم وولده وانما ينسب اليه بالامومة دون

(١) سورة النساء الآية ١٣

(٢) المفتى ج ٥ ص ٥٦٠ و٥٦١

(٣) و(٤) و(٥) سورة النساء الآية ٢٨

(٦) سورة النور الآية ٣٢

— ٣٩٤ — ﴿ هل يستحق الخمس من انتسب الى هاشم بالام ؟ ﴾ ج ١٢

الابوة (فان قيل) اسم الولد يجرى على ولد البنات مجازاً وليس كل شيء استعمال في غيره يكون حقيقة (قلنا) الظاهر من الاستعمال الحقيقة وعلى ما عي المجاز الدلالة ... الى ان قال العلامة في آخر كلام ابن ادریس : هذا كلام السيد المرتضى (رضى الله عنه) وهو الذى يقوى فى نفسى وافق به واعمل عليه لأن العدول الى ما سواه عدول الى غير دليل من كتاب ولا سنة مقطوع بها ولا اجماع منعقد ، بل ما ذهبنا اليه هو ظاهر الكتاب الحكيم ، والاجماع حاصل على ان ولد الولد ولد حقيقة . ولا يعدل عن هذه الأدلة القاطعة للاعذار إلا بادلة مثلها توجب العلم ، ولا يلتفت الى أخيار الأحاد فى هذا الباب التى لا توجب عنداً ولا عملاً ولا الى كثرة القائلين به والمودعية كتبهم وتصانيفهم لأن السكثرة لا دایل معها . والى ما اختاره السيد المرتضى واختارناه ذهب الحسن بن ابى عقيل فى كتاب التمسك وهذا الرجل من أجله أصحابنا وفقهائنا وكان شيخنا المفيد يكثر الثناء عليه . انتهى وقال فى المختلف فى كتاب الخمس بعد ذكر القول المشهور أولاً : وذهب السيد المرتضى الى ان ابن البنت ابن حقيقة ، ومن أوصى بمال لولد فاطمة (عليها السلام) دخل فيه أولاد بنينا وأولاد بناتها حقيقة ، وكذا لو وقف على ولده دخل فيه ولد البنت لدخول ولد البنت تحت الولد . والأقرب الاول ، لنا - انه إنما يصدق الانساب حقيقة اذا كان من جهة الاب عرفاً فلا يقال تيمى إلا لمن انتسب الى تيمى بالاب ولا حارثى إلا لمن انتسب الى حارث بالاب ، ويؤيده قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وما رواه حماد بن عيسى قال رواه لى بعض أصحابنا عن العبد الصالح ابى الحسن الاول (١) « ومن كانت امه من بنى هاشم وابوه من سائر قریش فان الصدقة تحل له وليس له من الخمس شيء لان الله يقول : ادعوهم لأبائهم » (٢)

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

(٢) سورة الاحزاب الآية ٦

ج ١٢ (هل يستحق الخمس من انتسب الى هاشم بالام ؟) - ٣٩٥ -

ولانه أحوط . احتج السيد المرتضى بان الأصل في الاطلاق الحقيقة وقد ثبت اطلاق الاسم في قوله عليه السلام (١) في الحسن والحسين (عليهما السلام) هذان ابناى امامان قاما أو قعدا ، والجواب المنع من اقتضاء الاطلاق الحقيقة مطلقاً بل اذا لم يعارض معارض . انتهى .

وقال الشيخ في الخلاف في باب الوقف : مسألة - إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده دخل أولاد البنات فيه ويشتركون فيه مع أولاد البنين الذكر والاثني فيه سواء كلهم وبه قال الشافعي ، وقال أصحاب أبي حنيفة لا يدخل أولاد البنات فيه (٢) ... الى أن قال : دليلنا اجماع المسلمين على أن عيسى بن مريم عليه السلام من ولد آدم وهو ولد ابنته لانه ولد من غير أب . وايضاً دعا رسول الله عليه السلام الحسن عليه السلام ابناً وهو ابن بنته وقال : « لا تزرعوا ابني ، أى لا تقطعوا عليه بوله وكان قد بال في حجره فهموا بأخذه فقال لهم ذلك (٣) فاما استشهادهم بقول الشاعر :

« بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الاباعد ،

فانه مخالف لقول النبي عليه السلام واجماع الامة والمعقول فوجب رده . وقال في كتاب الميراث مثله واستدل بما استدل به هنا . انتهى . ولهذا انه لم ينقل عنه موافقة القول المشهور إلا في النهاية والمبسوط وإلا فهو في الخلاف قد وافق قول السيد كما عرفت .

وقال الشيخ المفيد في كتاب الوقف من المقنعة : واذا وقف على العلوية

(١) قال المجلسي في البحار ج ١٠ ص ٧٨ في مقام الاستدلال على امامتها د ع ، : ويستدل بالخبر المشهور انه د ص ، قال : « ابناي هذان امامان قاما أو قعدا ، وفيه ج ٩ ص ١٤٠ في حديث « وانهما امامان قاما أو قعدا » وايضاً ج ٩ ص ١٥٠ في حديث « وابناء الحسن والحسين (ع) سبطاي من هذه الامة امامان قاما أو قعدا . »

(٢) في المغني ج ٥ ص ٥٦٠ و ٥٦١ نسب القول باله دم الى مالك ومحمد بن الحسن

والقول بالدخول الى الشافعي وابي يوسف .

(٣) الوسائل الباب ٨ من النجاسات

— ٣٩٦ — (الاستدلال بالآيات لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخامس) ج ١٢

كان لولد أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام وولد ولده من الذكور والاناث ، فان وقف على الطالبين كان علي ولد ابي طالب (رحمة الله عليه) وولد ولده من الذكور والاناث . وهو كما ترى مطابق لما نقل عنه آنفاً حيث انه أدخل المتقربين بالام في النسبة الى علي وابي طالب (عليهما السلام) والمخالفون من أصحابنا في المسألة ينكرون دخول المتقرب بالام في النسبة كما سمعته من كلام العلامة .

وقال الفضل بن شاذان - علي ما نقله عنه في الكافي (١) في باب الميراث بعد أن نقل عن العامة القول ببنة ابن البنت في جميع الأحكام إلا في الميراث - ما حاصله : انهم إنما انكروا ذلك في باب الميراث اقتداءً بأسلافهم الذين أرادوا ابطال بنة الحسن والحسين (عليهما السلام) بسبب امهما والله المستعان . هذا مع ما قد نص الله عليه في كتابه بقوله عز وجل : « كلا هدينا ونوحاً هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وإيوب ... الى قوله : وعيسى والياس كل من الصالحين » (٢) لجعل عيسى من ذرية نوح ومن ذرية آدم وهو ابن بنته لانه لا أب لعيسى ، فكيف لا يكون ولد الابنة ولد الرجل بل لو أرادوا الإنصاف والحق . والله التوفيق . انتهى أقول : وقد ظهر لك من ما ذكرنا حجج القوانين وما أوردوه في البين .

والظاهر عندي هو مذهب السيد (قدس سره) لوجوه : الاول - الآيات القرآنية التي هي أقوى حجة وأظهر محجة الواردة في باب النكاح وباب الميراث ، فانها متفقة في صدق الولد شرعاً على ولد البنت والابن وصدق الأب على الجد منها ، ولذلك ترتب عليه الأحكام الشرعية في البابين المذكورين ، والأحكام الشرعية لا ترتب إلا على المعنى الحقيقي لللفظ دون المجازي المستعار الذي قد يعتبر وقد لا يعتبر .

وما أنا أتو عليك شطراً من تلك الآيات الواردة في هذا المجال لتحيط

(١) الفروع ج ٢ ص ٢٦٠

(٢) سورة الانعام الآية ٨٥ و ٨٦

ج ١٢ (الاستدلال بالآيات لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) - ٣٩٧ -

خبرنا بان ما ذهبنا اليه لا يعتريه غشاوة الاشكال وان كان قد تقدم في كلام السيد ما يشير الى بعض ذلك :

فمن ذلك قوله عز وجل : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » (١) فانه لا خلاف في انه بهذه الآية يحرم على ابن البنت زوجة جده من الام لكونه اباً له بمقتضى الآية ، فهي تدل على ان اب الام اب حقيقة إذ لو لا ذلك لما اقتضت تحريم زوجة جده عليه ، فيكون ولد البنت ولداً حقيقة للتضاييف .

ومن ذلك قوله عز وجل في تعداد المحرمات « وحلائل ابنائكم » (٢) فانه لا خلاف في انه بهذه الآية يحرم نكاح الرجل لزوجته ابن ابنته لصدق الابنة عليه المذكورة . ومنه قوله تعالى في تعداد المحرمات . ايضاً « وبناتكم » (٣) فانه بهذه الآية حرمت بنت البنت على جدها .

ومنه ايضاً في تعداد من يحل نظره الى الزينة قوله سبحانه : « أو أبناؤهم » (٤) فانه بهذه الآية يحل لابن البنت النظر الى زينة جدته لانه بل زوجة جده بقوله « أو أبناء بعولتهم » (٥) .

ومنه في الميراث في حجب الزوجين عن السهم الاعلى وحجب الابوين عن ما زاد على السدس قوله عز وجل : « فان كان له ولد فلكم الربع ... فان كان لكم ولد فلمن الثمن » (٦) « ولا بويه لـكل واحد منهما السدس ما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث » (٧) فان الولد في جميع هذه المواضع شامل باطلاقه لولد البنت ، والاحكام المذكورة مرتبة عليه بلا خلاف كما ترتبت على ولد الصلب بلا واسطة .

(١) سورة النساء الآية ٢٢

(٢) و (٣) سورة النساء الآية ٢٨

(٤) و (٥) سورة النور الآية ٣٢

(٦) سورة النساء الآية ١٤ و ١٥

(٧) سورة النساء الآية ١٣

— ٢٩٨ — (الاستدلال بالأخبار لاستحقاق المنسب إلى هاشم بالام الخمس) ج ١٢

ومن الظاهر البين انه لولا صدق الاطلاق حقيقة لما جاز ترتيب الأحكام الشرعية المذكورة في جملة هذه الآيات ونحوها عليه .

واما ما أجاب به في المسالك في كتاب الوقف وفي كتاب الميراث من ان دخول أولاد الأولاد بدليل من خارج لا من حيث الاطلاق فهو مردود بان الروايات قد فسرت الآيات المذكورة بذلك وانه قد اريد بها هذا المعنى ، ومنها - الروايات الآتية في المقام حيث استدل الأئمة (عليهم السلام) بالآيات على هذا المعنى وفسروها به لا ان هذا المعنى إنما استفيد من أخبار خارجة أو من الإجماع كما ادعاه . وايضاً فان الأصحاب قد استدلوا على الأحكام المذكورة باطلاق هذه الآيات كما لا يخفى على من راجع كتبهم فلو لا ان أولاد الأولاد مطلقاً داخلون في الإطلاق ومستفادون منه لما صح هذا الاستدلال الذي أورده (عليهم السلام) ولا الذي ذكره الأصحاب . وبذلك يظهر ان جوابه (قدس سره) شعري لا يعتمد عليه وقشري لا يلتفت اليه .

الثاني - الأخبار الظاهرة المنار الساطعة الأنوار : ومنها - ما رواه ثقة الاسلام الكليني (عطر الله مرقده) في كتاب روضة الكافي (١) والنقطة الجليل على بن ابراهيم في تفسيره (٢) بسنديهما الى ابى الجارود قال : قال ابو جعفر عليه السلام يا أبا الجارود ما يقولون لكم في الحسن والحسين (عليهم السلام) ؟ قلت ينكرون هلينا انهما ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله . قال فأي شيء احتججتكم عليهم ؟ قلت أحتججنا عليهم بقول الله عز وجل في عيسى بن مريم عليه السلام : ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين وزكريا ويحيى وعيسى (٣) فجعل عيسى بن مريم من ذرية نوح عليه السلام . قال عليه السلام : فأي شيء قالوا لكم ؟ قلت قالوا قد يكون ولد الابنة من الولد ولا يكون من الصلب . قال : فأي شيء احتججتكم

(١) ص ٣١٢ (٢) ص ١٩٦

(٣) سورة الانعام الآية ٨٥ و ٨٦

ج ١٢ (الاستدلال بالاخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) - ٣٩٩ -

عليهم ؟ قلت أحتججنا عليهم بقول الله تعالى لرسوله ﷺ : « فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم » (١) قال فأي شيء قالوا ؟ قلت قالوا قد يكون في كلام العرب أبناء رجل وآخر يقول : أبنائنا . قال فقال أبو جعفر عليه السلام يا أبا الجارود لا عطيتكما من كتاب الله عز وجل انهما من صلب رسول الله ﷺ لا يردھا إلا كافر . قلت : وأين ذلك جعلت فداك ؟ قال من حيث قال الله عز وجل « حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وأخوانكم ... الآية الى أن انتهی الى قوله تعالى : وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » (٢) عليهم يا أبا الجارود هل كان يحل لرسول الله ﷺ نكاح حليلتيهما ؟ فان قالوا نعم كذبوا ولجروا وان قالوا لا فهما أبناء لصلبه ، وزاد في رواية علي بن ابراهيم ، وما حرمتا عليه إلا للصلب ... الحديث .

ولا يخفى ما فيه من الصراحة في المطلوب والظهور والتشنيع الفضيع على من قال بالقول المشهور ومشاركته للعامة في رد كتاب الله المؤذن بالخروج عن الاسلام نعوذ بالله من زيغ الأفهام وطغيان الأفلام ، ولكن العذر لهم تجاوز الله عنا وعنهم واضح بعدم تتبع الأدلة والوقوف عليها من مظانها لتفرقها وعدم اجتماعها في باب معلوم .

وفي الخبر كما ترى دلالة واضحة على ان اطلاق الولد في الآيات المتقدمة على ابن البنت على جهة الحقيقة وانه ولد للصلب حقيقة وان كان بواسطة لا فرق بينه وبين الولد للصلب الذي هو متفق عليه بينهم .

ومنها - ما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) « انه قال لو لم تحرم على الناس أزواج النبي ﷺ لقول الله عز وجل : وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً (٤) »

(١) سورة آل عمران الآية ٥٥ (٢) سورة النساء الآية ٢٨

(٣) الوسائل الباب ٢ من ما يحرم بالمصاهرة

(٤) سورة الاحزاب الآية ٥٤

— ٤٠٠ — (الاستدلال بالاخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخنس) ج ١٢

حر من على الحسن والحسين (عليهما السلام) لقوله تعالى : ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (١) ولا يصلح للرجل أن ينكح امرأة جده ، والتقريب فيها ما تقدم عند ذكر الآية المشار اليها .

ومنها - مارواه الصدوق في عيون الاخبار (٢) والطبرسي (قدس سره) في كتاب الاحتجاج (٣) في حديث طويل عن السكاظم عليه السلام يتضمن ذكر ما جرى بينه وبين الخليفة هارون الرشيد لما ادخل عليه ، وموضع الحاجة منه انه قال له الرشيد : لم جوزتم للعامة والخاصة أن ينسبواكم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويقولون لكم يا بني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم بنو علي وإنما ينسب المرء الى أبيه وفاطمة إنما هي وعاء والنبي صلى الله عليه وآله وسلم جدكم من قبل أمكم ؟ فقال يا امير المؤمنين لو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نشر خطب اليك كريمتك هل كنت تجيبه ؟ فقال سبحانه الله ولم لا أجيبه بل أفخر على العرب والعجم وقرش بذلك . فقال لكنه لا يخطب الي ولا أزوجه . فقال ولم ؟ فقلت لأنه ولدني ولم يلدك . فقال أحسنت يا موسى ثم قال كيف قلتم انا ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنبي لم يعقب وإنما العقب للذكر لا للأنثى وأتم ولد لابنته ولا يكون لها عقب ؟ ... ثم ساق الخبر الى أن قال : فقلت أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم « ومن ذريته داود وسليمان وإيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين وذكر يا ويحيى وعيسى » (٤) من أبو عيسى يا امير المؤمنين ؟ فقال ليس لعيسى أب . فقلت إنما ألحقناه بذراري الأنبياء من طريق مريم وكذلك ألحقنا بذراري النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبل أمنا فاطمة . ازيدك يا امير المؤمنين ؟ قال هات فقال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم « فن حاجك فيه ... الآية » (٥) ولم يدع أحد انه أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت الكساء عند المباينة للتصاري إلا على بن ابى طالب وفاطمة والحسن والحسين

(١) سورة النساء الآية ٢٧

(٢) ج ١ ص ٨٣ الطبع الحديث (٣) ص ١٩٩

(٤) سورة الانعام الآية ٨٥ و ٨٦ (٥) سورة آل عمران الآية ٥٥

ج ١٢ (الاستدلال بالأخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخامس) - ٤٠١ -

(عليهم السلام) فالأبناء هم الحسن والحسين والنساء هي فاطمة ودها أنفنا ، إشارة الى على بن ابي طالب (١) ... الحديث .

ومنها - ما رواه الشيخ المفيد (قدس سره) في كتاب الاختصاص (٢) في حديث طويل عن الكاظم (عليه السلام) مع الرشيد أيضاً قال فيه : « واني أريد أن أسألك عن مسألة فإن اجبتني أعلم أنك قد صدقتني وخليت عنك ووصلتك ولم اصدق ما قيل فيك . فقلت ما كان عليه عندي اجبتك فيه . فقال لم لا تنهون شيعتكم عن قولهم لكم يا ابن رسول الله (عليه السلام) وأنتم ولد علي وفاطمة إنما هي وعاء والولد ينسب الى الأب لا الى الأم ؟ فقلت ان رأى امير المؤمنين أن يعفني عن هذه المسألة فعل فقال لست أفعل أو تجيب . فقلت فانا في أمانك أن لا يصيبني من آفة السلطان شيء فقال لك الامان . فقلت اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم « ووهبنا له اسمحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحاً هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين وذكر يا ويحيى وعيسى » (٣) فن ابر عيسى ؟ فقال ليس له أب إنما خلق من كلام الله (عز وجل) وروح القدس . فقلت إنما الحق عيسى بذراري الانبياء من قبل مريم والحقنا بذراري الانبياء من قبل فاطمة لا من قبل علي . فقال أحسنت يا موسى زدني من مثله . فقلت اجتمعت الامة برها وفاجرها ان حديث النجراتي حين دعاه النبي (عليه السلام) الى المباحلة لم يكن في الكساء إلا النبي (عليه السلام) وعلي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام) فقال الله تبارك وتعالى : فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم (٤) فكان تأويله أبناءنا ، الحسن والحسين ونساءنا فاطمة ودها أنفنا ، علي بن ابي طالب (عليه السلام) . فقال أحسنت ... الحديث .

(١) ارجع الى الاستدراكات في آخر الكتاب (٢) ص ٥٥ و ٥٦

(٣) سورة الانعام الآية ٨٥ و ٨٦ (٤) سورة آل عمران الآية ٥٥

٤٠٢ - (الاستدلال بالاخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) ج ١٢

أقول : لا يخفى عليك ما في هذا الخبر والذي قبله من الدلالة الظاهرة على خلاف ما دلت عليه رسالة حماد المتقدمة دليلاً للقول المشهور ، فانه عليه السلام حكم في تلك الرسالة بان المرء إنما ينسب الى ابيه واستدل بقوله عز وجل : « ادعهم لأبائهم » (١) وفي هاتين الروايتين لما أورد عليه الرشيد ذلك الموجب لعدم جواز نسبتهم بالبنوة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتج عليه السلام في الرواية الأولى بعدم جواز نكاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كريمته الموجب لسكونه ابنه حقيقة كما تضمنته الآية المتقدمة ، وفي كلتا الروايتين بآية عيسى وآية المباشرة ، ولو كانت البنوة في هذه المواضع إنما هي على جهة المجاز فكيف تصلح هذه الآيات للاستدلال ؟ وكيف يسلم الخصم تلك الدعوى ؟ بل كيف يعترض الرشيد وغيره عليهم بتسمية الناس لهم أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجازاً وباب المجاز واسع ، فلو لا ان المخالفين عالمون بدعواهم (عليهم السلام) البنوة الحقيقية وان الناس إنما أرادوا بذلك كونهم أبناء حقيقة لما كان لهذا الاعتراض وجه بالكلية ، لما عرفت من أن المجاز لا مشاحة فيه ولا يوجب نفراً ولا يخلد ذكراً ، وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر تمام الظهور لمن سلمت عين بصيرته من الخلل والفتور ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

ومنها - ما رواه العياشي في تفسيره (٢) عن ابي عمرو الزبيرى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « قلت له ما الحجة في كتاب الله ان آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم هم أهل بيته ؟ قال قول الله تبارك وتعالى : ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران - وآل محمد - هكذا نزلت (٣) على العالمين ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم (٤) »

(١) سورة الاحزاب الآية ٦ (٢) ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠

(٣) الادلة العقلية والنقلية متوفرة على عدم وقوع أى تحريف بالمعنى المعروف في القرآن ، وما ورد من الأخبار من هذا القبيل ليس المراد منه النزول على وجه القرآنية راجع البيان ج ١ اسماحة الاستاذ آية الله الخوئي دام ظله ص ١٣٦ الى ١٨١ وقد برهن فيه على انه ليس من مذهب الشيعة القول بتحريف القرآن .

(٤) سورة آل عمران الآية ٣٢ و ٣٣

ج ١٢ (الاستدلال بالأخبار لاستحقاق المنتسب إلى هاشم بالأم الخس) - ٤٠٣ -

ولا يكون الذرية من القوم إلا نسلهم من أصلاهم . وقال : اعملوا آل داود شكراً وقليل من عبادى الشكور (١) وآل عمران وآل محمد .

ومنها - ما رواه الصدوق فى العيون (٢) والمجالس عن الرضا عليه السلام فى باب مجلس الرضا مع المأمون فى الفرق بين العترة والامة ، والحديث طويل قال عليه السلام فى جملة : « وأما العاشرة فقول الله عز وجل فى آية التحريم : « حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وأخواتكم ... الآية » (٣) فاخبرونى هل تصلح ابنتى أو ابنة ابنى أو ما تناسل من صلبى لرسول الله ﷺ أن يتزوجها لو كان حياً ؟ قالوا لا . قال فاخبرونى هل كانت ابنة أحدكم تصلح له أن يتزوجها لو كان حياً ؟ قالوا نعم . قال فى هذا بيان لأنى من آلهم ولستم من آلهم ولو كنتم من آلهم لحرم عليكم بناتكم كما حرم عليه بناتى لأنى من آلهم وأنتم من أمته ، فهذا فرق ما بين آلهم والامة لأن آلهم منه والامة إذا لم تكن من آلهم ليست منه ، فهذه العاشرة . وأما الحادية عشرة فقول الله عز وجل فى سورة المؤمن ... وساق الكلام الى أن قال عليه السلام : وكذلك خصصنا نحن إذكنا من آل رسول الله ﷺ بولادتنا منه ... الحديث .

ومنها - قوله فى الخبر المذكور (٤) حين ادعى الحاضرون أن آلهم الامة : « اخبرونى هل تحرم الصدقة على آلهم ؟ قالوا نعم . قال فتحرم على الامة ؟ قالوا لا . قال هذا فرق بين آلهم والامة ... الحديث .

والتقريب فيه أن كل من انتسب إليه ﷺ بامه فانه داخل فى آلهم لما ورد من تفسير آلهم بالذرية فى خبر وبين حرم على رسول الله ﷺ نسكاحه فى خبر آخر (٥) ومتى دخل فى آلهم حرمت عليه الصدقة بنص الخبر المذكور مع

(١) سورة سبأ الآية ١٣ والكلام فى التتمة كما تقدم فى التعليقة ٣ ص ٤٠٢

(٢) ج ١ ص ٢٣٩ الطبع الحديث وفى المجالس ص ٣١٨

(٣) سورة النساء الآية ٢٨

(٤) العيون ص ٢٢٩ والمجالس ص ٣١٣ (٥) راجع التعليقة ١ ص ٢٠٥

— ٤٠٤ — (الاستدلال بالأخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الحسن) ج ١٢

ان خبر حماد بن عيسى دل على حل الصدقة لمن انتسب الى هاشم بالام الموجب
لاخراجه من الآل والذرية .

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في ابواب الزيارات (١) بسنده عن
بعض أصحابنا قال : حضرت أبا الحسن الأول عليه السلام وهارون الخليفة وعيسى بن
جعفر وجعفر بن يحيى بالمدينة وقد جاءوا الى قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله)
فقال هارون لابى الحسن عليه السلام تقدم فابى فتقدم هارون فسلم وقام ناحية فقال عيسى بن
جعفر لابى الحسن عليه السلام تقدم فابى فتقدم عيسى فسلم ووقف مع هارون فقال
جعفر لابى الحسن عليه السلام تقدم فابى فتقدم جعفر فسلم ووقف مع هارون فتقدم
ابو الحسن عليه السلام وقال السلام عليك يا ابيه اسأل الله الذى اصطفاك واجتبأك وهداك
وهدى بك أن يصلى عليك . فقال هارون لعيسى سمعت ما قال ؟ قال : نعم . فقال
هارون أشهد أنه أبوه حقاً ، فانظر أيديك الله الى شهادة هارون بابوته (صلى الله
عليه وآله) له عليه السلام حقاً وأى مجال للحمل على المجاز فى ذلك ؟

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والصدوق في الفقيه والشيخ في كتابيه
بطرق عديدة ومتون متقاربة عن عائذ الاحمسي (٢) قال : دخلت على ابى عبد الله
عليه السلام وانا أريد أن أسأله عن صلاة الليل فقلت السلام عليك يا ابن رسول الله
(صلى الله عليه وآله) فقال : وعليك السلام أى والله انا لولده وما نحن بذوى
قربته ... الحديث .

اقول : انظر الى صراحة كلامه عليه السلام في المطلوب والمراد وقسمه على ذلك برب
العباد وانه ليس انتسابهم اليه (صلى الله عليه وآله) بمجرد القرابة كما يدعيه ذوو
العناد والفساد ومن تبعهم من أصحابنا عن حاد فى المسألة عن طريق السداد حيث
حملوا لفظ الابنية فى حقهم (عليهم السلام) على المجاز وهو ظاهرة بل صريحة كما ترى فى

(١) الفروع ج ١ ص ٣١٦ وفى الوسائل الباب ٦ من المزار

(٢) الفروع ج ١ ص ١٣٧ وفى الوسائل الباب ١٢ من اعداد الفرائض ونواظرها

ج ١٢ (الاستدلال بالأخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) - ٤٠٥ -

إرادة البنية الحقيقية لا مسرح للعدول عنها والجواز .
 وبجمل القول في هذه الأخبار ونحوها انها قد دلت على دعواهم (عليهم السلام) .
 البنية له (صلى الله عليه وآله) وافتخارهم بذلك وإن المخالفين انكروها عليهم ، وم
 (عليهم السلام) قد استدلوا على اثباتها بالآيات القرآنية كما مر ، ولولا ان المراد
 بالبنوة الحقيقية لما كان لما ذكر من هذه الامور وجه ، لان المجاز لا يوجب
 الافتخار ولا يصلح أن يكون محلا للبخاصة والجدال وطلب الأدلة وإيراد الآيات
 دليلا عليه بل هذه الأشياء إنما تترتب على المعنى الحقيقي كما أشرنا إليه آنفاً ، ولكن
 أصحابنا (رضوان الله عليهم) لم يعطوا المسألة حقها من التبع لأخبارها والتطلع في
 آثارها فوقعوا في ما وقعوا فيه .

الثالث - ان جملة الأخبار التي وقفت عليها بالنسبة الى مستحق الخمس هذا مرسل
 حماد المتقدمة إنما تضمنت التعبير عنهم بكونهم آل محمد (صلى الله عليه وآله) أو
 ذريته أو عترته أو ذوى قرابته أو أهل بيته أو نحو ذلك من الألفاظ التي لا تناكر
 في دخول المنتسب بالام اليه عليه السلام فيها ، فان معنى الآل على ما رواه الصدوق في
 معاني الأخبار (١) عن الصادق عليه السلام من حرم على محمد عليه السلام نكاحه ، وفي رواية
 أخرى (٢) فسرته بالذرية ، ولا ريب أيضاً في صدق الذرية على من انتسب بالام
 للآية الدالة على كون عيسى من ذرية نوح عليه السلام (٣) .

وحيث أن الأخبار عن مستحق الخمس في الأخبار إنما وقع بهذه الألفاظ
 التي لا إشكال في دخول المنتسب بالام اليه عليه السلام فيها فانه لا مجال لنزاع القوم في هذه
 المسألة باعتبار عدم صدق البنية على من انتسب الى هاشم بالام ، لأن علة النسبة
 الى هاشم لم نقف عليها إلا في المرسل المتقدمة حيث قال فيها (٤) : « وهؤلاء الذين

(١) ص ٩٣ و ٩٤ الطبع الحديث (٢) ص ٩٤ الطبع الحديث
 (٣) وهي قوله تعالى « ومن ذريته داود ... الى قوله تعالى وعيسى ، سورة الانعام
 (٤) الوسائل الباب ١ من قسمه الخمس الآيات ٨٥ و ٨٦ .

٤٠٦ - (الاستدلال بالاخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) ج ١٢

جعل الله لهم الخمس هم قرابة النبي ﷺ الذين ذكرهم الله تعالى فقال : « وانذر عشيرتلك الاقربين » (١) وهم بنو عبد المطلب انفسهم الذكر منهم والاثنى ... الى أن قال : ومن كانت امه من بني هاشم ... الى آخر ما تقدم ، وكذا ما في رواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلبى الى صدقة ان الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم ، والثاني لا صراحة فيه بل ولا ظاهرية في المنع من ما ندعيه ، لأن النسبة الى هاشم تصدق بكونه من الذرية وهي حاصلة بالانتساب بالام كما عرفت ، فلم يبق إلا المرسلة المتقدمة وموضع المناقاة فيها وهو الصريح في المناقاة إنما هو قوله « ومن كانت امه من بني هاشم وابوه من سائر قریش فان الصدقات تحمل له ... » ، وإلا فتفسيرهم بالقرابة وانهم بنو عبد المطلب لا صراحة فيه ولا ظهور بعد ما حققناه آنفاً ، فانا قد أثبتنا بالآيات القرآنية والروايات المتقدمة حصول البنوة بالام .

وتعلق الخصم بعدم صدق الابنية الحقيقية - وانه لا يقال تيمى ولا حارثى إلا إذا انتسب الى تيمم والى حارث بالآب والاستناد الى ذلك الشعر المنقول في مقابلة ما ذكرناه من المنقول - غير معقول عند ذوى الالهاب والعقول بل هو أوهن من بيت العنكبوت وانه لا وهرن البيوت لما شرحناه وأوضحناه في ذيل تلك الآيات والروايات .

ويريده ايضاحاً وبياناً دلالة جملة من الاخبار على صحة نسبتهم (عليهم السلام) بل جميع الذرية اليه (صلى الله عليه وآله) بان يقال محمدى كما يقال علوى .

ومن ذلك ما رواه في الكافي (٣) في باب ما نص الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) على الأئمة واحداً فواحداً بسند صحيح عن عبد الرحيم بن روح القصير عن

(١) سورة الشعراء الآية ٢١٥

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من المستحقين للزكاة

(٣) الأصول ج ١ ص ٢٨٨

ج ١٢ (الاستدلال بالاخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخامس) - ٤٠٧ -

ابى جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (١) ثم ساق الحديث الدال على اختصاص الامامة بهم (عليهم السلام) ... الى أن قال : فقلت له : هل لولد الحسن عليه السلام فيها نصيب ؟ فقال لا والله يا عبد الرحيم ما لمحمدى فيها نصيب غيرنا .

وما رواه الصدوق في كتاب معانى الاخبار (٢) عن حمزة ومحمد ابى حمران عن ابى عبدالله عليه السلام في حديث قال فيه بعد ذكر حمران لعقيدته في الامامة ما صورته : يا حمران مد المطر بينك وبين العالم - قلت يا سيدى وما المطر ؟ قال انتم تسمونه خيط البناء - فمن خالفك على هذا الامر فهو زنديق . فقلت وان كان علويًا فاطمياً ؟ فقال ابو عبدالله عليه السلام وان كان محمديًا علويًا فاطمياً ، وهما صريحان كما ترى في صحة النسبة اليه (صلى الله عليه وآله) بان كل من كان من ذريته وأبناء ابنته فهو محمدى . وبه يظهر ان ما ذكره من أنه لا تصح النسبة اليه إلا اذا انتسب بالآب كلام شعري لا تعويل عليه .

ومن ما يؤكد ذلك ما رواه في الكافي (٣) في حديث طويل في باب ما يفصل به بين دعوى الحق والمبطل في الامامة عن ابى جعفر عليه السلام وهو طويل قال في آخره : والله بيننا وبين من هتك سترنا وجحدنا حقنا وأفشى سرنا ونسبنا الى غير جدنا وقال فينا ما لم نقله في أنفسنا .

ومن ما يدل على صحة الانتساب بالام زيادة على ما قدمنا ما رواه العياشى في تفسيره (٤) والبرقي في المحاسن (٥) عن بشير الدهان عن ابى عبدالله (عليه السلام) قال : والله لقد نسب الله عيسى بن مريم في القرآن الى ابراهيم من قبل النساء ، ثم تلا : ومن ذريته داود وسليمان ... الى آخر الآيتين (٦) وذكر عيسى (عليه السلام) .

(١) سورة الاحزاب الآية ٧ (٢) ص ٢١٤ الطبع الحديث

(٣) الاصول ج ١ ص ٣٥٦ و ٣٥٧ (٤) ج ١ ص ٣٦٧

(٥) ج ١ ص ١٥٦ (٦) سورة الانعام الآية ٨٥ و ٨٦

— ٤٠٨ — (دفع ما يعارض استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الحسن) ج ١٢

وأما ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في قرينة المجاز - من صحة السلب في قول القائل : هذا ليس ابني بل ابن بنتي أو ابن ابني - فردود بأنه غير مسلم على إطلاقه فانا لا نسلم سلب الولدية حقيقة ، إذ حاصل المعنى بقرينة الاضراب ان مراد القائل المذكور انه ليس بولدى بلا واسطة بل ولدى بالواسطة ، فالمنتفى حينئذ إنما هو كونه ولده من غير واسطة والولد الحقيقي عندنا أعم منها ، ولو قال ذلك القائل ليس بولدى من غير الاتيان بالاضراب منعنا صحة السلب .

وبالجملة فانه لم يبق هنا شئ ينافي ما حققناه إلا قوله في الرسالة المذكورة : ومن كانت امه من بني هاشم ... ، ولو انا نجرى على قواعدهم في هذا الإصطلاح لكان لنا أن نقول انه لا ريب ان هذه الرواية ضعيفة السند لا تقوم بمعارضة ما ذكرناه من الآيات والأخبار التي فيها الصحيح وغيره ، والجمع بين الأخبار إنما يصار اليه مع التكافؤ سنداً وقوة وإلا فتراهم يطرحون المرجوح من البين .

واما على ما هو المختار عندنا من صحة جميع الأخبار فالجواب عن ذلك انه لا ريب ان مقتضى القواعد المقررة عن أصحاب العصمة (عليهم السلام) انه مع اختلاف الأخبار يجب عرضها على القرآن والأخذ بما وافقه ورعى ما خالفه (١) وكذا ورد أيضاً العرض على مذهب العامة والأخذ بما خالفه وطرح ما وافقه (٢) .

ولا ريب بمقتضى ما قدمناه من الآيات والروايات والتحقيق في المقام ان ما تضمنته هذه الرسالة مخالف للقران ومطابق للعامة ، وحينئذ فبمقتضى هاتين القاعدتين يجب طرح ما خالف في هذه الرواية المذكورة .

اما مخالفتها للقرآن فظاهر لما عرفت من دلالتها على عدم دخول ابن البنت في الابن الحقيقي واجراء أحكام الابن الحقيقي عليه لأن الولد إنما ينسب الى ابيه ، مع دلالة الآيات القرآنية والأخبار المتقدمة على دخوله في الابن الحقيقي كما عرفت

(١) و(٢) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

ج ١٢ (دفع ما يعارض استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخامس) - ٤٠٩ -

واما موافقتها للعامة فلما عرفت من كلام السيد المرتضى (رضى الله عنه) المتقدم وقوله فيه «واما مخالفونا فانهم لا يوافقونا في تسمية ولد البنت بانه والد على الحقيقة وفيهم من وافق» ولما عرفت من رواية ابى الجارود وحديثى الكاظم (عليه السلام) مع الرشيد.

على انه لو تم العمل على هذه الرواية للزم خروجهم (عليهم السلام) عن أن يكونوا آل وذريته (صلى الله عليه وآله) كما تقول العامة، وهو من ما لا يقول به أحد من الامامية لأن ظاهر هذه الرواية ان المنتسب بالام خاصة حكمه حكم سائر الأجانب وان نسبته بالام في حكم العدم وإنما الاعتبار بالاب للآية التي ذكرها مع انك عرفت من تفسير الآل والذرية ما يوجب دخوله، ويزيده بيانا ما ذكره الرضا (عليه السلام) في الحديث الطويل المروى في كتاب عيون أخبار الرضا (عليه السلام) (١) في الفرق بين آل النبي وذريته وبين الامة فليرجع اليه من أحب الوقوف عليه.

وبالجملة فانه قد تأنص بما ذكرناه ان وجه المخالفة في هذه الرواية الموجب لطرحها ناشئ من أمرين: احدهما - دلالتها على نفى الابنية عن ولد البنت وقد عرفت من الآيات والروايات المتقدمة ثبوتها. وثانيهما - ان المستفاد من ما قدمناه من الأخبار ان من انتسب اليه ~~بغير~~ بامه فهو من آل وكل من كان من آل حرمت عليه الصدقة، ينتج من ذلك ان كل من انتسب اليه بامه يحرم عليه الصدقة، دليل الصغرى ما قدمناه من الخبر المنقول من معاني الأخبار في معنى الآل، ودليل الكبرى الخبر الذي قدمناه في الفرق بين العترة والامة، ومتى ثبت تحريم الصدقة عليه حل له الجنس إذ لا ثالث لهما - هذين القسمين بالاتفاق نصاً وفتوى، كما يدل عليه أيضاً آخر حديث حماد بن عيسى (٢) الذي احتج به الخصم قليلاً.

ومن ما يؤكد موافقة ما تضمنه الخبر المذكور للعامة أيضاً ما نقله الفقيه محمد

٤١٠ — (دفع ما يعارض استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) ج ١٢

ابن طلحة الشامي الشافعي في كتابه مطالب السؤول في مناقب آل الرسول عليه السلام (١) قال : وقد نقل ان الشعبي كان يعيل الى آل الرسول (صلى الله عليه وآله) وكان لا يذكرهم إلا وهو يقول هم أبناء رسول الله (صلى الله عليه وآله) وذريته ، فنقل عنه ذلك الى الحجاج بن يوسف وتكرر ذلك منه وكثر نقله عنه فاغضبه ذلك من الشعبي ونقم عليه ، فاستدعاه الحجاج يوماً وقد اجتمع لديه أعيان المصريين السكوفة والبصرة وعلماؤهما وقراؤهما ، فلما دخل الشعبي عليه لم يمش له ولا وفاه حقه من الرد عليه ، فلما جلس قال يا شعبي ما أمر يبلغي عنك فيشهد عليك بجهلك ؟ قال ما هو يا أمير ؟ قال ألم تعلم ان أبناء الرجل هل ينسبون إلا اليه والانساب لا تكون إلا بالأباء ؟ فما بالك تقول عن أبناء علي (عليه السلام) أبناء رسول الله (صلى الله عليه وآله) وذريته ؟ وهل لهم اتصال برسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا بأمهم فاطمة (عليها السلام) والنسب لا يكون بالبنات وإنما يكون بالأبناء ؟ فاطرق الشعبي ساعة حتى بالغ الحجاج في الانكار عليه وقرع انكاره مسامع الحاضرين والشعبي ساكت ، فلما رأى الحجاج سكوته أطمعه ذلك في زيادة تعنيفه فرفع الشعبي رأسه فقال يا أمير ما أراك إلا متكلاً بكلام من يحمل كلام الله تعالى وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله) أو يعرض عنها . فازداد الحجاج غضباً منه وقال المثل تقول هذا يا ويلك ؟ قال الشعبي نعم هؤلاء قراء المصريين وحمل السكتاب العزيز فشكل منهم يعلم ما أقول ، أليس قد قال الله تعالى حين خاطب عباده : يا بني آدم ، (٢) وقال : يا بني إسرائيل ، (٣) وقال عن إبراهيم : ومن ذريته ... الى أن قال وعيسى ، (٤) ؟ فترى يا حجاج اتصال عيسى بآدم وإسرائيل بنى الله وإبراهيم خليل الله باى آبائه

(١) ص ٤

(٢) سورة الاعراف الآية ٢٦ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٤

(٣) سورة البقرة الآية ٣٩ و ٤٥ و ١١٧

(٤) سورة الانعام الآية ٨٥ و ٨٦

ج ١٢ ﴿ نقل كلام من يرجع استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الحسن ﴾ - ٤١١ -

كان أو باى أجداد أبيه ؟ هل كان إلا بامه مريم ؟ وقد صح النقل عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) « انى هذا سيد » . فلما سمع ذلك منه أطرق خجلا ثم عاد يتلطف بالشعبي واشتد حياؤه من الحاضرين . انتهى .

أقول : ولعل الى مثل الشعبي أشار سيدنا المرتضى فى عبارته بقوله :
« وفيهم من وافق » .

الرابع - ان الظاهر ان معظم الشبهة عند من منع فى هذه المسألة من تسمية المنتسب بالام ولداً بالنسبة الى جده من امه هو انه إنما خلق من ماء الاب والام إنما هى ظرف ووعاء كما سمعته من كلام الرشيد للكاظم (عليه السلام) فى الحديثين المتقدمين واليه يشير كلام الحجاج ، ولعل الذى استند اليه الأصحاب مبنى على ذلك . وهو فى البطلان أظهر من أن يحتاج الى بيان لدلالة الآيات الشريفة والأخبار المنيعة على انه مخلوق من مائهما معاً كقوله عز وجل : « يخرج من بين الصلب والترائب » (١) أى صلب الرجل وترائب المرأة ، وقوله عز وجل : « من نطفة امشاج » (٢) أى مختلطة من ماء الرجل وماء المرأة ، ودلالة جملة من الأخبار على ان مشابهة الولد لامه ومن يتقرب بها تارة ولأبيه ومن يتقرب به أخرى باعتبار سبق نطفة كل منهما ، فان سبقت نطفة الرجل أشبه الولد الأب أو من يتقرب به ، وان سبقت نطفة الأم أشبه الولد امه أو من يتقرب بها .

هذا . ومن وافقنا على هذه المقالة فاختار ما اخترناه ورجح ما رجحناه المحقق المدقق المولى محمد صالح المازندراني فى شرح الاصول ، حيث قال فى شرح حديث أبى الجارود المتقدم عند قوله فى الخبر « ينكرون علينا انهما ابنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما صورته : أى ابناه حقيقة من صلبه ، إذ لا نزاع فى إطلاق الابن والبنت والولد والذرية على ولد البنت ، وإنما النزاع فى أن هذا الإطلاق

(١) سورة الطارق الآية ٨

(٢) سورة النهر الآية ٣

٤١٢ - (نقل كلام من يرجح استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخس) ج ١٢

من باب الحقيقة أو المجاز ، فذهب طائفة من أصحابنا ومنهم السيد المرتضى الى الأول ، وذهب طائفة منهم ومنهم الشهيد الثاني وجمهور العامة الى الثاني ، وتظهر الفائدة في كثير من المواضع كإطلاق السيد وأجراء أحكام السيادة والنذر لأولاد الأولاد والوقف عليهم ، والظاهر هو الأول للآيات والروايات وإصالة الحقيقة وضعف هذه الرواية بابي الجارود الذي تنسب اليه الجارودية لا يضر لأن المتمسك هو الآية ، ودلالة الآيتين الأولتين على المطلوب ظاهرة والثالثة صريحة . واحتمال التجوز غير قاطع لاجتماع أهل الاسلام على ان ظاهر القرآن لا يترك إلا بدليل لا يجمعه بوجه . وما روى عن الكاظم (١) وهو مستند المشهور على تقدير صحة سنده حمله على التقية يمكن ، واستناده باستعمال اللغة غير تام لأن اللغة لا تدل على مطلوبه ، قال في القاموس : وولدك من دى عقيبك أى من نفست به فهو ابنك . فليتأمل . انتهى كلامه (علت في الخلد أقدامه) .

أقول : قد عرفت ان رواية حماد المشار اليها ضعيفة بالإرسال ، ولهذا ان شيخنا الشهيد الثاني لم يعتمد عليها في الاستدلال وإنما اعتمد على ما ادعوه من حمل ذلك الاطلاق على المجاز بدعوى ان اللغة والعرف مساعدان لما يدعونه ، وقد عرفت من ما قدمناه ان ما استدللنا به غير مقصور على هذه الرواية وان كانت باصطلاحهم قاصرة بل الآيات والروايات به متظافرة متظاهرة .

ومن اختار هذا القول ايضاً المحدث الفاضل السيد نعمة الله الجزائري (طاب ثراه وجعل الجنة مثواه) في شرح قوله (ع) « ان ابني هذا سيد » (٢) من كتاب عوالي اللبالي ، حيث قال : وفي قوله « ابني هذا » نص على ان ولد البنت ابن على الحقيقة والاختبار به مستفيضة ، وذكر الرضا (عليه السلام) في مقام المفارقة مع المأمون ان ابنته (ع) تحرم على النبي (صلى الله عليه وآله) بآية « حرمت عليكم

(١) وهو مرسل حماد المتقدم ص ٣٩٤

(٢) راجع مفتاح كنوز السنة مادة « حسن » وقد تقدم في حديث الشعبي ص ٤١١

ج ١٢ (نقل كلام من يرجع استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) - ٤١٣ -

امهاتكم وبناتكم ، (١) واليه ذهب السيد المرتضى (طاب ثراه) وجماعة من أهل الحديث ، وهو الأرجح والظاهر من الاخبار ، فيكون من امه علوية سيداً يجرى عليه ما يكون للعلويين . وان وجد ما يعارض الاخبار الدالة على ما ذكرناه فسيبيله إما الحمل على التقيّة أو التأويل كما فصلنا الكلام فيه في شرحنا على التهذيب والاستبصار . انتهى . وأشار (قدس سره) بحديث الرضا عليه السلام مع المأمون في المفارقة الى ما قدمنا نقله عن كتابي العيون والمجالس . (٢)

ويعن صرح بهذه المقالة ايضاً المحدث الصالح شيخنا الشيخ عبد الله بن صالح البحراني (عطر الله مرقده) حيث قال في جواب سؤال عن هذه المسألة فاجاب بما ملخصه - ومن خطه نقلت وهو طويل قد كتبه على طريق الاستعجال وتشويش من البال كما ذكره فانتخبنا ملخصه ، قال - : انه قد تحقق عندي وثبت لدى بادلة قطعية عليها المدار والمعتمد من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وكفى بها حجة مع اعتضادهما بالدليل العقلي ان اولاد البنات اولاد لابي البنات حقيقة لا مجازاً خلافاً للأكثر من علمائنا ووفاقاً للسيد المرتضى واتباعه وهم جماعة من المتأخرين كما حقيقته في شرح كتاب من لا يحضره الفقيه مبسوطاً منقحاً بحيث لا يحتاج في الرين ولا يتطرق الى فيه المين ، ولكن حيث طلبت بيان الدليل فلنشر الآن الى شيء قليل ... ثم ذكر آية عيسى عليه السلام وانه من ذرية نوح عليه السلام (٣) وذكر آية وحلائل أبنائكم ، (٤) الى ان قال : ويدل عليه ما رواه الكليني في الكافي في صحيح محمد بن مسلم ... ثم ساق الرواية كما قدمناه (٥) ثم قال : فقد وضع من هذا ان الجسد من الام أب حقيقة لا مجازاً ... ثم ذكر آيتي يخرج من بين الصلب والتراتب ، (٦) وقوله من نطفة امشاج ، (٧) وعندهما بالاخبار التي أشرنا اليها آنفاً ، ثم اضاف

- | | |
|--------------------------------|------------------------|
| (١) و (٤) سورة النساء الآية ٢٨ | (٢) ص ٤٠٣ |
| (٣) ص ٤٠١ | (٥) ص ٣٩٩ |
| (٦) سورة الطارق الآية ٨ | (٧) سورة الدھر الآية ٣ |

٤١٤ - (نقل كلام من يرجع استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخامس) ج ١٢

الى ذلك انه لو اختص الولد بنطقة الرجل لم يكن العقر من جانب المرأة وإنما يكون من جانب الرجل خاصة مع انه ليس كذلك . ثم قال : واما السنة فالأخبار فيها أكثر من أن تحصى ، ومنها ما سبق ، ومنها قول النبي ﷺ في ما تواتر عندنا للحسين (عليهما السلام) (١) «ابنای هذان امامان قاما أو قعدا» وقوله للحسين ﷺ (٢) «ابن هذا امام ابن امام أخو امام» وبالجملة فتسميتهما (عليهما السلام) ابين وكونهما جميع أولادهما التسعة المعصومين (عليهم السلام) يسمونه ﷺ أباً وخطاب الامة أيام بذلك من غير أن ينكر أمر متواتر ، حتى انه قد روى الكليني في الكافي والصدوق في الفقيه باسناديهما الصحيح عن عائذ الأحمسي ... ثم ساق الرواية كما قدمنا (٣) بزيادة «ثلاث مرات» بعد قوله «والله انا لولده وما نحن بذوي قرابته» قال : ولا وجه لتقرير السائل على ما فعله وقسمه ﷺ بالاسم الكريم وتكرير ذلك ثلاثاً للتأكيد لأنه في مقام الإنكار ، ونفيه انتسابهم اليه ﷺ من جهة القرابة بل من جهة الولادة دليل واضح وبرهان لا تخ على انهم أولاد حقيقة وليس كونهم أولاده إلا من جهة امهم لا من ابيهم ، فما ادعاه الاكثر من علمائنا - من أن تسميته ﷺ إياهم أولاداً وتسميتهم (عليهم السلام) اياه ﷺ أباً مجاز - لا حقيقة له بعد ذلك . وقولهم - ان الاطلاق أعم من الحقيقة والمجاز - كلام شعري لا يلتفت اليه ولا يعول عليه بعد ثبوت ذلك ، ولو كان الأمر كما ذكره لما جاز لأئمتنا (عليهم السلام) الرضا بذلك اذا خاطبهم من لا يعرف كون هذا الاطلاق حقيقة ولا مجازاً لأن فيه اغراء بما لا يجوز ، مع انه لا يجوز لاحد أن ينتسب لغير نسبه أو يتبرأ من نسب وان دق فكيف بعد القسم

(١) ارجع الى التعليقة ١ ص ٣٩٥

(٢) هذا المضمون ورد في البحار ج ٩ ص ١٤١ الى ص ١٥٩ إلا اني لم اعثر عليه

بلفظ «ابن» وإنما الموجود بلفظ «انت» ونحوه

(٣) ص ٤٠٤

ج ١٢ (نقل كلام من يرجح استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس) - ٤١٥ -

والتاكيد ودفع ما عساه أن يتوهم . واما قول الشاعر :

« بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهم أبناء الرجال الاباعد ،

فقول بدوى جاهل لا يثمر حجة ولا يوضح محجة ، فلا يجوز الاستدلال به في معارضة القرآن والحديث والدليل العقلي . اما استدلال بعض فقهاءنا بصحة السلب - في قول اب الام لولدها لمن سألته « هذا ابنك أم لا ؟ » ، فانه يصح أن يقول « هذا ليس بابني بل ابن بنتي » - فكلام ساقط عن درجة الاعتبار وخارج عن الادلة الواضحة المنارة ، لانه ان كان مراد السائل من كونه ابنه لصلبه بلا واسطة صح السلب ولا ضرر فيه ، وإلا فهو عين المتنازع ونحن نقول لا يصح سلبه لما اثبتناه من الأدلة ، مع انه بعينه جار في ولد الولد الذي لا نزاع فيه والفرق بينهما لا يمكن انكاره ، وعلى هذا فقد تبين لك الجواب وان من كانت امه علوية أو ام ابيه أو ام امه أو ام ام ابيه فقط أو ام ام امه فصاعداً وابوه من سائر الناس انه علوى حقيقة وفاطمى ان كان منسوباً الى جده أو جدته أباً أو أما الى فاطمة بغير شك ، ويترتب عليه كل ما يترتب على السيادة من جواز الانتساب اليهم (عليهم السلام) والافتخار بهم بل لا يجوز اخفاؤه والتبري منه لما عرفت ، وعلى هذا فيجوز النسبة في اللباس وغير ذلك . نعم عندى توقف في استحقاق الخمس لحديث رواه الكليني في الكافي (١) وان كان خيراً واحداً ضعيف الاسناد محتملاً للتقية وان الترجيح لعدم العمل به للدلالة الصحيحة الصريحة المتواترة الموافقة للقرآن المخالفة للعامة ، إلا ان التنزه عن أخذ الخمس أولى خصوصاً عند عدم الضرورة والعلم عند الله . وكتب خادم المحدثين و تراب اقدم العلماء والمتعلمين العبد الخافى عبد الله بن صالح البحراني بضحية يوم الاثنين من الثانى والعشرين من ربيع الثانى السنة الرابعة والثلاثين بعد المائة والالف بالمشهد الحسينى على مشرفه السلام حامداً مصلياً مسلماً . انتهى .

(١) وهو مرسل حماد في الوسائل الباب ٣٠ من المستحقين الزكاة والباب ١ من قسمه الخمس

— ٤١٦ — (مناقشة المصنف للشيخ البحراني في توقيفه في المسألة) ج ١٢

أقول : ما ذكره (قدس سره) جيد إلا ان توقيفه اخيراً في جواز أخذ الخمس للرواية المشار إليها وهي مرسله حماد المتقدمة لا وجه له ، وذلك لأنه قد علل فيها عدم جواز أخذ الخمس بعدم صحة النسبة بالبينة كما يتأدى به استدلاله (عليه السلام) بالآية ، ادعواهم لأبائهم ، (١) وهو (قدس سره) قد صرح في صدر كلامه بان ثبوت البينة قد تحقق عنده وثبت لديه بالأدلة القطعية من السكتاب والسنة والدليل العقلي واعترف اخيراً بانها مخالفة للقرآن وموافقة للعامة ، وبذلك يتمين وجوب طرحها بغير اشكال ولا ريب . نعم لو كانت الرواية قد منعت من الخمس بقول يحمل من غير ذكر هذه العلة لربما أمكن احتمال ما ذكره ، ولكن مع وجود العلة وظهور بطلانها بما ذكر من الأدلة يبطل ما يترتب عليها . على ان هذا الكلام خلاف المعلوم من طريقته في غير مقام بل طريقة جملة العلماء الأعلام ، فانه متى ترجح أحد الداليلين ولا سيما بمثل هاتين القاعدتين المنصوصتين فانهم يرمون بالدليل المرجوح ويطرحونه كما صرحنا به النصوص من ان ما خالف القرآن يضرب به عرض الحائط وما وافق العامة يرى به (٢) وليت شعري أى حكم من الأحكام سلم من اختلاف الأخبار ؟ مع انهم في مقام الترجيح لأحد الخبرين يفتون به ويرمون الآخر ، ولا سيما ما نحن فيه لما عرفت من الأدلة الظاهرة والبراهين الباهرة ككتاباً وسنة المعتضدة بمخالفة العامة .

وبالجملة فكلامه (قدس سره) وتوقيفه لا أعرف له وجهاً ، وكأنه تبع في ذلك شيخه العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني (قدس سره) فانه كان يرجع مذهب السيد المرتضى في هذه المسألة ولكن يمنع المنتسب بالآم من الخمس والزكاة احتياطاً ، والظاهر انه جرى على ما جرى عليه .

وظاهر صاحب المدارك ايضاً التوقف في أصل المسألة وكذا ظاهر المولى

(١) سورة الاحزاب الآية ٦

(٢) الرسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

ج ١٢ (الجواب عن ما ظاهره عدم الانتساب الى الجد للام بالبنة) - ٤١٧ -

الفاضل الخراساني في الذخيرة ، ولعمري ان من سرح يريد نظره في ما ذكرناه وأرسل رائد فكره في ما سطرناه لا يخفى عليه صحة ما اخترناه ولا رجحان ما رجحناه وان خلاف من عالف في هذه المسألة أو توقف من توقف إنما نشأ عن عدم اعطاء التأمل حقه في أدلة المسألة والتدبر فيها ، ولم أقف على من احاط بما ذكرناه من الأدلة والأخبار الواردة في هذا المضمار . وبالمجلة فالحكم عندي فيها أوضح وأصح والصبح فاضح .

فان قيل : انه قد روى الصدوق في الفقيه عن ثعلبة بن ميمون عن عبد الله بن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألت عن رجل يتزوج ولد الزنى فقال لا بأس إنما يكره مخافة العار وإنما الولد للصلب وإنما المرأة وعاء ... الحديث ، وهذا بظاهره مناف لما ذكرتموه سابقاً من جواز انتساب الولد الى جده لأمه بالبنة ومؤيد لما ذكره الخصم من انه لا ينسب إلا الى أبيه الذي بلا فصل .

وقد روى الصدوق أيضاً في كتاب عيون الأخبار (٢) في باب علل محمد بن سنان التي نقلها عن الرضا عليه السلام : « علة تحليل مال الولد لو لأمه بغير اذنه وليس ذلك للولد لان الولد موهوب للوالد في قول الله عز وجل « يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور ، (٣) مع انه المأخوذ بمؤنته صغيراً وكبيراً والمنسوب اليه والمدعو له لقول الله عز وجل « ادعهم لأبائهم هو أقسط عند الله ، (٤) ولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنت ومالك لأبيك . انتهى . والتقريب ما تقدم .

فالجواب : اما عن الاول فبانك قد عرفت بما قدمناه دلالة الآيات والأخبار على ان الولد مخلوق من نطفة الرجل والمرأة ، والقول بان المرأة وعاء محض يعنى

(١) الوسائل الباب ١٤ من ما يحرم بالمصاهرة

(٢) الوسائل الباب ٧٨ من ما يكتسب به

(٣) سورة الشورى الآية ٤٩

(٤) سورة الاحزاب الآية ٦

٤١٨ - (الجواب عن ما ظاهره عدم الانتساب الى الجدة للام بالبنوة) ج ١٢

ليس لها مدخل ولا شراكة في خلق الولد مخالف لظاهر القرآن والسنة المتفق عليها وكل ما كان كذلك يجب طرحه بالأخبار المستفيضة عنهم (عليهم السلام) بان ما خالف الكتاب والسنة يضرب به عرض الحائط (١) ويؤكد ذلك موافقة الخبر للعامة القائلين بذلك كما عرفت (٢) وحينئذ فما هذا سبيله لا يعترض به ولا يقوم حجة ، وعلى هذا فيمكن حمل الخبر المذكور على التقية بالنسبة الى هذه العبارة .

ويمكن أن يقال أيضاً ان الغرض من ذلك هو بيان ان جاب الأب أقوى من جهات عديدة : منها - ان الولد إنما ينسب اليه كما هو الشائع الذائع المعتضد بالآية فيقال فلان بن فلان ولا يقال ابن فلانة ، ومنها - انه يلحق به في الاسلام كما قرر في محله وانه يلحق به في الفراش كما في الخبر (٣) ، الولد للفراش ، ونحو ذلك من أحكام التريبة وغيرها ، وبهذا التقريب بعدت الام منه فكانها إنما هي بمنزلة الوعاء الحله ، وحينئذ فلا يقال له باعتبار كون امه من الزنى انه ابن زنى وإنما يقال ابن فلان لمزيد العلاقة كما عرفت ومزيد العلاقة هو الذي أوجب إلحاقه بالأب ونسبته اليه .

واما الجواب عن الثاني فانه لا يحق أولاً - انه لا قاتل في ما أعلم من أصحابنا بظاهر هذا الكلام على إطلاقه من حل مال الولد للوالد مطلقاً وان ذهب بعضهم في بعض الجزئيات اليه ودل عليه بعض الأخبار إلا ان الأظهر الأشهر ههنا هو التحريم .

وثانياً - ان ما دل عليه من النسبة الى الأب لا منافاة فيه لأنه هو الشائع الذائع المستعمل في جميع الأعصار والادوار ، ولا دلالة فيه على المنع من جواز النسبة الى الجدة لأب كان أو ام بالبنوة ايضاً ، ومورد الآية وسبب نزولها إنما كان

(١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

(٢) ص ٤٠٨ و ٤٠٩

(٣) الوسائل الباب ٨ من ميراث ولد المملعة وما أشبهه

ج ١٣ (حكم الخمس في الغيبة - الأخبار الدالة على وجوبه مطلقاً) - ٤١٩ -

باعتبار الرد لما جرت عليه الجاهلية من أنهم إذا تبناوا يتبنا واتخذوه ولداً جعلوا حكمه حكم الولد الحقيقي ، ولهذا عابوا على رسول الله ﷺ تزويجه بزینب زوجة زيد بن حارثة مع أنه ابنه بزعمهم حيث أنه ﷺ تبناه صغيراً فكان يدعى زيد بن محمد فنزلت الآية في الرد عليهم في ما زعموه من بنوة المتبني حقيقة وامرهم بان يدعوه بابيه النسبي وأنه هو الأفسط عند الله .

وبالحمله فانه ﷺ علل جواز أخذ الأب من مال ابنه بغير اذنه بعمل : منها - انه موهوب له والانسان مخير في ما يوهب له ويمسكه بالحبة ، ومنها انه يدعى به فيقال فلان بن فلان وهو الشائع المتعارف ، ومنها قوله ﷺ : أنت ومالك لأبيك ، ومن الظاهر انها علل تقريبية ومناسبات حكيمه للتقريب الى الأذهان كما في سائر العلل المذكورة في الكتاب المذكور .

المطلب الثالث - في حكم الخمس في زمن الغيبة ، وهذه المسألة من امهات المسائل ومعضلات المشاكل وقد اضطربت فيها افهام الأعلام وزلت فيها اقدام الأفلام ودحضت فيها حجج اقوام واتسعت فيها دائرة النقض والابرار ، والسبب في ذلك كله اختلاف الأخبار وتصادم الآثار الواردة عن السادة الأطهار (صلوات الله وسلامه عليهم آباء الليل واطراف النهار) وها أنا باسط فيها القول ان شاء الله تعالى بما لم يسبق له سابق في المقام ولا حام حوله أحد من فقهاءنا السكرام مستوف انقل ما وقفنت عليه من الأخبار والآقوال كاشف عن وجوه تلك الأخبار ان شاء الله تعالى غشاوة الإشكال بما تجتمع به على وجهه لا يتطرق اليه ان شاء الله تعالى الاختلال .

فاقول - وما توفيق إلا بالله عليه توكلت واليه انيب - اعلم ان الكلام في هذه المسألة يقتضى بسطه في مقامات ثلاثة :

المقام الأول - في نقل الأخبار المتعلقة بالمسألة وهي على أربعة أقسام :
الأول - ما يدل على وجوب اخراج الخمس مطلقاً في غيبة الامام ﷺ أو حضوره

من أى نوع كان من أنواع الخنس .

ومن الأدلة على ذلك الآية الشريفة وهى قوله عز وجل : « واعلموا أنما غنمتم من شئ^١ فإن لله خمسه وللرسول ولذى القربى ... الآية » (١) وقد عرفت من ما قدمناه فى أول الكتاب دلالة جملة من الأخبار على أن المراد بالغنيمة فى الآية ما هو أعم من غنيمة دار الحرب ، وبه صرح أصحابنا (رضوان الله عليهم) إلا الشاذ كما تقدم جميع ذلك فى أثناء المباحث السابقة .

ومنها - ما رواه فى التهذيب عن الريان بن الصلت (٢) قال : « كتبت الى أبى محمد عليه السلام ما الذى يجب على^٢ يا مولاي فى غلة رضى فى أرض قطيعة لى وفى ثمن سمك وبردى وقصب أبيعهم من اجمة هذه القطيعة ؟ فكتب : يجب عليك فيه الخنس ان شاء الله تعالى » .

وما رواه فى الفقيه عن على بن مهزيار فى الصحيح (٣) قال : « قال لى أبو على ابن راشد قلت له امرتنى بالقيام بامرک وأخذ حقلک فاعلمت موالیک ذلك فقال لى بعضهم وأى شئ^٣ حقه ؟ فلم أدر ما أجيبه ؟ فقال يجب عليهم الخنس . فقلت فى أى شئ^٤ ؟ فقال فى امتعتهم وضياعهم ... الحديث » .

وما رواه الشيخ فى الصحيح الى محمد بن على بن شجاع النيسابورى وهو مجهول (٤) « انه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته من الخنطة مائة كر ما يزكى فاخذ منه العشر عشرة أكرار وذهب منه بسبب عمارة الضيعة ثلاثون كراً وبقي فى يده ستون كراً ما الذى يجب لك من ذلك ؟ وهل يجب لأصحابه من ذلك عليه شئ^٥ ؟ فوقع عليه لى منه الخنس من ما يفضل من مؤنته » .

وما رواه الشيخ فى التهذيب فى الموثق عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه

(١) سورة الاقوال الآية ٤٣

(٢) و(٤) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخنس

(٣) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخنس عن التهذيب ولم يروه فى الفقيه

ج ١٢ ﴿ الاخبار الدالة على وجوب الخمس مطلقاً ﴾ - ٤٢١ -

عن أحدهما (عليهما السلام) (١) : في قول الله عز وجل : واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ؟ قال خمس الله عز وجل للامام وخمس الرسول ﷺ للامام وخمس ذي القربى لقربة الرسول الامام واليتامى يتامى آل الرسول والمساكين منهم وابناء السبيل منهم فلا يخرج منهم الى غيرهم .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى عن بعض اصحابنا رفع الحديث (٢) قال : الخمس من خمسة أشياء : من السكنوز والمعادن والغوص والمغنم الذي يقاتل عليه ... الى أن قال : فالما الخمس فيقسم على ستة أسهم : سهم لله وسهم للرسول ﷺ وسهم لذي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل ، فالذي لله فرسول الله ﷺ فرسول الله أحق به فهو له والذي للرسول هو لذي القربى والحجة في زمانه فالنصف له خاصة والنصف لليتامى والمساكين وابناء السبيل من آل محمد ﷺ الذين لا تحمل لهم الصدقة ولا الزكاة عوضهم الله مكان ذلك بالخمسة ، فهو يعطيهم على قدر كفايتهم فان فضل منهم شيء فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم أتمهم من عنده ، كما صار له الفضل كذلك لزمه النقصان .

وما رواه الكليني في الصحيح عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا عن العبد الصالح ابي الحسن الأول عليه السلام (٣) قال : الخمس من خمسة أشياء : من الغنائم والغوص ومن السكنوز ومن المعادن والملاحة ... الى أن قال : ويقسم بينهم الخمس على ستة أسهم : سهم لله وسهم لرسول الله ﷺ وسهم لذي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل ، فسهم الله وسهم رسول الله ﷺ لأولى الأمر من بعد رسول الله ﷺ ورثة الله ثلاثة أسهم سهبان ورثة وسهم مقسوم

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

(٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخمس والباب ١ من قسمة الخمس

(٣) الوسائل الباب ١ و ٣ من قسمة الخمس

له من الله فله نصف الخس كلاً ، ونصف الخس الباقي بين أهل بيته فسمهم ليتامهم
وسهم لمساكينهم وسهم لآبناء سيدهم يقسم بينهم على السكفاف والسعة ما يستغنون به
في سنتهم فان فضل عنهم شيء فهو للوالى وان عجز أو نقص عن استغنائهم كان على
الوالى ان ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به ، وانما صار عليه ان يموتهم لأن له ما
فضل عنهم ، وإنما جعل الله هذا الخس خاصة لهم دون مساكين الناس وابناء
سيدهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرابتهم من رسول الله ﷺ
وكرامة من الله لهم عن أوساخ الناس لجعل لهم خاصة من عنده ما يغنيهم به عن أن
يصيرهم في موضع الذل والمسكنة ، ولا بأس بصدقات بعضهم على بعض وهؤلاء
الذين جعل الله لهم الخس هم قرابة النبي ... وساق الخبر الى أن قال : وايس
في مال الخس زكاة لأن فقراء الناس جعل أرزاقهم في أموال الناس على ثمانية اسمهم
فلم يبق منهم أحد وجعل لفقراء قرابة رسول الله ﷺ نصف الخس ، فاعانهم به
عن صدقات الناس وصدقات النبي ﷺ وولى الأمر ، فلم يبق فقير من فقراء الناس
ولم يبق فقير من فقراء قرابة رسول الله ﷺ إلا وقد استغنى فلا فقير ... الحديث ،
وما رواه الشيخ عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (١) : في الرجل من أصحابنا
يكون في لوائهم ويكون معهم فيصيب غنيمة ؟ قال يؤدى خمسنا وتطيب له . .
وما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي
عن محمد بن علي عن ابي الحسن عليه السلام (٢) قال : : سألت عن ما يخرج من البحر من
اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وعن معادن الذهب والفضة ما فيه ؟ قال اذا بلغ ثمنه
ديناراً ففيه الخس . .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن البزنطي (٣) قال : : سألت ابا الحسن عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخس

(٢) الاصول ج ١ ص ٥٤٧ والتهذيب ج ١ ص ٣٨٤ و ٣٨٩ وفي الوسائل الباب ٣
من ما يجب فيه الخس

(٣) الوسائل الباب ٤ من ما يجب فيه الخس عن التهذيب ولم يروه الصدوق في الفقيه

ج ١٢ (الآخبار الدالة على وجوب الخنس مطلقاً) — ٤٢٣ —

عن ما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء ؟ قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً .

وما رواه الكليني في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي (١) قال :
« كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام الخنس أخرجه قبل المؤنة أو بعد المؤنة ؟ فكتب
بعد المؤنة » .

وما رواه في الكافي عن إبراهيم بن محمد الهمداني (٢) قال : « كتبت إلى
أبي الحسن عليه السلام أقرأني على بن مهزيار كتاب أبيك عليه السلام في ما أوجبه على أصحاب
الضياع نصف السدس بعد المؤنة وأنه ليس على من لم تقم ضيعته بمؤنته نصف
السدس ولا غير ذلك ، واختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على الضياع الخنس
بعد المؤنة مؤنة الضيعة وخارجها لا مؤنة الرجل وعياله ؟ فكتب عليه السلام : بعد
مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان » .

وما رواه الصدوق مرسل (٣) قال : « في توقيعات الرضا عليه السلام إلى إبراهيم
ابن محمد الهمداني أن الخنس بعد المؤنة » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن
الأشعري (٤) قال : « كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أخبرني عن
الخنس أعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى
الضياع وكيف ذلك ؟ فكتب بخطه : الخنس بعد المؤنة » .

وما رواه في التهذيب عن زكريا بن مالك الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام (٥)
« أنه سأله عن قول الله عز وجل : واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول

(١) و (٣) الوسائل الباب ١٢ من ما يجب فيه الخنس

(٢) الاصول ج ١ ص ٤٧ وفي الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخنس

(٤) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخنس

(٥) الوسائل الباب ١ من قسمة الخنس

— ٤٢٤ — ﴿الْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى وَجوبِ الْخَمْسِ مطلقاً﴾ ج ١٢

ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (١) فقال : اما خمس الله عز وجل فللرسول ﷺ يضعه في سبيل الله ، واما خمس الرسول (صلى الله عليه وآله) فلاقاربوه وخمس ذوى القربى فهم اقرباؤه واليتامى يتامى أهل بيته ، لجعل هذه الأربعة الاسهم فيهم ، واما المساكين وابن السبيل فقد عرفت انا لا نأكل الصدقة ولا نحل لنا فهم للمساكين وابناء السبيل .

وما رواه محمد بن الحسن الصفار في كتاب بصائر الدرجات عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر (عليه السلام) (٢) قال : قرأت عليه آية الخمس فقال ما كان لله فهو لرسوله (صلى الله عليه وآله) وما كان لرسوله فهو لنا . ثم قال والله لقد يسر الله على المؤمنين أرزاقهم بخمسة دراهم جعلوا الربهم واحداً وأكوا أربعة حلالاً . ثم قال هذا من حديثنا صعب مستصعب لا يعمل به ولا يصبر عليه إلا مؤمن عمتحن قلبه للإيمان ، ورواه بسند آخر عن محمد بن الفضيل عن ابي حمزة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) .

وما رواه الشيخ في التهذيب (٤) عن سليم بن قيس عن امير المؤمنين (عليه السلام) قال : سمعته يقول كلاماً كثيراً ثم قال : واعظمهم من ذلك كله سهم ذى القربى الذين قال الله عز وجل ... الى أن قال نحن والله عنى بذى القربى وهم الذين قرنهم الله بنفسه وبنييه فقال : فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، منا خاصة ولم يجعل لنا في سهم الصدقة نصيباً اكرم الله نبيه وأكرمنا أن يطعمنا أو ساخ أيدي الناس .

وما رواه ثقة الاسلام في السكافي في الموثق عن سماعة (٥) قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير .

(١) سورة الانفال الآية ٤٣

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١ من ما يجب فيه الخمس

(٤) ج ١ ص ٣٨٥ وفي الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

(٥) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخمس

ج ١٢ (الاخبار الدالة على التشديد في اخراج الخنس) - ٤٢٥ -

وما رواه ابن اديس في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب بسنده عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « كتبت اليه في الرجل يهدي اليه مولاة والمنقطع اليه هدية تبلغ ألى درهم أو أقل أو أكثر هل عليه فيها الخنس ؟ فكتب عليه السلام الخنس في ذلك . » .

القسم الثاني - في ما يدل على الوجوب والتشديد في إخراجها وعدم الإباحة وهذا القسم وان اشترك مع القسم الأول في الدلالة على وجوب الإخراج إلا انه ينفرد عنه بالدلالة على تأكيد الوجوب وعدم القبول للتقييد باخبار الإباحة الآتية ان شاء الله تعالى في القسم الثالث .

ومن ذلك ما صرح به الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوى (٢) حيث قال : عليه السلام : « علم رحمك الله ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين . » وأروى عن العالم عليه السلام انه قال : ركز جبرئيل عليه السلام برجله حتى جرت خمسة أنهار ولسان الماء يتبعه : الفرات ودجلة والنيل ونهر مهران ونهر بلخ فما سقت وسقى منها فلا هام عليه السلام والبحر المطيف بالدنيا . وروى ان الله عز وجل جعل مهر فاطمة (عليها السلام) خمس الدنيا فما كان لها صار لولدها (عليهم السلام) . وقيل للعالم عليه السلام ما أيسر ما يدخل به العبد النار ؟ قال ان يأكل من مال اليتيم درهما ونحو اليتيم . وقال جل وعلا : « واعلموا أنما غنمتم من شئ » فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى ... الى آخر الآية ، (٣) فتطول علينا بذلك امتناناً منه ورحمة إذ كان المالك للنفوس والاموال وسائر الأشياء المالك الحقيقي وكان ما في أيدي الناس عواري وانهم مالكون مجاراً لا حقيقة له . وكل ما أفاده الناس فهو غنيمة لا فرق بين السكنوز والمعادن والغوص ومال النى الذى لم يختلف فيه وهو ما ادعى فيه الرخصة وهو ربح التجارة وغلة الضيعة وسائر الفوائد من المكاسب والصناعات والموارث وغيرها ، لأن الجميع غنيمة وفائدة ومن رزق الله عز وجل ، فانه روى ان الخنس على الخياط من ابرته

(١) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخنس

(٣) سورة الانفال الآية ٤٣

(٢) ص ٤٠

— ٤٢٦ — (الاخبار الدالة على التشديد في اخراج الخمس) ج ١٢

والصانع من صناعته ، فعلى كل من غنم من هذه الوجوه مالا فعليه الخمس فان اخرجه فقد ادى حق الله عليه وتعرض للمزيد وحل له الباقي من ماله وطاب وكان الله أقدر على انجاز ما وعده العباد من المزيد والتطهير من البخل على ان يغنى نفسه من ما في يديه من الحرام الذى بخل فيه بل قد خسر الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين ، فاتقوا الله واخرجوا حق الله من ما فى أيديكم يبارك الله لكم فى باقيه ويذكرو فان الله عز وجل الغنى ونحن الفقراء وقد قال الله : لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم ، (١) فلا تدعوا التقرب الى الله عز وجل بالقليل والكثير على حسب الامكان وبادروا بذلك الحوادث واحذروا عواقب التسويف فيها فانما هلك من هلك من الامم السالفة بذلك وبالله الاعتصام . انتهى كلامه ﷺ .

وما رواه الشيخ عن محمد بن زيد الطبري (٢) قال : كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى ابي الحسن الرضا ﷺ يسأله الاذن فى الخمس فكتب ﷺ بسم الله الرحمن الرحيم ان الله واسع كريم ضمن على العمل الثواب وعلى الخلاف العقاب لا يحل مال إلا من وجه أحله الله ، ان الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالاتنا وعلى موالينا وما نبذل ونشتري من أراضنا من نخاف سطوته ، فلا تزووه عنا ولا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه فان اخراجه مفتاح رزقكم وتمحيص ذاربتكم وما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم ... الحديث .

وما رواه الشيخ والكليني بالسند المتقدم (٣) قال : قدم قوم من خراسان على ابي الحسن الرضا ﷺ فسألوه أن يجعلهم فى حل من الخمس فقال ما أحل هذا تمحضونا المودة بالسنتكم وتزورون عنا حقاً جعله الله لنا وجعلنا له وهو الخمس

(١) سورة الحج الآية ٣٩

(٢) الوسائل الباب ٣ من الانتقال وما يختص بالامام . وفى التهذيب ج ١ ص ٣٨٩

محمد بن يزيد .

(٣) الوسائل الباب ٣ من الانتقال وما يختص بالامام

لا نجعل أحداً منكم في حل .

وما رواه الصدوق في كتاب الكمال الدين وإتمام النعمة في ما ورد على العمري .
في جواب مسائل محمد بن جعفر الأسدي (١) : وأما ما سألت عنه من أمر من
يستحل ما في يده من أموالنا ويتصرف فيه تصرفه في ماله من غير أمرنا فن فعل
ذلك فهو ملعون ونحن خصماؤه ، فقد قال النبي ﷺ المستحل من عترتي ما حرم
الله ملعون على لساني ولسان كل نبي حجاب . فمن ظلمنا كان من جملة الظالمين لنا وكانت
لعنة الله عليه لقول الله عز وجل : ألا لعنة الله على الظالمين ، (٢) .

وما رواه في السكافي في الصحيح عندي والحسن على المشهور بإبراهيم بن
هاشم (٣) قال : كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام إذ دخل عليه صالح بن محمد بن
سهل وكان يتولى له الوقف بقسم فقال يا سيدي اجعلني من عشرة آلاف درهم في حل
فاني أنفقتها . فقال له أنت في حل . فلما خرج صالح قال أبو جعفر (عليه السلام)
أحدهم يذهب على أموال آل محمد عليهم السلام وإيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأبناء سبيلهم
فيأخذها ثم يجي فيقول اجعلني في حل ، أترأه ظن اني أقول لا أفعل ، والله ليسألنهم
الله يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً .

وما رواه في الفقيه عن أبي بصير (٤) قال : قلت لأبي جعفر (عليه
السلام) ما أيسر ما يدخل به العبد النار ؟ قال من أكل من مال اليتيم درهما
ونحن اليتيم .

وما رواه عن عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٥) انه قال
: اني لآخذ من أحدكم الدرهم وانى لمن أكثر أهل المدينة مالا ما أريد بذلك إلا
أن تطمروا .

(١) والوسائل الباب ٣ من الانتقال وما يختص بالامام

(٢) سورة هود الآية ٣٢

(٣) والوسائل الباب ٩ من ما يجب فيه الخمس والباب ٢ من الانتقال

(٤) والوسائل الباب ٩ من ما يجب فيه الخمس

وما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) قال :
« سمعته يقول من اشترى شيئاً من الخنس لم يعذره الله ، اشترى ما لا يحل له . »
وما رواه الكليني عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) في حديث
قال : « لا يحل لأحد ان يشتري من الخنس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا . »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مزيار (٣) قال : « كتب إليه أبو جعفر
(عليه السلام) وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة ... » وقد تقدمت الرواية بتمامها في
المقام الخامس من الفصل الأول ، وموضع الاستدلال منها قوله (عليه السلام)
« الذي أوجب في سئتي هذه ... » إلى أن قال : « ان مولى أسأل الله صلاحهم أو بعضهم
قصر وافي ما يجب عليهم فعلت ذلك فاحببت أن أطهرهم وأزكيهم بما فعلت في عامي
هذا من أمر الخنس ... » ثم أورد الآيات المتقدمة ... إلى أن قال : « فاما الغنائم والفوائد
فهي واجبة عليهم في كل عام ... » إلى أن قال : « فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصل إلى
وكيلي ومن كان نائياً بعيد الشقة فليعهد لإيصاله ولو بعد حين فان نية المؤمن
خير من عمله . »

القسم الثالث - في ما يدل على التحليل والاباحة مطلقاً وهي أخبار مستفيضة
متكاثرة : منها - ما رواه في الكافي والتهذيب بسنده في الأول إلى محمد بن سنان
وفي الثاني بسنده إلى حكيم مؤذن بن عيسى (٤) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه
السلام) عن قول الله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي
القربى ؟ فقال (عليه السلام) : « هي والله الافادة يوماً بيوم إلا ان أبي جعل شيئاً
من ذلك في حل ليزكوا . »

(١) الوسائل الباب ١ من ما يجب فيه الخنس والباب ٣ من الانتقال

(٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخنس رقم ٥

(٣) الوسائل الباب ٨ من ما يجب فيه الخنس ، وقد تقدمت ص ٣٤٩

(٤) الوسائل الباب ٤ من الانتقال وما يختص بالامام . وتمام الكلام في الاستدراكات

ومنها - صحيحة الحارث النصرى عن ابى عبدالله (عليه السلام) (١) قال :
« قلت له ان لنا أموالا من غلات وتجارات ونحو ذلك وقد علمت انك فيها حقاً ؟
قال فلم احللنا اذا شيعتنا إلا لتطيب ولادتهم ، وكل من والى آبائى فهو فى حل من
ما فى ايديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب » .

ومنها - ما رواه الصدوق فى الفقيه عن يونس بن يعقوب (٢) قال : « كنت
عند ابى عبدالله (عليه السلام) فدخل عليه رجل من القهاطين فقال جعلت فداك
يقع فى أيدينا الأرباح والأموال وتجارات نعرف ان حقك فيها ثابت وانا عن
ذلك مقصرون ؟ فقال ابو عبدالله (عليه السلام) ما أنصفناكم ان كافناكم ذلك اليوم ،
ومنها - ما رواه الشيخ فى الصحيح عن ابى بصير ووزارة وعبد بن مسلم عن
ابى جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « قال امير المؤمنين (عليه السلام) هلك
الناس فى بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا ، ألا وان شيعتنا من ذلك
وآباءهم فى حل ، ورواه الصدوق فى كتاب الملل (٤) وفيه « وآباءهم ، عوض
« وآباءهم ، ولعله الأصح .

ومنها - ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن مهزيار (٥) قال : « قرأت فى
كتاب لأبى جعفر (عليه السلام) من رجل يسأله ان يجعله فى حل من ما كله
ومشربه من الخس فكاتب بخطه : من اعوزه شئ من حقى فهو فى حل ، وظاهره
اخص من ما ذكر من هذه الاخبار .

ومنها - ما رواه فى التهذيب عن الثمالى (٦) قال : « سمعته يقول : من أحللنا له

(١) الوسائل الباب ٤ من الاقوال وما يختص بالامام . وربما ينقدح الاشكال فى
قوله « د » ، فلم أحللنا ، من حيث دخول « لم » ، المجازمة على الفعل الماضى ولكن الظاهر
انها ليست « لم » ، المجازمة وان اللفظ على الاستفهام فكأنه « د » ، قال : « فلماذا احللنا اذا
لشيعتنا ؟ لم نحل لهم إلا لتطيب ولادتهم » .

(٢) (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٤ من الاقوال وما يختص بالامام

(٦) الوسائل الباب ٣ من الاقوال وما يختص بالامام

شيئاً أصابه من أعمال الظالمين فهو له حلال وما حرمناه من ذلك فهو حرام ،
وظاهره أعم من الخنس ولكنّه أخص بالنسبة الى الخنس من المدعى لاختصاص
التحليل بمن حلّوه لا مطلقاً .

وما رواه الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر
(عليه السلام) (١) قال : « ان امير المؤمنين (عليه السلام) حلّهم من الخنس -
يعني الشيعة - لتطيب مواليدهم » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الحسن عن سالم بن مكرم عن ابي عبد الله
(عليه السلام) (٢) قال : « قال رجل وانا حاضر : حلّ لي الفروج ففرع
ابو عبد الله عليه السلام فقال له رجل ليس يسألك أنت يعترض الطريق إنما يسألك
خادماً يشتريها أو امرأة يتزوجها أو ميراثاً يصيبه أو تجارة أو شيئاً أعطيه . فقال
هذا لشيئتنا حلال ، الشاهد منهم والغائب ، والميت منهم والحى ، وما يولد منهم الى
يوم القيامة ، فهو لهم حلال ، أما والله لا يحل إلا لمن احلّنا له ، ولا والله ما أعطينا
أحداً ذمة وما عندنا لأحد عهد ولا لأحد عندنا ميثاق » .

وما رواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٣)
قال : « ان أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخنس فيقول يا رب
خمسى . وقد طيبنا ذلك لشيئتنا لتطيب ولادتهم وليزكو أولادهم » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن اذينة (٤) قال : « رأيت أبا سيار
مسمع بن عبد الملك بالمدينة وقد كان حمل الى ابي عبد الله عليه السلام مالا في تلك السنة
فرده عليه فقلت له لم رد عليك أبو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه ؟ فقال اني
قلت له حين حملت اليه المال اني كنت وايت الغوص فاصبت أربعمئة الف درهم وقد

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤ من الانفال وما يختص بالامام
(٤) التهذيب ج ١ ص ٣٩١ وفي الوسائل الباب ٤ من الانفال وما يختص بالامام
والراوي عن مسمع عمر بن يزيد كما سيأتى في القسم الرابع

جئت بخمسها ثمانين ألف درهم وكرهت أن أحبسها عنك أو أعرض لها وهي حقك الذي جعله الله لك في أموالنا ؟ فقال وما لنا من الأرض وما أخرج الله منها إلا الخنس ؟ يا أبا سيار الأرض كلها لنا فما أخرج الله منها من شيء ؟ فهو لنا . قال قالت له أنا أحمل إليك المال كله . فقال لي يا أبا سيار قد طيبناه لك وأحللناك منه فضم إليك مالك وكل ما في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون ويحل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا ... الحديث ، وسيأتي تمامه إن شاء الله تعالى في القسم الرابع .

وما رواه الشيخ في الموثق عن الحارث بن المغيرة النصري (١) قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام فجلست عنده فإذا نجية قد استأذن عليه فاذن له فدخل فجثى على ركبتيه ثم قال جعلت فداك أريد أن أسألك عن مسألة والله ما أريد بها إلا فكاك رقبتي من النار . فكانه رقى له فاستوى جالسا فقال يا نجية سلني فلا تسألني اليوم عن شيء إلا أخبرتك به . قال جعلت فداك ما تقول في فلان وفلان ؟ قال يا نجية إن لنا الخنس في كتاب الله ولنا الأنفال ولنا صفو المال وهما والله أول من ظلمنا حقنا في كتاب الله وأول من حمل الناس على رفا بنا ، ودماؤنا في أعناقهما إلى يوم القيامة ، وإن الناس ليتقلبون في حرام إلى يوم القيامة بظلمنا أهل البيت . فقال نجية أنا لله وأنا إليه راجعون ، ثلاث مرات ، هلكنا ورب الكعبة . قال فرفع فخذته عن الوسادة فاستقبل القبلة فدعا بدعاء لم أفهم منه شيئا إلا أنا سمعناه في آخر دعائه وهو يقول : اللهم أنا قد أحللنا ذلك لشيعتنا .

وما رواه الصدوق في كتاب كمال الدين وتمام النعمة عن محمد بن عصام الكليني (٢) قال : حدثنا محمد بن يعقوب الكليني عن اسحاق بن يعقوب قال : سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل إلى كتاباً قد سألت فيه مسائل اشكلت عليّ فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام : أما ما سألت عنه ... إلى أن قال : وأما المتلبسون

(١) الوسائل الباب ٤ من الأنفال وما يختص بالامام

(٢) الوسائل الباب ٤ من الأنفال وما يختص بالامام وفيه إلى أن يظهر أمرنا ،

بأموالنا فن استحل منها شيئاً فأكله فانما يأكل النيران ، واما الخنس فقد ابيع لشييعتنا وقد جعلوا منه في حل الى وقت ظهورنا لتطيب ولادتهم ولا تخبث .

وما رواه في السكا في عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام (١) في حديث قال :
« ان الله جعل لنا أهل البيت سهماً ثلاثة في جميع النى ... الى أن قال : فنحن أصحاب الخنس والنى » وقد حرمناه على جميع الناس ما خلا شييعتنا ... الحديث .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن ضريس السكناسي (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) أتدرى من أين دخل على الناس الرنى ؟ فقلت لا أدري . فقال من قبل خمسيناً أهل البيت إلا لشييعتنا الاطيين فانه محل لهم وليلادهم . »

وما رواه في السكا في عن عبدالعزيز بن نافع (٣) قال : « طلبنا الاذن على ابي عبدالله (عليه السلام) وأرسلنا اليه فارسل الينا ادخلوا اثنين اثنين فدخلت أنا ورجل معي ، فقلت للرجل أحب أن تستأذنه بالمسألة فقال نعم فقال له جعلت فداك ان ابي كان ممن سباه بنو امية وقد علمت ان بنى امية لم يكن لهم أن يجرموا ولا يحللوا ولم يكن لهم من ما في أيديهم قليل ولا كثير وإنما ذلك لكم فاذا ذكرت الذى كنت فيه دخلنى من ذلك ما يكاد يفسد على عقلى ما أبا فيه ؟ فقال له أنت في حل من ما كان من ذلك وكل من كان في مثل حالك من ورأى فهو في حل من ذلك . قال فقمنا وخرجنا فسبقنا معتب الى نفر القعود الذين ينتظرون اذن ابي عبدالله (عليه السلام) فقال لهم قد ظفر عبدالعزيز بن نافع بشئ ما ظفر بمثله أحد قط . فقيل له وما ذاك ؟ ففسره لهم فقام اثنان فدخلا على ابي عبدالله (عليه السلام) فقال أحدهما جعلت فداك ان ابي كان ممن سباه بنى امية وقد علمت ان بنى امية لم يكن لهم من ذلك قليل ولا كثير وأنا أحب أن تجعلنى من ذلك في حل فقال وذلك الينا ؟ ما ذلك الينا مالنا ان نحل ولا أن نحرم . فخرج الرجلان وغضب ابو عبدالله (عليه السلام) فلم يدخل عليه أحد في تلك الليلة إلا بداه ابو عبدالله (عليه السلام) فقال ألا تعجبون من فلان يحمى فيستحلنى

من ما صنعت بنو أمية كأنه يرى أن ذلك البناء . ولم ينفع أحد في تلك الليلة بقليل ولا كثير إلا الأولين فانهما عنيا بحاجتهما .

وما رواه الصدوق في الفقيه عن داود الرقي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سمعته يقول : الناس كلهم يعيشون في فضل مظلمتنا إلا أنا أحللتنا شيعة من ذلك » .

وما رواه في التهذيب عن علماء الأسدي (٢) قال : « وليت البحرين فاصبت بها مالا كثيرا فافقت واشترت ضياعا كثيرة واشترت رقيقا وامهات أولاد وولد لي ثم خرجت إلى مكة لحملت عيالي وامهات أولادي ونسائي وحملت خمس ذلك المال فدخلت على أبي جعفر عليه السلام فقلت له اني وليت البحرين فاصبت بها مالا كثيرا واشترت متاعا واشترت رقيقا واشترت امهات أولاد وولد لي وافقت وهذا خمس ذلك المال وهؤلاء امهات أولادي ونسائي قد أتيتك به . فقال اما انه كان لنا وقد قبلت ما جئت به وقد حملت من امهات أولادك ونسائك وما افقت وضمنت لك على وعلى أبي الجنة » .

وهذا الحديث قد عده في الوافي في باب الأحاديث الدالة على تحليل الخمس ، إلا انه ليس بظاهر في ذلك بل ربما ظهر في خلاف ذلك ، فان ظاهر قوله : « قبلت ما جئت به » هو أخذ ما جاء به من الخمس وحله من الباقي حيث انه أخبره ان الكل له . هذا ما يظهر من الخبر .

وما رواه في الكتاب المذكور عن الفضيل (٣) قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام لفاطمة (عليها السلام) أحلى نصيبك من التي لآباء شيعةنا ليطيبيوا . ثم قال ابو عبد الله عليه السلام انا أحللتنا امهات شيعةنا لآبائهم ليطيبيوا » .

وما رواه فيه أيضاً عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « موسع

(١) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١ من الاقوال وما يختص بالامام

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٨٩ وفي الوسائل الباب ١ من الاقوال وما يختص بالامام .

والراوي هو الحكم بن عطاء الاسدي

٤٣٤ - (الاخبار الدالة على ان الارض وما خرج منها للامام) ج ١٢

على شيعتنا أن ينفقوا من ما في أيديهم بالمعروف فاذا قام قائمنا حرم على كل ذي كنز
كنزه حتى يأنوه به يستعين به ، ورواه في السكافي (١) بزيادة « يستعين به على عدوه »
وما رواه الامام العسكري عليه السلام في تفسيره عن آبائه (عليهم السلام)
عن امير المؤمنين عليه السلام (٢) « انه قال لرسول الله ﷺ قد علمت يا رسول الله
ﷺ انه سيكون بعدك ملك عضوض وجبر فيستول على خمسي من السبي
والغنائم ويبيعونه ولا يجعل لمشتريه لأن نصيبي فيه ، وقد وهبت نصيبي منه
لكل من ملك شيئا من ذلك من شيعة لتحل لهم منافعهم من ما نزل وعشرب
ولتطيب مواليدهم ولا يكون أولادهم أولاد حرام . فقال رسول الله ﷺ
ما تصدق أحد أفضل من صدقتك ، وقد تبعك رسول الله ﷺ في فملك أحل للشيعة
كل ما كان فيه من غنيمة أو بيع من نصيبه على واحد من شيعة ولا أحلها أنا
ولا أنت لغيرهم » .

القسم الرابع - في ما دل على ان الارض وما خرج منها كله للامام عليه السلام ومنها
ما رواه في الكافي عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « قال رسول الله ﷺ
خلق الله آدم واقطعه الدنيا قطيعة فما كان لأدم فلرسول الله ﷺ وما كان
لرسول الله ﷺ فهو للأئمة (عليهم السلام) من آل محمد ﷺ » .

وما رواه فيه عن يونس بن ظبيان او المعلى بن خنيس (٤) قال : قلت
لابي عبد الله (عليه السلام) مالكم من هذه الأرض ؟ فتبسم ثم قال ان الله تعالى
بعث جبرئيل وامره أن يخرق بابها به ثمانية انهار في الأرض : منها سيحان وجيحان
وهو نهر بلخ والخشوع وهو نهر الشاش ومهران وهو نهر الهند ونيل مصر ودجلة
والفرات ، فاسقت أو استقت فهو لنا وما كان لنا فهو لشيعتنا وليس لعدونا منه

(١) الفروع ج ١ ص ١٧٩

(٢) (٤) الوسائل الباب ٤ من الانتفال وما يختص بالامام

(٣) الاصول ج ١ ص ٤٠٩ وفي الوان باب ان الأرض كلها للامام

ج ١٢ ﴿الاخبار الدالة على ان الارض وما خرج منها للامام﴾ - ٤٣٥ -

شيء إلا ما غضب عليه ، وان ولينا لني أوسع في ما بين ذه الى ذه يعني ما بين السماء والارض . ثم تلا هذه الآية : قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، المنصوبين عليها ، خالصة ، لهم يوم القيامة ، (١) بلا غضب .

وما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ في التهذيب في الصحيح عن ابي خالد الكابلي عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « وجدنا في كتاب علي (عليه السلام) ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين (٣) انا وأهل بيتي الذين أورثنا الله الارض ونحن المتقون والارض كلها لنا ، فمن أحب أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها الى الامام من أهل بيتي وله ما أكل منها ، فان تركها أو أخر بها وأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحياها فهو أحق بها من الذي تركها يؤدي خراجها الى الامام من أهل بيتي وله ما أكل منها حتى يظهر القائم (عليه السلام) من أهل بيتي بالسيف فيحويها ويمنعها ويخرجهم منها كما حوّاها رسول الله ﷺ ومنعها إلا ما كان في أيدي شيعتنا فانه يقاتلهم على ما في أيديهم ويترك الارض في أيديهم . »

ومنها - ما تقدم في صحيحة عمر بن يزيد في حديث مسمع بن عبد الملك (٤) حيث قال فيه : « ان الارض كلها لنا فما اخرج الله منها من شيء فهو لنا ... الى أن قال فيه زيادة على ما تقدم : حتى يقوم قائمنا فيجيبهم طسق ما كان في أيديهم ويترك الارض في أيديهم ، واما ما كان في أيدي غيرهم فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الارض من أيديهم ويخرجهم عنها صفرة ، قال في الكافي (٥) قال عمر بن يزيد : فقال لي ابو سيار ما أرى أحداً من أصحاب الضياع

(١) سورة الاعراف الآية ٣١

(٢) الوسائل الباب ٣ من احياء الموات (٣) سورة الاعراف الآية ١٢٩

(٤) الوسائل الباب ٤ من الاقوال وما يختص بالامام . واللفظ في الزيادة المذكورة

(٥) الاصول ج ١ ص ٤٠٨

هنا موافق للاصول ج ١ ص ٤٠٨

- ٤٣٦ - (الاخبار الدالة على ان الارض وماخرج منها للامام) ج ١٢

ولا من يلى الاعمال يأكل حلالا غيرى إلا من طيبوا له ذلك .

وما رواه فى الكافى والفقيه فى الصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : ان جبرئيل عليه السلام كرى برجله خمسة أنهار ولسان الماء يتبعه : الفرات ودجلة ونيل مصر ومهران ونهر بلخ ، فما سقت اوسق منها فللامام ، والبحر المطيف بالدنيا ، وزاد فى الفقيه (٢) ، وهو افسىكون .

وما رواه فى الكافى عن محمد بن الريان (٣) قال : كتبت الى العسكري عليه السلام جمعت فذاك روى لنا ان ليس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الدنيا إلا الخمس ؟ لجاء الجواب ان الدنيا وما عليها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وما رواه فيه عن احمد بن محمد بن عبد الله عليه السلام عن من رواه (٤) قال : الدنيا وما فيها لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولنا ، فمن غلب على شئ منها فليست لله وليؤد حق الله وليبر اخوانه فان لم يفعل ذلك فاقه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن برآء منه .

وما رواه فيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (٥) قال : قلت له اما على الامام زكاة ؟ فقال أحلت يا أبا محمد أما علمت ان الدنيا والآخرة للامام يضعها حيث يشاء ويدفعها الى من يشاء جائز له ذلك من الله ، ان الامام يا أبا محمد لا يبيت ليلة أبدا والله فى عنقه حق يسأله عنه ، وروى فى الفقيه (٦) نحوه .

(١) الرسائل الباب ١ من الانتقال وما يختص بالامام . وان اردت تشخيص حال الانهار المذكورة فى هذه الرواية ومصادرها فارجع الى الفقيه التعليقة ١ ص ٢٤ ج ٢ الطبعة الحديثة .

(٢) ج ٢ ص ٢٤ الطبعة الحديثة وقد ضبط فيها اللفظ المذكور كما ضبط هناك وقد جاء فى التعليقة عليه هكذا : وفى نسخة أ . أفسكون ، وكلاهما وهم من النساخ والمراد أفسكون ، وهى بحيرة قزوین وتسمى بعدة أسماء منها ما ذكره الصدوق (ره) وتفسيره البحر المطيف بالدنيا) بهذا البحر لا تساعد عليه خرائط الجغرافية الحديثة .

(٣) الاصول ج ١ ص ٤٠٩ (٤) و (٥) الاصول ج ١ ص ٤٠٨

(٦) ج ٢ ص ٢٠٤

وما رواه فيه عن علي عن السندی بن الربیع (١) قال : « لم يكن ابن ابي عمير يعدل بهشام بن الحكم شيئاً وكان لا يغب اتيانه ثم انقطع عنه وخالفه ، وكان سبب ذلك ان ابا مالك الحضرمي كان أحد رجال هشام وقع بينه وبين ابن ابي عمير ملاحاة في شئ من الامامة : قال ابن ابي عمير : الدنيا كلها للامام على جهة الملك وانه أولى بها من الذين هم في أيديهم . وقال ابو مالك ليس كذلك املاك الناس لهم إلا ما حكم الله به للامام من النى والخمس والمغنم فذلك له ، وذلك ايضاً قد بين الله للامام ان يضعه وكيف يصنع به . فتراضيا بهشام بن الحكم وصارا اليه لحكم هشام لابن مالك على ابن ابي عمير فمضى ابن ابي عمير وهجر هشاماً بعد ذلك . »

قال في الوافي بعد نقل الخبر : لعل هشاماً استعمل التقية في هذه الفتوى . والظاهر انه كذلك لما عرفت من الأخبار المذكورة لأن عدم اطلاع هشام عليها بعيد جداً فالحل على ما ذكره جيد ، ومنها ما تقدم في أول أخبار القسم الثاني من كتاب الفقه الرضوي (٢) ويؤيد ذلك ايضاً ما تقدم (٣) من حديث ابي خالد الكابلي عنه عليه السلام قال : « ان رأيت صاحب هذا الأمر يعطى كل ما في بيت المال رجلاً واحداً فلا يدخلن في قلبك شئ فانه إنما يعمل بأمر الله . »

المقام الثاني - في بيان المذاهب في هذه المسألة واختلاف الاصحاب فيها على أقوال متشعبة : أحدها - عزله والوصية به من ثقة الى آخر الى وقت ظهوره عليه السلام والى هذا القول ذهب شيخنا المفيد في المقنعة حيث قال : قد اختلف اصحابنا في حديث الخمس عند الغيبة وذهب كل فريق منهم فيه الى مقال : فمنهم من يسقط فرض اخراجه لغيبة الامام بما تقدم من الرخص فيه من الأخبار ، وبعضهم يذهب الى كنزه ويتأول خبراً ورد (٤) « ان الأرض تظهر كنوزها عند ظهور الامام وانه عليه السلام اذا قام دله الله على الكنوز فياخذها من كل مكان ، وبعضهم يرى

(١) الاصول ج ١ ص ٤٠٩ وفيه « السرى بن الربيع » (٢) ص ٤٢٥

(٣) ص ٣٥٧ و ٣٥٨ (٤) التهذيب ج ١ ص ١٤٧ الطبع الحديث

صلة الذرية وفقراء الشيعة على طريق الاستحباب ، وبعضهم يرى عزله لصاحب الأمر فان خشى ادراك الموت قبل ظهوره وصى به الى من يثق به في عقله وديانته حتى يسلم الى الامام عليه السلام ثم ان ادرك قيامه وإلا وصى به الى من يقوم مقامه في الثقة والديانة ، ثم على هذا الشرط الى ان يظهر امام الزمان عليه السلام : وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدمه ، لان الخنس حق وجب لصاحبه لم يرسم فيه قبل غيبته حتى يجب الانتهاء اليه فوجب حفظه عليه الى وقت إيابه والتسكن من إيصاله اليه أو وجود من انتقل بالحق اليه ، ويجرى ذلك مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند عدم ذلك سقوطها ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك ويجب حفظها بالنفس أو الوصية الى من يقوم بإيصالها الى مستحقها من أهل الزكاة من الأصناف ، وان ذهب ذاهب الى ما ذكرناه في شطر الخنس الذي هو خالص للامام عليه السلام وجعل الشطر الآخر لا يتام آل محمد عليه السلام وأبناء سبيلهم ومساكينهم على ما جاء في القرآن لم يبعد أصابته الحق في ذلك بل كان على صواب . وإنما اختلاف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ اليه من صريح الالفاظ ، وإنما عدم ذلك لموضع تخطيط المحنة مع اقامة الدليل بمقتضى العقل في الأمر من لزوم الاصول في حظر التصرف في غير المملوك إلا باذن المالك وحفظ الودائع لأهلها ورد الحقوق . انتهى وإنما أطلنا بنقله بطوله لدلالته (أولاً) على ان الخلاف في هذه المسألة متقدم بين متقدمي الأصحاب ، و (ثانياً) لأشتماله على السبب في الاختلاف والعلة في ما اختاره وذهب اليه (رضوان الله عليه) .

الثاني - القول بسقوطه كما نقله شيخنا المتقدم في صدر عبارته ، وهو مذهب سلاسل على ما نقله عنه في المختلف وغيره ، قال بعد أن ذكر المنع من التصرف فيه زمن الحضور إلا بأذنه عليه السلام : وفي هذا الزمان قد حللونا بالتصرف فيه كراماً وفضلاً لنا خاصة . واختار هذا القول الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الذخيرة وشيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني ، وسيجيء نقل كلاميهما

ومستندهم فيه أخبار التحليل المتقدمة (١) وسيجيء الكلام معهما فيه ان شاء الله تعالى ، وهذا القول مشهور الآن بين جملة من المعاصرين .
الثالث - القول بدفنه كما تقدم في عبارة شيخنا المفيد . كذا نقله الشيخ في النهاية استناداً الى الخبر المذكور في كلاميهما .

الرابع - دفع النصف الى الأصناف الثلاثة واما حقه ﷺ فيودع كما تقدم من ثقة الى ثقة الى ان يصل اليه ﷺ وقت ظهوره أو يدفن .

وهو مذهب الشيخ في النهاية ، حيث قال (قدس سره) : وما يستحقونه من الأخماس في الكنوز وغيرها في حال الغيبة فقد اختلف قول أصحابنا فيه وليس فيه نص معين إلا ان كل واحد منهم قال قولاً يقتضيه الاحتياط ، فقال بعضهم انه جار في حال الاستتار مجرى ما ابيع لنا من المناكح والمتاجر ، وقال قوم انه يجب حفظه ما دام الانسان حياً فاذا حضرته الوفاة وصى به الى من يثق به من اخوانه ليسله الى صاحب الأمر ﷺ اذا ظهر ويوصى به حسبما وصى به اليه الى أن يصل الى صاحب الأمر وقال قوم يجب دفنه لأن الأرض تخرج كنوزها عند قيام الامام (عليه السلام) (٢) وقال قوم يجب أن يقسم الخمس ستة أقسام ثلاثة للامام (عليه السلام) تدفن أو تودع من يوثق بامانته والثلاثة الأخر تفرق على مستحقه من أيتام آل محمد ﷺ ومساكينهم وابناء سبيلهم . وهذا من ما ينبغي أن يكون العمل عليه لأن هذه الثلاثة الأقسام مستحقها ظاهر وان كان المتولى لتفريق ذلك فيهم غير ظاهر ، كما ان مستحق الزكاة ظاهر وان كان المتولى لقبضها وتفريقها ليس بظاهر ، ولا أحد يقول في الزكاة انه لا يجوز تسليمها الى مستحقها . ولو ان انساناً استعمل الاحتياط وعمل على الاقوال المتقدم ذكرها من الدفن أو الوصاية لم يكن مأثوماً ، فاما التصرف فيه على ما تضمنه القول الأول فهو ضد الاحتياط والأولى اجتنابه حسبما قدمناه . انتهى . ويفهم من لحوى كلامه تجويز القول الأول على كراهة

— ٤٤٠ — ﴿ الاقوال في حكم الخمس في زمن الغيبة ﴾ ج ١٢

وبمثل هذا الكلام صرح في المبسوط إلا أنه منع من الوجه الأول وقال لا يجوز العمل عليه ، وقال في الوجه الأخير : وعلى هذا يجب أن يكون العمل وإن عمل عامل على واحد من القسمين الأولين من الدفن أو الوصاية لم يكن به بأس . انتهى .
ومبنى كلامه وكذا كلام شيخنا المفيد على أن المسألة المذكورة وما يجب العمل به فيها زمن الغيبة غير منصوص والاحتمالات فيها متعددة فيؤخذ بكل ما كان أقرب إلى الاحتياط من تلك الاحتمالات . واستعرف أن شاء الله تعالى ما فيه ، وقد تقدم في كلام الشيخ المفيد تصويب ما اختاره الشيخ هنا .

الخامس - كسابقه بالنسبة إلى حصة الاصناف وصرفها عليهم وإما حقه (عليه السلام) فيجب حفظه إلى أن يوصل إليه ، وهو مذهب ابن الصلاح وابن البراج وابن ادریس واستحسنه العلامة في المنتهى واختاره في المختلف .

وشدد أبو الصلاح في المنع من التصرف في ذلك فقال : فإن أدخل المكلف بما يجب عليه من الخمس وحق الأنفال كان عاصياً لله سبحانه ومستحقاً لعاجل اللعن المتوجه من كل مسلم إلى ظالم آل محمد ﷺ وآجل العقاب لكونه مخلاً بالواجب عليه لأفضل مستحق ، ولا رخصة في ذلك بما ورد من الحديث فيها لأن فرض الخمس والأنفال ثابت بنص القرآن (١) والاجماع من الأمة وإن اختلف في من يستحقه ، ولا جماع آل محمد ﷺ على نبوته وكيفية استحقاقه وحمله اليهم وقبضهم إياه ومدح مؤديه وذم المخل به ، ولا يجوز الرجوع عن هذا المعلوم بشاذ الأخبار . انتهى .

وقال العلامة في المختلف - بعد نقل القول بالإباحة عن سلال وإيراد جملة من الأخبار الدالة على ذلك في زمن الحضور فضلاً عن زمن الغيبة - ما صورته : واعلم

(١) أما الخمس فبقوله تعالى في سورة الأنفال الآية ٤٣ : واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ... ، وأما الأنفال فبقوله تعالى في سورة الأنفال الآية ٢ : قل الأنفال لله والرسول .

ان هذا القول بعيد من الصواب لضعف الأدلة المقاومة لنص القرآن ، والاجماع على تحريم التصرف في مال الغير بغير اذنه . والقول بالدفن ايضاً بعيد . والقول بايصانه بالجميع الى من يوثق به عند إدراك المنية لا يخلو من ضعف لما فيه من منع الهاشميين من نصيبهم مع شدة حاجتهم وكثرة فاقتهم وعدم ما يتموضون به من الخمس . والأقرب في ذلك قسمة الخمس نصفين فالخمس باليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد عليهم السلام يفرق عليهم على حسب حاجتهم والمختص بالامام عليه السلام يحفظ الى أن يظهر عليه السلام فيدلم اليه اما بادراكه أو بالايصاء من ثقة الى ثقة الى أن يصل اليه عليه السلام وهل يجوز قسمته في المحاويع من الذرية كما ذهب اليه جملة من علمائنا ؟ الأقرب ذلك لما ثبت بما تقدم من الاحاديث اباحة البعض للشيعة حال حضورهم فانه يقتضى أولوية اباحة أنسابهم (عليهم السلام) مع الحاجة حال غيبة الامام ، ولاستغنائه عليه السلام واحتياجهم ، ولما سبق من أن حصتهم لو قصرت عن حاجتهم لكان على الامام عليه السلام الاتمام من نصيبه حال حضوره فان وجوب هذا حال ظهوره يقتضى وجوبه حال غيبته عليه السلام فان الواجب من الحقوق لا يسقط بغيبة من عليه الحق خصوصاً اذا كان لله تعالى . انتهى .

السادس - ما تقدم أيضاً بالنسبة الى حصة الأصناف واما حصته عليه السلام فنقسم على الذرية الهاشمية ، وقد استقر به في المختلف كما تقدم في عبارته ونقله عن جماعة من علمائنا ، وهو اختيار المحقق في الشرائع والشيخ علي في حاشيته على الكتاب وهو المشهور بين المتأخرين كما نقله شيخنا الشهيد الثاني في الروضة ، ونقل عن شيخنا الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني انه اختاره ايضاً ، ووجهه معلوم من ما سبق في كلام المختلف ، وعمله المحقق في الشرائع بالتعليل الأخير في كلام المختلف ومرجع هذا القول الى قسمة الجميع في الأصناف إلا انهم قد خصوا تولى قسمة حصة الامام عليه السلام بالفقيه النائب عنه عليه السلام كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى .

السابع - صرف النصف الى الاصناف الثلاثة ايضاً واما حصته عليه السلام فيجب

ايضالها مع الامكان وإلا فتصرف الى الاصناف ومع تعذر الايصال وعدم حاجة الاصناف تباح للشيعة ، وهو اختيار المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل .

الثامن - ما تقدم من صرف حصة الاصناف عليهم واما حصته عليه فيسقط اخراجها لباحثهم (عليهم السلام) ذلك للشيعة .

وهو ظاهر السيد السند في المدارك حيث قال : والاصح اباحة ما يتعلق بالامام عليه من ذلك للاخبار الكثيرة الدالة عليه ... ثم ساق بعضاً من الاخبار التي في التحليل ... الى أن قال : وكيف كان فالمستفاد من الاخبار اباحة حقوقهم (عليهم السلام) من جميع ذلك . والله تعالى أعلم . انتهى . وهو مذهب المحدث الكاشاني في المفاتيح .

والمعجب من شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني في كتاب منية الممارسين انه نقل ان مذهب وكذا مذهب الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي صرف الجميع على الاصناف الثلاثة ، وتعجب منهما في خروجهما عن اخبار التحليل واطراحها رأساً مع انها من الاخباريين ، ولا ريب ان مذهب الشيخ الحر يرجع بالآخرة الى ما ذكره كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى ، واما مذهب المحدث الكاشاني فهو ما ذكرناه لا ما توهمه (قدس سره) نعم جمل ما ذكره طريق الاحتياط .

قال في كتاب المفاتيح بعد الاشارة الى جملة من أقوال المسألة : أقول والاصح عندي ، مقوط ما يختص به عليه لتحليلهم (عليهم السلام) ذلك لشيعةهم ووجوب صرف حصص الباقيين الى أهلها لعدم مانع منه . ثم قال : ولو صرف السكل اليهم لكان أحوط وأحسن . انتهى .

ومثله كلامه في الوافي أيضاً حيث قال بعد ذكر الكلام في زمن الحضور : واما في مثل هذا الزمان حيث لا يمكن الوصول اليهم (عليهم السلام) فيسقط

حقهم رأساً دون السهام الباقية لوجود مستحقيها ، ومن صرف الكل حينئذ الى الاصناف الثلاثة فقد أحسن واحتاط . والعلم عند الله . انتهى .

وهذا القول عندى هو الأقرب على تفصيل فيه كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى التاسع - كسابقه إلا أنه خص صرف حصته عليه السلام بمواليه العارفين وهو منقول عن ابن حمزة ، قال : والصحيح عندى انه يقسم نصيبه على مواليه العارفين بحقه من أهل الفقر والصلاح والسداد . انتهى .

العاشر - تخصيص التحليل بخمس الأرباح فانه للإمام عليه السلام دون سائر الاصناف واما سائر ما فيه الخمس فهو مشترك بينهم (عليهم السلام) وبين الاصناف ، وهو اختيار المحقق الشيخ حسن ابن شينخنا الشهيد الثانى فى كتاب منتهى الجمان حيث قال فى ذيل صحيحة الحارث النصرى المتقدمة ما هذا لفظه : لا يخفى قوة دلالة هذا الحديث على تحليل حق الامام عليه السلام فى خصوص النوع المعروف فى كلام الاصحاب بالأرباح ، فاذا اضيفته الى الأخبار السابقة الدالة بمعونة ما حققناه على اختصاصه عليه السلام بخمسها عرفت وجه مصير بعض قدمائنا الى عدم وجوب اخراجه بخصوصه فى حال الغيبة وتحققت ان استضاف المتأخرين له نأشئ من قلة الفحص عن الأخبار ومعانيها والقناعة بميسور النظر فيها . انتهى . وأشار بقوله : بمعونة ما حققناه ، الى ما ذكره فى الجواب عن الاشكالات الواردة فى صحيحة على بن مهزيار كما قدمنا نقله عنه (١) وأشارنا الى ما فيه ، وسيأتى مزيد ايضاح اضعفه ان شاء الله تعالى .

الحادى عشر - عدم اباحة شئ بالكلية حق من المناكح والمساكن والمتاجر التى جمهور الاصحاب على تحليلها بل ادعى الاجماع على اباحة المناكح ، وهو مذهب ابن الجنييد فانه قال : وتحليل من لا يملك جميعه عندى غير مبرى من وجب عليه حق منه لغير المحلل ، لأن التحليل إنما هو فى ما يملكه المحلل لا فى ما لا يملك وإنما اليه

ولاية قبضه وتقريبه في الأهل الذين سماه الله لهم .
 الثاني عشر - قصر أخبار التحليل على جواز التصرف في المال الذي فيه الخمس قبل إخراج الخمس منه بان يضمن الخمس في ذمته ، وهو مختار شيخنا المجلسي (قدس سره) كما سيأتي نقل كلامه ان شاء الله تعالى .
 الثالث عشر - صرف حصة الأصناف عليهم والتخير في حصته عليه السلام بين الدفن والوصية على الوجه المتقدم وصلة الأصناف مع الاعواز باذن نائب الغيبة وهو الفقيه ، وهذا مذهب الشيخ الشهيد في الدروس ، ووجهه معلوم من ما سبق في الاقوال المتقدمة .
 الرابع عشر - صرف النصف الى الأصناف الثلاثة وجوباً واستحباً وحفظ نصيب الامام عليه السلام الى حين ظهوره ، ولو صرفه العلماء الى من يقصر حاصله من الأصناف كان جائزاً ، وهو اختيار الشهيد في البيان ، ووجهه ايضاً يظهر من ما سبق المقام الثالث - في تحقيق القول في المسألة وبيان ما هو المختار من هذه الاقوال وان ما عداه خارج عن سمع الاعتدال :
 فاقول : اعلم أولاً - ان المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) تحليل المناكح والمساكن والمتاجر في زمن الغيبة .
 وفسرت المناكح بالجوارى التي تسبي من دار الحرب فانه يجوز شراؤها ووطؤها وان كانت باجمعه للامام (عليه السلام) إذا غنمت من غير اذنه أو بعضها مع الاذن .
 قال في الدروس : وليس ذلك من باب تهييض التحليل بل تملك الحصة أو الجميع من الامام (عليه السلام) . انتهى . وهو جيد .
 وفسرها بعضهم بمهر الزوجة وتمن السراري من الربح ، وهو يرجع الى المؤنة المستثناة من وجوب الخمس في الأرباح كما تقدم .
 وظاهر الدروس استثناء مهر الزوجة من جميع ما يجب فيه الخمس . اقول :

وهو الأقرب الى ظاهر الأخبار الدالة على التحليل المعلن بطيب الولادة (١) وتخصيصه بمهر الزوجة لا وجه له بل وكذا ثمن الجوارى التي للنكاح كما هو ظاهر الأخبار المشار اليها .

والعلامة في المنتهى نقل اجماع علمائنا على اباحة المناكح حال ظهور الامام (عليه السلام) وغيبته ، إلا أن الظاهر من كلام ابن الجنيد كما قدمنا نقل عبارته وكذا ظاهر عبارة أبي الصلاح المتقدمة خلاف ذلك .

أقول : ومن ما يدل على ما ذكره هنا من استثناء المناكح ظواهر جملة من الأخبار المتقدمة في القسم الثالث المعلن فيها التحليل بطيب الولادة (٢) ودخول الزنى على العامة وإن أولادهم أولاد زنى لعدم تحليلهم ، وخصوص رواية أبي خديجة سالم بن مكرم (٣) .

واما المساكن والمتاجر فالحقها الشيخ ومن تأخر عنه بالمناكح ، واختلف من تأخر عنه في المراد منها ف قيل ان المراد بالمساكن ما يختص بالامام (عليه السلام) من الأرض أو من الأرباح بمعنى انه يستثنى من الأرباح مسكن فما زاد مع الحاجة ، ومرجع الأول الى الانفال المباحة في زمان الغيبة والثاني الى المؤنة المستثناة من الأرباح ، قيل ولا يبعد أن يكون المراد بها ثمن المساكن من ما فيه الخمس مطلقاً . وفسرت المتاجر بما يشتري من الغنيمة المأخوذة من أهل الحرب في حال الغيبة وان كانت بأسرها أو بعضها للامام (عليه السلام) وهو يرجع الى الانفال ، لأن الغنيمة المأخوذة زمان الغيبة من الانفال كما يأتي ان شاء الله تعالى . وفسرها ابن ادريس بشراء متعلق الخمس بمن لا يخمس فلا يجب على المشتري اخراج الخمس إلا ان يتجر فيه ويربح . وفسرها بعضهم بما يكتسب من الأرض والأشجار المختصة به (عليه السلام) وهذا يرجع الى الانفال .

(١) و (٢) الوسائل الباب ٤ من الانفال وما يختص بالامام

(٣) ص ٤٣٠

ولا بأس بنقل ملخص بعض عباراتهم ، قال شيخنا المفيد في المقتمة عقيب ما روى عن أحاديث الرخصة : واعلم أن شدة إقدان ما قدمته في تناول الخنس والتصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصة لليلة النكاح . لفظ ذكرها في الآثار عن الأئمة (عليهم السلام) لتبليغ ولادة شيعتهم ولم يرد في الاموال ، وما أخرته عن المتقدمين ، ما جاء في التشديد في الخنس والاستبعاد به فهو يختص بالاموال ، وقد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة ... إلى آخر الكلام الذي تقدم نقله عنه في أول المقام الثاني .

وظاهره (قدس سره) الجمع بين الأخبار الدالة على التحليل (١) والدالة على عدمه (٢) بحمل الأولية على المنكح يعني المأخوذ من سبب الكفار من ما هو للإمام ~~عليه السلام~~ أو بعضاً أو ما صرف في المناكح من جميع ما يجب فيه الخنس كما قدمنا ذكره وذكرنا أنه الظاهر من الأخبار وحمل الأخبار الآخر على الاموال أن التصرف في الاموال بأنواع الصرفات ، وكلامه (قدس سره) مقصور على استثناء المناكح خاصة وقال الشيخ في النهاية بعد أن صرح بالمنع من التصرف في حصته (عليه السلام) بغير إذنه حال الحضور : واما حال الغيبة فقد رخصوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم (عليهم السلام) من ما يتعلق بالانكاس وغيرها في ما لا بد لهم منه من المناكح والمتاجر والمساكن ، فاما ما عدا ذلك فلا يجوز التصرف فيه على حال ، ثم ذكر الاختلاف الذي قدمنا نقله عنه في المقام الثاني . ونحو ذلك كلامه في التهذيب .

وأنت خير بان ما قدمناه من الأخبار الدالة على التحليل في القسم الثالث أكثرها دال على التحليل في المناكح من حيث التعليقات فيها بتبليغ الولادة وما عدا ذلك فهو مطلق ، فاما أن يحمل على تلك الأخبار الظاهرة القبيحة بالمناكح ، أو يعمل

(١) الوسائل الباب ٤ من الاقوال وما يختص بالاموال

(٢) الوسائل الباب ٣ من الاقوال وما يختص بالاموال

ج ١٢ ﴿ ما يظهر من حكم الخمس من اخبار القسم الاول والثاني ﴾ - ٤٤٧ -

به على اطلاقه كما هو أحد الأقوال في المسألة ، وبذلك يظهر انه ليس لما ادعاه الشيخ ومن تبعه من تحليل الخمس لخصوص المساكن والمتاجر دليل من الاخبار المذكورة .
نعم لو فسرت المساكن والمتاجر بما يرجع الى الانفال فلا اشكال في التحليل لما سيأتى ان شاء الله لكونه خارج عن محل البحث كما لا يخفى .

إلا انه قد روى صاحب كتاب عوالى اللثالى فى الكتاب المذكور مرسلان عن الصادق (عليه السلام) ما يدل على ذلك (١) قال : « روى عن الصادق (عليه السلام) انه سأله بعض أصحابه فقال يا ابن رسول الله عليه السلام ما حال شيعتكم فى ما خصكم الله إذا غاب غائبكم واستتر قائمكم ؟ فقال عليه السلام ما انصفناهم ان واخذناهم ولا أحببناهم ان عاقبناهم بل نبيع لهم المساكن لتصح عباداتهم ونبيع لهم المناكح لتطيب ولادتهم ونبيع لهم المتاجر لنزكو اموالهم ، وهو كما ترى صريح فى المدعى .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الذى يظهر لى من أخبار هذه المسألة ويقرب الى فكرى الكليل وذهنى العليل هو أن يقال ان الظاهر من الآية (٢) والخبار المتقدمة فى القسم الاول والقسم الثانى هو نقل الخمس كمال اليهم (عليهم السلام) حال وجودهم والتمسك منهم أو وكلائهم وعدم التصرف فيه بغير اذنهم ، وكون ذلك على وجه الوجوب أو الاستحباب احتمالان أقربهما الاول ، ولا يجب علينا تطالب ما يفهمونه فيه بعد ايصاله اليهم ، إلا ان المفهوم من أخبارهم (عليهم السلام) انهم ربما أباحوا به الناقل وحملوه به كمالا كما هو صريح حديث مسمع ومفهوم حديث علباء الاسدى (٣) على احتمال ، وربما انفقوا منه على الأصناف كما يدل عليه اخبار قسمة الخمس بينهم وبين الأصناف وانهم يعطونهم منه قدر الكفاية فان زاد فهو لهم وان نقص فهو عليهم (٤) وعلى ذلك يدل ظاهر الآية . واما فى حال الغيبة فالظاهر

(١) مستدرک الوسائل الباب ٤ من الانفال وما يختص بالامام

(٢) وهى قوله تعالى ، واعلموا انما غنمتم . . . سورة الانفال الآية ١٣

(٣) ص ٤٣٠ و ٤٣٣ وقد تقدم ان الراوى هو الحكم بن علباء الاسدى

(٤) الوسائل الباب ٣ من قسمة الخمس

— ٤٤٨ — (الجواب عن ما يظهر من بعض اخبار القسم الثالث ودفعه) ج ١٢

عندى هو صرف حصة الاصناف عليهم كما عليه جمهور اصحابنا في ما مضى من نقل أقوالهم عملاً بما دل على ذلك من الآية والأخبار المتقدمة في القسم الأول المؤكدة بالأخبار المذكورة في القسم الثاني ، فيجب إيصالها اليهم لعدم المانع من ذلك .
وأما حقه عليه السلام فالظاهر تحليله للشيعة للتوقيع عن صاحب الزمان عليه السلام المتقدم في أخبار القسم الثالث (١) والاحتياط في صرفه على السادة المستحقين .

بقي الكلام في بعض أخبار القسم الثالث فإنه ربما دل على التحليل من الخمس كلاً في زمن وجودهم وغيبتهم (عليهم السلام) إلى يوم القيامة ، وهو مشكل جداً لما فاتته لظاهر الآية والأخبار المتقدمة في القسم الأول والثاني ، بل أخبار القسم الثاني ما بين صريح وظاهر كالصريح في رد ذلك باعتبار زمان وجودهم (عليهم السلام) كما علمت من كلامه عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي والخبرين المرويين عنه (عليه السلام) أيضاً وصحيح إبراهيم بن هاشم المروي عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) .

وأما ما أجاب به شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني (قدس سره) عن خبري محمد بن زيد الطبري المتقدمين (٣) - حيث أنه بمن اختيار العمل بأخبار التحليل مطلقاً من أن الخمس حقه (عليه السلام) - فله الخيار أن شاء أباحه وإلا فلا - فهو مع الإغماض عن المناقشة في كون الخمس كلاً حقه (عليه السلام) خروج عن محل البحث ، لأن الفرض أن تلك الأخبار بحسب ظاهرها دالة على أن الخمس مباح للشيعة مطلقاً كما اختاره (قدس سره) وجنح إليه وحينئذ فلا يحتاج في حله إلى رجوع إلى الإمام (عليه السلام) ولا إلى استئذانه فيه ، ومقتضى كلامه هنا أنه يجب الرجوع إلى الإمام (عليه السلام) واستئذانه فإن أباحه كان مباحاً وإلا فلا . وهذا من ما لا إشكال فيه كما أسلفناه ، وهذا هو الذي اخترناه في صدر الكلام بالنسبة إلى وقت وجودهم (عليهم السلام) من أنه يجب إيصاله اليهم واستئذانهم فيه ، ولسكنه خارج عن ظواهر تلك الأخبار المشار إليها لأن ظاهرها كما عرفت هو التحليل مطلقاً إلى يوم القيامة من غير مراجعة إلى الإمام (عليه السلام) وإن

ج ١٢ ﴿ جواب صاحب الذخيرة عن حديث محمد بن زيد ودفعه ﴾ - ٤٤٩ -

كان موجوداً . ومقتضى كلامه هنا ان التحليل مخصوص بما يتعلق بذلك الامام بخصوصه وزمانه دون زمن غيره من الأئمة (عليهم السلام) وانه في كل عصر يحتاج الى الرجوع الى امام ذلك العصر واستنذانه ، وهو خلاف ظاهر اطلاق تلك الاخبار التي استند اليها .

ومن ما ذكرنا يعلم ايضاً بطلان ما أجاب به الفاضل الخراساني في الذخيرة ، حيث انه من ذهب الى القول بالتحليل مطلقاً كما مضى ويأتي ، حيث نقل حديث محمد بن زيد المذكور وقال بعد الطعن في السند : ويمكن الجمع بينه وبين الاخبار السابقة بعد الاغماض عن سنده بحمله على الرجحان والافضلية وحمل الاخبار السابقة على أصل الجواز والاباحة ، وبان الترخيص والتحليل في أمر الخمس بيدهم (عليهم السلام) فيحدو استثناء بعض الأفراد والاشخاص في بعض الازمان عن عموم التحليل والترخيص لمصلحة دعت الى ذلك وحكمة تقتضيه ، وذلك لا يقتضي انتفاء حكم التحليل وزواله عن أصله . انتهى .

وفيه أولاً - ان ما دلت عليه رواية الطبري المذكورة ليس منحصراً فيها حتى انه بالطعن فيها بما ذكره من ضعف السند وتأويله لها يتم ما ذكره بل الدال على ذلك جملة من الاخبار كما عرفت في القسم الثاني منها الصحيح وغيره .

وثانياً - ان ما ذكره من حمل الخبر على الرجحان والافضلية دون الوجوب يناقئ لفظ الخبر المذكور ، فان سياقه صريح أو كالصريح في وجوب اداء الخمس لقوله في الرواية التي بطريق الكليني (١) « ما أدخل هذا تمحضونا المودة بالسننكم ونزوون عنا حقاً جعله الله لنا ... لا نجعل أحداً منكم في حل ، فاي صراحة في عدم التحليل ووجوب الاخراج أبلغ من هذا الكلام . ونظيره ما في صحيحة ابراهيم بن هاشم (٢) وقوله « لا يسألنهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالا حثيثاً » .

وثالثاً - ان قوله - وبان الترخيص والتحليل في أمر الخمس بيدهم (عليهم

السلام) ... الى آخره - فيه ما عرفت آنفاً من ان مقتضاه وجوب الرجوع في كل عصر الى امامه واستئذانه فان اذن صح التحليل وإلا فلا ، وهو خلاف ظاهر الأخبار التي استند اليها من الدلالة على التحليل الى يوم القيامة كما ذهب اليه . على ان صحيحة علي بن مهزيار لا خصوصية لها بشخص بخصوصه ليتم هذا الحل فيها . وكذلك ما ذكره عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي بل هو عام لكل من وجب عليه الجنس بان يوصله اليه عليه السلام أو الى وكيله .

وبالجملة فان ما ذكره من الجواب عن هذه الاخبار لا أعرف له وجهاً بل هي صريحة الدلالة واضحة المقالة في وجوب ايصال الجنس اليهم (عليهم السلام) وانه لا تحليل فيه ولا اباحة فهي ظاهرة المناقاة لتلك الاخبار ، إلا انك قد عرفت ان البحث عن ذلك زمان وجودهم (عليهم السلام) لا ثمرة له فانهم (عليهم السلام) يحللون من يريدون بما يريدون ولا اعتراض عليهم ولا نزاع معهم لما دلت عليه أخبار القسم الرابع من ان الارض وما خرج منها لهم (عليهم السلام) واسكن الواجب في كل وقت الرجوع الى امامه عليه السلام لان الامر له فلا بد من الرجوع اليه .

وانما الكلام في رمن الغيبة والمرجع فيه الى صاحب الزمان (تجل الله فرجه) والذي وصل لنا منه عليه السلام التوقيع الذي تقدم في أخبار القسم الثالث رواه الصدوق في كتاب اكمال الدين واتمام النعمة عن اسحاق بن يعقوب المشتمل على ان الجنس قد ابيع لشيعتنا وقد جعلوا منه في حل الى وقت ظهورنا لتطيب ولادتهم ولا تحبث (١) والتوقيع الآخر الذي تقدم في أخبار القسم الثاني برواية الصدوق في السكساب المذكور من مسائل محمد بن جعفر الاسدي (٢) الدال بظاهره على التحريم وعدم الاباحة ، وربما أوهم ظاهر كل منهما المناقاة الآخر والتحقيق انه لا مناقاة اذ الظاهر هو العمل بالتوقيع الدال على التحليل المعتضد بما استفاض عن آبائه (عليهم السلام)

(١) الوسائل الباب ٤ من الاثقال وما يختص بالامام ، وفيه د الى ان يظهر امرنا ،

ج ١٢ دفع المناقاة بين التوقيعين - التحقيق في الاقوال المتقدمة) - ٤٥١ -

في ذلك . واما التوقيع الآخر فالظاهر حملة على المخالفين واعداء الدين لترتيبه ^{٤٤٤} المنع واللعن على من اكل أموالهم مستحلاً وتصرف فيها تصرفه في ماله ، فانه ينادى بظاهرة ان هذا المتصرف لا يثبت له مالا ولا يعترف له بحق بل يرى ذلك حلالاً كسائر أمواله والشيعة إنما تصرفوا بالاذن منه (عليه السلام) معترفين بان ذلك حقه ولكن لما اباحه لهم تصرفوا فيه بالاذن منه والاباحة فالفرق واضح ، وقد وقع الاشارة بذلك الى المخالفين في كثير من الاخبار المتقدمة مثل قول امير المؤمنين (عليه السلام) في صحيحة الفضلاء (١) : « ملك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا ... الحديث » ، ومثله غيره . نعم ظاهر توقيع التحليل هو التحليل في مجموع الخمس ولكن مقتضى الجمع بينه وبين الأدلة التي قدمناها من الآية والروايات الدالة على ان النصف للاصناف الثلاثة (٢) تخصيص التحليل بحقه (عليه السلام) وسياق الكلام قبل هذه العبارة في أمواله (عليه السلام) والتجاوز في التعبير باب واسع ، فقله : واما الخمس ، يعني واما حقنا من الخمس ، وبمجموع الخمس وان اضيف اليهم (عليهم السلام) في جملة من الاخبار إلا ان المراد باعتبار كون النصف لهم اصالاً والنصف الآخر ولاية ، وحينئذ فيجب دفع حصة الاصناف اليهم للدلالة المشار إليها سيما مع دلالة جملة من النصوص على ان الخمس جعله الله لهم عوضاً عن الزكاة التي حرّمها عليهم (٣) فكيف يجوز ان يحرموا من العوض والمعوض ؟ وبالجملة فهذا القول عندى أظهر الاقوال ولكنى مع ذلك احتاط بالدفع الى مستحق السادة غالباً .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لا بد من عطف الكلام على الاقوال المتقدمة وبيان صحيحها من فاسدها ورائجها من كاسدها :

فتقول : اما القول الأول وهو عزل الخمس كلاً والوصية به الى أن يصل اليه

(٢) ص ٣٧٠

(١) ص ٤٢٩

(٣) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

-- ٤٥٢ . (كلام صاحب الذخيرة في تأييد سقوط الخمس زمن الغيبة) ج ١٢

ففيه أولاً - انه لم يقم عليه دليل يركن اليه ولا برهان يعتمد عليه ، وظاهر قائله انه انما صار اليه عملاً بالاحتياط لانه لم يرسم فيسه شئ يجب الرجوع اليه ، والظاهر انه خلاف الاحتياط في حصة الاصناف ، لان مقتضى الأدلة استحقاقهم لها ووجوب ايصالها اليهم ولا مانع منه ولا صارف عنه إلا ما ربما يتوهم من ان المتولى لصرفها هو الامام عليه السلام وهو محمول على حال وجوده عليه السلام فاننا قد حكمنا بايصال الجميع اليه كما تقدم ، واما مع عدم وجوده فلا يجوز الخروج عن ظواهر تلك الأدلة الدالة على انه لهم وانه عوض عن الزكاة . واما حصته عليه السلام فقد عرفت ما دل على اباحتها من التوقيع الخارج عن صاحب العصر أيده الله تعالى عاجلاً بالنصر وثانياً - ما في الايداع من التغيرير بالمال وتعريضه للتلف ولا سيما في مثل أوقانتا هذه التي قد صار فيها العدل الحقيقي أعز عزيز ، وكأنهم بنوا ذلك على أوقانتهم المملوءة بالعلماء الصالحاء الاتقياء وظنوا قرب خروجه عليه السلام أو ان زمان الغيبة كله على ذلك المتوال ولم يعلموا بتسافل الحال وتقلب الأحوال بما يضيق عن نشره المجال . واما القول الثاني - وهو ما اختاره الفاضل الخراساني وشيخنا المحدث الصالح البهراني وجملة من المعاصرين وهو القول بسقوطه مطلقاً - فظني بعده غاية البعد ونحن نكتفي بنقل ملخص كلام الفاضل المشار اليه حيث انه بمن بالغ في نصرة هذا القول والاستدلال عليه بما لم يسبقه أحد اليه ، وشيخنا المحدث المشار اليه إنما حدا حذوه :

فنقول : قال الفاضل المذكور في كتاب الذخيرة - بعد ان ادعي دلالة الاخبار المتقدمة في القسم الثالث على اباحة الخمس مطلقاً للشيعة - ما ملخصه : لكن يبقى على القول به اشكالات : منها - ان التحليل مختص بالامام الذي يصدر منه الحكم إذ لا معنى لتحليل غير صاحب الحق ، فلا يلزم عموم الحكم . وجوابه ان ظاهر التحليل بطيب الولادة المذكور في بعض الاخبار - والتصريح بدوام الحكم في بعضها واسناد التحليل بصيغة الجمع في بعض - يقتضى تحقق التحليل منهم (عليهم السلام) جميعاً ويكفي

في ثبوته اخبار بعضهم (عليهم السلام) وقد أشار الى ذلك المحقق وغيره .
أقول : فيه أولا - ما عرفت آنفاً من ان اخبار التحليل معارضة بظاهر
الآية واخبار القسم الأول والثاني ، واخبار القسم الأول وان أمكن تقييدها باخبار
التحليل إلا ان اخبار القسم الثاني منها ما هو صريح في وجوب دفعه وعدم التحليل
به كروايي محمد بن زيد الطبري وصحيحة ابراهيم بن هاشم وصحيحة علي بن مهزيار
ورواية كتاب الفقه الرضوي (١) ومنها ما هو ظاهر كباقي الاخبار .
وما تمسك به الفاضلان المذكوران - من حمل روايي الطبري وصحيحة ابراهيم
ابن هاشم على كون اولئك الطالبين للتحليل من المخالفين -

بعيد بل غلط محض : اما أولا - فلانه قد صرح في احدى روايي محمد بن زيد
الطبري انه بعض موالى ابي الحسن عليه السلام وفي الرواية الثانية بانهم يحضونهم المودة ،
ومن المعلوم ان العامة لا يحضونهم مودة ولا محبة ليتوجه عتابه لهم ولا يكونون
من مواليه ، وفي صحيحة ابراهيم بن هاشم انه كان وكيله عليه السلام الذي يتولى الوقف له
بقم ، ومن المعلوم ان ذلك لا يكون من المخالفين .

واما ثانياً - فان العامة لا يثبتون لهم (عليهم السلام) حقاً في الخنس ولا غيره
فكيف يستأذنونهم (عليهم السلام) في ذلك ؟

واما ثالثاً - فان صحيحة علي بن مهزيار لا يجرى فيها ما ذكره هنا ، فانها
صريحة في كون مواليه وشيعته قصرُوا في ما يجب عليهم من الخنس وانه يريد تطهيرهم
فلو كان الخنس حلالاً مباحاً كيف ينسبهم الى التقصير ؟ وكيف يريد التخفيف عنهم
بما صنعه في عامه ذلك ؟ وكيف يأمرهم بنقل ذلك اليه أو الى وكيله ؟ ونحو ذلك ما في
كتاب الفقه الرضوي وان لم يقف عليه .

وبذلك يظهر لك ما في قوله : انه يكفي في ذلك اخبار بعضهم عليهم السلام
ولو كان ما ذكره حقاً من أنه يكفي في التحليل مطلقاً اخبار الصادق عليه السلام بانه حلال

- ٤٥٤ - (الرد على القول بسقوط الخمس زمن الغيبة) ج ١٢

كيف يأمر الجواد عليه السلام بنقله اليه ؟ مضافا الى ما في الرواية من الدلالة الصريحة على الوجوب ، وكيف يقول ابو الحسن الثالث عليه السلام في رواية محمد بن علي بن شعاع : ان لي منه الخمس ؟ وفي رواية ابي علي بن راشد وكيله : امرتني باخذ حقلك فاعلمت ، مواليك فقال لي بعضهم وأى شئ حقه ؟ فلم أدر ما أجيبه ؟ فقال يجب عليهم الخمس ... الخبر ، ونحو ذلك من الروايات المتقدمة في القسم الاول .

وثانياً - ان ما استند اليه من تلك العبارات ففقيه ان طيب الولادة يمكن قصره على المناكح كما هو المتفق عليه وهو ظاهر حسنة سالم بن مكرم ، وهي التي ورد فيها دوام الحكم الى يوم القيامة ، واطلاق غيرها من الاخبار يحمل عليها ، أو تخصيص ذلك بمقوقمهم (عليهم السلام) فلا يقتضى ذلك تحليل جميع الخمس . وبالجمله فانه حيث دلت الآية (١) والأخبار المتقدمة في القسم الاول على وجوب الخمس واشترائه بينهم (عليهم السلام) وبين الأصناف الثلاثة - ودات الاخبار التي في القسم الثاني على عدم التحليل منه ووجوب اخراجه صريحاً في بعض وظاهراً في آخر على وجه لا يمكن تأويلها كما عرفت - فلا بد من تخصيص أخبار التحليل بوجه ظاهر تجتمع به مع تلك الاخبار ولا يمكن العمل بها على اطلاقها البتة .

ثم قال (قدس سره) : ومنها - ان النصف حق للأصناف الثلاثة - فكيف يسوغ التحليل بالنسبة اليه . ثم أجاب بوجهين : حاصل الاول المنع من كون النصف ملكاً لهم مطلقاً لجواز كون الارباح ملكاً للامام عليه السلام وكذا المعادن والغوص والغنائم التي تؤخذ من غير اذن الامام عليه السلام ... الى أن قال : وثانيهما - انه يجوز أن يكون اختصاص الأصناف بالنصف أو مالكيتهم له مشروطاً بحضور الامام عليه السلام لا مطلقاً لا بد لنفيه من دليل (فان قلت) ظاهر الآية اختصاص النصف بالأصناف وكذا مرفوعة احمد بن محمد ومرسلة حماد ورواية يونس (٢) (قلت) اما الآية

(١) وهي قوله تعالى : واعلموا انما غنمتم . . . سورة الانفال الآية ١٣

(٢) ص ٤٢١ وفي رواية يونس ارجع الى الاستدراكات

فظاهرها اختصاصها بالغنائم فلا تعم غيرها ، مع انها لا تشمل زمان الغيبة بناء على ان الخطابات القرآنية متوجهة الى الحاضرين في زمن الخطاب وانسحاب الحكم في غير الحاضرين مستنداً الى الاجماع وهو انما يتم مع التوافق في الشرائط وهو ممنوع في محل البحث ، فلا تنهض الآية حجة على حكم زمان الغيبة . سلمنا لكن لا بد من صرفها عن ظاهرها اما بالحمل على كونها بياناً للمصرف أو بالتخصيص جمعاً بينها وبين الاخبار الدالة على الترحيص . واما الاخبار فمع ضعف سندها غير دالة على تعلق النصف بالأصناف على وجه الملكية أو الاختصاص مطلقاً بل دالة على ان على الامام عليه السلام أن يقسمه كذلك ، فيجوز أن يكون هذا واجباً على الامام من غير أن يكون شيء من الخمس ملكاً لهم أو مختصاً بهم مطلقاً . سلمنا لكنها تدل على ثبوت هذا الحكم في زمان حضور الامام لا مطلقاً فيجوز اختلاف الحكم بحسب الأزمان سلمنا لكن لا بد من التخصيص فيها وصرفها عن ظاهرها جمعاً بين الأدلة . وبالجملة اخبار الاباحة أصح واصرح فلا يسوغ العدول عنها بالاخبار المذكورة . انتهى كلامه زيد مقامه .

أقول : فيه اولاً - انه لا ريب ان ظاهر الآية دال على اختصاص الأصناف بالنصف ، وهو قد اعترف بذلك في كلام له سابق على هذا المقام ، حيث قال بعد ان نقل عن المحقق حمل الآية على بيان المصرف ما صورته : وفيه نظر لأن حمل الآية على ان المراد بيان مصارف الاستحقاق عدول عن الظاهر من الآية ، بل الظاهر من الآية الملك أو الاختصاص والعدول عنه يحتاج الى دليل . ولو كان كذلك لاقتضى جواز صرف الخمس كله في أحد الأصناف الستة وهم لا يقولون به . انتهى وحيثما ذكرا في الآية الاخبار الدالة على تفسير الغنيمة فيها بما هو أعم من كل ما يغنمه الانسان ويفيده حتى الافادة يوماً بيوم كما قدمنا ذكره في أول الكتاب دخل فيها جميع ما ذكره من الارباح والغوص ونحوها وسقط ما ذكره في الوجه الأول ، ويدل على ذلك صريحاً مرفوعة احمد بن محمد المتقدمة في اخبار القسم

- ٤٥٦ - (الرد على القول بسقوط الخمس زمن الغيبة) ج ١٢

الأول لقوله عليه السلام بعد ما ذكر ما فيه الخمس من الأنواع المذكورة ، واما الخمس فيقسم على ستة أسهم ... الى آخره ، ومثلها رسالة حماد بن عيسى المذكورة ثمة ، فانها صريحتان في كون النصف للاصناف الثلاثة من جميع ما فيه الخمس لا من غنيمة دار الحرب بالخصوص كما زعمه . وما ربما يتخيل دلالة على ما ادعاه . من اضافة مجموع الخمس اليهم (عليهم السلام) في بعض الاخبار أو تصرفهم بالعفو واعطائه كمال لبعض الناس . فقد تقدم الجواب عنه .

وثانياً - ان ما ذكره من انه يجوز أن يكون اختصاص الاصناف بالنصف مشروطاً بحضور الامام عليه السلام تعسف ظاهر يخالف لصريح الأدلة كتاباً وسنة ، فانها دالة كما عرفت على الاختصاص أو الملك كما اعترف به في ما قدمنا من كلامه ، ومقتضى ذلك العموم لحال وجوده وغيبته والتخصيص بحال وجوده يتوقف على الدليل ، فقوله « لا بد لنفيه من دليل ، قلب للسألة بل لا بد لاثباته من دليل ، ويؤيد ما قلنا باوضح تأييد الروايات الدالة على ان الخمس عوض لهم عن الزكاة التي حرما الله تعالى عليهم (١) ولا ريب أن تحريم الزكاة عليهم غير مختص بوجود الامام عليه السلام حتى يكون اختصاصهم بالخمس مخصوصاً بوجود الامام عليه السلام .

وثالثاً - ان ما ذكره - بقوله : « قلت اما الآية فظاهرها اختصاص الغنائم فلا تعم غيرها » - مردود بما عرفت من أن الروايات المعتمدة قد دلت على تفسير الغنيمة في الآية بالمعنى الاعم الشامل لجميع ما فيه الخمس ، ومنها صحيحة على بن مهزيار الطويلة ورواية حكيم مؤذن بن عيسى وكتاب الفقه الرضوي وغيرها من ما تقدم . ورابعاً - ان ما ذكره - من أن الآية لا تشمل زمان الغيبة بناء على ان الخطابات القرآنية متوجهة الى الحاضرين ... الى آخره - مردود باننا انما نستند في انسحاب الحكم وعموم الآية لزمن الغيبة الى الاخبار لا الى الاجماع الذي ذكره ، فاننا لا ضرورة بنا تلجئ اليه لنتجه ما أورده عليه .

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

ج ١٢ (الرد على القول بسقوط الخمس زمن الغيبة) — ٤٥٧ —

والاخبار الدالة على ما ذكرناه كثيرة : منها - ما رواه في الكافي عن
ابن بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (١) في حديث قال : لو كانت اذا نزلت آية على رجل
ثم مات ذلك الرجل ماتت الآية مات الكتاب ولكنه حتى يجرى في من بقي كما
جرى في من مضى ، ومثلها غيرها .

ومن اظهر ذلك في المقام استدلال الأئمة (عليهم السلام) بالآية المذكورة
وتفسيرهم لها بما قدمنا ذكره ، ولو كان الخطاب فيها مقصوراً على زمنه عليه السلام
لما ساغ ذلك .

وخامساً - ان ما أجاب به ثالثاً - بعد النزول بقوله : سلمنا لكن لابد من
صرف الآية عن ظاهرها ... الى آخره ، - مردود بان الحل على بيان المصنف من ما
قد اعترف في ما قدمنا نقله عنه بعدم صحته لاقتضائه جواز صرف الخمس كلاً في
أحد الاصناف الستة وهو باطل اجماعاً نصاً وفتوى فكيف يتمسك هنا بذلك ؟

واما التخصيص ففيه أن مقتضى القواعد الشرعية والضوابط المرعية والسنة
المحمدية هو ارجاع الاخبار الى القرآن وعرضها عليه فان طابقتها ووافقتها وجب
قبولها وإلا وجب ردها وطرحها (٢) ولا ريب ان الاخبار في المسألة مختلفة
والاخبار التي استند اليها مخالفة لظاهر الآية ، فالواجب بمقتضى القاعدة المنصوصة
طرحها أو تأويلها بما يخرجها عن المخالفة ، فكيف عكس القاعدة وأوجب رد الآية
واخراجها عن ظاهرها الى الاخبار التي ذكرها ؟ وما وقع من أصحابنا (رضوان
الله عليهم) في مثل مسألة الحبوة وميراث الزوجة ونحوهما من تخصيص الآيات
بالاخبار فانما هو من حيث اعتضاد الاخبار باجماع الطائفة واتفاقها في بعض
واجماع المعظم منها في بعض ، أو عدم ظهور الآية في العموم على وجه ينافي الخبر
المخصص ، أو نحو ذلك ، وهو في محل البحث على طريق العكس . على ان ما ذهبوا اليه

(١) الاصول ج ١ ص ٩٩٢ باب ان الأئمة (ع) هم الهداة

(٢) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به

— ٤٥٨ — (الرد على القول بسقوط الخمس زمن الغيبة كـ) ج ١٢

من التحليل مطلقاً في زمن الوجود والغيبة في جميع أنواع ما فيه النسب، فمنضطر لترح
الآية رأساً لا تخصيصها كما هو ظاهر لا يخفى .
وسادساً - فان طعنه في الأخبار بضعف سندها مردود بأنه ضعيف لا يانفت
اليه وسخيف لا يرج عليه :

أما أولاً - فان هذه الأخبار هي معتمد في فسمة الخمس، اصنافاً بين الامام
والاصناف الثلاثة ، فان اعتمدوا عليها فليكن في جميع الاحكام وإلا فلا .

واما ثانياً - فانه وامثاله كثيراً ما يستدلون بامثال هذه الاخبار، ويتسرون
عن ضعفها باصطلاحهم الضعيف الواهي باعذار لبيد العنكبوت الذي هو اصعب
البيوت تضامى ، ولكن هذه عادة أصحاب هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد
أقرب منه الى الصلاح : اذا نافت الرواية ما اختاروه أجابوا عنها بضعف السند واذا
ألجأتهم الحاجة لها في الاستدلال تسروا عن مخالفة اصطلاحهم والخروج عن
مقتضاء تلك الأعذار الواهية .

وسابعاً - ان ما ذكره - من ان تلك الأخبار غير دالة على تعلق النصف
بالاصناف على جهة الملكية أو الاختصاص - فيه ان دلالتها على ذلك أظهر من
أن تنكر واين من ان تنشر ، وذلك مثل قوله عليه السلام في مرفوعة احمد بن محمد (١)
بعد ذكر الخمس وانه يقسم ستة أقسام قال : فالنصف له - يعنى الامام عليه السلام - خاصة
والنصف لليتامى والمساكين وانباء السبيل من آل محمد عليهم السلام الذين لا نحل لهم
الصدقة ولا الزكاة عوضهم الله مكان ذلك بالخمس ... الحديث ، ولا ريب ان اللام
هنا اما للملك أو الاختصاص كما هو القاعدة النحوية المطردة في امثال هذا الكلام ،
ويؤكد ذلك التعويض لهم عن الصدقة فانه يقتضى الاطراد والاستمرار ، فكيف
يخرجون العوض والمعوض ؟ ومثل قوله عليه السلام في صحيحة ابراهيم بن هاشم المتقدمة
في القسم الثاني (٢) و أحدهم يثب على أموال آل محمد عليه السلام وإيتامهم ومساكينهم

ج ١٢ ﴿ الرد على القول بسقوط الخمس زمن الغيبة ﴾ - ٤٥٩ -

وابناء سبيلهم فيأخذ... الحديث ، فإى عبارة أظهر من هذه العبارة ؟ ولو صح المناقشة في ذلك بالنسبة الى الأصناف صح أيضاً بالنسبة الى الامام عليه السلام كما لا يخفى على ذوى الأفهام . وفي رسالة حماد بن عيسى أيضاً (١) قال : « فله - يعنى الامام عليه السلام - نصف الخمس كلها ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته فسيمهم لتمامهم وسمهم لمساكينهم وسمهم لأبناء... سبيلهم يقسم بينهم على السكتاب والسنة ... الى أن قال عليه السلام : وإنما جعل الله هذا الخمس خاصة لهم دون مساكين الناس وابناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرابتهم من رسول الله ﷺ وكرامة من الله لهم عن أوساخ الناس ، فجعل لهم خاصة من عنده ما يغنيهم به عن أن يصيرهم في موضع الذل والمسكنة ... الى أن قال أيضاً : وجعل لفقراء قرابة الرسول ﷺ نصف الخمس فاغناهم به عن صدقات الناس وصدقات النبي ﷺ وولى الأمر ، فلم يبق فقير من فقراء الناس ولم يبق فقير من فقراء قرابة رسول الله ﷺ إلا وقد استغنى فلا فقير ... الحديث ، وإى دليل يريد بعد هذه الأدلة الصريحة الواضحة ؟

وثالثاً - ان قوله - سلمنا لسكنها تدل على ثبوت هذا الحكم في زمان حضور الامام لا مطلقاً - ظاهر الضعف بل البطلان ، والظاهر ان كلامه هذا مبني على ما توهمه من أن مستند الاختصاص أو الملك في تلك الاخبار إنما هو من جهة ما دلت عليه من أن الامام عليه السلام يقسمه كذلك ، وهو غلط بل موضع الاستدلال إنما هو نسبتة اليهم بلام الملك أو الاختصاص المؤكد بكونه عوضاً لهم عن الصدقات وانه جعله الله لهم وخصهم به دون الناس وانه لم يبق فقير في الناس بعد جعل الله سبحانه الزكاة أسائر الناس والخمس لقرابة الرسول ﷺ وكيف يجامع هذا الاختصاص بزمان الحضور ، ما هذه إلا غفلة واضحة ، وليت شعري كأنه لم يراجع هذه الاخبار أو لم يتأمل فيها بعين التحقيق والاعتبار . على ان لقائل ان يعكس عليه هذه الدعوى بان يقول ان مقتضى الأدلة الدالة على استحقاق الأصناف من

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

الآية والروايات هو العموم والاستمرار في جميع الاوقات ولا سيما رواية حماد المذكورة كما سمعت ، ومقتضى اخبار التحليل هو الاختصاص بزمان وجودهم (عليهم السلام) لمصالح قد احتملنا بعضها في ما تقدم ، وما ربما يوم الاستمرار في بعض قد بينا وجهه آنفاً ، فالاختصاص إنما هو في جانب التحليل لا في جانب استحقاق الأصناف .
وتاسماً - ان قوله - سلمنا - يمكن لا بد من التخصيص فيها وصرحها عن ظاهرها جمعاً بين الأدلة - مردود أولاً - بما عرفت آنفاً من صراحتها وعدم قبولها لما أراده .
وثانياً - ان هذه الأخبار قد ترجحت بموافقة القرآن كما عرفت فيصير العمل عليها ويجب تأويل ما خالفها أو طارحه بمقتضى القواعد المنصوصة (١) وقد ترجحت أيضاً بذهاب المعظم من أجلاء الأصحاب متقدميهم ومتأخريهم الى القول بمضمونها .

وثالثاً - ان المخالفة ليست منحصرة فيها حتى انه بتأويلها يسقط البحث ويتم ما ذكره بل أكثر أخبار القسم الاول والثاني كلها مخالفة لما ذكره وعاضدة لهذه الأخبار . وبذلك يظهر لك ان ما ذهبوا اليه من هذا القول من ما لا يعول عليه وانه ناشئ عن عدم اعطاء التأمل حقه في الأدلة الواردة في المسألة .

واما القول الثالث وهو القول بدفنه فهو مع كونه مجهول القائل مجهول الدليل ولو ثبت هذا الخبر الذي ذكره لوجب طرحه في مقابلة ما ذكرناه من الأدلة وهي أكثر عدداً وأصح سنداً وأظهر دلالة .

واما الرابع - وهو دفع النصف الى الأصناف والنصف الآخر يودع من ثقة الى ثقة أو يدفن - فهو جيد بالنسبة الى حصة الأصناف لما عرفت آنفاً ، واما بالنسبة الى حقه ~~بأنه~~ لجوابه قد علم من ما ذكرنا في جواب القول الاول والقول الثالث .
واما الخامس - وهو بعينه القول الرابع إلا انه يعين الايداع دون الدفن - لجوابه معلوم من ما سبق .

(١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به

واما السادس - وهو صرف الجميع الى الاصناف اما النصف فمن حيث كونه حقهم واما النصف الذي هو حق الامام عليه السلام فمن حيث انه في حال حضوره متى قصر الخمس عن مؤنتهم كان يتم لهم من ماله ، فوجوب هذا عليه حال حضوره يقتضي وجوبه عليه حال غيبته ، فان الواجب من الحقوق لا يسقط بغيبة من عليه الحق -

ففيه أولا - انه من الجائز اختصاص ذلك بحال الحضور ليكون ذلك في مقابلة الزيادة عن مؤنتهم لعامهم وهذا لا يجرى في حال الغيبة فقياس الغيبة على الحضور قياس مع الفارق . على ان ايجاب ذلك عليه مطلقاً كما يدعونه في محل المنع لدلالة جملة من الاخبار كما عرفت على التحليل ، ولا سيما دلالة صحيحة عمر بن يزيد في حكاية مسمع بن عبد الملك (١) ورد الصادق عليه السلام ما حمل اليه من مال الخمس وتحليله به وثانياً - ورود الرخصة من صاحب العصر (عجل الله فرجه) في اباحة الخمس للشيعة حال الغيبة كما تقدم ، وانما حملناه على حقه (عليه السلام) جمعاً بين الاخبار كما سلف بيانه .

وبالجملة فانه لا وجه لهذا القول من حيث الدليل وان كان الاحتياط به واضح السبيل .

واما السابع - وهو صرف النصف الى الاصناف الثلاثة والنصف الذي له عليه السلام يجب ايصاله مع الامكان ولا فيصرف الى الاصناف ومع تعذر الايصال وعدم حاجة الاصناف فيباح للشيعة كما اختاره صاحب الوسائل في كتابه (٢) -
ففيه ان الواجب مع وجود الامام عليه السلام والتسكن من الوصول اليه أو الى وكيله هو ايصال جميع الخمس اليه كما هو مقتضى الاخبار وكلام الأصحاب ، واما مع غيبته عليه السلام فيجب صرف حصة الاصناف عليهم واما حصته عليه السلام فقد

(١) ص ٤٣٠

(٢) الوسائل الباب ٤ من الاقوال وما يختص بالامام

٤٦٢ - (كلام المحدث الكاشاني في تأييد القول بسقوط حقه عليه) ج ١٢

حصلت الاباحة فيما من صاحبها كما تقدم . واما مع وجوده عليه وعدم التمسك منه - وان كان الفرض نادراً حيث ان المفهوم من الاخبار انهم مع شدة التقية كانت لهم (عليهم السلام) وكلاء اقبض الاخماس وغيرها في سائر البلدان - وشدة التقية كانت في زمن الكاظم عليه وكان السبب في وقف من أنكر موته وقال بالوقف انما هو الاموال التي كانت بايديهم من ما يقتبضونه له من الناس - فالحكم لا يخلو من توقف وصرافها الى الاصناف كما ذكره في هذه الصورة لا دليل عليه ، وظاهر كلامه حمل اخبار الاباحة على تعذر الايصال وعدم حاجة الاصناف ، مع انك قد عرفت ان الاباحة من الصادق والباقر وعلي (عليهم السلام) في حال وجودهم وامكان الايصال اليهم ، وبالجملة فما ذكره زعماء من جمع الاخبار عليه لا يخلو من تعسف ظاهر كما هو واضح من ما شرحناه آنفاً .

واما الثامن - وهو ما ذهب اليه المحدث الكاشاني من ايصال حصة الاصناف وسقوط حقه عليه وظاهره ان ذلك اعم من حال الحضور او الغيبة ، حيث قال في كتاب الوافي بعد نقل جملة اخبار المسألة المروية في الكتب الاربعة : والذي يظهر لي من مجموع الاخبار الواردة في ذلك ان تحليلهم (عليهم السلام) لهم المناهج وغيرها من الاموال الا انه يختص بحصتهم (عليهم السلام) اعني السهام الثلاثة كما مر في حديث ابي حمزة (١) ان الله جعل لنا اهل البيت سهماً ثلاثة ، دون سهام البتاي والمساكين وابن السبيل فانما لغيرهم وان كان لهم النصيب فيها في زمان حضورهم بان يضعوها في من شاءوا وكيف شاءوا كما كانوا يتصرفون في حصة انفسهم لان جميع الاموال في الحقيقة لهم والناس عيالهم ، وكان الواجب على شيعتهم في زمن حضورهم أن يحملوا كل الخمس اليهم ليضعوها في من يشاءون إلا أن من لم يفعل ذلك منهم في حل بعد أن أساء ، وعلى ذلك يحمل التشديد أو على ان التشديد يختص بغير الشيعة وهذا أظهر من الاخبار . واما في مثل هذا الزمان حيث لا يمكن

ج ١٢ (تعليق المصنف على كلام المحدث الكاشاني في المقام) - ٤٦٣ -

الوصول اليهم (عليهم السلام) فتسقط حصتهم رأساً لتعذر ذلك وغناهم عنه رأساً دون السهام الباقية لوجود مستحقيها ، ومن صرف الكل حينئذ الى الاصناف الثلاثة فقد أحسن واحتاط . والعلم عند الله . انتهى -

فهو قريب من ما اخترناه : اما في حال الغيبة فهو عين ما ذكرناه من وجوب صرف النصف الى الاصناف واباحة حقه عليه السلام إلا انه انما علل ذلك بتعذر ايصاله وغناه عنه وغفل عن التوقيع الوارد من صاحب الخمس بتحليله للشيعة زمن الغيبة ، ولعله لعدم اطلاعه عليه حيث انه ليس من أخبار الكتب الاربعة التي تصدى بلعها ، واما حال الحضور فظاهره تخصيص التحليل في ما ورد من أخبار التحليل بحصتهم (عليهم السلام) دون حصة الاصناف وهو جيد ، إلا ان ظاهره ان ذلك عام و جار في جميع الأئمة (عليهم السلام) كما يؤذن به جملة أخبار التشديد على الاختصاص بغير الشيعة ، وهذا هو موضع الخلاف بيننا وبينه لما أوضحناه سابقاً من ان أخبار القسم الثاني وجملة من أخبار القسم الأول ايضاً لا تقبل الحل على ذلك بل هي ما بين صريح وظاهر في عدم التحليل ووجوب ايصال الخمس اليهم (عليهم السلام) كصحيحة علي بن مهزيار وصحيحة ابراهيم بن هاشم وروايي الطبري وعبارته كتاب الفقه الرضوي (١) ويضدها من روايات القسم الأول ايضاً رواية محمد بن علي بن شجاع ورواية ابي علي بن راشد (٢) وحمل روايتي الطبري وصحيحة ابراهيم ابن هاشم على غير الشيعة من المخالفين فد أوضحنا بعده بل فساداه ، ومع الاغماض عن ذلك فانه لا يتم له في الأخبار الباقية .

وبالجملة فالأظهر كما حققناه سابقاً اختصاص التحليل بمن حصل منه التحليل حسبما يقع من خصوص أو عموم دون غيره من باقي الأئمة ، وبه يعلم ما في قوله ايضاً ، ان من لم يحمل ذلك اليهم كان في حل وان اساء ، بناء على جملة أخبار التشديد في اخراج الخمس على ما ذكره ، وكيف يكون في حل مع قوله ابي جعفر عليه السلام في صحيحة

— ٢٦٤ — (الرد على القول باختصاص التحليل بخمس الأرباح) ج ١٢

إبراهيم بن هاشم ، والله أيسألهم الله تعالى يوم القيامة عن ذلك سؤالاً خفياً ، وفي إحدى روايتي الطبري (٠) بعد النوبيخ والتفريع العظيم ، لا نجعل أحداً منكم في حل ، وفريب منهما صحيحة على بن مهزيار (٢) بل لا تقصر عنهما .

وأما التاسع - وهو صرف حصة الأصناف إليهم وقسمة حصته $\frac{1}{5}$ على مواليه العارفين بحقه من أهل الفقر والصلاح والسداد - فهو موافق لما احتزناه إلا أن التخصيص بمن ذكر لا دليل عليه وإن كان أولى ، وأولى منه صرفه على السادة المستحقين .

وأما العاشر - وهو تخصيص التحليل بخمس الأرباح حيث أنه له $\frac{1}{5}$ خاصة دون باقي الأصناف كما ذهب إليه المحقق الشيخ حسن في المنتقى -

ففيه - مع اغماض النظر عن المناقشة في دلالة الروايات التي أشار إليها على اختصاص خمس الأرباح به $\frac{1}{5}$ بأن نسبة الخمس كلها فيها إلى نفسه باعتبار مالكيته لنصفه وولايته على النصف الآخر -

أن ذلك مردود أولاً - بهرج رواية مسمع والاحتمال الذي في رواية الحكم بن علباء الأسدي (٣) الذين قد حللها الإمامان (عليهما السلام) بخمس الفوص مع أنه ليس من الأرباح بالمعنى الذي ذكره .

وثانياً - بصحيفة على بن مهزيار (٤) المتضمنة لحل الخمس إلى وكيله ولو بعد حين مع كون ظاهر سياقها أن ذلك من خمس الأرباح ، فلو كان خمس الأرباح من ما حللوه كيف يأمر بنقله إليه أو إلى وكيله ويذكر في أول الخبر أن مواليه قصرُوا في أمر الخمس وأنه أراد أن يعلمهم بما وضعه عنهم في ذلك العام فإن جميع هذا من ما يتنافى التحليل .

وبالجملة فالظاهر أنما هو ما قدمناه من أن الخمس مطلقاً وإن كان مشتركاً بينهم وبين الأصناف إلا أن لهم الاختيار فيسهل بل وفي غيره كيف شاءوا وأرادوا ولا

ج ١٢ (الرد على القول بعدم التحليل في الخمس بالكلية) - ٤٦٥ -

اعتراض عليهم ، لأن الأرض وما خرج منها لهم (عليهم السلام) كما عرفت من أخبار القسم الرابع ، وأنه يحل لمن حمله ويحرم على من لم يحمله وأنه يجب الرجوع فيه في كل وقت الى امام ذلك الوقت .

هذا . واما اعتضاده بذهاب بعض قدمائنا الى السقوط - وتشنيعه على المتأخرين بردها القول بأنه ناشئ عن قلة الفحص عن الاخبار ومعانيها والقناعة بميسور النظر فيها -

ففيه ان ذلك القائل الذي نقل عنه من القدماء - كما عرفت من عبارتي الشيخ المفيد في المقنعة والشيخ الطوسي في النهاية - إنما أراد سقوط الخمس مطلقاً من أى نوع كان الأرباح وغيرها ، وهو لا يقول به وإنما يخص التحليل بخمس الأرباح خاصة فكيف يحكم بصحة القول المذكور ويشنع على من رده ؟ مع ما عرفت من كلام الشيخين المذكورين في منشأ الخلاف بين القدماء في هذه المسألة .

واما الحادى عشر - وهو عدم التحليل بالكلية كما ذهب اليه ابن الجنيد - فهو من ما لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه ؛ اما أولاً - فلأن التحليل ثابت بيقين لا يداخله الظن ولا التخمين وإنما الكلام في عمومته من جهة المحلل بكسر اللام والمحلل بفتحها أو خصوصه فيهما أو خصوصه في أحدهما على ما سبق من التفصيل في الأقوال والأخبار .

واما ثانياً - فان كلامه في ما قدمناه من عبارته لا يخلو من سوء الادب في حق الامام عليه السلام من حيث انه نسبته الى التصرف في ما لا يجوز له التصرف فيه وإباحة ما ليس له إباحته ، إلا أن يحمل كلامه على عدم ثبوت أخبار التحليل عنده وهو بعيد غاية البعد لما عرفت من شهرتها واستفاضتها ، قال المحقق في المعتبر بعد نقل محصل كلامه - ونعم ما قال - ان هذا ليس بشئ لأن الامام لا يحلل إلا ما يعلم ان له الولاية في تحليله ولو لم يكن له ذلك لاقتصر في التحليل على زمانه ولم يقبده بالدوام . واما ثالثاً - فلأنك قد عرفت من أخبار القسم الرابع ان الأرض وما فيها له

— ٤٦٦ — (الرد على ما ذهب اليه الشيخ المجلسي في المقام) ج ١٢

فلا فای مانع من التحليل في ما اقتضت المصلحة يومئذ تحليله ؟

ولو نوقش في تلك الاخبار بانه لا ريب في تسلط الناس على ما في أيديهم من الاملاك من ما ينقل ويحول أم لا والتوارث والتصرف بجميع أنواع التصرفات وان المتصرف فيه غير المالك غاصب مستحق للعقاب ، وهذا من ما عليه الاتفاق كتاباً وسنة واجماعاً وهو من ما يدافع تلك الاخبار .

قلنا : لا ريب ان جميع هذه الاشياء المذكورة ملك لله عز وجل وانه ملكها العباد على الوجه المذكور ، فلو أراد الله سبحانه التصرف فيها بما ينافي رضا مالكمها رأيت ان ذلك يوجب اعتراضاً عليه تعالى ويكون ظلماً وجوراً ؟ فانه هو المالك الحقيقي والمالك الآخر مجازي فله التصرف في الاموال وفي اصحابها كيف شاء وأراد ، وهكذا فقل بالنسبة اليهم (عليهم السلام) فان الله عز وجل المالك للارض وما فيها قد ملكها نبيه ﷺ وأوصيائه بعده كما دلت عليه تلك الاخبار وهم (عليهم السلام) قد حملوا شيعتهم خاصة زمان الغيبة بالنكاح والتصرف كيف شاءوا وأرادوا وجرت أيدي الناس على الاملاك على الوجوه المذكورة ، فلو تصرفوا (عليهم السلام) في شيء من ذلك على خلاف رضا من ملكوه لم يثمر ذلك اعتراضاً عليهم لأن الاصل لهم عين ما عرفت بالنسبة اليه عز وجل ، واما المخالفون لهم (عليهم السلام) فتصرفهم محرم والعقاب فيه ثابت والاقتصاص منهم في القيامة قائم ، فلا إشكال بحمد الله في هذا المجال .

واما الثاني عشر - وهو ما ذهب اليه شيخنا المجلسي (عظم الله مرقدته) - من قهر التحليل على التصرف في مال الخمس قبل اخراجه مع ضمان الخمس في الذمة وانه لا يحل شيء من الخمس - عجيب من مثله وای عجيب ، وقد رأيت كلامه أولاً في بعض الحواشي المنسوبة اليه على كتب الاخبار لحصل لي العجب من ذلك ولم اتيقن انه يقول بمثل هذه المقالة البعيدة عن الاخبار حتى رأيت كلامه في كتاب زاد المعاد موافقاً لما وجدته أولاً ، وما أنا أسوق أولاً ما وقفت عليه من كلامه ثم اذكر ما فيه :

ج ١٢ (الرد على ما ذهب اليه الشيخ المجلسي في المقام) - ٤٦٧ -

قال في حاشية له على كتاب الاستبصار - على قول الشيخ هناك بعد نقل رواية محمد بن زيد الطبري المتقدمة : « فالوجه في الجمع بين هذه الروايات ما ذهب اليه شيخنا ... الى آخره » . ما افظه : و مراد كلامه ان الرخصة في صرف المال في المناكح قبل اخراج الخمس منه لا في سقوط الخمس في الاموال وإنما الفائدة حل الوطء وطيب الولادة مع استقرار المال في الذمة الى أن يؤدي الخمس ، وبالحيلة نقول نصوص الرخصة مقتضاها في باب المناكح حل انتفاع البضع في الامة المسبية من دون اخراج حق الامام عليه السلام من الخمس وفي باب المساكن حل انتفاع السكنى وفي باب المتاجر جواز تصرفات التجارة . انتهى .

وقال (قدس سره) في حاشية له على الكافي على قوله في رواية سالم بن مكرم المتقدمة (١) : « ليس يسألك ان يعترض الطريق ، ما صورته : يعني ليس يسألك تحليل الفروج واعتراض طريق الشرع بل انما يسألك احلال تصرفاته في ماله من المناكح والمساكن من قبل تخميسه : فيكون له مال فيه الخمس فلا يخمسه ويشترى منه خادماً ينكحها أو يجعل منه صداقاً لا امرأة يتزوجها أو يعصب ميراثاً أو مالا من التجارة أو عطية يعطاها فيصرف ذلك في مناكحه أو مساكنه ولم يكن يخمسه ؟ فقال عليه السلام : هذا أي هذا التصرف من قبل تخميس المال لشيء تنال حلال لتعليب ولادتهم والخمس في ذمتهم حتى يؤدون . ولم يمن عليه السلام بالاحلال سقوط الخمس عنهم وبراءة ذمتهم كما هو المستبين . انتهى .

وقال في كتاب زاد المعاد ما هذا ملخصه : واما مستحق الخمس فالمشهور انه يقسم على ست حصص كما هو ظاهر الآية (٢) فثلاث منها للامام وثلاث منها للاصناف الثلاثة ، والظاهر من الاحاديث المعتبرة ان جميع الخمس في زمان وجود الامام عليه السلام يوصلونه له وهو يأخذ نصفه لنفسه والنصف الآخر يقسمه على الاصناف الثلاثة بقدر كفايتهم في عامهم فان فضل شيء أخذوه وان اعوز اتم لهم من نصيبه ، واما في

(١) ص ٤٣٠

(٢) وهي قوله تعالى « واعلموا انما غنمتم ... » سورة الانفال الآية ٤٣

٤٦٨ - (الرد على ما ذهب اليه الشيخ المجلسي في المقام) ج ١٢

زمان الغيبة فالأحوط ان حصة السادات تدفع الى العالم العادل ليصرفها على الأصناف
واما النصف الآخر الذي هو حصة الامام عليه السلام ففيها خلاف في زمن الغيبة والمشهور
دفعها الى العالم العادل ليوصلها الى السادات على سبيل التتمة فان زاد شيء حفظه
عنده وبعدة يودعه الى عالم آخر فان وجد سيئاً محتاجاً دفعه اليه وإلا حفظه الى
أن يوصل الى الامام عليه السلام ، إلا ان الفرض في هذا الزمان نادر جداً لكثرة السادة
المستحقين وقلة المخرجين للخمس . وذهب جمع في زمن الغيبة الى انه عليه السلام حل
حصته من الخمس للشيعة . وهذا القول لا وجه له لعدم ورود رواية صريحة عنه
عليه السلام بانه حل ذلك بل الوارد خلاف ذلك ، لانه في زمان الغيبة الصغرى وهي
نيف وسبعون سنة كان السفراء الأربعة المشهورون يقبضون حصته عليه السلام بل جميع
الخمس من الشيعة ويصرفونه في المصارف التي أمر بها عليه السلام والظاهر ان مثل هذا
الزمان يكون الحكم راجعاً الى النائب العام وهم العلماء الربانيون والمحدثون الحاملون
لعلومهم فيلزم أن يقبضوها ويصرفوها على السادة الذين هم عياله (عليه السلام) .
ثم أطال بتأييد ذلك بما يدل على اعانة السادة واكرامهم وسد فقرهم ولا سيما في مثل
هذه الازمان ... الى أن قال : وأكثر العلماء قد صرحوا بان صاحب الخمس لو تولى
دفع حصته (عليه السلام) للسادة لم تبرأ ذمته بل يجب عليه دفعها الى العالم المحدث
العادل . وظنى ان هذا الحكم جار في جميع الخمس . انتهى .

اقول : لا يخفى عليك بعد الاطالة بما أسلفناه من الأخبار والتأمل في معانيها
والنظر في ما ذكرناه من الأبحاث المشيدة لمبانيها ما في كلام شيخنا المذكور من
الضعف والقصور :

اما أولاً - فان صحيحة عمر بن يزيد (١) قد صرححت برد الخمس كلاً على
مسمع بن عبد الملك وتحليله به ، ومثلها ظواهر جملة روايات القسم الثالث ، فان جملة
منها كالصريح في التحليل لأصل الخمس أو حصتهم (عليهم السلام) منه لا يعقوبها

ج ١٢ (أرد على ما ذهب اليه الشيخ المجاسي في المقام) - ٤٦٩ -

شك ولا شبهة ، ولهذا ان أصحابنا كلاً متقدمين ومتأخرين إلا الشاذ النادر قد اتفقوا على التحليل بالمعنى الذى ندعيه لما فهموه من هذه الأخبار ، وإنما اختلفوا كما عرفت من ما أسلفناه في عموم التحليل أو تخصيصه بالمناكح أو مع الحاق المساكن والمتاجر ، وكذا اختلفوا في عمومه بالنسبة الى جميع ما فيه الخنس أو التخصيص ببعضها ، وكذا اختلفوا في دوام التحليل أو تخصيصه بحال وجودهم (عليهم السلام) فاصل التحليل من ما لا إشكال فيه عندهم ، ومن الظاهر ان هذه الاختلافات إنما ترتبت على التحليل بالمعنى الذى ندعيه لا بمعنى جواز التصرف قبل اخراج الخنس كما فسر به الأخبار .

واما ثانياً - فان ما ذكره في كتاب زاد المعاد - من ان الظاهر من الأحاديث المعتبرة ... الى آخره - لم يرد إلا في رسالة احمد بن محمد ومرفوعة حماد بن عيسى خاصة ، وجل الروايات وأكثرها إنما دلت بعد الوصول اليه على التحليل كما عرفت من روايات القسم الثالث وهي أكثر عدداً وأصح سنداً وأصرح دلالة .

واما ما ذكره في رد القول بتحليل حصته عليه السلام في زمان الغيبة - من انه لم يرد عنه ما يدل على التحليل - فردود بما نقلناه من التوقيع الذى رواه الصدوق كما قدمناه في القسم الثالث فانه صحيح صريح في التحليل .

واما ما استند اليه من أمر السفراء في زمن الغيبة الصغرى فهو قياس مع الفارق فان مراد أصحابنا بزمان الغيبة هو زمان الغيبة الكبرى التى لا يمكن الوصول اليه فيها بالكلية لا ما توهمه من الغيبة الصغرى ، فان هذا إنما هو من قبيل الحضور وعدم التمكن من الوصول اليه بمنزلة الامام الذى يكون في حبس الظلمة كالامام الكاظم عليه السلام مدة كونه في حبس الرشيد (١) بل هذا أظهر في الحضور للتمكن من استعمال الأحكام منه عليه السلام في كل ساعة وان كان بالواسطة بخلاف الكاظم (عليه السلام) وبالجملة فان ما ذكره ليس من محل البحث في شئ .

(١) عيون اخبار الرضا الباب ٧ و ٨ ص ٦٩ الى ١٠٨ الطبع الحديث .

واما ثالثاً - فان ما اختاره - من دفع الخمس كلاً أو حصته عليه السلام الى النائب العام في حال الغيبة مع الانتماء عن المناقشة في ما ادعاه من عدم التحليل - لا يخلو عندي من نظر وان كان قد سبقه الى القول بذلك جملة من اصحاب بالنسبة الى حصته الامام عليه السلام فاننا لم نقف له على دليل ، وغاية ما يستفاد من الاخبار نيابته بالنسبة الى الترافع اليه والاخذ بحكمه وفتاواه واما دفع الاموال اليه فلم اقف له على دليل لا عموماً ولا خصوصاً . وقياسه على النواب الذين ينوبونهم (عليهم السلام) حال وجودهم لذلك أو لما هو أعم منه لا دليل عليه .

ويؤيد ما ذكرناه ما نقلوه عن شيخنا المفيد (قدس سره) في المسائل الغريبة حيث قال : اذا فقد امام الحق ووصل الى الانسان ما يجب فيه الخمس فليخرجه الى يتامى آل محمد عليهم السلام ومساكينهم وابناء سبيلهم وايوفر قسط ولد ابى طالب عليه السلام لعدول الجمهور عن صلتهم ولجئ الرواية عن أئمة الهدى (عليهم السلام) بتوفير ما يستحقونه من الخمس في هذا الوقت على فقراء أهلهم وأيتامهم وابناء سبيلهم . هذا . مع ما في كلامه ايضاً من المناقشات الاخر . وبالجملة فان كلامه (قدس سره) في هذا المقام من أبعد الجريد من مثله من الأعلام ذوي النفع والابرار . واما القولان الاخيران فالكلام فيهما معلوم من ما سبق . والله العالم بحقائق أحكامه وأولياؤه القائمون بمعالج حلاله وحرامه .

الفصل الثالث

في الانفال جمع نفل يسكون الفاء وفتحها وهو لغة : الغنيمة والهبة كما ذكره في القاموس ، وقال الأزهري : النفل ما كان زيادة على الأصل . سميت الغنائم بذلك لأن المسلمين فضلوا بها على سائر الامم الذين لم تحل لهم الغنائم ، وسميت صلاة التطوع نافلة لأنها زيادة على الفرض ، وقال الله تعالى : وهبنا له اسحق ويعقوب

نافلة ، (١) أى زيادة على ما سأل . والمراد بها شرعاً ما يختص به الامام بالانتقال من النبي ﷺ .

وأنا أذكر أولاً الاخبار الواردة بذلك ثم اعطف الكلام على تفاصيلها وبيانها :

ومنها - ما رواه في الكافي - في الصحيح عندي والحسن بابرهم بن هاشم على المشهور - عن حفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « الانفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب أو قوم صالحوا أو قوم اعطوا بأيديهم ، وكل أرض خربة وبطون الأودية فهو لرسول الله ﷺ وهو للامام من بعده يضعه حيث يشاء » .

وما رواه فيه في الصحيح أو الحسن عن معاوية بن وهب (٣) قال : « قلت لابن عبدالله عليه السلام السرية يبعثها الامام فيصيبون غنائم كيف تقسم ؟ قال ان قاتلوا عليها مع امير أمره الامام عليه السلام عليهم اخرج منها الخمس لله وللرسول ﷺ وقسم بينهم أربعة أخماس وان لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للامام (عليه السلام) يجعله حيث أحب » .

وما رواه في الصحيح أو الحسن عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح (عليه السلام) في الحديث المتقدم ذكره (٤) : « وللإمام (عليه السلام) صفو المال ان يأخذ من هذه الأموال صفوها : الجارية الفارغة والدابة الفارغة والثوب والمتاع من ما يحب أو يشتبه ، فذلك له قبل القسمة وقبل اخراج الخمس ... الى أن قال : وله بعد الخمس الانفال ، والانفال كل أرض خربة قد باد أهلها وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب ولا يكن صالحوا صلحاً واعطوا بأيديهم على غير قتال ، وله رؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام وكل أرض ميتة لا رب لها ، وله صوافي الملوك ما كان في أيديهم من غير وجه الغصب لأن الغصب كله

(١) سورة الانبياء الآية ٧٣

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١ من الانفال وما يختص بالامام

مردود ، وهو وارث من لا وارث له ، يعول من لا حيلة له ، .
وما رواه الشيخ في الصحيح عن داود بن فرقد (١) قال : قال ابو عبد الله
(عليه السلام) قطائع الملوك كلها للامام وليس للناس فيها شيء .
وما رواه عن محمد بن مسلم (٢) قال : سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول
وسئل عن الانفال فقال كل قرية يملك أهلها أو يجلون عنها فهي نفل لله عز وجل
نصفها يقسم بين الناس ونصفها لرسول الله ﷺ فما كان لرسول الله ﷺ فهو للامام
عليه السلام ، وروى العياشي في تفسيره عن حريز عن ابي عبد الله (عليه السلام)
مثله (٣) .

أقول : ما تضمنه هذان الخبران من كون النصف يقسم بين الناس لهله خرج
مخرج التقية أو ان الامام يقسمه تفضلا وإلا فالأخبار عدا هذين الخبرين متفقة
على انه له (عليه السلام) يفعل به ما يجب .

وما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
(عليه السلام) (٤) انه سمعه يقول ان الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هراقة
دم أو قوم صولحوا واعطوا بأيديهم وما كان من ارض خربة أو بطون أو دية فهذا
كله من النبي ، والانفال لله ولرسول الله ﷺ فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يجب ، .
وما رواه الصدوق في الفقيه عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله (عليه
السلام) (٥) في الرجل يموت ولا وارث له ولا مولى له ؟ فقال : هو من أهل هذه
الآية : يسألونك عن الانفال ، (٦) .

وما رواه الشيخ عن العباس الوراق عن رجل سماه عن ابي عبد الله (عليه
السلام) (٧) قال : اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام

(١) و(٢) و(٣) و(٥) و(٧) الوسائل الباب ١ من الاقوال وما يختص بالامام
(٤) الوسائل الباب ١ من الاقوال وما يختص بالامام . والرواية للشيخ ولم يروها
الكليني . (٦) سورة الانفال الآية ٢

(عليه السلام) واذا غزوا باسم الامام فغنموا كان الامام (عليه السلام) الخس .
وما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة بن مهران (١) قال : « سألته عن الانفال
فقال كل أرض خربة أو شيء يكون للملوك فهو خالص للامام (عليه السلام)
ليس للناس فيها سهم . قال : ومنها البحرين لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب . »

وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢)
قال : « سمعته يقول النبي " والانفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة الدماء وقوم
صالحوا واعطوا بأيديهم وما كان من أرض خربة أو بطون أو دية فهو كله من النبي " .
فهذا لله وللرسول ﷺ فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث شاء وهو للامام بعد
الرسول . وفوله : وما افاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب (٣)
قال ألا ترى هو هذا ؟ واما قوله : وما افاء الله على رسوله من أهل القرى (٤) فهذا
بمنزلة المغنم كان أبي يقول ذلك ، وليس لنا فيه غير سهم الرسول ﷺ وسهم القرى
ثم نحن شركاء الناس في ما بقى . »

وما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم في تفسيره في الموثق عن اسحاق بن
عمار (٥) قال : « سألت أبا عبد الله ﷺ عن الانفال فقال هي القرى التي قد خربت
وانجلى أهلها فهي لله وللرسول ﷺ وما كان للملوك فهو للامام ، وما كان من
الأرض الخربة لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، وكل أرض لا رب لها والمعادن
منها ، ومن مات وليس له مولى فاله من الانفال . »

وما رواه العياشي في تفسيره عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله ﷺ (٦) في
حديث قال : « قلت وما الانفال ؟ قال : بطون الأودية ورؤوس الجبال والآنجام
والمعادن وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب وكل أرض ميتة قد جلا أهلها
وقطائع الملوك . »

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١ من الانفال وما يختص بالامام

(٣) و(٤) سورة الحشر الآية ٧ و٨

— ٤٧٤ — ﴿من الانفال الارض المملوكة من غير قتال والارض الموات﴾ ج ١٢

وما رواه فيه ايضاً عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : «لنا الانفال قلت وما الانفال ؟ قال منها المعادن والآجام وكل ارض لا رب لها وكل ارض باد أهلها فهو لنا ، الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الانتخاب (رضوان الله عليهم) قد عدوا الانفال وحصروها في جملة افراد : أحدها - الأرض التي تملك من غير مال سواء أنجلى أهلها بمعنى انهم خرجوا منها وتركوها للمسلمين أو سلموها طوعاً بمعنى انهم مكثوا المسلمين منها مع بقائهم فيها ، ويدل على هذا الفرد ما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم أو حسنة وكذا مرفوعة حماد بن عيسى ورواية محمد بن مسلم وموثقته وغيرها من ما ذكرناه وما لم نذكره .

وثانيها - الارضون الموات سواء ملكت ثم باد أهلها أو لم يجر عليها ملك ، قالوا : والمراد بالموات ما لا ينتفع به لمطلته اما لانقطاع الماء عنه أو لاستيلاء الماء عليه أو لاستتجابه أو نحو ذلك من موانع الانتفاع .

وظاهر تقييدهم باضمحلال أهلها أو عدم جريان الملك عليها انه لو كان لها مالك معروف لم تكن كذلك .

ويشكل ذلك بما تقدم في صحيحة ابي خالد الكابلي المتقدمة في القسم الرابع من أخبار الخمس (٢) وقوله عليه السلام فيها بعد أن ذكر ان الأرض كلها لهم (عليهم السلام) «فن أحيا أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها الى الامام من أهل بيتي وله ما أكل منها ، فان تركها أو أخرجها وأخذها رجل من المسلمين من بعده فاعمرها وأحياها فهو أحق بها من الذي تركها يؤدى خراجها الى الامام من أهل بيتي وله ما أكل منها ... الخبر ، فان ظاهره كما ترى انه باعراض الأول عنها ورفع يده منها ولا سيما اذا أخرجها فانها تعود الى ما كانت عليه من الرجوع الى الإمام والدخول

(١) الوسائل الباب ٩ من الانفال وما يختص بالامام .

(٢) ص ٤٣٥

ج ١٢ ﴿ من الانفال رؤوس الجبال وما بها وبطون الاودية والآجام ﴾ - ٤٧٥ -

في الانفال فيجوز. التصرف فيها لسكل من أحيائها ، وبذلك ايضاً صرح جملة من الأصحاب كما سيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب إحياء الموات .

وكيف كان فقد. تقدم في الأخبار ما يدل على هذا الفرد ايضاً كالرواية الاولى والرواية الثالثة ، وفيها التقييد بما باد أهلها ، ويمكن حمله على الأهل المالكين لها بالارث أو الشراء أو نحو ذلك لا بالأحياء ، لما ذكرناه من الصحة المتقدمة والرواية السابعة والعاشر والحادية عشرة - وقد عبر عنها بالارض التي لا رب لها - والثانية عشرة .

وثالثها - رؤوس الجبال وما يكون بها وكذا بطون الأودية والآجام ، والاجمة الشجر الملتف والجمع أجم مثل قصبة وقصب ، والآجام جمع الجمع ، كذا ذكره في كتاب المصباح المنير .

واطلاق النصوص وكلام أكثر الأصحاب يقتضى اختصاصه بغيره بهذه الأنواع الثلاثة من أى أرض كانت ، ومنع ابن ادريس من اختصاصه بذلك على الاطلاق بل قيده بما يكون في موات الأرض أو الأرضين المملوكة للإمام عليه السلام ورده الشهيد في البيان بأنه يفضى الى التداخل وعدم الفائدة في ذكر اختصاصه بهذين النوعين .

قال في المدارك بعد نقل كلام الشهيد المذكور : وهو جيد لو كانت الأخبار المتضمنة لاختصاصه بغيره بذلك على الاطلاق صالحة لاثبات هذا الحكم لكنها ضعيفة السند ، فيتجه المصير الى ما ذكره ابن ادريس قهراً لما خالف الأصل على موضع الوفاق . انتهى .

وقال المحقق في المعتبر : قال الشيخان رؤوس الجبال والآجام من الانفال . وقيل : المراد به ما كان في الأرض المختصة به . وظاهر كلامهما الاطلاق ولعل مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن إبي الحسن الأول عليه السلام (١) قال : « وله رؤوس
(١) الوسائل الباب ١ من الانفال وما يختص بالإمام رقم ٤ ، وهي رسالة حماد -

— ٤٧٦ — (من الانفال صوافى ملوك الحرب وقطائعهم) ج ١٢

الجبال وبطون الأودية والآجام ، والراوى ضعيف . انتهى . وظاهره الميل الى قول ابن ادریس .

اقول : من الاخبار المشتملة على هذه الثلاثة زيادة على رواية الحسن بن راشد التي ذكرها مرفوعة حماد بن عيسى الطويلة المذكورة في ما قدمناه من الاخبار . ومنها ما اشتمل على رؤوس الجبال وبطون الأودية وهي مرسله احمد بن محمد بن عيسى من ما لم نذكره هنا لقوله ١٥٨٤ (١) فيها ، وبطون الأودية ورؤوس الجبال والموات كلها هي له ... الخبر .

وما رواه الشيخ المفيد في المقنعة عن محمد بن مسلم (٢) قال : ١٥٨٥ : ما جعفر ١٥٨٦ ... الى أن قال : وسألته عن الانفال فقال كل أرض خربة أو شيء كان يكون للملوك وبطون الأودية ورؤوس الجبال وما لم يوجف عليه بخيل ولا كلب ، فكل ذلك للامام خالصاً .

وقد تقدم في رواية داود بن فرقد المروية في تفسير العياشي عد الثلاثة المذكورة وفي روايته الثانية عد المعادن والآجام ، وقد تقدم في صحیحة حفص وفي صحیحة محمد بن مسلم وموثقته عد بطون الأودية . وبذلك يظهر لك ضعف ما صار اليه في المدارك ومثله صاحب المعتمد وانه غير معتمد ولا معتبر .

ورابعها - صوافى ملوك الحرب وقطائعهم ما لم تكن منصوبة من مسلم أو معاهد ، والمراد بالقطائع الارض التي تختص به ، والصوافى ما يصطفيه من الاموال

، بطريق الشيخ فانه يرويه بسنده عن الحسن بن راشد عن حماد ، وقد ذكر صاحب الوسائل هنا طريق الكليني وأشار الى طريق الشيخ بقوله : ١٥٨٧ : ورواه الشيخ كما مر ، وهو إشارة الى ما ذكره في ذيل الحديث (٨) من الباب ١ من قسمة الخمس حيث تعرض لطريق الشيخ تفصيلاً ، فاضافته (قدس سره) مرفوعة حماد يمكن أن يكون بالنظر الى طريق الكليني

(١) الوسائل الباب ١ من الانفال وما يختص بالامام رقم ١٧

(٢) الوسائل الباب ١ من الانفال وما يختص بالامام .

ج ١٢ (من الانفال ما يصطفيه النبي (ص) والامام من الغنيمة) - ٤٧٧ -

يعنى يختص به ، ومرجع الجميع الى ان كل ما يختص به سلطان دار الحرب من ما لا ينقل ولا يحول أو من ما ينقل فهو للامام (عليه السلام) كما كان للنبي ﷺ ويدل عليه ما تقدم في مرفوعة حماد بن عيسى وصحيفة داود بن فرقد وموثقة سماعة بن مهران وموثقة اسحاق بن عمار برواية علي بن ابراهيم وكذا في رواية العياشي الاولى .

وخامسها - ما يصطفيه من الغنيمة بمعنى ان له ان يصطفى من الغنيمة قبل القسمة ما يريد من فرس أو ثوب أو جارية أو نحو ذلك .

والروايات به متكاثرة : منها - ما تقدم في مرسله حماد بن عيسى ، ومنها صحيفة ربيع بن عباد عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « كان رسول الله ﷺ اذا اتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له ... الى أن قال في آخر الرواية : وكذلك الامام (عليه السلام) يأخذ كما أخذ رسول الله ﷺ » .

ورواية ابى بصير عن ابى عباد (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن صفو المال قال : الامام يأخذ الجارية الروقة والمركب الفاره والسيف القاطع والدرع قبل أن تقسم الغنيمة ، فهذا صفو المال » .

وموثقة ابى الصباح (٣) قال : « قال ابو عباد (عليه السلام) نحن قوم فرض الله طاعتنا لنا الانفال ولنا صفو المال ... الحديث » ، والظاهر ان عطف صفو المال على الانفال من قبيل عطف الخاص على العام تنبيهاً على مزيد اختصاصه بهم (عليهم السلام) رداً على العامة حيث انهم يقولون باختصاص ذلك بالنبي ﷺ ومثوقه بعده (٤) .

(١) الوسائل الباب ١ من قسمة الخمس

(٢) الوسائل الباب ١ من الانفال وما يختص بالامام

(٣) الوسائل الباب ٢ من الانفال وما يختص بالامام

(٤) المغني ج ٦ ص ٤٠٩ وبدائع الصنائع ج ٧ ص ١٢٥

— ٤٧٨ — (من الانفال غنيمة من غنم بغير اذن الامام على المشهور) ج ١٢

وسادسها - غنيمة من غنم بغير اذنه ، ذكر ذلك الشيخان والمرضى وابن ادریس وغيرهم وادعى عليه ابن ادریس الاجماع .

ورده المحقق في المعتبر فقال : وبعض المتأخرين يستللف صحة الدعوى مع انكاره العمل بخبر الواحد فيحتج لقوله بدعوى اجماع الامامية ، وذلك مرتكب فاحش إذ هو يقول ان الاجماع إما يكون حجة اذا علم ان الامام عليه السلام في الحملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون عليه حجة على من لم يعلم . وظاهره في النافع التوقف حيث ذكر الحكم المذكور ثم قال : والرواية مقطوعة . وفي الشرائع وافق المشهور . وقوى العلامة في المنتهى مساواة ما يغنم بغير اذن الامام عليه السلام لما يغنم باذنه .

قال في الماراك بعد نقل ذلك عنه : وهو جيد لاطلاق الآية الشريفة (١) وخصوص حسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) في الرجل من أصحابنا يكون في لوائهم فيكون معهم فيصيب غنيمة ؟ قال يؤدي خمسها وتطيل له . انتهى . وأيده بعضهم أيضاً بقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة على بن مهزيار الطويلة المتقدمة في بحث خمس الأرباح في عداد ما يجب فيه الخمس (٣) . ومثل عدو يهضم فيؤخذ ماله .

أقول : والظاهر ان منشأ هذا الخلاف إنما هو من حيث انهم لم يقفوا على دليل لهذا الحكم إلا رسالة العباس الوراق المتقدمة (٤) وهي ضعيفة باصطلاحهم سيما مع معارضتها بظاهر حسنة الحلبي المذكورة ، وانت خبير بانه قد تقدم في صحيحة معاوية ابن وهب أو حسنة إبراهيم بن هاشم ما يدل على ما دلت عليه رواية الوراق ، وحديث فلا يتم لهم الطعن في دليل القول المشهور بضعف السند بناء على انه لا دلائل عليه إلا الرواية التي ذكرها لصحة هذه الرواية التي ذكرناها كاهو الحق وبه صرح جملة من محققي الأصحاب أو

(١) وهي قوله تعالى : واعلموا انما غنمتم ورواية الانفال الآية ٣

(٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخمس

(٤) ص ٤٧٢

(٣) ص ٤٢٩

ج ١٢ (من الاقوال ارث من لا وارث له - هل المعادن من الاقوال؟) - ٤٧٩ -

حسنها الذي يعدونه أيضاً في مرتبة الصحيح فانه لا راد منهم لرواية علي بن ابراهيم وان عدوها في الحسن ، إلا ان صاحب المدارك كلامه مضطرب فيه ولا عبرة به ، على ان هذا الطعن لا يقوم حجة على الشيخ وأمثاله من المتقدمين الذين لا أثر لهذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد أقرب منه الى الصلاح عندهم .

بقى الكلام في ما دلت عليه حسنة الحلبي ويمكن حملها على تحليله عليه السلام لذلك الرجل بخصوصه حيث انه من الشيعة حقه من ذلك دون الحق المشترك بينه وبين غيره .

واما التأييد بما في صحيحة علي بن مهران فالظاهر بعده بل الظاهر ان المراد بالعدو هنا إنما هو المخالف كما أشرنا اليه سابقاً لا الكافر المشرك .

وسابغها - ميراث من لا وارث له ، قال في المنتهى : ذهب علماءنا اجمع الى انه يكون للامام خاصة ينقل الى بيت ماله ويخالف فيه الجمهور كافة (١)

وبدل على ذلك ما تقدم (٢) من رواية ابان بن تغلب ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام (٣) قال : « من مات وليس له وارث من قبل قرابته ولا مولى عتاقة ولا ضامن جريرة فماله من الاقوال » وفي رواية حماد بن عيسى الطويلة (٤) قال : « وهو وارث من لا وارث له » .

وثانمها - المعادن قاله الشيخان وبه صرح ثقة الاسلام في السكافي ونقله في المختلف ايضاً عن سلار ونقله بعض أفاضل متأخري المتأخرين عن علي بن ابراهيم

(١) في المغنى ج ٦ ص ٣٠٣ : ومتى مات الذي ولا وارث له كان ماله فيئا ، وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كن ليس له وارث إلا أحد الزوجين فان الأفضل عن ميراثه يكون فيئا ، لانه مال ليس له مستحق معين فكان فيئاً كمال الميت المسلم الذي لا وارث له .

(٢) ص ٤٧٢

(٣) الوسائل الباب ٣ من ولاء ضمان الجرمة والامامة

(٤) الوسائل الباب ١ من الاقوال وما يختص بالامام .

ابن هاشم ، ولعله لروايته ذلك في كتاب التفسير كما قدمناه (١) وإلا فلم أقف على من نسب إليه .

وقال المحقق في المعتبر بعد نقل ذلك عن الشيخين : فان كانا يريدان ما يكون في الأرض المختصة به امكن اما ما يكون في أرض لا تختص بالامام فالوجه انه لا يختص به لانه انزال مباحة تستحق بالسبق اليها والاخراج لها ، والشيخان يطالبان بدليل ما اطلقاه . انتهى .

اقول : دليلهما ما تقدم في رواية علي بن ابراهيم وروايته العياشي وليكنه (قدس سره) لم يقف على هذه الاخبار .

فان قيل : ان وجوب الخمس في المعادن كما تقدم ينافي ما ذهبوا اليه من كونها للامام عليه السلام إذ لا معنى لوجوب الخمس في ماله (عليه السلام) على الغير .

قلت : ان في عبارة شيخنا المفيد في المقنعة وكذا عبارة شيخنا ثقة الاسلام ما يتهنن الجواب عن ذلك حيث صرحا بعد عد الآجام والمعادن والمفاوز والبحار بان من عمل في شيء منها باذن الامام فلهم أربعة أخماس والامام خمس يعمل فيه ما يعمل في الخمس الذي تقدم البحث فيه ومن عمل فيها بغير اذنه فالجميع للامام ، وعلى هذا فتحمل اخبار وجوب الخمس في المعادن على ما اذا وقع التصرف فيها باذنه (عليه السلام) وبالجملة فانه يصير الحكم فيها عين ما تقدم في الغنيمة باذنه وبغير اذنه . نعم يبقى الكلام في ان هذا التفصيل الذي ذكره (رضى الله عنهما) إنما يجري حال وجوده (عليه السلام) والحال ان اخبار وجوب الخمس في المعادن وغيرها من ما تقدم دالة على العموم والاستمرار في جميع الاوقات ، ومقتضى ما سيأتى بيانه ان شاء الله من جل الانفال للشيعة زمان الغيبة سقوط الخمس منها وهو خلاف ظواهر تلك الاخبار . والجواب ان وجوب الخمس تابع لمشروعية التصرف الذي يحصل حال وجود الامام عليه السلام باذنه وحال غيبته بتحليله ، وكون ذلك من الانفال مع تحليل

ج ١٢ (هل التحليل في الأنفال يختص بالمناكح والمساكن والمتاجر؟) - ٤٨١ -

التصرف فيها زمن الغيبة لا يقتضى سقوط الخمس إذ لا ينقص هذا التحليل عن اذنه حال وجوده بل الأمر فيهما واحد ، فتكون أخبار وجوب الخمس جارية على ظاهرها في الحالين ، وإنما يخرج من ذلك ما لو وقع التصرف على خلاف الوجه الشرعى الموجب لبطالانه ورجوع ذلك الى المالك ، كتصرف من تصرف في حال وجوده بغير اذنه ، وتصرف من لم يحلوا له التصرف زمان الغيبة من المخالفين ، فإن الجميع له ^{فيها} في الصورتين .

نعم بقى أيضاً ان الشيخين المشار اليهما قد عدا البحار من جملة الأنفال واجرياً الحكم الذى ذكره فيها ايضاً ولم اقف على نص يدل على عدها في الأنفال .
إذا عرفت ذلك فاعلم ان ظاهر المشهور هنا هو تحليل ما يتعلق من الأنفال بالمناكح والمساكن والمتاجر خاصة وان ما عدا ذلك يجرى فيه الخلاف على نحو ما تقدم في الخمس ، وظاهر جملة من متأخري المتأخرين القول بالتحليل في الأنفال مطلقاً وهو الظاهر من الأخبار ، ويدل عليه جملة من الروايات التى قدمناها في القسم الرابع من روايات الخمس كرواية بونس بن ظبيان او المعلى بن خنيس وصحيفة ابى خالد السكاكلى وصحيفة عمر بن يزيد (١) ومنها الأخبار الكثيرة الواردة في احياء الموات (٢) وما ورد في ميراث من لا وارث له (٣) ونحو ذلك . والله العالم .
هذا آخر ما انتهى اليه الكلام في المقام ويتلوه ان شاء الله تعالى كتاب الصيام بتوفيق الملك العلام والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً .

(١) ص ١٣٤ و ١٣٥ (٢) الوسائل الباب ١ من احياء الموات

(٣) الوسائل الباب ٣ من ولاء ضمان الجريرة والامانة

فهرس الجزء الثالى عشر من كتاب الحدائق الناضرة

الصفحة	الصفحة
وان كان بين ابيه	٢ معنى الزكاة
هل يزكى مال اليتيم والمجنون اذا	٣ وجوب الزكاة بالنكس والسنة
اتجر به الولى ؟	٤ عقاب مانع الزكاة
متى يعود للباظر نمل مال العاقل	٧ منكر الزكاة كافر
الى الذمة ؟	٩ فضل الزكاة ومبائر الصدقات
اللم يتحقق شرط نقل الباظر	١٠ علة تشريع الزكاة
المال الى الذمة كان صامناً والربح	١٢ هل يجب فى المال حق سون
لليتيم او المجنون	الزكاة ؟
الاشكال فى اطلاق كون الربح لليتيم	١٥ هل فى المال حق سون الزكاة
او المجنون فى الصورة المذكورة	والخس وحق الحصاد على
هل تستحب الزكاة فى الانجار	القول به ؟
غير المشروع بمال العاقل ؟	١٧ اعتبار البلوغ والعقل فى زكاة
هل تجب الزكاة على المجنون	النقدين
الادوارى حال اهائه ؟	١٨ هل يعتبر البلوغ والعقل فى
هل تدب الزكاة على العبد على	زكاة الغلات والمواشى ؟
القول بملكه ؟	٢٠ هل يعتبر فى الزكاة استمرار
هل يزكى العبد المكاتب ؟	البلوغ والعقل طول الحول ؟
٢٩	٢١ المراد باليتيم فى الروايات النافية
٣٠	للزكاة فى ماله مطلق غير البالغ
النصاب	

ج ١٢ (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحقائق الناضرة) - ٤٨٣ -

الصفحة	الصفحة
٣٠	الفروع المتفرعة على اعتبار ملك النصاب في وجوب الزكاة
٣١	باعتبار في وجوب الزكاة التمسك من التصرف في المال
٣٢	هل تجب الزكاة في الدين الذي يقدر صاحبه على اخذه؟
٣٤	لا تجب الزكاة في الدين الذي لا يقدر صاحبه على اخذه
٣٥	كلام صاحب المدارك في المقام
٣٦	نقد كلام صاحب المدارك في المقام
٣٨	لا تجب الزكاة في الوقف
٣٩	لا يشترط في وجوب الزكاة التمسك من الاداء
٣٩	زكاة مال القرض على المقرض
٤٠	هل تسقط الزكاة عن المقرض باشتراطه اياها على المقرض؟
٤٣	وجوب الزكاة في الانعام
٤٣	نصب زكاة الابل
٤٨	موارد الخلاف في نصب الابل
٤٩	كيف يخرج الواجب في النصاب الاخير؟
٥٠	هل الواحدة الزائدة في النصاب الاخير جزء أو شرط؟
٥٠	تجب الزكاة في الابل بنوعيتها من البخت والعراة
٥١	هل يتخير المالك في اخراج ما شاء اذا كان بصفة الواجب؟
٥١	اسمى الابل بالحفاظ استلها
٥٢	من وجبت عليه سن وليس عنده إلا الاعلى أو الادنى
٥٣	فروع في دفع الاعلى أو الادنى
٥٤	نصاب زكاة البقر
٥٥	ما يجب اخراجه في النصاب الاول في البقر
٥٧	نصب زكاة الغنم
٥٧	هل النصب في زكاة الغنم اربعة أو خمسة؟
٥٩	كلام صاحب المدارك في المقام
٦٠	الايراد على كلام صاحب المدارك في المقام
٦٣	ما نقله العلامة في المنتهى من رواية الصدوق والتعليق عليه.
٦٣	الاشكال في جعل النصاب الاخير وما قبله في الغنم نصاين
٦٤	الجواب عن الاشكال المذكور

- ٤٨٤ - (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الخدائق الناضرة) ج ١٢

الصفحة	الصفحة
من الحول الاول أو من الثاني؟	٦٤
لو اختل أحد الشروط في	الجواب المذكور
اثناء الحول	٦٤
معاوضة الانعام بمغفها	٦٥
لو تلف شئ من النصاب	لا تؤخذ المريضة من الصالح
بعد الحول	ولا الهرمة ولا ذات العوار
لا تعد الأولاد مع الامهات	٦٦
لو كانت الزيادة متممة للنصاب	سن الشاة في زكاة الغنم والابل
الثاني بعد اخراج ما وجب في	اسماء الغنم بالمحاذ استثنائها .
الاول .	٦٨
اذا اراد المسلم قبل تمام الحول	هل تعد الاكولة ولخل الضراب؟
يمتبر في زكاة الانعام السوم	٧٠
تحقيق السوم الذي يترتب عليه	لا تؤخذ الربى والاكولة ولخل
الوجوب	الضراب
هل يفرق في العلف الموجب	٧١
لسقوط السوم بين انحائه ؟	تفجير الربى
مبدأ حول السخال	٧١
يشترط في زكاة الانعام ان	تجب الزكاة في النصاب المجتمع
لا تكون عوامل	من جنسين في الانعام الثلاثة
لا يضم مال شخص الى غيره	٧١
ولا يفرق بين مالى المالك	هل يتخير المالك في اخراج أى
	صنف شاء ؟
	٧٢
	القيمة تجزئ في النقدين والغلات
	٧٢
	هل تجزئ القيمة في الانعام ؟
	٧٢
	شروط وجوب الزكاة ومنها
	النصاب
	٧٣
	يمتبر في زكاة الانعام مضى الحول
	٧٣
	تحديد الحول
	٧٣
	هل يحسب الشهر الثاني عشر

ج ١٢ (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحدائق الناضرة) - ٤٨٥ -

الصفحة	الصفحة
٨٣	بيع النصاب بعد الحول وقبل
٨٤	اخراج الزكاة
٨٤	معنى "ترجع على اسنانها" بعد
٨٤	نصب الابل والبقر
٨٤	ما بين النصابين لا زكاة فيه
٨٥	يعتبر النصاب في زكاة النقدين
٨٥	النصاب في زكاة الذهب
٨٨	النصاب في زكاة الفضة
٨٩	اعتبار الحول في زكاة النقدين
٨٩	الدنانير لم يتغير وزنها
٩٠	وزن الدينار والدرهم
٩٠	نسبة كل من الدينار والدرهم
	الى الآخر
٩١	لا يضم أحد النقدين الى الآخر
٩٢	لا زكاة في المغشوش من النقدين
	ما لم يبلغ الصافي نصابا
٩٣	يضم الجوهران من الجنس
	الواحد بعض الى بعض
٩٤	الدين لا يمنع وجوب الزكاة
٩٥	لو خلف الرجل نفقة لعياله
	وبلغت النصاب
٩٦	لا زكاة في السبائك والنقار والنبر
٩٦	القرار من الزكاة بعمل السبائك
	واتخاذ الحلي قبل تمام الحول
٩٠٦	هل تجب الزكاة في غير الغلات
	الاربع ؟
١١٠	يعتبر النصاب في زكاة الغلات
	وهو خمسة أوسق
١١٢	تقدير الصاع بالامداد والارطال
١١٣	تقدير الصاع والمد والداق في
	الخبر بما يخالف المشهور
١١٥	الفرق بين صاع الفسل وصاع
	الفطرة
١١٦	وقت تعلق الزكاة في الغلات
١٢٠	لا يضم بعض اصناف الغلات
	الى بعض في النصاب
١٢١	هل يعتبر في زكاة الغلات
	ملكها بالزراعة ؟
١٢٢	المقدار الواجب اخراجه في
	زكاة الغلات
١٢٣	هل تستثنى المؤن غير الخراج
	والمقاسمة من ما يزكى ؟
١٢٦	هل يستثنى من ما يزكى ما يأخذه
	من لا يدعى الخلافة ؟

٤٨٦ - (فهرس الجزء الثانى عشر من كتاب الحدائق الناضرة) ج ١٢

الصفحة	الصفحة
١٤٦ النصاب المعتبر فى زكاة مال التجارة	١٢٧ هل تجب الزكاة بمسند أخذ الخراج من الارض الخراجية؟
١٤٧ يعتبر الحول فى زكاة مال التجارة	١٢٩ هل تعتبر المؤن لو قيل باستئنائها
١٤٧ يعتبر فى زكاة مال التجارة عام نقصه عن رأس المال طول الحول .	
١٤٧ هل يشترط فى زكاة مال التجارة بقاء عين السلعة ؟	
١٤٨ القول بوجوب الزكاة فى مال التجارة	
١٤٨ ما يدل على وجوب الزكاة فى مال التجارة وما يدل على عدمه	
١٤٩ الجمع بين اخبار وجوب الزكاة فى مال التجارة واختيار عدمه .	
١٥٠ هل تتعلق زكاة مال التجارة بالعين أو بالقيمة ؟	
١٥١ مقدار الزكاة فى مال التجارة	
١٥١ لو اشترى نصيباً للتجارة وحال عليه الحول	
١٥٢ تستحب الزكاة فى الخيل	
١٥٣ تستحب الزكاة فى كل ما انبتت	

ج ١٢ (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحقائق الناضرة) - ٤٨٧ -

الصفحة	الصفحة
١٦١ الدار والخدام والفرس لا تمنع من اخذ الزكاة مع الحاجة اليها	الارض من ما يدخله المكيال والميزان
١٦٢ مدعى الفقر يصدق ولا يكلف بالبينة واليمين .	١٥٣ هل تستحب الزكاة في غلات الاطفال والمجانين ومواسيهم؟
١٦٥ من ادعى شيئاً ولا معارض له يصدق	١٥٣ هل تستحب الزكاة في الحلى المحرم؟
١٦٧ ايراد صاحب المذارك على تصديق مدعى الفقر وجوابه	١٥٣ تستحب الزكاة في المال الغائب والمدفون الذى لا يتمكن صاحبه من التصرف فيه .
١٦٨ اندفاع استشكال الفاضل الخراسانى في تصديق مدعى الفقر .	١٥٣ هل تستحب الزكاة في حاصل العقار المتخذ للماء؟
١٦٨ لو دفع الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم ظهر عدم فقره	١٥٤ هل تستحب الزكاة في مورد الفرار من الزكاة قبل تمام الحول؟
١٧١ لو كان الفقير بمن يستحق من قبول الزكاة	١٥٤ مصروف الزكاة ومنه الفقراء والمساكين
١٧٣ من مصارف الزكاة العاملون عليها	١٥٤ هل العقير والمسكين مترادفان أو متغايران؟
١٧٥ من مصارف الزكاة المؤلفة قلوبهم .	١٥٥ ثمرة الخلاف في ترادف الفقير والمسكين وتغايرهما
١٧٥ الاخبار الواردة في معنى المؤلفة قلوبهم	١٥٦ ما يتحقق به الغنى المانع من استحقاق الزكاة
١٧٧ تفسير بعض الجمل الواقعة في الاخبار المتقدمة	١٦٠ من قصر كسبه عن مؤنة سنته هل يأخذ أزيد من التتمة؟
١٧٨ هل سهم المؤلفة قلوبهم ساقط	

- ٤٨٨ - (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحقائق الناضرة) ج ١٢

الصفحة	الصفحة
١٩٥ يجوز مقاصة المدين الفقير بالزكاة	بعد النبي (ص) أو في غيبة
١٩٦ هل يجوز مقاصة المدين الغني	الامام (ع) خاصة أو لا ؟
بالزكاة اذا كان لا يتمكن من	١٨١ من مصارف الزكاة الرقاب
الاداء ؟	١٨٢ هل يشمل سهم الرقاب شراء
١٩٧ يجوز قضاء الدين عن الميت	العبيد ؟
والمقاصة به من الزكاة	١٨٥ هل العتق في الكفارة الواجبة
١٩٨ هل يشترط في جوار الاداء	على من لم يجد داحل في الرقاب ؟
عن الميت من الزكاة وصور	١٨٦ لو دفع للمكاتب من سهم
تركته عن الوفاء بالدين ؟	الرقاب ولم يصرفه في المكاتب
١٩٨ لا فرق في قضاء الدين عن الميت	١٨٧ هل يعطى المكاتب من سهم
او المقاصة به من الزكاة بين	الرقاب اذا كان قادراً على
الاجنبي وواجب النفقة	التكسب ؟
١٩٨ يجوز قضاء الدين على من تجب	١٨٨ من مصارف الزكاة الغارمون
نفقته أو مقاصته به من الزكاة	١٨٩ هل يعتبر في اعطاء الغارم من
مع كونه حياً .	الزكاة عدم تمكنه من الاداء ؟
١٩٩ هل تستعاد الزكاة لو صرفها	١٩١ هل يعتبر في اعطاء الغارم من
الغارم في غير الغرم ؟	الزكاة عدم صرف الدين في
١٩٩ من مصارف الزكاة سبيل الله	المعصية ؟
٢٠١ هل يذهب في سهم سبيل الله الحاجة ؟	١٩٢ هل يعطى الغارم من الزكاة لو
٢٠٢ من مصارف الزكاة ابن السبيل	جهل مصرف الدين ؟
٢٠٣ هل يعتبر في ابن السبيل أن	١٩٤ هل يعطى الغارم لاطفاء الفتنة
يكون سفره طاعة أو تنكفي	من الزكاة ؟
فيه الاباحة ؟	

ج ١٢ (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحدائق الناضرة) — ٤٨٩ —

الصفحة	الصفحة
٢١٤ يجوز اعطاء العيال غير واجب النفقة الزكاة	٢٠٣ يعتبر في مصرف الزكاة الايمان
٢١٤ يجوز اعطاء واجب النفقة الزكاة اذا كان من الاصناف الاخر كالعامل والغارم	٢٠٥ هل يعطى غير المؤمن الزكاة مع آخذ المؤمن ؟
٢١٥ يعتبر في مصرف الزكاة ان لا يكون هاشمياً	٢٠٦ هل يعطى عوام الشيعة الضعفة العقول الزكاة ؟
٢١٦ هل تحرم الزكاة على بنى المطلب ؟	٢٠٦ هل يستثنى المؤلفات قلوبهم من اعتبار الايمان في مصرف الزكاة ؟
٢١٧ هل يجوز أخذ الهاشمي الصدقة المدونة ؟	٢٠٧ اطفال المؤمنين يعطون الزكاة دون اطفال غيرهم
٢١٩ تجوز الصدقة الواجبة للهاشمي عند قصور الخس عن كفايته .	٢٠٩ هل تعتبر العدالة في مصرف الزكاة ؟
٢١٩ القدر الجائز للهاشمي من الصدقة الواجبة عند قصور الخس	٢١٠ يعتبر في مصرف الزكاة ان لا يكون واجب النفقة على المالك
٢٢٠ الهاشمي يأخذ الصدقة من الهاشمي	٢١١ يجوز لمن وجبت نفقته على غيره أخذ الزكاة للتوسعة
٢٢٠ يجوز اعطاء الزكاة لموالي بنى هاشم	٢١٢ هل يجوز للمالك صرف زكاته الى واجب النفقة عليه للتوسعة ؟
٢٢١ هل يجوز تولى المالك تفريق الزكاة أو يجب حملها الى الامام (ع) والفقهاء مع غيبته ؟	٢١٤ لا تعطى الزوجة الزكاة وان كانت ناشرة .
٢٢٤ هل يستحب حمل الزكاة الى الامام (ع) أو الفقهاء على القول بعدم الوجوب ؟	٢١٤ هل تعطى المستمتع بها الزكاة ؟
	٢١٤ هل تعطى الزوجة زكاتها الى الزوج ؟

— ٤٩٠ — (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحقائق الناضرة) ج ١٢

الصفحة	الصفحة
٢٣٩ هل يجوز نقل الزكاة من البلد مع وجود المستحق فيها؟	٢٢٤ لا يجب بسط الزكاة على الاصناف
٢٤١ لو نفقت الزكاة ووصلت الى الفقراء اجزأت على القول بالتحريم	٢٢٦ هل يستحب بسط الزكاة على الاصناف؟
٢٤١ لو أحر الدفوع مع وجود المستحق	٢٢٦ يستحب تفضيل بعض المستحقين اذا كان فيه ما يقتضيه
٢٤٢ الافضل عزل الزكاة اذا لم يجد المالك مستحقاً .	٢٢٧ الخبر الدال على وجوب قسمة مال الله بالسوية
٢٤٢ يجب على المكلف اخراج الزكاة أو الوصية بها اذا أدركته الوفاة	٢٢٨ يستحب اعطاء الموائش لليتيميين وغيرها للفقراء المدقمين
٢٤٤ أقل ما يعطى الفقير من الزكاة	٢٢٩ هل يجوز تأخير الزكاة عند امكان الدفع؟
٢٤٩ فروع تتعلق بأقل ما يعطى الفقير من الزكاة	٢٣٢ هل يجوز تعجيل الزكاة قبل وقتها أو لا يجوز ذلك إلا على سبيل القرض والاحتساب بعد ذلك؟
٢٥٠ هل يجب أو يستحب دعاء الامام والساعي اصحاب الزكاة؟	٢٣٧ يشترط في النقديم على سبيل القرض بقاء القابض على الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال
٢٥١ لو اجتمعت في المستحق اسباب فهل يجوز أن يعطى بكل سبب نصيباً؟	٢٣٧ هل يعتبر في الزكاة المعجلة على القول بها بقاء القابض على صفة الاستحقاق؟
٢٥١ يجوز لمن تدفع له الزكاة ليصرفها أن يأخذ منها كغيره	٢٣٨ لو دفع الى الفقير قرصاً فاستغنى
٢٥٢ من يرث العبد المشتري من الزكاة؟	

ج ١٢ ﴿ فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الخدائق الناضرة ﴾ - ٤٩١ -

الصفحة	الصفحة
لا تعلم حياته على مولاه ؟	٢٥٧ اذا كان ميراث العبد المشتري
٢٧٢ حكم العبد بين شريكين في الفطرة	من الزكاة لاربابها فهل قسمته
٢٧٣ حكم الزوجة الموسرة والضيف	قسمة المواريث أو قسمة الزكاة ؟
الغنى في الفطرة	٢٥٧ زكاة الفطرة
٢٧٣ هل تجب الفطرة على الزوجة	٢٥٨ يعتبر في زكاة الفطرة التكليف
الموسرة اذا كان الزوج معسراً ؟	٢٥٩ تعتبر الحرية في زكاة الفطرة
٢٧٥ قدر الضيافة المقتضية لخراج	٢٥٩ هل تجب زكاة الفطرة على المكاتب ؟
الفطرة عن الضيف	٢٦٠ حكم العبد المبعوض في زكاة الفطرة
٢٧٦ هل تجب الفطرة على الضيف	٢٦١ يعتبر الغنى في زكاة الفطرة
الموسر اذا كان مضيفه معسراً ؟	٢٦٤ ما يتحقق به الغنى الموجب لزكاة
٢٧٦ لو كان المضيف معسراً وتبرع	الفطرة
بالاخراج عن ضيفه الموسر	٢٦٦ يجب على المكلف اخراج الفطرة
فهل يسقط الوجوب عن	عن نفسه وعن كل من يعوله
الضيف ؟	٢٦٨ هل تجب الفطرة عن الزوجة
٢٧٧ يعتبر في وجوب الفطرة تحقق	اذا لم تجب نفقتها ؟
الموضوع والشروط قبل الهلال	٢٦٨ هل تجب الفطرة عن الزوجة
٢٧٨ الجنس الواجب اخراجه في الفطرة	اذا لم يعلم هو ولا غيره ؟
٢٨٣ ما يجوز اخراجه في الفطرة	٢٦٩ هل تجب فطرة المملوك على
اصلاً وما لا يجوز إلا بالقيمة	ماله عند عدم العيولة ؟
٢٨٦ أفضل ما يخرج في زكاة الفطرة	٢٦٩ هل تجب فطرة الابوين والاولاد
٢٨٨ يجوز اخراج القيمة السوقية	عند عدم العيولة ؟
عن ما وجب من الفطرة	٢٧٠ هل تجب فطرة العبد الذي

٤٩٢ - (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحدايق الناضرة) ج ١٣

الصفحة	الصفحة
٣١٧ تحرم الفطرة على الهاشمي إلا من مثله أو في حال الضرورة	٢٩٠ هل يجوز اخراج القيمة في الفطرة من غير النقد ؟
٣١٧ هل الاعتبار في دفع فطرة السيد الى مثله بالمعيل أو المعال ؟	٢٩١ اخراج القيمة بسعر الوقت
٣١٩ هل يجب حمل الفطرة الى الامام عليه السلام أو نائبه ؟	٢٩٢ لا يجوز صاع من جنسين
٣٢٠ ما يجب فيه الخس	٢٩٢ القدر الواجب في الفطرة
٣٢١ من ما يجب فيه الخس غنائم دار الحرب	٢٩٧ مبدأ وجوب اخراج الفطرة
٣٢٢ حكم ما يغنم من دار الحرب بغير اذن الامام عليه السلام .	٣٠١ منتهى وجوب اخراج الفطرة
٣٢٣ حكم ما يؤخذ من دار الحرب غيلة أو سرقة	٣٠٤ هل يجوز تقديم الفطرة أو لا
٣٢٤ حكم مال البغاة الذي يحويه العسكر من حيث الخس	
٣٢٤ هل يشمل تخميس الغنيمة ما لا ينقل ؟	
٣٢٧ هل يقدم الخس على المؤن ؟	
٣٢٧ تعريف المعدن	
٣٢٨ من ما يجب فيه الخس المعدن	
٣٢٩ هل يعتبر النصاب في المعدن ؟	
٣٣٠ ما هو النصاب في المعدن ؟	

ج ١٢ (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحقائق الناضرة) - ٤٩٣ -

الصفحة	الصفحة
٣٤٧ يجب الخمس في الفاضل عن مؤنة	٣٣١ فروع تتعلق بالمعدن
السنة من الارباح	٣٣٧ من ما يجب فيه الخمس السكنز
٣٥١ هل يجب الخمس في الميراث	٣٣٧ النصاب في السكنز
والصدقات والهبة والهدية ؟	٣٣٣ حكم ما يوجد في دار الحرب
٣٥٣ الخمس المتعلق بالارباح انما يجب	٣٣٣ حكم ما يوجد في دار الاسلام
بعد مؤنة السنة للمكلف ولعاليه	ولم يكن عليه أثره
٣٥٣ المراد بالمؤنة المستثناة في المقام	٣٣٤ حكم ما يوجد في دار الاسلام
٣٥٤ فروع في المؤنة المستثناة من	وعليه أثره
تخميس الارباح وغيرها	٣٣٨ يصدق المعترف في المقام بلا
٣٥٤ العسل الذي يؤخذ من الجبال	بينة ولا يمين ولا وصف
وكذلك المن يخمس	٣٣٨ هل يجب التعريف لمن تقدم
٣٥٥ الاشكالات المنقولة من المنتقى	من الملاك ؟
في صحيحة على بن مهزيار	٣٣٨ لو اشترى دابة أو سمكة ووجد
٣٥٦ جواب صاحب المنتقى عن	في جوفها شيئاً له قيمة
الاشكال الاول والرابع	٣٤٢ الحديث المتضمن لوجوب خمس
٣٥٧ تعليق المصنف على ذلك	الركن على واجده .
٣٥٨ جواب صاحب المنتقى عن	٣٤٣ من ما يجب فيه الخمس الفوص
الاشكال الثاني وتعليق المصنف	٣٤٤ ما يخرج بالفوص من الاموال
عليه	التي عليها أثر الاسلام
٣٥٩ جواب صاحب المنتقى عن	٣٤٥ هل يختص الخمس بما يؤخذ
الاشكال الثالث وتعليق	بالفوص ؟
المصنف عليه	٣٤٥ يجب الخمس في العنبر
	٣٤٦ تعريف العنبر

— ٤٩٤ — (فهرس الجزء الثانى عشر من كتاب الحدائق الناضرة) ج ١٢

الصفحة	الصفحة
٣٧٩ هل يجب الاستيعاب فى كل طائفة من الطوائف الثلاث ؟	٣٥٩ هل يجب الخمس فى الارض التى يشتريها الذى من المسلم ؟
٣٧٩ هل يجب استيعاب الطوائف الثلاث ؟	٣٦٠ مصرف الخمس فى الأرض التى يشتريها الذى من المسلم
٣٨٢ هل يعطى بنو المطلب من الخمس ؟	٣٦٠ هل المراد من الخمس فى أرض الذى معناه المممو د ؟
٣٨٢ كيف يقسم الامام بين الطوائف الثلاث النصف الذى يخصهم ؟	٣٦٢ فروع فى الأرض التى يشتريها الذى من المسلم
٣٨٥ المعتبر فى ابن السبيل هنا حاجته فى بلد التسليم	٣٦٣ هل يجب الخمس فى الحلال المختلط بالحرام ؟
٣٨٥ هل يعتبر فى الينيم الفقير لاعطائه من الخمس ؟	٣٦٤ تشخيص مخرج الخمس فى الحلال المختلط بالحرام
٣٨٦ نقل الخمس مع وجود المستحق كنقل الزكاة فى الحكم	٣٦٦ مصرف خمس الحلال المختلط بالحرام
٣٨٦ هل يعطى الطوائف الثلاث الخمس اذا لم ينسبوا الى عهد المطلب ؟	٣٦٨ هل يجب تخميس مال الناصب حيثما وجد ؟
٣٨٩ هل يعتبر الايمان فى مستحق الخمس ؟	٣٦٩ كيفية قسمة الخمس
هل يستحق الخمس من انتسب الى هاشم بالام ؟	٣٦٩ هل يقسم الخمس اخماساً أو أسداساً ؟
٣٩١ عبارات الفقهاء المتعلقة بالموضوع .	٣٧٤ هل يختص سهم ذى القربى من الخمس بالامام ؟
٣٩٦ الاستدلال بالآيات لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس	٣٧٨ هل يختص خمس الارباح بالامام ؟

ج ١٢ (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحقائق الناضرة) - ٤٩٥ -

الصفحة	الصفحة
٤٤٨ جواب الشيخ البحراني عن خبر محمد بن زيد ودفعه .	٣٩٨ الاستدلال بالاخبار لاستحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس
٤٤٩ جواب صاحب الذخيرة عن حديث محمد بن زيد ودفعه	٤٠٨ دفع ما يعارض استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس
٤٥٠ المناقاة المتوهمه بين التوقيعين ودفعها .	٤١١ نقل كلام من يرجع استحقاق المنتسب الى هاشم بالام الخمس
٤٥١ التحقيق في الأقوال المتقدمة	٤١٦ مناقشة المصنف للشيخ البحراني في توفقه في المسألة
٤٥٢ كلام صاحب الذخيرة في تأييد سقوط الخمس في زمن الغيبة	٤١٧ الجواب عن ما ظاهره عدم الانتساب الى الجد للام بالبنوة
٤٥٣ الرد على القول بسقوط الخمس في زمن الغيبة	٤١٩ حكم الخمس في زمن الغيبة
٤٦٠ الرد على القول الثالث والرابع والخامس	٤١٩ الاخبار الدالة على وجوب الخمس مطلقاً .
٤٦١ الرد على القول السادس والسابع	٤٢٥ الاخبار الدالة على التشديد في احراج الخمس .
٤٦٢ كلام المحدث الكاشاني في تأييد القول بسقوط حقه ^{عليه السلام}	٤٢٨ الاخبار الدالة على تحليل الخمس
٤٦٣ تعليق المصنف على كلام المحدث الكاشاني في المقام	٤٣٤ الاخبار الدالة على ان الارض وما خرج منها للامام
٤٦٤ الرد على القول باختصاص التحليل بخمس الارباح	٤٣٧ الأقوال في حكم الخمس في زمن الغيبة
٤٦٥ الرد على القول بعدم التحليل في الخمس بالكلية	٤٤٧ ما يظهر من حكم الخمس من اخبار القسم الاول والثاني

- ٤٩٦ - (فهرس الجزء الثاني عشر من كتاب الحداثق الناضرة) ج ١٢

الصفحة	الصفحة
وقطائعهم	٤٦٦ الرد على ما ذهب اليه الشيخ
٤٧٧ من الانفال ما يصطفيه النبي	المجلسى فى المقام
والامام <small>عليه السلام</small> من الغنيمة	٤٧٠ تعريف الانفال
٤٧٨ من الانفال غنيمة من غنم بغير	٤٧١ الاختيار الواردة فى الانفال
اذن الامام <small>عليه السلام</small> على المشهور	٤٧٤ من الانفال الأرض المملوكة
٤٧٩ من الانفال ارث من لا وارث له	من غير قتال
٤٧٩ هل المعادن من الانفال ؟	٤٧٤ من الانفال الارض الموات
٤٨١ هل البحار من الانفال ؟	٤٧٥ من الانفال رؤوس الجبال وما
٤٨١ هل التحليل فى الانفال مختص	بها وبطون الاودية والآجام
بالمناكح والمساكن والمتاجر ؟	٤٧٦ من الانفال صوافى ملوك الحرب

استدراكات

نستدرك هنا ما فاتنا التنبيه عليه في محله والترتيب بحسب ارقام الصفحات

(١) جاء ص ٣٩ في حديث زرارة هكذا : « قال قلت لابي جعفر ، كما في التهذيب ج ١ ص ٣٥٧ عن الكليني والوافي باب (زكاة المال الغائب والدين والوديعة) ولكن في الفروع ج ١ ص ١٤٦ و ١٤٧ والوسائل « قال قلت لابي عبدالله ، »

(٢) وردت ص ٦٧ س ١٨ عبارة الصحاح وهي في الخطية اكثر من ما ورد في المطبوعة كما أن فيها عبارة القاموس أيضاً ، وفي الخطية هكذا : « وفي الصحاح ان الجذع يقال لولد الشاة في السنة الثانية . ثم قال : وقد قيل في ولد النعجة أنه يجذع في ستة اشهر أو سبعة وذلك جائز في الاضحية . وفي القاموس انه يقال لولد الشاة في السنة الثانية . وفي النهاية ... »

(٣) إنما خرجنا صحيحة زرارة ص ١٢١ من الاستبصار دون التهذيب لان قوله : « تجب عليه في جميعه في كل صنف منه الزكاة ، ليس في التهذيب .

(٤) جاء ص ٢٢٦ في عبارة المنتهى هكذا : « كقوله إنما الخلافة لقريش ، وقد رواه ابن الاثير في النهاية في مادة « حكم ، عن النبي ﷺ باللفظ الآتي « الخلافة في قريش ، »

(٥) أوردنا اسم الراوى في الحديث رقم (٣) ص ٢٢٦ هكذا « عتبة بن عبدالله ، لاختلاف كتب الحديث في اسمه وانه شخص واحد أو شخصان يروى أحدهما عن الآخر فأوردناه كما في الفروع ج ١ ص ١٥٥ راجع التهذيب ج ١ ص ٣٧٧ والفقيه ج ٢ ص ١٨ أيضاً .

(٦) جاء ص ٢٥١ هكذا : « الثانية عشرة - الظاهر انه ... » وفي الخطية

و الثانية عشرة - المشهور انه

(٧) جاء ص ٢٥٢ س ١٢ هكذا ، مضافا الى اتفاق الاصحاب ظاهراً على ذلك ، وفي الخطية هكذا : مضافا الى شجرة الحكم بين الاصحاب ظاهراً . . .
(٨) ورد ص ٢٦٩ س ١٣ نقلاً من المعتبر هكذا : لانا لا نسلم ، وفي المعتبر : لانا نمنع . . .

(٩) وردت آية الخس ص ٣٢٠ وهكذا في ما بعد ذلك من الموارد هكذا : واعلموا انما ... ، تبعاً لنسخ المصاحف مع ان أصل اللفظ هكذا ، ان ما . . .

(١٠) ورد ص ٣٢٦ في حديث البرزطي ، والباقون يقولون لا تصلح قبالة الأرض والنخل ، وقد علقنا عليه بالعليقة رقم (٢) لبيان المصدر لذلك من كتب العامة وقد جاءت التعليقة بالنحو المذكور اشتباهاً والصحيح في التعليقة هكذا : الاموال ص ٦٩ و ٧٠ ، فان المطلب المذكور في الحديث مذكور هناك عينا .

(١١) جاء ص ٣٣٠ في الحديث رقم (٢) هكذا ، عن ما اخرج من المعدن ، تبعاً للنسخة المطبوعة والمخطوطة ، وفي كتب الحديث ، عن ما اخرج المعدن . . .

(١٢) ورد ص ٣٣٨ ما مضمونه ورود النصوص غير خبر السكيس بتصديق المدعى لشيء بلا معارض وقد أوردنا في التعليقة رقم (١) انه يمكن ان يريد بذلك اطلاق موثقة اسحاق وصحيحة محمد بن قيس ولكن الظاهر انه يريد بالنصوص ما أورده في تصديق مدعى الفقر ص ١٦٥ و ١٦٦ .

(١٣) جاء ص ٣٤٩ س ١٣ في صحيحة علي بن مهزيار هكذا : وإنما أوجب ، كما في الوسائل والتهذيب ج ١ ص ٣٩٠ ، وفي الوافي باب (تحليلهم الخس لشيعتهم) والاستبصار ج ٢ ص ٦١ والمنتهى هكذا : وإنما أوجب ، راجع عبارة المنتقى المتقدمة ص ٣٥٦ س ١ .

(١٤) ورد ص ٣٦٨ س ٧ الرقم (١) للتعليق بتعيين موضع الرواية وقد غفلنا عن ذلك كما حصل اشتباه في الارقام ، وموضعها المتقدم ص ٣٦٤ .

(١٥) جاء ص ٣٧٠ س ١١ في حديث ابن بكير هكذا : « واليتامى يتامى الرسول ، كما في الوسائل والسكن في التهذيب ج ١ ص ٣٨٥ والوافى باب مصرف الخمس ، يتامى آل الرسول ، كما ورد ص ٤٢١ س ٤ .

(١٦) جاء ص ٣٧٦ س ١٠ في حديث زكريا بن مالك : « واما المساكين وابناء السبيل ، كما في الفقيه ج ٢ ص ٢٢ ، وفي التهذيب ج ١ ص ٣٨٥ ، واما المساكين وابن السبيل ، .

(١٧) جاء ص ٣٧٧ ان جميع ما تضمنته (رواية زكريا بن مالك الجعفي) من المخالفات لمذهبنا انما ينطبق على مذهب العامة . وقد ذكر (قدس سره) في تضعيف الرواية انها تشتمل على أحكام ثلاثة لا يلتزم بها فقهاء الشيعة : جعل سهم الله للرسول ﷺ بان يصرفه في سبيل الله والحكم بان خمس الرسول ﷺ لا قاربه وجعل سهم ذي القربى لجميع اقربائه ﷺ اقول : اما الحكم الثالث فقد بينا في التعليقة (١) ص ٣٧٦ مصير العامة اليه ، واما الحكم الاول ففي المغنى ج ٦ ص ٤٠٦ قيل : سهم الله مردود على عباد الله أهل الحاجة ، وقال ابو العالية سهم الله هو انه اذا عزل الخمس ضرب بيده فما قبض عليه من شئ جعله للسكينة . ولم أقف في ما حضرني من كتبهم على ازيد من ذلك . واما الحكم الثاني فلم أقف عليه ايضاً في ما حضرني من كتبهم بنحو الفتوى ، نعم في حديث لابن عباس ذكره في الاموال ص ٣٢٥ : ان الخمس يقسم أربعة اقسام ، ثم قال : فإكان لله وللرسول منها فهو لقرابة النبي ﷺ ولم يأخذ النبي ﷺ من الخمس شيئاً .

(١٨) ورد ص ٣٩٤ س ١٠ في كلام ابن ادريس هكذا : « في كتاب التمسك ، وفي السكنى والالقاب ج ١ ص ١٩٠ ، التمسك ، .

(١٩) « أوردنا عبارة المختلف ص ٣٩٤ هكذا : « فلا يقال تميم إلا لمن انتسب الى تميم بالاب ولا حارث إلا لمن انتسب الى حارث بالاب ، تطبيقاً على المختلف ، وفي المخطوطة والمطبوعة : « إلا إذا انتسب ، في الموردين .

(٢٠) جاء في عبارة المختلف ص ٣٩٤ في رسالة حماد ، فان الصدقة ، كما في التهذيب ج ١ ص ٣٨٦ ، وفي الاصول ج ١ ص ٥٤٠ ، فان الصدقات ، .

(٢١) ورد ص ٤٠٠ حديث العيون والاحتجاج وكانت بعض الالفاظ فيه مخالفة لما ورد في السكتابين فأوردناها كما وردت في السكتابين كقوله : يا بنى رسول الله ، و : انتم بنو علي ، وفي المخطوطة والمطبوعة : يا ابن رسول الله ، و : انتم من علي ، ومن ما ينفى التنبية له في المقام ان الحديث يحكى عن الامام موسى عليه السلام ولذا جاء التعبير فيه في السكتابين هكذا ، قال ... فقلت ، وفي الحدائق أورد الحديث محكياً عن الامام عليه السلام فلذا عبر فيه أولاً هكذا : قال ... فقال ، ثم غير التعبير فقال في مقام الحكاية عن الامام عليه السلام : فقلت ، مع ان الوجه ان يجرى على التعبير الاول ولكننا ابقينا ذلك كما أورده (قدس سره) . وقد ورد في المخطوطة والمطبوعة هكذا : وكذلك ازيدك ، إلا انه لما لم يكن لفظ ، وكذلك ، في العيون والاحتجاج حذفناه في هذه الطبعة .

(٢٢) ورد ص ٤٠١ في آخر حديث العيون والاحتجاج هكذا : قالابناء هم الحسن والحسين . . ، وهو تلخيص لما ورد في السكتابين واللفظ فيهما هكذا : فكان تاديل قوله تعالى : ابناؤنا ، الحسن والحسين و : نساءنا ، فاطمة و : انفسنا ، على بن ابى طالب عليه السلام ، فابقينا ذلك على حاله لانه نقل بالمعنى إلا انا حذفنا لفظ : وانفسكم ، لعدم وجوده في السكتابين وعدم دخله في المراد من لفظ : وانفسنا ،

(٢٣) ورد ص ٤٠٣ في آخر حديث العياشي هكذا : : وقليل من عبادى الشكور وآل عمران وآل محمد ، لو روده في تفسير العياشى كذلك ولم يرد لفظ : وآل عمران وآل محمد ، في نسخ الحدائق المخطوطة والمطبوعة .

(٢٤) ورد ص ٤١٨ س ٧ هكذا : : كما هو الشائع الذائع المعتضد بالآية ، كما في المخطوطة ، وفي المطبوعة هكذا : : كما هو الشائع الذائع كما قرر في محله المعتضد بالآية ، وحيث ان لفظ : كما قرر في محله ، لا مورد له ظاهراً أوردها

العبارة كما في المخطوطة .

(٢٥) ورد ص ٤٢٨ س ١٥ : « ما رواه في السكافي والتذهيب بسنده في الاول الى محمد بن سنان وفي الثاني بسنده الى حكيم مؤذن بنى عيسى ، وفي كليهما ينتهي السند الى محمد بن سنان عن عبد الصمد بن بشير عن حكيم إلا ان في طريق الكليني الى محمد ابن سنان محمد بن يحيى عن احمد بن محمد ، وفي طريق الشيخ على بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف .

(٢٦) ورد ص ٤٣١ الحديث رقم (٧) هكذا : « وما رواه الصدوق في كتاب كمال الدين وتمام النعمة ، كما هو اسم الكتاب ، وحيث يقال له : كمال الدين وتمام النعمة ، أورده بهذا الاسم ص ٤٢٧ .

(٢٧) ورد ص ٤٣٣ س ٢ هكذا : « فانها عنيا بحاجتهما ، بالعين المهمة كما ضبطه في الوافي . باب (تجليلهم الخس لشيعتهم) ، وفي الاصول ج ١ ص ٥٤٦ الطبع الحديث ضبط بالعين المعجمة وبين معناه في التعليقة رقم (٧) .

(٢٨) جاء ص ٤٣٣ س ١٥ هكذا : « وحله من الباقي ، وفي المخطوطة والمطبوعة « وحله من الباقي ، وحيث ان ظاهره لم يكن ينسجم لاستلزامه عطف الفعل على المصدر احتملنا أن يكون قد عرضه التصحيف ولذا أوردناه كذلك ، ويحتمل أن يكون اللفظ الاصل ، وتحليله ، فصار كذلك .

(٢٩) ورد ص ٤٤١ س ١٠ هكذا : « أولوية اباحة انسابهم ، تبعاً للطبوعة وفي المخطوطة « أولوية أنسابهم » .

(٣٠) جاء العنوان ص ٤٤٨ هكذا : « الجواب عن ما يظهر من بعض اخبار القسم الثالث ودفعه ، والصحيح فيه كالاتي « جواب الشيخ البحراني عن حديث محمد ابن زيد ودفعه » .

(٣١) جاء نقل شيء من حديث محمد بن زيد ص ٤٤٩ وفيه نقص واللفظ هكذا : « جعله الله لنا وجعلنا له وهو الخس لا نجعل ... » .

(٢٢) ورد ص ٤٥٤ في رواية محمد بن علي بن شجاع قوله عليه السلام : " ان لي منه الخمس ، والوارد كما تقدم ص ٤٢٠ هكذا : " لي منه الخمس ، وكذا في رواية ابي علي ابن راشد الوارد هكذا كما تقدم ص ٤٢٠ ، أمرتني بالقيام بامرك واخذ حقتك ، .

(٣٣) ورد ص ٤٥٤ س ٢١ في كلام صاحب الذخيرة ذكر رواية يونس ولم ترد هذه الرواية في كلام المصنف (قدس سره) ولا في كتب الحديث وإنما رواها المحقق في المعتمد في الروايات الواردة في قصة الخمس .

(٢٤) ورد ص ٤٥٩ في رواية حماد ص ٥ هكذا : " على الكتاب والسنة ، بدل ، على الكيفاف والسعة ، كما تقدم ص ٤٢٢ ، وقد ورد ذلك في بعض نسخ الاصول كما جاء في التعليقة ٣ ص ٥٤٠ من اصول الكافي ح ١ الطبع الحديث .

(٣٥) جاء ص ٤٦١ س ٦ هكذا : " لسكون ذلك في مقابلة الزيادة لعامهم ، تبعاً للطبوعة ، وفي المخطوطة كالآتي ، لسكون ذلك في مقابلة الزيادة التي يأخذها مع الزيادة عن مؤنتهم لعامهم ، .

(٣٦) ورد ص ٤٦٩ س ١٠ هكذا : " لم يرد إلا في رسالة احمد بن محمد ومرفوعة حماد بن عيسى ، وهو جبري على خلاف الاصطلاح وكذا في الصفحة ٤٧٤ س ٨ و ص ٤٧٦ س ٤ .

(٣٧) جاء ص ٤٧٢ ان ما تضمنه خبرا محمد بن مسلم وحرير من كون نصف الانفال يقسم بين الناس لعله خرج يخرج التقية أو ان الامام يقسمه تفضلاً . وفاتنا التعليق على ذلك في محله فنقول هنا : ذكر في بدائع الصنائع ج ٧ ص ١١٦ ان النبي - عليه السلام - ويقصد به الانفال في كلامهم - لرسول الله عليه السلام خاصة يتصرف فيه كيف شاء يختصه لنفسه أو يفرقه في من شاء ، قال الله تعالى ، وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم ... ، ثم قال : ثم الفرق بين رسول الله عليه السلام وبين الأئمة في المال المبعوث اليهم من أهل الحرب انه يكون لعامة المسلمين وكان لرسول الله عليه السلام خاصة

لفت نظر

أوردنا في الاستدراك (١٣) ج ١١ : ان حديث ابن سنان الوارد ص ١٧٢
لم نجده في الكافي في مظانه وقد وقفنا اخيراً عليه في الفروع ج ٢ ص ٩٤ باب حق
الاولاد من كتاب العقيدة .

منشورات دار الإفتاء ببيروت - لبنان

اسم الكتاب	المؤلف	اسم الكتاب	المؤلف
جوامع الجامع في تفسير القرآن	المؤلف	ضياء الصالحين	المؤلف
مصادر وأسانيد نهج البلاغة	عبد الله الطبرسي	عمار بن ياسر صدر الدين شرف الدين	المؤلف
عبد الزهراء الخطيب	عبد الله الطبرسي	الإسلام وأسس التشريع	عبد الله المحمدي
شرائع الاسلام ١-٤	العلامة الخلي	عبد المحسن فضل الله	المؤلف
جامع الرواة	الأردبي	مقتل الحسين	عبد الرزاق المكرم
معالم التوحيد	العلامة الخلي	حجر بن عدي	عبد الله السبيعي
العلامة الشيخ جعفر سبحاني	عبد الله السبيعي	سلمان الفارسي	عبد الله السبيعي
معالم الحكومة الاسلامية	عبد الله السبيعي	عمار بن ياسر	عبد الله السبيعي
جعفر سبحاني	عبد الله السبيعي	مذهب أهل البيت	محمد الحيدري
معالم النبوة	جعفر سبحاني	كيف تكسب الأصدقاء	محمد الحيدري
مفاتيح الجنان	عباس القمي	النكت الاعتقادية	جعفر النقدي
الباقبات الصالحات	عباس القمي	علي الأكبر	محمد علي عابدين
الأنوار البهية	عباس القمي	من ذا وذاك	محمد جواد مغنية
فرق السمعة	النوختي	شبهات الملحدين	محمد جواد مغنية
حق التيقن	العلامة عبد الله شير	مصدر الوجود	جعفر سبحاني
تذكرة الخواص	سبط بن الجوزي	فلسفات إسلامية	بسام مرتضى
ثواب الأعمال وعقابها	علي دجيل	طب الإمام الصادق	محمد الخلي
مناقب الإمام علي	عبد الله السبيعي	الأخلاق عند الإمام الصادق	محمد أمين زين الدين
ابن المغازلي الشافعي	عبد الله السبيعي	الحياة الجنسية في الإسلام	صباح السعدي
أدعية وأعمال شهر رمضان	عبد الله السبيعي	كشف الغمة في معرفة الأئمة	الأربلي
إعداد الدار	عبد الله السبيعي	سعد المودود	ابن طاووس
١٠٠ شاهد وساهد	عبد الله السبيعي	مناقب آل أبي طالب	ابن شهر آشوب
عبد الزهراء الخطيب	عبد الله السبيعي	الفصول المختارة	الشيخ المفيد
الاستعصار	عبد الله السبيعي	الانتصار	الترتيب المرتضى
الوصفة الخالدة	عبد الله السبيعي	مبادئ الوصول إلى علم الأصول	العلامة الخلي
تلخيص المحصل	عبد الله السبيعي		
معالم العلماء	عبد الله السبيعي		





